جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة

الأُبَّذيُّ ومنهجُه في النحو

مع تحقيق

السفر الأول من شرحه على الجزولية

رسالة دكتوراه

إعداد

الطالب/ سعد حمدان محمد الغامدي

إشراف

أ. د. محمد إبراهيم البنّا

العام الجامعي

١٤٠٥/١٤٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمّا بعد :

فأنْ يندب الإنسان نفسه لإخراج جهود الأوائل من خزائنها هو عمل شاق ولكنه على جانب كبيرٍ من الأهمية ، فإنَّ هذا البعث للتراث هو إضاءةٌ للخالفين ، ليروا فعل السالفين ، فيؤسّسوا عليه مبتدئين من حيث انتهوا ، ومكملين ما لم يكملوا ، ومعتنين بما أهملوا ، ومسددينَ ما لم يوفّق القوم التسديده ، وبذلك تكون الجهودُ الحاضرة جديدةً غير مكرورة ، بحيث تكون إضافة حقيقيّة إلى هذا التراث العظيم .

وقد اخترت من هذا الكمّ الخزائني الهائل كتاب شرح الجزولية للأُبَّذيّ - أحد تلاميذ الشلوبين البارزين - وذلك لما رأيته في هذا الشرح من مادة نحوية غزيرة فهو أشبه بموسوعة نحوية امتلأت بآراء العلماء وتوجيهاتهم وخلافهم ، وفيه من بسط المسائل والتوسع في الكلام على الأبواب ما هو جدير بأنْ يكون بينَ أيدي الباحثين ، ينهلون منه فيثروا البحث اللغوى ، ويبعثوا فيه الروح .

ولما كان الأُبّذيُّ يتردّد ذكره في موسوعات النحو فقد رغبت أَنْ أكشف عن هذه الشخصية وعن منجهه النحوى ، فكان أنْ وفق الله إلى شيء من ذلك على الرغم من قلة الكتب التى اعتنت بأخباره ، فأَتى هذا البحث في قسمين قسم اعتنى بترجمة الأُبّذيِّ وبيان منهجه النحوى ، وقسمٌ آخر اعتنى بالجزولية وشروحها ، وفصّلت الحديث عن الشرح الذى أحققُ الجزء الأول منه فكتبت عن توثيق نسبته وتجزئته وتحليل مادته ثم أثبت نصّ الشرح بعد قراءته وتصحيح عبارته وتخريج شواهده بقدر ما استطعت وما رأيت أنَّه

يتفق مع المنهج العلمي السليم، ثم اتبعت النص بالفهارس العلمية التي أعان الله عليها .

هذا وإنّي أحمدُ الله تعالى حمد الشاكر الذي رأى نعمة الله عليه بما وفّقَ وأعان .

كما أشكر أستاذي الدكتور محمد إبراهيم البنا على ما بذله من جهد ووقت ، بما يزيد عمّا كان مطلوبا منه وبما لا أستطيع أن أفيه الشكر بالكلمات مهما بلغت وكثرت .

كما أشكر المسؤلين في كلية اللغة العربية على ما قدموه وما يقدمونه لي ولزملائي جزاهم الله عنا كل خير .

والله ولي التوفيق . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الدراسة

القسم الأول

الأُبَّذي ومنهجه في النحو

أبو الحسن الأبـذى

(٦١٣ - ٦٨٠هـ)

عصره : (١)

لم تدم دولة المرابطين طويلا ، إذْ لم يمض على وفاة مؤسسها يوسف ابن تاشفين أكثر من إحدى وأربعين سنة حتى سقطت دولته على يد الموحدين، الذين اقتحموا مرّاكُش عاصمة المرابطين سنة ٥٤١ هـ ،وقتلوا آخر الأمراء المرابطين الأربعة وهو : إبراهيم بن تاشفين ٥٣٩-٥٤١هـ.

قبل ذلك هَزَمَ المرابطون الموحدين في معركة البحيرة سنة ٥٢٤هـ ، وفي هذه السنة توفى الزعيم الموحدى محمد بن تومرت ،وتفرقت قوى الموحدين حتى انتخب زعماؤهم عبد المؤمن بن علي زعيما لهم فجمّع قواهم المبعثرة ، وأخذ يحارب المرابطين حتى دخل مدينة فاس سنة ٥٤٠هـ ،ومرّاكُش سنة ٥٤١هـ ،وبذلك وَرِثَ الموحدون دولةَ المرابطين في المغرب والأندلس ، وكان أوّلُ جيش يرسله الموحدون إلى الأندلس سنة ٥٤١ ؛لازالة ما بقي من سلطان المرابطين ،وقد اهتم الأمراء الجدد بتوفير حامية قوية من الموحدين الأندلسيين للأندلس ،فجعلت غرناطة مركزًا دفاعياقويًاونقلت العاصمة من إشبيليه إلى قرطبة ثم عادت إشبيليةُ عاصمة مرة أخرى بعد ذلك.

توفى عبدالمؤمن بن على سنة ٥٥٨هـ فتلاه أبو يعقوب يوسف بن عبدالمؤمن ٥٥٨ - ٥٨٠هـ ،وأبو يوسف يعقوب المنصور ٥٨٠ - ٥٩٥هـ ثم محمد الناصر ٥٩٥ - ٦١٠ ،وفي عهد هذا الأمير حدثت موقعة العقاب سنة ٦٠٩هـ التى هزم فيها المسلمون شرّ هزيمة ،وكانت بداية ضعف الدولة الموحدية ،وبداية النهاية لدولة الاسلام في الأندلس ،فقد سقطت مدن الأندلس الكبرى في أيدي النصارى واحدة بعد الأخرى ،إذ سقطت قرطبة

---

(١) اعتمدت في هذا على كتاب التاريخ الأندلسي / لعبدالرحمن الحجي

سنة ٦٣٣هـ ،وبلنسية ٦٢٦ ،وجزيرة شُقَر سنة ٦٣٩ ،ودانية سنة ٦٤١ ، وجيّان ٦٤٣ ،وشاطبة ٦٤٤هـ ،وإشبيلية ٦٤٦هـ.

وهكذا تمكن ملوك أسبانيا الشمالية ،ومن ساعدهم من الصليبيين من الاستيلاء على عدد من قواعد الأندلس خلال فترة ضعف الموحدين التي انتهت بانتهاء دولتهم سنة ٦٦٨هـ ، وقد استطاع المسلمون الاحتفاظ ببعض المناطق في جنوبي الأندلس حيث قامت مملكة غرناطة آخر الممالك الإسلامية في الأندلس ،وقد استمرت من سنة ٦٣٥هـ - ٨٩٧هـ .

والحقيقةُ أَنَّ الحدثَ السياسي الذى كان له تأثيره في الحركة العلمية وعلى العلماء هو ما حققّه الأسبان من انتصارات على المسلمين أدّت إلى سقوط الحواضر العلمية في أيديهم ،كما ذهب ضحية هذه الحروب عددٌ من العلماء الأندلسيين الذين قتلوا في الحروب الكثيرة بين النصارى والمسلمين ،وقد تسببت هذه الحروب أيضا في هجرة عدد من مشاهير العلماء إلى جنوب الأندلس وإلى بلاد المغرب ومصر والشام حيث ذاع صيتهم في هذه البلاد ،ونشطت بهم الحركةُ العلمية فيها .

الحياة العلمية في هذا العصر :

في عهد الموحدين ازدهرت الحياةُ العلمية ، واستمرت تنمو برعاها الأمراءُ الموحدون الذين كانت لهم اهتمامات علمية واسعة ،فقد كانوا على مستوى عال من المعرفة ،إذْ يُعَدُّ بعضهم في زمرة العلماء ، وكان تشجيعهم وإطلاقهم لحرية الفكر (١) سببَ استمرار حلقات الدرس في المساجد والجوامع الأندلسية التي أدّتْ دورها في نشر العلم والثقافة الإسلامية العربية .

----

(١) انظر أبو القاسم السهيلي : ٣١ .

وكان الأندلسيون يهتمون اهتماما بالغا بتعليم أولادهم ، وقد بين ابن خلدون [1] في مقدمته أنّ الاندلسيين كانوا يحرصون على تعليم أولادهم في أول مراحل التعليم القرآنَ الكريم والكتابة ،ولا يقتصرون على ذلك بل يخلطون في تعليمهم رواية الشعر ،ويأخذونهم بتعلّم قوانين العربية وحفظها وتجويد الخط ، قال "إلى أنْ يخرجَ الولدُ من عمر البلوغ إلى الشبيبة وقد شدا بعض الشيء في العربية والشعر والبصر بهما ،وبرَّز في الخط والكتاب،وتعلّق بأذيالِ العلم على الجملة".

على أنّه بعد هذه المرحلة نجد أنّ علماء العصر يهتّمون بعلم القراءات والتفسير والحديث، وعلم أصول الفقه،وعلم العربية، وعلوم الرواية، وعلم المنطق وغيرها .

ومن كتب القراءات التي كانت تدرس في ذلك الزمان : الكافي لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي ت ٤٧٦ هـ ، والتيسير لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد ت ٤٤٤هـ ، والتبصرة لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧ هـ ،والهداية لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوى ت ٤٣٠ تقريبا .

ومن كتب التفسير وعلوم القرآن : أحكام القرآن للطبرى ،والتحصيل لفوائد كتاب التفصيل ،والمحرر الوجيز في شرح الكتاب العزيز لابن عطية الغرناطي ت ٥٤١ هـ والكشاف للزمخشرى . وغيرها .

ومن كتب الحديث والسيرة : الموطأ ،وصحيح البخارى ،وصحيح مسلم، وسنن أبي داود ،وسنن الترمذى ،وسنن النسائي ،والسيرة لابن هشام ،والأحكام لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي،والشفا للقاضي عياض وغيرها .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٣٨ .

و في الفقه يُدَرَّس المختصر ،والرسالة لأبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني ،والتهذيب لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم البراذعي ،والمقدمات لأبي الوليد بن رشد ت ٥٢٠ ، والتفريع لعبيدالله بن الحسين بن الجلّاب، والتلقين لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادى ،والمختصر لأبي الحسن على بن عيسى الطليطلي وغيرها .

أمَا في العربية فقد كان كتابا الجملِ والجزولية هما الكتابان اللذان يدرسان عند كلّ مشايخ العصر تقريبا ،ويقرأ الطلابُ النابهون كتباً أخرى في النحو والأدب على بعض المشايخ دون غيرهم ،فمن ذلك ما ذكره ابن أبي الربيع في برنامجه (١) من أنّه لزم الشلوبين ،وقرأ عليه جميع كتاب الإيضاح للفارسي ،وأكثر كتابِ سيبويه ،قال : وقرأتُ عليه بعضَ الحماسة الأعلمية ، وبعض الأمثال لأبي عبيد ،وسمعت بقراءة غيرى بعضَ شعر حبيب ، وبعض الأمالي للبغدادى ،وبعض المفصّل للزمخشرى ،ثم قال : وكانت الكراسةُ الجزوليةُ تقرأُ عليه وأنا أسمعها وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه ، وذكر ابن أبي الربيع أيضا أنه قرأ الكتاب على أبي الحسن الدّباج .

وإلى جانب هذه الكتب كان العلماء يعتنون بالتبصرة للصيمري ، والفصيح لثعلب ،وإصلاح المنطق لابن السكيت ،والكامل للمبرد ، والمقامات للحريرى ،وشعر المتنبي ،وأبي العلاء المعرّي .

وفي ذلك العصر اشتهر جماعةٌ من العلماء في شتّى مدن الأندلس ، وكانت كلُّ مدينة تحرص على أنْ تظفر بشيخ عظيم وأستاذ بارز (٢) ،ومن هؤلاء العلماء الأعلام الدباج ،والشلوبين ،وابن أبي الربيع ،وابن عصفور، وابن الضائع ،وأبي جعفر اللَّبْلي و غيرهم كثير.

---

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة) العدد الثاني مج ٢ ص ٢٥٢ - ٢٧١
(٢) الدراسات اللغوية في الأندلس : ٣٢ .

وقد كان تعليم العربية مورداً للرزق ،ولم يكن لبعض العلماء مورد آخر ، والظاهر أنه كان موردا طيّبا ،فقد أثرى منه بعضهم ،فقد ذكر ابن عبد الملك أنّ مستفاد الشلوبين من الطلبة كان يبلغ أربعة آلاف درهم في الشهر الواحد (١) ، ولعلّ هذا يعد دافعا لطلب العلم ،وسبباً للمنافسة بين العلماء في الإجادة والإتقان ليقبل عليهم الطلاب .

وقد تميزت الحركةُ العلميةُ في هذا العصر بأنها تعتدّ بكتب الأوائل وتعتني بها ،كما أنّ علماء النحو أظهروا ولعاً شديداً بآراء سيبويه ومن بعده من أئمة النحو ،وكثيراً ما نافح علماء هذا العصر عن آراء سيبويه والفارسي وبعض المتقدمين ،وللعناية بكتب الأوائل وآرائهم وجهٌ آخر ،وهو شرح هذه الكتب أو التقييد عليها أو اختصارها ،وتوجيه هذه الآراء أو الرد عليها ، فكان أنِ اتّسم النشاطُ اللغوى بالظواهر التالية :

١ - الاتجاه إلى الشرح (٢) ، فشرح العلماء في ذلك العصر الكتاب وإيضاح الفارسي ،وجمل الزجاجي ،ومقدمة الجزولي وغيرها كثير .

٢ - ظاهرة كتب الردود ،وقد ذكر مؤلف الدراسات اللغوية في الأندلس جملة من هذه الكتب (٣) .

٣ - الاتجاه الى اختصار الكتب المطولة ،والعناية بالمختصرات وهذه الظاهرة أكثر وضوحا في المشرق العربي ،وقد رأى ابن خلدون في هذه الظاهرة فساداً في التعليم وإخلالا بالتحصيل؛ وذلك لأنّ هذه المختصرات تشغل المتعلّم بتتبع ألفاظها العويصة بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل منها ، فألفاظ المختصرات صعبةٌ عويصة ينقطع

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٤٦٣ .
(٢) انظر أبو القاسم السهيلي ٣٨ .
(٣) الدراسات اللغوية : ٣٥ .

في فهمها حظٌّ صالح من الوقت ، قال " فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات إذا تمَّ على سدادِه ، ولم تعقبه آفة ، فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطوّلة ، بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المفيدين لحصول الملكة التامّة "(١) وقد أشار ابن خلدون إلى صنيع ابن مالك من وضعه المختصرات في النحو. وما الجزولية إلّا واحد من هذه المختصرات التي شغلت العلماء والمتعلمين طويلا .

---

(١) المقدمة : ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

الفصـــــل الأول

ـ التعريف بالأبـــــذي ـ

اســمه : اختلفت المصادر في اسم الرجل فهو علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن في الذيل والتكملة ٥/ ٢٩١ ،وبُغْيَة الأريب[(١)] ، وذيل مشتبه النسبة[(٢)] ،والبلغة[(٣)] ودرة الحجال (عرضا)[(٤)] .

وهو علي بن محمد بن عبد الرحمن في صلة الصلة[(٥)] ، وفي أوّل شرح الجزولية له .

أما في البغية[(٦)] فاسمه علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم . فأكثر المصادر على أنّ اسم "محمد" يتكرّر في نسبه مرتين،وتنفرد البغيـــة بتسمية جدّه بعبد الرحيم ،وأظُنُّ هذا تحريفًا لعبد الرحمن .

والغريب أَنّ المَرّاكُشي صاحب الذيل والتكملة قد ترجم للأبّذي في موضعين من السِّفْرِ الخامس،فذكر في الموضع الأول ٥/ ٢٤٩ أَنّ اسمَه : علي ابن عبدالرحمن بن علي بن عبد الرحمن ". ونقل محققُ الذّيل حاشية عند هذا الموضع ـ عن إحدى النسخ ـ نصُّها " علي بن محمد بن عبدالرحمن ، هكذا سمّاه ابن الزبير،وقال : توفي سنة ثمانين وستمائة ،وهو مِمّن قرأ عليه في سِنٍّ عاليه ".

---

(١) ل ٦٠ .
(٢) ص ١٧ .
(٣) ص ١٦٨ .
(٤) ٣/ ٣٤٥ .
(٥) ص ٢٠٠ .
(٦) ٢/ ١٩٩ .

وذكر المرّاكشي في الموضع الثاني ٥/ ٣٩١ أنّ اسم الأُبّذي : علي ابن محمد بن محمد بن عبد الرحمن .

وقد يقال أنّ اسم الأبذي الصحيح هو ما ورد في صلة الصلة ؛ لأنها من تأليف تلميذه ابن الزبير ، يؤيد ذلك ما وردَ في أوّل شرح الجزولية للأبذي وهو ما نصه : علي (بن) المرحوم أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن إلخ . .

على أنّ هذا لا يمنع أنّ يكون اسم محمد قد تكرر في اسمه ، وحذف من صلة الصلة ومن أوّل الشرح اختصارًا . فيكون اسمه الصحيح علي بن محمد ابن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ما نصّت عليه أكثرُ مصادر ترجمته .

ويكنى صاحبنا بأبي الحسن في جميع مصادر ترجمته وفي كتب النحو التي تذكره .

ويلقّب بالخُشَنِيّ وبالأُبَّذِيّ ، فالخُشَنِيّ يُطْلق على جماعة من علماء الأندلس ومشاهيرها فمنهم :

محمد بن عبد السلام بن ثَعْلبة بن زيد بن الحسين بن كليب بن أبي ثعْلبة الخشني - صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو نحوي لُغوي ، رحل إلى المشرق ولقي أبا حاتم السجستاني ت سنة ٢٨٦هـ (١) .

ومنهم محمد بن مسعود أبو بكر الخشني المعروف بابن أبي الرُّكَب قيل عنه : نحوي عظيم من مفاخر الأندلس ت سنة ٥٤٤هـ (٢) ، وولده مصعب أبو ذر الخشني (٣) .

---

(١) البغية ١/ ١٢٧ ، ١٦٠ .
(٢) نفسه ١/ ٢٤٤ .
(٣) نفسه ٢/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

ومنهم ابن العويص المالقي ت ٥٧٦ هـ (١) . ومن متأخريهم الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد السبتي النحوي ت ٧٦٠هـ (٢) ، وغيرهم كثير .

قال البغدادي في الخزانة (٣) : والخُشَنيُّ بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين وبالنون : نِسْبَةٌ إلى خُشَين كقُرَيش : قرية بالأندلس ، وقبيلة من قضاعة ، وهو خُشَينُ بن النمر بن وَبْرة بن تغلب [بن حُلوان بن عِمران] (٤) بن الحافِ بن قُضاعة . ثم قال . . كذا في معجم النحويين للسيوطي .

قال ابن حزم (٥) : ودار خُشَين بالأندلس : جيّانُ ، وأعمالُ إلبيرةَ ، ومنهم بلبلَةَ عددٌ .

والأُبَّذي عربي ينتسب إلى بني خُشَين بن النمر ، ومنهم الصحابيُّ الجليل أبو ثعلبة الخشني ، وقد نَصَّ المرّاكُشي صاحب الذيل والتكملة (٦) على أنّ الأُبَّذي من ذريّةِ هذا الصحابي .

أما الأُبَّذيُّ فهو نسبة إلى أُبَّذَةَ - بهمزةٍ مضمومة والباء موحدة مشدّدة مفتوحة والذال معجمة (٧) - اسم مدينة بالأندلس من كورة جَيّان ، تعرفُ بأُبَّذَة العربِ ، اختطها عبد الرحمن الأوسط ت ٢٣٨ هـ وتمّمها ابنه محمد بن عبد الرحمن ت ٢٧٣ هـ (٨) . وقد سقطت هذه المدينة في

---

(١) البغية ١/١٦٩ .
(٢) البغية ١/٣٩ .
(٣) الخزانة ٢/٥٢٩ .
(٤) في الخزانة "بن عمران بن حلوان" وأثبتنا ما في جمهرة أنساب العرب : ٤٥٤ .
(٥) جمهرة أنساب العرب : ٤٥٥ .
(٦) الذيل والتكملة ٥/٢٤٩ ، ٣٩١ .
(٧) الذيل والتكملة ١/١/١٨٣ .
(٨) معجم البلدان (أبذه) .

يد النصارى بعد هزيمة العِقاب التي مُنِيَ بها الموحدون، قال صاحب المُعْجِبْ (١) : وكانت هذه الهزيمة الكبرى على المسلمين يوم الاثنين منتصف صفر الكائن في سنة ٦٠٩ هـ، وفصل الأدفنش - لعنه الله - عن هذا الموضع بعد أنْ امتلأتْ يداه وأيدى أصحابه أموالاً وأمتعةً من متاع المسلمين ، فقصد مدينتي بيّاسةَ وأُبَّذَةَ ،فأمّا بيّاسة فوجدها أو أكثرها خالية ،فحرّق أدؤرها وخرّب مسجدها الأعظم ،ونزل على أُبَّذةَ ،وقد اجتمع فيها من المسلمين عددٌ كثير من المنهزمةِ وأهل بيّاسةَ وأهلِ البلد نفسه ،فأقام عليها ثلاثةَ عشر يوماً ،ثم دخلها عَنوة فقتل وسبى وغنم ،وفصل وأصحابُه من السَّبْي من النساء والصبيان بما ملئوا به بلاد الروم قاطبةً ، فكانت هذه أشدّ على المسلمين من الهزيمة " .

ويخطئ كثيرٌ من المتأخرين في اسم هذه المدينة فيجعلونه بالدال غير المعجمة (٢) والمصادر القديمة على غير ذلك ، فقد نصت على أن الباء مشدّدة والذال معجمة (٣) .

ويظهر - والله أعلم - أنّ من سكن هذه المدينة قد أُطْلِقَ عليهم " الأُبَّذيّون "، وهم عرب يدعون بني بكر، يصلُ نسبُهم إلى بني ضُبيعة بن ربيعة بن نزار على النحو التالي : بنو بكر بن عبد الحميد بن معمر بن الطُّفَيْل بن جعفر بن صالح بن الحشرج بن ضبيع بن ذؤيب بن يَعْمَر بن مالك بن بُهْثة بن حرب بن وهب بن جُلَّى بن أَحْمس بن ضُبَيْعَة

---

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٤٥٨ .
(٢) انظر مثلا عبدالسلام هارون في جمهرة أنساب العرب : ٢٩٣ ، ومحمد عبدالله عنان في عدّة مواضع من الإحاطة .
(٣) انظر مثلا ذيل مشتبه النسبة : ١٧ والذيل والتكملة ١٢٨/١/١ ، والروض المعطار : ٥

ابن ربيعة بن نزار (١) بن معدّ بن عدنان بن إسماعيل (٢) .

ونشير هنا إلى وهم وقع فيه السيوطي حين قال في باب الكنى والألقاب من البغية (٣) : الأبذي : جماعة أشهرهم من المتقدمين أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتاميّ شيخ أبي حيّان، ومن المتأخرين رجل قبل عصرنا بيسير الخ ... " فقد أراد أن يذكرَ صاحبنا فذكر ابن الضائع، على الرغم من أنَّ السيوطي ترجم لهما، ولم يذكر في ترجمة ابن الضائع أنه من أُبّذة (٤) ، ولم أعثر على من ينسبه إليها في مصادر ترجمته (٥) .

وقد تابع الدكتور شوقي ضيف السيوطي في هذا، وذلك في المدارس النحوية (٦) فلقّب ابن الضائع بالأبّذي، وأما ما أورده من معلومات في ترجمة ابن الضائع فهو صحيح خاص بالمترجم له .

مولـده : لم نجد إشارة إلى تاريخ مولده إلّا في الذيل والتكملة فقد قال ابن عبد الملك إنّ الأبذي ولد بأُبّذةَ سنة ثلاث عشرة وستمائة (٧) .
وهذا يعني أنّه قد ولد بعد أنْ نكبت أبذة بالنصارى بزمنٍ قليل مع العلم أنّهم قد انفصلوا عنها كما تذكر كتب التاريخ، ولا يعلم متى عادوا إليها مرة أخرى .

ومما يؤكد أنَّ مولده في هذه المدينة ما ورد في صلة الصلة من أنّ أصلَه من أبذة .

---

(١) جمهرة أنساب العرب : ٢٩٣ .
(٢) نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب .
(٣) البغية ٢/٣٦٧ .
(٤) انظر البغية ٢/٢٠٤ .
(٥) انظر مثلا الذيل والتكملة ٥/٢٧٣ صلة الصلة (مخطوط) ٢٠١ وقد نص على أنَّ ابن الضائع من أهل إشبيلية .
(٦) المدارس النحوية : ٣١٨ .
(٧) الذيل والتكملة .

أسـرتـه :لا تذكر المصادر ـ التي بين أيدينا ـ شيئا عن أسرة المترجم له ، ولا عن زواجه وأبنائه إذا كان قد تزوج وأنجب ،فهذه صفحة مجهولة من حياة الأبذى . وهذه المصادرُ أيضا لا تذكر أسبابَ رحيله عن أبذةَ وزمنه ، وهل كان يرافقه في رحلته أحد من أسرته ؟ ، على أنَّه من الممكن أنْ يستنتج أنَّ سببَ رحيله هو المدّ الصليبي الذى اكتسح مدن الأندلس واحدة بعد الأخرى ومنها مسقطُ رأسه .

شـــيوخـــــه

لم تذكر له كتب التراجم غير شيخين ،ولكنهما من أعلام عصرهمـــــا.
فالأول هو :

أبو علي الشلوبين[1] ٥٦٢ - ٦٤٥ هـ :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي من أهل إشبيليه ، كان والده خبّازاً ،فأنِفَ من عمل والده وانكب على دراسةِ النحو فكـــان إماما في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار قال ابن خلكان[2] : "ولقد رأيت جماعةً من أصحابه ،وكلهم فضلاء ،وكلٌّ منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي، ويغالون فيه مغالاة زائدة" وقد وصفه ابن الزبير بقوله[2] :"وكان الأستاذ أبو علي رحمه الله إمامـــا في علم العربية غير مُدَافَعٍ ، وهو آخر أئمة ذلك الشأن بالمشرق والمغرب، على غفلةٍ كانت فيه رحمه الله ".

وقد لُقِّبَ أبو علي بالأستاذ وهذا لقبٌ رفيع لا يحوزه في الأندلـــس إلّا صاحب النحو والأدب[3] وقد أضاف أبو علي إلى علمه بالنحو والأدب معرفتَه بالقراءات ،وكان آخذاً بطرف صالح من روايةِ الحديث[4] ،وكان آنق أهل عصره طريقة في الخَطّ وأسرعهم كتبا ،وأكثرهم كتبا وأبعدهـــم في الأستاذية صيتا[5] .

---

(١) أخباره في إنباه الرواه ٣٣٢/٢ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٥١ والذيل والتكملة ٤٦٠/٥ وصلة الصلة (المطبوع) : ٧٠ .

(٢) انظر الهامش السابق .

(٣) مقدمة حواشي المفصل ٤ عن تلخيص أخبار النحويين واللغويين: ١٦٢ .

(٤) الذيل والتكملة ٤٦٢/٥ ، ٤٦٣ .

(٥) انظر مقدمة حواشي المفصل ٢٦-٣١ .

وتتلمذ على كثيرين من علماء عصره منهم : ابن ملكون (ت ٥٨١هـ) وابن مضاء (ت ٥٩٢) وأبو زيد السهيلي (ت٥٨١) وابن الفرس (ت ٥٩٧هـ) والجزولي (ت ٦٠٧) وابن زرقون (٥٨٦هـ) وابن طلحة (٦١٨) وابن الجد (ت ٥٨٦) وغيرهم كثير.(١)

وتتلمذ عليه خلقٌ كثيرٌ جداً، نبغ منهم عدد ليس بالقليل منهم : ابن الحاج (ت ٦٥١هـ) وأبو جعفر اللبلي (ت ٦٩١هـ) وابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) ، والصفار من شراح الكتاب (ت٦٣٠هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ،وأبو عبدالله بن أبي الفضل المرسي (ت ٦٥٥هـ) والخفاف الإشبيلي (ت٦٥٧هـ) والوادى آشي (ت ٦٤٨هـ)(٢) وغيرهم كثير.

وله من التواليف : التوطئة ،وشرحان للجزولية ،وتعليق على كتاب سيبويه ،وشرح الإيضاح ،وحواشي المفصل وغيرذلك.

هذا هو أبو علي الشلوبين شيخ مشايخ عصره، وإمامهم بلا منازع، وأحد أئمة النحو المبرزين . وقد لازمه الأبذى طويلا، ولعله لم يفرق بينهما إلّا موتُ الشلوبين الذى توفى بإشبيليه سنة ٦٤٥ هـ ، ثم إنَّ الأبذى رحل بعد ذلك إلى مالقة عند نزوح أهل إشبيليه عنها(٣) ،حيث سقطت في أيدى النصارى سنة ٦٤٦هـ.

هذا وقد قرأ الأبذي الكتابَ على الشلوبين فقد قال في شرحه للجزولية(٤)

---

(١) انظر مقدمة حواشي المفصل ٢٦-٣١.
(٢) عد الأستاذ حماد الثمالي اثنين وأربعين تلميذاً من تلاميذ الشلوبين. مقدمة حواشي المفصل ٣-٤٠.
(٣) صلة الصلة (المخطوط) : ٢٠٠.
(٤) شرح الجزولية للأبذى ١/ ٢٧٦ (المخطوط).

وفسر الأستاذ أبو علي كلامَ سيبويه وقت القراءة عليه لهذا الموضع ... إلخ ... والشلوبين من الذين اعتنوا بالكتاب وكانت لديه منه نسخٌ عديدة ، ومنها أصلُ هارون بن موسى (١) ، وقد روى الشلوبين الكتاب عن شيخه أبي بكر بن الجدّ ت (٥٨٦) (٢) سماعًا عليه عن الأستاذ المقرئ أبي الحسن بن الأخضر علي بن عبد الرحمن (ت ٥١٤) (٣) عن أبي الحجاج الأعلم يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦) (٤) والأعلم روى الكتاب عن علماء منهم : أبو القاسم إبراهيم بن الإفليلي (٤٤١هـ) (٥) إجازة عن محمد بن عاصم العاصمي (٣٨٢) (٦) عن أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي (٣٥٣) (٧) .

قال الأعلم وحدثني به أيضا أبو سهل يونس بن أحمد الحراني (ت٤٤٢هـ) (٨) (قراءة عليه لشواهده وإجازة لسائره) عن أبي مروان الطوطالقسي ، عن أبي عبد الله الرباحي المذكور .

وقال الأعلم أيضا : وقرأت جميعه على أبي بكر مسلم بن أحمد ابن أفلح (٩) (ت٤٣٣هـ) عن أبي عمر أحمد بن عبد العزيز بن أبي الحباب (٤٠٠) (١٠) عن أبي عبد الله الرباحي أيضا .

---

(١) مقدمة حواشي المفصل : ١٠ عن برنامج شيوخ الرعيني ، وأما صاحب الأصل المذكور فهو : هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي أبو نصر الأديب ، سمع من أبي علي القالي ، صنف تفسير عيون كتاب سيبويه ، مات بقرطبة سنة ٤٠١هـ .

(٢) انظر ترجمته في الذيل والتكملة ٦/٣٢٣ .

(٣) ترجمته في البغية ٢/١٧٤ وانظر برنامج المجاري : ١١٦ .

(٤) ترجمته في البغية ٢/٣٥٦ .

(٥) ترجمته في البغية ١/٤٢٦ .

(٦) ترجمته في البغية ١/١٢٣ .

(٧) ترجمته في البغية ١/٢٦٢ .

(٨) ترجمته في صلة ابن بشكوال ٢/٦٨٦ .

(٩) ترجمته في الصلة ٢/٦٢٦

(١٠) ترجمته في الصلة ١/١٩٩ ، ٢٠٠

والرَّباحيُّ وصله الكتابُ من طريقين قال : حدثني أبو القاسم عبدالله بن محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي) عن أبيه (٢٩٨) عن المبرد (٢٨٥) عن أبي عثمان المازني (٢٤٨) وعن أبي عُمَرَ الجرميّ (٢٢٥) كلاهما عن أبي الحسن الأخفش عن سيبويه .

وقال الرَّباحي أيضا : وحدثني به أيضا أبو جعفر النحاس (٣٢٨) عن أبي إسحاق الزجاج (٣١١) عن المبرد بسنده المتقدم . ـ قال المبرد : قرأت نحو ثلث الكتاب على أبي عمَر الجرمي، فتوفي أبو عمر، فابتدأتُ قراءته على أبي عثمان المازني (١) ـ

هذا عن كتاب سيبويه، ولكن هل قرأ الأُبذي غيره من الكتب على شيخه الشلوبين ؟

إن طول ملازمة الأُبذي لشيخه تجعلنا نعتقد أَنَّه قد قرأ عليه كثيراً من كتبِ النحو المشرقيّة والمغربية، بل وكتب الأدب التي كان يعتنى بها الشلوبين ، يؤكد ذلك ما قاله صاحب الذيل والتكملة من أَنَّ الأُبذى أخذ العربية والآداب على أبي الحسن الدّباج وأبي على الشلوبين (٢) ، ويظهر تأثيرُ الشلوبين في تلميذه واضحاً من خلال شرحه للجزولية ، فهو يعتمد على شروح الشلوبين التي وضعها للجزولية ، كما يروى عنه في مواضع مختلفة ومن ذلك قوله : وحُكِيَ عن يونس إعمال «لكن» مخففة إلّا أنّي لم أَرَه في أصل كتاب، وإنما هو عندى روايةً عن الأستاذ أبي علي ، قال روى السهيلي عن الأستاذ ابن الرمّاك أَنَّه أَنَاده رواية بإعمالها مخفّفةً (٣) .

---

(١) انظر في ذلك كله فهرسة ما رواه أبو بكر بن خير الإشبيلي عن شيوخه : ٣٠٥، ٣٠٧ .
(٢) الذيل والتكملة ٥ /٢٤٩ .
(٣) شرح الجزولية ١ /٨٣ (المخطوط)

بل إنّ اسم الشلوبين يتردد في سائر أبواب الشرح إلا القليل ، وكثيرا ما نافح الابذي عن آراء أستاذه ، انظر مثلا مجلسه مع الدّباج الآتي في ترجمته ، ومن ذلك أنّ الشلوبين لما رأى أنّ الإعراب قد يكون صوتا وحذفا حدَّ الإعراب بقوله : "الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل ".

وقد نقد ابن عصفور هذا الحد من وجهين : الأول انه لا يُفْهِم ما أراد ، إذ قد يمكن أنْ يَحُدَّ الإعرابَ بذلك مَنْ مذهبه أنّ الإعراب تغيّر ، لأنّ التغيير حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة ، وأيضا فإن من معاني الإعراب لغة التغيّر ، وليس من معانيه في اللغة الصوت ، فأنْ يكون اللفظ في الاصطلاح على حَسَب ما كان عليه في اللغة أَوْلى حتى لا يُتَصَرَّفُ في اللفظ بأكثر من تخصيصه اصطلاحا بتغيّرٍ خاص ، وقد كان في اللغة واقعا على كل تغيّر إلخ . .

قال الآبذى : كلامُ الأستاذ صحيح في قوله : الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل فإنه يدخل تحته كلُّ إعراب انتقل أو لزم (١) .

وغير ذلك كثير .

٢ - أبو الحسن الدّباج ٥٦٦ - ٩/٨/٦٤٦هـ :

هو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقرئ ، الأستاذ الأديب ، كما وصفه تلميذه ابن سعيد (٢) ، أخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف (٥٨٥هـ) (٣) وأبي الحسن نجبه (٥٩١هـ) (٤) وغيرهما ،

---

(١) شرح الجزولية ١/ ١٥ من المخطوط .
(٢) المغرب ١/ ٢٦٠ .
(٣) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/ ١٨٨ .
(٤) ترجمته في الغاية لابن الجزري ٢/ ٣٣٤

وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة (٦١٨) وأبي الحسن بن خروف (٦٠٩ هـ) وأبي حفص بن عمر، وأبي ذر الخشني، وأبي الوليد ابن جابر بن أبي أيوب، وأجاز له أبو الوليد بن نسام (٥٩٦ هـ)[١]، وأبو العباس بن مقدام، وأبو محمد بن عبيد الله.

والدّباج من أهل إشبيلية ولد ومات بها، وقد كانت حاضرة من حواضر العلم، وكان الدّباج من أعلام علمائها، فقد قال عنه ابن الزبير[٢]: "كان نحويا أديبا ومقرئا جليلا فاضلا، آخر المقرئين الجِلّة بإشبيلية" وقال عنه صاحب الذيل والتكملة[٣]: "وكان حسن السمت والهَدْي، دينا صالحا سَنِيا فاضلا، ظريف الدعابة، حسن اللوذعية، مقرئا، مجوّدا، متعلقا برواية يسيرة من الحديث، متقدّما في العربية والأدب - يقرض قطعا من الشعر يجيد فيها، وعكف على إقراء القرآن، وتدريس العربية والأدب نحو خمسين سنة لم يتعرض لسواه ولا عرّج على غيره، نزاهة عن الأطماع، وأنفة من التعلق بالدنيا وأهلها، وكان مبارَك التعليم، فنفع الله بصحبته والأخذ عنه خلقًا كثيرا، وكتب بخطه الرائقِ الكثيرَ واتقن ضبطه وتقييده، ونُقِلَ بآخرة من مسجده الذى أقرأ به أكثرَ حياتِه إلى جامع العدبس، وكان يعلّم به ويؤم في صلواتِه الجهرية".

وقد أشار الأبذى في شرحه للجزولية[٤] إلى مجلسٍ من مجالسه

---

(١) ترجمته في البغية ١/٤٨٤

(٢) صلة الصلة (المطبوع): ١٢٧

(٣) ٥/١٩٨-٢٠١

(٤) ٢/١٨٥ (المخطوط)

مع الدّباج فقال : " سألت شيخنا أبا الحسن الدباج - رحمه الله - عن قول أبي موسى "أَوْتلقّيه من العجم علماً " فقال لي : هذا إنّما معناه أَنْ يتلقى من العجم علما ،بمعنى أنْ يكون في كلام العجم علمًا ،فانتقل إلى كلام العرب علمًا ،وكذا وُجِدَ كل ما جاء من ذلك ممنوع الصرف . قال الأبذى: فعرضت عليه ما قدمناه (يمنى أنّ معنى كلام الجزولي : أنّه يعني أنّ العرب لم تستعمله حين تلقيه من العجم إلّا علما،ولا تبالي بما كان في كلامِ العجم أعلماً أم غير علم) قال الأبذى : وقلت له : إنَّ الأستاذ أباعلى كان يعتقده ،فقال لي هذا المذهب لم أره لأحدٍ إلّا ما قلت عن الأستاذ أبي على ، فقلت له : وأي أثرٍ لاشتراط العلمية في كلام العجم، فلم يحضرْ له فيه جواب إلّا موافقة السماع فعلى مفهومه يصرف "قالون" ونحوه ، وتمسك رحمه الله بلفظِ سيبويه حيث قال في إبراهيم وإسماعيل ونحوهما "لأنّها لم تقع إلّا معرفةً على حدِّ ما كانت في كلام العجم " مع أنَّ هذا الكلام يحتمل التأويل .

ونستفيد من هذا النص أنّ الأبذى ربّما قرأ الجزوليةَ على شيخه الدّباج ،وأنه كان يسأله عن غوامضها ،وابن عبد الملك في الذيل (١) قد ذكر أنَّ الأبذي أخذ العربيةَ والآدابَ على الدّباج والشلوبين .

وقد توفى الدباج رحمه الله سنة ٦٤٦ هـ،وقد قيل في سبب وفاته : إنّه قد هاله نطق النواقيس ،وخرس الأذان لما دخل الرومُ إشبيليه ،فلم يزل يتأسف ويضطرب إلى أنْ مات (٢) .

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢٤٩.

(٢) البغية ٢/١٥٣.

٣ - ابن عصفور والصفار، فيما زعمه ابن الزبير :

قال ابن الزبير [١] : وكان (يعني الأبذى) " لا يذكر روايةً عن أحد، وقد أخذتُ معه في هذا، وأقرّ على ذلك [إلّا] أنه أخيرا ادعى الروايةَ عن طائفة ممن أدركه من أهل بلده - لم يذكرهم ابن الزبير - وكان قد لزم مجلس الأستاذ أبي علي لشأنه الذى عُرِفَ به، وذكر بعضُ أصحابنا أنه حضر قراءة أبي القاسم الصفّار [٢] على أبي الحسن بن عصفور، وأنّه سمع منهم جملةَ الكتاب قال ابن الزبير : لم يكن هو يذكر هذا إنّما كان يقول إنّه أخذه عن الأستاذ أبي علي " .

قلت : وقد ذكر الأبذي ابن عصفور في شرح الجزولية فكان يقول : وأجاز ابن عصفور من أصحابنا [٣] ويقول أيضا : قال بعض الإخوان وهو أبو الحسن بن عصفور [٤] ، وكذلك الأمر في مواضع كثيرة جدا، فلو كان ابن عصفور من شيوخ الأبذي، أو أنّ الابذى قرأ عليه، لذكر ذلك في الشرح خاصة أنّه إذا أورد شيوخه فإنّه ينص في كثير من الأحيان على ذلك فيقول : وسألت شيخنا أبا الحسن الدباج، أو قال شيخنا أبو علي وهذا كثير جدا .

---

(١) صلة الصلة : ٢٠٠، ٢٠١ (المخطوط) .
(٢) قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسي صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال أنه أحسن شروحه ويرد فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد مات بعد الثلاثين وستمائة .
(٣) شرح الجزولية (المخطوط) ٢/ ٣٦ .
(٤) المصدر نفسه : ٢/ ١٠٢ .

عقيدته :-

يظهر من كلام المؤلف في أول الشرح أنّه يذهب مذهب الأشعرية في صفة الكلام ، فقد أوجبوا أن يكون كلام الله بلا حَرْف ولا صوت (١) وقالوا : إنّ الكلام يقع على المعنى القائم بالنفس و نسبوه إلى اللغة مستشهدين ببيت شعر للأخطل :

إنّ الكلام لفي الفؤادِ وإنّما جعل اللسانُ على الفؤادِ دليلا

وهذا يدلّ على أشعرية الأبذي . وكان يرى أنهم أهلُ السنة .

أخلاقه وحاله :

قال ابن عبد الملك فيه (٢) : " كان معروفَ الخير والعفاف والانقباض عن مخالطة الناس ،والتحامل ،والقناعة ،وحسن الخلق " يضاف إلى ذلك ما وصف به من حسن التصرف والتعليم والمهارة في النحو ،وقد عاش الأبذيُّ فقيراً معدما ، قال أبُو حيان : وكان في غاية الفقر على إمامته في العلم ،وَلِيَ إمامةَ جامع القيسارية فارتفق بمعلومه ".

رحلاته :

قد يُشْعِر هذا العنوان أنَّ الأبذي قد فعل فعل أسلافه من علماء الأندلس الذين كانوا يرتحلون إلى حواضر العلم في المشرق والمغرب ، ولكن الحقيقة أنّ الأبذي لم يفعل ذلك بل لعله لم يحتج اليه ، فبعد خروجه

---

(١) شرح الكوكب المنير ١٨/٢ .
(٢) الذيل والتكملة ٢٤٩/٥ .

من أبذة استقر في إشبيليه التي كانت حاضرة من حواضر العلم ، يرتحل إليها طلابه للأخذ عن أعلامها المبرزين من أمثال الشلوبين والدباج ، فهي من المدن التي كان يُرْتَحَلُ إليها لا عنها في طلب العلم .

وقد وجد الأبذي بغيته في هذه المدينة ،فلازم أعلامها ،وأخذ عنهم ولم يرتحل عنها إلا عند خروج أهلِها عنها بسبب محاصرة النصارى لها والاستيلاء عليها بعد ذلك .

بعد خروج الأبذى من إشبيليه سنة ٦٤٦ هـ يذكر ابن الزبير أنّه أقرأ في مالقه ، قال ابن الزبير (١) : وقرأت عليه إذْ ذاك طائفةً من إيضاح الفارسي قال : ثم أخذت معه في الانتقال إلى غرناطة ،فأجاب إلى ذلك ،وتكفلت أمره في النُّقْلَةِ ،فأقرأ بها بقية عمره إلى أنْ توفى سنة ثمانين وستمائة . ولا نعلم متى رحل الأبذيّ عن مالقه فالمصادر لا تذكر شيئا عن هذا .

وقد ذكر ابنُ القاضي وهو يترجم لأبي الحجاج اليحصبي الجيّاني أنّ هذا الأخير قد أخذ بسبته عن أبي الحسن الأبذى . فهل رحل الأبذى إلى سبته ؟ هذا أمرٌ لم نجد ما يؤيده في مصادرِنا ،ولكنه ليس بمستبعد ،فقد وصل الأبذي إلى مالقه ،وهي ليست ببعيدة عن العدوة المغربية ،وإذا صح أنّه قد ذهب إلى سبته فإنّ ذلك يكون في الغالب قبل ذهابه إلى مالقه ، إذْ يفهم من كلام ابن الزبير السابق أنّ الأبذي قد رحل من مالقه إلى غرناطة مباشرة .

---

(١) صلة الصلة : ٢٠٠ (المخطوط) وانظر أيضا اشارة التعيين ص٢١ والبغية ١٩٩/٢ .

مكانته العلمية :

نبغ من تلاميذ الشلوبين عددٌ كبير من أمثال ابن أبي الربيع، وابن عصفور، وابن الضائع ،وكان الأُبذي أحدَ هؤلاء النابهين ، فقدصار إماما في اللغة والنحو والشعر كما يقول الفيروزابادى في البلغة[(١)] بعد ملازمة طويلة للشلوبين والدّباج . ونُقِلَ عن أبي حيان أنه قال في النضار:كان أحفظ من رأيناه لعلم العربية ،وكان يقرئُ كتاب سيبويه فما دونه ،قال : قلت يوما للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن زهير[(٢)] -والأُبذى حاضرٌ - ماحدّ النحو ؟ فقال هذا الشيخ هو حدُّ النحو[(٣)] . قال الشيخ تقي الدين السبكي : يعني أنّه تجسّدَ نحواً[(٤)] .

أما ابن الزبير فقد قال عن شيخه الأُبذى : كان نحويًا ذاكراً لخلاف النحويين،من أحفظِ أهل وقته بخلافهم من بصرى وكوفي ،من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه ما وجد سبيلاً إلى نقل ذلك عن غيره ، إذْ لم يكن تصرفه كحفظِه " ثمّ يقول : أخذ عن بعض أصحابنا كتابَ سيبويه وغير ذلك ،ولم يكن له تصرّفٌ في غير الفن النحوى ، قال : وبالجملة فكان من متقدمي أهل وقته في ذكر الفن النحوى ،صار له ذلك كيفما صار ،وكان نقله لخلاف النحويين ومآخذهم نقلاً صحيحاً في الأكثر ،وما سوى هذا فلا يعوّلُ عليه فيه عفا الله عنه "[(٥)] ولا أَظُن ابن الزبير إلاّ متحاملا على شيخه وإنّ كان لم يستطع إلاّ أَنْ يذكر تقدّمَ الشيخ

---

(١) ص ١٦٨ .

(٢) ترجمته في البغية ١/ ٤١٠ .

(٣) تحفة الأريب (—) وبغية الوعاة ٢/ ١٩٩ .

(٤) تحفة الأريب .

(٥) صلة الصلة (المخطوط) ٢٠٠ ، ٢٠١ .

في علم العربية ،كما أَنّ ابن عبد الملك يصف الأُبذى بأنّه كان نحويـــا ماهرا حسن التصرف والتعليم وأنّه كان متقدّما في علم العربية حاضـــر الذكر لأقوال النحاة ،حسن الإلقاء ،تصدّر لإلقاء العربية طويلا (١) .

يضاف إلى ذلك ما نُقل عن أبي حيان - وهو من تلاميذ الأُبذى - فـــي وصف علم الشيخ وسعته كما أنّ شهادة الفقيه أبي إسحاق ابراهيم بـن زهير تنبيء على أنّ في مقالة ابن الزبير تحاملاً إلى حدّ ما .

و نجد في نهاية الجزء الأول من شرح الجزولية للأُبذى الألقابَ العلمية التالية : الأُستاذ ،الفقيه . وفي التذييل والتكميل (٢) نجـــد أبا حيان يلقب شيخه بلقب آخر وهو : الحافظ .

والأُستاذ لا يُطلق -عند الأندلسيين -إلا على صاحب النحـــو والأدب (٣) وقد ردّد أبو حيان هذا اللقب في كل مرة يذكر فيهـــا الأُبذي (٤) .

وأما لقب الفقيه : فإنّ مظاهرَ عنايته بالفقه واضحةٌ جدا في كتابـه هذا الذى نحققـه، فهو يعرض آراءَ الفقهاء في بعض المسائل ويرجــع في ذلك إلى كتاب المقدّمات لابن رشد (٥) ،والمسائل الفقهية لأبي القاسم . وانظر بسطه لمسائل فقهية تتعلق باجتماع الشرطين فصاعداً في باب الجوازم (٦) .

مما يدل على سعة علمه بالفقه واللغة والنحو .

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢٤٩ ، ٣٩١ .
(٢) ١/ل ١٤ ب .
(٣) مقدمة حواشي المفصل : ٤ .
(٤) انظر التذييل والتكميل ١/ل ١٤ ب ، ل ١٥٣ ب ، ٣/٢٦ ب ، ٣٢ أ
هـ ٣٤ ب وغير ذلك كثير جدا .
(٥) شرح الجزولية للأُبذى ٢/٨ (المخطوط) .
(٦) المصدر نفسه ١/٩٢ (المخطوط) .

تلاميذه

قال ابن عبد الملك إنَّ الأبذي قد أخذ الناس عنه كثيراً ولكن المصادر لا تسعفنا في هذا إلا بالقليل ،فمن أخذ عنه :

١ - أبو جعفر ابن الأخرش ت ٦٧٠هـ:

اسمه عبدالله بن أحمد الأنصارى القرموني النحوى قال السيوطي : قال الصفدى : أديب فاضل ،نحوى ،أخذ عن الأبذى ،وقرأ عليه أبو حيان ،وكان له اعتناء بالتفسير، مات بفاس بعد السبعين وستمائة (١).

٢ - أبو بكر بن الفراء ٦٢٥ هـ (كان حياً سنة) ٦٨٧هـ (٢):

القاضي عتيق بن أحمد بن محمد بن يحيى الغساني ،غرناطي ،تفقه بأبي العباس بن زرقون ،وأخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن الأبذى، والطب عن أبي عبدالله بن المهلب ،وكان جامعا لفنون من المعارف معروف النبل في كل ما يتناول من الأمور العلمية ،وقيد كثيرا، وعني بالعلم العناية التامة، واستقضي بالنكب و عرف بالعدالة والنزاهة .

٣ - أبو محمد الغرناطي ٦٢٠ - ٦٨٨ هـ:

اسمه عبد المؤمن بن عبدالله بن أحمد بن عبد الصمد الغساني، الغرناطي قال السيوطي : قال في تاريخ غرناطة : كان نحويا مقرئا متفننا ، حافظا لخلاف السبعة ، عدلا فاضلا ،بارع الخط ،جيد الضبط حسن الإلقاء

---

(١) عن البغية ٢/ ٦٣ .
(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/ ١١٦ وانظر حاشيتها ،والاحاطة ٤/ ٨٠ .

والتعليم ،أخذ العربية عن أبي الحسن الخشني ،وعلى بن محمد بن علي ابن يوسف الكناني (١) والقراءات عن أبي عبدالله الطائي ،وسمع على أبي الحسن الغافقي (٢).

٤ - أبو الحجاج اليحصبي الجيّاني ت ٧٠٣ هـ :

يوسف بن علي بن يوسف بن علي بن يوسف اليحصبي،من أهل المرية ، له حظٌ وافر من العربية والأدب،و حفظ اللغة و قرض الشعر ، ناب عن قاضي القضاة بالمرية.

أخذ بسبتة عن أبي الحسن عبدالله بن أحمد بن عبدالله،وعن يوسف بن موسى الحساني ،وعن أبي الوليد بن إسماعيل ،والأستاذ أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الأبذى النحوى ،وأخذ بالمرية عن الخطيب أبي الحسن علي بن أحمد الغزّال وغيرهم.

قال في الدرة : قال ابن خاتمة : رحل القاضي أبو الحجاج بآخرةٍ من عمره إلى المشرق ،و قصد أداء فريضة الحج ، فتوفي في وجهته بعقبة أيلة من طريق الحجاز في أُخريات شوال سنة ٧٠٣ هـ (٣).

٥ - أبو جعفر ابن الزبير (٤) ٦٢٧-٧٠٨هـ :

أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير الأستاذ الحافظ ،أحد نحاة الأندلس ومحدثيها ،جيّانى المولد ،غرناطي المنشأ ،

---

(١) كذا في البغية وصوابها : الكتامي ،وهو ابن الضائع .
(٢) عن البغية ١١٨/٢ .
(٣) عن درة الحجال ٣٤٥/٣ بتصرف.
(٤) ترجمته في غاية النهاية ٣٢/١ ،والديباج المذهب ١٨٨/١ والبغية ٢٩١/١، ٢٩٢ .

أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقه وغرناطة ،أخذ عن ابن الفرس ،وابن فرتون وغيرهم ، وسمع التيسير في القراءات السبع من محمد بن عبد الرحمن ابن جوبر عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني بالإجازة ،قال ابن الجزرى : وهذا سند في غاية الحسن والعلو ،وقد قرأ عليه خلق لا يحصون . وتآليفُه حسنة منها : صلة الصلة ،وملاك التأويل في المتشابه اللفظ من التنزيل ،والبرهان في ترتيب سور القرآن ،وصنف تعليقا على كتاب سيبويه .

وقد صرّح ابن الزبير أنه قرأ على الأبذي طائفةً من إيضاح الفارسي وذلك في مالقة قال : ثم أخذت معه في الانتقال إلى غرناطة فأجاب إلى ذلك ،وتكفلت أمره في النقلة فأقرأ بها بقية عمره (١) .

٦ - ابن الفخار الأركشي : ولد بعد ٦٢٠ وتوفي بمالقه ٧٢٣هـ (٢) :

محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي الأركشي المولد والمنشأ ،المالقي الاستيطان ،الشريشي الاشتغال ،خرج من بلده أركش حين استولى عليها العدو فاستوطن شريش ،وقرأ بها العربية على أبي الحسن السكوني وغيره ، وأخذ عن أبي الحسين بن أبي الربيع وغيره بسبتة ،والأبذي وابن الضائع بغرناطة ، ثم استوطن مالقه ،وتصدر للإقراء بها ، فكان يدرّس من صلاة الصبح إلى الزوال ،ويقرأ القرآن ،ويفتي النساء إلى بعد العصر ،ويأتي الجامع الأعظم بعد المغرب فيفتي إلى العشاء الآخرة ،

---

(١) صلة الصلة (المخطوط) ٢٠٠ .

(٢) ترجمته في درة الحجال ٢ / ٨٣ والديباج المذهب ٢ / ٢٨٨ ، والبغية ١ / ١٨٧ .

ولا يقبل من أحد شيئا ووقعت له مشاحنات مع فقهاء بلده في فتاوى ، وعُقِدَت له مجالس وظهر فيها وبالغ الناس في تعظيمه . وله من التصانيف: تفسير الفاتحة ،شرح مشكلات سيبويه ،شرح الجزولية وغيرها .

٧ - أبو جعفر بن فَرْكون ٦٤٩ - ٧٢٩ هـ :

أحمد بن محمد بن هشام القرشي الغرناطي ،كان من صدور القضاة في الأندلس اضطلاعا بالمسائل و معرفةً بالأحكام في مظانّها ،كثير المطالعة ، كثير الاجتهاد والنظر ،مشاركا في فنون من عربية وفقه وقراءة وفرائض ، حسن التلاوة ،عظيم الوقار بين طبْع و مكسوب ، ، قال ابن الخطيب : وقرأ على الأستاذ أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف بن الصائغ -بالصاد المهملة ،والعين المعجمة -و على الأستاذ أبي الحسن الأبذي،وابن مسْتقور ، وغيرهم .(١)

٨ - أبو الحسن القيجاطي (٢) : ولد ٦٥٠ -وتوفي في ٢٩/ ١٢/ ٧٣٠هـ بغرناطة :

علي بن عمر بن إبراهيم بن عبدالله الكناني القيجاطي ،أصله من بسْطه،واستوطن غرناطة حتى عُدَّ من أهلها قراءة وإقراءً ولزوما ،أقرأ بمسجدها الأعظم فنونًا من العلم من قراءات وفقه و عربية وأدب،و ولّي الخطابة ،وكان حسن السيرة ، عظيم النفع ، قصدَه الناسُ وأخذَ عنه القريب

---

(١) عن الإحاطة ١/ ١٥٣-١٥٧ و وترجمته فيها طويلة.
(٢) ترجمته في الاحاطة ٤/ ١٠٤ ، ١٠٥ ،وغاية النهاية ١/ ٥٥٧ و درة الحجال ٣/ ٢٣٩ والبغية ٢/ ١٨٠ .

والبعيد ،قرأ على أبيه ببلدة بسَّطة القرآن بالروايات السبع، وقرأ بغرناطة على ابن مستقور، وأبي جعفر بن الطباع، وعلى ابن الضائع، والأستاذ النحوى أبي الحسن الأبذى ،وغيرهم كثير وله تآليف وشعر ونثر .

٩ - أبو حيان الأندلسي ٦٥٤ - ٧٤٥ هـ :

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الغرناطي النفزى نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، نحوى لغوى مفسر محدث مقرئ مؤرخ أديب ،أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذى، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص ،وابن الصائغ، وأبي جعفر اللبلي ،وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والاسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا ،وأجازَ له خلقٌ من المشرق والمغرب ،تصانيفُه مشهورة ،وتلامذتُه من أكابر علماء عصره، تصدروا في حياته كالتقي السبكي، والجمال الأسنوى ،وابن عقيل ،وناظر الجيش ، وابن مكتوم ،وغيرهم (١) ، ذكر في النُّضار له أنَّه أَخَذَ النحو عن الأبذى وغيره (٢) وكان يصدر ذكره بقوله : "شيخنا" ،في مواضع لا تحصى من التذييل والتكميل .

وفاته : تجمع المصادر التي ترجمت للأبذى على أنَّه توفي في سنة ثمانين وستمائة بغرناطة ،فيكون قد مات عن ثمانٍ وستين سنة ،وقد قضى أخريات حياته متصدرا للإقراء والتدريس رحمة الله عليه .

---

(١) عن البغية ١/ ٢٨٠- ٢٨٥ .
(٢) نفح الطيب ٢/

آثاره : لم نر من آثار الأبّذى إلا شرحه للجزولية ،وهذا لا يعني أنّها الأثر الوحيد الذى ترك ،فقد أشارَ فيها إلى واحد من تآليفه، فقال وهو يعرض لمسألة " أعطي بالمعطى دينارين ثلاثون دينارا" : فمبلغ هذه المسائل ست عشرة مسألة وكل مسألة منها يتصور فيها ستة أوجه؛ لأنّها تثنى وتجمع وتؤنث، ويثنى المؤنث ويجمع، فتبلغ المسائل ستاً وتسعين .. ثم قال : وإنّما تركت كَتْبها مخافة التطويل، وقد كتبتها في غير هذا التأليف.(١) .

يستفاد من هذا النص أنّ شرح الجزولية ليس التأليف الوحيد الذى وضع المؤلف وإنّما له غيره ،وعليه فإنّنا نستطيع أنْ نُسَلِّمَ بصحة ما نسبه إليه صاحب إشارة التعيين والفيروزابادى من تآليف فقد قالا وهما يترجمان له(٢) : "وله إملاءٌ على كتاب سيبويه ،وعلى الإيضاح ،والجمل ، وشكل الأشعار الستة الجاهلية والجزولية ". والملاحظُ أنّ إملاءاته كانت على كتب اعتنى بها معاصروه . فنجد أنّ كثيراً منهم يشرحون الكتاب كما فعل الشلوبين والصّفار وابن عصفور(٣) وابن الضائع(٤) وغيرهم. ونجد أيضا ابن الضائع(٤) يكتب إملاء على الإيضاح، وكذلك ابن أبي الربيع(٥) ، وأمّا كتاب الجمل فقد شرحه ابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع والخفاف الإشبيلي، وغيرهم من معاصرى الأبذى . ويمكن أنْ يقال

---

(١) شرح الجزولية ٣٨/٢ .
(٢) إشارة التعيين : ٧٠ ، والبلغة : ١٦٨ .
(٣) مقدمة شرح الجمل له (٤٠)
(٤) البغية ٢٠٤/٢ .
(٥) مقدمة الملخص : ٥١ .

ذلك عن كتابي أشعار الستة الجاهليين والجزولية . فما ألّفه الأعلم الذي من شروح إنّما كان سنن معاصريه، وهو على منوالهم ينسج .

الفصل الثاني

مذهبه النحوي وآراؤه

سنحاول في هذا الفصل أن نتبين موقف الابذي من الامور التالية:

أولا ـ القياس :

القياس اللغوي قياسان:

أولهما : أن يتحد المحمول والمحمول عليه ،فيكون اللفظ ملحقا بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب ،حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع ،وهو القياس الاصلي كما دعاه الشيخ الخضر حسين (١) .

وثانيهما : أن يختلف المحمول والمحمول عليه في النوع "ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ،كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث ،وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة على الموصول متى تعين حرف الجر ،قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر على المبتدأ" (٢) وهذا النوع من القياس سماه الشيخ الخضر حسين "قياس التمثيل" وسماه بعضهم القياس النظرى (٢) .

فأما القياس الأصلي فهو أصل في المدرستين البصرية والكوفية وتختلف كل منهما عند التطبيق .

فالبصريون يقيسون على المشهور الشائع ،ويربطون القاعدة بالظاهرة العامة وما شذ عنها يحفظ ولا يقاس عليه (٢) .

---

(١) نعتمد فيما يلي على كتاب " ابو القاسم السهيلي : ٢٣٠ ومابعدها وانظر القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين : ٢٧ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه : ٢٣٢.

أمّا الكوفيون فقد كانوا يعتدون بكلّ ما ثبت عن العرب ولو مثالا فرداً ،ومن الأقوال المشهورة في مذهبهم قول الأندلسي " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءٍ مخالفٍ للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين (١) .

والأُبّذي يمضي على مذهب البصريين في هذا :

١ - فهو لا يجيز حذفَ المبتدأ وإبقاء الخبر إذا كانا صلةً للموصول، ولم يكن في الصلة طول إلّا في "أيّ" قال : وإنّ جاء منه شيءٌ في الكلام فشاذّ يحفظ ولا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ * تماما على الذى أحسنُ * و * مثلا ما بعوضةٌ * برفع أحسن وبعوضة (٢) .

٢ - ونقل عن ابن عصفور قوله : وزعم الفرّاءُ : أنّ ذهبت تصل إلى ظروف المكان المختصات بنفسِها نحو : عُمان وخراسان والعراق ونحو ذلك . فتقول ذهبت عُمان وذهبت العراق ،وحكى ذلك عن العرب ،والبصريون ينكرون ذلك ،ولعلّ الفراء سمع هذا في شعر فقاس عليه ،وكثيرا ما يفعل الكوفيون ذلك ،فلا يلتفت إليه أعنى أنْ يجيزوا في الكلام ما لا يحفظ إلّا في الشعر (٣) ، وقد أورد الأُبْذيُّ كلام ابن عصفور دون تعليق منه ،وما ذلك إلّا أنّه يوافق مقالة ابن عصفور ويرتضيها . والدّليلُ على ذلك أنّه لم يُجزْ العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض نحو : مررت بك وبزيد قال (٤) : ولا يجوز العطف من غير تكرار ،إلّا في ضرورة الشعر . . . ثم قال : فأمّا قوله

---

(١) المصدر نفسه : ٢٣٤ عن الاقتراح للسيوطي .
(٢) شرح الجزولية للأُبذي ١/١١٧ .
(٣) الشرح ١/٢٢٤ .
(٤) المصدر نفسه ١/١٧٢ .

تعالى ﴿ وكفر به والمسجدِ الحرامِ ﴾ وقوله ﴿ واتقوا الله الذى تسآلون به والأرحامِ ﴾ فينبغي أَنْ تجعل الواو فيهما واوَ قسمٍ ،لا حرفَ عطفٍ ، لأنّ ذلك شيء لا يجوز إلّا في ضرورة شعر ، ثم قال : ولو جاء من ذلك في الكلام ما لا يسوغ حمله إلّا على العطف لكان شاذّاً ،لا يجوز القياس عليه ، وقد أجاز كثير من حذّاق النحويين العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض لكثرة السماع الوارد بذلك كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط ، ولكنّ هذا السماع كله من الشعر وحيث إنّ ما يحفظ في الشعر لا يرتضيه الأبذى في الكلام ، لذا فإنّ هذا السماعَ الذى ذكر أبو حيان يُحْفَظُ ولا يقاس عليه .

ومن ذلك أيضا رفضه القِياس على النادِر ،قال : فإنّ قيل : فقد جمعوا عُقْبَة على أَعقاب ،فحذفوا التاء ،ولم يعوّضوا منها شيئا ، فكذلك ينبغي أنْ يجوّزوا : طلحون ؟

فالجواب : أنّ التكسيرَ في مثل عُقْبَة نادر ، فلا يقاس عليه إلخ .. ما قال .. أضِفْ إلى ذلك أنّ جمع عُقْبة على أعقاب وردَ في الشعر.

القياس النظرى :

وأمّا القياس النظري فقد اعتمد عليه الكوفيون في كثيرٍ من المسائل (١) ولم يكن البصريون على شاكلتهم في ذلك ،يقول الأستاذ الطنطاوى وهو يتحدث عن مذهب البصريين ((إنهم لا يعولون على القياس النظرى عند انعدام الشاهد إلّا فيما ندر جدّاً ، أمّا الكوفيون فطالما جنحوا إليه) (٢) .

ويظهر أنّ صاحبنا الأبذي يعتدّ بالقياس النظرى ،وذلك لاعتماده عليه أحيانا .

----

(١) انظر بعضا منها في "أبو القاسم السهيلي ": ٢٢٢.
(٢) أبو القاسم السهيلي : ٢٢٢ نقلا عن نشأة النحو.

نقد منع أَنْ تجمع الأسماءُ المركبةُ وإنْ لم تكن محكيّة، تشبيها لها بالأسماء المركبةِ المحكيةِ، فكما لا يجوزُ أَنْ تجمع تأبّط شرّاً جمعَ تصحيح لئلّا تبطل الحكاية، كذلك لا يجوز أَنْ تجمع سيبويه، ونفطويه وأمثالها تشبيها لها بالأسماءِ المحكية في التركيب قال: والصحيحُ أَنَّ ذلك لا يجوز للشبه الذى بينها وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب، وأنه لم يرد بذلك سماع.

ومن ذلك أَنّ الفراءَ ذهبَ إلى أَنَّ النون في المثنى فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد، لأنّك لو قلت: "زيدا"، التبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه، ثم حُمِلَ سائرُ التثنيةِ والجمعِ على ذلك، وحذفت في الإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تحذفْ مع الألف واللام، لأنّ الإضافة أقوى في إيجاب الحذف.

قال الأبذى: وهذا الذى قال فاسد، لأنّ الوقفَ عارضٌ، وبابُ العارضِ ألَّا يُعتَدَّ به، وأيضا فإنّ حمل التثنية على التثنية قد يسوغ، وأما الجمع فباب آخر. فماذكره الأبذى من أن حمل التثنية على التثنية قد يسوغ، وأمّا الجمع فباب آخر، هذا الكلام دليل على اعتداده بالقياس النظرى.

ثانيا - السماع:

الحديث عنه في الكلام على شواهد شرح الجزولية للأبذى في الفصل الثاني من الباب الثاني.

ثالثا - تعليلاته:

الأبّذي تابع في تعليلاته للسابقين، ولم ينفرد بشيء يُذْكَرُ له، على أَنّ له موقفا من محاولة بعض النحاة التعليل لانفراد الاسم المتمكن بالجر، وانفراد الفعل بالجزم، قال (١): والحقُّ عندى أَنّ التعرضَ لامتناع الجزم

---

(١) شرح الجزولية ١/١٨ (المخطوط).

من الأسماء على الإطلاق ، وامتناع الخفض من الأفعال على الإطلاق ، تعرّض للسؤال عن مبادئ اللغات ، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه ؛ لأنّه يؤدّي إلى التسلسل ، ألا ترى أنّ السؤال إذا وضع على انفراد الأسماء بالخفض ، والأفعال بالجزم مطلقا لم يَخْلُ أنْ يزيد : لأيّ شيء لم تجزم الأسماءُ بجوازم الأفعال ، أو بعاملٍ من عواملها يعمله بدل عمله ، أو مع عمله . وكيفما فُرِضَ السؤال فإنّه يلزم حمل ذلك في الرفع والنصب ، فيقال : لأيّ شيء لم ترفع الأفعال بروافع الأسماء ، أو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفعَ بدل عمله ، أو يعمله مع عمله ؟ ولأيّ شيء لم تنصب بنواصبِ الأسماء ، أو بعامل من عواملها التي لا تعمل النصب بدلَ عمله أو مع عمله ، حتى يعمل الرافعُ للأفعال بدل رفعه نصباً ، أو يعمل مع رفعه نصباً ؟ ومثل ذلك السؤال أيضا يلزمُ في روافع الأسماء وتوابعها ، فكما لا يتعرض لتعليل ذلك . . . فكذلك لا ينبغي أنّ يتعرّض لامتناع الخفض من الأفعال والجزم من الأسماء على الإطلاق ".

فكأنّ الأبذي بهذا ينبّه إلى أنّ هناك ما يمكن تعليله ، وهناك ما لا يجوز أن يشغل النحوي نفسَه بالبحث عن العلةِ فيه .

رابعا - العامل :

نسب ابن مضاء (١) إلى بعض النحاة الأوائل أنّهم يذهبون إلى أنّ العاملَ النحوي يؤثر تأثيرا حقيقيا في المعمول ، كتأثيرِ النارِ في الخشب بالإحراق مثلا ، والحقيقةُ أنّ النحاةَ الأوائل لم يقولوا بذلك ومنهم سيبويه ، وقد أدرك مرادهم من أتى بعدهم كالسيرافي في شرح الكتاب وابن جني في الخصائص وابن الانباري في الإنصاف . قال ابن جني (٢) : " وإنّما قال النحاة:

---

(١) هذا الموضوع بُحِثَ بالتفصيل في مقدمة الرد على النحاة من تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا .

(٢) الخصائص ١/١٠٩ ، ١١٠ وانظر في مقدمة الرد على النحاة: ١٨ .

عامل لفظي وعامل معنوى ، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظٍ يصحبه ، كمررت بزيد ،وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ،ورفع الفعلِ لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحةُ القول ،فأمّا الحقيقةُ و محصول الحديث فالعملُ من الرفعِ والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ،وإنّما قالوا : لفظيّ و معنويّ لمّا ظهرت آثارُ فِعْلِ المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ،وهذا واضح ".

وقال ابن الأنباري عند حديثه عن العامل في المبتدأ والخبر (١) :
" وأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء وإنْ كان الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية ،لأنّ العواملَ في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسّية كالإحراق للنار ،والإغراق للماء والقطع للسيف ،وإنّما هي أمارات ودلالات ثم قال : وإذا كانت العواملُ في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات ، والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء .. إلخ ..".

واللغة عبارة عن كيان يقوم على عدة أنظمة لا يسع المتكلم الفَرْد إلّا الخضوع له ،وهذا الكيان يصنعه أبناءُ اللغة في مدد متطاولة ،ويلحقه من التغييرات ما يرتضيه الجماعةُ مما يحدثه أمراء الكلام من شعراء وخطباء وناثرين ، وما يمكن أن تحدثه الأنظمة اللغوية الأخرى من تأثيرات عندما يتعرف عليها أبناء ذلك الكيان اللغوى ،وتتراكم هذه التغييرات بالإضافة إلى ما تفرضه طبيعة التطور اللغوى ،وينشأ في النهاية وبعد مدة زمنية طويلة كيانٌ لغوى جديد ،

---

(١) الإنصاف : ٤٦ .

ير تبط على نحو ما بذلك النظام القديم الذى كان لنفس الجماعة اللغوية . وهذا واضح في اللهجات العربية الحديثة عند مقارنتها بالمستوى اللغوى الذى كان عند نزول القرآن ،ولولا ارتباط العرب على مر العصور باللغة الفصحى -لغة القرآن -لوجدنا بعض اللهجات وقد أصبحت لغات أخرى لا تمت للعربية الفصيحة بصلة واضحة .

و يتبين من هذا أنّ المتكلم والمجتمع في أيّ فترة زمنية محددة يخضع للعرف اللغوى فيه ،" فاللغةُ كيان مستقل يوجد خارج الجماعة ،وإنْ كان المجتمع هو الذى صنعه ،فأما دور المتكلم فأنْ يقيس كلامَه على هذا الكيان اللغوى وأن يحاول أن يأخذ بأحسن مافيه" (١) .

و نستطيع الجزمَ بأَنَّ النحاةَ في قولهم بالعامل لم يقصدوا أَنّ ينسبوا العمل إلى الألفاظ والمعاني وإنّما قالوا بذلك متسامحين ،إذْ أُنَّ العمل للمتكلم حسب ما يقتضيه العرف اللغوى (٢) .

وإذا تبين هذا فإنَّ ما يتردد من عبارات عند صاحبنا الأبذى من مثل : الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة (٣) ،ومثل :الإعراب حكم في آخرِ الكلمة يوجبه العامل (٤) ،ومثل : فإنّ العلامَةَ إنّما جلبها العامل (٥) ،كل هذا إنما هو من باب التسامح الذى ذكرنا . فالمتكلم هو الذى يرفع وينصب ويجر حسب ما يفرضه العرف اللغوى ، هذا العرف الذى اقتضى أن يُنْصَبَ الفعل المضارع عند اقترانه بأداةٍ من أدوات النصب ، واقتضى أَنْ يرفع الاسم عندما يطلبه الفعل فاعلاً وينصب إذا طلبه الفعل

---

(١) مقدمة الرد على النحاة : ١٩ .
(٢) نفسه : ١٤ ، ١٩ .
(٣) شرح الجزولية للأبذى ١/ ١٤ (المخطوط) .
(٤) نفسه ١/ ١٥ .
(٥) نفسه ١/ ١٤ .

مفعولا وهكذا . . وقد قرّر الابُذي أنّ الإعراب يزولُ عن الكلمة إذا زال العامل ،لأنّ العاملَ جلبَهُ (١) ،وبيّنَ أنّ فائدةَ الإعراب الدلالة على المعنى الذى أحدثه العاملُ في الاسم من فاعليه ومفعوليه وإضافة وغيرها ، ثم قرر أنه لو لم تأت الحركة لم يلزم انتقاص ذلك المعنى الذى أحدثه العامل في الاسم ، بل يبقى المعنى ولا علامة عليه (٢) .

خامسا ـ الإعراب :

قال الجزولي عن الإعراب "وفائدته الدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل " قال الابُذى في شرح كلام أبي موسى : يريد أنّ الإعراب إنّما أُتي به في الكلام ليدلّ على المعنى الذى أحدثه العاملُ في معمولهِ من فاعليّةٍ أو مفعوليّة ،أو إضافة أو غير ذلك من المعاني التي أحدثها في المعرب ،وهذا الذى ذهب إليه صحيح بالنظر إلى الأسماء ،وأمّا بالنظر إلى الافعال فإنّما فائدته الشّبه ، إذْ لا يوجد فعلٌ معرب إلّا وهو مشبه للأسماء التي الإعراب فيها أصلٌ .

ثم قال : والدليل على أنّ الإعرابَ في الفعل لا يدل على المعنى الذى يحدثه فيه العامل ،أنّك تقول : لن يقومَ زيدٌ ،فعامل النصب في يقوم وهو "لن " إنّما أحدث في الفعل من المعنى : النفي بالنظر إلى الاستقبال ، فلو كان النصب دليلاً على هذا المعنى لوجب أنْ يوجدَ النصبُ في الفعل متى أحدث فيه محدث ذلك المعنى ، وأنت تقول : لا يقوم زيدٌ غداً ، فتنفي بلا الفعل بالنظر إلى الاستقبال ،وهو مع ذلك مرفوع.

----

(١) شرح الجزولية ١/ ١٦ (المخطوط) .
(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٤ (المخطوط) .

ثم قرر أنّ العاملَ هو الذى يحرزُ المعنى في الفعل ، فلا يحتاج إلى الإعراب فيها من أجل ذلك ، وليس الأمر كذلك في الاسم ، إذ العامل قد يحدث في الاسم معنى الفاعلية والمفعولية في نحو : ضرب زيدٌ عمرا " فكيف يمكن أنّ يجعلَ العاملُ دليلاً عليهما حتى يعلمَ منه وهو واحد الفرق بين الفاعلية والمفعولية ؟

وقد ذهب الأبّذي مذهبَ أهل البصرة في أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال ، وأهلُ الكوفةِ يرون أنّه أصلٌ فيهما .

وقد ردّ الأبذي ما ذهب إليه الجزولي من أنّ السببَ في افتقار الأسماءِ إلى الإعراب هو أنّ صيغها لا تتغيّر لتغير المعاني عليها ، فاحتيج إلى دليل على المعاني وهو الإعراب والأفعالُ تتغير صيغُها لتغيّرِ المعاني . قال الأبذى : هذا باطلٌ ، لأنّ الأسماءَ تتغيّر لتغير المعاني عليها في التصغير والتكسير ، وإنْ كان يريد أنّ صيغَها لا تتغيّر لتغيّر معاني العوامل عليها ، فكذلك لا تتغير صيغ الأفعال لتغير معاني العوامل عليها ، بل لتغيّر الزمان .

فكان ينبغي أنْ يقولَ : أصلُ الإعراب للأسماءِ ، لأنّ عواملها تحدث فيها أكثر من معنى واحد ، فلا يمكن أنّ يجعل العامل وهو واحد فارقاً بين معنيين فصاعداً ، فاحتيج إلى الإعراب ليفرق بين المعاني . وأصلُ البناء للأفعال ، لأنّ عواملها لا تحدث فيها أكثر من معنى واحد ، فكانت هي بأنفسها مبيّنة عما أحدثته من المعاني فلم تحتج إلى الإعراب لذلك ، ولولا الشبهُ لما دخَلَها .

هذا هو ما يراه الأبّذي من فائدة للإعراب ، وفيما يكون أصلاً ، وهو تابعٌ في ذلك لغيره .

اختياراته وآراؤه

لا ندّعي أَنَّ للأُبذيّ آراءً تفرّدَ بها ، وأَضافها إلى تراثنا النحوي ، فنحن نحاول أَنْ نرفع من مكانته بذلك ، وإنّما نعرض في هذه الصفحات جملةً من اختياراته التي قد تنبئُ عن مذهبه النحوي ، وتكون أمثلةً على موقفه من السماع والقياس ، وتُعطي جملةً من التعليلات التي يعتمد عليها ، وتقدّمُ نماذجَ من إعراباته . واستقصاءُ اختياراته وترجيحاته يطولُ ، ذلك أَنّ هذا الشرح هو أقربُ مايكون إلى موسوعة نحوية ، فلو أردنا تتبّعَ مايرتضيه الشارح من آراء السالفين ، ومايوردُه من حجج لهم لكان ذلك كثيراً جداً ، فنكتفي بنماذج من الآراء التي اختارها في بعض الأبنية والأدوات والإعراب والتراكيب .

١ـ اختياراته في بعض الأبنية والأدوات :

١ ـ هذان واللذان ليسا مثنيين حقيقة :

صحّح الأبذيُّ مذهبَ النحاة في أَنّ "هذان" "وهذينَ" "واللذانِ" "واللذين" من قبيل غير المثنى حقيقةً ، وقد أورد دليلين على صحة مذهبهم :

الأَوّل : أَنّ الاسم لا يثنَّى حتى ينكّر ، ولذلك تقول: الزيدان في تثنية زيد ، فتدخلَ الألفَ واللامَ ، وأسماء الاشارة لا تنكّرُ ؛ لأنها لا تفارقُ المعنى الذي تعرّفت به وهو الإشارة ، وكذلك الأسماءُ الموصولة لا تفارقُ ماتعرفت به ، وهو الصلةُ المعهودةَ عند المخاطب .

والآخر : اللذان وهذان لو كانا من قبيل المثنى حقيقةً لكنت تقول في تثنية الذي : اللّذَيان ، وفي تثنية هذا : هذايان ، كما تقول في تثنية القاضي : قاضيان ، ومُوسى : مُوسَيان ، ولما رآها بعضُ النحويين بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض كالأسماء المثناةِ ، توهّم أنّها مثناةٌ حقيقيةً . ثم قال :

وقال بعضهم : وأيضا فإنّها من قبيل الأسماءِ المتوغّلةِ في البناء ، والأسماءُ المتوغلةُ في البناء لا تثنَّى ولا تُجْمَعُ كـ : مَنْ ، وما ، وكَمْ ، وإذْ ، ومتى ، ونحو ذلك .

على أَنَّ الأبذيّ لم يغفل ماردّ به من قال بأَنَّ هذين واللذين من قبيل المثنى حقيقةً فأوردَ حججهم وانظرها في موضعها من الشرح (١) .

٢ - " كأَنَّ " لا تكون للتحقيق :

زعم بعضُ النحاة أَنَّ كأَنَّ قد تأتي لغير التشبيه فتأتي بمنزلة " إِنَّ " للتحقيق واستدلّ على ذلك بقول الشاعر :

فأصبح بطْنُ مكّةَ مقشعراً كأَنَّ الأرضَ ليس بها هشامُ

قالوا : يريد ، لأَنَّ الأرض ليس بها هشام ، لأَنَّه يرثي هشاما . واستدلوا بقول الآخر :

كأنني حين أُمسي لا يكلّمني متيّم يشتهي ما ليس موجودا

قالوا : وإذا كان لا يكلمه وهو يشتهي كلامه ، فهو متيّم يشتهي ما ليس موجودا .

قال الأبّذي : والصحيح أنّ كأَنَّ لا تكون للتحقيق في موضع من المواضع .

أَمّا البيتُ الأوّل : فإنه أراد أَنَّ بطن مكة ، كان ينبغي أَلّا يقشعرَ لوجود هشام به ، فكأَنَّ الأرضَ وإنْ كان بها هشام حين اقشعرت ليس بها هشام .

وأما البيتُ الثّاني ، فإنّه أراد أَنْ يقول : كأَنّه حين اشتهى مكالمته ، وإنْ كانت ممكنةً في نفسِها فلم يصل إليها - اشتهى محالاً وما ليس له وجود في نفسه (٢).

وبَنَى الأبّذي على هذا أَنْ جعلَ مذهب سيبويه في نون التثنية أَنَّها زيادة في الآخر، ليظهر فيها حكمُ الحركة التي كان ينبغي أَنْ تكون في التثنية والجمع تارة ، وحكم التنوين أخرى من غير أَنْ تكون عوضاً منهما . قال الأبذيّ: ولذلك قال سيبويه " كأَنَّها عوض "(٣) فشبّهها بالعِوَضِ ولم يجعلها عوضاً " وقد فسّر بعضُ النحاة

(١) الشرح ١/٢٨٤ ، وانظر أيضا ٤٤ .

(٢) شرح الأبذى ١/٤٤ (المخطوط) .

(٣) الكتاب ١/١٧ ، ١٨ .

كلامَ سيبويه على أنّها عوض، وزعم أنّ كأنّ في عبارة سيبويه بمعنى التحقيق ، وقد رفض الأبّذي هذا التفسير، لأنّ كأنّ في نظره لا تكون للتحقيق في موضع من المواضع كما بيّنا . ولم يرتض الأبّذي أنْ تكون كأنّ لغير التشبيه ، انظر ردّه على ابن الطراوة حين زعم أنّها تكون بمعنى ظننت في نحو : كأنّ زيداً قائمٌ ، وما أورد على الكوفيين حين زعموا أنّها تكون للتقريب في مثل : كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ (١) .

وهو يذهب في " كأنّ " إلى أنّها مركبة موافقاً جمهور البصريين والخليل والفراء وغيرهم (٢) .

٣ - " لن " غير مركبة :

ذهب الخليلُ إلى أنّ " لن " مركبة من " لا وأنْ " وقد ردّ عليه النحاة مذهبه هذا فمنهم من قال : إنّها لو كانت مركبة لم يجز أنْ تقول " زيداً لن أضربَ " تريد " لن أضْربَ زيداً " لما يلزم في ذلك من تقديم بعض الصّلة على الموصول ، فجواز ذلك دليلٌ على بطلان ما ادعاه من التركيب ، وهذا الرّد لسيبويه ، ورد الزّجاج بأنْ قال : لو كان الأمرُ على ما ذكره الخليل لم يكن قولك : " لن أضرب زيداً " كلاماً تامّاً ، كما لا يكون كلاماً قولك : لا أنْ أضربَ زيداً ، ولأنّ أنْ وما بعدها بتأويل اسم مفرد . وزعم بعض النحويين أنّ ذلك لا يلزم الخليل ، لأنّه قد يحدث مع التركيب حكم لم يكن قبلُ ، ألا ترى أنّ هل حرف يستفهم به عن الجمل الاسمية والفعلية نحو قولك: هل قام زيدٌ ، وهل زيدٌ قائم ، فإذا ركب مع لا ، فقيل : هلّا ، لم تدخل إلّا على الفعل ظاهراً أوْ مضمراً نحو قولك : هلا ضربت زيداً ، وتقول : ضربتَ زيداً

---

(١) الشرح ٢٨٣/١ وما بعدها .

(٢) نفسه ٢٨٤/١ .

فهلّا عمرا ، تريد : فهلّا ضربت عمراً ... إلخ ما قال .

قال ابن عصفور : وهذا لا عذر عندي فيه للخليل ، لأنّ التركيب لا يخلو أَنْ يغيّرَ المعنى أَوْ لا يغيره فإِنْ غيّرَ المعنى تبع ذلك تغيُّرُ الحكم ، أَلَا ترى أنّ هل كانت استفهاماً فلمّا ركبت مع " لا " صار المعنى على التحضيض . . وأمّا " لن " فإن كانت مركبة كما زعم الخليل من " لا أَنْ " فأَنْ " كانت تخلص الفعل للاستقبال و " لا " تنفي المستقبل ، فلما ركبت بَقِيَ كُلٌّ واحد منهما على ما كان له من المعنى ، فكان ينبغي أَلّا يتغير الحكم عما كان عليه فأَنْ لم يوجد في لن حكم " أَنْ " دليلٌ على بطلان ما ادّعاه من التركيب .

والأُبذي يوافق غيره من النحاة في أَنّ " لن " غير مركبة ، ولكنه لم يرتض ردود هم ، فقال راداً على ابن عصفور : قلت : وهذا غير مسلم أعني أنّه إذا تغيّرَ المعنى تغيّرَ الحكم بل قد يتغيّرُ الحكم مع أَنّ المعنى لم يتغير ، كأحد عشر وثلاثة عشر وبابه ، والأصلُ ثلاثةٌ وعشرةٌ ثم اختصر ذلك ، وركّب الاسمان والمعنى باقٍ ، وتغير الحكم ، أَلَا ترى أَنّك كنت تقول : عشرة رجال وعشر نساء فتثبت التاء في عشر مع المذكر ، وتحذفها مع المؤنث ، فلمّا رُكِّبَ الاسمان انعكس الأَمْرُ ، فقلت : ثلاث عشرة جارية ، وثلاثة عشر رجلاً ، مع أَنّ للخليل أَنْ يقول : إِنّ المعنى قد تغيّر مع " لن " من طريق آخر خلاف ما أورده الخصم وهو أَنّ الكلامَ بقولك : لا أَنْ أضربَ زيداً غير مستقل ، ولا يسمَّى كلاما ، والكلامُ بقولك " لن أضرب زيدا " مستقلٌ مفيد ، ويسمّى كلاماً ، فقد تغيّر من عدم الإفادة والاستقلال إلى الإفادة ، وأَيّ تغير أكثر من هذا .

قال الأُبّذي : وإنّما يُردّ على الخليل بأَنّ التركيبَ دعوى وخروج عن الظاهر ، فكما لا يقال في " لم " إِنّها مركبة فكذلك " لن " فلم لنفي الماضي ولن لنفي المستقبل ولا فرق بينهما . والله أعلم(١) .

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ١/٧٦ (المخطوط) .

٤ - " لم " و " لن " غير متدرجة عن " لا " :

ذهب الفراء إلى أنّ " لن " أصلها لا، وكذلك لم أصلها لا، قال: فقلبت الألف نوناً في لن وقلبت ميما في لم، ولم يرتض الأبذيّ هذا المذهب ورد على الفراء بقوله : وهذا تحكم بغير دليل (١) .

فكما رفض أن تكون مركبة كذلك رفض أن تكون متدرجة عن غيرها .

٥ - " مهما " مركبة : (٢)

من النحاة من ذهب إلى أنّها اسم غير مركب، وأنّها حيث وجدت فمعناها " لا أكبُرُ عن صغيرِ فعلك، ولا أصْغُرُ عن كبيرهِ " وذلك نحو " مهما تفعل أفعل " أيْ : أيّ فعل أفعلْ مثله . قال الأبْذي : وهذا فاسد؛ لأنّه لم يستقر الجزاءُ باسم غير مركب إلا وهو من قبيل ما يستفهم به، ومهما لم يثبت في أسماء الاستفهام وأيضا فإنّ هذا المعنى الذى ذكره لا يسوغُ فيها في قوله تعالى : " وقالوا مهما تأتِنا به من آيةٍ لتسحرنا بها " .

وبعد أنْ بيّن أنّها لابد أنْ تكون مركبة ذهب مذهب الخليل من أنّها مركبة من " ما " التي هي اسم جزاء " وما " التي تزاد بعد أداة الجزاء نحو " أينما "، والأصل " ماما " فكرهوا اجتماع الأمثال، فقلبوا الألف الاولى هاءً وجعلوهما كالشيءِ الواحدِ، وله نظير من كلامهم (٣) .

وردّ ماذهب إليه البغداديون من أنّها مركبة من " مه " وهى اسم فعل " وما " التى هى اسم شرط وأنشدوا :

---

(١) الشرح ١/٦٤٠

(٢) نفسه ١/٨٥ .

(٣) انظر ذلك في الشرح .

أماويّ مَهْمَن يستمع في صديقه   أقاويلَ هذا الناس ماويَّ يندم

قال في الردّ عليهم : إن زعموا أنَّ " مه " لم تجعل مع " ما " كالشيء الواحد فيلزم أنْ يجوزَ : مَهْ بما تَسُرُّ أُسَرُّ ، وليْسَ ذلك من كلامهم ، وإنْ جعلوها مع " ما " كالشيء الواحد ، فإنّ ذلك شيءٌ لم يجئ في كلامهم ، أعني أنْ يجعل اسم الفعل مع غيره كالشيء الواحد ، لأنَّه بمنزلة جملة فكما لا تركب الجمل مع غيرها ، فكذلك أسماء الافعال ، وأيضا فإنّه قد تقرّر في أدوات الشرط زيادة " ما " بعدها نحو " أينما " وجعلها معها كالشيء الواحد نحو "إذْ ما " و " حيثما " . وأمّا " مَهْمَنْ " فلايحفظه البصريون . ثم قال : والبيت الذى أنشدوه ينبغي أنْ يجعل فيه " مَهْ " على أنّه اسم فعلٍ ، وكأنه أَمَرَ ماويّةَ بأنْ تكفّ عن العَذْل ، ثم استأنف بعد ذلك كلاما .

ويبين أنّ " مه " في البيت اسم فعل باقٍ على معناه مابعده ، وليس كذلك " مهما تفعل أفعل " لأنك لم ترد أن تأمر أحدا بأن يكف عن شيءٍ ولا على ذلك دليل .

...

٢ - اختياراته فى الإعراب وعلاماتـــه :

١- علامة الإعراب فى الأسماء الستة والتثنية والجمع :

إعراب الأسماء الستة بحركات مقدّرة فى حروف العلة هو مذهب سيبويـــه والفارسي، وارتضاه الأبذي، وقد اختلف النحاة فى علامة إعراب هذه الأسماء إلـــى مذاهب ، فمنهم من ذهب إلى أنّها معربةٌ بحروف العلة وعليه الزجاجى ، وقـــد أوردَ الأُبّذيُّ فى رد هذا المذهب أمرين :

أحدهما : أنّ الواو قد ثبتت فى هذه الأسماء قبل دخول العاملِ عليهـــا فلو كانت إعرابا لم توجد فيها إلّا بعد دخول العامل .

الثاني : أنّ الاعراب زائدٌ على الكلمة ، فيؤدّي ذلك إلى بقاء "فيـك" و"ذى مال" على حرفٍ واحد وهما معربان وصلاً وابتداءً ، وذلك لايوجد إلا شاذًّا .

ومن النحاة مَنْ ذهب إلى أنّ هذه الأسماء معربة بالحركاتِ التى قبل حـــرف العلة ، وحروف العلة إشباع ، وهو مذهب المازنى .

قال الأبذيُّ : وهذا المذهب فاسدٌ بما فسد به الوجه الأول ، وأيضاً فـــإنّ الإشباعَ إنّما بابه الشعر ، وهذه الحروف تكون فى هذه الأسماء فى فصيح الكلام .

ومنهم من ذهب إلى أنّها معربةٌ بالحركات التى قبل حروف العلّة ، وهى منقولة من حروف العلّة على حدّ قولِ الشّاعرِ :

أنا ابن ماويّة إذ جدّ النقُرْ

الأَصْلُ : النقْرُ ، فنقل الضمةَ من الراء إلى القاف ، قال الأبّذي : وهو فاســـد ؛ لأنّ النقل لايكون إلّا فى الوقف ، بشرط أنْ يكون الحرفُ الذى قبل الحركة ساكنـــاً ، فلو جعلنا الحركات التى قبل الحروف منقولة منها للزم من ذلك النقلُ إلى حرفٍ متحرّكٍ فى الوصل ، وذلك لايجوز .

وذهب بعضُ الكوفيّين إلى أنَّها معربةٌ بالحركاتِ والحروفِ معاً ، قال الأُبّذي : ويفسد بما فسد به مذهب مَنْ قال : إنّها معربةٌ بالحروفِ ، وأيضاً فإنَّ ذلك خروجٌ عن النظيرِ إذْ لم توجد علامتا إعرابٍ في معربٍ واحدٍ .

وذهب بعض البصريين : إلى أنَّها معربةٌ بالتغيّرِ والانقلاب في النصب والخفض ، وبعَدَمِهما في الرفع ، لأنَّ هذه الأسماء قبل دخول العوامل عليها تستعمل بالواو ، فيقال : أخوك وأبوك فإذا دخل عاملُ الرفع فلا يحدث علامة بل يكون تركُ العلامة علامةً له ، وإذا دخل عاملُ النصب قلب الواوَ ألفاً ، وإذا دخلَ عاملُ الخفض قلب الواو ياءً .

قال الأُبّذي : وهذا المذهب يضعفه عدم النظير ، إذ لم يوجد في الأسماء المفردة معتلةَ الآخر كانت أوْ صحيحة ما إعرابه كذلك ، وإذا أمكن الحملُ على النظير فهو أولى .

من بين هذه الآراء التي ذكر الأُبّذي اختارَ مذهب سيبويه والفارسي من أنَّ الأسماء الستة معربةٌ بحركات مقدرة في حروف العلة ، قال : وهو الصحيح لأنَّها إذْ ذاك تكون معربة بما أُعرب به نظائرها من الأسماء .

وما لم يرتضه الأُبّذي من أنَّ الإعراب في هذه الأسماء بالتغير والانقلاب في حالتي النصب والجر - ارتضاه في الجمع المذكر السالم ، فقد أُبطل مذهب الزجاجي من أنَّ الواوَ والياء علامتا إعراب في هذا الجمع بقوله : إنَّ الواو تثبت في الجمع قبل دخول العامل فتقول : زيدون ، ولو كانت إعرابا لم توجد قبل دخول العامل ، كما ردّ مذهب الأعلم من أنَّ الواوَ والياءَ حرفا إعراب ، والإعراب مقدّرٌ فيهما . قال : لو كان الإعرابُ مقدّراً لظهَرَ في النَّصْب فكنت تقول : الزيدَيَن ، كما تقول : القاضيَ : إذْ لا مانع يمنع من ذلك . وكذلك ردّ مذهب الأخفش من أنَّ الواوَ والياءَ دليلان على الإعراب المقدّر في الحرف الذي قبلهما ، وذلك أنَّ الإعراب إذا قُدّرَ في كلامهم لم يجعلْ عليه علامة ، ألَا ترى أنَّهم لم يفعلوا ذلك في مثل: موسى والقاضي ، وأيضا فإنَّ الواوَ

قد ثبتت قبل دخول العامل ، ولو كانت دليلة على الإعراب لم توجد إلّا بعد دخول العامل . هكذا يورد الأبذيُّ الردودَ على هذه الاراء ثم يورد رأْي سيبويه[1] وكثير من النحاة من أنّ الجمعَ معربٌ بالتغيّر والانقلاب فى النصب والخفض وبعدمه في الرفع ، وذلك أنّ الأصل قبل دخول العامل : زيدون ، فدخل عامل الرفع فلم يغيّر وكأنّ تركَ العلامة يقومُ مقام العلامةِ فلما دخل عاملُ النّصب وعامل الخفضِ قلب الواو ياءً .

وما دام التغيّر والانقلاب علامة إعرابٍ فى التثنيةِ والجمعِ فلم لا يكون علامة إعراب فى الأسماءِ الستة وإنْ خرجت عن نظائرها ، وبهذا نطمئن التقدير فى هذه الأسماء.

٢- الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء : (٢)

اختلف البصريون والكوفيون فى الاسم الواقع بعد " لولا " بمَ يرتفع ؟

فذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم يرتفع بعدها بها ، وذهب البصريون إلى أنّه مرفوع بالابتداء ، وهى مسألة من مسائل الإنصاف ، وقد أوردَ الأبّذي كلام ابن الانبارى فى هذه المسألة حيث رَجّحَ الأخيرُ مذهبَ الكوفيين .

ولم يرتض الابذى فعل ابن الانبارى فقال رَدّاً عليه : ولم يحكِ [يعنى ابن الأنبارى) أدلّةَ البصريين كما قدّمنا ، وإنّما ذكر لهم أضعف الأدلةِ ، فسَهُلَ الردّ ، والصّوابُ أنّ الحروفَ لا تعمل بما فيها من معنى الفعل إنْ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التى للاستفهام بمعنى استفهم ، وما النافية بمعنى أنفى ولا بالنيابة مناب الفعل ، نعم إنها تزاد كالعوض ولا ينسبُ لها العمل ، وقولهم : أَمّا أَنْتَ منطلقاً ، أنت عندنا مرفوعٌ بإضمار " كان " لا بنفس " ما " وهو الصحيح ، وأمّا " إمّا لا " فافعل كذا . فهذا مما حُذِفَ فيه فعل الشرط لكثرة الاستعمال وزادوا " لا " كالعوض ،

---

(١) رأى سيبويه على غير هذا الذى نسبه الأبذي إليه انظر الكتاب ١/١٨ (هارون)

(٢) الشرح ١/ ٢٤٥ وما بعدها (المخطوط) .

وقد يحذفون الفعلَ ولا يعوّضون كقوله :

قالت بنات العم : ياسَلْمى وإنْ   كان عيّيا مُعْدِماً قالت : وإنْ

أرادت : وإنْ كان عييا فقد رضيته ، إلا أَنَّ مثل هذا الحذف يَقِلّ في " إمّا لا " عاملة ، فلا حجّةَ علينا فيها ، والذى نقول لهم : إنَّ كلّ حرف اختص باسمٍ مفردٍ فإنَّـــه يعملُ فيه الجرّ إن استحق العملَ ، فلو كانت " لولا " عاملة لجرّت ، فالصوابُ مذهب البصريين (١) ، والله أعلم .

٣- " كلّما " :

قال ابن هشام فى المغنى(٢) : إذا قلت: كلّما استدعيتك فإنْ زرتنى فعبدى حرّ ، فكل منصوبة أيضا على الظرفيّة ، ولكنّ ناصبَها محذوفٌ مدلولٌ عليه بحُرّ المذكور فى الجواب ، وليس العاملُ المذكورَ لوقوعه بعد الفاء وإنّ ، ولمّا أشكل ذلك على ابـــن عصفور قال وقلّده الأبّذي : إنّ كلّاً فى ذلك مرفوعة بالابتداء ، وإنَّ جملتى الشـــرط والجواب خبرُها ، وإنَّ الفاء دخلت فى الخبر كما دخلت فى نحو " كلُّ رجل يأتينـــى فله درهمٌ " وقدّرا فى الكلام حذفَ ضميرين أي كلما استدعيتك فيه فإنْ زرتنى فعبـــدى حرّ بعده ، لترتبط الصفةُ بموصوفها والخبرُ بمبتدئه .

وكلامُ الأُبّذى فى هذه المسألة مبينٌ فى الشرح (٣) ، وقد ردّ عليه أبوحيـــــان فيما نقله ابن هشام : من أنّه لم يسمع " كل " فى ذلك إلّا منصوبة ، وتلا ﴿ كلّما نضجت جلودهم بدلناهم ﴾ ﴿ كلّما أضاء لهم مشوا فيه ﴾ وغيرها .

---

(١) هذا الكلام مبنى على ما فى مسألة الانصاف من أمثلة وشواهد وحجج . انظـــر المسألة فى الشرح ١ / ٢٤٥ ومابعدها فى الانصاف ص ٧٠ .

(٢) المغنى " كل " .

(٣) شرح الجزولية للابذى ١ / ٩٣ .

على أنّ الأُبذي قد يـــردّ هذا السماع بأنّ الفتحة في كلّما فتحة تركيـــب "كل" مع "ما" مثلُها في ذلك مثل "أثَورَ ما" في قول الشاعر:

أثورَ ما أُصيدكم أمْ ثورين .

انظر الشاهد رقم ٥٥ من الشرح .

٤ ـ المنادى مفعولٌ لفظاً ومعنًى :

ذهب ابن الطراوة وابن كيسان إلى أنّ المنادى مفعول في المعنى، وذلـــك لامتناعه أنْ ينتصب بفعلٍ مضمر ، لأنّ ذلك الفعل الذي يدّعى إضماره لو ظهـــر لأفسد المعنى ، ألَا ترى أنّ قولك : ياعبدالله ، هو نفسُ النداء ، وقولك : أنادي عبدالله هو إخبار عن النداء .

قال الأبذي : والصحيح أنّ المنادى مفعولٌ صحيح ينتصب بفعل مضمـــــر لا يجوز إظهاره . والدليل على ذلك أنّه لابدّ له من ناصب ، وانتصابه لا يخلو أنْ يكون بمعنى النداء ، أو بحرف النداء ، أو بفعل مضمر ، فباطل أنْ يكونَ منصوباً بمعنـــى النداء ، لأنّ المعنى مجرّداً من اللفظ لم يوجد ناصباً في كلامهم وباطلٌ أنْ ينتصب بحرفِ النداء ، لأنّ الحرفَ إذا نصب اسماً ظاهراً ، ثمّ وقع موقعَ ذلك الظاهرِ مضمرٌ ، وكان ذلك المضمر مرتبتُه أنْ يلي الحرف لم يكن بُدٌّ من اتصاله بالحرفِ نحو قولـــك : إنّك قائم وهم إنّما يقولون: يا إياك . قال الأحوص : يا إيّاك قد كفيتك . فدلّ ذلـــك على أنّه غير منتصب بالحرف . فلم يبق إلا أنْ يكون منصوباً بفعلٍ مضمر .

فإنْ قيل : فكيف ينتصب بفعل لو ظهر لغير المعنى ؟

فالجواب: أنّ الأفعالَ قد تستعمل وتكون هي المعنى المراد ، وإن كـــان الأكثر في كلامهم أنْ تستعمل كنايةً عن المعنى المراد ، فنقول : أقسمت ليقومـــنّ زيد ، فيكون قوله : أقسمت هو نفس القسم ، لا إخبارا عن وقوع قسم منك فيما مضـــى ،

فإنْ أردت أنْ تخبرَ بأنَّه وقع منه قسم ، لم تتعلق أقسم إذْ ذاك بجوابٍ ، بل تقول : أقسمت أُسَ على كذا . فإذا تقرر هذا تجعل المنادى من هذا القبيل فيكون منصوباً بإضمار أُنادى مراداً به نفس النداء لا بإضمار أنادى الذى يراد به الإخبار عن النداء ، لأَنَّ ذلك مفسدٌ للمعنى ، ولم يستعملوا أنادى مراداً به نفس النداء إلا فى حال التزامهم الإضمار .

هذا ما ذهب إليه الأُبّذي فى إعراب المنادى والعامل فى ذلك ، وبناءً على مذهبه هذا تراه يردّ على الشلوبين حين زعم أَنَّ المنادى يمكن أَنْ يكون منصوباً بإضمار أنادى وأدعو المستعملة ظاهرةً ، والأَصْل عنده : أدعو عبدالله فيا عنده تنبيهُ عامٌّ إذْ يمكن أَنْ ينبّه به كل من سمعه ، ثم بيّن المنادِي بعد هذا التنبيه العام بقوله : أَدعو زيداً ، أنَّه أراد تنبيه زيد لا مايعطيه من العموم .

فقد ردّ الأُبذي هذا الكلام بأَنَّ النداءَ لا يحتمل الصِّدْقَ والكذب ولا هو من قبيل الأَخبار ، قال : لأَنَّ قولَ المنادِى إنّما أردت بهذا التنبيهَ عبدَالله شـلاً خبرٌ من الأَخبار ، وأَيضاً فإنَّ الأَمْرَ لو كان على ماذكر لم يكن لزيدٍ فى قولك : يازيدُ ولا لأَمثاله مايوجب بناءه .

٥ - <u>اثنا عشر معربة الصدر وعلة ذلك عند الأبذي</u> :-

العَـــدَدُ من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنيّ الصدرِ والعجز-إلّا اثني عشر واثنتي عشر فإنّهما معربا الصدر- ، وسبب البناء تضمن هذه الأعداد معنى حرف العطف الذى هو الأَصْلُ فى العدد .

وقد علّل بعض النحاة إعراب الصدر وبناء العجز فى "اثني عشر" واثنتى عشرة" بقيامِ العجزِ فيهما عن النونِ (١) ، فبقى الصدرُ على إعرابه كما كان مع النون . ومن

---

(١) الهمع ٥/١١٣ .

أجل هذا فقد اختص هذان العددان من بين أخواتهما بمنع إضافتهما فلا يقال: اثنا عشرك ولا اثنتا عشرتك ، كما أنه لا تجامع النونُ الإضافة في حين يقال : ثلاثة عشرك .

وقد ذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أنّ اثنين واثنتين مبنيّان مركبان مع العقد كسائر أخواتهما، وأنّهما مبنيان على الألف والياء (١) .

والابذى يذهب مذهب الكثرة من أنّ الصدرَ معربٌ والعَجزَ مبني في هذين العددين ، ولكن العلة عنده غير ما ذكروا، فقد علّل ذلك بأنّ التثنية تردّ الأسماء إلى أُصولها من الإعراب . وبناءً على هذا الأصل عنده اعترض على الجزولي في إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافة إلى الجمل فقال : إنّما يُبنَى بشرط ألّا يكون مثنّى ، لأنّ التثنية تردّ الأَسماء إلى أُصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبنَ : اثنا عشر ، وأمّا قولهم : يازيدان فإنّما جاز ذلك (يعني البناء) فيها لأنّه بناءٌ يناسب الإعراب(٢) .

٦ - انتصاب الفعل بعد الواو والفاء في الأجوبة :

اختار الأَبذي مذهب البصريين في أنّ الناصبَ للفعل بعد الفاء والواو في الأجوبة الثمانية هو أَنْ مضمرة بعدهما ، وهو بذلك يخالفُ الكوفيين الذين قالوا بأنّ انتصابه بالخلاف، يريدون بذلك مخالفته للفعل الأّول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه . قال الأُبذى : وكذلك عندهم : زيد أمامَك وخلفك ، إنّما تَنْصبُ بالخلاف ، لأنّ الظرفَ خلافُ المبتدأْ ، فلذلك لم يُرفع كما يرفَع ، قائم من قولك : زيدٌ قائمٌ ، لأنّ القائمَ هو زيد ،وقد أوردَ الأبذي في الردّ عليهم مايلي : هذا المذهب فاسدٌ ، لأنّ الخلافَ إذا كان موجبا للنصب

---

(١) ابن كيسان النحوى : ١٥٠ .
(٢) شرح الجزلية للأبذي ١ / ٥٤ ،وانظر الأشباه والنظائر ١ / ٩٣ .

فليس نصبُ الثاني بأولى من نصب الأوّلِ ، لأنّ كل واحد منهما أعنى من الاسمين في قولك : زيدٌ خلفك ، مخالفٌ للآخر، وكذلك كلّ واحدٍ من الفعلين في شكل : ما تأتينا فتحدثَنا، وأيضا فإنّ العربَ تقول : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ وقام زيدٌ لا عمروٌ ، فتسوّى بين إعراب ما بعد لكن ولا وما قبلهما ، مع أنّ كل واحد من الاسمين في ذلك مخالف للآخر .

وكذلك ردّ الأبذي ما ذهب إليه الجرميّ من أنّ الفاءَ والواو ينصبان الفعل بأنفسهما - فقال : وذلك باطلٌ ، لأنّه لا يخلو من أنْ يعتقدَ فيهما أنّهما حرفا عطف أو لا يُعتقدُ ذلك ، فإن اعتقد ذلك فيهما فلا سبيلَ إلى النصب بهما إذْ لو وجب لهما أنْ ينصبا من حيث هما حرفا عطف لوجب أنْ ينصبا في كلّ موضع يكونان فيه للعطف ، والعرب لا تفعل ذلك ، ولو وجب أنْ ينصبا من حيث إنّهما حرفا عطف وما بعدهما مخالف ما قبلهما للزم النصب بلكن ولا ، والعربُ لا تفعل ذلك . وإن اعتقدَ أنّهما ليسا حرفي عطف فيلزمه أنْ يجيز : لا تأكلْ سمكاً وتشرب لبنا ووتأكل تمراً وما تأتينا فتحدثنا و فنكرمك ، فتدخل عليهما حرف العطف ، فلما امتنعت العرب من إجازة ذلك علمنا أنّهما حرفا عطفٍ ، ولذلك لم يجز فيهما ذلك ، إذْ لا يدخل حرفُ عطفٍ على مثله ، ولما كان هذا المذهب منقسماً إلى ما ذكرت وثبت فساد ما انقسم إليه لزم أنْ يكون باطلاً . فلم يبقَ إلاّ ما ذهب إليه البصريون من أنّ الفعل بعدهما منتصب بإضمار : أنْ ، إذْ لابدّ من ناصبٍ ظاهرٍ أو مضمر ، بطل أنْ يكون ظاهراً فلم يبق أنْ يكون إلاّ مضمراً ، وليس من النواصبِ ما استقر له الإضمار إلا : أنْ فالمضمرُ بعدهما أنْ (١) .

...

---

(١) الشرح ١/ ٧١ .

٣ - اختياراته في التراكيب :

١- تقديم الفاعل على عامله : (١)

أجازَ الكوفيون تقديمَ الفاعل على عامله نحو قولك: الزيدان قام، تريد : قام الزيدان ، فقدّمت . وذلك لا يجوز عند البصريين ، وعلّة ذلك أنّ الفاعلَ قد عومل معاملة جزءٍ من الفعل ولذلك سُكّن آخر الفعل لضميره في نحو: ضربْت ؛ كراهية توالي أربعة أحرف بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة ، ولذلك أجاز الفصل بالفاعل بين الفعل وإعرابه في " يفعلان " ويفعلون ، لأنّه بمنزلة الجزء من الفعل ، على أنّ البصريين أجازوا تقديمَ الفاعل على عامله ضرورة .

وقد ارتضى الأبّذي مذهب البصريين في هذه المسألة ، وعلى هذا اختار أنّ الحدّ الصحيح للفاعل هو أن تقول : الفاعلُ اسم أو ما هو في تقديره ، أُسند إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقُدّمَ عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعلٍ ، وفائدة الخلاف في هذه المسألة أنّ البصريين لا يجيزون : الزيدون قام ، والزيدان قام إلّا ضرورة في حين يجيزها الكوفيون .

٢- جواز الفصل بين "إذنْ" ومعمولها بالظرف :

لما اشبهت "إذن" بإلغائها وإعمالها عواملَ الأسماء شُبّهت بها في جواز الفصل ، فاستجازوا الفصلَ بينها وبين معمولها بالقَسَم فقالوا : إذنْ والله أكرمَك " ولا يجوز ذلك في غيرها من نواصب الأفعال .

وقد أجاز ابن عصفور وتابعه الأبّذيّ الفصلَ بين إذن ومعمولها بالظرف كما فُصِلَ بينهما بالقسم فتقول " إذن غداً أكرمَك " تريد : إذن أكرمَك غدا ، ولا يجوز

---

(١) شرح الأبذى ٩/١ (المخطوط) .

ذلك في غيرها من النواصب ، لا يجوز أن تقول : " لن يومَ الجمعة أخرجَ "(١)

تريد : لن أخرجَ يوم الجمعة ، فأما قول الشاعر :

لن ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلا   أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ

ففصل بين لن ومعمولها بما الظرفية ، فضرورة لا يقاس عليها .

٣ - يعطف بلا بعد الماضي

اختلف في العطف بلا بعد الماضي فمِنَ النّاس من مَنَعَ ذلك لأنّك إذا قلت : قام زيدٌ لا عمرٌو يلزم أَنْ يكونَ التقدير : قام زيد لا قام عمرو ، و " لا " لا ينفى بها الماضي بقياس ، ومنهم مَنْ أجاز ذلك لأَنَّ " لا " قد ينفى بها الماضى المصرّح بلفظه بعدها ، وإنْ كان ذلك قليلاً نحو قوله تعالى " فلا اقتحم العقبة " وقول الشاعر :

إن تغفر اللهم تغفرْ جمّا   وأيّ عبد لك لا ألمـا

أى فلم يقتحم العقبة ، وأى عبد لك لم يُلمَّ . فالأَحرى أَنْ يجوز ذلك فيها إذا لم يظهر لفظ الفعل الماضي بعدها .

قال الأُبذى بعد عرضه لهذا الخلاف : وجواز العطف بها هو الذى اختاره وقد وردَ به السماعُ ، قال امرؤ القيس :

كأَنَّ دِثارا حَلَّقَتْ بلَبُونِه   عُقابُ تَنوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ

فعطف بها على حلّق وهو ماض .

٤ - شرطُ في معطوفي " لا " :

قال السيوطي : وشرط السهيلي في نتائج الفكر والأبّذي في شرح الجزولية وأبوحيان في الارتشاف وابن هشام في المغني تعاند متعاطفي " لا " فلا يجوز :

---

(١) التذييل ٥/٩٨أ وشرح الأبذي ١/ ٧٨ .

أقيموا بني النعمان عنا رؤوسكم　　　وإلّا تقيموا صاغرين الرؤوسا

وقوله :

فطلقها فلست لها بكفءٍ　　　وإلّا يعل مفرقك الحسامُ

التقدير : وإلّا تقيموها تقيموا صاغرين الرؤوسا ، وإلّا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

وأجاز ابن عصفور وتابعه ابن مالك والأُبّذى حذف الشرط والجواب بشرط التعويض فتقول : اضرب زيداً إنْ أساء وإلّا فلا ، وأمّا حذفهما من غير تعويض فلا يجيء إلّا في الشعر نحو قوله :

قالت بنات العم : ياسلمى وإنْ　　　كان عييا معدِما قالت : وإنْ

أى : وإنْ كان عيّيا مُعْدِمًا تمنيته .

قال أبوحيان (١) : وغيرهم لم ينص على أنّ ذلك ضرورة . بل قال : ويجوز حذف فعل الشرط والجزاء إذا فهم المعنى ، وأنشد الرجز المذكور .

٦ - جواز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو :

نسب السيوطى فى الأشباه والنظائر (٢) وفى الهمع (٣) إلى الأبذى أنّه منع عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ، وأجازه فيما عدا ذلك . والحقيقة أنّ الأبذي لا يرى ذلك وإنّما هو يثبت في شرحه كلام ابن عصفور فى هذه المسألة ، والذى أدخل الوهم على السيوطى وعلى أبي حيان من قبله : أنّ الابذى أثبت كلام ابن عصفور من غير أنْ ينسبه له ، وقد بَيّنَ لنا هذا حاشيةٌ في هامش النسخة التى نعتمدها فى تحقيق شرح الجزولية ونصها : " كذا قال ص [يعنى ابن عصفور] قلت : وقد أجاز سيبويه : جاء عبدالله وأنت ، وضربت زيدا وإياك ، وهو خلاف هذا فانظره ، طرّةٌ بخطّ المؤلف " .

---

(١) التذييل ٥/١٦٢ ب بتصرف .
(٢) ٢/٩٥ .
(٣) ٥/٢٦٦ .

هذه حاشية بخط المؤلف نقلها الناسخ عن الأصل الذى عليه خط الأبذى ، وقد كتب الأبذى هذه الحاشية على النص التالى : " وكذلك أيضا لا يجوز عطف الضمير على الظاهر بالواو خاصّة ، بل إذا اجتمع لك ظاهر ومضمر قدمت الضميرَ وعطفت الظاهِرَ عليه ؛ لأَنَّك لو أخّرته وعطفته على الظاهر لزم انفصاله ، والضمير إذا أمكن اتصالُه لم يؤت به منفصلاً فتقول : ضربتك وزيدًا ، ولا يجوز : ضربت زيدًا وإيّاك ، إلّا أَنْ يجئَ ذلك في ضرورةٍ " هذا كلام ابن عصفور الذى تناوله الأبذى بالتعليق .

قال أبوحيان يردّ على الأبذى - ظانًا أن الكلامَ كلامُه - : ووهِمَ فى ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه " ولقد وصّينا الذين أُوتوا الكتاب من قبلكم وإيّاكم "(١) .

والله المستعان ....

...

---

(١) الهمع ٥/٢٦٦ والآية هى ١٣١ من سورة النساء .

القسم الثاني

الجزولية وشرّاحها وشرح الأُبَّذيّ لها

مع السفر الأوّل منه محقّقاً

القسم الثاني

الفصل الأول

الجزولية وشرّاحها

مؤلف الجزولية :

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت[1] بن عيسى ابن يوماريلي[1] الجزولي[2] اليَزْدَكْتَني[3] ،كان إماما في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه ،يقال : إنّه كان يدرك شيئاً من المنطق ،ودخل إلى الديار المصرية ،وقرأ على الشيخ أبي محمد بن برّي (ت٥٨٢هـ) ،وقد نقل عنه شيئا في مقدمته ثم رجع إلى بلاد المغرب بعد أن حجّ ، وأقام بمدينة بجاية مدّة ،والناس يشتغلون عليه ،وانتفع به خلقٌ كثير ،توفي في سنة ست أو سبع وستمائة وقيل سنة عشر وستمائة[4] وقال ابن الزبير في صلة الصلة[5] إنه مات قبل سنة ستمائة. ألّف إملاء في النحو واختصر الفَسْر لابن جني وشرح مقدّمته في النحو،وله شرحٌ على الإيضاح للفارسي وشرحٌ لشواهد الإيضاح المذكور وشرح على أصول ابن السراج ، وشرح على قصيدة بانت سعاد ،وتنبيهات على الكتاب لسيبويه والمفصّل وغيرهما[6] .

---

(١) أسماء بربرية .

(٢) الجزولي (بضم الجيم والزاي) نسبة إلى جُزولة أو كزولة وهم بطن من البربر .

(٣) اليزدكتني (بفتح الياء وسكون الزاي و فتح الدال المهملة ،وسكون الكاف ،وفتح التاء وبعدها نون) هذه النسبة إلى فَخِذٍ من جُزولة .

(٤) وفيات الأعيان ٣/٤٨٨- ٤٩١ .

(٥) صلة الصلة "(المطبوع) : ٥٣، ٥٤ .

(٦) أبو موسى الجزولي (كنون) : ٢٢ .

تسمياتها : لقد أُطْلِقَ على هذه المقدمة عدة أسماء وهي :

١ - القانون : ولعلّ هذه التسمية هي التي أطلقها عليها مؤلفها ، فقد قال ابن خلكان "وصنّفَ [يعني الجزولي] المقدمةَ التي سمّاها القانون"(١) .

٢ - الكرّاسة(٢) : وقد استعمل هذه التسمية المطار شارح الجزولية فقد اسمى شرحه : المشكاة والنبراس شرح الكراس .

٣ - الجزولية : وسمّيت بهذا نسبة إلى مؤلفها . وهو الاسم الشائع بين الباحثين .

٤ - المقدمة : وهذه التسمية بالنظر إلى كونها مقدمةً في النحو لشداة الطلبة ، يحفظونها لامتلاك ناصية المسائل والتقسيمات النحوية .

٥ - الاعتماد : ذكره صاحب الذيل والتكملة(٣) .

٦ - بغية الآمل : وقد عثر على هذه التسمية الشيخ ناصر الطريم على نسخة الجزولية المحفوظة بخزانة جامع القرويين بفاس . على أنّ هذه التسمية لم ترد فيما بين يدي من مصادر .

٧ - التقييد : وردت هذه التسمية في الذيل والتكملة(٤) ، وعلى نسخة الجزولية الأزهرية كتب "التقليد" ولعله تحريف لكلمة التقييد .

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٤٨٨ .
(٢) الذيل والتكملة ٨ / ١ / ٥٥ .
(٣) ٨ / ١ / ٢٠٥ .
(٤) الموضع السابق .

هذه هي التسميات التي استطعت حصرها ،على أنّه كثيرا ماتقترن بعض هذه التسميات، فيقال الكراسة الجزولية، والمقدمة الجزولية، وقالوا أيضا : القانون الجزولي ،وذلك لتمييزها عمّا سواها من مثيلاتها .

نسبتها لمؤلفها :

قال أبو على الشلوبين في مقدّمة شرحه الكبير : سألني بعض مَنْ يكرم عَلَيَّ أَنْ [أُملي] على المقدّمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي - لأنّه الذى أتى بها لا أنّه الواضع لها على ما أخبر به رحمه الله من ذلك ، لكنه لم يعيّن لها واضعاً فنسبت إليه - حواشيَ . . . إلخ

هذه المقولة التي أطلقها الشلوبين ردّدها غيره من بعض مترجمي الجزولي، قال ابن خلكان (١) : وذكر بعض المتأخرين في تصنيفه (٢) أنّه كان [يعني الجزولي] قد قرأ الجملَ على ابن برّى ،وسأله عن مسائل على أبوابِ الكتاب ،فأجابه ابن برّى عنها ،وجرى فيها بحث بين الطلبة حصلت منها فوائدُ علّقها الجزولي مفردةً، فجاءت كالمقدّمة فيها كلام غامض ،وعقود لطيفة ، وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة ،فنقلها الناس عنه واستفادوها منه ، ثم قال هذا المصنّف : وبلغني أنّه كان إذا سئل عنها : هل هي من تصنيفك ،قال : لا ،لأنّه كان متورّعاً ، ولما كانت من نتائج خواطر الجماعة عند البحث و من كلام شيخه ابن برّى لم يسعه أَنْ يقول : هي من تصنيفي ،وإنْ كانت منسوبةً إليه ،لأنّه هو

---

(١) الوفيات ٣/٤٨٩ .

(٢) لعله يعني القفطي صاحب الإنباه فقد ذكر ذلك إنظر الإنباه: ٢/٣٧٨ .

الذى انفرد بترتيبها ". وقال ابن الزبير [١] "وهو جالب الكرّاسة المشهورة في العربية ... ومن كلام ابن برّي على الجمل علّق ذلك التأليف المنسوب عند كثير من الناس إلى جالبه أبي موسى .

هكذا شكّك بعضُ أهل العلم في نسبة الجزولية لموء لّفها، ولكنّ هذا التشكيك لم يلق قبولاً لدى ابن عبد الملك فقال يردّ على المشككين [٢]: "ومن الناس - وأكثرهم بعض الأندلسيين - من ينسبها لشيخه أبي محمد بن برّي ، ويذكر عن أبي موسى أنّه كان يقول: إنها جمع تلامذة [١] أبي محمد بن برّي حسب ما لقِنوه عنه ، ومنهم من يأثر عن أبي موسى أنّها من إملاءات ابن برّي على أبواب الجمل ، وأنّ أباموسى كمّلها ، وكل ذلك ممّا لا ينبغي التعريج عليه ، وإنّما هي تقولات حسدته النافسين عليه وإلّا فلم [لم] تعرف إلّا من قبل أبي موسى ، وقد أخذها الناسُ عنه ، ودرسهم إيّاها ، ولم تشهر إلّا له ، وقد وقفت على خطه في نسخ منها محلّلا إيّاها بعض آخذيها عنه ، ولم يأت بها أحَدٌ زاعما أنه أخذها عن ابن برّي على كثرة تلاميذه والآخذين عنه إلى عصرنا هذا ، ولم يزل أبو موسى يتولّى تهذيبها وتنقيحها والزيادة فيها ، والنقص منها ، وتغيير بعض عباراتها حسب ما يوء ديه إليه اجتهاده ويقتضيه اختياره . وشهير ورعه يزعه عن التعرض إلى مثل هذه التصرفات في غير مصنفه ، اللهم إلّا أنْ يكون ابن برّى قد أذن له في ذلك

---

(١) صلة الصلة ٥٤ (المطبوع) .

(٢) في الذيل والتكلمة : تلاميذه .

وهو بعيدٌ إنْ لم يكن باطلاً لما تقدّم من أنّه لم يأتِ بها أحدٌ عنه ولا نسبها إليه منذ مئةٍ وثلاثين سنة أو نحوها وهلمّ جرا ".

وهذا كلام مقنعٌ إلى حد كبير ،خاصّةً وأنّ المشككين في نسبة الجزولية إلى صاحبها لم يوردوا أدلّة مقنعة قاطعة بما زعموه ،وانما هي أخبار تروى وتحتمل الصدق والكذب .

ما الجزولية ؟ :

قال ابن الأبّار في التكملة فيما نقله عبدالله كنون[1] "وله (يعني الجزولي) مجموع على الجُمل كثيرُ الفائدة متداول يُسمّى القانون" وهذه العبارة قد توهم أنّ الجزوليةَ حواشٍ على الجمل ، على أنّ صاحب البغية[2] ،قد صرّح بذلك فقال: "وهي حواشٍ على الجمل " قال عبدالله كنون في ردّ مقالة السيوطي : ولا نردها إلا بأنّ الحاشيةَ تكون توضيحاً للمتن ومسايرةً له في أبوابه ومقاصده ،وليست المقدمة كذلك مع الجمل ،لأنّه أحرى أنْ يكون توضيحاً لها ،ولا يقابل ما فيه من السهولة إلاّ ما فيها من الامتناع ،على أنّ ترتيبها مخالف لترتيبه في كثيرمن الأبواب ،ولم يذكر فيها الجمل إلاّ مرة واحدة وهذا فضلاً عن اختلاف الأسلوب والمادة في غالب الأحوال." ونضيف إلى ما قاله "كنون" دليلا آخر وهو أنّ ما كتبه الجزولي على الجمل هو غير المقدمة الجزولية

----

(١) أبو موسى الجزولي : ١٩.
(٢) البغية ٢/٢٢٦.

فقد قال الأُبذيّ وهو يشرح نصّاً من الجزولية و يبين مرادَ أبي موسى من هذا النص : " وهذا الوجه هو الذى أرادَ أبو موسى، فإنّه قد أبانَ ذلك في التنبيه الذى له على كتاب الجمل قال فيه : فإذاً كلام أبي القاسم لا يصح إلّا على أنْ يكون أطلَق الأَقسامَ على الأجزاءِ مجازاً ".

يتبين من هذا أنّ المقدمةَ غير المجموع الذى على كتاب الجمل ، على أنّه من الواضح أنّ الجزولي قد كتب مقدّمته محاذيا بها كتاب الجمل وقد نصّ على ذلك كثيرٌ من العلماء فقال ابن عبد الملك وهو يترجم للجزولي " وله مصنفاتٌ في النحو مفيدة أشهرها التقييد المحاذى به أبواب الجمل للزجاجي المسمى بالاعتماد، وبالقانون أيضا الجارى عليه بين الناس اسم الكراسة الجزولية ".

واللورقي في شرحه للجزولية كان يقول إنّها كالحواشي على الجمل مما يدلّ على أنّه لم يكن يرى أنّها حواشٍ على الجمل ، وإلّا لصرّح بذلك ، ولكن مقالته تنبئ عن الشبه الكبير بين الجمل والجزولية في ترتيب الأبواب وتقسيماتها ،فيكون الجزولي قد تأثر بمنهج الزجاجي في جمله لا أنّه حَشّى على الجمل .

آراء العلماء في الجزولية واهتمامهم بها ،وغموضها :

لقيت الجزوليةُ من عناية العلماء الشيءَ الكثير،لا لأنّها كانت أفضل مختصرات النحو حتى عصرهم بل لعلّ غيرها كان أفضل من حيث وضوحُ العبارة وسهولةُ المأخذ ،لكنّ الجزولية فيما يظهر لي كانت كتاباً مدرسيّاً متميّزا،وجد فيه الشيوخُ بغيتَهم كما وجَد فيه الطلابُ أَرَبَهم ،فالشيوخ رأوا فيها الكتابَ الذى يمكنهم من إظهارِ سعةِ علمِهم في شرحه وتحليلِ عبارته ،

وهو بعد ذلك سهل الحفظ على الطلاب ،فبعد فهمهم له يجدون في عبارته تقييداً لعلمهم الذى اكتسبوا ،فيحفظونها مالكين بذلك قوانين العربية ،وأبوابها و تقسيماتها ، وكما يحفظ النحاة في زماننا هذا الألفية يحفظ أولئك هذه الكراسة ،خاصة أنّها كانت صغيرة الحجم مما يسهّل حفظها و نَسْخَها أيضا . وليس هذا فحسب بل إنّ ابن مالك في مقدّمته على شرحه للجزولية - فيما نقله صاحب الكشف - ذكر مميزات أخرى للجزولية وهو بذلك خبير قال : " وإنْ كان صغير الحجم لكنّه كثير العلم ، مستعص عن الفهم ، مشتمل على لباب الأدب ، منطوٍ على سرّ كلام العرب متضمّن للنكات الغريبة التي خلا عنها أكثر شروح النحو ".

وقال ابن خلكان : " إنّ في الجزولية كلاماً غامضاً و عقوداً لطيفةً ، وإشارات إلى أصول صناعةِ النحوِ غريبةٍ ".

وما أشار اليه ابن خلكان من غموض بعض كلام الجزولي في مقدمته ذكره ابن مالك على النحو التالي : ورأيتُ أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه ، لكنهم يعجزون عن فهمه حتى ظَنَّ بعضهم به أنّه منطقٌ أو أنّ أكثره منطق " ثم قال : وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقي سوى فصل نزر من أوله ، وقد كنت أكثرت من تتبع ألفاظه فأقبلت على شرحه ... الخ . .

وكلام ابن مالك صحيح وأيّده "كنون" في ذلك مستدلاً بما روى عن بعض العلماء من أنّه أَخَذَ الجزوليةَ وقرأ أوّلها على أحد المعلّمين بالمنطق ثم قرأ باقيها بنفسه ،قالوا وإنّما فعلَ ذلك تورّعاً .

والفصل الذى ذكر ابنُ مالك أنّ فيه منطقا هو مقالة الجزولي في أوّل الجزولية : الكلام هو اللفظ المركبُ المفيد بالوضع . كل جنس قُسّم

إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه ،أو نوعٍ قُسِّمَ إلى أشخاصه فاسم المقسوم يصدق على الأنواع ،وعلى أشخاص الأنواع ،وإلاَّ فليست الأنواعُ أنواعاً له ، ولا الأشخاصُ أشخاصا لتلك الأنواع ". قال الغبريني عن هذه المسألة إنَّها مسألة مما يعتقد كثير ممّن يتعاطى العربية أنَّه يعرفها وهو لا يعرفها ، ولا يعرفُ أنَّه لا يعرفها ".

على أنّ من أهمّ أسبابِ غموضِ الجزولية هو خلوّها من الأمثلة التطبيقية ،كما أنَّ عدم إحكام العبارة ظاهرة نبّه إليها بعضُ شراح الجزولية[(٢)] ، كما أنَّ الجزولي لا يعلّل لبعض الظواهر مثل عدم تعليله لانفراد الأسماءِ بالنعت والألف واللام ،والتصغير - دون الأفعال والحروف[(٣)]. والجزولي لا يستوفي بعض التقسيمات التي لا يتم الكلام ولا يتّضح إلا باستيفائها ، ولذلك تتردد في شروح الجزولية عبارة : ونقصه كذا وكذا وكذا . وغير ذلك من الأمور التي دفعت العلماء إلى شرح هذه المقدمة أو التحشية عليها .

تعدد نسخها واختلاف هذه النسخ :

أشار الشلوبين والأبذي في شرحيهما إلى فروق كثيرة بين نسخ الجزولية وإلى تعدّد هذه النسخ قال الأبذي : "ويقعُ في بعض النسخ : ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه ، وفي بعضها : " ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف " . وهذه الرواية الأخيرة هي التي عليها أكثر النسخ ،وهي الصحيحة . .إلخ . .ماقال[(٤)].

---

(١) عنوان الدراية : ١٠١ .
(٢) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ١٠ من المخطوط ،مثلا .
(٣) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ٢١ من المخطوط .
(٤) شرح الجزولية ص ١٠ من المخطوط .

والحقيقة أنّ تعدّد نسخ الجزولية واختلافها قد كان في حياة المؤلف، فقد كان يدرّسها للطلاب وأخذها عنه خلق كثير، واشتهرت في حياته، ووصلت إلى المشرق وإلى الأندلس حتى إنّ اللورقي - كما سيأتي - قد مرّ على الجزولي في تونس وسأله عن مسألةٍ فيها في باب التعجب فأجابه عنها، كلّ هذا والجزولي كما يقول ابن عبد الملك " لم يزَلْ يتولّى تهذيبها وتنقيحها والزيادة فيها، والنقص منها، وتغيير بعض عباراتها حسب ما يؤديه إليه اجتهاده " وهذا سر تعدد الروايات فيها وتعدد نسخها.

يضاف إلى فعل الجزولي هذا ما يمكن أنْ يطرأ على الكتاب أثناء نَسْخِه من تحريف لعباراته، أو سقط فيها، أو زيادة عليها بقصد التوضيح أو غيره، خاصة أنّ الجزولية صغيرة الحجم ممّا يجعل النّسّاخ يقدمون على نسخها والإكثار منه.

لذا أرى أنّ إخراجَ الجزولية يجب أنْ يعتمد على نسخة موثقة مروية عن مؤلفها، أو عمن يرويها عنه، وفي حالة تعدّد هذه النسخ الموثقة فانه يلزم الاكتفاء بواحدة، ثُمّ يشار إلى الفروق بينها باعتبار هذه الفروق من عمل المؤلف ومروية عنه، أمّا ما عدا ذلك من النُّسَخ فالأفضلُ ألّا يعتدّ به.

شراح الجزولية

١ - أبو موسى الجزولي ت ٦٠٧:

أول من شرح الجزولية هو مؤلفها ،قال ابن خلكان في الوفيات[(١)]: ورأيت بخطي في مسوداتي ... وأنه شرح مقدمته في مجلد كبير أتى فيه بغرائب وفوائد ". ولعل هذا الشرح هو ما أسماه اللورقي بالجزولية الكبرى التي لم يتمها المؤلف ،فقد أورد اللورقي عبارةً للجزولي نصها "والإحاطة تتبع الاسم المعرفة المتجزئ ،والتجزؤ يكون بحسب العامل والمعمول تقول : رأيت زيداً كلّه ،ولا يجوز : جاء زيدٌ كلُّه " قال اللورقي : هذا آخر ما وجدنا من النسخة المتأخرة الكبرى ،وليتها تمَّت وكَمُلَتْ "[(٢)].

ويدل على ذلك ما قاله ابن عبد الملك في ترجمة الجزولي قال : كان راسخَ القدم في النحو ،ولا سبيل إلى إنكار ذلك ،ومصنفاتُه تشهد بذلك ،ككتابه الذى بَسَطَ فيه مقاصِدَ الاعتماد ،وتوفى قبل إكماله "[(٣)]. والاعتمادُ تسمية أخرى للجزولية ذكرها ابن عبد الملك قبل كلامه هذا .

٢ - ابن معط ٥٦٤ - ٦٢٨ هـ:

زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي ،صاحبُ الألفية المشهورة ، وأحدُ تلاميذ الجزولي .

---

(١) ٣ / ٤٩٠ وانظر معجم المؤلفين ٨ / ٢٧ وأبو موسى الجزولي : ٢٢ ومصادرهم.
(٢) عن مقدمة الشرح الصغير : ٤٣.
(٣) الذيل والتكملة ٨ / ٢٤٨.

شرح ابن معط بعض الجزولية فيما ذكره البهاء بن النحاس في تعليقته على المقرّب (١) ، وذكرها د . الطناحي في مقدمة الفصول الخمسون (٢) لابن معط ، وأوردَ منها نصّاً نقله عن الأشباه والنظائر ، وعن حاشية يس على التصريح (٣) .

٣ - ابن الخباز (٤) ت ٦٣٧ هـ أو ٦٣٩ هـ :

شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد الأربلّي الموصلي . ذكر صاحب الكشف أنّ ابن الخباز شرحَ الجزولية .
ووجدتُ منه نقولاً في الأشباه والنظائر ٢/١٠٥ ، والمغني لابن هشام في باب النون المفردة .

٤ - الشَّرِيشي (٥) ٥٨٣ - ٦٤٠ هـ :

أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف ، تاج الدين أبو العباس البكري ذكر صاحب البغية أنّ له شرحاً على الجزولية .

٥ - أبو عثمان البيّاني ت ٦٤٥ :

سعيد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله شيخ ابن إياز البغدادي ، ذُكِرَ شرحُه للجزولية في البغيةِ (٦) ، والكشفِ (٧) ، وروضات الجنات (٨) .

---

(١) ق ١١٨ ب .
(٢) مقدمة الفصول الخمسون : ٦٩ .
(٣) شرح التصريح ١/٣٢٢ .
(٤) ترجمته في البغية ١/٣٠٤ والنجوم الزاهرة ٦/٣٤٢ . وشذرات الذهب ٥/٢٠٢ ومعجم المؤلفين ١/٢٠٠ .
(٥) ترجمته في البغية ١/٣٦٠ ، ٣٦١ .
(٦) ١/٥٧٧ .
(٧) ص ١٨٠٠ .
(٨) ٤/٣٠ .

٦ - ابن الحاجب ٥٧١ - ٦٤٦ هـ (١) :

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردى الأسنوى المولد، المقرئ النحوى المالكي الأصولي الفقيه.

حفظ القرآن في القاهرة وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، وقرأ بالسبع على أبي الجود، ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية، وكان من أذكياء العالم، ثم قدم دمشق، ودرّس بجامعها، ويعدّ في شيوخ ابن مالك.

أمّا الشرح المنسوب إليه فقد ذكره بروكلمان (٢) وأنّ منه نسخة في خزانة جامع القرويين بفاس رقمها ١١٩٨ قال طارق الجنابي في كتابه ابن الحاجب النحوى: " وقد ألحفت في طلب مصورة لها، وجرت بيني وبين الأستاذ العابد الفاسي أمين الخزانة بجهود أحد الأساتذة الفضلاء مراسلات، ثم بين المكتبة ووزارة التعليم الأصلي في الرباط أخرى، وجاءني جواب أخير من الأستاذ الفاسي بأنّه سيرسل لي مصورة المخطوطة، أو المعلومات التي طلبتها إنْ لم يكن تصويرها ممكنًا، قال: ولم يصلني شيء إلا رسالة فيها أنّ هذه المخطوطة "كتبت بخط ردئ"، وهي غفل من اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وليس عليها سوى اسم ابن الحاجب.. ثم قال الجنابي: وليس ببعيد أن يكون ذكر اسم ابن الحاجب على صدر المخطوطة وهما، يقع هذا كثيراً في المخطوطات، إمّا بسبب الجهل،

---

(١) ترجمته في البغية ٢/١٣٤ وعنه دراسة بعنوان "ابن الحاجب النحوى" لطارق عون الجنابي مطبوعة في العراق.
(٢) تاريخ الأدب العربي ٥/

أو عدم التحقيق أو التوهم ، ذلك لأنَّ هذا الكتاب لم يرد ذكره البتة في أي مصدر أو مرجع اعتمدته ، أو استفدت منه ، أو رجعت إليه ، حتى صاحب الكشف لم يذكره في شروح المقدمة الجزولية ، كما لم يشر إليه صاحب هدية العارفين ، ولم يعرّف الباحثون ذكر هذا المصنف ؛ لأنّه لم تكن له شهرة كتب ابن الحاجب الأخرى ، أم أنّه لم يكن له مثل هذا الكتاب .

لم يرد ذكره في كتابه بركلمان ولا في كتب أخرى

٧ - أبو علي الشلوبين توفي ٦٤٦هـ:

وهو شيخ صاحبنا الأُبذي ، وقد مضت ترجمته . والشلوبين من الذين اعتنوا بالجزولية تدريسًا وشرحًا فقد تعدّدت شروحه عليها ، وذلك لحاجة طلّابه ممن كانوا يدرسونها عليه قال الشلوبين في مقدمة الشرح الكبير :

سألني بعض من يكرم على أَنْ [أضع] على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي .... حواشي [تبيّن] ما انبهم منها ، وتستدرك ما عوّل صاحبها عليه من اسقاط مُثُلها ، وتنبّه على ما تيسّر مما اختل وضعه منها ، فأسعفت [ما سأله] ثم إنَّ بعض الطلبة جمع ذلك ، وعلّقه بمواضعه من المقدمةِ المذكورةِ وعرضه عليَّ فرضيتُه ، وقرِئَ عليَّ بعد ذلك ، فربّما زدتُ فيه في أثناء قراءتِهِ ما رأيت أَنَّه لائق به ، وأَحق بأن يُدْخَلَ به بين التواليف المقصودة ؛ إذْ لم يكن وضعه أولاً على قَصْدِ التواليف ولكن على قصد الحواشي ، ورأيتُ مع ذلك أَنَّ هذا أحرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيءٌ يمكن أَنْ يحتاج إليه ، وهو ما اشتمل عليه هذا الكتاب ، والله تعالى يجعلُ سعينا فيه وفي غيره في ذاتِه ، وموصلاً إلى مرضاته ، بمنه وفضله . وبعدما خرج هذا الكتاب(١) [وقد] غَنِيَ بهذه الزيادة التي

---

(١) يقصد شرحه الصغير ، فإنَّ الكلام السابق هو مقدمة الشرح الصغير نفسها ، وزاد عليها ما يلي من كلام في شرحه الكبير.

زدتها فيه، سألني سائلون أَنْ أُشبع لهم المسائلَ المذكورة فيه من العربية، وأمدّ أطنابها، وأذكر أسبابَها، وأَنْ أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى، إِذْ كانت المسائلُ في النسخةِ التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة الأطناب، ولا مذكورة الأسباب في الغالب، وانما كان المهمُّ فيها شرحَ مراد مؤلف هذه المقدمة، لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومدّ الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب، فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه، وأَسعفتهم منه فيما أملوه وأخذت الآن في المشي على ما خرج من تلك النسخة عني غير مستوفىً بالاستيفاء، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء، وإِنْ كانت [الغاية] متعذرة إِلّا على من بيده ملكوت كلّ شيء، فأسأله تعالى أَنْ يعيننا من ذلك على ما ننويه، وأَنْ يجعل تصرفاتنا خالصةً لوجهه بمنّه (١). انتهى كلامه.

هذه مقدمة شرحه الكبير وقد ضمنها في أوّلها مقدمة شرحه الصغير (١) إلى قوله : " وموصلا إِلى مرضاته بمنّه وفضْلِه "+

ومن هذه المقدمة يتبيّن لنا أَنّ الشلوبين قد وضع حواشيَ على الجزولية أولا، ثم شرحا هو شرحه الصغير ثم شرحاً آخر هو الشرح الكبير، والذى وصلإلينامن كتبه المتعلقة بالجزولية ثلاثةُ كتب :

أولها : كتاب التوطئة، وهي توطئةٌ وتمهيد و تتميم و تحرير وتكملة (٢) للجزولية، قال الشلوبين في المقدمة " هذه الجملة التي رسمت هنا توطئةُ قوانين المقدّمة، وإِحكام ما فيها من الأصول غيرِالمحكمةِ،

---

(١) انظر الشرح الصغير : ٢ وقد نقلها محقق التوطئة في دراسته عليها ص ٨١، ٨٢.

(٢) انظر صلة الصلة (المطبوع) : ٧١.

موصولا فرعُ ذلك بأصلِه في اللّفْظِ ،مُيَسّراً ينظم ذلك كلّه كلاماً واحـــداً للحفظ ،والله سبحانه هو المستعان ،وعليه الاعتماد والتُّكلان " .

ويظهر من هذه المقدمة أنّ التوطئةَ غير الحواشي التي ذكر ،ولعلّ التوطئة أُلِّفَت بآخرة بعد الشروحِ المذكورةِ.

وثانيها : الشرح الصغير ،وقد حَقّقه ودرسه الشيخ ناصر الطريم ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة محمد بن سعود للعام الجامعي ١٤٠١-١٤٠٢هـ .

وثالثها : الشرح الكبير ،ومنه نسخة في تونس ،وصورتها فـــي مركز البحث العلمي بمكة .

وسائر الكتب الثلاثة التي ذكرنا من مصادر الأُبذيّ في شرحه .

٨ - الشلوبين الصغير : ت ٦٦٠ هـ عن أربعين سنة:

هو محمد بن علي بن محمد الأنصارى المالقي ،أخذ العربيــةَ والقراءات عن عبدالله بن أبي صالح ،ولازم ابنَ عصفور مدة إقامته بمالقه ، وأقرأ ببلده القرآن والعربية ،شرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً ،وكمّـل شرحَ شيخه ابن عصفور على الجزولية ،وانتفع به طائفة (١) .

وقد قدمناه على شيخه ابن عصفور رَعْياً لتاريخ الوفاة ،فقد توفى الشلوبين الصغير في سن صغيرة قبلَ وفاةِ ابن عصفور .

---

(١) انظر ترجمته في الذيل والتكملة ٦/ ٤٨٣ ،والبغية ١/ ١٨٧ .

٩ - العلم اللورقي (٥٧٥ - ٦٦١) :

قال في البغية (١) القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي ،وسمّاه بعضهم محمداً ، وكناه أبا القاسم والأول أصحّ ".

نحوي فاضل إمام في العربية عالم بالقراءات ،اشتغل في صباه بالأندلس ،وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه ،فصار عيناً للزمان له مشاركة حسنة في علم المنطق وعلم الكلام.

قرأ القرآنَ والنحوَ على أبي الحسن بن الشَّريك ومحمد بن نوح الغافقي وبدمشق على التَّاج الكِنْدِي وسمع عليه أكثر مسموعاته وببغداد على أبي البقاء العُكْبَرى وطبقته واستفاد منهم ثم خرج إلى الشام ، وقطن حلب ،وتصدر بها لإقراء النحو برهةً .

قال صاحب الانباه في ترجمة اللورقي (٢) : واجتمع في طريقه من الغرب ببعضِ مدنِ بَرِّ العدوة بأبي موسى الجزولي النحوي وسأله عن شيء في مقدمته فبيّنَهُ له . ثم قال في ترجمة الجزولي (٣) : واجتمعت بالعلم أبي القاسم اللورقي وسألته عن الجزولي ثانيةً "فقال : كان اجتماعي به بتونس وقَدِمَ في صحبةِ صاحب المغرب لقَصْدِ المهدي ،وقال: كان الجزولي مِزْوارًا ،ومعنى المِزْوار بالبربرية مقدّم جماعة وسألته عن

---

(١) ٢/ ٢٥٠ .

(٢) الإنباه : ٤/ ١٦١ .

(٣) الإنباه : ٢/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ (بتصرف) .

المسألة التي سأل الجزوليَّ عنها، فقال هي من مقدمته وهي المِثْليّة أو المَثَليّة قال : فقال له : هي المَثَلِيَّة . وسألته عن سنة اجتماعه به فقال كان ذلك في أوائلِ سنةِ إحدى وستمائة ".

والعلم اللورقي أَحَدُ أوائل شرّاح الجزولية قال القفطي ولما سكن " العَلَمُ " حلب شرح المقدّمة الجزولية شرحًا كافيًا وأَحْسَنَ فيه ، وتكلّم على غوامضه ومعانيه ثم قال :

وذكر أنّه حَصَّل في النحو فوائدَ مغربية ،قدم بها رجلٌ من أصحاب أبي علي عمر الشلوبين ،ومات بدمشق رحمه الله ،وأُبيعت في تركته . وذكر أنَّه أَلْحَقَ منها شيئًا بالشرحين اللذين له وهو شرح الجزولية وشرح المفصل ،ووعدني عند عودِه بإضافة ما صنَّفه من ذلك إلى الشرحين المتقدمين له عندى ، وذكر أنّه حصّل الشرحَ المستوفى للجزولية من تصنيف عمر الشلوبيني ، وأَنَّ رجلاً مغربيًّا أحضره إليه ،وكان ضنينًا به ،وطلب منه في حالة ذلك أَنْ يقرئه كتاب " الملخّص "لابن الخطيب الرازى المعروف بالفخر ، فبهذا الطريق حصل انتساخها منه بعد منعِه لها " انتهى كلام القفطي .

والعلم اللورقي له شرح يُسَمَّى بالأبحاث الجلية في شرحِ الجزولية ، منه نسخةٌ على شريط بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي تحت رقم ١٧٠ ، ٧٦١ ، ٨٤١ ،وتسميته في إيضاح المكنون (١) : المباحث الكاملية على المقدّمة الجزولية و قد حُقِّقَ هذا الشرح مرتين .

---

(١) إيضاح المكنون ٢ / ٥٤٣ .

١٠ - أبو الحسن بن عصفور ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي الحضرمي ، تلمذَ على الشلوبين والدّباج ،وأخذَ عنه خلق كثير ،وله شروح على الجمل ، طبع منها الشرح الكبير ،وله المقرّب وشرحه ،والممتع في التصريف وغيرها .

شَرَحَ الجزولية ،ومنها نقُل في التذييل والتكميل ٥/١١٧ ونقل آخر في ٥/١١٨ ،١١٩ .

وقد نقل الأبذى عن هذا الشرح نصوصاً دون إشارة إليه ، ووجدناها في التذييل منسوبةً لابن عصفور في شرحه للجزولية .

و تشير بعض كتب التراجم إلى أنّ ابن عصفور لم يكمل شرحه على الجزولية ،وأكمله الشلوبين الصغير (١) .

وذكر بعض مترجمي ابن عصفور أنّ شرحَ الأبذي إنّما هو تكملة لشرح الجزولية لابن عصفور ،وهذا الكلام سنرده إنْ شاء الله عند الحديث عن نسبة شرح الجزولية لمؤلفه .

١١- ابن مالك ٥٩٨ - ٦٧٢ هـ:

من الثابت أنّ ابن مالك قد شرحَ الجزوليةَ فقد قال القفطي في ترجمة الشلوبين : "وصنّف [يعني الشلوبين] شرحاً للجزولية رأيت منه فصولاً قد أوردها الجيّاني النحوى في شرحها - منسوبةً إليه ، لم يكن فيها كبير أمر" (٢) وقال في ترجمة الجزولي " وشرحها (يعني الجزولية) شابٌ نحوي من أهلِ جَيّانَ من الأندلس متصدّرٌ بحلب

---

(١) انظر الكلام على الشلوبين الصغير ، قبل قليل .
(٢) الانباه ٢/٣٣٣ .

لإفادة هذا الشأن " وكان القفطي قد ذكر أنّ ممن شرح الجزولية الشلوبين واللورقي و نحويٌ من أهل العُدوة من أرض المغرب ،ثم قال عن الشرح الذى ألّفه الشابُّ الجيّاني : فجمع فيه بعض أقوال هؤلاء المقدمِ ذكرهم ، وأحسن في الإيجاز.

والشابُّ الجيّاني الذى يذكر القفطي هو ابن مالك دون شك وقد قال السيوطي في البغية (٢) : ورأيت بخط الذهبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أنَّ ابن مالك شرح الجزولية . وقد رأى صاحبُ الكشفِ نسخةً من هذا الشرح وذكر أنّ اسمه " المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي " وأورد جزءًا من مقدّمته .

١٢ - أبو عبد الله بن ميمون ت ٦٧٣ ببجاية:

محمد بن الحسن بن علي بن ميمون التميمي القَلْعي ،شيخ الغبريني صاحب عنوان الدراية ،كان في علم العربية بارعًا مقدّمًا مُحكِمًا لفنونها الثلاثة : النحو واللغة والأدب ، وكان له درس يحضره من الطلبة فضلاؤهم ونبهاؤهم ، وكان جاريًا على سَنَنِ أبي الفتح ابن جني .

قال الغبريني : لزمتُ عليه القراءة ما ينيف على عشرةِ أعوام ، واستمتعت به كثيراً ،واستفدت منه كثيراً ،قرأتُ عليه الإيضاح من فاتحته إلى خاتمته ،وقرأتُ عليه النِّصْفَ من كتاب سيبويه ،وقرأت عليه قانون أبي موسى الخ . . له كتاب سمّاه "بالموضّح في علم النحو " وله " حدق العيون في تنقيح القانون ،وله" نشر الخفي في مشكلات أبي علي" هو على الإيضاح " (٣) .

---

(١) الإنباه ٢/٢٧٩ .

(٢) ١/١٢٣ .

(٣) هذه المعلومات عن عنوان الدراية : ١٢٦ .

وعلّق محققُ عنوان الدراية على قول الغبريني : "وله حذق العيون في تنقيح القانون " إنّه يعني قانون الجزولي ،وهو صحيح فالرجل نحوي ،والكتب التي سردها الغبريني كلها في النحو ،ولا يعقل أنْ يكونَ قد قصد القانون لابن سينا ،خاصة أنّه ذكر في صدر الترجمة أنه قرأ على القَلْمي قانونَ أبي موسى .

١٣ - أبو الحسن الأُبذي ٦١٣ - ٦٨٠ هـ:

وهو صاحبنا وسيأتي الحديث عن شرحه للجزولية مفصلا .

١٤ - أبو عبدالله بن يعقوب ت ٦٩١ :

هو محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجي ،شاطبيّ نزل تونس ،كان عالماً بالفقه والأصول والعربية والطبّ وغير ذلك ،وله شرح على قانون الجزولي ،وولي القضاء بغير موضع،وسَفَرَ بين صاحب تونس ومصر فشُكِرَتْ سفارتُه ،وتوفي بتونس وهو يتولى قضاءها (١) .

ذُكرَ شرحُه للجزولية في عنوان الدراية (٢) ،ونفح الطيب (٣) وتوشيح الدّيباج للقرافي (٤) وغيرها .

١٥ - أبو جعفر المالقي ت ٧٠٢ (٥) :

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد ،تلمذ على أبي عبدالله ابن يحيى بن علي بن مفرج المالقي (ت ٦٥٧) وابن أبي ريحانة المربلي (ت ٦٧٢) ،ومن تلاميذ المالقي أبو حيان ولم يُعْرَفْ غيره .

---

(١) عن الذيل والتكملة ٦/ ٥١٠ ، ٥١١ .
(٢) ص ١٢٦ .
(٣) ٢/ ٦١٦ .
(٤) ص ٢٥٦ .
(٥) ترجمته في مقدمة رصف المباني : ط

ومن كتبه رصف المباني في شرح حروف المعاني ،شرح الكوامل لأبي موسى الجزولي و شرح المقرّب لابن الشواش ،تقييد على الجمل ولم يتمّه ، إملاء على مقرّب ابن عصفور، قال صاحب الإحاطة "ورأيت في تقاييدى أنّ القاضي أبا عبدالله بن بُرْطال حدّثني أنّ ابن النور قرأ معه الجزولية على ابن مُفَرِّج المالقي تفقُّهًا ،وقيّد عليه تقييدا عرضه بعد ذلك على ابن مُفَرِّجٍ هذا" (١) .

١٦ - ابن الفخار الأركشي ت ٧٢٣:

محمد بن علي بن أحمد بن الفخار المالقي الجذامي الاركشي ، مضت ترجمته في تلاميذ الأبذي .

واسم الشرح الذى ألّفَ "مِنَحُ الضوابط المقسمه ،في شرح قوانين المقدمة" (٢) .

١٧ - العلاّمة الحلّي ٦٤٨ - ٧٢٦ هـ :

أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي المطهر الحلّي ،من الشيعة الإمامية، ترجمته مطوّلة في روضات الجنات . قال عن نفسه : وألفت كتاب كشف المكنون من كتاب القانون ،وهو اختصار شرح الجزولية في النحو [لم يذكر لمن هذا الشرح ،ولعله له ثم اختصره] .

وألّفَ أيضا : المقاصد الوافية بفوائد القانون والكافية ،جمعنا فيه بين الجزولية والكافية (٣) .

---

(١) الاحاطة ١/١٩٧ ، ١٩٨ . وانظر الدرر الكامنه ٢/ ١١٦ و ١١٧
(٢) درة الحجال ٢/ ٨٣ ، ١٢٦ .
(٣) روضات الجنات ٢/ ٢٧٢ .

ولعل هذا الكلام يفيد أنّ الحلي قد ألّفَ شرحاً للجزولية ثم اختصره ، فيكون له مع كتاب المقاصد الوافية ثلاثة كتب عن الجزولية .

١٨ - أبو عبدالله الألبيرى (ابن الفخار) ت ٧٥٤ :

محمد بن علي بن أحمد الخولاني : أستاذ الجماعة ، وعَلَمُ الصناعة وسيبويه العصر ، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن كان فاضلاً تقيّاً متعبّداً ، عاكفا على العِلْم ، ملازماً للتدريس إلى آخر ما قال عنه ابن الخطيب .

كانت له مشاركةٌ في غير العربيةِ ، من قراءةٍ وفقهٍ وعروضٍ وتفسير ، وتقدم خطيبا بالمسجد الجامع الأعظم ، قرأ على أبي إسحاق الغافقي ، ولازمه ، وانتفع به وبغيره (١) .

أمّا شرحه للجزولية فقد انفرد بذكره - فيما بين يدى من مصادر - صاحب كشف الظنون .

---

(١) عن البغية ١/١٧٤ - ١٧٥ .

شـراح آخـرون

١٩ - أبو إسحاق بن العطار كان حيا سنة ٧٠٥هـ:

شرح الجزولية شرحًا أسماه " المشكاة والنبراس شرح كتاب الكرّاس "، ومن نسخ هذا الشرح نسخةٌ في جامع القرويين ونسخة أخرى في مكتبة الأسكريال رقم ١٣ .

ولم نعثر للشارحِ على ترجمة إلّا ما كُتِبَ على شرحه نسخة الاسكريال ونصه : هذا كتاب المشكاة والنبراس، شرح كتاب الكراس مما عني بجمعه وتأليفه ووضعه الشيخُ الفقيهُ الصالحُ قاضي الجماعة وأستاذ المدرسة العليّة المرضيّة أبو إسحاق بن الشيخ الصالح المقدّس المرحوم أبي محمد عبد السلام الصنهاجي المشتهر بالعطار برّد اللهُ رمسَه وطيّبَ نَفْسَه .

وفي موضع آخر من صفحة عنوان هذه النسخة ذكر أن اسمه إبراهيم ،قال صاحب معجم المؤلفين (١) كان حيًّا سنة ٧٠٥ .

٢٠ - رضي الدين الأربلّي ... ؟

هو إبراهيم بن جعفر الأربلّي ،ولم نعثر له على ترجمة وذكر شرحَه للجزولية صاحبُ الكشف (٢) .

٢١ - أبو إسحق النحوى ... ؟

هو إبراهيم بن محمد قال صاحب الكشف (٢) ،ويقال : إنّ من شروحها الأمالي النحوية ،وقيل أنّه الشيخُ أبو اسحاق إبراهيم بن محمد النحوى " ولم أعثر له على ترجمة .

---

(١) ١ / ٤٧

(٢) ص ١٨٠٠ ، ١٨٠١ .

وذكر صاحبُ كشف الظنون (١) من شرّاح الجزوليةِ اثنين من علماءِ القرن العاشر ،وأَظنّه وَهِمَ في ذلك ،فإنّهما قد شرحا الجروميـة لا الجزولية كما في ترجمتهما وهما :

١ - ابن ميمون المغربي ت ٩١٧ :

هو علي بن ميمون المغربي الهاشمي الغماري ترجمته طويلة في الكواكب السائرة ١ / ٢٧١ ،و نقلاً عنه في شذرات الذهب ٨ / ٨١ وذكرا في ترجمته أنّه شرح الجرومية على الطريقة الصوفية .

والذي في الكواكب السائرة و في شذرات الذهب أثبتُ من الذى في الكشف ،فإنّ علماء القرن العاشر كان أكثر اهتمامهم بالأجرومية دون سواها من المختصرات،ولعل كلمة الجرومية تحرفت على صاحب الكشف فظنّها الجزولية ،والله أعلم .

٢ - عز الدين المازندراني المتوفى (ظنا) سنة ٩٣٧ :

له ترجمة في شذرات الذهب (٢) و في الكواكب السائرة (٣) قال فيها : جاورَ بمكةَ ثم قَدِمَ حلب سنة إحدى وثلاثين وتسعمئة ،و ظهر له فضل في علوم شتّى لا سيما القراءات فإنّه كان فيه أُمّةً ، وألّفَ فيه كتاباً في وقف حمزة و هشام،وله شرح على الجرومية أجادَ فيه وأَتى بعباراتٍ مُحكَمةٍ لكنها مغلقة على المبتدىء ،ثم رحل إلى بلاده ،فمات بها في حدود هذه الطبقة .

وبمِثْلِ هذا الكلام ترجم له ابن العماد في الشذرات.

---

(١) ص ١٨٠٠ ، ١٨٠١ .

(٢) ص/ ٢٢٢ .

(٣) ٢/ ١٩١ .

شروح أخرى للجزولية

ونذكر الآن شروحًا للجزولية وردت في المصادر، ولم تذكر هذه المصادر أسماء شرّاحها .

١ - فمن ذلك شرح لنحوى من أهل العدوة من أرض المغرب ، ذكره القفطي في الإنباه ٢/٢٧٩ ،وقال "ووصل شرحه إلى الشام ،وقال من وقف عليه لم يأت بطائل " وهذا الشرح هو أحد الشروح التي استفاد منها ابن مالك في شرحه كما ذكر ذلك القفطي . وقد مر معنا عند الحديث عن شرح ابن مالك .

٢ - شرح للجزولية ذكره صاحب الكشف ،وقال إنّه شرحٌ ممزوج أوّله : الحمدلله الذى افتتح بالحمد كتابَه . . . إلخ . .

وفي مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي شريطٌ برقم (٥١٤) ،كُتِبَ عليه "شرح الجزولي " ،واستعرضته فوجدته من شروح الجمل ،ومؤلفُه مجهول .

الفصل الثاني

شرح الجزولية للأُبذي

١ - توثيق نسبته :

عَرَفَ العلماءُ شرحَ الجزولية للأُبّذيّ في وقتٍ مبكّر ،و نقلوا عنه نقولا كثيرة في كتبهم ،وقد عرفنا من هؤلاء العلماء المعاصرين للأبذى أو الذين بعد عصره بقليل :

١ - شهاب الدين القرافي المتوفى في سنة ٦٨٢هـ ، صاحب كتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء ، فقد ضمّنَ كتابَه هذا نصوصاً كثيرة من شرح الأُبّذي بلغت ثلاثين نصّاً تقريبا ،وقد طبع كتابُ الاستغناء في العراق بتحقيق د . طه محسن ،وتردد اسمُ الأُبّذي صحيحا في مواضع كثيرة (١) ،وحرّفنا إلى كلمة "الزيدي" في مواضعَ أخرى (٢) من هذا الكتاب ،وعلق المحققُ -عند ورود اسم الزيدى- بقوله " من شرّاح الجزولية كما ذكر القرافي في شرح التنقيح ص ٢٤٤ ،ولم أقِفْ على ترجمة لحياته "هذا ما قاله د . طه محسن ، والحقيقةُ أَنَّ اسمَ الزيدي تحريفٌ للأُبّذي ،إذْ أعدنا بعض النصوص المنسوبة للزيدي في شرحه إلى شرح الأُبذي فمن ذلك ما وردَ في الاستغناء ص ١١١ قال القرافي :قال الزيدى : هذا قول الشلوبيني والذى أقوله ...إلى قوله لأنّه لو كان مستعملا لوردَ في أدوات الاستثناء التي لا خلاف فيها " هذا النص مثلا في شرح الجزولية للأُبذى ٢/ ٢٠٥ (المخطوط) .

---

(١) بلغت ستة عشر موضعا .

(٢) بلغت أربعة عشر موضعا .

وفي موضع آخر من الاستثناء ص ٢٧٢ قال القرافي : قال الزيدى[1]: اختلف النحويون في المُخْرَج منه في الاستثناء ما هو ؟ .. ثم نقل القرافي نصّاً طويلا بلغ صفحتين و نصف الصفحة ، وكلّ هذا النص في شرح الجزولية لصاحبنا ، الأبذى ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

٢ - البهاء ابن النحاس المتوفى ٦٩٨ هـ .

فقد نقل عن شرح الجزولية للأبذى في موضع من تعليقته[2] على المقرّب .

ثم بعد عصر الأبذى بفترة نجد أنّ علماء القرن الثامن ينقلون عن هذا الشرح فمنهم :

٤ - ابن الصائغ الإمام محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٦[3] هـ .

في كتابه "المرقاة في إعراب لا إله إلّا الله"[4] فقد نقل نصّين من شرح الأُبّذي ٢/٢٠٧ قال ابن الصائغ "وقال أبو الحسن الأبذى في شرح الكراسة : إنّك إذا قلت : لا رجلَ في الدّار الأعمرَ كان نصب إلّا عُمَرَ على الاستثناء أحْسَنُ من رفعِه على البَدَلِ ، لما في ذلك من المشاكلة .

---

(١) علق د . طه محسن على كلمة "الزيدى" بأنها في نسخة "ز" من أصوله : الأبذى ثم قال : وهو تحريف . وانما التحريف ما أثبته .
(٢) التعليقة : ل ٥٠ ب .
(٣) ترجمته في البغية ١/١٥٥ ، ١٥٦ .
(٤) منه صورة على ورق ملك الدكتور عبد الرحمن العثيمين .

ثم قال : قال الأبذي : ولا يجوز البَدَلُ من اسم لا على اللفظ يعني "لا رجل في الدار إلّا زيداً" ،لأنّ البَدَلَ في نِيّةِ تكرارِ العامِلِ ،ولو قُدِّرَ فَسَدَ المعنى وعملت "لا" في المعرفة .(١)

٢ - ابن لب ، أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب ت سنة ٧٨٢ هـ.

فقد نقل في تقييده على الجمل (٢) عن الأبذى " وكامرأة وشفة فلا يقال : امرآت ولا شفات قاله أبو الحسن الأبّذي رحمه الله " وهذا النص في الجزء الأول من شرح الأبّذي ص (٤٢) من المخطوط".

٣ - التلمساني أبو الحسن علي بن محمد الخزاعي المتوفى سنة ٧٨٩هـ.

في كتابه "تخريج الدّلالات السمعية " فقد ذكر في صفحة ٨٢١ منه أنّ من مصادرِه في كتابه : شرح الجزولية للأبّذي .

٤ - أبو إسحق الشاطبي إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ.

نقل الشاطبي في شرحه على الألفية عن شرح الجزولية للأبذى في عِدّةِ مواضع منها ما نقله في الجزء ٢ / ٥١٠ من نسخة الخزانة الملكية عن شرح الأبّذي ١ / ٢٥٣ من قوله " وقال شيخنا أبو الحسن الدباج رحمه الله لا يبعد عندى أنْ يقالَ "... إلى قوله : وفاعلاً بإضار فِعْل إنْ قَدَّرْتَ الفِعْلَ مشغولاً بضمير ".

---

(١) المرقاة في إعراب لا إله إلّا الله ل ٧٩ (مجموع).
(٢) تقييد ابن لب على الجمل ل ١٤ ب .

ونقل أيضا نصا طويلا عن مناقشة بين الأبذي وشيخه الدباج (١)
في الاسم الأعجمي ومنعه من الصرف ،وهذا النص موجود في الشرح (٢)
الذى نحقق جزءًا منه .

كما نقل عن هذا الشرح من المتأخرين :

السيوطي في الأشباه والنظائر انظر مثلا ١/٩٣ ، ١٩٠ ،
٢١٥ ، ٢٢٣ ، ٢٤١ ، ٣١٧ ، ٣٤٩ ، ٢/٤١ ، ٧٨ ، ٩٥ ، ١٠٠ ،
١٧٩ ، ٢٢٨ ، ٣/٥٧ .

وكذلك في الهمع (٣) انظر مثلاً ٣/٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٠٠
٢٦٨ ، ٤/٤٩ ، ٦٧ ، ٧٩ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ٣١١ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ ،
٥/١٠٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ .

وكذلك في تنوير الحوالك شرح موطأ مالك : ص ٤٤ .

وقد أشرنا في هوامش التحقيق إلى بعض هذه النقول .

وهناك نقول كثيرة في كتب السيوطي الأخرى مثل عقود الجمان وغيره ،وما ذكرناه من أسماء الناقلين والمستفيدين من شرح الجزولية للأبذي قليل من كثير ،وإنما هو للتمثيل بما يكفي للتدليل على صحة نسبة كتاب شرح الجزولية لمؤلفه الأبذي ،ولبيان أهمية هذا الكتاب .

---

(١) شرح الألفية ٣/٣٨٢ .
(٢) شرح الأبذى على الجزولية ٢/١٨٥ .
(٣) الطبعة التي أخرجها : عبد العال سالم مكرم .

على أنّ من مترجمي ابن عصفور من زعم أنّ ابن عصفور لم يُكمل شرحه للجزولية ،وأنّه وصل فيه إلى باب النعت ثم أكمله الأبّذي . قال صاحب ملء العيبة "ابن رُشيد " ،مترجما لابن عصفور : "وشرحُ كرّاس الجزولي الذي ابتدأه هو الذي كمّله أبو الحسن الأبّذي ،وجاء التكميل أحسن من الابتداء رحم الله المبتدئَ والمتمِّم ".(١) وهذا وهمٌ من ابن رُشيد وذلك أنّنا نجدُ الأبّذيّ يرد على ابن عصفور في أوّلِ هذا الجزء الذي حققته فقد حدَّ الشلوبين الإعرابَ بقوله "الإعرابُ حكمٌ في آخر الكلمة يوجبه العاملُ " قال الأبّذي(٢) : وهذا عند صَ منقود من جهة إلخ ... ثم قال الأبّذي يرد على ابن عصفور - الذي رمزله ب "صَ " - : قلت : كلام الأستاذ صحيح إلخ ... ما قال .

وفي موضع آخر في أوائل الجزء الأول(٣) نجدُ الأبّذيّ يورد رأيَ الخليل بن أحمد في أنّ "لن" مركبةٌ من "لا " و "أنْ "،ورُدَّ على الخليل بردودٍ منها ما رَدّ به الزجّاجُ بأنّ قال : لو كان الأمرُ على ماذكره الخليل لم يكن قولك : لن أضربَ زيداً كلاماً تامّاً كما لا يكون كلاماً تامّاً قولك : لا أنْ أضربَ زيداً ،لأنّ أنْ ومابعدها بتأويل اسم مفرد . قال الشارحُ : وزعم بعضُ النحويين أنّ هذا لا يلزمُ الخليلَ،لأنّه قد يحدث مع التركيب حكم لم يكن قبل إلخ .. قال الشارح : " قال ابن عصفور : وهذا لا عُذْرعندي فيه للخليل لأنّ التركيبَ لا يخلو أنْ يغيّرَ المعنى أوْلا يغيره،

---

(١) ملء العيبة ٦/ل ٩١ (المخطوط) .
(٢) شرح الجزولية للأبذى ١/ ١٥ .
(٣) ص ٧٦ من المخطوطة .

فإنْ غيّرَ المعنى تبعَ ذلك تغيّرُ الحكم ،ألَا ترى أنّ هل كانت استفهاما فلما ركّبت مع "لا" صار المعنى على التحضيض ،وكذلك "لو" كانت لما سيقعُ لوقوعِ غيرِه فإذا ركبت مع "لا" صارت حرف امتناع لوجود ،وأمّا لن فإنْ كانت مركبة كما زعم الخليل من لا أنْ "فأنْ" كانت تخلص الفعل للاستقبال و"لا" تنفي المستقبل ،فلمّا رُكّبتْ بَقِيَ كلٌّ واحدٍ منهما على ما كان له من المعنى ،فكان ينبغي ألّا يتغيرَ الحكمُ عمّا كان عليه فـأنْ لم يوجد في لن حكمُ "أنْ" دليلٌ على بطلان ما ادعاه من التركيب قلت:[والقائل هنا هو الابّذى يرد على ابن عصفور] وهذا غيرُ مسلّم أعنى أنّه إذا تغير المعنى تغيّرَ الحكمُ بل قدْ يتغيّرُ الحكمُ مع أنّ المعنى لم يتغيّرْ إلخ .. ما قال

يتبين من هذا أنّ الشارحَ هو غير ابن عصفور ،ويثبتُ لدينا أنّ الكتاب من أوّله إلى باب النعت ثابتُ النسبة للابّذى .

وما ذهبَ إليه ابنُ رُشَيد لعلّ له سبباً وهو كثرةُ النّقول التي نقلَها الابّذيُ في شرحِه عن شرح الجزولية لابن عصفور دون أنْ يشيرَ إلى ذلك ، أو أنّ هذه الإشارات قد سقطت عند النّسْخ ،فقد تبيّن لي أنّ الابّذي نقلَ نصوصاً مُطوّلةً من شرح الجزولية لابن عصفور ، وقد وجدت هذه النصوص في التذييل والتكميل منسوبة له في شرحه على الجزولية فمن ذلك ما قاله الابّذيُ (١) "وكذلك لم يضمنوا الإيجاب المحض معنى الجزاء إلّا في ضرورة شِعْرٍ إلى قوله: وهي من القِلّةِ بحيث

---

(١) الشرح ٨٧١ (المخطوط) .

لا يقاس عليها في الشعر " عند الشاهدين رقم ٢٠٩ و ٢١٠ ، هذا النص نقله أبو حيان قائلا : قال الأستاذ أبوالحسن بن عصفور في شرح القانون (١) وأورد النصّ . وغير ذلك . وهناك دليلٌ على أنَّ الأبذي كان ينقل عن ابن عصفور دون إشارة إليه ففي صفحة ١٧٢ من الجزء الأول المخطوط حاشية على كلام ورد في الصلب هذا نصها "كذا قال ص [يعني ابن عصفور] ، قلت : وقد أجاز سيبويه جاء عبدالله وأنت ، وضربت زيداً وإيّاك وهو خلاف هذا فانظره ، طرّة بخط المؤلف ". هذا هو نص الحاشية وهو يثبت لنا أمرين : النقلُ عن ابن عصفور دون إشارة أو أنَّ الإشارة ساقطة ؛ إذ لم يرد له ذكر قبل النص الذى عليه هذه الحاشية ، كما أنَّ ما ورد في الحاشية من قوله "طرة بخط المؤلف " تثبت أنّ التأليف لغير ابن عصفور . وسنحاولُ أنْ نبيّن العلة في عدم الإشارة إلى أصحاب هذه النصوص المنقولة وذلك عند الحديث عن مصادر الكتاب . كما أنّنا سنجلو ظاهرة نقل المؤلف لنصوص طويلة ، بل لأبواب بأكملها في كتابه هذا عن كتب أخرى غير شرح القانون لابن عصفور .

٢ - تجزئته :

لدينا من الكتاب نسخة واحدة كاملة وهي في جزئين ، يقع الجزء الأول في ٢٩٠ صفحة و يقع الثاني في ٣٩٢ صفحة ، و منه نسخة أخرى لم يصلنا منها إلّا قطعة من آخرها . أولها باب لا النافية

---

(١) التذييل ١١٨/٥ ، ١١٩ .

وقد سُبِقَ بالبسملة والصلاة على النبي مما يدلّ على أنَّ هذه القطعة هي الجزء الأخير من هذه النسخة ، وهذا الباب الذى ذكرنا يقع في الصفحة ٢٢٤ من الجزء الثاني من النسخة الأولى ، وعلى هذا فإنَّ النسخة الثانية ربّما تكون في أربعةِ أجزاء .

٣ - أبوابه وفصوله :

سنّ الزجاجي منهجا للأندلسيين في ترتيب الأبواب النحوية وعليه شروحُ الجمل ، وحيث إنّ الجزولىَّ ألّفَ مقدمّته محاذيًا بها الجمل ، يدور مع تبويبه كيفما دار فقد كان من الطبيعي أنْ يسيرَ شرّاحُ الجزوليةِ على طريقتِها في التبويبِ ، ومن هؤلاء صاحبُنا الأبّذي فقد أتى تبويبُ كتابِه على النحو التالي : بابٌ عن الكلمة وتقسيمها إلى اسم وفعل وحرف، ثم باب عن الإعراب وفائدتِه ، وألقابِه ، وأنّه أصلٌ في الأسماءِ فرعٌ في الأفعال ، ثم بين ما تنفردُ به الأسماء ، ثم عَقَدَ باباً عن علامات الإعراب وضمّنه الكلامَ على الأسماءِ السّتّةِ والجمعِ والمثنى ، والمبني . ثم يأتي باب أقسام الأفعالِ بالنسبة للزمان ، وفيه تكلّم عن نواصبِ المضارع وجوازمِه ومنها أدواتُ الشرط . تلى ذلك بابُ التثنيةِ ثم باب الفاعل وباب الموصولات والنعت، وفي داخل هذا الباب فَصّلَ الكلامَ عن الضمير والعلم والمعرّف بأل من أقسام المعرفة ، تلى هذا الباب بابُ العطف والتوكيد والبدل ، ثم باب أقسام الأفعال في التمدى وأعقبه بابُ ما تتعدّى إليه الأفعال المتعدية وغيرالمتعدية، قال الأبّذى : " هذا البابُ يذكر فيه ما تتعدى إليه الأفعالُ المتعديةُ وغيرُ المتعديةِ ، وجميع ذلك ثمانية أشياء : المصدر، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والتمييز ،

والاستثناء ،والمفعول معه ،والمفعول من أجله ،إلّا أنّ الذى يذكر من ذلك في هذا الباب أربعة أشياء وهي :المصدر ،وظرف الزمان ،وظرف المكان ،والحال ،وما عدا ذلك يفرد له مكان يُذْكَر فيه خلاف هذا ،وإنّما لم يذكر في هذا الباب إلّا هذه الأربعة ،لأنّ الفعل يتعدى إليها على اللزوم والأربعة الأخيرة لا تلزم "(١) . ثم أتى بباب المبتدأ ،ثم باب الاشتغال ،وباب كان وأخواتها ،وباب إنّ وأخواتها ،وباب حروف الخفض ،وباب القسم ،وما لم يسمّ فاعله ،وأسماء الفاعلين والمفعولين ،والصفة المشبهة ،وباب التعجب ،و "ما" العامله عمل ليس ،ونعم وبئس ،وحبذا ، وباب التنازع ،وباب إعمال المصدر ،وباب العدد ،وباب مايحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى . وباب "كم" ،وباب الفصل ،وباب المنادى ، وباب أفعال المقاربة ،وباب الممنوع من الصّرْف ،وباب اسم الفعل ، وباب الاستثناء ،وباب لا النافية ،وباب التمييز ،وباب الإغراء ،وباب التصغير ، وباب ألف الوصل والقطع ، وباب النسب ،وباب البناء سببه وعلاماته ، وباب تخفيف الهمزة ،وباب المقصور والممدود ،والمؤنث ، وباب المفعول معه ، وباب المفعول له ،وباب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ،وباب الإخبار بالذى والألف واللام ، ثم مجموعة من الأبواب تتصل بما مضى من أبواب مثل باب اسم ما ولات ،باب أخبار إن واخواتها ، باب المفعول الذى لم يسمّ فاعله ،باب المفعولِ الناصبُهُ فعلٌ متعدٍ إلى واحد ، إلخ ... ثم عَقَدَ بابا لجمع التكسير وبابا لأبنية مصادر الثلاثي ،وباب

---

(١) شرح الأبذى ٢٠٩/١ ، ٢١٠ (المخطوط) .

الإمالة ،وباب الإدغام ،وباب حروف التصديق ،وهذا التبويب يمت بصلة واضحة إلى تبويب الجمل .

هذا عن تبويب الشّرح أمّا عن تقسيم كل باب إلى فصول فقد كان الأبذيّ يعتبر كلّ فقرة من كلام الجزولي فَصْلًا ،وذلك إذا كانت مستقلّة عن سابقتها وعن لاحقتها في مضمونها ،والدليل على ذلك ما قاله مثلا في باب النعت قال الأبذيّ (١) : وقوله : المضاف إلى المعرفة ينعت بالمضاف إلى مثله وبالمبهم وبما فيه الألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام " قال الأبذيّ بعد إيراده هذه الفقرة من كلام أبي موسى : " هذا الفصلُ في نهاية الاختلال " وبعد أنْ بيّنَ ما فيه من اختلال قال : وإصلاح هذا الفصل إلخ .. وكذلك فعل في مواضع كثيرة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان ينشيء كلامًا بعد أنْ يشرحَ كلام أبي موسى ،ويصدِّرُ هذا الكلام بقوله "فصل في كذا " ففي باب العطف مثلا شَرَحَ ألفاظَ أبي موسى، وضَمّن هذا الشرح جملةَ الكلام في الباب ثم عقد عدّة فصول . منها: قال : "فصل : ومن أحكام هذا الباب العطف على معمولى عاملين هل يجوزُ أَوْلا يجوز إلخ .." وهكذا ...

---

(١) الشرح ١/ ١٥٥ (المخطوط) .

٤ - منهج المؤلف في شرح كلام أبي موسى :

لقد اتّبعَ الأُبذيُّ في شرح الجزولية عدّةَ طرق ،فنجده في بعضِ الأبواب يشرح ألفاظَ أبي موسى مباشرةً ويستطردُ في أثناءِ الشرح إلى تفصيل مسائل الباب، والإحاطة بها، فمثلا في باب الإعراب يوردُ قولَ أبي موسى "الإعرابُ تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه" قال الأُبّذي : فرضه أن يحدّ الإعراب بالنّظَرِ إلى الاصطلاح .. إلخ .. ثم يناقش حدّ الإعراب عند الجزولي، ويوردُ ما اعترض به الآخرون على هذا الحد ،كما يورد حدَّ الإعراب عند عددٍ من النحاة ،وأفضل هذه الحدود . وهو كلامٌ طويلٌ يورد بعده قولَ أبي موسى : " وفائدتُه الدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل " ويشرح هذا الكلام مطوّلاً ثم يورد عبارةً من كلام أبي موسى ويشرحُها، وهكذا حتى ينتهي من الباب ثم يشرع في غيره . وقد اتبع هذه الطريقة في عددٍ كبير من الأبواب. وقد يختمُ البابَ بفصولٍ منه - انظر باب إنّ وأخواتها، أو بمسائلَ منه مثل باب كان وأخواتها ،وقد يعقد فصولاً أثناء شرحِهِ لألفاظ أبي موسى .

وفي بعض الأبواب نجد الأُبّذيّ يخرج عن هذا النمط فيقدّم للباب بمقدّمَةٍ تحتوى على البابِ كلّه، ثم يبدأ بتفسير ألفاظ أبي موسى ، وهذا ما فعله الشارحُ في باب "أقسام الأفعال في التعدى " وفي باب الاستثناء " فقد قال : هذا هو باب الاستثناء، وكلام أبي موسى فيه مختصر ، فلا بُدّ من مقدمة لجميع الباب، وحينئذٍ نرجع إلى تفسير لفظِ أبي موسى إن شاء الله .

وطريقة ثالثة اتّبعها الشارح في بعض الأبواب، وهي أَنْ يُقَدِّمَ بين يدى الباب بما يمكن من السوء ال عن مسائله والجواب عليها، ثم يشرع في شرحِ لفظ أبي موسى، ففي باب نِعْمَ وبِئْسَ (١) يقول الأبذي : " ونقدم بين يدى شرح الباب ما أمكن من السوءال على مسائل الباب والجوابات عليها ، ثم نعودُ بعدُ إلى شرح كلامِ أبي موسى . سوءالٌ أول : ما نعم وبئس ، جواب : إنّهما فعلان الخ . .

وأورد عشرة أسئلة وأجوبتها ، ثم قال " ولنعد إلى تفسير لفظ أبي موسى فنحيلُ فيه على ما تقدّم في أجوبة الأسئلة ، ونزيدُ ما لم نذكره هنا .

وطريقةٌ أخرى استخدمها الأبذيّ وهي أَنْ يُقَدِّمَ للباب بمدّةِ فصولٍ، ثم يتلوها بذكر ما يمكن في الباب من مسائل ، مع شرحِ لفظ أبي موسى في الوقت نفسه . كما فعل في " باب الصّفةِ المشبهة " (٢) .

٥ - مصادره :

لقد بلغت مصادرُ الشّرحِ عددًا كبيرًا منه ما ذكر الشارحُ، ومنه ما لم يذكر .

فبالإضافة إلى مصادره من كتب الأصولِ التي استفاد منها في أول الكتاب ، وهو يبحث موضوع الكلام ، ومصادره من كتب الفقه ككتاب المقدمات لابن رشد (ت ٥٢٠) والمسائل الفقهية لأبي القاسم (   )

---

(١) شرح الجزولية ٢ / ٨٥ - ٨٩ .
(٢) الشرح ٢ / ٥١ - ٥٧ ومابعدها .

نجدُ في مصادره كتبَ اللغةِ والأدب ككتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد ، وكتاب الهمز لأبي زيد ، واللغات له أيضا ، وكتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، والخاطريّات لابن جني ، والخصائص له ، والدلائل لثابت ، والأمالي وذيله للقالي ، والنوادر لابن الأعرابي والنوادر للهجرى ، والكامل للمبرد ، وليس في كلام العرب لابن خالويه ، وغيرها .

أما كتب النحو ، فعلى رأسها :

١ - كتاب سيبويه : فقد اعتنى به الشارحُ واستفاد منه ، وكان يوردُ كلام سيبويه ، ويعتني بشرحه ، وتوجيهه ، وبيان غامضه ، ويسندُ به اختياراتِه ، وهذا شأن الأندلسيين بصفةٍ عامّة، فعنايتهم بكتاب سيبويه واضحة جلية .

٢ - شروح الكتاب : لقد نَقَلَ عن شرح أبي سعيد السيرافي ، وتعليقة الفارسي على الكتاب، من المشرقيين . وطرر الكتاب لأبي نصر (٤٠١هـ) ، وطرر الكتاب لابن طاهر (٥٨٠ هـ) ، وشرح ابن خروف (٦٠٩هـ) من المغاربة .

٣ - كتب أبي علي الفارسي (٣٧٧) : نقل الشارحُ عن كتب أبي عليّ كثيراً ، وإنْ كان لم يصرح بأسماء هذه الكتب إلا في مرّات قليلة فمنها الإيضاح ، والتذكرة ، والمسائل الشيرازيات ، وتعاليقه على كتاب سيبويه ، ونقل الشارح أيضا عن شرحي إيضاح الفارسي للمُبْدى (ت٤٠٦) ولابن طلحة (٦١٨) ، وعن أحد شروح شواهده وهو المصباح فيما أعْتَقِدُ من شواهد الإيضاح لابن يسعون ، وإنْ كان لم يصرّح باسم الكتاب ، وإنّما صرح باسم مؤلفه .

٤ - كتب الفراء : نقل الشارح عن معاني القرآن في عدة مواضع، وصرّح بالنقل عنه مرة واحدة ، ويظهر لي أنه كان ينقل عن كتب أخرى لأبي زكرياء ،لأنه يذكر له نصوصاً لم أجدها في المعاني .

٥ - كتب أبي الفتح عثمان بن جني - ومنها الخصائص ، والخاطريات و شرح حماسة أبي تمام - ولم يصرح به - وسر صناعة الإعراب .

٦ - و من الكتب التي أثرت مسادة كتابه بمسائل الخلاف: كتاب ابن الأنباري "الإنصاف" ، فقد نقل الشارح عنه مسائل بأكلها في أماكن متفرقة . كما نقل عن غيره ولم يذكره .

٧ - كتب أبي علي الشلوبين : كانت كتبه محل عناية الأبذي ينقل عنها آراء شيخه الشلوبين، و يفسر بعباراته كلام أبي موسى ،خاصة وأن الشلوبين أحد الذين شرحوا الجزولية واعتنوا بها ، بل إن الأبذي ينقل عن شرح الشلوبين للجزولية نقولا طويلة في تفسير لفظ أبي موسى ، ومن ذلك ما فعله في باب التوكيد وغيره ،كما نقل الأبذي عن التوطئة ما، ونقل أيضاً من كلامه ما كان قد سمعه منه في وقت القراءة عليه، وما كان يرويه الشلوبين عن شيوخه .

٨ - كتب ابن عصفور : نقل الأبذي عن شرح القانون لابن عصفور نقولا كثيرة، من غير أنْ يصرّح باسم هذا الكتاب ، ولم نستدل عليه إلا بنصوص نقلها أبوحيان في التذييل والتكميل، ونسبها إلى ابن عصفور في شرحه على القانون . كما نقل أيضا عن شرح الجمل أبوابا بأكلها ولم يصرّح به إلاّ في الجزء الثاني من الشّرح (١) ،وإنْ كان يصرح

---

(١) ٢/ ٣٦ ، ٤٤ .

بابن عصفور، ففي باب الأفعال المتعدية وبعد أن أورد مقدمة تحتوى على جميع الباب قال: « فهذه مقدمة تحتوى على الباب كلّه، وأكثرها من كلام ص »، وقد رجعتُ كلام ابن عصفور إلى مواضعه من شرح الجمل.

كما نقل الأبذى عن كتاب المقرّب، وصرح به في الجزء الثاني من الشرح (١).

٩ - وهناك مصادر أُخرى كالجمل للزجاجي، وبعض شروحه كشرح الجمل لابن خروف، ولعلّه نقل عن بعض شروح الجمل التي صرح بأسماء أصحابها كابن بابشاذ، وابن الباذش أبو الحسن.

ومن المصادر أيضاً: كتاب الأصول لابن السراج، والأزهية في علم الحروف للهروى.

وقد كان لكثرة مصادره وتنوعها أثرَه على مادة الشرح، فكتب الفارسي أثرتِ الشواهد الشعرية بعدد وفير مما هو من إنشاده وإنشاد شيخه ابن السراج، كما أنّ الشروحَ المختلفة أثرتِ الكتاب بآراء العلماء ومسائل خلافهم، واستفاد الشارح نقولا مطولة من بعض المصادر خاصة كتب ابن عصفور، والإنصاف لابن الأنباري، وكتب السهيلي، ومنها نتائج الفكر وأخرى لم نعرفها، فقد كان يورد النقول عن السهيلي فمنها ما وجدناه في نتائج الفكر، ومنها ما لم نجده في كتب السهيلي المطبوعة.

---

(١) ٢/٣٦، ١٢٧.

والحقيقة أنّ شرحَ الجزولية للأُبذي يعدّ من أوسع شروح الجزولية التي رأيت لكثرة النقول فيه، على أنّ ظاهرةَ النقلِ هذه هي سمة الكتبِ والشروحِ التي أُلِّفتْ في ذلك الزمن ، وقد صحبها ظاهرة أخرى، وهي النقل بدون إشارة إلى مصادره في بعض الأحيان، وهذا ماسنراه عند الأُبذيّ في أوائل الشرح حيث كان ينقل كلام ابن عصفور دون إشارة إليه، أو الى الكتاب الذى نقل عنه ، وكذلك نقوله عن شرح الجمل دون أن يذكره، وقد يصرّح باسم ابن عصفور رامزا له بالحرف (ص) .

وعندى أنّ الأبْذيّ لم يقصد أنْ يهملَ الإشارة الى ابن عصفور أو غيره أو إلى كتبهم ، ولكن استخدامه للرمز بأحرف من أسماءِ هؤلاء هو السبب في عدمِ ورود إشارة إليهم ، ذلك أنّ هذه الرموز سهلة السقوط عند النسخ ، وقد يدلّ على ذلك أنّ الأُبذى قد كتب حاشية ذكرناها فيما سبق ونصها " كذا قال "ص" قلت: وقد أجاز سيبويه : جاء عبدالله وأنت ، وضربت زيداً وإيّاك وهو خلاف هذا فانظره : طرة بخط المؤلف ". عِلْما أنّه لم يرد لابن عصفور ذكر في الكلام المُعَلَّق عليه .

فلو قصد الأُبذيُّ تجاهلَ ابن عصفور وإسقاط اسمه من صلب النص لما ذكره في الحاشية ، ولكنّ تفسير ذلك أنْ يكون قد رمز لاسمه بحرف (ص) ثم سقط هذا الحرف ، وكذلك في جميع المواضع التي فيها نقول عن ابن عصفور من غير أن يذكرَ ، أو أنّ الأُبذي قد سار سيرةَ معاصريه في النقل دون إشارة إلى المصدر أو إلى صاحب هذا المصدر ، وهو شيء لم يكن يتحرج عنه هؤلاء .

١٠ - ومن مصادره المهمة نقول عن أبي موسى في تفسير ألفاظ الجزولية فقد نقل الأبذي عن أبي موسى في تفسير قوله "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع" قال الأبذي وقوله : بالوضع أي المفيد بالوضع ومعناه القصد أي الذي يفيد السامع بقصد المتكلم للإفادة ثم قال : وهو المنقول عن أبي موسى في تفسيره .

٦ - شواهده :

١ - من القرآن الكريم :

استشهد الأبذي كثيراً بآيات القرآن، وقليلاً بالقراءات، ووصف إحداها مرة بأنها كالنادر من الكلام، ومرة بالشذوذ قال : وذلك أن كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر، ولم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام كقراءة من قرأ : * تماما على الذي أحسنُ * أي الذي هو أحسن و * مثلا ما بعوضةٌ * (١)

وفي موضع آخر (٢) قال : ولا يجوز حذفه (يعني المبتدأ في الصلة) مع غير أي إلا في ضرورة، وإن جاء منه شيء في الكلام فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ * تماماً على الذي أحسنُ * و * مثلا ما بعوضةٌ * والأولى قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، والثانية قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج، وقطرب،

---

(١) الشرح ١/٥٥ (المخطوط) .

(٢) الشرح ١/١١٧ (المخطوط) .

قال النحاس: وهذه لغة تميم، جعلَ ما بمعنى الذى ورفع بعوضة على إضمار ابتداء.[1]

ولعلّ هذا الموقف إنّما هو لأنّ القراءة ليست سبعية ولا عشرية فإنّ موقفه يختلفُ بالنسبة لقراءة * يُسَبَّحُ لهُ/ فيها بالغدوِّ والآصال * رجال * أي يسبحُه رجالٌ ، فقد رَدَّ بهذه القراءة على من منع إضمار الفعل فارغًا من الفاعل ، وهذه القراءةُ قراءةُ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر انظر السبعة : ٤٥٦.

٢ - من الحديث الشريف :

ورد في هذا الجزء الذى نحقّق ما يزيد على العشرين حديثا ، والظاهر أنّ الأُبذيَّ كان على سنن ابن خروف[2] والسهيلي[3] والشلوبين[4] وابن عصفور في الاحتجاج بالحديث ، فقد أثبت ابن عصفور بدلَ البداء بقوله (ص) "إنّ الرجل ليصلّى الصلاةَ وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها " ونقل الأبذى كلامَه[5] ، وكأنّه يذهب مذهبه في ذلك ".

وفي موضع آخر قال الأبذى : " ومن الناس من أجازَ ظهورَ الخبر بعد لولا ، واستدل بما جاء من ذلك في الحديث نحو قوله

---

(١) انظر البحر ٤/ ٢٥٥ و ١/ ١٢٣ واعراب القرآن للنحاس ١/ ١٥٢.
(٢) أبو القاسم السهيلي : ٢٥٥.
(٣) المرجع السابق : ٢٥٩.
(٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٢٢.
(٥) شرح الجزولية ١/ ١٨٧ (المخطوط).

عليه السلام " لولا قومك حديثو عهدٍ بالكفر لبنيت البيتَ على قواعد ابراهيم " ألا تراه قد أظهرَ الخَبَرَ ،وسبب ذلك - والله أعلم - أنَّه لو حذف هنا لم يُعْلَمْ ولم يكن عليه دليل ؛ ألا ترى أنَّه لو حذف لصار المفهوم لولا قومك حاضرون وليس المقصود قال : فالرابط لهذا أنْ يقال : يلتزم الحذف إذا عُلِمَ للطُّولِ ،وإذا لم يعلم لم يحذف .. إلخ ما قال .. فكأنَّه مع المجيزين لظهورِ الخبر بعد لولا مع أنهم بَنَوا رأيَهم على الحديث .

وقد استشهد الأُبذى بالحديث في اللغة أيضا ،ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : فإنَّ أحَدَكم لا يدرى أين باتت يدُه " مستدلاّ بهذا الحديث على أنَّ بات تأتي بمعنى صار.

٣ - من الشعر :

استشهد الأُبذى في كتابه هذا بالشعر كثيراً،حتى زادت شواهده في الجزء الأول على سبعمئة شاهد، وقد اعتمد في شواهده على شواهد الكتاب ،وشروحه،وشواهد الفارسي،وابن جني، كما استفاد من شواهد ابن عصفور في كتابيه شرح الجمل والضرائر ،وورد من هذه الشواهد أبياتٌ قليلةٌ لأبي تمام وبشّار وأبي نواس وإبراهيم السوّاق وإسحق الموصلي من المولدين ،ولكنها قليلة كما ذكرنا ، والشارح يوردها للتمثيل لا للاستشهاد . وكثيرٌ من هذه الشواهد التي وردت في الشرح مجهولةُ القائل،ولكنها واردةٌ في المصادرِ القديمة الموثوقةِ كالكتاب ومعاني القرآن للفراء وكتب الفارسي وابن جني .

٧ - تحليل مادته :

اتسع هذا الشرح للكثير مما يمكن أن يقال في أبواب النحو والصرف المختلفة ،فالحدود وتحليلها ،وتفصيل المسائل ،وذكر مسائل الخلاف ، وتناول آراء العلماء بالمناقشة والتحليل والرد . كل هذا توسع فيه الشارح وأطنب مكثراً من النقل والتتبع ،وإشباع المواضيع تفصيلاً وتحليلا .

أ - الحدود وتحليلها :

اعتنى الشارح بإيراد الحدود وتحليلها والتوسع في ذلك ،وقد كان يرى أن الحدود لا تعرف بجملتها حتى تعرف بتفصيلها (١) . وعلى هذا فهو يحلل الحد كلمة كلمة ، ما الذى تعنيه؟،وما يحترز بها منه؟. وكان يورد الحدود الواردة في الجزولية ،وبعد تحليلها يورد المآخذ عليها إن وجدت، ثم يورد ما يرى أنه الحد الصحيح ويحلله تحليلا كاملا ، فمن ذلك مثلاً ما حد به أبو موسى الفاعل قال : " الفاعل كل اسم أسند إليه فعل ،او اسم في معنى الفعل ، وقدم عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعل ". قال الابذي : فقوله كل اسم ،لأن الفاعل لا يكون عنده خلاف الاسم ،وقوله : أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل " تحرز مما يسند إليه ما عدا ذلك ،وقوله "وقدم عليه "تحرز من أن يتأخر عنه ،وقوله "على طريقة فعل " تحرز من طريقة فُعِلَ وقوله "أو فاعل " تحرز من طريقة مفعول .

ثم يقول : وهذا الحد فاسد من ثلاث جهات :

منها أنه أورد في الحد "كلا "،وليست من الالفاظ التي تورد في الحدود .

---

(١) في أول صفحة من الشرح .

والثانية : أنه قد تكون " أَنْ " و "أَنَّ " و "ما " المصدريات مع صلاتها فاعلة، وإن لم تكن أسماء نحو قولك : يعجبني أَنْ تصنع كذا ، وأَنَّك تصنع كذا ، أو ما تصنعُ ، كأنك قلت في جميع ذلك : يعجبني صُنْعُك .

والثالثة : أنه قال : اسمٌ في معنى الفعل ، وقد يكون الذى في معنى الفعل اسم وحرف نحو : المجرور في قولك : مررت برجلٍ في الدار أبوه ، فأبوه فاعل بقولك "في الدار" ، لأنَّه في معنى مُسْنَد . قال الابَّذيُّ : والحد الصحيح للفاعل أَنْ يقال : الفاعلُ اسم أو ما هو في تقديره أُسْنِدَ إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقُدِّمَ عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعلٍ " .

ثم بدأ بتحليل هذا الحدِّ وأطالَ في ذلك موردًا مسائلَ الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة جوازِ أَنْ يكونَ الفاعلُ ما ليس "باسم ولا في تقديره " من عدم جوازه، وسألة : هل يجوز أَنْ يتقدَّم الفاعلُ على الفعل ، وقد استغرق تحليل هذا الحد ست صفحات ، واستشهد في أثناء ذلك باثنى عشر شاهدًا من الشعر (١) .

وانظر كذلك باب الإعراب فقد أوردَ المؤلفُ حَدَّ الإعرابِ عن الجزولي وحلَّله ، وأورد اعتراضَ بعضهم على الحدِّ ووصْفَه بالفساد، والردَّ على هذا المعترض ، ثم ذكر ما حدَّ به الشلوبين وابن خروف الإعراب ، وما رَدَّ به ابن عصفور على الشلوبين .

وهو كلام طويل كثير التفاصيل .

وفي باب الحال يورد مقالة الجزولي " الحال تبيين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به، أو تبيين الصِّفة في حال وجود الموصوف " ثم أوردَ كلامَ الشلوبين الذى قال : قال بعضهم ، يريد أنَّ للحال عبارتين وهما ماذُكِرَ، وأجود من هذا أنّ الحالَ تكون على وجهين:

---

(١) انظر الشرح ١/٨ ، ٩ من المخطوط .

تكون تبيينا لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة به إلخ ..

وتكون تبيينا للصفة في حال وجودها بالموصوف الخ ..

وفي كلام الشلوبين نَقْدٌ للحَدِّ عند الجزولي، وهو أَنَّ هذا الحد ليس جامعاً للمحدود مانعاً لغير المحدود أَنْ يختلطَ بالمحدود، قال الشلوبين: لا تَرَى أنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ الآن، تبيينٌ لكيفية الموصوف في حالِ وجودِ الصفة.. إلخ.. ما قال، ثم أوردَ الأُبذيُّ ما عُرّف به بعضهم الحال وهو: الحال ما انبهم من الهيئات، والتمييز تفسير ما انبهم من الذوات. وأورد تعريفا آخر: فَتَّى: الحال: تبيين هيئة الفاعل والمفعول. وأورد تعريف الشلوبين للحال وهو: أَنّ الحال: هو الاسم المنصوبُ الصالحُ في جوابٍ من سأل بكيف. وأورد تعريفا آخر لابن عصفور وهو أُنّ الحالَ: كل اسم، أَوْ ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نِيَّة مفسِّر لما انبهم من الهيئات، أَوْ مؤكِّد لما انطوى عليه الكلامُ. ولم يكتف الأُبذيُّ بهذا بل أوردَ مقالةَ السهيلي في ذلك وهي طويلة.

وكأَنَّ الأُبذيَّ رأى فيما أورده عن العلماء الذين ذكرهم في تحليل الحد وتعريفه ما يكفي فلم يتدخّل بشرح ولا تحليل. والحقيقة أَنَّ ما أورده كان كافياً شافياً ومطوّلا أيضا، وهذا يمثل بوضوح عناية المؤلف بالحدود، وسعة محتوى هذا الشرح من هذا الموضوع.

ب - تفصيل المسائل:

يحتوى هذا الكتاب على تفصيلات وافية لكثيرٍ من الأبواب والمواضيع، من ذلك مثلا موجبات البناء[1]، فبعد أَنْ ذكر الجزولي بعضَ موجبات البناء، وهي شبه الحروف، وتضمن معنى الحرف، والوقوع موقع المبنى، ومضارعة ما وقع موقع المبنى، أو إذا كان اسم زمان وأُضِيفَ إلى الجمل - بعد هذا نجدُ الأُبذيّ وقد شرح كل ذلك يقول، ونقصَه أيضاً من موجبات البناء أَنْ يكون الاسمُ مضافاً إلى مبنيٍّ نحو قول الشاعر:

(١) الشرح: ١ /٥٤ (المخطوط)

* لم يمنع الشرب منها غيرَ أَنْ نطقت *

فبنى "غيرَ" على الفتح وهو فاعلٌ لإضافته إلى "أَنْ نَطَقَتْ" وهو مبنى، وأورد شاهدا آخر، وقال: إنَّ الاسم في هذه الشواهد استفاد البناء مما أُضيفَ إليه كما استفاد منه التعريف والتخصيص في نحو: غلام زيد، وغلام رجل، والتأنيث في مثل: ذهبت بعضُ أصابعه الخ..

قال الأُبَّذيُّ: ونقصه أَيضاً من موجبات البناء على مذهب سيبويه أن يكون الاسمُ قد خرج عن نظائره نحو أيّ الموصولة فإنّها خرجت عن نظائرها من الموصولات، وذلك أَنَّ كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طولٌ لم يجز حذفُ المبتدأ وإبقاء الخبر إلَّا في ضرورةِ شعر أو نادر كلام، نحو قراءة من قرأ "تماما على الذى أحسنُ"... ثم قال: ويجوز ذلك في أيّ في فصيح الكلام. وقال: فلما خرجت عن نظائرها من الموصولات بُنِيَتْ... فكان حَقُّها أَنْ تعرب لتمكنها بالإضافة، ولا سيّما وهي مضافة إلى الضمير والمضمرات تَرُدّ الأشياءَ إلى أُصُولها الخ..

ثم قال: وزعم المبرد أَنَّ من موجبات البناء كثرةَ العلل الموجبة لمنع الصرف كحذام وبابه، فهذا مبني عند المبرد، لأنَّ "حذام" لو لم يكن معدولا لوجب منعُه الصّرْفَ للتأنيث والتعريف، فلّما انضاف إلى ذلك العدل بني إِذْ ليس بعد منع الصرف إلّا البناء...

وأورد الأُبذيُّ ما يمكن أَنْ يعترض به على هذا المذهب وبيّن فساد الاعتراض، وأنّه إنّما يَرِدُ على المبرد بأَنْ يقال له: الاسم إنّما مُنِعَ الصرف لشبه الفعل فإذا زاد بعد ذلك فيه علّة من العلل المانعة من الصرف، فإنّما ينبغي لها أَنْ تقوّيَ فيه منع الصرف لا أَنْ تنقله إلى باب آخر لم يشبهه، قال: فهذه العلل الموجبة للبناء مستوفاة ولكنه لم يكتف بذلك بل أورد رأيَ الفارسي في أَنَّ موجبَ البناء إنّما هو شبه الحرف، أو تضمن معناه،

وكيف اعتذر عن بناء المنادى وأسماء الأفعال وباب حذام ،ثم تناول الأبذى رأى الفارسي بالرد . وهكذا يستوفى الأبذى المسائل .

ج ـ مسائل الخلاف :

احتوى هذا الكتاب على كثير من مسائل الخلاف ،والمؤلف يستفيد في ذلك من الإنصاف فينقل عنه مسائل بأكملها ،فمن ذلك مسألة اشتقاق الفعل من المصدر أو العكس . ومسألة الرافع للمبتدأ والخبر و غيرها كثير ، فقد تردد ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين أكثر من ثمانين مرة في الجزء الأول وحده ،وهذا غير الخلاف الذى يورده المؤلف بين النحاة البصريين بعضهم البعض ،وكذلك بين الكوفيين ، وخلاف النحاة المتأخرين واعتراضاتهم بعضهم على بعض في بعض المسائل .

د ـ آراء العلماء ومناقشتها والردود على بعضها :

حفل هذا الكتاب بكثرة الآراء التي يوردها المؤلف لعدد كبير من العلماء أوائلهم ومتأخريهم ، فقد أكثر من آراء الخليل وسيبويه والكسائي وأبي الحسن الأخفش والفراء والزجاجي وابن السراج والفارسي وابن كيسان والمبرد وغيرهم، ومن المتأخرين : ابن السيد وابن خروف والسهيلي وابن طاهر وابن الطراوة وابن عصفور وغيرهم .

و نختار من هؤلاء : سيبويه والأخفش ، والفارسي ،وابن الطراوة

أمـــا سيبويه فإنّ موقف الأبذى منه هو موقف الشارح (١) لكلامه أحيانا ، وفي أحيان أخرى يورد كلام سيبويه ليرجّح (٢) به رأياً أو يرده به ، وهو يذهب مذهبه في معظم آرائه .

---

(١) انظر مثلا الشرح ١٩/١ ، ٤٩ (المخطوط) .
(٢) نفسه ٢٨/١ ، ٤٩ (المخطوط) .

فقد صحح مذهبَ سيبويه في أنّ الأسماء الخمسةَ تعربُ بحركات مقدّرةٍ على حروفِ العلة ،وهو مذهب الفارسي أيضا [١] .

واختار مذهبه في أنّ الجمعَ معربٌ بالتغيير والانقلاب في النصب والجر، وبعدمه في الرفع [٢] .

وصحّح مذهبه في أنّ النون اللاحقة للمثنى والجمع السالم زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة ـ التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة وحكم التنوين أخرى من غير أنْ تكونَ عوضاً منهما [٣] .

وصحّحَ مذهبه في أنّ ليت يجوزُ إعمالها إذا لحقتها ما الكافة قال : وهو الصحيح ويعضّده السماعُ والقياس [٤] .

هذه أمثلة وغيرها كثير ،فالأبذي يعتدّ بكلام إمامِ النحاة ويتابعه وينافح عنه ،كما أنّه ذو علم بمقاصدِ سيبويه يفسّر عباراته ويوجهها حين تختلف الآراء فيها .

أما الأخفش : فنوردُ هنا مثالاً واحدا من الردود عليه التي احتواها هذا الكتاب ،فقد زعم الأخفش والمازني أنّ " دخل " متعدية إلى مفعول به ، وأنّ الدار [في قولهم دخلت الدارَ] وأشباهها منصوب بعدها على أنَّه مفعول به ،قال الأبذي : والذى حمله على ذلك اطرادُ وصولِ دخلت إلى ما بعدها بنفسها نحو: دخلت المسجدَ ،ودخلت الحمامَ ،فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه لذلك ، فالبيتُ بعد "دخلت" عنده منصوب على حدّ انتصابه بعد هدمت ،ولم يجعل دخلتُ البيت من قبيل : ذهبتُ الشامَ، لِقِلّته ،

---

(١) انظر مثلا الشرح ١/ ٣٦ ، ٤٩ (المخطوط) .

(٢) نفسه ١/ ٤٩ .

(٣) نفسه ١/ ٤٤ .

(٤) نفسه ١/ ٢٧٠ .

قال الأبذيّ : وهذا الذى ذهب إليه باطلٌ من غير جهة :

أولا : أنّ دخلتُ نقيض خرجتُ ، وخرجتُ غير متعدّ ، فكذلك نقيضه ، لأنّ النقيضَ عندهم يجرى مجرى ما يناقضه إلخ . . . ما قال في هذا الوجه .

ثانيا : أنّ مصدر دخلت " دخول " والفُعُول في الغالب مصدر ما لا يتعدى ، ولا يجيءُ في المتعدى إلّا نادراً إلخ . .

ثالثا : أنّ نظير دخلت " غُرْتُ " و " ولَجْتُ " ولا يصلان إلّا بحرف جر . فهذه ثلاثة أشياء تقوّي أنّها غير متعدية .

وليس هذا فحسب بل يورِدُ الأبذيُّ أدلةً أُخْرى قال : وممّا يقطع على أنّ مذهبَ سيبويه هو الصحيح أنّ دخلتُ يطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألَا ترى أنّ الفرقَ بين الظرف وبين المفعول به أنّ المفعول به محلٌّ للفعل خاصة نحو : ضربت زيداً فزيد محل للضَّرْبِ ، والظرف محل للفعْل والفاعل نحو : قمت خلفك ، فالخَلْفُ محلّ القيام والقائم ، فكذلك دخلت يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرفٌ ، لأنّك إذا قلت : دخلتُ البيتَ ، فالبيتُ محلٌّ للدخول والداخل .

وقال أيضا : وما يدلّ أيضاً على صِحَّةِ مذهب سيبويه وبطلان مذهب الأخفش أنّهم يقولون : دخلت في الأمرِ وفي الشرِّ ، ولا يصلُ دخلت في الأمر وأشباهه من المعاني إلّا بفي فلو كانت متعدية بنفسها لما عدّوها إلى الأمر بفي ، فدلّ ذلك على أنّها غير متعدية بنفسها .

ومن الردودِ على الأوائل التي حَفَلَ بها هذا الكتاب ما رد به على الفارسي فيما ذَهَبَ إليه من أنّ " ليس " حرف ، وحجته في ذلك أنّها لا تتصرف ولا مصدرَ لها وليست على وزن الفِعْلِ . قال الأبذى : ولا حُجّةَ له في هذا ، ألَا ترى أنّ فعلَ التعجّب لا يتصرّف ولا مصدر له ، وهو عنده فِعْلٌ ، وأمّا الوزن فكقوله :

* لو شَهِدَ عادَ في زمانِ عادِ *

وتخفيف الفعل أحرى . وليس وزنها فَعَلَ بفتح العين؛ إذْ لا يخفف، ولا فَعُلَ إذ لا يُبْنَى مِمَّا عينُه ياءٌ، وإنَّما هي فَعِلَ "لَيِسَ"، والتزم ذلك؛ لشبهها بما النافية، والألِفُ في الحرف لا تكون منقلبة، فلزم التخفيف لمَّا جعلت كالحرف، ولذهاب حركة العين لم تُنْقَلْ إلى الفاء في لَسْتُ كبِعْتُ فلم تقل : لِسْتُ، وحَمَلَ على ادّعاء هذا وجودُ حقيقةِ الفعل فيها .. وأيضا اتصالُ ضمائر الرفع بها، على حدِّ اتصال ضمائر الرفع بالفعل من تسكين ما قبل الضمير في لَسْتُ ولَسْتَ ولَسْتِ ولسْتما ولسْتم ولسْتن، وأيضاً لحاقُ علامة التأنيث لها مع المؤنَّثِ خاصّةً، والتاءُ إذا لحقت الحرف تثبتُ مع المذكّر والمؤنث نحو: رُبَّتَ رجل وربّتَ امرأة ...

وأيضاً دخولُ "ما" المصدرية عليها دليلٌ على أنَّها فِعْلٌ إلخ ..

ما قال (١) واعتنى الأبَّذي بإيرادِ الردودِ على المتأخّرين؛ فمن ذلك ما أورده في الردّ على ابن الطراوة حين زعم أنّ "يفعلُ" لا يكون إلّا للحال حيث وقع، واستدلّ على ذلك بأنَّك لا تخبر بالمستقبل نحو سيفعل عن المبتدأ إلّا أنْ يكونَ المبتدأُ اسماً عامّاً نحو : كلُّ رجلٍ سيموت، أو يكون موءكَّداً بإنَّ وأنَّ، قال : ولا يجوز ذلك إذا عَرِيَ المبتدأُ من عمومٍ أو توكيد لا تقول : زيد سيفعل، ويجوز زيد يفعل كذا، فدلّ ذلك على أنّ يفعل حال، فأمّا قولهم "زيدٌ يفعل غداً" فهو حال عنده؛ ولذلك جازَ، والمعنى : زيد ينوي الآن الفِعْلَ غَداً . إلخ ..

قال الأبَّذي : وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنّه بناه على أنَّ : "زيد سيفعل" لا يقال، وأنّ "يفعل غدا" معناه : ينوي الفعل غداً

---

(١) الشرح ١/٩ ٢٥، ٢٦٠ (المخطوط).

وكلاهما باطل ، لأنَّه قد ورد في كلامهم مثل : زيد سيفعل ،قال الشاعر:

قضوا آجالهم فمضوا وكانـوا على وجه وأنت ستلحقينـا

وأورد الشارح قولَ النمر بن تولب :

* وقالتْ : أبونا هكذا سوفَ يفعلُ *

قال : وقد جاء أيضا : يفعلُ غداً ،وليس المعنى : ينوى الآن القيام غدا ، قال الله تعالى * وما تدرى نَفْسٌ ماذا تكسب غداً *، ومعلوم أنَّها تدري ما تنوى كسبه أوْ تريد كسبه ، إلاّ أنَّها لا تدرى هل تكسِبُ أمْ لا ،فالسَّمَاعُ يرد عليه إلخ . . ما قال .

وقد أكثر الأبذى من إيراد آراء ابن الطراوة وغيره من المتأخرين ، وأكثر من إيراد الردود عليهم بما هو أوسعُ من أنْ يذكرَ بالتفصيل .

نسخة الكتاب

بين أيدينا من هذا الكتاب مصورة عن نسخة كاملة من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب ، وهي بخط مغربي في سفرين :

الأول منها وهو الذي أحققه يقع في ٢٩٠ صفحة ، ومسطرته خمسة وثلاثون سطراً ، وفي كل سطر سبع عشرة كلمة .

وأولها : بسم الله الرحمن الرحيم - صلى الله علـ[ـى] محمدٍ وعلى آلـه وسلم تسليما .

قال الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي أبو الحسن علي بن محمد بن المرحوم أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذيّ رضي الله عنه .

[. . . . . . .] الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع . . . . إلخ . . . .

وآخرها : تمّ السفر الأول من كتاب شرح الكراسة المنسوبة لأبي عيسى الجزولي (رحمه الله) ، إملاء الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي الإمام أبي الحسن الأُبذيّ - رحمة الله عليه .

وعلى جلد هذا السفر كُتِبَ : السفر الأول من شرح الكراسة [. . . . .] بن عبد العزيز بن يل البخت الجزولي للأبذي رحمهما [الله]

ثمّ فهرس للأبواب التي احتواها السفر وبعض التعليكات ، وفي هذه النسخة خروم وأسقاط في بعض الكلمات كما أن فيها آثار رطوبة في الأوراق الأولى ، وهي مقابلة بدليل ما كتب على هامش بعض أوراقها « بلغت » أي بلغت مقابلة .

والسفر الثاني يقع في ٣٩٢ صفحة

وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم - صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما .

بابٌ ، هذا هو باب حروف الخفض وغيرهما ممّا يخفض .

وآخره :

وبتمام هذا الباب تمّ الشرح ، والحمد لله تعالى والصلاة على محمد نبيه المصطفى ورسوله المجتبى ، وعلى آله وأزواجه وأهل بيته وصحبه الذين اختارهم وارتضى .

ثمّ ، ولواهب العقل والقوة حمدٌ يحبه ، وشكر يرتضيه في التاسع لذي حجةٍ مختتم أربعة عشر وسبعمائة .

وبعده ما يلي :

بلغت المقابلة على قدر الاستطاعة بأصل صحيح مقابل بأصل المؤلف، وكان تمام المقابلة فى هذا السفر ليلة الاثنين الثاني عشر لرجب الفـــرد عام خمسة عشر وسبعمائة على يد منتسخه [لا] يد غيره والله ولـــى المعونة والتوفيق برحمته .

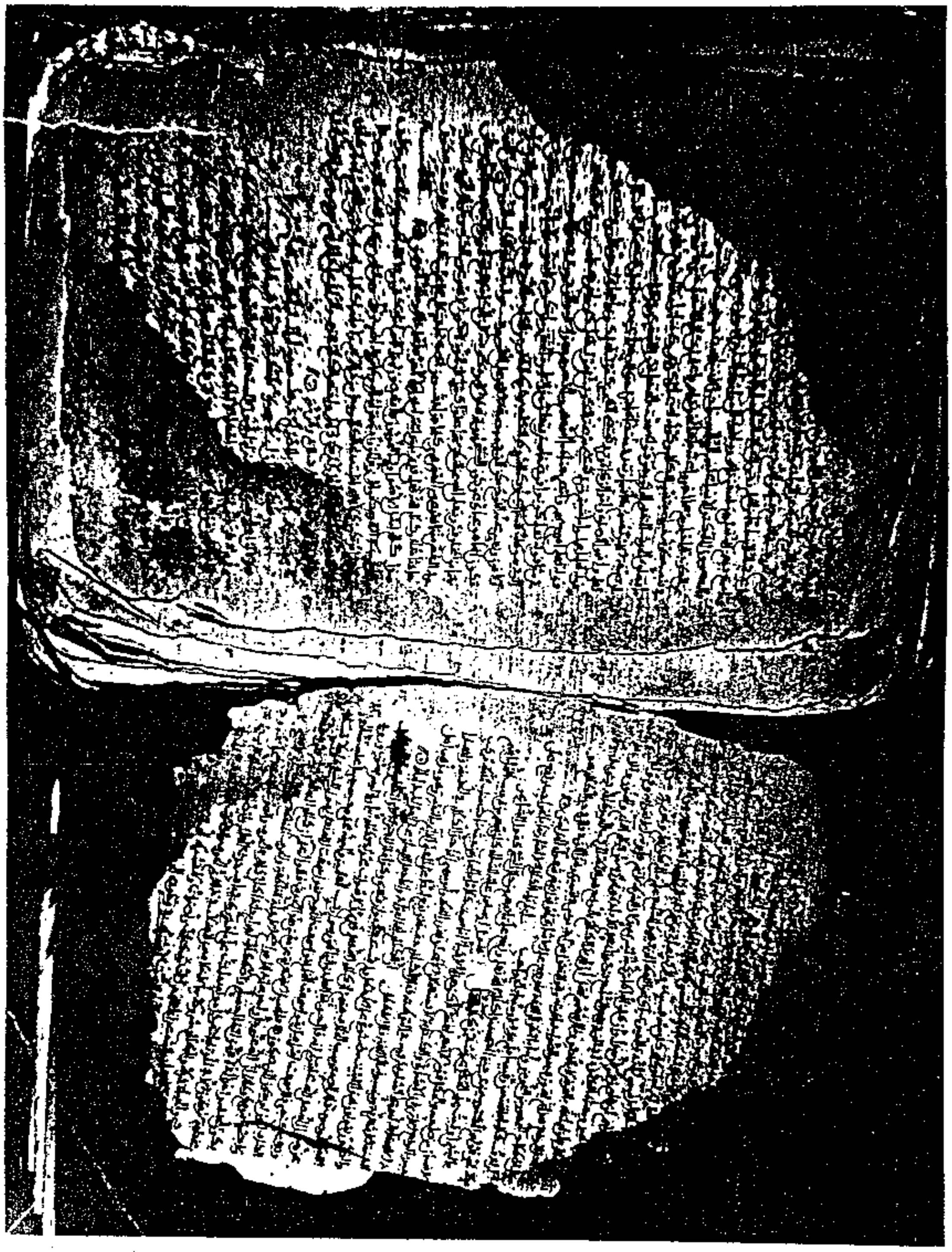
- وبالله التوفيق -

الرمــوز فى النـصّ المحقـق

خ	=	ابن خـروف	
س	=	سـيبويـــه	
سـع	=	أبو سعيد السيرافـي	
سـه	=	السهيلـي	
ش	=	الشـلوبين	
ص	=	ابن عصفـور	
طل	=	ابن طلحـة	(لعله كذلك)
عل	=	الأعــلم	(لعله كذلك)
فا	=	الفارســى	
فش	=	؟	
نبا	=	ابن الأنبـارى	صاحب الأنصـــاف



صفحة العنوان - السفر الأول



اللوحة الأولى من السفر الأول

اللوحة الأخيرة من السفر الأول

السفر الأول من شرح الكراسة

المنسوبة لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي

للأُبَّذي (رحمهما الله)

// [بسم الله الرحمن الرحيم](١) صلّى اللّه على محمّدٍ وعلى آله وسلم تسليما - ٣

[قال الشيخُ الفقيهُ الأستاذ](٢) النّحويّ أبو الحَسَن عليّ[ابن]المرحوم أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن الخُشَنيّ ثم الأُبَّذيّ رضي الله عنه :

. . . . : (٣) « الكلامُ هو اللّفظُ المركّبُ المفيدُ بالوَضْع » . وقصدُه به حدّ الكلام . والحدودُ لا تُعرَفُ بجملتِها حتّى [تُعرفَ بتفصيلِها . فاللّفظ](٤) ، عبارةٌ عن الصّوتِ المُتقطّعِ من اللّسانِ . وتحرّزَ به مِنَ الصوتِ غيرِ المتقطّعِ من اللسانِ . ومن الإشارةِ [ومما يُخطّ ومما يُفهمُ من حالِ](٤) الشّيءِ فإنّ هذه ليستْ بألفاظٍ ولا تُسمّى كلاماً إلّا بالمَجازِ من حيثُ نابتْ عَنِ اللّفظِ الموصوفِ بتلكَ الصّفةِ [من تسميةِ الشيءِ باسمِ](٤) الشيءِ إذا جاورَهُ أوكانَ منه بِسَبَبٍ .

والمُركّبُ : عبارةٌ عن ضمّ كلمةٍ إلى كلمةٍ فأكثرَ . وتَحَرّزَ بهِ من اللّفظِ [المفردِ فإنّهُ لا](٤) يُسمّى كلاماً بل يُسمّى كلمةً .

والمُفيدُ : عبارةٌ عَنِ اللّفْظِ الذى يُفيدُ السّامِعَ عِلْمَ مالم يكُنْ يَعْلَمَ . وتَحَرّزَ به مِنْ نحوقولِهِم : " إنْ قامَ زيدٌ " لأنّ هذا وإنْ كان

---

(١) محل البَسْمَلةِ مخرومٌ في الأصْل ، وأثبتناها بناءعلى ماوجدناه في بدايةالجزء الثاني . وقد شاع بين الأندلسيين عدمُ عطف جملة الدعاء (صلى الله . .) على البسملة وقد ردّ عليهم ابنُ الطراوة مذهَبهم هذا انظر نتائج الفكر ص ٥٦ .

(٢) تكملة اعتمدنا في إثباتهاعلى ماورد في آخرِ السِّفرِ الأَوّلِ من هذا الشّرح .

(٣) هذا أوّلُ نَصّ الجزولية ، وماقبله ذهبتْ بهالرطوبةُ ، وهويقارب ثلاث كلمات .

(٤) تكملة يلتئم بمثلها النص ومكانها كلمات ذهبت بها الرطوبه .

ألفاظاً مركّبةً ليسَ بمفيدٍ ؛ لأنَّ الشَّرْطَ لا تَتِمُّ فائدتُهُ إلّا بجوابِهِ .

وقوله* [بالوضع أي] (١) المُفِيدُ [بالوَضْعِ] (٢) ، ومعناه القَصْدُ أي : الذى يُفِيدُ السَّامِعَ بقَصْدِ المتكلِّمِ للإفادَةِ ، وتحَرَّزَ بهِ مِنْ كلامِ النَّائمِ والمجنونِ والذَّ[اهِلِ ونَحْوِهِمْ] (١) ذلِكَ ؛ فإنَّ إفادَتَهُ بالعَرَضِ لا بالقَصْدِ

وقال بعضُهم : يحتمل أَنْ يريدَ : الكلامَ بالوضعِ (٣) هو اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المفيدُ كأنَّهُ يُريدُ : [كان في] (١) أَصْلِ الوضع هذا ثم يَتَجَوَّزُ فيهِ . والصَّوابُ ما قدَّمْتُه وهو المنقولُ عن أبي موسى في تفسيرِهِ .

و هذا الذى قالَ في حَدِّ الكلامِ هو [بالنَّظَرِ] (١) إلى اصطلاح الجمهور من النحويين .

وأمَّا بالنَّظَرِ إلى اللُّغَةِ فقد يقع على الإشارَةِ (٤) نحوَ قَوْلِ بَعْضِ شُعراءِ الهُذَليين : (٥) :

---

(١) تكملة يستقيم بمثلها النص ومكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .
(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٣) في الأصل : بالموضع .
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٧ .
(٥) ورد البيت في التذييل والتكميل منسوباً لبعض الهذليين وبنفس روايته هنا ، وروايته في اللسان (وما) :
فقلتُ السلامُ ، فاتقت من أميرها فما كان ... ...
وأورده الفراءُ في معاني القرآن ١/٤٠ ، ٢/٢١ ، ٣/١٢٤ :
فقلنا السلام : فاتقت من أميرها . وقال : أنشدنيه بعضُ بني عُقيل .

١- أرادَتْ كلاماً فاتَّقتْ من رَقِيبِها

فلم يكُ إلَّا وَمْؤُها بالحواجِبِ

أي : لَمْ يكُ الكلامُ إلَّا إشارتَها بالحواجِبِ .

ويقَعُ على الخَطِّ (١) ، نحو قولهم : المكتوبُ بين دَفَّتي المُصْحَفِ هذا كلامُ اللّهِ تعالى .

- ويقع على مايُفْهَمُ من حالِ الشَّيْءِ (٢) كقولِ الشَّاعِرِ :

٢- ياليْتَني أُوتِيتُ عِلْمَ الحُكْلِ عِلْمَ سُليمانَ كلامَ النَّمْلِ (٣)

يقول : إِنَّ سليمانَ -عليه السلام- كان يَفْهَمُ من دَبِيبِ النَّمْلِ مايَفْهَمُ الإنسانُ من صاحِبِهِ ، والحُكْلُ : قوم لا تُفْهَمُ لغتهم . لكنّ هذه الأشياء إنَّما سميت كلامًا بالمَجازِ من حيث نابت مَنابَ اللَّفْظِ المركّب المُفِيدِ بالوَضْعِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الإشارةَ والكتابةَ لا يستعملان إلَّا عند تعذّر اللفْظِ . وأبو موسى إنَّما حَدَّ الكلامَ في الحقيقة ولهذا [زا]دَ (٤) الأُستاذُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٧ .

(٢) شرح الجمل ١/٨٥

(٣) هذان الشطران من أُرجوزةٍ لروءبةَ بن العجاج في ديوانه (١٢٨-١٣١) أوّلها :

ياصاح قد جادت بدمعٍ هَمْلِ عَيْنُك من عَهْدِ الصبا وجُمْلِ

وبين الشطرين شطر ثالث في الديوان هو : (عَلِمْتُ منه مُسْتَسِرَّ الدَّخْلِ)

ورواية الشطر الأول في الديوان : لو أنني أُعطيت .

وفي الخصائص : ٢/١٢٢ : لو أنني أوتيت .

وفي الحيوان : ٤/٨ : لو كنت عُلِّمْتُ كلامَ .

والرواية التي هنا في شرح الجمل لابن عصفور: ١/٨٥

(٤) " زا" مطموسة في الأصل

أبو على الشلوبين فيه في " التَّوطئة " (١)، فقال : الكلام حقيقة .

ويقع أيضا على المعنى القائم بالنَّفْسِ . وهو مذهب أَهْلِ السُّنَّةِ الأشعرية (٢) ، وينسبونه إلى اللُّغَةِ ، قال الأخطل : (٣)

٣- إِنَّ الكلامَ لَفِي الفُؤَادِ وإِنَّما جُعِلَ اللِّسَانُ على الفُؤَادِ دَلِيلا

والنحويون يقولون : هذا البيت مصنوعٌ على الأَخْطَل ولم يثبت في ديوان شِعْرِه (٣). وكذا قال المعتزلةُ ؛ لأَنَّ الكلامَ عندهم هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة ، وسبب الخلاف بينهم ؛ أَنَّ كلامَ الله تعالى قديمٌ، والأَصْواتُ مُحْدَثَةٌ ، فكلامُ البارِي ليس بصوتٍ ، ورُوِيَ عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أَنَّه قال : حدَّثني الصادقُ الناطقُ رسولُ رَبِّ العالمين وأمينُه على وحيه جبريل - عليه السلام - ويدُهُ على كتفي ، قال : سمعت إِسرافيلَ،

---

(١) التوطئه : ص ١١٢ .

(٢) استدل ابنُ عصفور على أَنَّ المعنى القائم في النفس يسمّى كلاما بتسمية العربِ والقرآنِ له قولاً انظر شرح الجمل له ١ / ٨٦ وانظر شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٠

(٣) ليس في ديوانِه : وهو منسوبٌ له في شرح الجمل : ١ / ٨٥ وفي شرح شذور الذهب (٢٨) وفيه قبله :

لا يعجبنّك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أَصِيلا

وذكر محمد محي الدين معلقا على البيتين أَنَّه وجدهما في زيادات الديوان المنشور في بيروت ص ٥٠٨ . وانظر معجم شواهد العربية (٢٧١) .

وقد رد ابن تيمية استدلالَ الأشعريةِ بهذا البيت انظر شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٥ ، ١٦ .

يقولُ : سمعتُ القلمَ يقول : سمعت اللّوحَ يقول : سمعتُ اللّـــه تعالى يقول للمنشــى : كُنْ ، فلا تبلغُ الكافُ النّونَ أو يكـــون الذى يكون (١) » . فلما سُئِلَ الأشعريةُ عن معنى هذا الحديث ؟ قالوا : اعلم أَنَّ كلامَ اللهِ تعالى ليس بحرفٍ يَنْقَطِعُ ، ولا بصوتٍ يَنْدَفِعُ ، وذلك أَنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ واحدٌ عُلِمَ ذلك بواضح الأدلةِ القاطعةِ ، والحرفُ المنقطـــعُ عن حرف غيره لا يصح أن يكون محلُّه واحداً ، إِذْ لابُدَّ من التقاء أجســام واصطكاك أجرام ، فإذا كان ذلك ، فالحرفُ والصوتُ المتقطع علـــى مخارج مختلفة لا يكون إِلّا في المؤتلفات ، وكلُّ موءلَّفٍ حادث على ما قــرّروه في باب حدوث العالم ، وأيضا فإنَّ الكلامَ لا يصح إِلّا [مِنْ] (٢) حَــيٍّ ، والحياةُ شَرْطٌ ، والكلام مشروطٌ بها لا خلاف بين العقلاء في ذلك. ثــم الحرف والصوت التي [. . . . .] (٣) اللسان والشفتيــن انما هى حركاتٌ وسكناتٌ وأصواتٌ ولا تشترط الحياة في الحركاتِ و[السكنــات والأصواتِ (٢) كذلك] الصوت لا يشترط في وجوده الحياة ؛ لأنّــــه يــوجد في جماد [. . . . .] (٤)

// مأمور مكلف بالتبليغ وبالكتابة إِذْ لا يتكلم إِلّا حَيٌّ كماسبق . وتحقيــق ٤
[. . . . .] (٥) ، فكذلك القَوْلُ في اللّوْحِ إِلّا أَنّ القَلَــمَ

---

(١) لم أعثر على تخريج له .
(٢) مكانها كلماتٌ ذهبت بها الرطوبه، وما أَثبتناه يلتئم به الكلام .
(٣) كلمات ذهبت بها الرطوبة .
(٤) ذهبت الرطوبة ببقية هذه الصفحةِ ، وهي تعادل سطرين .
(٥) ذهبت الرطوبةُ بما يعادلُ ثلاث كلمات .

يكتبُ في اللّوح ، ثم يَسْمَعُ مايقول اللّوحُ من معنى مارسم فيه بوساطة القلم ، فيكون القلمُ مُسَخَّرًا بإذن الله سبحانه ترتسم به حروفٌ في اللوح المحفوظ عن الزّيادةِ والنّقْصانِ ، تحتملُ تلك الحروف المرتّسمة معانيَ وتلك المعاني هي كلام الله سبحانه [تفهم] من رسم الحروف في اللوحِ فينطقُ اللوحُ بمعنى مارُسِمَ فيه . ويكون سامعاً من الله عزّ وجل ، ويكون القلمُ سامعاً من اللّوْح ، وإسرافيل (عليه السلام) سامعاً من القلم وجبريل (عليه السلام) سامعًا من إسرافيل ثم ينزل جبريل عليه السلام بإذن اللهتعالى ، فيبلغُ معنى ماسمع فيفهّمُ اللهُ تعالى رُسُلَه معنى ذلك ويبلغونه إلى من أمروا بالتبليغ إليه ، وقد عصمهم الله تعالى عن الزيادة والنقص في التبليغ ، فالمعصومون : الملائكة ، والأنبياءُ عليهمُ السلام ، ومن أَخْبَرَ الأنبياءُ بعِصْمَتِهِ فهو معصومٌ ، تستند عصمتُه إلى عِصْمَةِ الأنبياءِ عن الكَذِبِ في أَخبارِهم عما أَخبروا عنه .

فإذا تحقّقَ ذلك ، فاعلم أَنّ كلامَ الله تعالى : خَبَرٌ وأَمْرٌ ونَهْيٌ واستخبارٌ . وهو واحد في نفسه . فكونه خبرًا صفةُ نَفْسِ الكلام ، وكونه استخباراً كذلك ، وكونه أمراً ونهياً . وشرح ذلك يطول (١) ، وإنّما [القصدُ] (٢) شرح مايتعلق بالحديثِ المتقدّمِ الذكر وهو قوله : سمعت الله تعالى يقول للشيء : كُنْ . وكُنْ إنّما هي صيغةٌ يفهم منها الأَمْرُ [ولتعلم] (٢) أَنّ صيغةَ الأَمْرِ تنقسم معانيها وتتعدّدُ مُقتضياتُها ،فترِد هذه الصيغةُ أَعْنى صيغةَ " افعل " وتقتضي طلبَ الامتثال في قوله * وأَقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزّكاةَ * (٣) ، وتَرِدُ تقتضى التعجيز كقوله تعالى * كُونوا

---

(١) انظر الصاحبى ٢٨٩ - ٣٠٤ ، والاقتضاب ١٩ ، ٢٠ والأمالي الشجرية ١/٢٧٧ - ٢٨١ ، والهمع ١/١٢ .

(٢) كلمة غامضة في المصورة ، ولعل ما أثبتناه صواب.

(٣) الآية ٤٣ ، ١١٠ من البقرة ، ٥٦ من النور ، ٢٠ من المزمل .

حِجارَةً أَوْ حديداً ﴾(١) ، وتَرِدُ تقتضي التهديدَ مثل قوله تعالى ﴿ اعْمَلُوا ماشِئْتُمْ ﴾(٢) . وتَرِدُ تقتضي سرعة التكوين مثل قوله تعالى ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ ﴾(٣) ، وترد تقتضي التعجب مثل قوله تعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ ﴾(٤) ، معناه : ماأسمعهم وماأبصرهم .

فهذا الأمر الذى ورد في هذا الحديث هو بمعْنى التكوين مثل قوله تعالى ﴿ كونوا قِرَدَةً خاسئين ﴾(٣) فيتعلق هذا الأمر بالشيء زمانَ تكوينِهِ لا يتقدّمه ولا يتأخّر عنه ، ويتعلق الأَمْرُ الذى هو طلب الامتثال عند كمال شروط التكليف وشروط المطلوب من المكلّف . فاللوح يسمعُ أَمْرَ اللّهِ تعالى الذى ليس بكاف ولا نون ، ويعبر عنه اللّوْحُ بـ" كُنْ " الذى هو صيغة الأمر على العموم . وقوله : فلاتَبلُغُ الكافُ النّونَ حتى يكونَ الذى يكونُ " ، إِنّما هو عبارة عن كون الشيء الذى تعلق الأمر بتكوينه ؛ لأَنَّ الكافَ لا تبلغ النون ولا تجتمع معهما أَبداً ممن ينطق بهما من المَخْلُوقِين ، ويتعالى اللّهُ عن النطق بهما علوًا كبيراً ؛ لأَنَّ النون لا تكون إلاّ بعد عدم الكاف ، وكذلك الحروف المنطوقةُ يرد البَعْضُ منها بَعْدَ عدمِ البَعْضِ، فهى كلُّها حوادثُ، ومن اتصف بحادِثٍ لم يخلُ عن مثله قبل ذلك فلم[يسبقه](٥) فيكون حادثًا مثله ، وكلام الله تعالى باقٍ وليس له أَوّلٌ ولا آخر فاعلم ذلك،وبالله التوفيق .

---

(١) الآية ٥٠ من الاسراء .

(٢) الآية ٤٠ من فصلت

(٣) الآية ٦٥ من البقرة ، و ١٦٦ من الأعراف

(٤) الآية ٣٨ من مريم.

(٥) لم أتبين هذه الكلمة في المصورة .

قُلْتُ : هذا كلامُ أهْلِ الأُصولِ . وأمَّا النحويّون فلا يتعرضون لهذا ؛ لأنَّهم إنَّما يتكلمون في الألفاظ وهي صناعتُهم . وقد يكونُ التركيبُ في التقدير كقولك : زيداً، لِمَنْ رأيتَه قد أشالَ سَوْطاً ؛ تريد : اضربْ زيداً .

ومِنَ النَّاسِ(١) مَنْ (٢- زَعَمَ : أنَّ اللفظةَ المفردةَ وجوداً وتقديراً قد تكونُ كلاماً ، إذا قامتْ مقامَ الكلامِ ، وجَعَلَ من ذلك " نَعَمْ " و " لا " ، فإنَّهما كلامانِ ، وليسا بمركبين-٢) .

والصحيحُ أنَّهما مُركَّبان في التقدير ، والأَصْلُ : نَعَمْ ، كان ذلك ، ولا، لم يكنْ ذلك ، واختُصِرَ الكلامُ فحُذِفَ . والدليل على ذلك : أنَّهم قد يصرِّحونَ بذلك ، فيقولون : نَعَمْ، كان ذلك ، ولا، لم يكن ذلك ، قال ذُو الرُّمَّةِ : (٣)

٤ـ أَذُوْ زَوْجَةٍ بالمِصْرِ أَمْ ذو خُصومَةٍ أراكَ لها بالبَصْرَةِ العامَ ثاوِيا ؟

فقلتُ لها : لا، إنَّ أهْلِيَ جيرةٌ لأَكْثِبَةِ الدَّهْنا (٤) جميعاً وماليا(٥)

---

(١) نسب هذا الزعمُ لابن طلحةَ انظر همع الهوامع ١ / ١١

(٢-٢) مثل هذا النص في التذييل والتكميل ل ٩ أ .

(٣) ذو الرُّمة هو (غيلان بن عُقْبة بن بُهَيْش، ويكنى أبا الحارث ت ١١٧ هـ أخباره في الشعر والشعراء (ص ٣٣٣) ، ووفيات الأعيان ٤ / ١١ - ١٧

(٤) في المصورة : الدهما

(٥) البيتان في ديوان ذى الرُّمه (المكتب الاسلامي) ٧٣٠ ، ورواية الديوان للبيت الثاني: أهلي لجيرة .
وهما ٢٩ ، ٣٠ من قصيدة مطلعها :
ألا حيِّ بالزُّرْقِ الرسومَ الخواليا وإنْ لم تكن إلّا رميما بواليا
وانظرهما في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٧ ، ٢ / ٤٨٨ التذييل والتكميل ل ٩ أ ، والمغني ٢/٣٣٢ وشرح شواهده : ٥١ ٠
وسيأتيان مع بيت قبلهما نصه :
تقول عجوز مدرجي مُتَرَوِّحا على بابِها من عندِ أهلي وغاديا

فقوله بعد " لا " : إنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ إلى آخره . . . بمنزلة أَنْ يقولَ " لا " ، لست ذا زوجة بالمِصْرِ .

وإنَّما لم يَقَع الكلامُ في اصطلاح النحويين إلا على ما ذُكِرَ ؛ لأَنَّهم إنَّما يتكلّمون في أحكام الألْفاظِ ، ولا يتكلّمون منها إلَّا في المُفيدِ ؛ لأَنَّ غيرَ المفيدِ لا ينبغي أَنْ يُتَشاغَلَ بهِ .

ولا يتكلَّمون مِنَ المُفيدِ إلَّا فيما إفادَتُه بالوَضْع، لأَنَّ كلامَ السَّاهِي والنائِمِ لا يُشْتَرطُ فيه السَّلامةُ من اللَّحْنِ .

وزَعَمَ ابنُ طلْحَةَ (١) : أَنَّ (٢) هذا الحَدَّ الذى حَدَّ به أبوموسى بالنظر إلى الاصطلاح فاسِدٌ ، لأَنَّه غيرُ مانعٍ إذْ يدخلُ تحتَه ما ليسَ بكلامٍ . نحو : بَعْلَبَكَّ ، فإنَّه لفظٌ مركبٌ يُفيد مُسَمَّاهُ وإفادتُه له بالقَصْدِ فلابُدَّ أَنْ يُزَادعِندَه فِي الحَدِّ : الذى يدلُّ جُزْءٌ من أَجْزائه على جُزْءٍ من أجزاء معناه . فإنَّ ذلك خاصٌّ بالكلامِ ، أَلَا ترى أَنَّ قولَك : قام زيدٌ ، معناه : الإخبارُ بقيامٍ ماضٍ لشَخْصٍ مُعَيَّنٍ [اسمه] (٣) زيدٌ . وقام الذى هو جزء من ذلك يدلُّ على جُزْءٍ من المعنى وهو القيامُ الماضي . والجُزْءُ الآخَرُ الذي // هو زيدٌ يدلّ على ذلك الشَّخْصِ المُعَيَّنِ . ٥
وليس كذلك " بعلبك " ؛ فإنَّ " بَعْلًا " على انفرادِه، و"بَكًّا" على انفرادِه

---

(١) هو: محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأُموى الأشبيلي أبو بكر " تأدّب بالاستاذ أبي اسحق بن ملكون ، وزعيم وقته باقراء الكتاب جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي . . . وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه ، ولد سنة ٥٤٥ هـ وتوفي سنة ٦١٨ هـ عن بغية الوعاة : ١ / ١٢١

(٢) اعتراض ابن طلحة ذكرهُ الشلوبين في شرحه الكبير للجزولية ل ٣ ب ، وشرحه الصغير لها، ص ٧ ، وأبوحيان في التذييل والتكميل ل ١٢ م

(٣) في الأصل : " إنّه " والتصويب من التذييل والتكميل : ١٢ أ

لا يدلّ واحدٌ منهما على جُزْءٍ مِنْ معنى" بعلبك " .

وهذه الزيادةُ ليست من كمالِ الحَدِّ إذْ لو لم يزدْها لم تكن " بعْلبك " وأمثاله داخلةً تحت حَدِّ أبي موسى ؛ لأنّها ليستْ بمُفيدةٍ فإنَّ الإفادَةَ لا يُعْنَى بها دلالةُ اللَّفْظِ على معناه ، إذْ لوكان كذلك لكان قولنا : الاثنان أكثرُ من الواحد مُفيداً ، لان هذه الألفاظ تحتها معان [تدل عليها] (١) ، وإنَّما نعني بالمُفيدِ الذى يُفيدُ السّامِعَ عِلْمَ مالم يكُنْ يعلم قبْلُ ، وذلك لا يُتصوَّرُ في" بعلبك " وأمثاله ؛ لأنَّ المخاطبَ إنْ كان عالماً بما يقع عليه " بعلبك " بَقِيَ على علمه لم يَسْتَجِدَّ أمْراً زائداً ، وإنْ كان يجهلُ مايَقَعُ عليه " بعلبك" بَقِيَ جاهِلاً ولم يعلم ماتُريدُ . (٢)

ومِنَ النَّاسِ من زَعَمَ : أنَّ الكلامَ يقعُ على اللَّفظِ المُفْرَدِ والمُركَّبِ أَفادَ أوْلم يُفِدْ . وهو مذهبُ السِّيرافي (٣)، واستدل بأنَّ الكلامَ مَصْدَرٌ ، تقولُ : كلَّمْتُه كَلاماً ، فهو اسمُ جِنْسٍ كسائرِ المصادِرِ ، ومدلولُه ألفاظٌ ، فيقع على ماقَلَّ وماكَثُرَ مِنَ الألْفاظِ (٤) ، والقليلُ : اللَّفْظُ الواحدُ ، والكثيرُ : مازادَ على الواحِدِ . قال : فقولُك : زَيْدٌ ، يُسَمَّى كلاماً ، وقام زيدٌ اليومَ كذلك .

---

(١) عن التذييل والتكميل : ١٢ب .
(٢) نُسِبَ هذا الرد لابن عصفور ، انظر التذييل والتكميل : ل ١٢
(٣) هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السِّيرافي ، النحوي ، صنف كتباً أهمها ، شرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٣٦٨هـ . انظر نزهة الألباء ٣٠٧ ، ٣٠٨، ووفيات الأعيان ٧٨/٢ ، ٧٩ ، ومعجم الأدباء ١٤٥/٨-٢٣٢، وغيرها .
(٤) الذى قاله السيرافي في شرح الكتاب ١ /ل ٥ ب" .. وأمَّا الكلم فقد يسألُ السائلُ فيقول : لِمَ لمْ تَقُلِ الكلام أو الكلمات؟ الجواب : أنَّ الكلامَ يقعُ على القليلِ والكثيرِ والواحد والاثنين والجميع... " إلخ ..

ورد عليه العَبْديّ في (١)" شرح الإيضاح " بأنْ قال : الكلامُ: مصدر كلّم ، وفَعَّلَ من أبنية المبالغةِ والتكْثير ، والمبالغةُ لا تكون باللفظةِ الواحدةِ بل بأكْثَرَ منها . (٢)

وهذا رَدٌّ ضَعِيفٌ ، فإنّه يُقالُ له : فَعّلَ الذى يُرادُ به المبالغةُ والتكثيرُ إنّما هو الذى يستعملُ مُخَفّفاً تارةً ومشدداً أُخْرى نحو : جَرَحَ وجَرّحَ ، وقَتَلَ وقَتّلَ ، وضَرَبَ وضَرّبَ، وأمّا الذى لا يُسْتَعْمَلُ إلاّ مُشَدّداً فلا نَصّ فيه على المُبالغة كقولهم : سَبّحَ اللهَ زيدٌ إذا قال : سُبْحانَ اللّهِ - وإنْ لم يَقُلْها إلاّ مَرّةً واحِدَةً - وجَرّدَ زيدٌ ثوبَه - وإنْ لمْ يُبالغْ في تَجْريدِه .

والصّوابُ أنْ يُقالَ للسّيرافي : ليس الكلامُ مصدرَ كلّمَ ، إنّما مصدرُه التكليمُ نحو : ﴿ وكلّم اللّهُ موسى تَكْليما ﴾ (٣) وإنّما الكلامُ في أصْلِ وَضْعِه : اسمُ جِنْسٍ للمركّباتِ فيقَعُ على ماقلّ من المركّباتِ المفيدةِ وماكَثُرَ . فالقليلُ : ماتَرَكّبَ مِنْ لفظين ، والكثيرُ : ماتركّب مِنْ أكثر من ذلك . فإذا كان اسمَ جِنْسٍ للمركّباتِ فلا يلزم وقوعُهُ على المُفْرَدِ . وهذا هو مذهبُ ابنِ جِنّي في "الخصائص" ، ومذهب

---

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن بَقِيّةَ العَبْدِيّ النحوى ، كان فاضلاً ماهراً ، وشرح كتاب الإيضاح في النحو لأبى علي ، قرأ النحوَ على أبي سعيد السيرافى وأبي الحسن الرّماني وأبي علي الفارسي، وتوفي سنة ٤٠٦ هـ أنظر نزهة الالباء : ٣٣٦ ووفيات الأعيان ١٠١/١ ، وبغية الوعاة : ٢٩٨/١ .

(٢) انظر همع الهوامع ١١/١

(٣) آية ٤ من سورة النساء .

(٤) الخصائص : ٢٦/١ ، ٢٧

أَبي عليٍّ (١) وأكثرِ النحويين ونَسَبُوهُ(٢) لسيبويه لقولِه : " وإنّما يُحْكَى بقالَ ماكان كلاماً لا قولاً " (٣) أي : ماكان جُملةً لا مُفرداً . فإذا قالوا كلّمتُ زيداً كلاماً ، فهذا مِنْ وَضْعِ الاسمِ موضِعَ المَصْدَرِ(٤) ، كقولهم : أعْطَيْتُ زيداً عطاءً : أي إعطاءً " ، وهذا راجعٌ للسّماعِ فيُرادُ به إذا وُضِعَ موضِعَ التكليمِ مايُرادُ بالتّكْلِيمِ وهو تأكيدُ الفِعْلِ على ماسيأتي بيانُه إنْ شاءَ اللّه .

وقوله : " كلُّ جِنْسٍ .. إلى آخِرِه " (٥)

هذا الفَصْلُ يَتَضَمّنُ معرِفَةَ الجِنْسِ والنّوعِ والشّخْصِ ، فنقولُ في حَدِّ كُلٍّ واحدٍ منها :- الجِنْسُ : لَفْظٌ مقولٌ على أشياءَ كثيرةٍ مختلفةٍ بالصُّوَرِ والحقائقِ نحو : حيوانٍ فإنّه يقعُ على الإنْسانِ وعلى البَهِيمَةِ .

والنّوْعُ : لَفْظٌ مقُولٌ على أشياءَ كثيرةٍ متفقةٍ بالصُّوَرِ والحقائقِ ، نحوَ : إنسان ، والشّخْصُ ، أقل مايَصْدُقُ عليه اسمُ الجنسِ أو النّوْعِ ، نحو : زيدٍ ، فإنّه يَصْدُقُ عليه حيوانٌ وإنْسانٌ .

والجُزْءُ : بَعْضُ الشّخْصِ ولا يَصْدُقُ عليه اسمُ الجِنْسِ ولا النّوْعِ ، نحو : لَحْمٍ مثلاً .

---

(١) الإيضاح للفارسي (٩) ، وأبو عليٍّ الفارسي هو الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار النحوي ولد سنة ٢٨٨ هـ وتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، أخذ عن السراج والزجّاج ، وأخذ عنه جماعة من الحذّاق كابن جني والرَّبَعي والعَبْدي وغيرهم ، صنف كتباً كثيرةً منها التذكرة ، والحجّة والأغفال ، والعوامل المائة ، والمسائل البغداديات وغير ذلك كثير انظر وفيات الأعيان ٢ / ٨٠-٨٢ - ونزهة الألباء : ٣١٥ وفيها ثبتٌ بمصادر ترجمته .

(٢) الخصائص ١ / ٣٢ .

(٣) نَصُّ سيبويه في الكتاب ١ / ١٢٢ " .. وإنّما تحكي بعد القول ماكان كلامًا لا قولا" .

(٤) شرح المفصل : ١ / ٢١ .

(٥) بعده في الجزولية " قسّمَ إلى أنواعه ، أو نوْعٍ قُسّمَ إلى أشخاصه فاسْمٌ " .

وقد يسمى بعض الأجناس نوعًا بالإضافة إلى مافوقه مما هو أعم منه ، وجنساً بالنظر إلى ماتحته . نحو: حيوان بالنظر إلى الجسم ، فإنه يقال فيه : إنه نوع من أنواعه . إلا أن أباموسى لم يطلق النوع إلا على النوع الحقيقي الذى ليس تحته إلا الشخص ، ولذلك لم يكن عنده مايقسم إليه النوع إلا الشخص .

والأجناس تتفاضل بالنسبة إلى العموم ، فبعضها أعم من بعض .

فالعام منها يسمى العالي ، وهو جنس الأجناس ، نحو : معلوم فإنه يقع على الموجود وهو شيء وعلى المعدوم ، فهو ينقسم إلى شيء وغير شيء .

وشيء ينقسم إلى جوهر وعرض . والجوهر إلى : مؤتلف وهو الجسم ، وغير مؤتلف وهو : الجوهر الفرد ، والمؤتلف : وهو الجسم الجوهر ينقسم إلى : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ ، والمتعدي ينقسم إلى : حيوان ، وغير حيوان . والحيوان ينقسم إلى : عاقل وغير عاقل . والعاقل إلى : رجل وامرأة . فمعلوم كماتقدم هو : الجنس العالي ، ويسمى جنس الأجناس .

ورجل نوع أخير، ويسمى نوع الأنواع .

ومابين معلوم ورجل أجناس متوسطة تسمى أجناسا بالإضافة إلى ماتحتها وأنواعا بالإضافة إلى مافوقها .

فمثال قسمة الجنس إلى أنواعه أن تقول : الحيوان ينقسم إلى : الماشي ، والطائر ، والسابح . فالحيوان يصدق اسمه على جميع هذه الأنواع ، وإن شئت قلت : الحيوان ينقسم إلى : إنسان ، وبهيمة ، ولو زدت في القسمة النبات لكانت القسمة فاسدة ، إذ النبات لا يصدق عليه اسم حيوان .

ومثال قسمة الجنس إلى أشخاص أنواعه : الحيوان ينقسم إلى :

أَشْخاصِ السَّابحِ ، وأَشخاصِ الماشِي ، وأَشخاصِ الطَّائِرِ ، وإِنْ شِئْتَ : الحيوانُ يَنْقَسِمُ إلى : أَشخاصِ الإِنْسانِ ، وأَشخاصِ البَهيمَةِ . والحَيَوانُ يصدُقُ على جميعِ أَشخاصِ هذه الأَنْواعِ ، ولو زِدْتَ مع هذه الأَشْخاصِ أَشْخاصَ النَّباتِ لفَسَدَتِ // القِسْمَةُ ، لأَنَّ أَشخاصَ ٦ النَّباتِ لا يَصْدُقُ على شيءٍ منها اسمُ الحَيَوانِ .

ومثالُ قِسْمَةِ النَّوْعِ إلى أَشخاصِهِ : الإنسانُ يَنْقَسِمُ إلى أَشْخاصِهِ كرَجُلٍ، وامرأَة ، ولو زِدْتَ في ذلك أَشخاصَ النَّباتِ لفَسَدَتِ القِسْمَةُ ، إِذْ لا يصدقُ على شَيْءٍ منها اسمُ إِنسانٍ .

ويَحْتَمِلُ أَنْ يريد أَبُو موسى بهذا القانون : دَفْعَ الاعتراضِ عَنْ أَبِي القاسِمِ (١) مِنْ حيثُ قَسَّمَ الكلامَ إلى الاسمِ والفِعْلِ والحَرْفِ (٢) . ولا يَصْدُقُ اسمُ المَقْسُومِ وهو الكلامُ على شيءٍ من ذلك ، لا يُقالُ في الاسمِ وَحْدَهُ كلامٌ ولا في الفِعْلِ ولا في الحَرْفِ . فيقول لا يلزم " أَبا القاسم " هذا ؛ لأَنَّهَ إِنَّما قَسَّمَ الكلامَ إلى أَجزائِهِ التي هِيَ موادُّهُ (٣) وهذه القِسْمَةُ لا يُشْتَرطُ فيها صدقُ اسمِ المقسومِ على الأَقْسامِ ، كقولنا : الحائطُ ينقَسِمُ إلى أَحْجارٍ (٤) وآجُرٍّ ولَبِنٍ ، وكلٌّ واحد منها لا يقال [له](٥) حائط .

ولو قَسَّمَ الكلامَ إلى أَنواعِه أَوْ إلى أَشْخاصِ أَنْواعِهِ للزِمَهُ ذلك . ولكانَ يقولُ : أَقسامُ الكلامِ : خَبَرٌ، وطَلَبٌ فالخبرُ يقال له : كلامٌ نحو : قام زيدٌ ، والطَّلَبُ كذلك نحو : قُمْ ، ولا تَضْرِبْ ، و: هَلْ قام أَحَدٌ " ونحو ذلك .

---

(١) هو أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٣٧هـ ، صاحب الجمل .

(٢) الجمل : ١٧

(٣) انظر الشرح الصغير للشلوبين (٨) ، والتوطئه ١١٢ ، ١١٣ ، والشرح الكبير ل ٥ ب ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٨٧ .

(٤) في المصورة : أحيار

(٥) تكملة يلتئم بها النص

ويمكن أَنْ يُريدَ أَنَّ أَبَا القاسمِ أَطْلَقَ الأَقسامَ على الأجزاءِ وكانَ يَنْبغي أَلّا يَفْعَلَ ذلك ، لأَنَّهُ لا ينبغي أَنْ يُسَمَّيَ أَقساماً إِلّا مايصدقُ عليه اسم المَقْسوم ، إِذْ من حقيقةِ القِسْمةِ أَنْ تُوجَدَ حقيقةُ المُقْسَم في الأَقْسامِ التي اقتسمتها ، فيقال : في الماشي والطائرِ والسابحِ إِنّها اقتسمتِ الحَيَوانَ لِأَنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأَقسامِ قد أَخَذَ من حَقِيقَةِ الحيوانِ . وأَمَّا الأَجْزاءُ فلا يَنْبَغِي أَنْ يُقالَ إِنَّها اقتسمت المُجَزَّأَ ، إِذْ لا يُوجَدُ فيها من حقيقةِ المُجَزَّأ شيءٌ ، أَلَا ترى أَنَّ اللحْمَ ، و العَظْمَ ، والعَصَبَ ، وسائرَ أَجزاءِ الحيوانِ ، لا يُوجَدُ فيها مِنْ حقيقةِ الحيوانِ شَيْءٌ ، فكيفَ يقالُ إِنَّها اقتَسَمَتْهُ ، وكُلُّ واحدٍ منها لم يأْخُذْ مِنْ حقيقة الحيوانِ شَيْئاً ؟

وهذا الوَجْهُ هو الذي أرادَ أَبُو موسى ، فإِنّه قد أَبانَ ذلك في التنبيه الذي له على كتاب الجمل قال فيه : فإِذاً قولُ أَبي القاسم لا يصحُّ إِلّا على أَنْ يكون أَطْلَقَ الأَقْسامَ على الأَجْزاءِ مجازاً. (١)

وقوله : " الاسم كل كلمة .. إِلى آخرِه "

قَصْدُه أَنْ يَحدَّ (٢) الاسمَ : فقوله " كل كلمة " يشْمَلُ الاسم والفعل والحرف .

وقوله : " دلت على معنى في نفسها " تحرّزٌ من الحَرْفِ ، فإِنّه لا يَدُلُّ إِلّا على معنى في غيرِه (٣) ، ولا يُعْتَرَضُ على ذلك بالأَسماءِ الموصولةِ ، فإِنّها وإِن افتقرت إِلى صلاتها كافتقار الحَرْفِ إِلى مايدخلُ عليه ، فإِنّها ليستْ بدالّةٍ على معنىً في الصِّلَة كما يدلُّ الحَرْفُ على

---

(١) انظر هامش ٣ ص ١٤

(٢) انظر ماحدَّ به السيرافيُّ الاسمَ في شرح المفصل ١ / ٢٢ ، وانظر إِصلاح الخلل ٨-١١

(٣) شرح المفصل : ١ / ٢٢

معنىً فيما يدخلُ عليه ، أَلَا ترى أَنَّكَ إذا قلتَ : « قبضتُ مِنَ الدراهم » أحدَثَتْ مِنْ في الدراهم ، تبعيضًا لم يكن فيها قبلَ دخولِها وإذا قلت : " زيدٌ أبوه قائمٌ " بمعنى قولك : أَبوه قائم [فُهِمَ] (١) من هذا الكلام الإخبارُ عن أبي زيدٍ بالقيام ، فإذا أدخلتَ الموصولَ فقلت : «زيدٌ الذي أبوه قائم » ، كان المفهومُ مِنْ قولك : " أبوه قائمٌ " أيضا الإخبارَ عن أبي زيدٍ بالقيامِ كما كان قبلَ دُخولِ الموصولِ . فإذًا الموصولُ إنّما يدلُّ على معنىً في نفسِه بشَرْطِ أَنْ يقترِنَ مع غيره وهُو الصلةُ ، ولا يدلُّ على معنىً في الصِّلَةِ . (٢)

وقولُه : « ولا تتعرض لزمانِ وجودِ ذلك المعنى » تحرزٌ مِنَ الفِعْلِ .

وهذا الحَدُّ منقودٌ مِنْ جهاتٍ :

منها : أنّه أَدْخَلَ فيه لَفْظَ كُلٍّ (٣) ، وليست كُلٌّ مِنَ الألفاظ التي تدخلُ في الحُدودِ ، بل يُخْتَبَرُ الحَدُّ بها إذا طُرِدَ وعُكِسَ . فإذا قيل في حَدِّ الإنسانِ : إنّه جسمٌ مُتَغَذٍّ (٤) حسّاسٌ ناطقٌ وأردتَ أَنْ تعلمَ صِحّةَ هذا الحدِّ أتيتَ بكُلٍّ وطَرَدْتَ وعَكَسْتَ فتجده صادقا في الحالتين ، فتقول : كُلُّ إنسانٍ فَهُوَ جِسْمٌ مُتَغَذٍّ حَسّاسٌ ناطق ، وكُلُّ جِسْمٍ متغذٍّ حسّاسٍ ناطق فهو إنسانٌ . فإذا كانت كُلٌّ من الحَدِّ لزمك عند اختبارِه أَنْ تقولَ : كُلُّ كُلٍّ كذا فهو كذا ، وذلك فاسدُ المعنى .

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

(٢) انظر مثل هذا الكلام في الشرح الصغير للجزولية : ١٠ ، وشرح الجمل ١ / ٩٣ .

(٣) في التذييل والتكميل ل ٤ ١ أ " وسمعت الأستاذ الحافظ أبا الحسن علي بن محمد بن محمد الخشني الأبذي يقول ما معناه : إدخال كل في الحد ولا ينبغي ؛ لأنّ كلًا إنّما يدخل لاختبار الحدّ هل يطّرد وينعكس إلخ . وردّ أبو حيان كلام الأبّذي فقال : ونقول لا يصح إدخال كل في الحدّ بوجه ، وذلك أنّ كلًا هي موضوعه للعموم فتدل على أفراد والحد وذاتما هو شيء واحد متعقّل في الذهن لا يصح تكثره ولا تعدده فناقض هذا المعنى معنى كل .

(٤) انظر العبارة للفارابي : ٢١

ومنها : أنّه يَخْرُجُ عنه من الأَسماءِ مايتعرّضُ لزمانِ وجودِ ذلك المَعْنَى : كالصَّبُوح ، والغَبُوق ، فإنّهما يدلّان على شُرْبٍ في الصّباح والعَشِيّ ، فيدلّانِ على معنى وهوالشُّرْبُ ، وزمانٍ وهو الصّباحُ والعَشِيُّ .

والثّالِثُ : أنّه يخرجُ عنه ماليسَ بكلمةٍ كتأبّطَ شرًّا وأمثالِه .

والرّابعُ : أنّه يدخلُ عليه من الأفعال مالا يتعرّضُ لزمانِ وجودِ ذلك المعنى كالفِعْلِ المُحْتَمِلِ(١) للحالِ والاستقبال نحو: يَفْعلُ، فإنّه وإنْ تعرّضَ لتبيين أنّ الزمانَ ليس بالماضي ، فلم يتعرّضْ لزمانِ وجودِ المعنى مُعَيّناً أَهُوَ حاضرٌ أَمْ مستقبلٌ ؟

والخامسُ: أنّه يدخلُ عليه مِنَ الأفعالِ مالا يَتَعرّضُ لزمان نحو : قولهم : خَلَقَ اللّهُ الزمانَ ، فإنّ خَلَقَ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَدُلَّ هُنا على زمانٍ ماضٍ وَقَعَ فيهِ الخَلْقُ .

وأيضاً فإنّه يَخْرُجُ عَنْهُ أَسماءُ الأَفعالِ نحو نَزالِ، فإنّها تَدُلُّ على حَدَثٍ وزمانٍ مُسْتَقْبَلٍ وهي أسماءٌ .

والصّوابُ في حَدِّ الاسمِ أَنْ تقولَ : الاسمُ لَفْظٌ يدلُّ على معنىً يُفْهَمُ بهِ مِنْهُ ولا يتعرّضُ بِبِنْيَتِهِ أَنَّ ذلك المعنى مضَى أَوْلَمْ يَمْضِ، ولا يدلُّ جزءٌ من أجزائِهِ على جُزْءٍ من أَجزاءِ معناه . (٢)

فقولُنا : لَفْظٌ يَشْمَلُ الاسمَ والفِعْلَ والحَرْفَ (٣) [والجملةَ] (٤) وقولُنا : يدلُّ على معنى يُفْهَمُ بهِ مِنْهُ، فاصِلَةٌ أخرجتِ الحَرْفَ (٣) ، وقولُنا :

---

(١) في المصورة : المحتل
(٢) حَدُّ الاسم هذا ورد في شرح الجمل ١ / ٩٤ باختلافٍ يسير
(٣) شرح الجمل ١ / ٩٤ ، ٩٥
(٤) كلمة يتم بها الكلام وستأتي في إخراج المحترزات

ولايتعرض ببنيته أنّ ذلك المعنى مضى أولم يمض(١) // ، فاصلةً أخرجت الفعلَ. فأمّـا : ٧
أمس " وإنْ تعرّضَ للمُضيِّ " وغد " للاستقبال ، فلم يتعرض واحدٌ منهما ببنْيَتِهِ ، بَلْ بوضْعِهِ ، (١)

وقولنا : ولا يدلّ جزءٌ مِنْ أجزائِهِ على جُزْءٍ من أَجْزاءِ معناه . تحــرّزٌ مِنَ الجُمْلةِ(١) نحو : زيدٌ أخوك ، فإنها لفظٌ يَدُلُّ على معنىً في نفسه من غير تَعَرُّضٍ ببنْيَتِهِ لِتَبْيين أنّ ذلك المعنى مضى أَوْ لم يَمْضِ . إلاّ أنّ الجزءَ مِنْ أجزائها يَدُلُّ على جُزْءٍ من أَجزاءِ معناها بخلافِ الاسمِ ، وقد بُيِّنَ ذلك .

وقوله: " والفعل : كُلُّ كلمةٍ دَلَّتْ على معنىً في نفسِها ، وتتعــرّضُ لزمانِ وُجُودِ ذلك المعنى " .

قصده بذلك أنّ يحدَّ الفِعْلَ ، فقوله : كلّ كلمة يَشمَلُ الاسمَ والفعلَ والحرف . وقولُه : دَلَّتْ على معنىً في نفسِها ، تَحَرُّزٌ من الحرف . وقولــه : " وتتعرّضُ لزمانِ وجـودِ ذلك المعنى ، تحرّزٌ من الاسم. وهذا الحَدُّ أيضـا فاسدٌ من جهات :

أحدُها : أنّه استعملَ كُلاًّ في الحَدِّ .

والثانيةُ : أنّه يخرجُ عنه من الأفعالِ ماليسَ بكلمةٍ واحدةٍ نحــو هلمّ " في لُغَةٍ (٢) من يُلْحِقُ الضمائرَ فيقول : هلمّا وهلمّوا وهَلْمُمْنَ يانسوة .

والثالثةُ : أنّه يخرجُ عَنْهُ مِنَ الأفعال مايدلّ على الزمانِ خاصّةً(٣) نَحْوُ : كان الناقصة وأخواتِها .

---

(١) شرح الجمل : ١/ ٩٤ ، ٩٥

(٢) هي لغةُ بني تميم ، أمّا أهل الحجاز فيقولون : هَلُمَّ للواحــد وللاثنين والجماعة على لفظ واحد انظر الكتاب : ٣/ ٣٣٢،٣٣٣ ، والمقتضب ٣/ ٢٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٣) ولا يدلّ على حدثٍ انظر إصلاح الخلل ٢٣، وشرح الجمل لابــن عصفور ١/ ٩٥ .

والرابِعَةُ : أَنَّه يخرجُ عنهُ من الأَفعالِ مايدلُّ على حَدَثٍ دُونَ زمانٍ نحو : "خَلَقَ" من قولك : خَلَقَ اللّهُ الزّمانَ " .

والخامِسَةُ : أَنَّه يخرجُ عنه الفعلُ المحتملُ للحالِ والاستقبالِ نحو : يَفْعَلُ ؛ فإنّه لم يتعرض لزمانِ وجودِ ذلك المعنى .

والسادسَةُ : أَنّه يدخلُ عليهِ مِنَ الأَسماءِ نحو : الصَّبُوحِ ، والغَبُوقِ ؛ لأَنّهما كلمة تدل على معنًى في نفسِها ، وتَتَعَرَّض لزمانِ وجودِ ذلك المعنى ؛ لأَنّه يدل على معنى وهو الشُّرْبُ ، وزمانِ ذلك المعنى وهو الصّباح والعَشِيّ ، وكذلك أَسماء الأَفعالِ نحو: نَزَالِ فإنّه يدلّ على النُّزُولِ والاستقبال .

والحدُّ الصحيح أَنْ تقول : الفِعْلُ : لَفظٌ يدلُّ على معنًى يُفهَمُ بِهِ منه ، ويتعرض بِبِنْيَتِهِ ليبين أَنَّ ذلك المعنى ماضٍ أَو غيرُ ماضٍ (١)

فقولنا : لَفْظٌ يَشْمَلُ الاسمَ والفِعْلَ والحَرْفَ والجُمْلَةَ ، وقولنا: يُفْهَمُ به منهُ ، تَحرزٌ مِنَ الحَرْفِ . وقولنا : ويَتَعَرَّضُ بِبِنْيَتِهِ لِيُبَيِّنَ أَنَّ ذلك المعنى ماضٍ أو غيرُ ماضٍ ، تحرّزٌ من الاسمِ والجملةِ ، فإنَّ الجُمْلَةَ بأَسْرِها لا تتعرَّضُ لتبيين أَنَّ معناها ماضٍ أو ليس بماضٍ ، بل الذي يَتَعَرَّضُ منها لذلك إِنّما هو الفِعْلُ خاصّةً ، ولا يُعْتَرَضُ على هذا الحَدِّ : بأمسِ ، وغَدٍ ، فإنّهما لا يدلّان على الزّمانِ بالبِنْيَةِ بل بذاتِهما . وكذلِكَ :

---

(١) هذا الحدُّ قريبٌ : مما حَدَّبه أبو نصرٍ الفارابي الفِعْلَ (ويسميه الكلمة) في العبارة ص ٧ ، وانظر ذلك أيضا في إصلاح الخلل ٢٥ وقد حدّ ابن عصفور الفعلَ بحدّين أحدهما مثل الذي هنا، ولكنه زاد فيه" ولا يدلّ جزءٌ من أجزائه على جُزْءٍ من أجزاءِ معناه" وذلك ليتحرّز من مثل" قمتُ : فإنّه يدلّ على معنىً في نفسه ويتعرّض ببنيته للزمان ؛ لأنّه إذا تعرض الفعل الذي هو قام للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزل منزلة الحرف منه ـ فلا يبعُدُ أنْ توصف الجملة التي هي : "قمتُ"، بأنّها تعرضت ببنيتها للزمانِ فيتخلص ذلك بأن تقول : ولا يدل جزء . إلخ" شرح الجمل ٩٧/١

نَزَالِ ، لا يدلُّ على الزمان بالبِنْيَةِ بل بالنِّيابَةِ منابَ " انزل" . وكذلك : الصَّبُوحُ ، والغَبُوقُ ، لا يدلّان على الزمان بالبِنْيَةِ ، ولا يتعيَّنُ الزمانُ معهما بمُضِيٍّ ولاغيره . فإنّما يُفهَمُ من الصَّبُوحِ الشُّربُ في الصَّباح ، هل في صَباحٍ ماضٍ أوْ مستقبلٍ أوْ حالٍ (١) ؟ مَسْكوتٌ عَنْهُ، وليس كذلك الفِعْلُ فبانَ الفَرْقُ بينهما . ولا بـ : خَلَقَ اللّهُ الزّمانَ ، فإنّه قد تَعَرَّضَ أنَّ الخلقَ ماضٍ .

[الحرف]

وقوله : " الحَرْفُ : كلُّ كَلِمةٍ إلى . . آخره " .

قَصْدُهُ أَنْ يَحُدَّ الحَرْفَ . "فكلُّ كلمةٍ" يَشْمَلُ الثلاثةَ و :"لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها" ، تَحَرُّزٌ من الاسم والفعل .

وهذا الحَدُّ فاسِدٌ ، من أَجْلِ أنَّه استعملَ فيه كلاًّ ،ومن جِهَةِ أَنَّه يخرجُ عنه من الحُرُوفِ ماهو أكثرُ من كَلِمَةٍ واحِدَةٍ نحو : إنَّما (٢) ، وكأنَّما (٣) ، وربَّما (٤)، ولعَلَّما .

---

(١) الكافيةُ وشرحها للرضي ١/١١، وشرح الجمل ١/٩٥

(٢) في الكتاب ٣/١٣٠ ،" فأمّا "إنّما" فلاتكون اسما وإنّما هي فيما زعمَ الخليلُ في منزلة فِعْلٍ مُلْغًى مثل : أشهد لزيدٌ خيرٌ منك ، لأنها لا تعمل فيما بعدها إلخ . ."

(٣) عدّها سيبويه في الكتاب ٣/١١٦ من الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماءُ ،ويجوز أنْ يليَها بعدها الأفعالُ ، لأنها حروف لا تعمل شيئا .

(٤) في الكتاب ٣/١١٥ عدّ سبويبه "ربّما" من (الحروف التي لا يليها بعدها إلّا الفعلُ) . فقال : " ومن تلك الحروف : ربّما وقلّما وأشباههما .

والصّوابُ في حَدِّ الحَرَفِ أَنْ يقالَ: الحَرْفُ لفظٌ لايَدُلُّ [على] (١) معنًى في نفسِه لكن في غيرِه .

فقولُنا : "لفظٌ" يَشْمَلُ الاسمَ والفعلَ والحَرْفَ والجملةَ ، وقولُنا : لايدلّ [على] (١) معنًى في نفسه ، تَحَرّزٌ من الاسم والفعل والجملة ، وقولنا : لكن في غيره ، تَحَرُّزٌ من حرفِ الهجاءِ ؛ فإنّه لفظٌ لا يدل على معنى في نفسِه ولا في غيره .

وإنْ شئتَ قلت : الحرفُ لفظ يدلّ على معنى في غيره ، ولايكونُ أَحَدَ جزئي الجملةِ : أي ليس بمبتدإٍ ولاخبرٍ ، ولافعْلٍ ولافاعلٍ. وإنْ شِئْتَ قلتَ: الحَرْفُ مادَلَّ على مَعْنًى في غيرِه ولا يكونُ له موضعٌ من الإعراب في نفسه . والاسم له موضعٌ من الإعراب وإنْ كان مُتَضمِّنا معنى الحرفِ كأسماءِ الشّرْطِ وأسماءِ الاستفهامِ نحو : مَنْ تَضْرِبْ أَضربْه " ومَنْ تَضرِبُ ؟ ، فهي مفعولةٌ بتضرِب .

وقوله : (٢) ويجيءُ الحَرْفُ لمعنًى في الاسم خاصّةً .

مثاله : الأَلِفُ واللّام [للجنسية] (٣) أو للتعريفِ في نحو قولك : الرجلُ والغلامُ .

وقوله : " أَوْ في الفعلِ خاصّةً .(٢)

مثاله : السين ،وسوف ، وقد" ونحو ذلك .

وقوله : أو رابطاً بين اسمين (٢) أوْ بين فعلين (٢) (٤) .

---

(١) تكملة يستقيم بها النص .
(٢) انظر شرح المفصل : ٨ / ٥
(٣) ليست واضحةً في المصورة وانظر مغني اللبيب بحاشيةالأمير ١ / ٤٨ - ٤٩

(٤) بعده في الجزوليه نسخه دار الكتب:أوْ بين اسمٍ وفِعْلٍ

مثاله : حروفُ العَطْفِ في نحو : قام زيد وعمرو ، فلولا الواو لتُوهِّمَ أَنَّ عمراً بدلٌ من زيد على جهةِ الغَلَطِ . و : زيدٌ قامَ وضَحِكَ .

وعطف قوله : أَوْ رابطاً على موضع قوله : لمعنىً ، لأَنَّه في موضعِ نصبٍ على الحالِ ، فيتعلّق بمحذوفٍ تقديره ، ويجيء الحرفُ كائناً لمعنىً في الاسم .

وقوله : أَوْ بين جُملتَين .

مثالُه : حروف الشَّرْطِ والجَزاءِ في نحوِ : إِنْ قام زيدٌ قامَ عمرو ، فلولا "إِنْ" لتُوهِّم أَنَّ الكلامَ على جِهَةِ الغَلَطِ ، فارتبطت الجملتان بإِنْ . وكذلك حروفُ العَطْفِ في نحو قولِكَ : قام زيدٌ وخرجَ عمروٌ .

و قوله : أَوْ داخلا على جملةٍ تامّةٍ قالِباً لمعناها .

يعني بذلك حَرْفَ النَّفْي في نحو : [ما] (١) قامَ زيدٌ ، وفي مثل : ماقائمٌ زيدٌ ، فإنّها قلبتِ الكلامَ من الإيجاب إلى نقيضه وهو : النَّفْيُ .

و قوله : أَو مُغَيِّراً .

مثاله : أَدواتُ الاستفهامِ والتَّمنِّي والتَّرجِّي ؛ لأَنَّها غيرتِ الكلامَ مِنَ الخَبَرِ إِلى الطَّلَبِ .

وقوله : أَوْ مؤَكِّداً .

مثاله : لزيدٌ قائمٌ ، وإِنّ زيداً قائمٌ .

وقوله : أَوْ زائداً لمُجَرَّدِ التوكيدِ .

مثاله ﴿ فَبِما رَحْمَةٍ من اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (٢) التقديرُ :

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٢) آية ١٥٩ من آل عمران .

فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ و " ما" زائدةٌ بينَ الجارّ والمجرور تأكيداً . (١) وكذلك : ماجاءنى مِنْ أحدٍ (٢) ، تريد : ماجاءني أَحَدٌ ،فَمِنْ هنا زائدةٌ للتأكيد .

وقد قيل : // إِنَّ هذا التقسيمَ فاسدٌ لعدم استغراقِه ٨
وللتداخُلِ الذي [في] (٣) القِسْمةِ . أمّا التَّداخُلُ فإنّ قولَهُ: أو رابط بينَ جُمْلَتَين ، يَعْني (٤) قولَه : أو بين فِعْلين ، فإنّه لا يربط بين فِعْلَين إلاّ ولكلّ واحدٍ منهما فاعلٌ ، فهما مِنْ قَبِيلِ الجُمَلِ ، إلاّ أنْ يكون راعَى اللَّفْظَ على (٥) مذهبِه في نحو : قامَ وقعَدَ زيدٌ ، فإنّه يَجْعَلُ زيداً مرفوعاً بالفِعْلين ، وليس في الفعلِ الأوّلِ ضميرٌ عِنْدَهُ .

وأمّا عدمُ استغراقِه ، فإنّه يخرج عنه مايجيءُ كافّاً نحو : إنّما زيدٌ قائمٌ (٦) ، ومايجيءُ مُهَيِّئًا (٧) . نحو رُبَّما يقدمُ زيدٌ ، " فما" هَيّأَتْ لرُبَّ الدخول على الفعل ، وقد كانت قبلها لا تدخلُ إلاّ على الاسم النكرة . ونحو " مِنْ " في قولك : ماجاءنى مِنْ رجلٍ ، فمِنْ صيّرتِ الكلامَ نَصّاً في الاستغراق (٨) ، وقد كان الكلام قبل دخولها

---

(١) المقتضب : ١ / ٤٨
(٢) اضطرب كلام المبرد في زيادة "مِنْ" في هذا المثال، انظر المقتضب ١ / ٤٥ ثم ٤ / ١٣٦ ، ١٣٧ .
(٣) مكانها كلمة ذهبت بها الرطوبة
(٤) بياض في الاصل بقدر كلمه ، والكلام مستقيم بدونها .
(٥) في المصورة : " أمّا على" ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٦) المقتضب : ٢ / ٥٣
(٧) الكتاب : ٣ / ١١٥ .
(٨) هو التنصيصُ على العموم انظر مغنى اللبيب ٤٢٥

[محتملا] (١) له ولغيره .

ومايجيء للإنكار نحو : أزيدُ نيه (٢) ، جواباً لمن قال لك مثلا : قام زيد ، فأنكرت عليه ذلك ، فزدت الياءَ علامةً للإنكار (٣) ، وكسرْتَ التنوين ؛ لالتقاءِ الساكنين ، وزدت الهاء للسَّكْتِ .

ومايجيء للتذكار (٤) نحو قَدِى ، تريد : قدْ قام زيد مثلا ، فنسيت ، فأتيت بالحرف شاغِلاً به النطق خلال ماتتذكر ماأردته .

ومايزاد عِوَضاً من كان نحو : (٥)

٥- .... أمّا أنْتَ ذا نَفَرٍ *

أي : أَنْ كنتَ ذا نَفَرٍ ، فلمّا حذفوا " كان " عوضوا منها " ما " (٦)

وكذلك " ما " في حيثما تكن أكن " هي عوض من الجملة التي تضافُ إليها " حيث " (٧)

---

(١) في الاصل : مشتملا .

(٢) الكتاب : ٢/٤١٩ ، ٤٢٠

(٣) ،(٤) مغنى اللبيب : ٤٨٧

(٥) تمامه :

أبَا خُراشَةَ أمّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تأكلهُم الضَّبُعُ

قائله العباس بن مرداس في ملحقات الديوان : ١٢٨

وهو من شواهد الكتاب ١/٢٩٣ ، والخصائص ٢/٣٨١ والإنصاف ١/٧١ ، وانظر معجم شواهد العربية (٢٢٥) وأبوخراشة : هو الخُفَاف بن نُدْبةَ صحابيّ ، والضَّبُعُ : السنةُ الشديدة ، وانظر الإفصاح للفارقي : ٢٨٨ .

(٦) في الكتاب : ١/٢٩٣ " وهى ما التوكيد ، ولزمت كراهية أَنْ يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل . . " وانظر مغنى اللبيب : ٨٤ (أمّا) ، وشرح المفصل ٢/٩٩

(٧) انظر المقتضب ٢/٥٣ وشرح المفصل ٧/٤٦

[الفاعـــل]

وقوله : " الفاعلُ : كلُّ اسمٍ أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ ، أو اسمٌ في معنَى الفِعْلِ ، وُقدِّمَ عليه على طريقةِ فَعَلَ أو فَاعِلٍ "

إنّما حدَّ الفاعلَ هنا ، وإنْ لم يكن موضعَ حَدِّه ، لقولِ أبـي القاسم : «ماجاز أنْ يكونَ فاعلا أومفعولا»(١) ، إذْ لا يُعْرَفُ هذا الحَدُّ إلَّا بَعْدَ معرفةِ الفاعلِ والمفعولِ .

فقولُه : " كلُّ اسمٍ ، لأنَّ الفاعِلَ لا يكونُ عنده خلافَ الاسمِ ، وقوله : أُسنِدَ اليه فِعْلٌ أو اسم في معنى الفعل " تحرُّزٌ مما يُسْنَدُ إليه ماعدا ذلك .

وقوله : وقُدِّمَ عليه ، تحرزٌ من أنْ يتأخرَ عنهُ . وقوله : على طريقةِ فَعَلَ، تَحَرُّزٌ من طريقة "فُعِلَ" . وقوله : أوْ فاعلٍ ، تحرز من طريقة "مفعول" .

وهذا الحَدُّ فاسِدٌ مِنْ ثلاثِ جهاتٍ :-

- منها أنّه أوردَ في الحَدِّ "كُلاًّ" ، وليست مِنَ الألفاظ التى تُورَدُ فى الحُدودِ كما تقدَّم (٢) .

والثانِيَةُ : أنَّه قد تكون " أنْ" و " أنَّ" " وما" المصدرياتُ مع صلاتِها فاعلةً وإنْ لم تكن أسماءً (٣) نحو قولك : يُعْجِبُنِي أنْ تَصْنَعَ

---

(١) الجمل : ١٧ وأوَّلُ كلام أبي القاسم" فالاسم ماجازَ . الخ . . "
(٢) تقدم في ص ١٦
(٣) انظرالمقتضب ٣/ ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠

كذا ، وأنّك تصنعُ كذا ، أو ماتصنعُ كأنّك قلتَ في جميعِ ذلك : يُعْجِبُني صُنْعُكَ .

والثالثة : أنّه قال : اسمٌ في معنى الفِعْلِ ، وقد يكونُ الذى في معنى الفِعْلِ اسمٌ وحرفٌ نحوُ : المجرورِ في قولك : مررتُ برَجُلٍ في الدّارِ أبوه ، فأبوه فاعلٌ بقولك : في الدارِ ؛ لأنّه في معنى مُسْنَدٍ .

والحَدُّ الصحيحُ للفاعلِ أنْ يقالَ الفاعل : اسم ، أو ماهو في تقديره، أُسْنِدَ اليه فِعْلٌ أوْ ماجرى مجراهُ ، وقُدّم عليه على طريقةِ فَعَلَ أو فاعلٍ . (١)
فقولنا : " الفاعلُ اسم أو ماهو في تقديره " ؛ لأنَّ ماعدا ذلك لا يكون فاعلاً أعني الفعل والحرف والجملة . خلافاً للكوفيين ، فإنّهم يجيزون أنْ يكون الفاعلُ - ماليس باسم ولا في تقديره - ، واحتجّوا بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِن بَعْدِ مارأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حتّى حِينٍ ﴾(٢)، ففاعل بدا عندهم "لَيَسْجُنُنَّهُ" . وهذا لا حُجّةَ فيه عند البصريين ، أمّا سيبويه فقال (٣) : فاعل بدا "البُدُوّ" كأنّه قال : بدا لهم بُدُوّ - أضْمَرَ المصدر وحذف،قالوا - كأنّه قال : قالوا والله ليَسْجُنُنَّه ، كقوله تعالى : ﴿ والملائكةُ يدخُلُونَ عَلَيهم مِنْ كُلِّ بابٍ ﴾ سَلَامٌ عليكُمْ ﴾(٤) أي يقولون : سلامٌ عليكم . ولا يكون ليَسْجُنُنَّه بدلاً من الفاعل ، لأنّه جملةٌ ، والجملةُ لا تكونُ فاعِلَةً .

---

(١) هذا ماحَدَّ به ابنُ عصفور الفاعلَ في شرح الجمل ١٥٧/١ إلّا أنّه استبدل الحَدّ بلفظ " كل" .
(٢) آيه ٣٥ من سورة يوسف .
(٣) ماقاله سيبويه عند هذه الآية أثبته محقق الكتاب في هامشه على أنّه زيادة من نسخٍ أخرى،الكتاب ٣ / ١١٠ هـ ٣
(٤) آيتى ٢٣ ، ٢٤ من الرعد

وقد نَطَقَ الشاعِرُ بِمِثْلِ هذا المصدرِ الفاعلِ (١) في قوله : (٢)

٦- لعلّك - والموعودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ - بَدَا لكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

ويكون أيضا ليسجُنُنَّه جواباً "لبدا" (٣) ؛ لأنّها من أفعالِ القُلوبِ، وأفعالُ القلوبِ يجوزُ فيها أنْ تَتَضَمَّنَ معنى القَسَمِ ، وتَتَلَقّى بما يُتَلَقّى به القَسَمُ (٣) ، قال الشاعر :

٧ - ولَقَدْ عَلِمْتُ لتأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها (٤)

---

(١) أمالي ابن الشجرى ١/ ٣٠٥ ، ٣٠٦

(٢) هو محمد بن بشير الخارجي من بني خارجة بن عدوان، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية انظر ترجمته في الأغاني ١٦ /١٠٣، ١٢٤ والبيت في الخصائص ١/ ٣٤٠ "صدق" بدل "حق" : والأمالي للقالي ٢/ ٧١ " وفاؤه" بدل" لقاؤه " وانظر أمالي ابن الشجرى ١/ ٣٠٦ وشرح أبياتِ مغني اللبيب ٦/ ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥ .

(٣) مغني اللبيب : ٥٢٤ .

(٤) هذا الشاهد ملفق من بيتين الأول منهما :

صادفن منها غرّة فأصبنها إن المنايا لا تطيش سهامها

والثاني :

ولقد علمت لتأتين منيتي لا يعدها خوفٌ عليّ ولا عَدَمْ

والأول للبيد بن ربيعة في شرح ديوانه : ٣٠٨ ، والثاني : لعامر بن حوط ويلقب بالأبرش الضبي من شعراء الحماسة وانظر الكتاب ٢/ ١١٠، ١١١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٨ والتبصره للصيمرى ٢٤٠ والخزانة ٤/ ١٣ والمقاصد النحويه ٢/ ٤٠٥ وغيرها

فأَجْرَى علمت مجرى القسم (١) وأَمّا فاعلُ لا يُرضِيك في قولِ الشّاعِر:

٨- فإن كان لا يُرضيك حتى تردّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضيا (٢)

فهو عند الكوفيين : حتى تردّني ، وعند البصريين : فاعلُ يرضيك ضميرٌ يفسّره ما يُفْهَمُ مِنْ سياقِ الكلامِ ، كأنّه قال : لا يُرْضِيك هُوَ ، أي : لا يرضيك شيْءٌ فيكون مثل قوله تعالى ﴿ فأثرْنَ بهِ نقْعا ﴾ (٣) أي : بالمكان ، لأنّ المعنى على ذلك وان لم يَجْرِ ذِكْرُ المكانِ (٤) واستدلّوا أيضا بقول الآخر :

٩- وماراعني إلّا يسيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي به قَيْناً يفشُّ بكِيرِ (٥)

ففاعل راع عندهم " يَسيرُ " (٦) وعند البصريين : أنّه على تقدير : إلّا أنْ (٧) يَسيرُ (٨) ، وأنْ مع الفِعْلِ بتأويلِ المَصْدرِ فلمّا حَذَفَ أنْ من اللّفْظِ ارتَفَعَ الفِعْلُ (٩) كقوله :

---

(١) مغني اللبيب : ٥٣٢

(٢) البيت لسَوّار بن المُضَرَّب السعديّ شاعرٌ أُموي وهو في نوادر أبي زيد : ٤٥ والخصائص ٢ / ٤٣٣ وأمالي ابن الشجرى ١ / ١٨٥ : ما إخالك وخزانة الأدب ٣ / ١٧٦ ، ٤ / ٣٩٣ : طإخالك والمقاصد ٢/٤٥١ ،

(٣) العاديات : ٤

(٤) معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٨٥

(٥) البيت لمعاوية بن خليل النصرى وهو في الخصائص ٢ / ٤٣٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٧ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٣٠٤ ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٣ والمقاصد النحويه : ٤ / ٤٠٠

(٦) شرح المفصل : ٤ / ٤٧

(٧) " أن " مكررة في الأصل

(٨) مغني اللبيب : ٥٥٩

(٩) الأمالي الشجرية : ١ / ٨٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٨

١٠- * أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى * (١)

يريد: أنْ أحضُرَ، وأضمرَ "أنْ" ورفعَ الفعلَ.

وقولنا : أوْ ماجَرى مجْرَاهُ ، الجارِي مجْرى الفِعْلِ اسمالفاعلِ (٢) بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ نحو قولك : مررتُ برُجلٍ قائمٍ أبوه الآنَ أوغــداً، والأَمْثِلَةُ التى تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ (٣) نحو : زيدٌ ضَرَّابٌ أبوه عمــراً، والصفاتُ كلُّها مشبهةً كانت أوغير مشبهةٍ (٢) نحو : مررتُ برجــلٍ حسنٍ وجْهُهُ ، وبرجل حسنٍ أبوه الوجهَ ، والمصْدرُ المقدَّرُ بأنْ والفعلِ (٢) نحو : سَرَّني قَتْلُ الكافرِ المسلمُ والاسمُ الموضوعُ موضِعَ الفِعْلِ مصــدراً كان أوْغيره (٢) نحو : ضرْباً زيداً ، وإيَّاك والأَسَدَ ، كأنَّك قلــتَ : اضرب زيداً ، وباعد نفسَك من الأَسَدِ ، ففي "ضرباً" ضميرُ الفاعِلِ، وفــي إيَّاك أيضا ضميرُ // الفاعِلِ بدليلِ أنَّك تؤكِّده وتعطِفُ عليه فتقــول: ٩
ضرباً أنْتَ وعمرو زيداً ، وإياك أنْت وزيدٌ الأَسَدَ قال : (٣)

١١- إيَّاكَ أَنْتَ وعَبْدَ المَسِيـ (٤) ـحِ أَنْ تَقْربا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

وأَسْماءُ الأَفْعالِ (٢) نحو : نَزَالِ ، تريد انزلْ . ففي نزالِ ضَميــرُ فاعلٍ ، والظُّروفُ (٢) والمجروراتُ (٢) (٥) إذا وقعتْ أخباراً (٢) ، نحو

---

(١) هذا صدرُ بيت لطرفةَ بن العبد من معلقته وعجزه : * وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مخلدى * انظر الديوان: ص ٣١، والكتــاب : ٩٩/٣، ١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤١-٥٠، والمقتضـب ٢ / ٨٣، والإنصاف : ٢ / ٥٦٠، وضرائر الشعر، ١٥١ وشرح المفصل ٤ / ٢٧ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٥٨

(٣) هذا البيت نَسَبَهُ في الكتابِ لجرير وليس في ديوانه ، انظــر الكتاب ١ / ٢٧٨ ، وشرحه للسيرافي ٢/ل ٦٩ ب ، والمقتضب ٣ / ٢١٣ .

(٤) قال سيبويه : فإنْ قلتَ : رأيتُك قلت ذاك وزيداً فالنصب أحسنُ؛ لأنَّ المنصوبَ يعطف على المنصوب المضمرِ، ولا يعطفُ على المرفوع المضمرِ في الشعرِ وذلك قبيح، أنشدنا يونس عن جرير : إياك . البيت أنشدناهُ منصوباً ، وزعم أنَّ العربَ كذا تنشده" الكتاب ١ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٥) في شرح الجمل ١ / ١٥٨ " والظروفُ والمجروراتُ إذا قويت فيها جَنَبَةُ الفعليةِ وذلك أنْ تقعَ أحوالاً الخ .. ماذكرهنا" .

قولك : زيدٌ في الدار أبوهُ، وعندك أخوه، أو أحوالاً[1] نحو قولك : جاء زيدٌ عليه ثوبه وفوقه ثوبه، أو صفاتٍ[1]، نحو : مررت برجلٍ في الدارِ أبوهُ وعندك أخوه، أو صلاتٍ، نحو قولك : جاءني الذي في الدارِ أبوه، والذي عندك أخوه. أو في موضع المفعول الثاني من بابِ ظننتُ[1] : نحو ظننتُ زيداً في الدّارِ أبوه وعندك أخوهُ، أو في موضعِ المفعولِ الثالثِ[1] من بابِ أعلمتُ : نحو : أعلمتُ زيداً عمراً في الدار أبوهُ، أو في موضع الفعل في باب الإغراءِ[3] نحو : دونَك زيداً، وعندك عمراً، وعليك بكراً، فكلٌّ واحد من : عليك، وعندك، ودونك، قدْ تحمّلَ ضميرَ فاعلٍ. كأنّك قلت : عليك أنت زيداً ودونك أنتَ عمراً.

وقولنا: وقُدِّمَ عليه، تحرّزٌ من أنْ يتأخّرَ عنه خلافاً للكوفيين فإنّهم يجيزون تقديمَ الفاعلِ على عاملِه[2] نحو قولك : الزيدان قام، تريد : قام الزيدان فقدّمت، وذلك لا يجوز عند البصريين، لأنّ الفاعلَ قدْ عومِلَ معاملةَ جُزْءٍ من الفِعْلِ[4] ولذلك سُكِّنَ آخِرُ الفِعْلِ لضميرِه في نحو : ضربْتُ، كراهيةَ توالي أربعةِ أحْرُفٍ بالتحْريكِ فيما هُوَ كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ[4]، ولذلك أجازُوا الفَصْلَ [به][5] بينَ الفِعْلِ وإعرابِهِ في" يفعلانِ" و"يفعلونَ"

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٥٨

(٣) المقتضب : ٣/ ٢٠٢

(٢) مغني اللبيب : ٧٥٧، وهمع الهوامع ، ١/ ١٥٩، والمقاصد النحويه ٢/ ٤٥١ وانظر ردّ المبرد مذهبَهم في المقتضب، ٤/ ١٢٨ .

(٤) شرح المفصل : ١/ ٧٥، ٧٦ وإصلاح الخلل : ٥٥ .

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

لأنّه بمنزلة جُزْءٍ من الفِعْلِ . واحتجّوا بقولِ النّابغةِ : (١)

١٢- ولابُدَّ مِنْ عوجاءَ تَهْوِي براكبٍ إلى ابنِ الجُلَاحِ سَيْرُها اللّيلُ قاصِدُ

فسيُرها فاعلٌ عندَهم بقاصدٍ ، ولو كان سيرُها مبتدأً واللّيْلُ خَبَرَه لقال : قاصدة ؛ لأنّ فاعِلَهُ إذْ ذاك ضميرٌ عائدٌ على عوجاءَ (٢) . ولا حُجّةَ لهم في ذلك؛ لأنّه يتخرّجُ على أنْ يكون سيرُها مبتدأً، والليلُ ظَرْفٌ في موضعِ الخَبَرِ ويكون فاعلُ قاصدٍ ضميراً(٣) يعودُ على عوجاء ، ولم يلحق علامة التأنيث على حدّ قوله تعالى : ﴿ السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾(٤) ولم يقل : منفطرة به (٥) . ويحتمل أنْ يكون قاصدٌ نعتاً لراكبٍ ، كأنّه قالَ : براكبٍ قاصدٍ الى ابن الجلاح سيرُها الليلَ ، فلا حُجّةَ فيه لهم .

واستدلوا أيضًا بقولِ امرىء القيس : (٦)

١٣- فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بِنَعْمَةٍ فَقِلْ في مَقِيلٍ نحسُهُ متغيِّبِ

---

(١) في ديوان النابغة الذبياني ص ١٤٠ من قصيدته التي مطلعها :
أهاجَكَ من سُعْدَاك مغنى المعاهدِ بروضةِ نُعْمِيٍّ فذاتِ الأساوِدِ
وانظر شرح الجمل ١٦٠/١ ، وابن الجُلاح هو النعمان بن وائل بن الجلاح الكلبي ، وكان قد سبا ابنة الشاعر في غارةٍ على بني ذبيان ، فلما علم أنّها ابنةُ النابغة أطلقها، وأطلق سبيَ غطفان من أجل والدها ، فكانت هذه القصيدة .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١٦٠/١

(٣) في الأصل : (ضمير)

(٤) المزمل : ١٨

(٥) في معاني القرآن للفراء ١٩٩/٣ " والسماء تذكّر وتؤنّث ، فهي هاهنا في وجه التذكير قال الشاعر .
فلو رفع السماءُ إليه قوماً لحقنا بالنجوم مع السحاب "
وانظر التبيان في إعراب القرآن : ١٢٤٨/٢ ، والبحرُ المحيط ٣٦٥/٨ ، ٣٦٦ .

(٦) ديوانه "(السندوبي) ص ٤٠ من قصيدته التي مطلعها
خليلي مرّا بي على أمّ جُنْدَبٍ لتُقْضي لباناتُ الفؤادِ المُعَذَّبِ
وفي عجزه في الديوان : "فَقُلْ في ميل" وهو تحريف
ولم يثبت هذا البيت في القصيدة برواية الأصمعي انظر الديوان تحقيق (محمد أبو الفضل) ص ٤١ وفي ص ٣٨٩ منه ذكر أبو الفضل =

فَنُحسُهُ عندهم فاعلُ "متغيِّبٍ"، مع أنّه قدّمَ عليه ، التقدير : في مَقيلٍ متغيِّبٍ نحسُه . ولا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنّه يحتمل أنْ يكون "نحسُه" مبتدأ و"متغيبٌ" خبره ، أرادَ : متغيِّبيٌّ ؛ لأنّ العَرَبَ قد تُدخِلُ على الصفة ياءي النَّسَبِ (١) إذا أرادت المبالغة (٢)، قال :

١٤- أَطَرَبًا وأنت قِنَّسْرِيُّ
والدَّهْرُ بالإِنسانِ دَوّارِيُّ (٣)

يريد : دوّارٌ ثم حذف إحدى ياءَيِ النَّسَبِ ، على حَدِّ قولهم : " تسمعُ بالمعيدىْ خيرٌ من أنْ تراه " (٤) يريد : بالمعيدىِّ (٥) ، ولم تظهرِ الضمة في متغيبي استثقالاً لها في الياءِ المكسورِ ماقبلَها كما لم تظهرِ الكسرةُ في ياءِ المعيدي استثقالا لها أيضا ، وكذلك استدلوا بقول الزَّبَّاءِ :

= ابراهيم في التخريج أنّ البيتَ الشاهدَ زاده الطوسي والسكري وابن النحاس وأبو سهل بين البيتين ٤٩ و ٥٠ من القصيدة . وانظر البيت في مجالس العلماء للزجاجي ٣١٩ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢ / ٢١٤ (عرضا) وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٦٠ ، واللسان (غيب) .

(١) التكملة للفارسي ص ٥٠

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٤ ، و الأمالي الشجرية ١ / ٢٨ ، ٢٩

(٣) هذا الشطران من أرجوزة للعجاج وقبلهما مطلع الأرجوزة :
بكيت والمختَزن البَكِيّ وإنّما يأتي الصِّبا الصَّبيّ
وهي في ديوانه (السطلي) : ١ / ٤٨٠ ، والشطر الأول من الشاهد في الكتاب ١ / ٣٣٨ والشطر الثاني في الخصائص ٣ / ١٠٤ وانظر تخريجهما في معجم شواهد العربية : ٥٦١

(٤) الأمثال لأبي عبيد ٩٧ ، والفاخر ٦٥ ، ومجمع الأمثال ١ / ١٢٩ ، والمستقصى ١ / ٣٧٠ .

(٥) كان الكسائي يرى التشديد في الدال فيقول : بالمُعَيدِّيّ ويقول إنّما هو تصغير رجل منسوب إلى معدّ . . وكان غير الكسائي يخفّف الدال ويشدّد ياء النّسبة وقال ابن السكيت : هو تصغير معدّي إلا أنّه إذا اجتمعت تشديدة الحرف وتشديدة ياء النسبة خففت ياء النسبة " اللسان (معد) وانظر الكتاب ٤ / ٤٢

١٥- * ما للجمالِ مشيُها وئيدا * (١)

رواه الكوفيون برفع مشيها (٢) ، ولا حُجّة فيه ؛ لأَنّه يكونُ مبتدأً ، "وئيداً" حالٌ تسدّ مسدّ خبرِ المبتدإ (٣) - وهى حالٌ غَريبَةٌ - كقولك "ضربي زيداً قائماً" ، وموضعُ غرابتها أنّك لا تحتاج أَنْ تقدّر فيها ما قدّرتَهُ في "ضربي زيداً قائماً" من قولك إذْ كان قائماً، وإذا كان قائماً ، لأَنّ ذلك يُفسِدُ معنى قولِ الزّباءِ ، لأَنّ قولَها : "مشيُها وئيداً" إنّما كان في حالها تلك ، [والذي] (٤) أضمرته الزباء : مشيها حين أراه وئيدا ، أي: ذا وئيدٍ . ورواية البصريين مَشْيِها بالخَفْض على البَدَلِ (٥) ، وقيل مشيُها بالرّفْع بَدَلٌ من الضمير الذى في الجمالِ؛ لأَنّه في موضع خبرِ المبتدإِ الذى هو "ما" الاستفهامية (٦) . وأيضا لو لم يحتمل التأويل لم تكن فيه حُجّةٌ ، لأَنّه يجوز تقديم الفاعل ضرورةً وهو مذهب سيبويه (٧) كقَوْلِ الشّاعِرِ :

---

(١) بعده: أجندلاً يحملن أمْ حديدا
انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ٢١٦ وانظر الكامل : ٢ : ٥ ونسبهما الى قصير صاحب جذيمة . وأمالي الزجاجي : ١٦٦ والتصريح : ١ / ٢٧١ . والمقاصد النحويه : ٢ / ٤٤٨ ونسبهما للخنساء بنت عمرو .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب : ٧ / ٢١٦ .

(٣) المقاصد النحوية ٢ / ٤٥١ ، والتصريح ١ / ٢٧١ .

(٤) في الأصل : التى

(٥) أمالي الزجاجي : ١٦٦ / وهو مذهب الفراء ففي معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢٤ "وما للجمال مشيِها وئيدا ءفخفض الجمال والمشي على التكرير" .

(٦) شرح الجمال : ١ / ١٦٠

(٧) الكتاب ١ / ٣١

١٦- صَدَدْتِ فأَطْولتِ الصُّدودَ وقلَّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ (١)

أراد : وقلَّما يدومُ وصال ، فقدَّم الفاعل، لأنَّ قلَّما من الحروف التي لا يليها إلّا الفعل ظاهراً . (٢)

وثمرةُ الخِلافِ أَنَّ الكوفيين يُجيزونَ "الزيدان قام " والزيدون قام " (٣) والبصريون يمنعونه (٤) إلّا في الشعر، قال الشاعر :

١٧- لِمَنْ زُحلوفةٌ زُلٌّ بها العينانِ تَنْهَلُّ (٥)

قالوا : أرادَ بها تنهلُّ العينان، فقدَّم الفاعِلَ ، والبصريون يقولون : هذا إمَّا ضرورة ، وإمَّا على حذفِ المضافِ ورعْيِهِ ، أراد بها : دموع العينين تنهلّ ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُبْقِيَ حكمُهُ .

وقوله: على طريقة فَعَلَ ، هي إسناد الفعل إلى الفاعل حقيقة في

---

(١) البيت للمرّار الفقعسي كما في الخزانه ٤ / ٢٨٩ وهو في زوائد ديوان عمربن أبي ربيعة ص ٥٠٢ وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣١ و ٣ / ١١٥ والإنصاف ١ / ١٤٤ وضرائر ابن عصفور : ٢٠٢ وانظر معجم شواهد العربية ٣٤٣ ،

(٢) الكتاب ٣ / ١١٥ ، والمقتضب : ١ / ٨٤ ، وشرح الجمل : ١ / ١٦٠

(٣) شرح الجمل : ١ / ١٦١ .

(٤) اللمع لابن جني : ١١٥ .

(٥) منسوب لامرىء القيس في أمالي ابن الشجري ١ / ١٢١ ، و في الجمهرة ١ / ١٩ وبعده فيها :

ينادي الآخِرَ الأُلُّ أَلا حُلُّوا ألا حُلُّوا

وكلاهما في ملحقات الديوان : ٤٧٣ ، وانظره في المحتسب ٢ / ١٨٠ : "زحلوقة" ، والهمع ١ / ٥٠ ، وقد وجّه ابنُ الشجري تثنية العضو وإفراد الخبر بأنّ " حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحدٍ ، لاشتراكهما في الفعل ، فتقول : أذناي سمعته وعيناي رأته وقدماي سعت فيه " الأمالي الشجرية ١ / ١٢١ وفي المحتسب أيضا : لم يقل تنهلّان لكونهما كالعضو الواحد . وسيأتي ، وهو أيضا في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٧ ، ٤٥٤ ، ٦٢١

المعنى نحو "قام زيد " ومررت برجل قام أبوه"، أَوْ مجازاً : نحو : هلك زيد ومات عمرو (١) وتُحُرِّزَ بذلك من طريقة "فُعِلَ".

وقولنا : أَوْ فاعلٍ ، طريقةُ فاعلٍ هي إِسناد ماجَرَى مَجْرى الفِعْل إِلى الفاعلِ (٢) في المعنى حقيقةً نحو : " مررت برجل قائمٍ أبوه "، أَوْ مجازاً نحو : مررت برجل هالكٍ أبوه ، وتُحُرِّزَ بذلك من طريقة مفعول (٢) نحو قولك : مررت برجلٍ مضروبٍ أبوه .

وقوله : المفعولُ ماتضَمَّنَهُ الفِعْلُ من الحَدَثِ والزَّمانِ إِلى آخره". قَصْدُهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ أَبا القاسم لم يُرِدْ بقوله : أَوْ مفعولاً (٣) المفعولَ به خاصَّةً ، بل كلَّ مايَقَعُ عليه "مفعولٌ" اصطلاحاً (٤) من مفعولٍ مطلقٍ ومفعولٍ به، ومفعول فيه، ومفعول من أجله، ومفعول معه .

وهذا الكلامُ ينطوي على ذكر دِلالة التَّضَمُّن والالتزام والاستدعاء (٥). فنقول : اللَّفْظُ إِنْ دَلَّ على ماوُضِعَ له فدِلالتُه دِلالةُ مطابقةٍ نحو دِلالةُ // البيتِ على المُسَمَّى به . وإِنْ دَلَّ على بَعْضِ ماوُضِعَ له فَدِلالتُهُ

---

(١) التبصرة والتذكرة : ١ / ١٠٧ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٦١ .

(٣) الجمل : ١٧

(٤) في همع الهوامع ١ / ١٦٥ نقلاً عن شرح التسهيل لأبي حيان " . . . وهو مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون فزعموا أَنَّ الفعل إِنَّما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيءٌ منها مفعولاً وإِنَّما شبّه بالمفعول " .

(٥) انظر الحديث عن دلالة المطابقة والتضمن والالتزام في المستصفي للغزالي ١ / ٣٠ ، والإحكام للآمدي ١ / ١٢ ، ١٣ وشرح الكوكب المنير ١ / ١٢٥ - ١٢٩

عليه دِلالة تَضَمُّنٍ كدِلالَةِ البيتِ على سَقْفِهِ، وإنْ دَلَّ على ما يلزمُ وجودُهُ لما وُضِعَ عليه اللفظُ وليسَ ببَعْضِ ماوُضِعَ عليه اللفظُ فدِلالتُه عليه دِلالة التزامٍ، كدَلالة السَّقْفِ على الحائطِ، فإنَّ الحائطَ لم يُوضَعْ عليه لفظُ "سَقْفٍ"، ولا هو بَعْضُ ماوُضِعَ له لفظُ "سَقْف" لكن يلزم وجودُه لماوُضِعَ عليه لَفْظُ "سَقْفٍ". ولا سبيل إلى دِلالة رابعةٍ .

والدَّليلُ على أنَّ دَلالاتِ الألفاظِ مُنْحَصِرَةٌ فيما ذُكِرَ ، أنَّ اللَّفْظَ بالنَّظَرِ إلى المعنى لا يخلُو أنْ يُوْضَعَ له أَوْلا يُوضَعَ: فإنْ لم يُوْضَعْ له لم يَدُلّ عليه أَصلاً إلَّا إنْ لَزِمَ ماوُضِعَ له . وإنْ لَزِمَ ماوُضِعَ له فإمَّا أَنْ يكون جُمْلَةَ ماوُضِعَ له اللَّفْظُ أو بَعْضَ ماوُضِعَ له اللفظُ. فدلالة الفِعْلِ على الحَدَثِ والزَّمانِ والنِّسْبَةِ إلى الفاعِلِ دَلالةُ مطابَقَةٍ، لأنَّ ذلك جميعَ ماوُضِعَ له الفِعْلُ ، ودَلالتُهُ على الحَدَثِ خاصةً والزمانِ خاصّةً دلالةُ تَضَمُّنٍ ؛ لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما على انفرادِه بعضُ ماوُضِعَ له الفِعْلُ. فلذلك قال : المفعولُ ماتضمَّنَهُ الفِعْلُ من الحَدَثِ والزَّمانِ . ودَلالتُه على المكانِ دَلالَةُ التزامٍ، لأَنَّ المكانَ لم يُوْضعْ له الفِعْلُ ، ولا هو بعضُ ماوُضِعَ له الفِعْلُ ، لكن يَلْزَمُ وجودُه للحَدَثِ الذى وُضِعَ الفِعْلُ للدَّلالةِ عليه. فلذلك قال : والتَزَمَهُ الحَدَثُ من مكانٍ .

وزاد أبوموسى (١) دلالةً رابعةً وسمَّاها بالاستدعاءِ، وجعلَ دلالة الفِعْلِ على المَحَلِّ وهو المفعولُ به(٢) ، وعلى الباعِثِ يَعْنِي : الذى بَعَثَ على الفِعْلِ وهو: المفعولُ من أَجْلِهِ (٢) ، وعلى المُصَاحِبِ (٢) وهُوَ المفعولُ مَعَهُ من قَبيلِ

---

(١) حينَ قال في الجزولية " والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محلّ ، وباعث،ومصاحب" .

(٢) انظر الشرح الصغير للشلوبين : ١٧

تِلْك الدَّلالةِ التي سمّاها بالاستدعاء .

ودلالَةُ الفِعْلِ على المَحَلِّ والباعِثِ والمُصاحِبِ من قبيلِ دَلالة الالتزام عِنْدَنا ، إلَّا أنَّ المكانَ يَلْزمُ جميعَ الأفْعالِ متعدِّيَها وغيرَ متعدِّيها ماأُوقِعَ منها عَمْداً أوْ سهواً . والمَحَلُّ إنَّما يلزمُ مِنَ الأفعال المتعدِّي خاصَّةً ، والباعِثُ إنَّما يَلْزمُ من الأفْعالِ مايُوقِعُهُ القاصِدُ للإيقاعِ . ولا يلتزِمُ فِعْلَ السَّاهِي والنائمِ وشبهِهما . والمُصاحِبُ إنَّما يلتزِمُ مِنَ الأفعالِ مايَشْرَكُ فيه الفاعِلُ غيرَهُ ، وأُريدَ بذلك الغَيْر معْنى المفعولِ به نحوَ قولِك : ماصنعتَ وأَباكَ ، فالأَبُ قد شارَكَ المخاطبَ في الفعل وأريد به معنى المفعول به ، ألا ترى أنّ المعنى : ما صنعتَ بأبيك فلقّبَ أبوموسى الالتزامَ العامّ التزاماً ، والالتزامَ الخاص استدعاءً ولامشاحّ في الاصطلاح .

وقوله : " والفِعْلُ يَدُلُّ على المَصْدَرِ بِنَفْسِهِ إلى آخره " .

لما سَوَّى بينَ المَصْدَرِ - وهو الحَدَثُ - وبَيْنَ الزَّمان في أَنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ على كُلٍّ واحدٍ منهما بالتضَمُّنِ ، أَرادَ أَنْ يُبيِّنَ أَنَّ الفِعْلَ لا يَدُلُّ عليهما تِلْكَ الدَّلالةَ مِنْ جِهَةٍ واحدةٍ بل من جِهَتَيْنِ مختلفتين فَيَدُلُّ على المَصْدَرِ بذاته وحروفه ، ولذلك تقول : ضَرَبَ ، ويَضْرِبُ ، واضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ . فيدلُّ جميعُ ذلك على الضَّرْبِ ، ولا تختلف الدّلالة باختلافِ الصِّيَغِ .

ويدلُّ على الزَّمانِ بِبِنْيَتِهِ ، ولذلك تَخْتَلِفُ الدّلالةُ باختلافِ الصِّيَغِ ، فتدلّ صيغةُ فَعَلَ على الماضِي من الزَّمانِ ، "وافْعَلْ" على الاستقبال ، "ويَفْعَلُ" على الزَّمانِ المُبْهَمِ بين الحال والإستقبال .
ويقع في بعض النسخ : ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه ،
وفي بعضها : ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صِيَغِهِ وقد لا تختلف . وهذه الروايةُ الأخيرة هي التي عليها أكثرُ النُّسَخِ ، وهي الصحيحةُ ، لأَنَّ البابَ أَنْ يختلِفَ الزمانُ باختلافِ الصِّيَغِ نحو : خَرَجَ ويَخْرُجُ واخْرُجْ ، وقد لا يختلِفُ الزمانُ

باختلاف الصِّيَغ ، وذلِكَ قليل، وإنَّما يكونُ لعارضٍ نَحْوُ قولك : إِنْ يخرجْ زيدٌ أخرُجْ ، وإنْ خَرَجَ زيد أخْرُجْ ، فَفِعْلُ الشَّرْطِ مُسْتَقْبَلٌ على كُلِّ حالٍ وإنْ اختلفت الصِّيغَتانِ .

ومَنْ رَوَى : "ولذلك تَخْتَلِفُ دلالتُهُ عليه عِنْدَ اختلافِ صِيَغِه" بَنَى على الأكْثَرِ ولم يَلْتَفِتْ إلى مايقعُ قليلا لسَبَبٍ عارضٍ ، وأمَّا أنْ يقال : ولذلك قَدْ تختلفُ دلالتُهُ عليه عِنْدَ اختلافِ صِيَغِهِ ، فلا سبيل إلى ذلك ، لأنَّ قَدْ للتقليل ، واختلافُ الدَّلالةِ عند اختلافِ الصِّيَغ هو الأكْثَرُ ، فتجيءُ قَدْ مستعملةً في غيرِ معناها .

وقوله : " الفِعْلُ يَقعُ على المَعْنَى الصَّادِرِ عَنْ الفاعل إلى آخره .(١)" قَصْدُهُ بذلك إزالةُ التَّناقُضِ الظَّاهِرِ من قول أبي القاسِم : والحَدَث المصدرُ إلى آخرِه (٢) .. فإنَّهُ من حيثُ جَعَلَ المصدَرَ اسمًا للفِعْلِ ، يَلْزَمُ أنْ يكونَ الفِعْلُ قَبْلَ المصدرِ ، لأنَّ المُسَمَّى قبْلَ الاسمِ ، إذْ لاتُوضَعُ التَّسْمِيَةُ على المُسَمَّى إلاّ بَعْدَ وُجودِ المُسَمَّى . ومِنْ حيثُ جُعِلَ الفِعْلُ مُشْتَقًّا مِنَ المصدر ، يلزمُ أنْ يكونَ المصدرُ قبل الفعل ، لأنَّ المشتقَّ منه قبل المشتقِّ (٣) . فأراد أبوموسى أنْ يُزيلَ هذا التناقضَ الظاهرَ من قول أبي القاسم : والحَدَث المَصْدَرُ إلى آخره .. بأنْ جَعَلَ الفِعْلَ الأوّل خِلافَ الثّاني(٤) ، فقال إنَّ الفِعْلَ الأوّل الذى المصدرُ اسمُه هو الفِعْلُ اللُّغَوِيُّ ، وهُوَ

---

(١) بقيته : ويقع على اللفظ الذى هو أحدُ الكلم الثلاث "

(٢) الجمل : ١٧ وبقية العبارة : وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه ، نحو: قام قيامًا وقعد قعودا ، فالقيام والقعود وماأشبههما مصادر" .

(٣) مثل هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٧ ، وهذا الاعتراض ذكره ابن السيد في إصلاح الخلل : ٢٥

(٤) انظر توجيه كلام الزجاجي بهذا في إصلاح الخلل : ٢٦

المعنى الصَّادِرُ عن الفاعلِ ، والمَصْدَرُ هو الاسمُ الواقعُ على ذلك المعنى ؛ فانتصابُ قامةِ زيدٍ هُوَ المعنى الصادِرُ عن زَيْدٍ ، والقِيامُ الذى هو لَقَبٌ لذلك المعنى هو المصدرُ.

والفِعْلُ الثَّاني هو الاصطلاحي الذى هو قِسْمٌ من أقسام الكلام مُشْتَقٌّ من المَصْدَرِ الذى هو اسمُ المعنى الصَّادِرِ عن الفاعِلِ (١) إلَّا أنَّهُ أساءَ العِبارةَ . فكانَ // حَقُّهُ أنْ يقولَ : الفِعْلُ يَقَعُ على المعنى 11 الصَّادِرِ عن الفاعِلِ ، وعلى اسمِ ذلك المعنى وهو الضَّرْبُ مثلا والقِيامُ ونحوُهما ، وعلى الفِعْلِ الذى هو أَحَدُ الكَلِمِ الثَّلاثِ ، فإذا كان الفِعْلُ يَقَعُ على هذه الثلاثةِ فكلامُ أبِي القاسِمِ مُحْتَمِلٌ ، فأرادَ بقوله (٢) : وهو اسم الفعل (٣) ، أي : إنَّ المصدرَ - أعْنى هذا اللفظ - اسمٌ للضرب ، والضَّرْبُ يسمّى فِعْلاً - كما قال : " وَرَجُلٌ زَوْرٌ وفِطْرٌ وصَوْمٌ " لايثنَّى ولا يُجْمَعُ ، لأنّه فعل ، فالمرادُ بالفعل الضرب . [وبقوله] (٤) : والفِعْلُ مشتق (٥) ، أي : إنَّ ضَرَبَ ، وَيَضْرِبُ واضْرِبْ مشتقةٌ من الضَّرْبِ ، فزال عنه التناقض . فأبُوموسى أغْفَلَ ذِكر كون الفعل يقع على الضَّرْبِ وهو المحتاجُ إليه هنا لا المعنى الصادر عن الفاعل . وقد ينفصلُ (٦) عن أبي القاسم (٧) ، ويكون الفعل في الموضعين يراد به شيءٌ واحدٌ وهو الفعل الاصطلاحي ، ويكون المراد بقوله : وهو اسم الفعل . أي الاسم الذى أُخِذَ منه الفعل ، والإضافة هنا إضافةُ ملابسةٍ ، كقولهم

---

(١) انظر مثل هذا في شرح الجمل ، ١ / ٩٨

(٢) هو أبو القاسم الزجاجي

(٣) الجمل : ١٧ انظر هـ ٢ ص ٣٨

(٤) هذه الكلمة في المصورة غامضة ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) الجمل : ١٧

(٦) من المصطلحات التى استخدمها الزجاجيُّ انظر الإيضاح له ص : ٥٦ ، وهو يعني هنا ، دفع الاعتراض .

(٧) انظر إصلاح الخلل : ٢٦ والتوطئة : ١١٤ ، ١١٥ ، وشرح الجمل : ١ / ٩٨ .

هذا تُرابُ الآنِيَةِ ، أَي : التُّرابُ الذى أُخِذَتْ مِنْهُ الآنيةُ ، أَوْ صُنِعَتْ مِنْهُ أَو نحو ذلك . وحَمْلُهُ على هذا الوجه أَوْلى (١) لقوله في باب التعدِّى (٢) ، واعلم أَنَّ أَقْوى تَعَدِّى الفعل (٣) إِلى المصدر ، لأَنَّه (٤) اسمه ، ومُشْتَقٌّ منه (٢) فجَعَلَ المصدرَ اسماً للفِعْلِ المُتَعَدِّي ، والتَّعدِّى من صفاتِ الأَفعالِ الاصطلاحية وتفسيرُ كلامه بكلامه أَوْلَى . (٥)

[الخلاف في اشتقاق الفعل]

وأَمَّا كَوْنُ الفِعْلِ مُشْتَقًّا من المصدرِ أَوالمصدر مشتقًّا من الفعل فإِنَّها مسأَلةُ خلافٍ بين البصريين والكوفيين (٦) ، فزعم الكوفيون : أَنَّ المصدرَ مشتقٌّ من الفِعْلِ ، واستدلوا بأَنْ قالوا : وجدنا المَصدرَ يَصِحُّ إِذا صَحَّ الفِعْلُ ويعتلّ لاعتلاله (٧) ، تقول : قاوَم قِواما ، وقام قِياما ، فلمَّا تَبِعَهُ في ذلك دلَّ على أَنَّه فَرْعٌ ، لأَنَّ الفروعَ هي التي تُحْمَلُ على الأُصول .

وأَيضا فإِنَّ الفِعْلَ يعملُ في المصدر نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، ورتبة العامل قبل المعمول . (٧)

وأَيضا (٨) فإِنَّ المصدرَ يُذْكَرُ تأكيداً للفِعْلِ ، ورتبة المؤكَّد

---

(١) ذهب إلى هذا الاختيار ابن عصفور انظر شرح الجمل : ١ / ٩٨

(٢) انظر الجمل : ٤٧

(٣) في الجمل ٤٧ : الأفعال

(٤) في الجمل ٤٧ : كأنه ، وهو خطأ

(٥) انظر شرح الجمل : ١ / ٩٨

(٦) هي المسألة رقم ٢٨ من مسائل الخلاف في الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، وانظر الإيضاح للزجاجي : ٥٦ ، والكافية وشرحها للرضي ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ . ومسائل خلافيه للعكبرى : ٦٨ .

(٧) الإنصاف : ١ / ٢٣٦ .

(٨) هذا الدليل نسبة الزجاجي لأَبى بكر بن الأنبارى محمد بن القاسم إذ كان " يذكر أَنَّه هو استخرجه ويحتج به " الإيضاح : ٦٠ ، ٦١

قبل المؤكد (١) ، وأيضاً فإنّا نجدُ أفعالا ولا مصادرَ لها خصوصا على أصلكم ، نحو : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعَسَى ، ولَيْسَ ، وفعل التعجب ، وحبّذا ، فلو لم يكن المصدرُ فرعًا لا أصْلا لما خلا عن هذه الأفعالِ لاستحالةِ وجودِ الفَرْعِ من غيرِ أَصْلٍ . (٢)

وأَيْضا فإنّ المصدرَ لا يُتَصوّرُ معناه مالم يكن فِعْلُ فاعِل ، والفاعِلُ وُضِعَ له "فَعَلَ" "ويفعَل" ، فينبغي أنْ يكون الفعلُ الذي يُعْرَفُ به المصدر أُصلاً للمصدر . (٣)

قالوا : ولا يجوز أنْ يقال : إنّما سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفِعْلِ عنه كما قالوا :للموضع الذي تصدر عنهالأبل مَصْدرًا لصدورها عنه لأنّا نقول : بل سُمِّيَ مصدرًا ؛ لأنّه [مَصْدُور] (٤) عن الفعل ، كما قالوا : " [مركب فارِهٌ ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ، أي] (٥) مركوب فارِهٌ " ومشروبٌ عَذْبٌ" . والمراد به : المفعولُ لا الموضع (٦) فلاتَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدرًا (٣) .

ولاحُجّةَ في قول الكوفيين ، أَمّا قولهم : إنّ المَصْدَرَ يعتلُّ ويصحُّ حملاً على الفِعْلِ (٧) ، فإنّا نقول عنه : الجوابُ من ثلاثةِ أوْجُهٍ (٨)

---

(١) الإنصاف : ١ / ٢٣٦

(٢) هذا الدليل نسبه الزجاجي لأبي بكر بن الأنباري محمد بن القاسم إذْ كان" يذكر أنّه هو استخرجه ويحتج به" الإيضاح : ٦٠ ، ٦١ .

(٣) الإنصاف : ١ / ٢٣٦

(٤) في الصورة : مصدر ، والتصويب من الإنصاف ١ / ٢٣٦

(٥) تكملة من الإنصاف ١ / ٢٣٦ .

(٦) هذا الاحتجاج نَسَبَهُ الزجاجيُّ في الإيضاح: ٦١ ، ٦٢ للفراء . وقد دار بين الزجاجي وابن الانباري محمد بن القاسم على هذا الدليل حوارًا نظره في الإيضاح .

(٧) رد الفارسي هذه الحجة بقوله : فأمّا اعتلالها باعتلال الأفعال فلا يدل على أنّها مشتقة منها ، كما أنّ اعتلال بعض أمثلة الفعل لبعضٍ لا يدل على ان بعض الأفعال مشتق من بعض" التكملة : ٢١١

(٨) هي ما ذكر في الإنصاف : ١ / ٢٣٩

أحدها : أنّ المصدرَ الذى لا عِلّة به ولا زيادةَ لا يأتي إلّا صحيحا نحو ، " ضَرَبْتُه ضَرْبًا " وماأشبه ذلك ، وإنّما يأتي معتلّا ماكانت فيه الزيادة . والكلام إنّما وقع فيأُصولِ(١) المصادرِ لا في فروعِها .

الثاني : أنّا نقول : إنّما صَحّ لصحتِهِ واعتلّ لاعتلاله طلبًا للتشاكُلِ ، وذلك لا يدلّ على الأَصالةِ (٢) والفرعيّةِ ، وصار هذا كقولهم : " يَعِدُ " والأصل : يَوْعِدُ . فحذفوا الواو لوقوعه بين ياءٍ وكسرة ، وقالوا : أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ "
والأصل : أَوْعِدُ وَتَوْعِدُ ونَوْعِدُ ، فحذفوا الواوَ - وإنْ لم تقع بين الياء والكسرةِ - حَمْلًا على يَعِدُ ، ولا يدلّ ذلك على أنّها مشتقة من يَعِدُ ، وكذلك قالوا " أُكْرِمُ " والأَصْلُ : أُأَكْرِمُ ، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ، وقالوا : يُكْرِمُ وتُكرِمُ ونُكْرِمُ ، والأَصْلُ فيهما : يُؤَكْرِمُ وتُؤَكْرِمُ ونُؤَكْرِمُ كما قال : (٣)

١٨- * فإنّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا *

فحذفوا الهمزةَ - وإنْ لم يجتمعْ فيها همزتان - حَمْلًا على أُكْرِمُ ليَجْرِيَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ فكذلك هنا . (٤)

---

(١) في المصورة : أوصول .
(٢) في الإنصاف : ١/ ٢٣٩ : الأصلية
(٣) هو أبو حيان الفقعسي ، كما في التصريح على التوضيح : ٢/ ٣٩٦ . وقد ورد هذا الشطر في المقتضب : ٢/ ٩٦ ، والخصائص ١/ ١٤٤ والإنصاف : ١/ ١١، ٢٣٩ . والمخصص : ١٦/ ١٠٨ ، والهمع : ٢/ ٢١٨ ، وانظر شرح شواهد الشافية : ٥٨ ، فقد قال البغدادي : وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته .
(٤) الإنصاف : ١/ ٢٣٩

والثالثُ : أنّا نقولُ يجوزُ أَنْ يكون المصدرُ أَصلاً ويحملُ على الفِعْل الذى هو فَرْعٌ ، كما بَيَّنّا الفعلَ المضارعَ فى فِعْل جماعة النساء نحو " يَضْرِبْنَ " حملاً على " ضَرَبْنَ " (١)وهو فرعٌ ، لأَنَّ المستقبلَ قبل الماضي ، وكما قال الفراءُ(٢) : إِنَّما بُنِيَ الماضي على الفتح في فعل الواحد؛لأَنَّه يفتح في الاثنين ، ولا شكَّ أَنَّ الواحدَ أَصْلٌ للاثنين ، فإذا جاز لكم أَنْ [تحملوا] (٣) الأَصْلَ على الفرع هناك جاز لنا أَنْ نحمل الأَصْلَ على الفَرْعِ هاهنا . (٤)

فأما قولهم : " إِنَّ الفعلَ يعملُ في المَصْدَرِ ، فيجب أَنْ يكون أَصلاً ".

قلنا : كونُه عاملاً فيه لا يدل على أَنَّه أصلٌ له ، وذلك من وجهين (٥).

أحدهما : أَنَّا أَجْمعنا على أَنَّ الحروفَ والأفعالَ تعملُ في الأَسماءِ ، ولا خلاف أَنَّ الحروف والأَفعال ليست أَصْلاً للأَسماءِ، فكذلك هاهنا .

والثاني : أَنَّ قولنا " ضَرَبَ ضَرْباً " أي : أَوْقَعَ ضرباً ،

---

(١) في المصورة : ضربين ، وتصويبها من الإنصاف: ١ / ٢٣٩
(٢) نسبته للفراء في الإنصاف : ١ / ٢٤٠ أيضاً
(٣) في المصورة : تحمل، وتصويبه من الإنصاف ١ / ٢٤٠
(٤) الإنصاف : ١ / ٢٣٩
(٥) هما في الإنصاف : ١ / ٢٤٠

كقولك " ضربَ زيداً " في كونهما معقولين (١). فإذا كان المعنى أَوْقَعَ ضرباً ، فلا شكَّ أنَّ الضَّرْبَ معقولٌ قبل إيقاعه مقصودٌ [إليه] (٢) ، ولهذا يصحّ أنْ يؤمَرَ به فيقال " اضْرِبْ " وما أشبهَ ذلك . وإذا ثَبَتَ أنَّه معقولٌ قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دلَّ على أنَّه قبل الفعل (٣) .

وأيضاً فإنَّه لا ينكرُ أنْ يُحْمَلَ الأَصْلُ على الفَرْعِ فيما هو أَصْلٌ في الفَرْعِ فَرْعٌ في الأَصْلِ، ألَا ترى أنَّ الأَسْماءَ وهي الأُصولُ تُبْنَى بالحَمْلِ على الحروف وهي فُروعٌ ، وتمنع الصرف بالحَمْلِ // على الفِعْلِ المضارع ١٢
وهو فرعٌ عنها ، فكذلك يعتلّ المَصْدَرُ بالحملِ على الفِعْلِ، لأَنَّ الإعلالَ أَصْلٌ في الفعل فَرْعٌ في الأَصْلِ كما أنَّ البناءَ أَصْلٌ في الحرفِ فَرْعٌ في الاسم .

وأَمَّا قولهم : إنَّ المَصْدَرَ يكونُ تأكيداً للفِعْلِ ، ورتبةُ المؤكَّدِ قبلَ رُتْبَةِ المؤكِّدِ (٤)

فنقول : هذا لا يَدُلُّ على الأَصالةِ والفرعيَّةِ ، ألَا ترى أنَّك إذا قلت : جاءني زَيْدٌ زَيْدٌ [ورأيت زيداً زيداً ، ومررت بزيدٍ زيدٍ] (٥) ، فإنَّ زيداً الثاني يكون توكيداً للأَوَّلِ في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقّاً من الأَوَّلِ ولا فرعاً عليه ، فكذلك هاهنا (٤) ، (٦) وأيضا فإنَّا نجدُ الحروفَ تؤكِّدُ الأَسماءَ ، وليست بعدها في حكم اللفظ ، نحو : إنَّ ، ولام الابتداء ،

---

(١) في الإنصاف : ١ / ٢٤٠ ، مفعولين ، وهو خطأ .
(٢) تكملة من الإنصاف يتم بها الكلام
(٣) إلى هنا في الإنصاف ١ / ٢٤٠ أما مابعده إلى قوله : فرع في الاسم " فليس فيه .
(٤) الإنصاف : ١ / ٢٤٠
(٥) تكملة من الإنصاف ١ / ٢٤٠ يتم بها الكلام .
(٦) الرد التالي على الكوفيين لم يردْ في الإنصاف .

وغاية قولهم : التوكيدُ بَعْدَ المؤكَّد في حكم اللفظ نحو " قام القوم أنفسهم " ونفس القوم هُمُ القوم في المعنى فكيف يكون الشيءُ قبلَ نفسِه ، هذا محالٌ . وأيضا (١- فإنَّ التأكيد بالمصدر ليس على حكم التابع إنَّما هو لرفع المجاز وإثبات الحقيقة -١) وسيأتي (٢)

وقولهم : نجد أفعالاً ولا مصادر لها ، فنقول : خُلُوّ تلك الأفعال عن (٣) المصدر لا يُخْرِجُ المصدرَ (٤) بذلك عن كونه أصلاً ، وأنَّ الفعلَ فرعٌ عليه ، لأنَّه قد يستعمل الفَرْعُ وإنْ لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصلُ بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعًا ، ألَا ترى أنَّهم قالوا " طَيْرٌ عبادِيد " أي مفترقة (٥) ، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرْعٌ ، ولم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو أصْلٌ ، ولم يخرج بذلك الواحد أنْ يكون أصلاً للجمْع ، وكذلك قالوا : طيرٌ أبابيلُ ، قال تعالى ﴿ وأَرْسَلَ عليهِمْ طيرًا أبابِيْلَ ﴾ (٦) أي جماعات في تفرقه ، وهو جمع لا واحدَ له في قول الأكثرين (٧) ، وزعم بعضهم : أنَّ واحدَه إبّوْل (٨) وقيل: إبِّيْل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، وإنَّما

---

(١) ردٌ لم يرد في الإنصاف
(٢) سيأتي في ص ٦٦٩
(٣) في الإنصاف ١ / ٢٤٠ : عن استعمال المصدر
(٤) كلمة "المصدر" ساقطه من الإنصاف ١ / ٢٤٠
(٥) في الإنصاف ١ / ٢٤٠ (متفرقة)
(٦) آية ٣ من سورة الفيل
(٧) في المصورة : الأكثر
(٨) في المصورة : ابويل ، وأثبتنا ما في الإنصاف ١ / ٢٤١ ، واللسان (أبل) وفيه : وهو مثل عِجَّوْل وعجاجيل . وانظر معاني القرآن للاخفش : ٢٧٢ ففيه : وقال بعضهم واحد الأبابيل : إبِّيل وقال بعضهم : إبّوْل . مثل عجّول ، ولم أجد العرب تعرف له واحداً"
وفي اللسان (أبل) أيضاً ذهب أبو عبيدة : إلى أنَّ الأبابيل جمع لا واحد له بمنزلة عباديد وشماطيط ، وشعاليل . . . وقال الجوهري : ولم أجد العرب تعرف له واحداً".

قالوه بالقياس لا بالسَّماع " (١) وكذلك (٢- "رفيعٌ فرع على "رُفُع" كما أَنَّ "شريفاً" فرعٌ على "شَرُفَ" وإن لم يستعملوا رَفُعَ كما استعملوا شَرُفَ-٢) .

ثمّ نقول : ماذكرتموه معارَضٌ بالمصادر التى لمتستعمل أفعالُها (٣) نحو : " وَيْلَهُ ، وويحَهُ (٤) ، وويبَهُ ، وويسَهُ ، وأَهْلاً وسَهْلاً ومَرْحباً (٥) وأُفّةً ، وتُفّةً ، وتَعْساً ، ونَكْساً ، وبُؤْساً ،(٦) ودَفْراً (٧) وبَهْراً . وهذه مصادر لم يستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أَنَّ ماذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أَنْ يكون دليلاً لكون الفعل أَصْلاً ، فليس بأَوْلى ممّا ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أَصْلاً ، فتتحقق (٨) المعارضة ويسقط الاستدلال . (٩)

وأَمّا قولهم : إِنَّ المصدر لا يتصور مالم يكن فعلُ فاعلٍ ، والفاعل (١٠) وضع له "فَعَلَ ويَفْعَلُ" ؟

---

(١) في الإنصاف : ١ / ٢٤١ بعده " والخلاف إِنَّما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم " .

(٢-٢) ليس في الإنصاف .

(٣) انظر الكتاب ١ /٢٩٥ ، ٣١١

(٤) بعدها في الإنصاف : ١ / ٢٤١ : " وويْهَه "

(٥) بعدها ،، ،، " وسقيا ورَعْيا"

(٦) ،، ،، ،، ،، : " وبُعْداً ، وسُحْقا ، وجُوعاً ، ونُوعاً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً ، وخَيْبةً " .

(٧) بعدها في الإنصاف ١ / ٢٤١ : وتَبّاً .

(٨) في المصورة : فتحقق ، والمثبت من الإنصاف ١ / ٢٤٢

(٩) انظر : الإنصاف ١ / ٢٤١ ، ٢٤٢

(١٠) في الإنصاف ١ / ٢٤٢

فنقول :(١) هذا باطلٌ ، لأَنَّ الفعل في الحقيقةِ مايدلّ عليه المصدر ، نحو : الضَّرْب والقَتْل ، ومانسميه فعلاً من فَعَلَ ويَفْعَلُ إنّما هو إخبارٌ بوقوع ذلك الفعل في زمان معيّن ، ومن المحال الإخبارُ بوقوع شيء قبل تَسْميته ،لأَنَّه لو جاز أَنْ يقالَ : " ضرب زيدٌ " قبل أَنْ يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أُخبرك بمالا تعرف ، وذلك فاسدٌ .

وأَمَّا قولهم : لا دليل في تسميّة مصدرًا ، لأَنَّ المراد به المفعول لا الموضع كقولهم " مركبٌ فاره " ومشربٌ عذب "

فنقول : هذا باطل من وجهين (٢) :

أحدهما : أَنَّ الأَلفاظَ إذا أمكنَ حملُها على ظاهرها فلا يجوز العدولُ بها عنه ، والظاهرُ يوجب أَنْ يكونَ المصدرُ للموضع لا للمفعول فوجبَ(٣) حملُه عليه .

والثاني : قولهم مركب فاره، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المرادُ به موضعَ الركوب وموضعَ الشرب، و[نُسِبَ](٤) إليه الفَرَاهَةُ والعُذُوبةُ للمجاورة كما يقال: " جَرَى النهرُ" وهو لا يجرى ، إنّما يجرى الماءُ الذى فيه ، قال الله تعالى : ﴿ تَجْرِي مِنْ تحتها الأَنْهارُ ﴾(٥) فأَضافَ الفعل إليها لِمَا بيّنا من المجاورة ، ومنه :" بَلَدٌ آمِنٌ ، ومكانٌ آمِنٌ " فأَضافوا الأَمْنَ إليه مجازًا ، لأَنَّه يكون فيه ، وقال ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هذا البَلَدَ آمِنًا ﴾(٦) وقال ﴿ بَلْ مكرُ اللَّيلِ والنَّهارِ ﴾(٧) فأَضافَ المَكْرَ

---

(١) مايأتي في الإنصاف ١/٢٤٢ ، ٢٤٣

(٢) هما في الإنصاف ١/٢٤٣

(٣) في الصورة : يوجب ، والمثبتُ من الإنصاف، ١/٢٤٣

(٤) في الصورة : نعت، واخترنا مافي الإنصاف ١/٢٤٣

(٥) آية ٧٢ ، ٨٩ من التوبه، وفي كثير من السور . الآية ٢٥ من البقرة

(٦) آية ٣٥ من سورة ابراهيم .

(٧) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

إليهما ، لوقوعه فيهما وقالوا : " ليلٌ نائمٌ " فأضافوا النوم إليه لكونِهِ يَقَعُ فيه وقال : (١)

١٩ - * ونِمْتِ ومالَيْلُ المَطِيِّ بنائِمِ *

أي بِمَنُومٍ فيه ، وقالوا : " يومٌ فاجِرٌ" أضافوا الفجور إليه ؛ لأنَّه يَقَعُ فيه . والشواهدُ كثيرة . فدلَّ على أنَّ المرادَ موضع الركوب، وموضع الشرب ، وأضيف إليهالفَرَاهة والعُذُوبة للمجاورةِ على مابَيَّنا .

وأمَّاالبصريون : فقالوا : الفعلُ مشتق مِنَ المَصْدَرِ (٢) ، واحتجوا بأنَّ المصدر يدل على زمان مُطْلَق ، والفعل يدل على زمان معين . وكما أنَّ المطلقَ أصْلٌ للمقيَّد فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنَّهم لما أرادوا استعمال المصدر وَجَدُوهُ يشترك في الأزمنةِ كلِّها ، لا اختصاص له بزمانٍ دون زمان ، فلمَّا لم يتعين لهم زمانَ حدوثِهِ لعدم اختصاصه اشتقوا من لفظه أَمْثِلَةً تَدُلُّ على تعيُّنِ الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ، لأنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ ، ليخص كل فعل منها بزمانٍ من الأزمنة الثلاثة ؛ فَدَلَّ على أنَّ المصدر أَصْلٌ . (٣)

ومنهم مَنْ قال : الدَّليلُ (٤) على أنَّ المصدرَ هو الأَصْلُ

---

(١) هو جرير بن عطية " الخطفي " وصدر البيت: * لقد لُمْتنا ياأُمَّ غيلانَ في السُّرى * وهو السادس من قصيدة يجيب فيها الفرزدق مطلعها :
لا خيرَ في مستعجلاتِ الملاوِمِ ولا في خليل وصلُه غيرُ دائمِ
في ديوانه : ٥٥٣ والشاهد في الكتاب ١ / ١٦٠ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٣٣١ ، والمحتسب ٢ / ١٨٤ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٦ ، ٣٠١ ، والإنصاف ٢٤٣ ، والخزانة ١ / ٢٢٣ .

(٢) في الكتاب ١ / ١٢ " وأمّا الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ " .

(٣) الإنصاف : ١ / ٢٣٧

(٤) الإنصاف ١ / ٢٣٧ ، وقد قال به الفارسي في المسائل البغداديات ل ٤٧ ب ، ومن قبله سيبويه في الكتاب : ١ / ٢١

أَنَّه اسمٌ ، والاسم يقوم بنفسِه ويستغني عن الفعل ، فأَمَّا الفعلُ فإِنّــــه لا يقوم بنفسه ويفتقر إِلى الاسم ، والذى يستغني بنفسِه ولا يفتقر إِلــــى غيره أَوْلَى بأَنْ يكونَ أَصْلاً . // ١٣

ومنهم من قال : الدَّلِيلُ (١) أَنَّ الفعل بصيغته يدل علـــى شيئين الحدث والزمان المحصّل ، والمصدر يدل بصيغته على شــــيءٍ واحد وهو الحَدَثُ ، وكما أَنَّ الواحدَ أَصْلٌ للاثنين كذلك المصدرُ أَصْــلٌ للفعل

ومنهم من قال : الدليل (١) أَنَّ المصدَرَ له مثالٌ واحدٌ نحــو : الضَّرْبُ ، والقَتْلُ ، والفعلُ له أَمثلة مختلفةٌ كما أَنَّ الذهب نوعٌ واحــدٌ والذى يوجد منه أنواعٌ وصُوَرٌ مختلِفَةٌ .

ومنهم من قال : الدليلُ (٢) : أَنَّ الفعل بصيغته يدلّ علــى مايدل عليه المصدر ، والمصدرُ لا يدلّ على مايدلّ عليه الفعل ؛ أَلَا تــرى أَنَّ " ضَرَبَ " يدلّ على مايدل عليه " الضَّرب " و "الضَّرْبُ " لا يدلّ على مايدلّ عليه " ضَرَبَ " وإِذا كان كذلك دلَّ على أَنَّ المصدر أَصْــــلٌ والفعل فرع ؛ لأَنَّ الفرعَ [لابُدَّ] (٣) أَنْ يكون فيه الأَصل ، وصـــارَ هذا كما تقول في الآنيةِ المَصُوغةِ من الفِضَّةِ فإِنَّها تدلّ على الفِضَّةِ ، والفِضَّةُ لا تدلّ على الآنيةِ ، وكما أَنَّ الآنيةَ المَصُوغةَ من الفضَّةِ فرع عليهــــا ومأخوذة (٤) منها فكذلك هنا .

و منهم من قال الدليلُ (٥) : أَنَّه لو كان المصدرُ مشتقّاً من الفِعْلِ

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٣٧

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ وانظر الإيضاح للزجاجي ٥٩

(٣) في المصورة : لا يدل ، والتصويب من الإنصاف ١ / ٢٣٨

(٤) في المصورة : مأخوذ

(٥) الإنصاف ١ / ٢٣٨ ، وانظر التكملة : ٢١١

(لكان ينبغي) (١) أَنْ يجريَ على سَنَنٍ واحدٍ في القِياس، ولا يختلفَ كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدرُ اختلافَ الأجناسِ كالتُّرابِ والماءِ والزيتِ واللبنِ وسائرِ الأجْناسِ ، دلَّ على أنَّه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من قال : لو كان المصدرُ مُشْتَقّاً لوجب أَنْ يدلّ على مافي الفعل من الحدث والزمان وعلى معنىً ثالث كما دلتْ أَسماءُ الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلمَّا لم يكن كذلك دلّ على أنَّه ليس مشتقا من الفِعل . (٢)

ولَخَّصَهُ الفارسيّ(٣) فقال (٤) : الدليل : أَنّا استقرأْنا (٥) المشتقات ، فوجدنا المشتقَّ من الشيء يدلّ على مايدل عليه ذلك الشيء وزيادة ، وتلك الزيادة هي ثمرةُ الاشتقاق نحو "أحمر" فإنَّه مأخوذٌ من الحُمْرةِ ، وتفهم من "أحمر" "الحمرة" وزيادة الشخص . وكذلك "ضارب" ونحوه فإذا قلنا : إنَّ الفعل مشتق من المصدر أَعطانا ذلك ، لأنَّ ضَرَبَ يدل علي الضَّرْبِ ، وزيادة الزمان الماضي ، وإذا قلنا: إنَّ الضرب مشتق من ضَرَبَ لم يعط مايعطي ضَرَبَ، فكيف أزيدَ من ذلك ؟!

---

(١) في المصورة "لاينبغي" ، وهو خطأ ، وفي التكملة للفارسي ٢١١: لجرت على " وفي الإنصاف ٢٣٨/١: لكان يجب .

(٢) الإنصاف ٢٣٨/١ وانظر التكملة ٢١١ .

(٣) التكملة : ٢١١

(٤) "فقال" مكررة في المصورة .

(٥) في المصورة : استقرينا

ومنهم مَنْ قال : الدليلُ (١) : قولهم : " أكرمَ إكراماً " بإثبات الهمزةِ ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أنْ تُحْذَفَ منه الهمزةُ كما حُذِفَتْ من اسم الفاعلِ والمفعولِ نحو " مُكْرِم ومُكْرَم " لمَّا كانا مشتقّين منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت من الذى هو مشتق [منه] (٢) دلَّ على أنَّه ليس بمشتقٍّ منه .

ومنهم من قال : الدليل (٣) أنَّهم سَمَّوهُ مصدراً ، والمصدرُ هو الموضع الذى يُصْدَرُ عنه ، ولهذا قالوا للموضع الذى تصدرُ عنه الإبلُ مصدراً فلمَّا سُمِّيَ مصدراً دلَّ على أنَّ الفعل قد صَدَرَ عنه .

ومنهم من قال : الدَّليلُ (٤) على أنَّ الفعل مُشْتَقٌّ مِنَ المصدرِ أنَّ المصدر يدلّ على معناه دلالة أوَّليّةً من حيث امتياز الحقائق كسائر أسماءِ الأجناس فوَضْعُه أوَّليٌّ ، لأنَّه موضوعٌ لامتياز الحقائق بعضها عن بعض ، ووضع الفعل وضع ثانٍ ؛ لأنَّه موضوع من حيثُ التركيبُ والملابسةُ للفاعل فوضعُه وضعٌ تركيبيٌّ ، فكما أنَّ المفردَ قبل المركّب ، فكذلك المصدر قبل الفعل ، لذلك لا يخبر عن الفعل ؛ لأنَّه جملة ، كما لا يخبر عن الجمل ، ويخبر عن المصدر ؛ لأنَّه مفردٌ ، ويدلُّ على مُسمَّاه بالمطابقةِ ، والفعل يدل بالتضمُّنِ على الحدثِ والزمانِ والنسبةِ إلى الفاعِلِ ، وهذا يَقْطَعُ مَذْهَبَ (٥) الكوفيين وينصر مذهبَ البصريين فهو أَوْلى واللَّهُ تعالى أعلَمُ .

---

(١) الإنصاف : ١ / ٢٣٨
(٢) تكملة من الإنصاف ١ / ٢٣٨
(٣) الإنصاف ١ / ٢٣٨ ، وهو آخر ما ذكره ابن الانبارى من أدلة البصريين ، وقد ذكره الزجاجي في الإيضاح : ٥٨
(٤) لم يرد هذا الدليل في الإنصاف
(٥) في المصورة : بمذهب

[الإعـــــراب]

باب قوله " الإعرابُ تغيّرُ أواخرِ الكَلِمِ لاختلافِ العواملِ (١) الداخلةِ عليها " (٢)

غَرَضُهُ أَنْ يحدَّ الإعرابَ بالنَّظَرِ إلى الاصطلاحِ؛ إذ الإعرابُ بالنَّظَـرِ إلى اللغة يقع على معانٍ (٣) ، منها :

التَّغَيُّرُ : يقال : عَرِبَتْ مَعِدَةُ الرَّجُلِ ، وأَعْرَبها الله إعرابا " أي : غيَّرها . ومنها : الانتقال ، يقال : عَرَبَتِ الدَّابةُ في مرعاها ، إذا لم تستقرّ في جهةٍ منه . ومنها : التَّبْيينُ ، يقال : " أَعْرَبَ الرَّجُلُ على (٤) حاجته : إذا أبان عنها . ومنها : التَّحْسِينُ يقال عَرَّبْتُ الشيءَ : إذا حَسَّنْتَهُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عُرُباً أَتْرَاباً ﴾ (٥) أي: حِسَاناً .

فقوله : تَغَيُّرُ أواخرِ الكَلِمِ . تَحَرُّزٌ من تغيّرِ الأَوّلِ والوَسَطِ ، كتغيّرِ التَّصْغِيرِ والتكْسِيرِ ، نحو : زُيَيْدٍ وزُيودٍ .

وقوله : لاختلاف العواملِ ، تحرّز مِنْ تغيّر أواخِرِ الكَلِمِ لغيرِ اختلافِ العوامِلِ ، نحو : تَغَيُّرِ آخِرِ " حيث " من قولك : جئتُ مِنْ حيثُ جِئْتَ - بفتحِ التاءِ وكَسْرِها وضَمِّها (٦) - فإنّه ليس بإعرابٍ؛

---

(١) في المصورة : العاولم ،تحريف .

(٢) بعده في الجزولية نسخة دار الكتب: لفظا أو تقديرا . وانظر هذا التعريف في إصلاح الخلل : ٢٣ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع : ١٨ ، ١٩ واللسان (عرب) .

(٤) هكذا في المصورة : والمعروف "عن" .

(٥) الواقعة : ٣٧

(٦) هذه لغات ففتح الثاء سمعه الكسائي في بني تميم من بني يربوع وطهية، فَهُمْ ينصبون الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع ، وسمع في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلّها يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب انظر اللسان (حيث) .

إِذْ لم يكن عن عاملٍ .

وقوله : الداخلة عليها . تحرُّزٌ من تغيُّرِ أواخرِ الكَلِمِ لاختلافِ العواملِ غيرِ الداخلةِ عليها ، نحو : تغيُّرِ آخرِ المَحْكِيِّ بِمَنْ (١) ؛ ألَا ترَى أَنَّك إذا استَثْبَتَّ قلت : مَنْ زَيدٌ ؟ لِمَنْ قالَ : " قام زيدٌ ، ومن قال : رأيتُ زيداً ، قلت مَنْ زيداً ؟ . ومَنْ زيدٍ ؟ لِمَنْ قال : مررت بزيدٍ . فآخِرُ زيدٍ قد تَغَيَّرَ ، وسببُ تغيُّره محاكاةُ الإعرابِ الذى في آخرِ زيدٍ الواقع في كلامِ الذى استثْبَتَّه فالعاملُ الدَّاخِلُ في كلامِ المُسْتَثْبِتِ إذاً جَرَّ التغيُّرينِ ، وإِنْ لم يتغير العاملُ الداخل على زيدٍ الواقع بعد : مَنْ .

وزعم بعضهم (٢) أَنَّ هذا الحَدَّ فاسدٌ ؛ لأَنَّه غيرُ جامعٍ للمُعْرباتِ كلِّها ، إِذْ من المعربات مالا يتغير آخرُه : وهي الأَسماءُ الملتزَمُ فيها الرفعُ على الابتداءِ ، نحو : " ايمُنُ اللّهِ " في القَسَمِ .

والأَسماءَ الملتزمُ فيها النَّصْبُ على // المصدريَّةِ ، نحو : ١٤
"سبحانَ اللهِ" (٣) .

والملتزمُ فيها النَّصْبُ على الظرفيه نحو : بُعَيْداتِ بَيْنٍ (٤) ،

---

(١) الكتاب : ٢ / ٤١٣
(٢) لعله الشلوبيين انظر التوطئه : ١١٦ ، والشرح الكبير للجزولية . ٢ب
(٣) الكتاب ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٥
(٤) في الأَمثال لأبي عبيد : ٣٧٩ " قال : وإذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان، ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا، ثم يأتيه قال : لقيتُه بُعيداتِ بَيْنٍ " وانظر الكتاب ١ / ٢٢٥ ، واللسان (بعد) .

وسَحَرَ (١) : إذا أردتَه من يوم بعينه .

وزعم أيضا : أنّه حدّ الإعرابَ بالنّظرِ إلى اصطلاح النحويين قال : وليس الإعراب في الاصطلاح ماذَكَرَ ، ألا ترى أنّ أبا القاسم الزجّاجي جعل الإعرابَ : الرّفْعَ والنَّصْبَ والخَفْضَ والجَزْمَ ، ولم يجعله التغيّر (٢) فقال : إعراب الأسماءِ رفعٌ ونَصْبٌ وخَفْضٌ : إلى آخره (٣) . قال (٤) لى (٥) : وهذا الذى ذكره عندى غَلَطٌ ، فإنّ أبا عليٍّ الفارسي حَدَّ الإعراب في" الإيضاح " باختلافِ أواخر الكَلِمِ لاختلافِ العوامِلِ (٦) ، والاختلافُ : هو التغيُّر ، وكذلك فَعَلَ سيبويه؛ لأنّه قال في علامات الإعرابِ : وليس شيءٌ منها إلاّ وهو يزولُ (٧)، [وأمّا] (٨) جَعْلُ أبي القاسم الإعرابَ هو نفسَ الرَّفْع والنصبِ والخَفْضِ والجَزْمِ ، فليس فيه مخالفةٌ لما قال الفارسي وسيبويه؛ إذِ الرّفْعُ والنَّصْبُ والخفضُ والجزمُ إنّما أرادَ بها المصادر ، أي: رفعُ الرّافِعِ ونصبُ النّاصبِ وخفضُ الخافِضِ وجزمُ الجازمِ ، وهي تغييرات ولم يرد بذلك العلامات (٩) ، وممّا يبين ذلك قوله أيضا : باب

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢٥

(٢) هذا الاعتراض أورده ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ١٠٤ وردّ عليه بمثل ماسيأتي بَعْدُ عند قول الشارح : إنما أراد بها المصادر . . إلخ .

(٣) الجمل : ١٨

(٤) بياض بقدر كلمه

(٥) هذا الرمز يعني ابن عصفور

(٦) إيضاح الفارسي : ١١ والمسائل العسكريات : ١٤٥

(٧) الكتاب ١ / ١٣

(٨) في المصورة : وما

(٩) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٤

معرفةِعلاماتِ الإعراب(١) " فجَعَلَ العلاماتِ غيرَ الإعراب؛ إذِ العلامةُ ليست ذَا العلامَةِ، فبيّنَ أنّ الإعرابَ عنده غير العلامةِ ، وهو التغيُّرُ الذى وقع بالعلامةِ ، فأمّا قوله : (٢) إِنّه يريد علامات ذي الإعراب فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فذلك فاسدٌ ، لأنَّ الإعراب عنده هي العلامات ، فكأنّه قال : علامات ذي العلامات ،أوْ إعراب ذِي الإعرابِ ، [وفي] (٣) مذهبه - وهو الصحيح - أنَّ مثل هذا لا يجوزُ، لا يقال : غلامُ ذِي الغلام ؛ لأنّه يلزم من ذلك أنْ يُخَصّص الشيءُ بما قد خَصَّصَه هو ، فتخصيصُ الغلام بإضافتِهِ إلى سَيِّدِهِ، وتخصيصُ سيد الغلام بإضافتِهِ إلى الغلام المُخَصَّصِ بإضافته إلى السَّيِّدِ وفي ذلك توقُّفُ تخصيصِ كلِّ واحدٍ منهما على الآخر ، وذلك فاسد . وكذلك أيضا يكون الإعراب على تأويله مُخَصَّصًا بإضافته إلى ذي الإعراب، وذُو الإعراب مُخَصَّصٌ بإضافتِهِ إلى الإعرابِ المُخَصَّصِ بإضافتِهِ إلى ذِي الإعرابِ ولذلك رَدَّ هو [على] أبِي الفتح في جعله قول العرب " هذا جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ" (٤) على تقدير : خربٍ جُحْرُهُ ، ثم حذف المضاف وهو جحر ، وأُقيم المضافُ إليه مقامَه وهو الضميرُ ، واستتر الضمير في

---

(١) الجمل : ١٨

(٢) لعله الشلوبين

(٣) مكانها مطموس في المصورة ، ورجعنا فيما أثبتناه الى ما سيأتي عند قول المؤلف" ولذلك رَدَّ هو على أبي الفتح .." الخ

(٤) ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص ١ / ١٩١ ، ١٩٣ ، وانظر ماكتبه النجار في الهامش رقم ٧ من ص ١٩١ وانظر مغني اللبيب ٨٩٤ - ٨٩٦ - والخزانه ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، وقال سيبويه " وقد حملهم قرب الجوار على أنْ جَرّوا : هذا جحر ضبٍ خربٍ ونحوه " الكتاب ١ / ٦٧ وهو مذهب الجمهور.

خَرِبٍ ، قال (١) : لأنّه يلزمه أَنْ يكونَ الجُحْرُ مخصّصاً بالضّبِّ، والضّبُّ مخصّصٌ بخرابِ الجُحْرِ المضافِ إلى الضّبِّ، فيكون تخصيصُ كُلِّ واحدٍ منهما متوقّفا على صاحبه ، وذلك فاسدٌ من جهة المعنى ، ولا يوجد شيءٌ من ذلك في كلامهم ، فأمّا قول الشاعر : (٢)

٢٠- لو أنّكَ تُلْقِي حنظلاً فوقَ بيضِنا تدحرجَ عن ذِي سامِهِ المُتقارِبِ (٣)

فيتخرّجُ على أَنْ يريد : بذى السَّامِ : الموضع الذى يكون فيه السّام من البيض ، والسام هو : الذّهَبُ، فأضاف ذلك الموضعَ الذى فيه السام إلى السام ، وأضافَ السام إلى البَيْضِ ، لا إلى ذلك الموضع الذى فيه السام من البيض ؛ فلا يكون على هذا كل واحد من السام وذى السام مخصّصا بما يتخصّص[به] (٤) الآخر .

وأما مازعم مِنْ أَنَّ حَدَّ أَبي موسى غيرُ جامعٍ للمعربات فباطلٌ ؛(٥) لأنَّه لم يرد بالتغيّر كونَ الآخر مرفوعاً تارةً أَوْ منصوباً أَوْ مخفوضاً أخرى بل أرادَ بذلك تغيره عن الهيئةِ التى كانَ عليها قبل دخول العامل إلى هيئةٍ أُخْرى ؛ فإنَّ العلامة إنما جلبها العامل ، فقبل أَنْ يدخل العامل على الكلمة لم يكن في آخرها تلك العلامة ، فلما دخل العاملُ جَلَبَ العلامةَ فتغيَّر الآخِرُ بها ، فأيمنُ الله ، وأمثالهُ وسبحانَ الله " وأمثاله ، إنّما كانت قبل دخول العامل موقوفةً كما يفعلون بأسماء العدد إذا لم يدخلوا عليها عاملاً في اللفظ ولا في التقدير ، وإنّما يقصدون مجرد العدد نحو : واحدْ ، اثنان ، ثُمَّ دخل العامل

---

(١) انظر الخزانه والتذييل والتكميل (باب النعت) ولم ينسبه أبو حيان لأحد .

(٢) هو قيس بن الخطيم والبيت هو السابع عشر من قصيدة في ديوانه ٧٦-٩٦ مطلعها :

أتَعْرِفُ رسمًا كاطِّرادِ المذاهبِ لعَمْرَةَ وحشاغيرَ مَوْقِفِ راكبِ

والبيت في تهذيب اللغة ١٣ / ١٣ واللسان (سوم) وانظر تخريجه في الديوان (ص٩٠) وانظر الاقتضاب ص ٤٤٢

(٣) في المصورة : منه وما أثبتناه من الديوان وغيره .

(٤) في المصورة : منه

(٥) " " : باطل

فغيّرها عن الوقف بالعلامات التي جلبها . (١)

فإنْ قيل : فكيف لاختلاف العوامل ، ومن المعربات مالا يختلف عليه العوامل نحو : أيمنُ الله ، فإنّه لا يدخل عليه إلّا عامل الابتداء، و: سبحان الله ، فإنّه لا يدخل عليه في التقدير إلا الفعل الذى هو أُسَبِّحُ أو أُبرّئ ؟

فالجواب : أنّه لم يقل كل كلمةٍ من المعرباتِ تختلفُ عليها العوامل ، وإنّما أرادَ : أنّ إعراب المعرباتِ بجملتِهِ لم يقع بعامل واحد بل بعواملَ مختلفة . (١)

وقد كان ينبغي لأبي موسى أنْ يبيّنَ ذلك التغير حتى لا يقع لبس فيقول : الإعرابُ : تَغَيُّر آخرِ الكلمة بعاملٍ يدخلُ عليها ، يُزيلُه عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامِل إلى هيئة أُخرى . (٢)

ولمثل ما ذهب الأُستاذُ (٣) في الإعرابِ ذهب أَبوالحسن بن خروف (٤)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٣ ، ١٠٤

(٢) مثل هذا التعريف في المقرب ص ٤٧

(٣) الاستاذ هو أبوعلي الشلوبين ففي التذييل والتكميل ١ /ل قال أبو حيان : والى أنّه لفظي (يعني الإعراب) ذهب أبوالحسن ابن خروف والاستاذ أبوعلى ، قال ابن خروف : الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة . . إلى أن قال أبوحيان : ولما رأى الأستاذ أبوعلي أنّ الإعراب قد يكون صوتا وحذفا الخ . .

(٤) اسمه : علي بن محمد بن علي الحضرمي ، شرح كتاب سيبويه وكتاب الجمل للزجاجي وكان تخرج على ابن طاهر النحوي الأندلسي المعروف بالخدبّ المتوفي ٥٨٠ وتوفى ابن خروف سنه ٦١٠ هـ وقيل ٦٠٩ هـ باشبيليه " ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ٣٣٥ ، والذيل والتكمله السفر الخامس: ٣١٩ وقد خلط السيوطي في البغية بين ابن خروف النحوى وابن خروف الشاعر المتوفى سنة ٦٢٠ بحلب .

فإنّه قال : (١) في حَدِّ الإعراب : الإعرابُ : صوتٌ يحدثُه العاملُ في آخِرِ الكلمةِ ، وهذا الحَدُّ فاسِدٌ ، لأَنَّ الإعرابَ قد يكون بحذف لا بصوتٍ نحو : لم يفعلا ولم يفعلوا.

قلت : والذى قال ابن خروف في شرح سيبويه : " الإعرابُ: وضعُك العلامةَ في آخِرِ المعرفةِ دالَّة (٢) على عمل العامل ، كما تقع علامةُ التعريفِ دليلاً على إيضاح المُعَرَّفِ ، لا يكون أحدهما إلا بالآخر. ولما رأى الأستاذ : أَنَّ الإعراب قد يكون صوتاً وحذفاً ، قال (٣): في حَدِّ الإعراب // : الإعرابُ حكمٌ في آخر الكلمةِ يوجبُهُ العامِلُ ، ليعمَّ ١٥
جميع ذلك ، وهذا عند صَ منقودٌ . (٤) من جهة أَنَّه لا يُفْهِمُ ماأرادَ ، إِذْ قد يمكن أَنْ يحد الإعراب بذلك مَنْ مذهبُهُ أَنَّ الإعرابَ تغيّر ، لأَنَّ التغير حكم يُحْدِثُهُ العامِلُ في آخِرِ الكَلِمَةِ ، وأيضاً فإنّه قد بَيَّنّا أَنَّ الإعراب في اصطلاحهم إنّما هو التغير لا العلامات، وأيضا فإنَّ من معاني الإعراب لُغَةً التغيُّرُ ، وليس من معانيه في اللغة الصَّوْتُ(٥) ، فأَنْ يكونَ اللَّفْظُ في الاصطلاح على حَسَبِ ماكان عليه في اللغة أَوْلى حتى لا يُتَصَرَّفُ في اللفظ بأكثَرَ من تخصيصه اصطلاحا بتغيير خا[ص](٦) ، وقد كان في اللغة عاما واقعا على كل تَغَيُّرٍ. وهذا

---

(١) انظره م في الصفحة السابقة .
(٢) في المصورة : دابلة، ولعل الصواب ماأثبتناه مع احتمال أن تكون : دليلة .
(٣) حده للإعراب في التوطئة : ١١٦
(٤) النقدان التاليان الموجهان للحد الذى وضعه الشلوبين موجودان في التذييل والتكميل ١/ل ولم ينسبهما أبو حيان لأحدٍ .
(٥) همع الهوامع ١/ ١٤
(٦) تكملة يلتئم بها النص .

القدر من التصرف جائز للمصطلحين ، وليس لهم نقلُ اللفظِ عن معناه جملةً .

قلت : كلام الأستاذِ صحيحٌ في قوله : الإعرابُ حكمٌ في آخرِ الكلمةِ [يوجبُه] (١) العاملُ" فإنَّه يدخُلُ تحتَه كلُّ إعرابٍ انتقل أو لَزِمَ .

[فائدةُ الإعراب]

وقوله : " وفائدتُه الدلالةُ على المعنى الذى يَحْدُثُ بالعامِلِ" يريد : أنَّ الإعرابَ إنَّما أُتِيَ به في الكلام ليدلَّ على المعنى الذى أحدثَه العاملُ في معموله من فاعليَّةٍ أو مفعوليَّةٍ ، أو إضافةٍ أو غير ذلك من المعاني التى أحدثَها في المعرب (٢) . وهذا الذى ذهبَ إليه صحيحٌ بالنَّظَرِ إلى الأسماءِ . وأمَّا بالنظر إلى الأفعال، فإنَّما فائدتُه الشَّبَهُ ، إذْ لا يوجد فِعْلٌ مُعربٌ إلاَّ وهو مُشْبِهٌ للأسماءِ التى الإعرابُ فيها أصْلٌ على ما نُبيِّنُ بَعْدُ . والدَّليلُ على أنَّ الإعرابَ في الفعل لا يدلُّ على المعنى الذى يحدثُه فيه العامِلُ ، أنَّك تقول : لن يقومَ زيدٌ ، فعاملُ النَّصبِ في "يقوم" وهو " لَنْ " إنَّما أحدثَ في الفعل من المعنى : النفيُ بالنَّظَرِ إلى الاستقبال (٣) فلو كان النَّصْبُ دليلاً على هذا المعنى لوجب أنْ يوجدَ النَّصْبُ في الفعل متى أحدث فيه محدثٌ ذلك المعنى ، وأنْتَ تقول : لا يقومُ زيد غداً فتنتفي بلا الفعل بالنظر إلى الاستقبال ، وهو مع ذلك مرفوعٌ . فدلَّ على أنَّ النصب في : لنْ يقومَ ، ليس دليلاً على ذلك المعنى ، إذْ لو كان دليلاً عليه لوجد متى وجد ، كما أنَّ النصبَ

---

(١) في المصورة : يوجب .

(٢) الإيضاح للزجاجي ٦٩ ، ٧٧

(٣) هذا مفهومٌ من قول سيبويه في الكتاب : ١/١٣٥ ، ١٣٦ ولن أضربَ نفيٌ لقوله : سأضرب " . وانظر أيضا ٤/٢٢٠ منه

(٤) في الكتاب ٤/٢٢٢ " وتكون "لا" نفياً لقوله يَفْعَل ولم يقع الفعل " .

لمَّا كان دليلاً على المعنى الذى أحدثه العاملُ في الاسم من المفعوليَّةِ ، لم يوجد معنى مفعوليّة بعد ذكر الفاعِلِ إلَّا وُوجِدَ النصبُ . وأيضا فإنّه سيقرّرُ أنَّ الإعرابَ غيرُ محتاجٍ إليه في الأفعالِ في موضعٍ من المواضعِ ، لأنَّ المعاني تحرزُها العواملُ في الأفعالِ فلا يحتاج إلى الإعرابِ من أجْلِ ذلك . وليس الأمْرُ كذلك في الاسمِ؛ إذِ العامل قد يحدث في الاسم معنى الفاعليَّةِ ومعنى المفعوليَّةِ في نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، فكيف يمكن أنْ يجعلَ دليلاً عليهما حتى يُعْلَمَ منه وهو واحدٌ الفَرْقُ بين الفاعليَّةِ والمفعوليةِ ؟ فقد كان ينبغي أنْ يقولَ : وفائدته في الأسماءِ [الدلالة] (١) على المعنى الذى يحدث بالعاملِ ، وفي الأفعال [الشَّبَهُ] (٢) .

فإنْ قيلَ : فكيف أطلقَ سيبويه القولَ في ذلك ، فقال " وإنَّما ذكرت لك ثمانيةَ مَجارٍ لأفْرُقَ بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل " (٣) فجعل هذه العلامات داخله في المعرب لما يحدث فيه العامل على الإطلاق ، ولم يدخل الإعرابَ في الفعل لذلك بل للشَّبَهِ ، كما تقدَّم ؟!

فالجوابُ : أنَّ "ما" من قوله : لما يُحْدِثُ فيه العامل . ليست اسماً موصولاً ، فيلزم أنْ يكون التقدير ، لما يحدثه فيه العامل أي : للمعنى الذى يحدثه في المعربِ العاملُ ؛ إذ الاسمُ الموصولُ لابُدَّ له من ضميرٍ عائدٍ عليه من صلتِه ملفوظٍ بهِ أومقدَّرٍ ، وإنَّما هي حرفٌ موصولٌ

---

(١) في المصورة : الدالة
(٢) في المصورة : التشبه
(٣) الكتاب : ١٣/١

لا يَعودُ عليها ضميرٌ كأنَّه قال : لإحداث ذلك فيه، أي : في المُعْـرَب، فيكون مثل قوله تعالى ﴿ ولا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ ﴾ (١) أي: لوصفِ ألسنتكم الكَذِبَ . (٢)

فإِنْ قيلَ : إِنَّ الإعرابَ بجملتِهِ فائدتُه في الأفعالِ الشَّبَـهُ ، فما فائدتُه مُفَصَّلاً في الأفعال . ؟

فالجواب : أَنَّ الإعرابَ بجملتِهِ يدلُّ على شَبَهِ الأفعال للأسماءِ التي أَصلُها الإعراب ، وفائدةُ تفصيلِهِ في الأفعال : الدلالةُ على شَبَهِ العاملِ الذي أحدثه فيها بعاملٍ من عَوامِلِ الأسماءِ يُحْدِثُ فيها مِثْلَ ذلك العمل . فالأفْعالُ تُرْفَعُ إذا لم يدخل عليها عاملٌ لفظيٌّ ، لأَنَّ الأسماءَ إِذا كانَ عاملها كذلك رُفِعَتْ نحوُ المبتدأ (٣) ونُصِبَتِ الأفعالُ بأَنْ ظاهرةً أَوْ مضمرةً لشبهها مِنْ عواملِ الأسماءِ بأَنَّ لتقاربِ اللَّفْظَيْنِ (٤) ، ولأَنَّ كُلَّ واحدٍ من اللفظين يَنْسَبِكُ منه مع مابعدَهُ مصدرٌ (٤) . ونُصِبَتْ "لنْ" و"إذنْ" و"كي" في لغة من قال : لِكي (٥) ، لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما يشبه أَنْ ، أَلا تَرى أنَّها إِذا دخلت على الفعل خلصَتْهُ للاستقبال (٦) ، كما

---

(١) النحل : ١١٦

(٢) البحر المحيط ٥/٥٤٥ وفيه أَنَّ الذي قال بهذا هو الكسائي والزجاج . وذكر أبو حيان أَنَّ الجمهور قد جوَّز في (ما) أَنْ تكون بمعنى الذي والعائد محذوف تقديره: للذي تصفه ألسنتكم ، وانتصب الكذب على أَنَّه معمول لتقولوا . إلخ . . " .
وهذا الكلام عند قراءة : الكَذِبَ بفتح الكاف والباء وكسر الذال وهي قراءة الجمهور . وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٠٩ والمغني ، ٨٢٤ ، ٨٢٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٥

(٤) نفسه ١/٢٦ ، ٢٧ وشرح المفصل ٧/١٥

(٥) هذا على لغة من يذهب من العرب إلى أَنْ تكون ناصبة بنفسها بمنزلة أَنْ وتكون معها بعدها بمنزلة اسم كما كانت أَنْ كذلك انظر شرح المفصل ص ١٧ وشرح السيرافي ١/٢٩ .

(٦) شرح السيرافي ١/٢٩ ، وشرح المفصل ٧/١٥ ، ١٦ ، ١٧

يكونُ ذلك في "أَنْ" ، وأيضا فإِنَّ "كي" مصدرِيَّةٌ كأَنْ ، وهذه جملةُ النَّواصبِ ، وأمَّا الجوازمُ(١) لفعلين ، فإنَّما جعل عطها الجزم وهو ترك العلامة ؛ لأنَّها تطلبُ جملتين ، فطال من أَجْلِ ذلك الكلام ، والطولُ موضعُ التخفيفِ والحَذْفِ ، وأمَّا الجوازمُ لفعْلٍ واحدٍ وهي لام // الأَمْرِ والدُّعاءِ ، ولا في النهي والدعاءِ ولم ولمَّا ؛ ١٦
فإِنَّ لامَ الأَمْرِ والدعاءِ ، ولا في النهي والدعاء " جَزَمَتْ ؛ لأنَّها قد تُضَمَّنُ مع مابعدها معنى الشرط ، فيحتاج إلى جواب ، فكان حكمها لذلك حكم [مايجزم فعلين] (٢) . وأمَّا : لَمْ ، ولَمَّا فإنَّهما شُبِّهتا بأدواتِ الشَّرْطِ ، لأَنَّ الفِعْلَ غير مثبت في الموضعين .

فإِنْ قِيلَ : وكذلك الفعل في : لَنْ يقومَ ، غير مثبت فهلَّا شبهت بها . ؟

فالجواب : أَنَّ لن تنفي المستقبل ، ولم ولمَّا تنفيان الماضي ، فكانا من أَجْلِ ذلك أقرب الى أدواتِ الشَّرْطِ ، لأَنَّ أدوات الشرط قد يقعُ بعدها لفظُ الماضي ، تقول : إِن قام زيدٌ قمتُ ، ولا يقع بعد لن معنى الماضي ، ولا لفظه .

فتبيَّنَ أَنَّ فائدةَ الإعراب في الأَفعالِ . مُجملاً ومفصَّلاً إِنَّما هو الشَّبَهُ .

[الفرق بين الإعراب والبناء]

وقوله : " والبناءُ مثل الإعرابِ في اللفظ وضدُّه في المعنى" .

يريد : مثل الإعرابِ في لفظ العلامَةِ وضدُّه في المعنى ، وإلَّا فقد تبيَّن فيما قبل (٣) أَنَّ الإعرابَ ليس من قبيل الأَلفاظِ بل من قبيل المعاني .

---

(١) في المصورة : الجازم
(٢) في المصورة : مايلزم بفعلين ، ولعل الصواب ماأثبتناه .
(٣) تقدم في ٥٩

وقوله : " والفرقُ بينهما انتقالُ الإعرابِ ولزومُ البناءِ "

يعني أَنَّ الإعرابَ يزولُ عن الكلمةِ إذا زالَ العاملُ ، لأَنَّ العاملَ جلبَهُ ، والبناءُ لا يزولُ بزوالِ العاملِ إذْ لم يجلبْه العاملُ ، فتقول "قام زيدٌ" فترفع، فإذا أَزلْتَ العاملَ قلت : زيدْ " فينتقل الإعرابُ ويصير الآخر موقوفاً . وتقول : جلست حيثُ يجلسُ زيدٌ ، فتضم الثاء فإذا أَزلتَ العاملَ قلت : حيثُ ياهذا ، فبقيتِ الضَّمَّةُ ولم تزلْ بزَوالِ العامِلِ . فهذا هو الفرقُ بين جميعِ علاماتِ الإعرابِ ، وجميعِ علاماتِ البناءِ . وأَمَّا من جعل مِثالاً لانتقال الإعرابِ ولزوم البناء (١) أَنَّك تقول : رأيت البقرَ خمسةَ عشرَ ، فتكون فتحة راء البقر في اللفظ كفتحة راء عشر ، ثم تقول : جاءني البقرُ خمسةَ عشرَ ، و مررت بالبقَرِ خمسةَعشرَ ، فتبقى حركة راء " عشر " على ماكانت عليه ، وتنتقل حركة راءِالبَقَرِ - فمثاله قاصرٌ؛ لأَنَّ انتقال آخرِ المُعَرَبِ من علامةِ إعراب [إلى] (٢) أُخرى لا يعم جميع المعربات ، إذْ من المعربات مالا يدخله من علامات الإعراب أكثر من [علامةٍ] (٣) واحدةٍ ، نحو : أيمنُ الله ، وسبحانَ الله وسَحَرَ ، من يومٍ بعينه .

وقوله : " وألقاب الإعراب أَربعةٌ . . إلى آخره "

يقول : إِنَّ علامات الإعراب وإنْ كانت مثل علامات البناء في اللفظ، فإنَّه ينبغي أَنْ تكون الألقابُ الواقعة عليها غيرَ الألقاب الواقعة على علامات البناء ، لأَنَّها ضدُّها في المعنى ، ومخالفة لها بانتقالِها وعدَمِ انتقالِ علاماتِ البناءِ . فجُعِلَتْ ألقابُ علامات

---

(١) فعل ذلك الشلوبين في التوطئه : ١١٦

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في المصورة : علامات

الإعراب : الرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ، والخَفْضُ ، والجَزْمُ ؛ لأَنَّهـا مشتقة من أَسماءِ عواملها وهي : الرافعُ ، والناصبُ ، والخافضُ والجازمُ ؛ إشعاراً بأَنَّها مجلوبةٌ بتلك العوامل . وجُعِلَتْ ألقابُ علاماتِ البناءِ - وهي : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف غير مشتقة من أَسماءِ عواملَ ؛ إشعارًا بأَنَّها لم يجلبْها عاملٌ ، وقد يتجوّز النحويون فيطلقون : الضَّمَّ ، والفَتْحَ والكَسْرَ ، والوَقْفَ على علاماتِ الإعرابِ إذا لم يُخَفْ لَبْسٌ .

و قوله : " وأَصْلُ الإعرابِ للأَسماءِ . . إلى آخره "

هذه مسألة خلافٍ بين أَهْلِ الكُوفَةِ وأَهْلِ البَصْرَه (١) ؛ فمذهبُ أهلِ البَصْرَةِ : أَنَّ الإعرابَ أَصْلٌ في الأَسماءِ فرع في الأَفعالِ ، ومذهب أَهْلِ الكوفةِ : أَنَّ الإعرابَ أَصْلٌ فِيهما .

واحتَجَّ (٢) ابن خروف للبصريين بأَنْ قال : وجدنا الإعرابَ يكثرُ في الأَسماءِ ، ويقلُّ في الأَفعال ؛ أَلَا ترى أَنَّ الأَسماءَ كلها معربة إِلَّا ما أَشْبَهَ مَبْنِيًّا وهو قليل . وأَنَّ الأَفعالَ ثلاثةُ أَصنافٍ : صِنْفَانِ منها مَبْنِيَّانِ وهما الماضي والأَمرُ بغير لامٍ ، والصِّنْفُ الثالث هو المُعْرَبُ بشرطِ سلامتِه من نونيّ التوكيدِ ، ونونِ جماعةِ المُؤَنَّثِ ، فدلت كثرتُه في الأَسماءِ على أَصالَتِهِ فيها وقِلّتُه في الأَفعال على [فرعيّتِهِ] (٣) فيها (٤) . وهذا الذى استدلَّ به غيرُ قاطعٍ ، إِذْ قد يكثر الفرع ويقلّ الأَصْلُ وإِنْ كان الأَكثرُ كما ذكر .

---

(١) انظرها في مسائل خلافية للعكبرى (٨٣) والكافيه لابن الحاجب مع شرحها ٢ / ٢٢٧ .

(٢) انظر احتجاج ابن خروف للبصريين والرد عليه في التذييل والتكميل ل ٣٨ أ ، ولعل أباحيان نقلها عن هذا الكتاب بتصرف يسير .

(٣) في المصورة : فرعيتها

(٤) ترجدها سنه في الأصل نصّه : استدلال هذا الشيخ لا يصح إذ هو استدلال بما لا يوافق عليه الخصم الأئمة الكوفي لا يقول ببناء فعل الأمر » وكتب الأشرف والحاشية فيها سقط كثير بسبب الرطوبة فلم أتبين المراد منه .

واحتج جُمهورُ أَهْلِ البَصْرَةِ : بأَنْ قالوا : الإعرابُ مفتقـــرٌ إِليه في الأَسماءِ في نحو : ما أَحْسَنَ زيدٌ ، فرفعُ زيدٍ إِذا نفيـــت الإِحسان ، ونصبه إِذا تعجَّبْتَ من حُسْنِهِ ، وخَفْضُه إِذا استفهمـــت عَنِ الإِحسانِ مِنْهُ ، ولولا الإِعرابُ لالتبست هذه المعاني ، وهـــو غير مُفْتَقَرٍ إِليه في الأفعال ، إِذْ لو رفعت الإِعراب منها لم تلتبـــس المعاني . ثم حُمِلَ مالا يقع فيه لَبْسٌ من الأَسماء لو أُزيل الإِعـــرابُ نحو : شَرِبَ محمدٌ الماءَ ، على مافيه لَبْسٌ ، كما حمل تَعِدُ ونَعِـــدُ وأَعِدُ على يَعِدُ .

وأَمَّا أَهْلُ الكوفةِ فقالوا : قدافتُقِرَ إِلى الإِعرابِ في الأفعـــال في بَعْضِ المواضعِ (١) في مثل : لاتأكلْ سمكًا وتَشْرَبُ لَبَنـــًا (٢) ، إِذا رفعتَ الفِعْلَ الثَّاني كان المعنى على النَّهْيِ عن الفعـــل الأَوَّلِ وإباحةِ الثَّاني ، وإذا // نصبتَه كان المعنى على النَّهْـــيِ ١٧
عن الجمعِ بينهما ، وإذا جزمته كان المعنى على النَّهى عنهما مجتمعين ومفترقين ، فلولا الإِعرابُ لالتبست هذه المعانى ، وكذلك لامُ الأَمْـــرِ ولام كي ، "ولا" في النَّهْيِ "ولا" في الدعاء ، لولا الإِعرابُ أيضا لالتبســـت المعاني .

والصحيحُ عند أَهْلِ البَصْرَةِ : أَنَّ الإعرابَ لم يُفْتَقَرْ إِليـــــه في الفِعْلِ في موضع من المواضعِ ، وأَمَّا بابُ : لا تأكل سمكا وتشرب لبنـــا ؛

---

(١) في مسائل خلافيه ٨٤ مانصه " واحتج آخرون بأَنَّ الإِعراب في الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلاً كإعراب الأسماء" . ونســب الزجاجي هذا الاحتجاج إلى الفراء والكوفيين عامة،في الإيضاح : ٨٠ .

(٢) انظر هذا المثال في الكتاب ٣ / ٤٢ ، ٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٤

فإنَّ النَّصبَ فيه بإضمار " أَنْ " في المذهب الصحيح ، ويجزم على إرادةِ " لا "والرفع على القطع . فلو أُظهرت العوامل المضمرةُ لكانت دالّةً على المعاني ولم يحتج إلى الإعراب، فالإعراب في هذا الباب إنّما دلَّ على المعاني لمّا حُذِفَتْ العواملُ وجعلت دليلاً عليها وذلك فَرْعٌ ، والأَصْلُ ماذكرنا من إِضْمارِ العوامل وليس كذلك : ما أَحسنَ زيداً ، لأَنَّ الرافعَ والنّاصبَ والخافضَ لزيدٍ على كُلِّ حالٍ لفظُ "أَحْسن".

وأَمّا لامُ الأَمْرِ فالفرقُ بينها و [بين] (٢) لام كي : أَنَّها تكون ابتداءً نحوقولهم : ليخرجْ زيد ، ولام كي لابُدَّ أَنْ يتقدَّمها عاملٌ.

وأَمّا "لا" النافية : فإنّه إذاخِيفَ التباسها بالنّاهِيَةِ أُتِيَ بغيرِها من حروفِ النَّفْيِ نحو : لن ، و : ما ، وإنّما كان يلزم اللبس لو لم يكن للنفي أداةٌ إلّا "لا" .

(*) والذى يدل على أَنَّ الإعرابَ أَصْلٌ في الأَسماء فرعٌ في الأَفعالِ أَنَّ الأَسماءَ كلّها معربةٌ إلا ماأَشْبَهَ منها مَبْنيا ، وأَنَّ الأَفعالَ كلُّها مبنيةٌ إلا ماأَشْبَهَ منها المُعْرَبَةَ، فارتباط الإعرابِ في الفِعْلِ لشبهه بالمعرب دليلٌ على أَنّه إنّما دَخَلَهُ الإعرابُ من جهةِ الشَّبَهِ ،

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق .

* نسب أبو حيان هذا الرد إلى ابن عصفور، التذييل ٨/٢٨م.

لا من جهة أنّه فِعْلٌ ، إِذْ لوكان الإعرابُ فيه من جهة أنّه فِعْلٌ لوجب أَنْ يدخلَ الإعرابُ في جميع الأفعال . كما أَنّ ارتباطَ البناء في الاسم لوجوده (١) مشبها لمبنى دليل على [أَنّ] (٢) البناءَ فيه إِنّما دخله بالشَّبه للمبنى ، ولذلك إِذا لم يشبه مبّنًا بَقِيَ على أَصْلِهِ من الإعراب. (-*)

والطريقُ التي استدلَّ بها جمهورُ البصريين على أَنّ الإعراب أصلٌ في الأسماءِ بدليلِ افتقارِها إِليه هِيَ التي قَصَدَ أبُو موسى الاستدلالَ بهما ، إِلّا أَنّ ما أَعطاه سببا للافتقار ليس كما ذَكَرَ ؛ لأَنّه قال : إِنّ السبب في افتقار الأَسماءِ إِلى الإعراب ، أَنّ صيغها لا تتغيَّرُ لتغيرِ المعاني عليها ، فاحتيج إِلى دليلٍ على المعاني وهو الإعراب ، والأفعال تتغيّرُ صِيَغُها لتغيُّرِ المعاني عليها فدَلَّ تغيّرُ الصيغِ على المعاني عنده فلم يفتقر إِلى الإعرابِ فيها .

وهذا الذى ذكره فاسد ، لأَنّه إِنْ كان يريد : أَنّ صيغَ الأسماءِ لا تتغير أَصلاً لتغيّرِ المعاني . فباطلٌ ، لأَنّ الأَسماءَ تتغيَّرُ صيغها لتغيرِ المعاني عليها في التصغيرِ والتكسيرِ.

وإِنْ كان يريد : أَنّ صيغَها لا تتغيّرُ لتغيّرِ معاني العواملِ عليها ، فكذلك أيضا لا تتغيّرُ صِيَغُ الأَفعالِ لتغيرِ معاني العوامل عليها ، بل لتغيُّرِ الزمان .

فكان ينبغي أَنْ يقول : أَصل الأعرابِ للأَسماءِ ، لأَنّ عواملَها تُحدِثُ فيها أكثرَ مِنْ معنى واحد ، فلا يمكن أَنْ يُجْعَلَ العاملُ

---

(١) في المصورة : لوجود والتصويبُ من التذييل والتكميل ل ٣٨ أ

(٢) تكملة من التذييل والتكميل/ل ٣٨ أ يلتئم بها النص

وهو واحدٌ فارقاً بين معنيين فصاعداً ، فاحتيج إلى الإعراب ليفرق بين المعاني . وأصْلُ البناءِ للأفعالِ ، لأنّ عواملها لا تحدث فيها أكثر من معنى واحد ، فكانت هي بأنفسِها مبيّنةً عمّا أحدثته من المعاني فلم تحتَجْ إلى الإعراب لذلك ، ولولا الشبه لما دَخَلَها

وقوله " وإنّما أُعْرِبَ منها ما أُعْرِبَ لمضارعته الاسم".

لمّا قرّر (١) أنَّ الإعراب لا فائدة له في الأفعال [وأنّه](٢) كان ينبغي أنْلا يدخلَ فيها . [بَيّنَ](٣) السَّبَبَ الذى لأَجْلِهِ دخل الإعرابُ فيها وهو الشَّبَهُ .

وقوله : " ومضارعتُه له من ثلاثةِ أَوْجهٍ (٤) إلى آخره " .

يعني بالإبهامِ [احتمال] (٥) الصيغة للزمانين المستقبل والحال ، كما أنّك إذا قلت : "رجل"، احتمل كلّ واحد من جنس الرجال .

ويعني بالتّخصيصِ : تخليص الصيغة بالسّين وسَوْفَ لأَحَدِ الزمانين : وهو المستقبلُ إذا قلت ؛ سيقوم ، وسوف يقوم ، كما أنّك تخلص رجلاً بالألف واللام لواحدٍ من جنس الرجالِ معهودٍ ،

---

(١) مكانها كلمة غامضة
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام
(٣) في المصورة : فبيّن
(٤) بعده في الجزولية : الابهام ، والتخصيص ، ودخول لام الابتداء عليه .
(٥) في المصورة : احتمل .

إذا قلت : الرجل (١) .

ويعنى بدخول اللامِ أنَّك تقول : إِنَّ زيداً ليقوم ، كما تقول إِنَّ زيداً لقائم (١) ؛ فأشبه "يقومُ" بدخول لام "إِنَّ" عليه الاسمَ فأُعْرِبَ الفعل عندَه لما ذكر من الشّبه .

فإِنْ قال قائل : واللام إذا دخلت للشبه ، فكيف تعد من وجوه الشَّبَهِ (٢) وهي مستحقة به ولم تدخل إِلاّ بعد استقراره ، بدليل أَنَّ اللاّم في قولك : إِنَّ زيداً لقائم ، إِنما هِيَ لام الابتداء ؛ فكان ينبغي أَنْ يقال : إِنَّ لزيداً قائمٌ لكن كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد هوالتأكيد ، فأدخلوها على الخَبَرِ الذى هو اسم ، نحو قولك : إِنَّ زيداً لقائمٌ ؛ لأَنَّه هو المبتدأ في المعنى *؛ ولم يدخلوها على الماضي فيقولوا : إِنَّ زيداً لقَامَ ؛ لأَنَّه ليس المبتدأ في المعنى ، ولا هو مُشْبِهٌ لما هو المبتدأ في المعنى* . وقالوا : إِنَّ زيداً ليقوم - وإِنْ لم يكن "يقومُ" "زيداً" في المعنى - لأَنَّه يشبه ماهو المبتدأ في المعنى ، وهو قائم ، فعومل معاملته . وكذلك أيضا قالوا : إِنَّ زيداً لنعم الرجل ولبئس الرجل ؛ لشبه نعم وبئس بالاسم ؛ لأَنَّهما // لا يتصرّفان . ١٨

فإذا تقرّر أَنَّها دخلت بعد الشبه فكيف تجعل من وجوه الشبه ؟

---

(١) الكتاب : ١/١٤ ، ١٥

(٢) في المصورة : التبسه

(*-*) هذه العبارة مكررة في الأصل

فالجواب : أنّها مكملةٌ للشَّبَهِ ، لأنّ التخصيصَ من الشَّبَهِ، وبها يكمُلُ التخصيص ، لأنّ يفعل إنْ خلصتَه للاستقبال بحَرْفٍ من أوّلِهِ ، خصَّصتَه بالسين وسوف، وإنْ خلصته للحال بحرفٍ من أوّله ، خَصَّصتَه باللامِ نحو قولك : إنَّ زيداً ليقومُ . فالفعل المضارع إذا دخلت عليه اللام — ولم تقترن به قرينةٌ تخلصه لأحد الزمانين — خلّصته اللّامُ للحال ، كما أنّك إذا خلصت رجلاً لواحدٍ مِن الرجال ، أيَّ واحدٍ كان ، خلّصته بالألف واللام .

والسينُ ، وسَوْفَ ، واللامُ ، ثلاثتُها بمنزلةِ الألفِ واللّامِ؛ لأنّه إنّما يحصل التخصيص كلّه بها كالألفِ واللامِ ، فاللامُ إذاً مستحقةٌ لشبه غير كامل ؛ فلمّا دخلت كَمُلَ الشَّبهُ بها ، وصار الإعراب مستَحَقّاً بالشبه الكامل . فهي وإنْ كانت موثّرة في دخولِ الإعرابِ في الفعل من حيث كَمَّلَتْ الشبه بها ، فليست بشبه ثالث خلاف التخصيص، بل هى بعضُ التخصيص،فجَعْلُهُ دخول اللام وَجْهاً ثالثاً خلاف التخصيص باطلٌ ، بل كان ينبغي له أنْ يقول : ومضارعته له من وجهين الإبهام والتخصيص . ومن وجوه الشبه أيضا الوقوعُ(١) موقع الاسم في : مررت برجل يضحك " وقع يضحك موقعَ (٢) ضاحك والدليل على أنّه واقعٌ موقعَه ومعاملٌ معاملته قوله :

٢١- فألفيْتُهُ يوماً يُبيرُ عَدُوَّهُ وبحْرَ عَطاءٍ يستخفُّ المَعابِرا (٣)

---

(١) في المصوره : الموقوع

(٢) في المصورة : موضع ، والوجه موقع .

(٣) البيت هو الواحد والعشرون من قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه ٧١ ومطلعها :

كتمتك ليلاً بالجُمومين ساهراً
وهمّين : هَمّاً مستكنّا وظاهرا

وانظره برواية الديوان (وبحرَ عطاءٍ) في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٤٩ والبسيط ٩٠٤ ، ورصف المباني : ٤١١ ، أمّا في المقاصد النحويه ٤ / ١٧٦ وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٤٤ فروايته فيهما ، ومجرِ عطاءٍ والبحر ٧ / ٥٩ح

فعامَلَ "يبيرُ" معاملةَ "مُبيرٌ" لمّا وَقَعَ موقعَه

[و يظهر أَنَّ] (١) أبا موسى لم يذكر هذا الشبه، لأَنَّه إِنَّما قصد الشَّبَهَ الذى انفرد به المعربُ من الأَفعالِ عمَّا ليس بمعرب منها، وشبه الوقوع قد يكون في غير المُعْرَبِ منها، أَلاَ ترى أَنَّه يكون في الماضى (٢) تقول: مررت برجل ضَحِكَ، كما تقول: برجلٍ ضاحكٍ، فلذلك ينبني على الحَرَكَةِ، وصارت له بذلك مَزِيَّةٌ على فعلِ الأَمْرِ. لكنه وإِنْ كان وحده لا يوجب للفعل إِعرابا، فإِنه إِذا انضاف إِلى الإِبهام والتخصيص، كان المجموع موجباً للإِعراب - وهذا أَوْلى من أَنْ تعتقد أَنَّ الإِعراب إِنَّما وقع لبعض الشبه؛ لأَنَّه إِذا وجد الإِعراب في مُشْبِهٍ فينبغى أَنْ يعتقد أَنَّه إِنَّما كان الإِعرابُ فيه لجميع الشَّبَه لا لبعضه، ولذلك لم يجعل الإِعراب مستحقاً بالشَّبَه الذى استحقت به اللام وهو الشبه الناقص بل بالشبه بَعْدَ كمالِه. وإِنَّما جعلت اللامَ داخِلةً على الفعل بالشبه قبل كمالِه لقيام الدليل على ذلك؛ إِذْ لا يمكن كمال الشبه إِلَّا بعد دخولها.

وقوله: «وانفرادُ الاسم المتمكّن بالجرّ.. إلى آخره»

يقول: إِنَّ الأَفعال لم تخفض؛ لأَنَّ الخوافض لا معنى لها [فيها] (٣)، ولَمْ تُجْزَم الأَسماءُ أَيضا؛ لأَنَّ الجوازمَ لا معنى لها فيها، وهذا الذى ذكره باطل مِنْ جهات:

إِحداها: أَنَّه أَرادَ أَنْ يُعْطِي السَّبَبَ في امتناعِ الجزمِ من الأَسماءِ والخفضِ من الأَفعالِ على الإِطلاق، فأَتى بعلّةٍ قاصِرَةٍ لا تتناول إِلَّا امتناع الخفض من الأَفعالِ لخوافض الأَسماءِ، والجزم من الأَسماءِ لجوازم الأَفعالِ حتى إِنَّه لو قال قائِلٌ: لأَيِّ شيءٍ لم تكن خوافضُ الأَسماءِ تعملُ بَدَلَ

---

(١) مطموسه في المصورة
(٢) الكتاب ١ / ١٦
(٣) تكملة - يلتئم بها النص

خفضها جزماً ، وجوازمُ الأفعالِ تعمل بَدَلَ جَزْمها خفضاً ؟! لم يكن فيما ذكر انفصال عن هذا السؤال .

والثانية : أنّه إنْ كان يلزم الانفصالُ عن امتناع عمل خوافض الأسماءِ في الأفعال ، وعن امتناع عمل جوازمِ الأفعالِ في الأسماء ، فيلزم الانفصالُ عن امتناع عمل روافعِ الأسماءِ ونواصبها في الأفعالِ ، وعن امتناع [عَمَلِ] (١) روافع الأفعالِ وجوازمها ونواصبِها في الأسماءِ .

والثالثة : أنّ (٢) ماذكره : من أنّه لا ينبغي أنْ يَعْمَلَ في الشيءِ إلّا ماله معنى فيه ، باطلٌ ، لأنّ " ليس" و "ما" في لُغَةِ أهْلِ الحِجازِ ، يعملان في الاسم ولا معنى لهما فيه ، وإنّما معناهما في الخبر لا في الاسم ؛ ألَا ترى أنّك إنّما تنفي الخبرَ فكما تقول : مازيدٌ قائماً ، وليس زيدٌ قائماً ، فكذلك كان يجوز أنْ يقال : لم يقم زيد ياهذا . فتعمل لَمْ في الاسم وإنْ كان معناها في الفعل .

والحقُّ عندي أنّ التّعَرُّضَ (٣) لامتناعِ الجَزْمِ من الأسماءِ على الإطلاق ، وامتناع الخفضِ من الأفعالِ على الإطلاق ، تَعَرُّضٌ للسؤالِ عن مبادىء اللغات . والسُّؤالُ عن مبادىء اللغات لا سبيل إليه ؛ لأنّه يُؤَدّي إلى التسلسل ؛ ألَا ترى أنّ السؤالَ إذا وضع على انفراد الأسماءِ بالخَفْضِ والأفعال بالجزم مطلقاً لم يَخْلُ أنْ يَزيدَ : لأيِّ شَيْءٍ لم تجزمِ الأسماءُ بجوازمِ الأفعالِ ، أو بعاملٍ من عواملها

---

(١) تكملة يلتئم بها النص

(٢) في المصوره:انه

(٣) بعدها في المصورة : "عندي" وهوتكرار لا داعي له

يعمله بدلَ عمله ، أَوْ مع عمله ، وكيفما فُرِضَ السوءالُ فإنَّه يلزم حَمْـــلُ ذلك في الرفع والنَّصْب ، فيقال : لأَيِّ شيءٍ لم ترفع الأَفعالُ بروافـــع الأسماء ، أَوْ بعامِلٍ من عوامِلِها التي لا تعمل الرَّفْعَ بَدَلَ عَمَلـــــه أَوْ يعمله مَعَ عَمَلِه ؟ *-ولأَيِّ شَيءٍ لم تنصبْ بنواصبِ الأَسماءِ أَوْ بعامـــل من عوامِلِها التي لا تعملُ // النَّصْبَ بدلَ عَمَلِهِ أَوْ مع عمله -* حتَّى ١٩
يعملُ الرافعُ للأَفْعالِ بدلَ رَفْعِهِ نصباً أَوْ يَعْمَلُ مع رفعه نَصْباً ؟

ومثل ذلك السوءال أَيضاً يَلْزَمُ في روافعِ الأَسماءِ وتوابعِها .

فكما لا يُتعَرَّضُ لتعليلِ ذلك ، لأَنَّه سوءالٌ عن مبادئِ اللغاتِ ؛ لأَنَّه بتقدير أَنْ يكون الأَمرُ كما سأل عنه يُشرع السوءال لو لم يكن كمــا مَرَّ بخلاف ذلك فيوءدِّي إلى تسلسل السوءالِ ، فكذلك لا ينبغـــي أَنْ يتعرّض لامتناعِ الخَفْضِ من الأَفعال والجَزْمِ من الأَسماءِ مُطْلَقاً .

وإنَّما ينبغي أَنْ يُسأَلَ عما كان يجب قياساً [من] (٢) خفض الفعل المضارع إذا أُضيفت إليه أَسماءُ الزَّمانِ (٣) نحو قوله تعالـــى ﴿ يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٤) ؛ لأَنَّه فِعْلٌ مُعْرَبٌ قد دخـــل عليه عاملُ خَفْضٍ ولم يوءثِّرْ فيه الجَرَّ.

وكذلك أَيضا يجبُ قِياساً جزمُ الأَسماءِ التي لا تنْصرف ، لأَنَّها لمّا

- مكررة في المصورة
(٢) تكملة يلتئم بها النص
(٣) في سر العربية ٣٢٣ أَنَّ من سنن العرب إضافة الاســـم إلى الفعل ، تقول : هذا عامُ يغاث الناس . . إلخ . . وفي الكتاب ٣/ ١١٧ " هذا باب مايضاف إلى الافعال من الأسماء ، يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد . . إلخ
(٤) آية ١١٩ من سورة المائدة .

أَشْبَهَتِ الفِعْلَ فزالَ منها التنوينُ ، والخفض ؛ وجب أَنْ يكونَ - إذا دخل عليها عاملٌ مِنْ عوامِلِ الخَفْضِ - دون علامة ؛ لزَوالِ علامة الخفض بالشَّبَهِ ، والجزم هو أَنْ يدخل عاملٌ فلا يحدث علامة بل يكون تركُ العلامة علامةً لَهُ .

فأَمَّا الفِعْلُ المضارِعُ فلم يؤَثِّرْ فيه الاسمُ المضافُ إِليه ، لأَنَّ الإِضافَةَ في المعنى إِنَّما هي إِلى المصدر المفهوم منه (١) ، أَلَا ترى أَنَّ قوله تعالى ﴿ يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) معناه يوم نَفْعِ الصادقين صدقهم ، وقد تقدَّم (٢) أَنَّ دلالة الفِعْلِ على المَصْدَرِ من قبيلِ دَلالة التَّضَمُّنِ ، والعَرَبُ لا تُخْبِرُ عن الشيء ولا تُضِيفُ إِليه إلا إِذا أَتَتْ في الإخبارِ أَوْ في الإضافة باللفظ الذي يدل عليه دلالةً مطابقة ، فلا تقل : أَعجبَني السَّقْفُ، تَعْني الحائطَ الذي هو عليه ، أَوْ خَشَيَةٌ مِنْهُ ، فلذلك لم يؤَثِّر الإِسمُ المضافُ في الفِعْلِ ، لأَنَّه غير مضاف إِليه من حيث إِنه لا يدلّ على المَصْدَرِ الذي اسم الزمان مضاف إِليه في المعنى دلالةَ مُطابَقَةٍ .

وأَمَّا الأَسماءُ التي لا تَتَصَرَّفُ فلم تبق ساكِنَةً في حالِ الخَفْضِ حتى يكون تَرْكُ العَلَامَةِ فيها علامةً للخَفْضِ، لأَنَّهم لو فعلوا ذلك لكان إِجحافاً بها ، لما يلزم فيها من حَذْفِ شيئين مِنْ جِهَةٍ واحدةٍ كل واحد منهما له معنى ، وذلك غيرُ موجود في كلامِهم - فيما ليس له معنى - أَعني حذفين أَوْ إِعلالين من جهةٍ واحدةٍ إِلَّا في ضرورة شعرٍ أَوْ نادرِ كلامٍ إِن جاءَ ، فكيف فيما له معنى . وهذا الذي ذهبت إِليه من امتناع تعليل انفراد الأَسماء

---

(١) الكتاب : ٣ / ١١٨ ، والإيضاح للزجاجي : ١١٣

(٢) تقدم في ص ٣٧

على الإطلاق أو الأفعال على الإطلاق ، بل من حيث ذكرنا وجوبَ تعليلِهِ ، هو مذهب سيبويه ، وعليه فَسَّرَهُ أبو نَصْر في طُرر الكِتاب(١)؛" ألا تَرَى أَنَّه قال في تعليل امتناع الخَفْض من الأَفعال : لأَنَّ المجرورَ داخلٌ في المضاف إليه معاقِبٌ للتنوين (٢) فلم يعلِّل امتناع الخفض منها بغير الإضافة لما ذكرناه من أَنَّه يظهر أَنَّه كان يجب أَنْ تُخْفَضَ في الإضافة خاصة .

وأَمّا قولُ سيبويه في تعليل امتناع الجزم من الأَسماء : " وليس في الأَسماء جَزْمٌ لتمكّنها ولحاق التنوين لها" (٢) فإنَّه يعني بذلك الأَسماءَ غير المنصرِفَةِ (٣) ومرادُه : لتمكنها ولحاق التنوين لها في الأَصْلِ بخلافِ الفِعْلِ الذى لا حَظَّ له في التمكُّن ولا في التنوين، وقوله : فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا (٢) ، يعني ذهب بالشَّبَهِ بالفِعْلِ ، قوله : لم يجمعوا عليه ذهابَه وذهابَ الحَرَكَةِ (٢) ، يريد : لما في ذلك مِنَ الإجحافِ الذي تقدّم تبيينه .

(١) هو : هارون بن موسى بن صالح بن جندل ، من أهل قرطبة ، سمع عن أبي عيسى الليثى وأبى على القالي توفي سنة ٤٠١ هـ . ترجمته في الصلة ٢ / ٦٥٧ والبغية ٢ / ٣٢١ . واسم طرره على كتاب سيبويه " تفسير عيون كتاب سيبويه " وقد قام بتحقيقه الدكتور عبد ربّه عبد اللطيف وطبع سنه ١٤٠٤ هـ بمصر .

(٢) الكتاب ١ / ١٤

(٣) في التذييل والتكميل ١ /ل ٤٤ ب" وقد سبق إلى أَنَّ مراد سيبويه الأسماء هو في بامتناع الجزم من الأَسماء التى لا تنصرف ـ أبو نصر النحوى قال (س) : وليس في الأسماء جزم ـ قال : يريد الأَسماء المضارعة " وأنظر الإيضاح للزجاجى (ص ١٠٢) فقد فَهِمَ كلام سيبويه على غير ما فهمه أبو نصر ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه : ٢٠

[التنوين]

وقوله : "التنوينُ : نونٌ ساكنة".

تَحَرَّزَ بذلك من المتحركَةِ ، ويعنى أنّها ساكنة في الأَصْلِ ، وإلَّا فَقَدْ تكون محرَّكةً لالتقاءِ الساكنين (١) نحو ﴿ أحدٌ ﴾ الله الصَّمَدُ ﴾ (٢)

وقوله : "زائدة"

تَحَرّزَ من الأَصليةِ نحو : نون "عَنْبَر".

وقوله : " تلحق الاسم بعد كماله".

تحرز من مثل نون مُنْطلق ، فإِنَّها ساكنة زائدة ، إلا أَنَّها لـم تلحقِ الاسمَ بعد كمالِه (٣) .

وقوله " يفصله عمَّا بعده "

تَحرَّزَ من مثلِ النُّونِ الساكنةِ في الأَصل الزائدةِ اللَّاحقةِ للاسم بعد كماله ، إِمَّا للوقايةِ بالحَمْلِ على الفِعْلِ نحو قوله :

٢٢ - وماأَدْرِي وظَنِّي كل ظَـنٍّ   أَمُسْلِمُنِي إِلىقَوْمِي شَرَاحِي (٤)

---

(١) بـأَنْ يكسر أو يضم وانظرشرح المفصل ٩ / ٣٤، والشرح الكبير للجزولية : ٥٦

(٢) من آية ١ ، ٢ من سورةالإِخلاص ، وفي غرائب القرآن ٣٠ / ٢١٦ " قال أبو عمرو : يستحب الوقف على قوله (قل هو الله أحد) وإِذا وصل كان له وجهان من القراءة
أحدهما : التنوين وكسره
الثاني : حذف التنوين كقراءة (عُزَيْرُ ابْنُ اللّـه)

(٣) الشرح الكبير ٥٧

(٤) نسبه العيني في المقاصد النحويه ١ / ٣٨٥ ليزيد بن مخرم الحارثي " ومحرّم " في المؤتلف والمختلف للآمدى ص ٣٠٥ و البيت في المحتسب ٢ / ٢٢٠ ، والمغنى : ٤٥٠ ، ٨٤٣ وشرح أبياته ٦ / ٥٦ ، وضرائر ابن عصفور ٢٧ ، ١٣٩ ، والهمع ١ / ٦٥ .

فنون أَسْلِمُني ليست بتنوين ؛ لأَنَّ التنوينَ إِذا اجتمع مع حرف عِلَّةٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ حُذِفَ ولم يُثْبَتْ نحو قولك في ندبةِ غلامِ زيدٍ : واغلامَ زيداه ، فتحذف التنوين من زيدٍ ، لالتقائه ساكناً مع أَلفِ النُّدبَةِ . وإِمَّا لتكميلِ الوَزْنِ نحو قول الآخر :

٢٣- أُحِبُّ مِنْكَ موضِعَ القَفَنِّ وموضِعَ الإِزَارِ والوُشْحُنِّ (١)

وقوله : "وفائدتُهُ الدلالة على ماهو أَصْلٌ في نَفْسِهِ" .

الذى هو أَصْلٌ في نفسِه هو : الاسم ، بدلالة أَنَّه يُفْتَقَرُ إِليه في الكلام ، ولا يَفْتَقِرُ هو إِلى غيرِه ، أَلا ترى أَنَّك تقول : زيدٌ قائمٌ ، فلا تحتاج إِلى الفعل ولا إِلى الحَرْفِ ، ولا يكون من الفِعْلِ والحَرْفِ كلامٌ إِلَّا بِشَرْطِ وجودِ // الاسْمِ . (٢) ٢٠

وقوله : "باقٍ على أَصالَتِهِ" ؛ لأَنَّ الاسمَ إِذا فارق الأَصالَةَ ؛ بِشَبَهِهِ لمبنيٍّ زالَ منه التنوينُ ، وذلك إِذا فارق الأَصالةَ ؛ بشبهة الفِعْلَ في علتين من العِلَلِ التِّسْعِ وما أَشبهها ، أَوْ عِلَّةٍ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ - على مايذكر في باب مالا ينصرف - زالَ منه التنوينُ . ولذلك لم يدخل هذا التنوين الفعل والحرف؛ لأَنَّهما ليسا بأَصْلَيْنِ في الكلامِ .

---

(١) هذان الشطران من الرجز منسوبان لدهْلب بن قريع في اللسان (وشح) وانظر المؤتلف والمختلف : ١٦٩ ورواية الأول منهما في تهذيب اللغة ٥ / ١٤٦ ، ٩ / ١٩١ "الوشحن" بدل "القفن" ، ورواية الثاني فيه : ٩ / ١٩١ : "القفن" بدل "الوشحن" ، وبرواية التهذيب ورد الشطر الأول في الصحاح واللسان (وشح) وبعده فيهما : وموضع اللبّة والقرطنّ وورد الشطران برواية التهذيب في الهمع ٢ / ١٥٧ و رسالة الملائكة ٢٦٤ وفيها قبلهما : * وأنت يا بنيّ فاعلم أنّي . *

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٠ ، والشرح الكبير ٢٩ أ

فأبو موسى لا يخلو أنْ يريد بهذا الفصلِ أنْ يُبيِّنَ التنوينَ على الإطلاقِ ، أوِ التنوين الذى انفَرَدَتْ بهِ الأسماءُ ، فإنْ أرادَ أنْ يبين بذلك التنوين على الإطلاق فباطلٌ ؛ لأنَّ التنوينَ ستةُ أنواعٍ :-

تنوينُ تَمكُّنٍ (١) : وهو التَّنْوِينُ الذى يَلْحَقُ الأسماءَ المعرَبَةَ المنصرفةَ نحو : زيدٌ" وعمروٌ.

وتنوينُ التَّنْكِيرِ : وهو الذى يَلْحَقُ الأسماءَ المَبْنِيَّةَ فرقاً بين مَعْرِفَتِها ونَكِرَتِها (٢) نحو(٣) : " جاءَ سيبويهِ وسيبويهٍ آخرُ" و" إيهِ " إذا استزدته من حديثٍ مُعَيَّنٍ - بغير تنوين -، و" إيهٍ " (٤) إذا استزدته من حديثٍ على الإطلاقِ (٥) ،

قال :

٢٤- وَقَفْنا فَقُلْنا : إيهِ عن أمِّ سالِمٍ وما بالُ تكليمِ الرُّسُومِ الطَّوَاسِمِ (٦)

وَتَنْوِينُ عِوَضٍ: وهو التنوينُ الذى يلحق" إذْ " عِوَضًا من الجُمْلَةِ المحذوفةِ التى تضافُ إليها"إذْ" نحو : قوله تعالى ﴿ وأنْتُمْ حِينَئِذٍ تنظُرُون ﴾ (٧) التقدير : حين إذْ بلغتِ الحُلقوم تنظرون ، فَحُذِفَتِ

---

(١) في الكتاب ١ / ٢٢" فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون " .

(٢) الإيضاح للزجاجي : ٩٨

(٣) مثال الكتاب ٢ / ١٩٩ : هذا عمرويه وعمرويهٍ آخر.

(٤،٥) انظر المفصل ٢٢٨ وشرحه ٩ / ٣٠

(٦) هذا البيت الثالث من قصيدة لذي الرُّمّة في ديوانه ٢ / ٧٧٨ مطلعها

خليليَّ عُوجا عَوْجةً ناقتيكما على طلل بين القِلاتِ وشارعِ

ورواية البيت الشاهد في الديوان : الديار البلاقع بدل الرسوم الطواسم وهو في المقتضب ٣ / ١٧٩ ، الرسوم البلاقع وانظر شرح المفصل ٤ / ٣١ ، ٧١ و ٩ / ٣٠ ، ١٥٦ ، وقال ثعلب في مجالسه : ١ / ٢٢٨ . وأما قول ذي الرمه (البيت) فانه ترك التنوين وبنى على الوقف ، ومعناه: إيهِ حدثنا عن أمِّ سالم ، وانظر الخزانه ٣ / ١٩

(٧) آيه ٨٤ من الواقعة

الجملةُ ؛ لدلالة ماتَقَدَّمَ عليها ، وعُوِّضَ منها التنوينُ .

ولو أَثْبتها لم يدخلِ التنوينُ ؛ لأنَّه لا يجوزُ الجَمْعُ بين العِوَضِ والمُعَوضِ منه. ومن تنوين العِوَضِ أيضاً : التنوينُ الذى يَلْحَقُ الأَسماءَ غيرَ المُنْصَرِفَةِ [المعتلَّةِ] (١) الأَواخِرِ بالياءِ في حالِ الرَّفْعِ والخَفْضِ نحو : جَوارٍ ، وغَواشٍ . الأصل : جَوارِيُ ، وغَواشِيُ استُثقِلَتِ الحركةُ في الياءِ ، وانضاف إلى ذلك ثِقَلُ البِناءِ ، فخَفَّفوا اللفظَ بِحَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ بأَسْرِهِ ، وعُوِّضَ منه التنوينُ (٢) لمَّا نَقَصَ البِناءُ ، ولا ينبغي أَنْ يقالَ ، لمَّا استثقلتِ الحركةُ حُذِفَتْ وعُوِّضَ منها التنوينُ ، ثم حُذِفت الياءُ ؛ لالتقاء الساكنين ، كما يقول الزَّجاجى(٣) وأبو العباس المبرّد (٤) ؛ لأنَّ الحركةَ في كلامِ العَرَبِ إذا حُذِفَتْ لا يعوّضُ منها التنوينُ ؛ أَلَا ترى أَنَّهم لا يلحقون التنوينَ في حُبْلَى ، عوضاً من الحركةِ المحذوفةِ اللّازمِ حذفُها . فإنْ قِيْلَ : الذى استقرَّ في اللسانِ : إذا استثقلتِ الحركةُ في حَرْفِ العِلَّةِ أَلَّا يُحذَفَ أكثرُ مِنَ الحركةِ نحو" القاضي" ؟ فالجواب : أَنَّ باب"جوارٍ"أكثرُ ثِقَلاً؛ لأنَّه انضاف فيه إلى ثِقَلِ الحَرَكَةِ في حرفِ العِلَّةِ ثِقَلُ البِناءِ فكان من أَجْلِ ذلك أَدْعَى للتَّخْفِيفِ .

وتنوينُ مُقَابَلَةٍ : وهو التَّنوينُ الذى يَلْحَقُ في جَمْعِ المُؤنَّثِ السالم نحو " هندات ؛ فإنَّه في مُقابلَةِ النُّونِ مِنْ جَمْعِ (٥) المذكر السالم محكوم بحكمه ، كما أَنّا لكَسْرَةَ منه في مقابلة الياءِ من

---

(١) في صلب الأصل إشارة إلى كلمةٍ ساقطةٍ ، ولم اتبين قراءة هذه الكلمة التى في الهامش ، والصواب ما أثبتناه .
(٢) هذا مذهب سيبويه انظر الكتاب ٣ / ٣١٠ ، ومغنى اللبيب : ٤٤٦
(٣) في الإيضاح له : ٩٧ ، ٩٨
(٤) مغنى اللبيب : ٤٤٦
(٥) في المصورة : جميع

الزَّيْدِيْنَ . والدَّليلُ على أَنَّه محكومٌ له بِحُكْمِ النُّونِ ؟ أَنَّك إِذا قلت في اسمِ امرأةٍ : هنداتٍ ، لم تَمْنَعِ الصَّرْفَ للتأنيثِ والعلمية كما فعلت بفاطمة ، بل ثبت التنوينُ ، كما ثبتت النون إِذا سَمَّيْتَ بجمع المذكر السالم نحو : زيدون ، قال الله تعالى ﴿ فإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ ﴾ (١)

- وتنوينُ التَّرَنُّمِ (٢) : وهو الذى يَلْحَقُ القوافي المطلقة - التى بعد حركةِ الإِطلاقِ منها حرفُ عِلَّةٍ - عِوَضاً من حَرْفِ العِلَّةِ نحو قوله :

٢٥- * ياصاح ماهاجَ الدّموعَ الذُّرَّفَنْ * (٣)

---

(١) البقرة : ١٩٨

(٢) تسمية هذا النوع من التنوين بتنوين الترنم ظاهرها أَنَّه تنوين محصّل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش إِذْ قال : وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بمافيه من الغُنَّة لحروف المدّ واللين وقد كانوا يستلذون الغنّة في كلامهم شرح المفصل ٩ / ٣٣ قال صاحب المغني (٤٤٧) " والذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنّه جيء به لقطع الترنّم وأنّ الترنم وهو التغنى يحصل با حرف الاطلاق لقبولها لمدّ الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون مكانها. إلخ " . وانظر الكتاب ٤ / ٢٠٦ .

(٣) هذا الشطر للعجاج وبعده :

من طللٍ أَمْسى تخال المُصْحَفا

وهما مطلع أرجوزة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان . الديوان : ٤٨٨ وانظر الكتاب : ٤ / ٢٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٠ ، والمقاصد النحويه : ١ / ٢٦

يُريدُ : الذُّرفا . ونحو قولــه :

٢٦ - *من طَلَلٍ كالأَتْحَمِــيِّ أَنْهجَــنْ *(١)

يُريدُ : أَنْهجا . وقال الآخر :

٢٧ - * سُقِيْتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيا مُنْ *(٢)

يريد : الخِيامُو . وقال الآخر :

٢٨ - * يقولون : لاتَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِـنْ * (٣)

يريد : وَتَجَمَّلِى ، وقال :

٢٩ - * .... وكأَنْ قَدِنْ *(٤)

يريد : قَدِي .

---

(١) للعجاج أيضا في ديوانه : ٣٤٨ من أرجوزة قبله في مطلعها :
ما هاجَ أحزانا وشجواً قدْ شجا
والشاهد في الكتاب ٤ / ٢٠٧ ، والخصائص ١ / ١٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٠ ، والأَتْحَمِيُّ : موضع باليمن تعمل فيه البرود ، والأتحمي ينسب إليه وهو برود من برود اليمن عَصْبٌ غير وَشْيٍ . وأنْهج : أخْلق (عن شرح الأصمعي للبيت في الديوان بروايَتِهِ) .

(٢) صدره *متى كان الخيام بذي طلوح* وهو مطلع قصيدة لجرير بن عطيه في ديوانه : ٥١٢ وأورده سيبويه مثالا على الترنم بالواو (الخيامو) في الكتاب ٤ / ٢٠٦ وانظر شرح المفصل ٩ / ٣٣ ومعجم شواهد العربية : ٣٧٨ ثم ٣٥١

(٣) صدره *وقوفا بها صحبى عليّ مطيهم* والبيت من معلقة أمرىء القيس انظر ديوانه : ٩

(٤) البيت بتمامه :
أزف الترحل غير أنّ ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأنْ قَدِ
وهو للنابغة من قصيدة مطلعها
أمِنْ آلِ مَيَّةَ رائح أو مغتدٍ عجلان ذا زاد وغير مزوّدِ
والشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٠ والمغنى : ٤٤٨ وشرح شواهد ٧٦٤ وشرح أبياته ٤ / ٩١ ، ٦ / ٤٧ والهمع ٢ / ٨٠ ، وانظر معجم شواهد العربية : ١٢٦

- والتَّنْوِينُ الغالِي (١) : وهو الّذِي يَلْحَقُ القوافيَ المقيَّدةَ نحو قوله :

٣٠- * وقاتِمُ الأعْماقِ خاوِي المخترقِنْ * (٢)

يريد : المخترقْ ، فألْحَقَ التنوينَ الغالِي وكَسَرَ القافَ لالتقائِها ساكنةً معه . وأنْكَرَ الزّجّاجُ (٣) هذا التنوينَ وقال : القافِيَةُ المُقَيَّدَةُ لا يلحقُها حرفُ الإطلاق ، فكذلك لا يلحقُها التنوينُ ؛ لأنّه يَتَكَسرُ بذلك [والمُقَيّدُ] (٤) هو الذى آخره موقوفٌ عليه بالسكون سواءً كان ماقبله متحرِّكاً أَوْ ساكنا

وقال : إنْ كان سُمِعَ فإنَّما هو خاوي المخترِقْ إِنْ ، على زيادةِ "إِنْ" في الشعر (٣) إشعارا بأنّه بيتٌ كاملٌ .

---

(١) عرّفه الشلوبين في الشرح الكبير : ٩٥ بأنّه التنوين الزائد على التقطيع ، وانظر كذلك التصريح ١ / ٣٦

(٢) بعده : مشتبه الأعلام لمّاع الخَفَقْ .
وهما مطلع أرجوزة لرؤبة بن العجاج انظر ديوانه : ١٠٤
والشطر الشاهد من شواهد سيبويه ٤ / ٢١٠ في غير ما استشهد به هنا وانظر شرح المفصل : ٩ / ٢٩ ، ٣٤ ، والمغنى : ٤٤٨ ، وشرح أبياته ٦ / ٤٧ والمقاصد النحوية : ٣ / ٣٤٦ والهمع ٢ / ٨٠ ، وانظر معجم شواهد العربية : ٥٠٤

(٣) في التصريح ١ / ٣٦ " ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أَنّ الشاعر زاد (إِنْ) في آخر البيت إيذانا بتمامه ، فضعف صوته بالهمزة إلخ . . "
وانظر مغنى اللبيب : ٤٤٨ (ط١)
والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزجّاج النحوى ، أخذ الأدب عن المبرد و ثعلب ، وتتلمذ عليه الفارسي والزجاجى ، وله من التصانيف معاني القرآن ، والأمالى ، والاشتقاق ، والعروض ، والفرق ، وخلق الإنسان ، وخلق الفرس ومختصر في النحو ، وشرح أبيات سيبويه ، وغير ذلك توفي سنة ٣١١ وقيل ٣١٦ ببغداد انظر وفيات الأعيان ١ / ٤٩ ، ٥٠ ، ونزهة الألباء : ٢٤٤ .

(٤) في المصورة : والمطلق ، وهو خطأ

فهذه أصنافُ التَّنْوينِ، وهي أكثرُ مِمَّا ذكرَ أبُوموسى ، فإنْ أرادَ أنْ يبيّنَ التنوينَ الذى انفردت به الأسماءُ، وهو الذى أرادَه من حيثُ إنّه ذكر عِلّةَ الانفرادِ ، فباطلٌ ، لأنَّ الأسماءَ تنفردُ بأربعةِ أصْنافٍ من التنوين وهي // : تنوين التمكن ، وتونين التنكير ، وتنوين العِوَضِ ، ٢١ وتنوين المقابلة .

أمّا تنوينُ التَّرنّمِ والتنوينُ الغَالي فيكونان في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ . من حيثُ إنهما مختصّانِ بالقوافِي .

فالعِلَّةُ في انفرادِ الاسمِ بتنوينِ التّمكّنِ ماذكرهُ أبو موسى .

و[العِلّةُ] (١) في انفرادِه بتنوينِ التنكيرِ أنَّه دخلَ تفرقةً بين المعرفَةِ والنكرةِ [والأفعالُ] (٢) والحروفُ لا تكون معارفَ فلا يُحتاجُ إليه فيهما .

و [العِلّةُ] (١) في انفرادِ تنوينُ المقابَلَةِ بالأسماءِ أنَّه في الجمع المسلم بالألِفِ والتاءِ مقابلُ النُّونِ في جَمْعِ المذكرِ السالمِ، والأفعالُ والحروفُ لاتُجمعُ .

والعِلَّةُ في انفرادِ تَنْوينِ العِوَضِ بالأسماءِ أنَّه عِوَضٌ مِنْ حَرْفِ العِلّةِ المحذوفِ ـ والعربُ لا تحذفُ حَرْفَ العِلّةِ من الأفعالِ إذا استثقلتِ الضّمّةَ فيها ، لئلّا تلتبسَ بالمجزومةِ ، ولا في الحروف أيضاً ـ أوْ عِوَضٌ من الجُمْلَةِ المحذوفةِ المضافِ إليها "إذْ" والأفعالُ والحُروفُ لاتُضافُ .

---

(١) غامضه في المصورة
(٢) تكملة يتم بها الكلام

وقوله : " وكلُّ اسم عَرَضَ فيه شَبَهُ الفِعْلِ فعلامتُه عدمُ الجـَـرِّ والتنوين إلى آخره" لمّا قال : إنَّ فائدةَ التنوين الدَّلالةُ على (أنّ) (١) ماهو أَصْلٌ في نفسِه باقٍ على أصـالتِه ، أَخَذَ في تَبْيينِ ماكان من الأسماءِ غيرَ باقٍ على أصالتِهِ ، فقال : إنَّه يخرجُ عن الأصالةِ في موضعين، أحدُهما : أنْ يعرضَ فيه شَبَهُ الفِعْلِ المضارعِ ، والآخَرُ: أنْ يعرضَ فيه شَبَهُ الحَرْفِ .

وليس الأَمرُ كما ذكر إذْ قد يعرض في الاسمِ شَبَهُ الفِعْلِ ، ولا يخرج عن أَصْلِهِ ولا يكون علامةً على ذلك عدمُ الجَرِّ والتنوينِ ، كاسمِ الفاعِلِ بمعنى الحالِ أوِ الاستقبالِ نحو : مررت بضاربٍ زيداً الآن أوْ غدا ، فكان الصَّوابُ أنْ يقولَ : كلُّ اسمٍ عَرَضَ فيه شَبَهُ الفعلِ بسبب اجتماعِ عِلَّتَيْن فرعيتين فيه من العِلَلِ التِّسْعِ ، أَوْ ما أُشبههما ، قد اجتمعا فيه على نَحْو مخصوصٍ أَوْعِلَّةٍ من تلك العِلَلِ تقوم مقامَ عِلَّتين على مايُبيَّنُ في بابه ، فعلامتُه عدمُ الجَرِّ والتنوين .

وماذكرَهُ أيضاً من أَنَّ كُلَّ اسمٍ عَرَضَ فيه شَبَهُ الحَرْفِ فَعَلامَتُه عَدَمُ الإعرابِ صحيحٌ ، إلَّا أَنَّ موجبَ البناءِ ليس ماذكر خاصّةً في المذهب الصحيحِ . فمن حيث يريد أَنْ يبيِّنَ الموضِعَ الذى يخرجُ فيه الاسمُ عن أصالتِهِ إلى البِناءِ يَنْبغِي أَنْ يذكر موجباتِ البناءِ كلِّها ، (٢) فيقول : كل اسمٍ عَرَضَ فيه شَبَهُ الحَرْفِ أَوْ تَضَمَّنَ معناه ، أَوْوَقَعَ موقعَ المَبْنِيِّ ، أَوْضارَعَ ماوقع مَوْقِعَ المبنيِّ ، أَوْ إضافتُه إلى مَبْنِيٍّ ، أَوْ خروجُه عن نظائرِه أَوْ أَشْبَهَ مَبْنِيّاً فعلامتُه عَدَمُ الإعرابِ ، وسَنُبَيِّنُ ذلك.

وقوله : " الأَلِفُ واللّامُ (٣) .. إلى آخره ".

---

(١) كلمة سقطت من الطلاع

(٢) ستأتي بالتفصيل في الصفحات ٢٢٨ - ٢٣٦

(٣) بعده في الجزولية " والنعت والتصغير إنما .. "

لمَّا لم يُبيِّن أبو القاسمِ السَّببَ في انفرادِ الأسماءِ بذلك ، أخذ يُبيِّنُ السَّببَ فيه ، فقال : " إنَّما احتيجَ إليها في الاسمِ ليختصَّ فيُفيدُ الإخبارُ عَنْهُ ، والفِعْلُ والحَرْفُ لا يُخبرُ عنهما ، فلا يُحتاج إلى ذلك فيهما " .

وهذا الذي ذكره مُعترضٌ فإنه إنَّما يَصِحُّ ذلك في الألِفِ واللام لأنَّك إذا أدخلتها على اسمٍ ساغَ الإخبارُ عَنْهُ ، وأمَّا النَّعْتُ فمنه ما يُسَوِّغُ الإخبارَ [عنه] نحو قولك : رَجُلٌ من إخوةِ زيدٍ عالمٌ ؛ لأنَّ ذلك مفيد ، ولو قلت : «رجلٌ من بني تَمِيمٍ قائمٌ» لم يَجُزْ ؛ لأنَّه كما قال سيبويه : (١) لا يُنكرُ أنْ يكونَ رَجُلٌ قائماً وأنْ يكونَ مِنْ قَوْمٍ .

وأمَّا التَّصْغيرُ فلم يَعُدَّهُ أحدٌ مِنْ مسوِّغاتِ الإخْبارِ ، ولو قلت : رُجَيْلٌ قائِمٌ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّه لا ينكر أنْ يكونَ رَجُلٌ حَقِيرٌ قائماً . فكان ينبغي أنْ يُعَلِّلَ بما ذَكَرَ انفرادَ الأسماءِ بالألفِ واللَّامِ خاصَّةً ، وأنْ يُعَلِّلَ انفرادها بالنَّعْتِ ، بأنَّ النَّعتَ خَبَرٌ عَنِ المنعوتِ في المَعْنَى ، والفِعْلُ والحَرْفُ
لا يُخبر عنهما فلا ينعتان . وانفرادها بالتصغير لأنَّ التصغير نعت في المعنى والفعل والحرف
لا ينعتان ولا يصغران . على أنَّ الإطلاق بأنَّ جميع ذلك تنفرد به الأسماء غير صحيح ، بل يصحّ ذلك في النَّعْتِ خاصَّةً ، وأمَّا التصغيرُ فقد يوجدُ في ضَرْبٍ من الأفْعالِ ، وهو فِعْلُ التعجُّبِ لعلَّةٍ تُذْكَرُ في بابه . (٢)

---

(١) في الكتاب ١ / ٥٤ في باب : تخبرُ فيه عن النكرة بنكرة قال سيبويه " .. ولو قلت : كان رجلٌ من آل فلان فارساً حَسُنَ ؛ لأنَّه قد يحتاج إلى أنْ تُعلِمه أنَّ ذاك في آل فلانٍ وقد يجهله . ولو قلت : كان رجلٌ في قوم عاقلاً لم يَحْسُنْ ، لأنَّه لا يستنكر أنْ يكون في الدنيا عاقل وأنْ يكون من قوم . فعلى هذا النحو يحسن ويقبح .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١١٣/٢ " واعلم أنَّ التصغير لا يكون في فعل من الأفعال إلاّ في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين شبه عام ، وشبه خاص ، فالشّبه العام أنّه لا مصدر له وأنّه لا يتصرف فتختلف صيغته لاختلاف الازمنة كما أنَّ الاسم كذلك .
والشبه الخاص أنَّه لا يبنى إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل وأنّه للمبالغة كما أنّ أفعل كذلك ؛ لأنّ التعجب بالغ في وصف المتعجّب منه والتفضيل مبالغة في صفة الفاضل . . إلخ .

وإِنْ شِئْتَ قلت : الألفُ واللّامُ ، احتيج إِليها في الاسم للفَرْقِ بين المعرفةِ والنكرةِ ، والفِعْلُ والحَرْفُ لا يكون واحدٌ منهما معرفةً أَصلاً ، فلا يحتاج إِلى ذلك فيهما .

فإِنْ قيل : الفعل مدلوله الجنس وقد تكون الألف واللام لتعريف الجنس كقولهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الدينارُ والدِّرهمُ (١) ، فهلّا عُرِّفَ الفعل بالألف واللام للجنس ؟

والجواب : أَنَّهم استغنوا عن ذلك بدخولهما على مدلوله وهو المصدر نحو : الضرب ، والقيام ، ولم يدخلوها على الفعل لذلك .

واعلم أَنَّ الألف واللام تنقسم سِتَّةَ أقسامٍ ، وقيل : أكثر. (٢)

أحدها : أَنْ تكون لتعريف العهد في الشخص نحو : جاء الرجل . تحيل المخاطب على رجل معهود بينكما .

وتكون // لتعريفِ العَهْدِ [في الجنس] (٣) نحو : الرَّجُلُ خيرٌ من المرأةِ ٢٢
تريد : هذا الجنس خير من هذا الجنس .

وتكون لتعريف الحضور في [الاسم المشارِ إِليه] (٤) نحو : مررت بهذا الرجل " .

وفي الاسم المنادى نحو قولك : ياأَيُّها الرجل " .

وبعد " إِذا " التى للمفاجأة نحو : خرجت فإِذا الأَسَدُ ، تريد : فحضرني الأَسَدُ ، وليس بينك وبين مخاطبك بهذا الكلام عهد في

---

(١) انظر الهمع ١/٨٠ ونصّ القول فيه : أهلكَ الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيض .

(٢) انظر في هذا : رصف المباني : ٧٠-٧٨ ، والمغنى ٧١-٧٨ (ط١) وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١١١-١١٣ ، والهمع : ١/٧٨-٨٠

(٣) ساقطه في الأصل، وأكملناها من شرح الجمل لابن عصفور ١/١١١

(٤) في المصورة : أسماء الإشارة وماأثبتناه من شرح الجمل ١/١١١

أَسَدٍ ، ولا أردتَ جِنْسَ الأَسدِ ، فإِنّ المعنى ليس على ذلك .

وفي"الآن" ومافى معناها من الزمان الحاضر . فهذه الأماكن لا تكون فيها [أل] (١) إِلّا [لتعريف] (٢) الحضور ، وماعدا ذلك لا تكون فيه للحضور إِلّا أَنْ يقوم دليل على ذلك مثلها في قول الشاعر

٣١- فأَنْتِ طَلَاقٌ ، والطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثلاثٌ ومنَ يَخْرُق أَعَقُّ وأَظْلَمُ (٣)

في رواية من رفع ثلاثًا ، إِذْ لا يمكن أَنْ يُريد جِنْسَ الطلاق فإِنَّ جنسَه ليس عزيمةً وثلاثاً ، فلم يبق إِلّا أَنْ يريد : الطلاق الواقع في الزمان الحاضر . الذى يعطيه قوله : فأَنْتِ طلاقٌ ، كأَنَّه قال : وطلاقي هذا عزيمةٌ ثلاثة ،

و تكون لتعريف الغلَبَةِ : وهى الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تَغْلِب بعد ذلك على شيء بعينهِ نحو : الصَّعِق ، فإِنَّه كان ينبغى أَنْ يقع على كل من أَصابته الصاعقة ، إِذا كان بينك وبين مخاطَبِكَ فيه [عَهْدٌ] (٤) ، لكن غلب على والد عمرو ، وهى : لازمة لا تقول : عمرو بن صعق .

وتكون للمْحِ الصِّفَةِ : وهى الداخلةُ على الاسم العلم الذى هو صفة في الأَصْلِ نحو : الحارث، والعبّاس، ولا تلزم بل إِنْ لُمِحَتِ الصِّفَةُ دَخَلَتْ ، وإِنْ لم تُلْمحْ أَجْرَيْتَهُ مجرى زيدٍ وعمروٍ ، فلا تدخل

---

(١) تكملة يلتئم بها النص

(٢) مكانها كلمة غامضة في الأصل

(٣) هذا البيت في شرح المفصل ١/ ١٢ ، وقبله
وان ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإِنْ تخرُقي يا هند فالخُرْقُ أَلام
وبعده :
فبيني بها إِنْ كنت غير رفيقة فمالا مريء بعد الثلاثة مقدم
و انظر مغنى اللبيب : ٧٦ ، وشرح أبياته ١/ ٢٢٣ ، ومابعدها ، والخزانه ٢/ ٦٩ - ٧٥ ، ٣/ ٤٤٦ ، ٤/ ٥٦ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٨٨

(٤) مطموسة في المصورة .

الألف واللام .

و الفَرْقُ بين الغالِبَةِ والتى للمحِ الصِّفَةِ من جهة المعنى : أَنَّ الاسمَ الذى فيه غالبةٌ تجدُه واقعاً على ماكان يقعُ عليه قبل اختصاصه بذلك الشَّخْصِ المُعَيَّنِ ، ألا ترى أَنَّ الصَّعِقَ في حين غلبته على والد عمرو دالٌ على وُجودِ الصَّعَقِ به إِذْ ذاك ، وكذلك[1] الثُّرَيَّا والدَّبران ، معنى الثروة والدُّبور موجود فيهما في حين غلبة الاسم عليهما . فالألف واللام فيهما لا زمتان أيضا .

وأَمَّا الاسم الذى تكون فيه للمح الصفة فلا يكون معنى الاسم الذى كان له قبل العلمية موجوداً في حين العَلَمِيَّةِ ؛ ألا ترى أَنَّك تُسَمِّي الشَّخْصَ : حارثا وعَبَّاسا " وليس له في حين التَّسْمية حَرْثٌ ولا عُبُوسٌ ، بل ذلك على جهةِ التفاؤلِ له بأَنْ يعيش حتى يحرثَ : أَي يكتسبه ، وحتى يَعْبِسَ للأَعداءِ .

وتكون بمعنى الذى ، والتى : وهى الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو : الضارب ، تريد : الذِي ضَرَبَ ، : والضاربة تريد : (التي)[2] ضَرَبَتْ ، والمضروب ، تريد : الذي ضُرِبَ، والمضروبة ، تريد : التى ضُرِبتْ .

وتكون زائدةً : وهي الدَّاخلةُ على الاسمِ الواقعِ في موضع لا يكون فيه إِلَّا نكرةً نحو قولهم : مررت بالقوم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ[3] ، فالأَلفُ واللامُ في الجَمَّاءِ الغَفِيرِ زائدةٌ ؛ لأَنَّه حالٌ والحالُ لا تكون إِلا نكرةً ، وذلك موقوف على السماع .

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٩٦

(٢) في المصورة : الذى

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٧٥/١ ، وهامشه رقم "٣" وص ٢٧٧ ، و ٢ / ٩١ ، ٩٢

والداخلةُ على الاسم العلم الذى ليس صفةً في الأَصْلِ لتكميل وزن الشعر نحوقولِ الشَّاعر :

٣٢- باعَـــدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسيرِها
حُـــرَّاسُ أَبوابٍ على قُصورِهـــا (١)

يريد: أم عمرو وذلك أيضا مُخْتَصٌّ بضرورةِ الشعـــر .

وجميعُ ضروبِ الألفِ واللامِ المذكورةِ لا تدخلُ إلّاَ على الاسم إلّا التى بمعنى " التى والذى " فإنّها قد تدخل على الفِعْلِ أيضا في الشِّعْـــرِ وعلى الجملة الاسمية في الشِّعْرِ أيضا كقوله :

٣٣- ماأَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حكومتُـه ولاالأَصيل ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ (٢)

وقول الآخـــر :

٣٤ - يقولُ الخنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا إِلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ (٣)

ونحو قولِ الآخِرِ

---

(١) هذان الشطران هما الرابع والخامس من أُرجوزه لأبي النجم العجلي في ديوانه :ص١١ وانظر المقتضب: ٤ / ٤٩ ، والمفصل : ١٣ والأمالى الشجرية : ٢ / ٢٥٢ والإنصاف: ٣١٧ ، وشرح شواهد الشافيه ٥٠٦ ، والمغني ٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٢ ، ٥٥٩ . وغيرها .

(٢) البيت للفرزدق في الإنصاف٢ / ٥٢١ ، والخزانه ١ / ١٤ والمقاصد النحويه ١ / ١١١ مشروحاً ،وذكره ابن عصفور في ضرائر الشعر : ٢٨٨ وهو في شرح الجمل له ١ / ١١٢ ، ١٧٩ ، ٢ / ٦٠٢ وليس في الديوان المطبوع .

(٣) البيت لذى الخِرَق الطُّهَوِيّ-جاهليٌّ-في النوادر: ٦٦ ، ٦٧ ، والخزانه ١ / ١٤-٢١ ، ٢ / ٤٨٨ ، والمقاصد النحويه : ١ / ٤٦٧ ، وانظر الإنصاف: ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٢٢ ، وضرائر ابن عصفور: ٢٨٩ . وشرح الجمل له : ٢ / ٦٠٢ .

٣٥- مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ منْهُـم   لهم دانَتْ رِقابُ بَني مَعَـــدِّ (١)

والتقدير : الذي تُرْضَى ، و : الذى يجدَّع ، و : الذين رسول اللهمنهم .
وزادَ بعضُهم فيأقسامِ الألفِ والنلام فقال :

وتكون للتعظيم في اسم اللّهِ تعالى ، ولذلك تُفخَّمُ في مثل : قالَ اللـــه تعالى ، تَعْظِيماً .

وتكون عِوَضًا من تعريف العَلمِيَّةِ نحو: قام الزيدان والبكْران .
وتكون عِوَضًا من الضميرِ في مثل : مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجْهِ، تريـــد الحسن وجهه ، فلمَّا حُذِفَ الضَّميرُ عُوِّضَ منه الألفَ واللامُ . وهذا كلـــه راجع إلى ماقدّمناهوسيأتـي . [انفراد الأسماء بالنداء]
وقوله "المنادى مفعولٌ في المعنى" إلى آخـره .

أَ رادَ بهذا الفصل : أَنْ يُبَيِّنَ السَّبَبَ في انفرادِ الأَسماءِ بالنـداءِ فقال ماقال. وهذا الكلام يعطي بظاهرِه // أَنَّ المُنَادَى ليـــس ٢٣
بمفعولٍ صحيحٍ من جهةِ اللَّفْظِ والمَعْنى ، كما ذهبَ إليه ابنُ كيسانَ (٢) وابنُ الطراوةِ (٣) فإنَّهما ذهبا إلى أَنَّ المنادى مفعولٌ في المعـــنى(٤)

---

(١) المقاصد النحويه : ٤٧٧/١ ، شرح الكافية الشافية ٣٠١/١ ، والمغنى : ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٣/١ ، ١٧٩ ، ٦٠٢ ، وضرائر الشعر له : ٢٨٩ .

(٢) أبوالحسن محمد بن أحمد بن كيسان توفي ٢٩٩ هـ أخذ عن المبرد وثعلب وكان ابن مجاهد المقرئ يقول : هو أنحى منهما ، وكان فوق الثقـة ، له كتاب المهذّب في النحو ، وكتاب اللامات ، وكتاب معانـي القرآن وغيرها كثير انظر الوافي بالوفيات ٣١/٢ ، ونزهة الأليـاء : ٢٣٥ وفيه ثبت بمصادر ترجمته . ورأيه في حاشية الصبان ٢٩/١ وانظر ابن كيسان النحوي: ٢٢٩

(٣) ابن الطراوة ، أبو الحسين ، سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبْتي المالقي (٤٤٨-٥٢٨ هـ) ، سمع كتاب سيبوية على الأعلم (ت ٤٧٦) . انظر "ابو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، وفوات الوفيات ٧٩/٢ ، ٨٠ والذيل والتكملة ٧٩/٤ والوافي بالوفيات : ٤٢٢/١٥ ، ورأى ابن الطراوة هذا في المغنى ٤٨٨ ، وانظر ابن الطراوه النحوى : ١٥٩ .

(٤) انظر مغنى اللبيب ص ٤٨٨ (يا) وهو مذهب الشلوبين في التوطئـة : ٢٦٤ والشرح الكبير للجزولية : ٦٢ ومابعدها .

لمَّا امتنع عندهما أَنْ يكون منصوباً بفعلٍ مُضْمَرٍ؛ لأَنَّ ذلك (١) الفعل الذى يُدَّعَى إِضماره لو ظهر لأَفْسَدَ المعنى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قولك ياعبدالله ، هو نفسُ النداء ، وقولك : أُنادى عبدالله هو إِخبارٌ عن النداءِ .

والصحيحُ أَنَّ المنادى مفعولٌ صحيحٌ ينتصِبُ بفعلٍ مُضْمَرٍ لا يجوز إِظهاره . (٢) والدليلُ على ذلك أَنَّه لابُدَّ له من ناصب ، وانتصابُه لا يخلو أَنْ يكون بمعنى النِّداء، أو بحَرْفِ النداءِ ، أَوْ بِفِعْلٍ مضمرٍ؛ فباطلٌ أَنْ يكونَ منصوباً بمعنى النداءِ ، لأَنَّ المعنى مجرّداً من اللفظ لم يُوجَدْ ناصبا فى كلامِهم ، وباطلٌ أَنْ ينتصب بحرفِ النداء ؛ لأَنَّ الحرف إِذا نَصَبَ اسماً ظاهِرًا ، ثم وقع موقع ذلك الظاهر مضمرٌ، وكان ذلك المضمر مرتبتُه أَنْ يلي الحرف لم يكن بُدٌّ (٣) من اتصاله بالحرف نحو قولك : أَنّك قائمٌ ، وهم إِنّما يقولون : يا إِيَّاك (٤) قال الأخوص اليربوعى : (٥) : يا إِيَّاكَ قد كفيتُكَ . (٦)

---

(١) ذلك : مكررةٌ في الأصل .

(٢) هو مذهب سيبويه انظر الكتاب ١ / ٢٩١ . (٣) في الأصل : زيد

(٤) انظر الكتاب ١ / ٢٩١ وقال الشلوبين في الشرح الكبير للجزولية ولو كانت عاملة (حروف النداء) لأمكن اتصال المعمول بعامله وأَنْ تقول : ياك .

(٥) الأخوص اليربوعى (بالخاء المعجمة) واسمه زيد بن عمرو بن عتّاب بن هَرَميّ بن رياح بن يربوع التميمى . شاعر فارس أدرك الإسلام له ترجمة في الإصابة وا نظر المؤتلف والمختلف : ٦٠ وشعر بني تميم في العصر الجاهلى : ٢٥٤

وقوله : ياإيّاك قد كفيتك ، قالها لأبيه عندما وفدا على معاوية فخطب الأخوص فوثب أبوه ليخطب فكفه وقال : ياإيّاك قد كفيتك . انظر في هذا الخزانه ١ / ٢٩٠ والعبارة في الهمع ١ / ١٧٤

(٦) هذا في شرحه للمقدمة الجزولية (الشرح الكبير) : ٦٣

فدلَّ ذلك على أنّه غيرُ منتصبٍ بالحَرْفِ ، فلم يبق إلّا أنْ يكون منصوباً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ .

فإنْ قِيلَ : فكيف ينتصب بفعلٍ لو ظهر لغيَّر المعنى ؟

فالجوابُ : أنَّ الأفعال قد تستعمل وتكون هي المعنى المراد، وإنْ كان الأكثرُ في كلامِهم أنْ تستعمل كناية عن المعنى المراد : فتقول : أقسمت ليقومنَّ زيدٌ ، فيكون قوله : أقسمتُ هو نفسَ القسم ، لا إخباراً عن وقوع قَسَمٍ منك فيما مضى ، فإنْ أردتَ أنْ تخبرَ بأنّه وقع منه قسم، لم تتعلق "أقسم" إذْ ذاك بجوابٍ ، بل تقول : أقسمت أمس على كذا . فإذا تقرَّرَ هذا ، تجعل المنادى من هذا القبيل فيكون منصوبا بإضمار أنادى مراداً به نفس النداء لا بإضمارِ أُنادى الذى يراد به الإخبار عن النداء ؛ لأنَّ ذلك مفسدٌ للمعنى ، ولم يستعملوا أُنادى مُراداً به نفسُ النّداءِ إلا في حال التزامهم الإضمار. وزعم الأُستاذ أبو علي : أنَّ المنادى يمكن أنْ يكون منصوبا بإضمارٍ : أُنادى ، وأدعو المستعملة ظاهرة، والأصْلُ عنده : أدْعو عبدالله ، فيا عنده تنبيهٌ عامٌ إذْ يمكن أنْ ينبه به كل من سمعه ، ثم بَيَّنَ المُنادِيِ بعد هذا التنبيه العام ، بقوله : أدعو زيداً ، أنّه إنَّما أرادَ تنبيهَ زيدٍ لا مايعطيه من العموم ، قال : وهذا هو محصولُ النداءِ ، وهذا باطلٌ ؛ لأنَّ النِّداءَ لا يحتمل الصدق والكذب ، ولا هو من قبيل الإخبار ، ولو كان الأمْرُ على ماذهب إليه لكان : أدعو زيداً ، خبرًا إذا وقع بعد " يا" مراداً به أنَّ التنبيهَ إنّما هو لهذا الحاضر ؛ لأنَّ قوله : (١) إنِّي إنَّما أردتُ بهذا التنبيهِ عبدالله مثلا ، خبرٌ من الأخْبارِ ، وأيضا فإنَّ الأمْرَ لو كان على ماذكر لم يكن لزيدٍ في قولك : يازيدُ ، ولا لأمثالِه مايوجب بناءَه. وأيضا فإنَّ المنصوبَ على المَدْحِ (٢) نحو قوله :

---

(١) أى : المنادى

(٢) الكتاب : ٢/٥٧ ، ٥٨

٣٦ - * النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ * (١)

أَوْ على الذَّمِّ نحو قوله :

٣٧- * وُجُوهَ قُرودٍ .... * (٢)

إِنْ لم يؤخذ على ماذكرناه في النداء ، أَعْنى منصوبا بفعل هو المعنى المراد فسد المعنى ، فتكون صفات المدح منصوبة بإِضمار أَمدح التى جعلت نفس المدح ، وصفاتُ الذَّمِّ منصوبة بإِضمارِ أَذُمُّ التى يُرَادُ بهـا نفس الذم . إِذًا ماصَوَّرَهُ في النداءِ لا يُتَصَوَّرُ له هُنا فإِذاً لا يخلو أبو موسى مِنْ أَنْ يكون مذهبُه في المنادى كمذهبِ ابن كيسان وابنِ الطراوة ، وهو فاسدٌ . كما تقدَّمَ ، أَو يكون مذهبه ؛ أَنَّه مفعولٌ لفظاً ومعنى فيكون قَدْ أَساءَ العِبارة من حيث خَصَّصَ جانب المفعولية فيه بالمعنى دُونَ اللَّفْظِ .

---

(١) عجزه :* والطيبين معاقدَ الأزر * وهو ثاني بيت من أبيات للخرنق بنت بدر بن هِفّان (جاهلية) مطلعها :
لا يَبْعَدن قومي الذين هـمُ سُمُّ العداةِ وآفة الجُـزْرِ
ورواية الديوان : النازلون وذكر شارحه فيه رواية : النازكين .
وانظر الكتاب ١ / ٢٠٢ : النازلون ، ٢ / ٥٨ ، ٦٤ : النازلين ، والجمل : ٢٨ ، والمحتسب ٢ / ١٩٨ ، والأمالى الشجرية ١ / ٣٤٥ والإنصاف : ٤٦٨ ، ٧٤٣ ، ومعجم شواهد العربية : ١٨٦ .

(٢) البيت بتمامه :
أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرها وجوهَ قرودٍ تبتغى من تجادِعُ
وهو للنابغة الذبيانى في ديوانه : ٣٥ وهو البيت (١٧) من قصيدة مطلعها :
عفا ذو حُسًى من فَرْتَنَى ، فالفوارعُ فَجَنْبا أَرِيكٍ ، فالتِّلاعُ الدّوافعُ
وفي البيت الشاهد رواية أخرى : وجوه كلاب انظر تحقيق رواية الديوان ص: ٢٣٦ منه . وانظر الشاهد في الكتاب ٢ / ٧١ ، وشرح أبيات سيبويه : ١ / ٤٤٦ والأمالى الشجرية : ١ / ٣٤٤ ، وشرح أبيات المغنى ٦ / ٢١٠ ، وذكر فيه رواية أخرى برفع (وجوه) ولا شاهد فيه على هذا . وانظر الإفصاح ٢٨٣

وسيأتي خلافُ الكوفيين في المنادَى في باب النّداءِ إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

وقوله : « التصرّفُ اختلافُ الصِّيَغِ لاختلاف المعنى والتمكّنُ يُقابلُه »

يريد أنْ يبيِّنَ السببَ الذي لأجله انفردت الأفعالُ بالتصرُّفِ، وهو أنَّ التمكنَ في الأسماءِ في مُقابَلَةِ التصرُّفِ في الأفعالِ ، فأغنى عن التصرف لذلك ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ التمكُّن ليس في مقابلةِ التصرف في الأفعالِ ،إذْ لا يدلّ التمكنُ في الأسماءِ على معنًى نِسْبتُه من الأسماء نِسبةُ المعنى الذي يدلّ عليه التصرف من الأفعالِ ؛ لأنَّ التمكن يدل على المعنى الذي يحدثه العامل في الأسماءِ، والتصرف لا يدلُّ على معنًى يحدثه عاملُ الأفعالِ . وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ التصرفَ على الأطلاق لا تنفرد به الأفعالُ ،إذْ قد تتصرف صيغُ الأسماءِ كما تقدَّمَ (١) لاختلافِ المعاني عليها من تصغيرٍ وتكسيرٍ . وإنَّما التصرفُ الذي تنفردُ به الأفعالُ تصرّفُ الصِّيَغِ لاختلافِ الزمانِ؛ لأنَّ الأسماءَ لم توضعْ للدّلالةِ على الزمانِ فتختلفُ أبنيتُها لَهُ .

وقوله : " (٢) لذَهَبَ منها // حركةٌ (٣) ـ أيِ للجزم ـ وتنوينٌ (٣) أيِ: لالتقاءالساكنين ." قصدُه بِذَلكَ أنْ يبينَ السَّبَبَ الذي يلزمُ من أَجْلِهِ حذفُ التنوينِ والحركةِ من الأسماءِ لو جُزِمَتْ ، فقال : إنَّ الحركةَ يذهبها الجَزْمُ (٤) ، والتنوين يلزمُ ذهابُه لالتقاءِ السَّاكنين .

---

(١) تقدم في ص: ٦٧

(٢) في الجزولية " وقول الزجاجي في الجمل . وإنَّما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنهيلزمها التنوين والحركة فلو جزمت لذهبت حركتها : أي للجزم ، وتنوين ـ أي : لالتقاء الساكنين " .

(٣) الجمل : ١٨

(٤) غير واضحة في المصورة .

وَزَعَمَ الأُستاذُ (١) أَنَّ العِلَّةَ في ذهابِ التنوين لو جُزمت الأَسماءُ ليست ماذكر أبو موسى ، قال : إذ التنوين بابُه أَنْ يكسرَ لالتقاءِ الساكنين نحو : * أَحدٍ الله الصَّمد * ولا يُحذَفُ التنوينُ لالتقاءِ الساكنين إلَّا في ضرورةٍ (٢) نحو قول الشاعر :

٣٨- عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِضَيْفِهِ ورجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ (٣)

قال : وإنَّما كان يجب أَنْ يحذفَ؛ لأَنَّه تابعٌ لحركةِ الإعراب فإذا ذهب المتبوع ذهب بذهابه التَّابعُ" (١) ، وهذا منقوضٌ ؛ أَمَّا قوله : إِنَّ التنوينَ تابعٌ لحركةِ الإعراب" فباطلٌ ، وإنْ كان قد قال به السيرافي (٤) ؛ لأَنَّ الفعلَ والاسمَ الذى لا ينصرف لا يوجد فيهما حركةُ الإعراب

---

(١) هو الشلوبين فقد قال في الشرح الكبير للجزولية ٦٧ ، والشرح الصغير ٢٦ مايلي : " وقوله : وتنوين أى لالتقاء الساكنين ليس بجيد ، لأَنَّ التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلّا قليلا شاذاً أو ضرورة وأحسن من هذا أَنْ يقول : أي لأَنَّه تابع لحركة الإعراب ، فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع" .

(٢) هذا الذى ذهب اليه المبرد في المقتضب ٢ / ٣١٤- ٣١٥ وذهب الجرمي إلى أَنَّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة ، وعليه قرئ * أحدُ الله الصمد * الهمع ٢ / ١٩٣ وفي البحر المحيط ٨ / ٥٢٨ " قرأ أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبى إسحاق وأبو السمال وأبو عمرو في رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤى وعبيد وهارون عنه * أحدُ الله * بحذف التنوين لالتقائه ساكنا مع لام التعريف وهو موجود في كلام العرب، وأكثر مايوجد في الشعر . . " وانظر السبعة : ٧٠١ ، وانظر ماسبق ص: ٧٦ .

(٣) هذا البيت ممّا ينسب إلى عبد الله بن الزبعرى وإلى غيره من الشعراء انظر : شعر عبد الله الزبعرى ص ٥٣ ، والسيرة لابن هشام ق ١ / ١٣٦ والمقتضب : ٢ / ٣١١ ، وانظر هامشها رقم (٢) وفيه ٢ / ٣١٥ بروايه : عمرو العلا والإنصاف : ٦٦٣ وانظر الكامل ١ / ٢٥٢ ثم التنبيهات لعلى بن حمزة : ١١٧ ، وانظر المقاصد النحوية : ٤ / ١٤٠ .

(٤) قال السيرافي في شرح الكتاب ١ / ٢١ : إنّ التنوين فرع، وإنما أُتي به لقوة المتحرك ، ومزيته على غيره . فإذا دخل مايحذف الحركة ويزيلها كان أولى بحذف التنوين .

ولا يوجد التنوين ، فإذاً لم يتبع الحركة ، وإنّما هو علامة على أنّ الشيء أصْلٌ في نفسِه باقٍ على أصالَتِهِ ، ولذلك لم يدخلِ الفِعْلَ ، لأنّه ليس بأصْلٍ في الكلامِ ولاغيرُ المنصرفِ ، لأنّه غيرُ باقٍ على أصالتِهِ (١) .
فالتنوينُ إذاً إنّما هو تابعٌ لهذا المعنى وعلامةٌ عليه ، فلو جعل الجَزْمَ من إعرابِ الاسمِ المنصرفِ الذى هو أصْلٌ في نفسِه باقٍ على أصالتِه ؛ لوجَبَ ألاّ يَذْهَبَ منه التنوينُ،لأنّ المعنى الذى من أجله دخل التنوين باقٍ .

وأمّا قوله (٢) : «إنّ التنوين بابه أنْ يكسَرَ لالتقاء الساكنين» فليس الأمْرُ كما ذكرَعلى الإطلاقِ بل في ذلك تفصيلٌ ، وهو أنّ التنوينَ لا يخلو أنْ يكون الساكنَ الأوّلَ أوِالساكن الثاني :ـ
ـ فإنْ كان الأوّلُ ، لا يخلو أنّ يكون الساكنُ الذى اجتمع معه أوّلَ كلمةٍ منفصلةٍ أومُقَدَّرةٍ تقديرَ انفصالٍ ، أوْ لا يكون،فإنْ كان أوّل كلمة منفصلة نحو : ﴿ أحدٌ*الله ﴾ (٣) أوْ مقدّرة تقدير منفصله نحو قولك : " أزيدُنيْهِ " فالباب كسر التنوين لالتقاء الساكنين .

والدَّليلُ على أنّ حرفَ الإنكارِ في تقدير الانفصال أنّه قد يؤتى به منفصلاً نحو : أزيدُ إنيه (٤) . وإنْ لم يكن كذلك فالبابُ

---

(١) انظر ماسبق ص : ٧٧ .

(٢) هذا الكلام ليس نص كلام الشلوبين وإنّما هو مفهوم قوله : «لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلاّ قليلا شاذّا أو ضرورة الخ .. انظر هـ ١ ص ٩٥ .

(٣) انظر ماسبق ص : ٨٩ .

(٤) في المصورة أزيدُاإنيه والتصويب من الكتاب ٢ / ٤١٩ ، ٤٢١ والإتيان به منفصلاً لغةٌ ، ففي الكتاب ز" واعلم أنّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إنْ) فيقول : أعُمَرُ إنيه وأزيدُ إنيه " فكأنهم أرادوا أنْ يزيدوا العلمَ بياناً وإيضاحا الخ ... " .

حذفه نحو قولهم في الندبة " واغلام زيداه " فيحذفون تنوين " زيدٍ " لالتقائه ساكناً مع علامة الندبة؛لأنها لا تجيء منفصلةً أصْلاً .

- وإنْ كانَ التنوينُ الساكنُ الثاني لم يحذف أصْلاً بل الساكن الذى قبله إِنْ كان حرف مَدٍّ ولين حُذِفَ نحو " قاض" و " رحى " في الوصل ، وإن لم يكن حرف مدٍّ ولين حُرِّك نحو " صَهٍ " .

فإطلاق الأُستاذِ القولَ بأَنَّ التنوين بابُه أَنْ يكسرَ لالتقاء الساكنين باطلٌ .

وأمّا قول أبي موسى : إِنَّ التنوين يلزمُ حذفُه لو جزمت الأَسماءُ المنصرفة؛لالتقاءِ الساكنين " فباطل ؛ لأَنَّ التنوينَ إِذْ ذاك يكون السكون الثاني ، وإنْ كان التنوين هو الساكن الثاني فبابُه أَلاّ يحذف التنوين كما تقدَّم .(١)

فإِنْ قِيلَ : إِذْ لم يسغ أَنْ يُعلَّل حذفه بأَنَّه تابعٌ لحركةِ الإِعراب ولا بالتقاءِ الساكنين ، فلم كان يُحْذَفُ ؟

فالجوابُ : أَنَّ ذلك إِنّما يلزم من يعلل امتناعَ الجَزْمِ من الأَسماء على الإِطلاق ، وذلك باطلٌ لما قدمناه .

وقوله : وتختل : أَي تنتقص من المعنى ماأَفادَهُ كلٌّ واحدٍ من الحركة والتنوين بذهابه .

هذا الذى قال باطلٌ ؛ لأَنَّ الحركةَ تدلُّ على المعنى الذي أَحدثَة العامِلُ في الاسم ، فلو لم تأْت (٢) بحركة الإِعراب لم يلزم انتقاضُ ذلك المعنى الذى أَحدثَه العاملُ في الاسم من فاعليّه أو مفعوليه أَوْغير ذلك ، بل يبقى المعنى ولا علامةَ عليه ، وكذلك

---

(١) تقدم ص ٩٦

(٢) في المصورة : تأب .

لو حُذِفَ التنوينُ من الاسمِ المنصرفِ ـ على ما ذهب إليه ـ لم يلزم ألَّا يكون أصلًا في نفسِه باقيًا على أصالته ، بل تكون الأصالةُ والبقاءُ عليها ثابتين (١) في الاسم من غير علامةٍ . فإذًا لا يلزم من حذفِ الحركةِ والتنوينِ ماذَكَرَ ، اللّهم إلَّا أنْ يجعل فائدتهما الدلالة، لا مايدلّان عليه، فيكون ماقال صحيحًا ؛ لأنّ دلالتهما تذهب بذهابهما إلَّا أنَّ ذلك مجازٌ ، لأنّ فائدةَ الدَّليلِ إنَّما هو المدلول عليه لا الدلالة،وكان الصَّوابُ : أنْ يفسِّر الاختلالَ بتوالي ذهابِ شيئين منها من جهةٍ واحدةٍ كل واحد منهما له معنى، وإذا كرهُوا مثل ذلك فيما ليس له معنى كما تقدَّمَ (٢) فالأحرى فيما له معنىً أنْ يكرهوه .

و قوله " والهاء من تستحقه .. إلى آخرِه " (٣)

يريد أنْ يسوِّغَ عودَةَ هذا الضمير على الاسم المصرَّحِ به وهو "شيء" كأنه قال : ولاتستحق شيئًا ، أوْ على // الملك المفهوم من ٢٥
تملك وإنْ لم يصرّح به نحو: مَنْ كَذَبَ كان شَرًّا له (٤) ، أي : كان

---

(١) في المصورة : ثابتان ، خطأ

(٢) تقدم ص ٧١

(٣) النص في الجزولية : والهاء من قوله : تستحقه للشيء أوللملك المفهومُ من قوله : لاتملك شيئًا ولاتستحقّه والأحسن أن يكون للشيء لاللملك .

(٤) هذا ممّا قالته العرب انظر الكتاب ٢ / ٣٩١ ، والإنصاف ١ / ١٤٠ ، والفصول الخمسون ٢٢٩ .

هو شرًّا له : أي الكَذِبُ .

و قوله :

٣٩- إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إليهِ وخالَفَ ، والسَّفِيهُ إلى خِلَافِ(١)

يريدُ جَرَى إلى السَّفَهِ(٢) ، فأعاد الضمير على السَّفَهِ المفهوم من سفيه

وقوله: "وللأوّل مزية "(٣)

إنْ عَنَى بالأوّلِ ماهو أوّلُ في كلام أبي القاسِم(٤) ، فيكون قد رجّح عودةَ الضمير على المُلْكِ ؛ لأنّ تَمْلِك " - وهو الدّالُ على الملك - هو مقدّمٌ في كلامِ أبي القاسم على« شيئاً »، وتكون المزيّة عنده إذْ ذاك من جهة المعنى ؛ لأنّه لو أعادَ الضمير على شيءٍ لكان التقديرُ ولاتستحق شيئاً ، والأفعالُ تَسْتَحِقُّ نواصبَها وجوازمَها ، وماتختص به من جميع أحكامِها . وإنْ عنى بالأوّلِ ماهو أوّلُ في كلامه كان الضميرُ عائداً على شَيْءٍ ؛ لأنّه بدأ في لفظِهِ بالشَّيْءِ ، فقال : إمّا لشَيْءٍ وإمّا للمُلْكِ ، وتكون المزيّة إذْ ذاك أنّه مصرح به ، فهو أوْلَى مِمّا في الضّمنِ وأنّه أقربُ مذكورٍ في كلام أبي القاسم، والعودةُ على أقْرَب مذكورٍ أَوْلَى .

---

(١) في معاني القرآن للفراء ١/١٠٤ ، والخصائص ٣/٤٩ ، و المحتسب ١/٧٠ ، وأمالي المرتضى ١/٢٠٣ ، والأمالي الشجرية ١/٦٨ ، ٦٩ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ٢/١٣٢ ، ٢٠٩ ، و الإنصاف ١/١٤٠ وفي شرح الرضي للكافية : ٢/٥ والخزانه ٢/٣٨٣ : إذا زُجِرَ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٠٤ ، والخزانه ٢/٣٨٣

(٣) في الجزولية نسخة دار الكتب بدل هذه العبارة : والأحسن ان يكون للشيء لا للملك .

(٤) في الجمل : ١٨ ونصه" ولا معنى للإضافة إلى الأفعال ؛ لأنّها لا تملك شيئا ولا تستحقه .

فإنْ قِيلَ : فكيف يقول ولا تستحق شيئاً وهي تستحقّ ما ذكرت ؟
فالجوابُ : أنَّ الضميرَ عائدٌ على الشيءِ المتقدّمِ الذكر ، والمراد به "شيئاً "مملوكاً" فكأنَّه قال : ولا تستحق شيئاً مّملوكاً ، فيكون المعنى في عودتهِ على شيءٍ وعلى الملك واحداً ، وإذا كانت عودته على كل واحد منهما صحيحة من جهة المعنى فعودته على شيءٍ أَوْلى.
ويحتمل أنْ يريد ولا تستحق شيئا يضاف إليها فحذف الصِّفَةَ لفَهْم المعنى كما قال تعالى ﴿ الآنَ جِئْتَ بالحَقّ ﴾ (١) أي بالحقّ البَيِّنِ . وهذا أَوْلى ، لأنَّه يكون قد نَفَى عنها إضافة الملك وإضافة الاستحقاق ، وعلى ذلك الوجه نفى عنها إضافة الملك خاصة، فهذا أَوْلى فيصير الترجيح من ثلاث جهات .

---

(١) آية ٧١ من سورة البقرة

[التثنيـــــة] (١)

وقوله : « التثنيةُ ضَمّ واحدٍ إلى مِثْلِه بشرطِ اتفاقِ اللفظين » .

قصد بهذا (٢) الفصل [مع] (٣) ما بعده من الفصول أَنْ يبيّـــن أَنّ للأسماءِ أَشياءً انفردت بها خلاف ماذكر أبو القاسم (٤) منهـــا : التثنية .

قوله : « وضَمُّ كُلّ واحدٍ إلى مثلِه » تَحَرُّزٌ من الجمعِ فإنه ضَمّ واحـــدٍ إلى أكثرَ منه .

وقوله : « بشرط اتفاق اللفظين » تحرزٌ من اختلافهما .

وهذا الحَدّ معترض من جهة أَنّه يعطي بظاهرِه أَنّ اسم الجمـــع والجمع لا يُثَنّيانِ وذلك قد جاء في اسم الجمع كقوله :

---

(١) انظر في هذا الباب شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٥ فقد استفاد منه الشارح كثيراً.

(٢) في المصورة : بها

(٣) في المصورة : من

(٤) الذى ذكره ابو القاسم : الخفض ، والتنوين ، ودخـــول الألف واللام والنعت والتصغير والنداء انظر الجمـــل : ١٨

٤٠- وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ - وإِنْ هُما تَعاطَى القَنَا قومـاهُما - أَخَوانِ (١)

وجمع التكسير كقوله :

٤١ - تبقلت في زَمَنِ التَّبقُّـــلِ
بَيْنَ رِماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَـــلِ (٢)

فَثَنَّى الأَوَّلُ " قوما " وهو اسم جَمْعٍ ، وثَنَّى الآخَرُ " رِماحًا" وهـــو جمع رُمْحٍ . (٣)

ويعترض أيضا من جهة أَنَّه يعطي بظاهره أَنَّه إذا اتفق اللفظان جازت التثنيةُ ، وليس كذلك، بل لابُدَّ من زيادة : المعنيين أَوالمعنى الموجب للتسمية ، والصواب أَنْ يقالَ : التثنيةُ ضم اسم نكره إِلى مثلـه بشرط اتفاقِ اللفظينِ (٤) والمعنيين (٥) أَوِ المعنى الموجب للتسمية .

---

(١) هذا البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٣٢٩ وهو البيت الثامن من قصيدة مطلعها :
وأَطْلَسَ عَسَّالٍ ، وماكان صاحباً دعوتُ بنارِي مَوْهِنا فأَتانـــي
وهو في المغني : ٢٥٩ وشرح أَبياته ٤ / ٢٠٨-٢١٣ ، والهمع ٤٧/٢

(٢) هذان الشطران من أرجوزة لأبي النجم العجلي ت سنة ١٢٠ هـ وهي في ديوانه : ١٧٥ ومطلعها :
الحمد لله الوهوب المجزل أعطى فلم يَبْخل ولم يُبَخَّـــلِ
ورواية الشطر الأول من الشاهد في الديوان : في أَوَّلِ ، وكذلك في الطرائف الأدبية : ٥٧ وانظر الشطرين في شـــرح ابن يعيش ٤ / ١١٥ ، وشرح شواهد شرح الشافيه : ٣١٢، ٣١٣

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ١٣٨ : إِن اسم الجمع والجمع لا يثنيان إِلا في ضرورة شعر أوفي نادر كلام ، وأوردَ الشاهدين أعلاه .

(٤) كذا في الأَصلِ وسيتكرر،والصواب : بشرط اتفاق اللفظ والمعنى .

فعلى هذا ، الاسمان إمّا أَنْ يَتَّفِقَ لفظاهما أَوْ يختلفا ؛ فإن اختلفا فالعطف كـ: قام زيدٌ وبكرٌ ، ولا تجوز التثنية ، إلّا إذا غلّبت أحدهما على الآخر ليتفق إِذْ ذاك اللفظان نحو قول الشاعر :

٤٢- ماكان يَرْضَى رسولُ اللّهِ فعلَهما والعُمَران أَبوبكر ولا عُمَرُ (١)

وهو موقوفٌ على السّماع ، ويعني : أَبا بكر وعمر رضى الله عنهما ، وغلّب لفظ "عُمَر" لأَنّه أَخفُّ (٢) ، إِذْ هو أقلّ حروفاً، ولشهرته .

وقالوا: " القمران " في الشَّمْسِ والقمر ، وغلّبوا لفظ القمر ؛ لأَنّه مذكر والشمس مؤنثة (٢) ، قال تعالى: ﴿ والقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنَازِلَ ﴾(٣) وقال : ﴿ إِذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (٤)

وقال الشاعر :

٤٣- أَخَذْنا بآفاقِ السماءِ عليكُمُ لنا قمراها والنُّجومُ الطَّوالِعُ(٥)

---

(١) البيت لجرير من قصيدة مطلعها
قلْ للديارسقى أطلالك المطرُ قد هِجْتِ شَوقًا فماذا ترجع الذِّكَرُ
ورواية الشاهد في الديوان : دينهمُ ، والطّيبان الديوان ٢٦٣ وانظره برواية الديوان في معاني القرآن الفراء ١/ ٨ ، وفي الكامل مع رغبة الآمل ٢ / ١٣١ : فعلهم والعمران . . أنشده التّوّزى عن ابى عبيدة وأورده ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٣٥ .
(٢) الكامل مع رغبة الامل ٢ / ١٣١
(٣) آية ٣٩ من سورة يس
(٤) أوّلُ سورة التكوير
(٥) البت للفرزدق وهو الثاني والعشرون من قصيدة مطلعها
منا الذى اختِيرَ الرجالَ سماحةً وخيرًا إذا هبّ الرياحُ الزَّعازعُ
في الديوان ١/ ٤١٩ ، وعجز البيت في المقتضب ٤ / ٣٢٦ ، وبتمامه في الكامل مع رغبة الآمل ٢ / ١٣١ ، والأمالى الشجريه ١/ ١٤ ، ٢ / ١٦٠ ، والمغنى : ٩٠٠ ، وشرح أبياته ٨ / ٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٦ .

وقالوا : العجّاجان في رُؤْبَةَ والعجّاج (١) وغلّبوا لفظ العجّاج لأنّه مذكّر مصروف .

وقالوا : الزَّهْدَمانِ ، في زَهْدَم وكَرْدم بني قيس قال

٤٤- جزاني الزَّهْدمان جَزاءَ سَوْءٍ وكنتُ المرءَ يُجْزى بالكَرامَهْ (٢)

وإنّما غُلّب أَحَدُ الاسمين تشبيهاً لكُلّ واحدٍ منهما بالآخر ، فشُبّهَ عُمَرُ بأبي بكرٍ في العَدْلِ والسِّيْرَةِ ، والقمرُ بالشَّمْسِ في الإنارةِ والإضاءةِ ، ورؤبةُ بالعَجّاجِ في جَوْدَةِ شِعْرِه ، وكذلك زَهْدَم وكَرْدَم لشبهِهما في أَمْرٍ ما// ٢٦

والعَرَبُ قد تضعُ على الشيء اسمَ مايشبهه ، فتوقع اسم " الأسد " على الشُّجاع ادعاءَ شبههما ، وكذلك " زيدٌ زهيرٌ " فيجعلون اسمَ زهيرٍ واقعا على زيدٍ لاشتباههما في إجادة الشعر .

وإن اتّفق اللفظانِ فإمّا أنْ يتّفقا في المعنيين أو المعنى الموجبِ للتّسمية أوْ لا يتّفقا ؛ فإن اتّفقا ؛ فإن كان الاسمان علمين باقيين على عَلَمِيّتِهما فالعطفُ نحو قولك " قام زيدُ(٣) بن فلان وزيدُ بن فلان(٣) " ولا تجوز التثنيةُ؛ لأنَّ الاسمَ المعرفةَ لا يُثنّى حتى يُنكَّر ، قال الحَجّاجُ - وقد بلغه موتُ أخيه محمدٍ وابنهِ محمد في يوم واحد - : إنّا للـه وإنّا إليه راجعون محمّدٌ ومحمّدٌ في يومٍ ، وفي ذلك يقولُ الفرزدقُ :

٤٥- إنَّ الرَّزيّةَ لا رَزيّةَ مِثْلُها فُقْدانُ مِثْلِ محمّدٍ ومحمّدِ (٤)

---

(١) المغني : ٩٠١

(٢) هذا البيت لقيس بن زهير وهو في المقتضب ٤ / ٣٢٦ : أَجزى ، والتنبيهات لعلي بن حمزة : ١٣٥ والمحتسب ٢ / ١٨٩ : أُجزى واللسان (زهدم) .

(٣) في الاصل : زيدين

(٤) البيت واحد من بيتين ثانيهما :
مَلِكين قد خلتِ المنابرُ منهما أخذ المنونُ عليهما بالمَرْصد
وهما في الديوان ٢ / ١٦١ والكامل ١ / ٣٠٣ وانظر الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣٦ والمغنى : ٤٦٥ ، وشرح أبياته ٦ / ٨٠ والهمع ٢ / ١٢٩ .

وإنْ لم يكونا علمين باقيين على علميتهما فالتثنية ولا يجوز العَطْـــف إلّا في ضرورة نحو قوله:

٤٦- * ليثٌ وليثٌ في مَحَلٍّ ضَنْـــكِ * (١)

و قول الآخر

٤٧- أَنْجَبُ عِرْسٍ وُلِدَا وعِرْسِ (٢)

لولا الضرورة لقال : ليثان ، وأنجب عرسين وُلِدا (٣)

ومثال المُتَّفِقين في المعنى : رَجُلان ، فكِلا الرجلين داخلٌ تحت حقيقـــةٍ واحدةٍ، ومثالُ المُتَّفقين في المعنى الموجِبِ للتسميةِ غير المتفقين فـــي المعنى قولهم : الأَحمرانِ في اللحم والخَمْر ، فإنَّهما غير داخلين تحـــت حقيقةٍ واحدةٍ ، لكن اتفقا في المعنى الموجب للتَّسْمية وهو : الحُمْـــرَةُ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٤٨- يُصَمُّ وهو مأثورٌ جُـــرَازٌ إذا اجتمعت بقائمِهِ اليَدَانِ (٤)

---

(١) بعده :* كلاهما ذو أَشَرٍ ومحك * وينسب هذا الرجز للصحابيّ واثلـــة بن الأسقع الليثي وقيلَ : اجحدر بن مالك الحنظلي انظر فـــي ذلك الخزانة ٣ / ٣٤٠ وانظر الأمالى الشجرية ١ / ١١، ٢ / ١٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣٢ ، وضرائر الشعر له ٢٥٧ .

(٢) قبله :* أزهر لم يولد بنجْمِ نحْسِ *
وهو للعجاج انظر الديوان (السطلي) ٢ / ٣٤٣هـ٢ والملحقـــات ٢٥٥ وفي تهذيب اللغة ٢ / ٨٥ : "جُبِلا" بدل "وُلِدَا" وكذلـــك اللسان (عرس) وفي القوافي:٧٧: أكرم عرس جُبِلا ، وضرائر ابن عصفور ٢٥٧ .

(٣) الضرائر لابن عصفور : ٢٥٨ .

(٤) هذا البيت للنابغة الجعدى وهو في ديوانه ص١٦٢ من قصيـــدة مطلعها
فمن يَكُ سائلاً عنّي فإنّـــي من الفتيان في عام الخُنـــانِ
وانظره في أمالى القالي : ١ / ٧١

يريد : يَدَ السَّيْفِ ويَدَ الضَّارِبِ، لأنَّهما اجتمعا في المعنى الموجب للتسمية ، ألَا ترى أنَّ اليَدَ التي يُراد بها الجارحه يُقْوى بها على الأشياء كلّها ، كما أنَّ يَدَ السَّيْفِ يُقَوَّى بها على تصريفه .

فإنْ لم يتّفقا في المعنى ولا في المعنى الموجب للتسمية ، فلا يجوز التثنية ، لا تقول مشتريان ، يُعْنَى بأحدهما : قابل العقد [وهو المبيع] (١) ، وبالآخر الكوكب . فقول الفقيه أبي محمد عبد الوهاب : (٢)

٤٩ - فكيف أَخْرُجُ عنها اليومَ إِذْ جَمَعَتْ طِيْبَ الهَوائين ممدود ومقصور (٣)

ينبغي ألَّا يجوز ؛ لأنَّ لفظ الهوى - وهو الحُبّ - والهواء - وهو الجسم الشاغل بين السماء الى الأرض - لم يتّفقا في اللفظ حتى يمدّ المقصور - وذلك لا يجوز عند البصريين (٤) - ولا اتّفقا في المعنيين، (٥)

---

(١) العبارة في المصورة هكذا : قابل العقد البيع.

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد، القاضي، أبو محمد البغدادي، المالكي، كان شيخ المالكية في عصره وعالمهم ، خرج آخر عمره إلى مصر ، فمات بها في شعبان سنة اثنتين وعشرين وأربعمائه هجرية انظر ترجمته في فوات الوفيات ٢ / ٤١٩ - ٤٢١

(٣) ~~لم أعثر عليه .~~

(٤) ذهب البصريون إلى منع مدّ المقصور في ضرورة الشعر وخالفهم في ذلك منهم أبو الحسن الأخفش وأجازهو الكوفيون : مدّ المقصور في ضرورة الشعر انظر الإنصاف : ٧٤٥ .

(٥) انظر هـ ٤ ص ١٠٢ .

(٣) قبله :
طيب الهواء ببغداد يشوّقني قدماً إليها وإن عاقت مقادير
وهما في شرح الشريشي على المقامات ١/ ١٧٦ ، ٢/ ١٢٧، في تاريخ بغداد ١/ ٥٤ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٣ طبقات الشافعية لابن السبكي ٥/ ٢٧٣
(منسوبة لأبي الماوردي ، وقد كتب إليه من البصرة متشوقاً إلى بغداد)

ولا في المعنى المُوجِبِ للتسميــةِ.

وقوله : وأصلُها العَطْــفُ .

يقول : إنَّ الأصْلَ في : زيدين مثلا : زيدٌ وزيدٌ ، فألحقتَ علامــة التثنيةِ لتَدُلَّ بذلك على أنّكَ أردتَ أنْ تُثنّي ، وحذفت زيداً لدلالــةِ زيدٍ المثبتِ عليهِ ، ولذلك لم تُثَنِّ المختلفين في اللفظِ ، ولا المتفقيــن فــي اللفظ إذا لم يتّفِقِ المعنى أو المعنى الموجِبِ للتسميــة ؛ لأنّه لا يكون في المُثْبتِ إذْ ذاك دليلٌ على المحذوف ، والدّلِيــلُ على أنَّ العطفَ هو الأصْلُ رجوعُهم إلى ذلك في ضرورةِ الشعر كما تقدَّم(١)

وقوله : وفائدتُها التكثيرُ

يريد أنَّ اللفظَ كان قبلَ إلحاقِ العلامةِ يقعُ على واحدٍ وجَمْعٍ ، فــإذا ثنّيتَ أرَدْتَ اثنين أوْ جمعين .

وقوله : "و(٢)عُــدِلَ عن العطفِ إيجازا واختصارا".

يريد : أنَّ زيدين لفظٌ واحدٌ ، وقولك : زيدٌ وزيدٌ ثلاثةُ ألفــاظٍ ، اسمان وحرف ، ولَفْظٌ أخصرُ من ثلاثة .

وقوله : ولا يصحّ التكثير وضم شيءٍ إلى مثله إلّا في الأشخــاص والأنواع دونَ الأجناس .

هذا الذى ذكره باطلٌ ، أمّا قوله : إنَّ التثنيةَ تصحُّ فــي الأشخاص عند الإطلاق ، فليس كذلك ، لأنَّ الألفاظَ التى تقــعُ على أشخاصٍ مفردةٍ في الوجود لا يُتَصَوَّرُ فيها التثنية ؛ لأنّه لا يُوجَــدُ

---

(١) انظر ماتقدم ص١٠٥

(٢) في المصورة : أو

لها ثانٍ تُضَمُّ إليها نحو:قمر وشمس .

وأمَّا قوله : والأنواعُ دون الأجناس . فإن أَخَذَ الجنس والنوع صناعيين ، فإنَّه كما لا يتصور تثنية الجنس فكذلك تثنية النوع لا يتصوّر ؛ ألا ترى أنَّ الحيوان لا تمكن تثنيته؛ لأنَّه يقع على كلِّ حَيَوانٍ فلا تجدُ ماتضمُّه إليه ، وكذلك نوعُه الذى هو الإنسان يقع على كل إنسان فلا تجد ماتضمُّه إليه .

فإن أَخذ النوع والجنس لغويين [أمكن] (١) تثنية كل واحد منهما ، فتقول : «لبَنَان» تُرِيدُ ضَرْبين مِنَ اللَّبَن مثلاً ؛ لأنَّ الضَّرْبَيْنِ من اللبن قد يقال فيهما لغة: إنَّهما نوعان من اللبن وجنسان منه ، فكان الصوابُ أنْ يقولَ : ولا يصح التكثيرُ وضمُّ شيءٍ إلى مثله إلَّا في الأشخاصِ غير المفردةِ في الوجود دون الأنواعِ والأجناسِ .

وقوله : ومدلولاتُ الأفعالِ أجناسٌ.

يريد أنَّ مدلولَ الفِعْلِ المصدرُ وهو جنسٌ ليس له مايضَمُّ إليه فلا يصحُّ فى الفعل التثنية كما لا تصح في مدلوله، وهو المصدرُ .

فإنْ قلتَ : فقد يقال :"ضربان" فيثنَّى المصدر فهلَّا ثُنِّيَ الفعلُ ؟

فالجواب : أنَّك لا تُثَنِّي المصدرَ حتى تخرجُهُ عن الجنسيةِ ،

---

(١) تكملةٌ بمثلها يتمّ الكلام .

ومدلولُ الفعل إِنّما هو المصدرُ الذى هو // جِنْسٌ ، و الجنسُ مادام ٢٧
باقياً على جنسيتِهِ لا يُثَنّى ، فكذلك مايدلُّ عليه وهو الفعل ، وأَيضـاً
فإِنَّ العربَ لا تقول : يقومان زيدٌ : ولا يقومون زيدٌ ، ولو كان الفعـلُ
يُثَنّى ويُجْمَعُ لقيل ذلك إِذا قام مرتين أَوْ مراراً . (١)

[الجمع]
وقوله : "والجمـعُ ضَمُّ واحدٍ إِلى أَكثر منه بشرط اتفاق الأَلفاظ."
ظاهر هذا الحد أَيضا يقتضى أَنَّ الجمع لا يكون إِلا في الواحدِ ، وليس
كذلك إِذْ قد يوجد في اسم الجمع : نحو قوم وأَقوام ، وفي جمـــــع
التكسير نحو : أُصُل جمع أَصِيل ، قالوا في جمعه:آصال .

وكذلك لا يكتفي أيضا في الجمع[بمجرد] (٢) اتفـــــاق
الأَلفاظ بل لابُدَّ مع ذلك من اتفاق المعاني ، أَوِ المعنى الموجب للتسمية.

والحَدُّ الصحيحُ للجمع . أَنْ تقول : الجمع ضم اسم نكـــــرة
إِلى أَكثر منه بشرطِ اتفاق الأَلفاظ والمعاني أَو المعنى الموجب للتسمية.(٣)

فقولنا : ضم اسم ، تحرز من الفعل والحرف فإِنّهما لا يجمعان.
وقولنا : نكرةٌ ،تحرّزٌ من المعرفةِ فإِنّها لا تجمع حتى تنكر .
وقولنا : إِلى أكثر منه،تحرّزٌ من التثنيـــةِ .

---

(١) ينظر إِصلاح الخلل ٣٦ ، ٣٧ ، وقد ضرب ابن السيد مثالا : "زيد قاما" إِذا قام مرتين "وزيد قاموا" إِذا قام مراراً .

(٢) في المصورة المجرد

(٣) هذا ما حد به ابن عصفور الجمع في شرح الجمل ١ / ١٤٥ .

وقولنا : بشرطِ اتفاقِ الألفاظِ ، تَحَرُّزٌ من اختلافها .

وقولنا : والمعانى أو المعنى الموجب للتسمية يعنى هذا [أنّ] (١) الأسماء في هذا الباب لا تخلو ألفاظُها من أنْ تختلفَ أوْ تتفقَ ، فإن اختلفتْ فالعطفُ نحو " زيدٌ وعمروٌ وجعفرٌ " ولا يجوزُ الجمعُ إلاّ فيما غَلَبَ فيه أحدُ الأسماءِ سائرَها قالوا : " المهالِبَة " في المُهَلَّبِ وبنيهِ ، و " الحُوْص " في الأَحْوص وقومِهِ . (٢)

وإنِ اتّفقت فلا يخلو من أنْ تتفق في المعنى أو في المعنى الموجب للتسمية أوْلا تتفق ، فإنْ لم تتفق فالعطفُ ، ولا يجوز الجمع ، نحو قولك : عينٌ طيّبةٌ وعينٌ دائمةٌ ، وعينٌ مُبْصرةٌ ، تعني بإحداها الذهب وبالأُخْرى مطرٌ (٣) أيَّامٍ لا يُقْلِعُ ، وبالأُخْرى العضوُ المبصرُ . وإنْ اتفقت فلا تخلو الأسماءُ من أنْ تكون أعلاماً باقيةً على علميتها أوْلا تكون ، فإنْ كانت باقيةً فالعطفُ ليس إلاّ ، ولا يجوزُ الجمعُ (٤) نحو قولِك : قام زيدُ بن (٥) فلان ، وزيدُ بن (٥) فلان وزيدُ بن فلان . وإنْ لم تكن باقيةً على علمتيها فالجمعُ ، نحو قولِك في الأسماءِ المتفقةِ المعاني : زيدون ورجال ، وفي المتفقة في المعنى الموجبِ للتسميةِ : الأحامرة في اللحم والخمر والزَعْفران ؛ لأنّها اتفقت في الحُمْرةِ وذلك أوْجَبَ أنْ يقالَ في كلٍّ واحدٍ منها أحْمَرُ (٦) ، قال الشاعر:

---

(١) زيادةٌ بمثلها يلتئم الكلام
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٤٥
(٣) في المصورة : نظر، تحريف
(٤) لأنّ العلمَ لا يجمع إلاّ بعد تنكيره
(٥) في المصورة : زيدين بن فلان
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٥ ، ١٤٦

٥٠- إنَّ الأحامِرَةَ الثلاثةَ أتلفتْ مالي ، وكنتُ بهنَّ قِدْمًا مُولَعا
الراحَ واللحمَ الطريَّ وأطّلي بالزّعْفرانِ فلا أزالُ مُولّعا (١)

ولا يجوز العطفُ إلّا في ضرورةٍ ، نحو قولِ أبي نُواس : (٢)

٥١- أقمنا بها يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا لهُ يومُ الترحلِ خامسُ (٣)
لولا الضرورة لقال : أيّاماً أربعةً .

---

(١) البيتان في اللسان (حمر) منسوبان للأعشى وليسا في ديوانه وهما في محلقاته-طبعه أوربا- ولعل المراد بالأعشي أعشى بكر إذ نسب ابن السيد البيتين له، وذكر بعدهما :
ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا
النوادر لأبي مسحل : ٣٧٣ ، والاقتضاب : ٣٦٥ مع اختلاف يسير في رواية البيتين وانظرهما في المخصص: ١٣ / ٢٢٤ عن إصلاح المنطق : ٣٩٥ .

(٢) هو أبو علي الحسن بن هانيء الحكميّ ، اختلف إلى أبي زيد الأنصاري وكتب عنه الغريب وحفظ عن أبي عبيدة معمر : أيامَ العرب . وهو في الطبقة الأولى من المولدين وكان شاعراً مشهوراً وعا لمًا واسع العلم والحفظ إلّا أنّه كان ماجناً قال عنه بعضهم : ما رأيت قط أوسع علما من أبي نواس ولا أحفظ منه ، وقال عنه الشافعي (رضي) : لولا مجون أبي نواس لأخذت عنه العلم ، ولد في البصرة سنة ١٤٦ وتوفي : ١٩٨ وترجمته في نزهه الالباء : ٧٧ والشعراء والشعراء : ٥٠١ ، ٥٢٥ ، والوفيات : ٢ / ٩٥ - ١٠٤ والخزانه : ١ / ١٦٨ وانظر الأعلام للزركلي : ٢ / ٢٢٥ ولا يستشهد بشعر أبي نواس، ومايردُ منه فإنما هو للتمثيل.

(٣) البيت في الديوان : ٣٧ وانظر الكامل : ٣ / ١٤٥ ، وأمالي الزجاجي : ١٤٧ والأمالي الشجريه ١ / ١١ وانظرهامشها (١) ففيه نقل عن شرح الجزولية للأبذي ونصه : فسّر الأبذي في شرح الجزولية مدة الإقامة في هذا البيت الذي لأبي نواس بأنها أربعة أيام ، والصواب أنّها ثمانية أيام، الخ .. ، وهي حاشية قديمة ممّا كتبه أحد تلاميذ ابن هشام عنه . وانظر المغني ٤٦٥ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٥٨ ، وشرح الجمل له : ١٤٦ ، والهمع : ٢ / ١٢٩ .

وقوله : "وأَصلُها العطفُ ."

يعني أَنَّ الأَصْلَ : زيد وزيد وزيد ، مثلاً، فأَلحقتَ علامة الجمع لتدلَّ بها على الجمع ، وحذفتَ زيداً [وزيداً] (١) لدلالة زيد المثبت عليهما ، وكذلك لم يجمع إلّا بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني ، أو المعنى الموجب للتسمية؛لأنها إِن لم تتفق فيما ذُكِرَ لم يكن في المثبت دليلٌ على المحذوف . والدليلُ على أَنَّ الأَصْلَ العطف رجوعُهم إِلى ذلك في الضرورة،أَنشد الكسائي (٢) :

٥٢- كَأَنَّ حيثُ تَلْتَقي فيه المُحُلْ ❊ مِنْ جانِبَيْهِ وَعِلانٍ وَوَعِلْ (٣)

لولا الضرورة لقال : أَوعالٌ ثلاثةٌ (٤)

وقوله : "وفائدتُه التَّكْثِيرُ"

يريد أَنَّ اللَّفْظَ كان يعطى واحداً أَوْ جمعاً،فلما جمع صار يُعْطِي آحاداً أَوْ جموعا .

---

(١) تكمله يلتئم بها النص

(٢) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهرّاء ولقي الخليل ابن أحمد وجلس في حلقته ، وخرج إِلى البوادي العربية فانفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابةِ عن العرب سوى ماحفظ . وكان الكسائي أحد الأئمة القراء السبعة، وقد قرأ على حمزة الزيات . أخذ عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما . وله كتبٌ كثيرة منها : معاني القرآن ومختصر في النحو ، وكتاب في القراءات ، وكتاب النوادر الكبير والنوادر الصغير وغيرها . وكان معلم الرشيد وولده الأمين من بعده توفي بالريّ سنة ١٨٩هـ وقيل غير ذلك،وترجمته في نزهة الألباء : ٦٧-٧٥ ، والوفيات ٣/ ٢٩٥ ، والأعلام ٤/ ٢٨٣ ، وغير ذلك كثير.

(٣) ينسب هذا الرجز لابن ميَّادَةَ وهوفي ديوانه ٧٨ وفي تأويل مشكل القرآن : ٢٠١ والأمالي للقالي ٢/ ٤٢ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٥٨ واللسان (محل) .

(٤) هذا ماذهب اليه ابن عصفور أيضا في الضرائر.

وقوله : "وعدل عن الأصل إيجازا أو اختصارا".

يريد : أنّ "زيدين" لفظ واحد ، وكذلك "رجال" ، فهو أخصر من خمسة ألفاظٍ فصاعدا : ثلاثة أسماءٍ وحرفان .

وقوله : "ولا يصح ذلك إلّا في الأشخاصِ والأنواعِ دون الأجناس".

هذا باطل لأنّه أطلق القول في الأشخاص ، وليس كذلك ، لأنّ الأشخاصَ المفردة في الوجود لا يصحُّ فيها التكثير نحو : شمس وقمر ، وأمّا الأنواع والأجناس فإنْ أخذهما بالنّظر إلى الاصطلاح فليس يصحّ في شيء منه التكثيرُ فلا يجوز أنْ تجمع جسما ؛ لأنّه يقعُ كل [جسم] (١) على جميع الجُسُوم ، فلا تجدُ ماتضمّه إليه أيضا ، وإنْ أخذهما بالنّظرِ إلى اللغة فإنّه يجوز جمعها نحو قولك : جَمادات ، تعني أنواعًا وأجناسا من الجمادات ، لأنّ الجنس والنوع في اللغة شيءٌ واحدٌ ، فكان الصواب أنْ يقولَ ولا يصح التكثير وضم شيءٍ// ٢٨
إلى مثله إلّا في الأشخاصِ غير المفردة في الوجود دون الأنواعِ والأجناسِ ومدلولات الأفعال إنما هي المصادرُ ، وهي أجناس ، فلا تجمع كما لا تجمع مدلولاتها ، فإنْ جُمِعَ المصدرُ فبعد إخراجه عمّا كان يدلّ عليه في الأصل من الجنسيّة ، ومدلول الأفعال إنّما هو المصدر الذي يُرادُ به الجنس ، وأيضا فإنّه لو جمع الفعل لجاز أنْ [يقال] (٢) "قاموا زيدٌ" : إذا قام مرارًا" ويقومون الرجل"

---

(١) في المصورة : اسم .
(٢) غامضة في المصورة .

كذلك ، وذلك لم يُقَلْ ولا يجوز بوَجْهٍ . (١)

وقوله : "وضع التأنيث في الأشخاص".

زعم الأستاذُ أبو عليّ (٢) *- أنَّ وضع التانيث إنَّما جعله في الأشخاص أنَّ التانيثَ الحقيقي - وهو التانيث بالقُبُلِ - لا يتصور إلَّا فيها .

وقوله : " فيلحق ماهو ثان عنها ."

يعني بذلك الألفاظَ الواقعةَ عليها ؛ لأَنَّ اللفظَ ثانٍ عن المعنى ، وقال غيره : فيلحق ماهو ثانٍ عنها يعني التثنية والجمع نحو : قائمة وقائمتين وقائمات.

وقوله : "دون الأجناس".

يعني أنَّ الأجناسَ ليس يدخلها التأنيث بحقِّ الوضع لأَنَّ حقيقته وهو التأنيث بالقُبُلِ لا يُتصَوَّرُ فيه . إذْ معقول الجنس لا يؤنَّثُ بقُبُلٍ .

وقوله : "ومدلولاتُ الأفعالِ أجناسٌ "

يعني أَنَّ مدلولاتها المصادرُ وهي أجناسٌ .

وقوله : فلا يكون فيها التأنيثُ - يعني الأفعال - كما لا يكون في مدلولاتِها - يعني المصادر من حيث هي أجناس -*(٢) - وكأَنَّ الاستاذ

---

(١) ذهب السهيلي إلى أَنَّ الفعل لا يُجمع ولا يُثنَّى ولا يعرَّفُ بأدوات التعريف ولا يضاف ؛ لأنه لا يدلُّ على معنى في نفسه ، ودلالته على الحدث إنَّما هي دلالة تضمّن وليست دلالة مطابقة انظر نتائج الفكر : ٦٨ . وانظر ما سبق : ص ٧٤

(٢) الشرح الكبير للجزولية : ٨٢ ، ٨٣ والشرح الصغير له : ٣١

*- * لم أجد كلام الشلوبيين هذا بنصه في شرحيه للجزوليه .

بنى الأمر على أَنَّ التأنيثَ بحقِّ الوَضْعِ لا يكون فيها ، لأَنَّ حقيقتَه متعــذِّرةٌ في الأجناس كما تقدَّم ، فإِنْ دخل في الجنس تأنيثٌ لفظيٌّ فقد دخل فيما ليس وضعُه أَنْ يدخلَ فيه ، فبابه أَنْ يسمعَ نحو : فِضَّة ، وماجاء من الأَجناسِ غَيْرَ موءنّثٍ فذلك هو الوضع (١) فيه ، ولا ينبغي أَنْ يقال : لِمَ لَمْ توءنّث الأجناسُ ؟ ، وإِنَّما قالَ : إِنَّ التأنيثَ الحقيقيَّ هو التأنيثُ بالقُبُلِ ، لأَنَّ كلَّ ماكان من التأنيث بغير القُبُلِ فهو لفظيٌّ لا حقيقيٌّ ، بدليل زوالة بزوال اللفظ وان كان المعنى واحداً نحو : قناة ، ورمح ، هما في المعنى سواء والقناةُ موءنثةٌ والرمح مذكَّرٌ ، وكذلك خشبة وعود ، و : ذراعٌ وساعدٌ ، فلمَّا كان مدلول الفعل جنسا ، وباب الجنس أَلَّا يوءنَّثَ لم يوءنَّث هو ، كما لا ينبغي أنْ يوءنثَ مدلولُه .

وأما أنا فأقولُ : إِنَّه أَرادَ وضعَ التأنيث من المصادرِ في الأُشخاص، لأَنَّ المصدرَ إذا دخلت عليه تاء تأنيثٍ فوضعُه أَنْ يدلّ على شخص المعنى لا على الجنس نحو : ضربة ، وإِنْ وُجِدَتْ تاءُ تأنيث في مصدر ولا يراد به المرة الواحدة ، فخارجٌ عن وضعِه إِذْ لا يكون ذلك فيه حتى تخرج الهاء عن أصلها بأَنْ تُجْعَلَ عِوَضًا عن محذوف نحو " عدة " التاء فيه بدلٌ من الفاءِ المحذوفةِ ، وهي في الأصل " وَعْدَةٌ " ونحو " إقامة " التاء فيه بدل من العين المحذوفة ، ونحو " تكرمة " التاء فيه بدل من " ياء " تفعيل [لذلك] (٢) لا تجمع معها ، لا يقال " تكريمة " .

فتبين أَنَّ وضع التأنيث من المصادرِ إِنَّما هو في الأشخاصِ .

وقوله : " فيلحق ماهو ثان عنها " .

---

(١) في المصورة : الموضع
(٢) في المصورة : ذلك

يعني التثنيةَ والجَمْعَ نحو : ضَرْبَتَيْن وضَرَبات
وقوله : " ومدلولات الأفعال أجناسٌ . "
يعني أنّ الفعل إنّما يدلّ على المصدرِ الذي هو جنسٌ لا شَخْصٌ ؛
فلذلك لم يلحق الفعلَ علامةُ تأنيث ، كما لا يلحقُ مدلولاتِها .

وقوله : " والتاءُ التي تلحق الفعلَ علامةٌ لتأنيثِ الفاعلِ لا لتأنيث الفِعْل " .
الدليل على صِحّةِ ما ذَكَرَ أنّها لا تلحقُ الفِعْلَ إلا إذا كان فاعلُه أو ما قام مقامه موءنّثًا ، ولو كانت لتأنيثِ الفِعْلِ نفسِه لقالوا : قامت زيدٌ " فيلحقونها وإنْ كان الفاعلُ مذكّرًا .

قلت : وقال الأُستاذُ في الشّرح : يعني بما هو ثانٍ عنها : [الموءنث منها] (١) أي من أسماءِ الأشخاص ، لأنّها إمّا مذكّر وإمّا موءنث ، والمذكّر هو الأصْلُ والأوّلُ ، والموءنّثُ فرعٌ وثانٍ - أي إنّ التأنيث إنّما هو لاحقٌ للفَرْعِ الذي هو ثانٍ ، لا للأصْلِ الذي هو أوّلٌ " (٢)

والدّليلُ على أنّ التذكيرَ أوّلٌ ، أنّ كلّ موجودٍ مذكرٍ أو موءنّثٍ ، فله لفظٌ مذكّرٌ سَبَقَهُ أوّلاً ، ألا ترى أنّ " شيئًا " تتناولُ كلَّ مذكرٍ وموءنثٍ ، ولهذا قال سيبويه : " وإنّما يخرجُ التأنيثُ مِنَ التّذكير . (٣)

فإنْ قلت : قد وجدْنا اسماً مرادِفا لشيءٍ وهو مع ذلك موءنّثٌ نحو " حقيقة " .

---

(١) تكملة من شرح الجزولية الكبير للشلوبين : ٨١
(٢) كلام الشلوبين هذا في الشرح الكبير للجزولية بنصه : ٨١
(٣) عبارة سيبويه هذه في الكتاب ١/٢٠ ، وأنظر أيضا ٣/٢٤١ منه .

فالجوابُ عنه مِنْ وجهين :

الأوّلُ : أنّه لم يسمّ الموجودَ حقيقةً إلّا بالنّظَرِ لصِفَةِ التحقيقِ فهو بعد شيءٍ إلا أنَّ "شيئاً" اسم للموجودِ لا بالنظر لشيءٍ.

والثاني : أنَّ الحقيقةَ مشتقةٌ مِنَ الحقِّ ، فالحَقُّ سابقٌ لها .

والدليل على أنَّ المُذكَّرَ أخَفُّ وأَمكنُ من المؤنّثِ ، أنَّ كُلَّ مؤنّثٍ فلك أَنْ تخبرَ عنه بشيءٍ ولا يصحّ العكس فهو أكثرُ دوراناً في الكلامِ // ٢٩

وقوله : " التذكيرُ الشَّخْصِيُّ لا يكون إلّا في الآحادِ دون الأَجناسِ .. إلى آخرِ الفصْلِ".

التــذكيرُ الشَّخْصِيُّ : هو أَنْ يكون بإزائِهِ أُنثى وغيرُ الشخصي بخلافه .

ص: يعني أنَّ المصدرَ إذا كان مذكّراً لم تلحقه علامةُ التّأْنيثِ نحو " ضَــرْب "؛ لأنّه قد يرادُ به الجنسُ فيكون تذكيره من قبيلِ تذكيرِ الأجناسِ ، وقد يُـراد به الشخص فتقول في المَرَّةِ الواحدةِ مِنَ الضَّرْبِ : ضَرْبَةٌ (١) فيكون تذكيره إذ ذاك من قبيل تذكيرِ الأَشخاصِ ، ومدلولاتُ الأَفعالِ إنّما هي المصادرُ المذكّرة التي يُرادُ بها الأجناس فتذكيرُها إذاً جنسيٌّ كتذكيرِ مدلولاتِهـا ، والدليلُ على أنّ الفِعْلَ مذكّر أنّهم إذا سمّوا الرجلَ "كَعْسَبْ" وهو فَعْلَل من الكَعْسَبَةِ وهي سُرْعة المشي مع تداني الخُطَى (٢) صرفوه ولو كان مؤنثـا لمنع الصرف كما يفعل بزينب إذا سمّيت به مذكّراً . (٣)

---

(١) في المصورة : ضرب وانظر ماتقدم ص ١١٥

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٠٦ ، ٢٠٧

(٣) انظر مثل كلام ابن عصفور هذا في شرح الجمل له ٢/٣٦٩ .

وقوله " التنكيرُ الذى تنفردُ به الأَسْماءُ ... " إلى آخرِ الفصل .
لمّا قامَ الدليلُ على أَنَّ الفعلَ نكرةٌ ، بدليل وصفِهم النّكِرَةَ به نحو قول الشاعر :

٥٣ - باتَ يُغشِّيها بِعَضْبٍ باترِ   يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ (١)

فوصَفَ عَضْباً بيَقْصِدُ تقديره : قاصدٍ في أَسْوُقِها بدليلِ عطفِ جائر عليه وهو صفةٌ لعَضْبٍ ، أرادَ أَنْ يُبيِّنَ أَنَّ تنكيره من قَبيلِ تنكيرِ الأَجناسِ ، لأَنَّ مدلولَه جِنْسٌ فتنكيرُه من قبيلِ تنكيرِ مدلولِه وإذا تَبيَّنَ أَنَّ تنكيرَ الآحادِ لا يكون في الفِعْلِ تَبيَّنَ أَنَّه من قبيلِ ما انفردت به الأسماءُ .

فإِنْ قِيلَ : نَجِدُ من الأَجْناسِ ماهي أَجْناسٌ مفردَةٌ في الوجودِ ليس لها أجناسٌ أُخَرُ تشتركُ معها في اللفظِ الواقعِ عليها سواء كان اللفظ الواقع عليها معرفةً أَوْ نكرةً ، أَلا تَرى أَنَّ "لَبَنًا" يقعُ على مايقع عليه " اللبنُ " من غير زيادةٍ ولا نُقْصانٍ . فما الفرقُ من جهةِ المعنى بين المعرفةِ والنكرةِ ؟! وكذلك الأسماءُ الواقعةُ على الآحادِ التى لا نظيرَ لها في الوجودِ نحو " شمس ، وقمر " ، اللفظ الواقع عليها معرفةً كان أو نكرةً إِنَّما يتناول في الحالين شيئاً واحداً من غير زيادةٍ أيضاً ولا نقصان ، نحو "شمس وقمر" و"الشمس والقمر" فما الفَرْقُ فيهما مِنْ جِهةِ المعنى بين المعرفة والنكرة ؟!
فالجواب : أَنَّ اللفظَ الواقعَ على الأجناسِ أو على الآحادِ التى لا نظيرَ لها إِنْ وضعَه الواضعُ على أَنْ يتناولَ الأَجناسَ ونظائرَها

---

(١) معاني القرآن ٢١٣/١ ، والأمالي الشجرية ١٦٧/٢ ، والخزانة ٣٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٧٤/٤ .

لو كان لها نظيرٌ وتلك الآحاد ونظائرها لو كان لها نظيرٌ : كانَ نكرةً ، وقُصورُ دلالتِهِ إنَّما هو من جهة أنَّه لم يوجد لها نظيرٌ فيقع عليه ، بدليل أنَّه لمَّا وُجِدَ بعد ذلك النظيرُ تناولَه ، وإنْ وَضَعَه على أنْ يتناولها خاصّةً كان معرفةً حتى إنَّه لو قدَّرْنا عوالِمَ وفي كل عالمٍ منها شمسٌ وأسدٌ ، لكان الشمسُ وأسامةُ لا يتناول منها إلا الذي في عالمِنا خاصّةً ، ولا نعلمُ قَصْدَ الواضِع للّفظِ إلاّ بالأحكامِ التي تُوجَدُ فيه ، فإنْ وُجِدَتْ فيه أحكام النكرة قُضِيَ عليه بأنَّه نكرة ، وإنْ وجدت فيه أحكام المعرفة قضي عليه بأنَّه معرفة ، ولما خفي على بعضهم ما ذكرناه من الفرقان بين المعرفةِ والنكرةِ في أسماءِ الأجناسِ زَعَمَ أنَّ الفَرْقَ بين المعرفة والنكرة ، أنَّ المعرفةَ لا تقعُ إلاَّ على مُسمَّاها حقيقةً ، نحو " أسامة " لا يقع إلاَّ على السَّبُعِ فكان معرفةً ، والنكرةُ تقعُ على مسمَّاها حقيقةً ومجازاً نحو " أسد " على السَّبُعِ والشُّجاع ، فكان نكرةً لعُمُومِه ، وهذا جهلٌ باللّسانِ ، فإنَّ الأسماءَ الأعلامَ الواقعةَ على الأجناسِ قد يُتجَوَّزُ فيها كما يُتَجَوَّزُ في النَّكِرَةِ ، فيقال : أُسامة للشجاع كما يقال للسبع ، قال الشاعر :

٥٤- لنا راعيا سَوْءٍ مُضِيعَان مِنْهُمـا أَبو جَعْدَةَ الضَّارِي وعرفاءُ جَيْأَلُ (١)

فجعل أَحَدَ الرَّاعيين : أبا جعدة وهو الذِّئب ، وجعل الآخَرَ : جيأل وهو الضَّبُع مع أنَّهما علمَانِ .

---

(١) هذا البيت نسب في اللسان (عرف) للكميت، الهاشميات :
وانظر: المنصف ٣/ ٦ : العادي، والأمالي الشجرية : ١/ ٨٩
واللسان (عرف): العادي

ش : " يمكن أَنْ يريدَ : تنكير الأعلام نحو : "عثمانُ وعثمانٌ آخرُ"؛ لأَنَّ الأَعلامَ في الأَجناسِ المألوفةِ إِنَّما هي لفصل الآحادِ بعضِها من بعضٍ، فهي إِذاً أسماءُ الآحادِ ، فلذلك عبَّر عن الأَعلامِ بالآحادِ ويمكن أَنْ يريد تنكير مايدلّ على الجِنْسِ في أصلِ وضعِهِ ويكون المرادُ بِهِ واحداً منه (١) نحو قولك : " قام رجلٌ وامرأةٌ " وقيل في هذا تنكيرُ شَخْصِيٌّ ، لأَنَّ المرادَ بكلِّ واحد من الجنسين غير معين ، وثَمَّ تنكيرٌ آخر وهو تنكيرُ الأَجناسِ - وعليه استظهر " [بتقييده هنا التنكيربالآحاد][٢] ومثالُه : "رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ" تريد هذا الجنس لا الواحد منه فلا يقال في هذا تنكير الآحاد " . (٣)

[الإفراد]

وقوله : " الإفرادُ الذى تنفردُ به الأسماءُ إلى آخرِ الفَصْلِ"

٢٠ المفردُ يطلقُه النحويون خَمْسَةَ // إِطلاقاتٍ :-

مفردٌ أَي ليس بمثنّى ولا مجموع ، ومفرد أيضا [أي][٤] ليس بمضافٍ ، ومفرد أَي ليس بجملةٍ ، ومفرد أَي ليس بمركَّب ، ومفردٌ أَي واقع على شخص مفرد .

فلما ثَبَتَ أَنَّ الفِعْلَ لا يثنّى ولا يجمع لما تقدم (٥) وبدليل أَنَّه لا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ إِلَّا أَنْ تكون تلك العلامةُ للفاعلِ لا للفِعْلِ نحو

---

(١) ماسبق من كلام الشلوبيين بنصه في الشرح الكبير للجزولية : ٨٤ أما مايلي من كلامه فنصّه يختلف قليلا عن مافي شرحه الكبير.
(٢) تكملة من نص الشلوبين في المصدر السابق .
(٣) انتهى كلام الشلوبين وانظره أيضافي الشرح الصغير للجزولية له .
(٤) تكملة تتسق بها الجملة لتناسب ماقبلها ومابعدها .
(٥) انظر ماتقدم ص ١٨ ، ١٤٣

" قاما أخواك " " وقاموا أخوتك " ولو كانت للفعل لقلت " قاما أخواك " إذا كان منه قيامان " وقاموا أخوك " إذا كان منه أنواعٌ من القيام - ثبت أنّه مفردٌ ولكن لا بالمعنى الذى يقال في الاسم الواقع على شخصٍ : إنّه مفرد ، إذْ إفرادُه من قبيلِ إفرادِ مدلولِه ، ومدلولُه جِنْسٌ كما يقال في الجنس : إنّه مفردٌ ، بمعنى أنّه ليس بمثنّى ولا مجموع ، أَوْبمعنى أنّه ليس بمركب ، فكذلك يقال في الفعل : إنّه مفرد بذلك المعنى .

وقوله " الفاعلُ مُخْبَرٌ عنه بفعلِه . . . " ، إلى آخرِ الفَصْلِ .

الصّوابُ أَنْ يقولَ : الفاعلُ مسندٌ إليه فعله ، أو ماقام مقامه ، حقيقة أو مجازا نحو : قام زيدٌ ، وهَلَكَ زيدٌ ، واحمرَّ زيد " ومررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، وهالكٍ أبوه ، ومحمرٍّ ثوبُه " ، والفعلُ لايُفْعَلُ به ذلك ، فلا يكون فاعلاً ، وإنّما كان لفظ الإسناد أولى ، لأَنّ الفاعِلَ قد لا يخبرُ عنه بفعلِه نحو " قم واقعد " .

وقوله : " المبتدأُ يُخْبَرُ عنه (٢) . . " إلى آخرِ الفصلِ

قد تقدّم أيضا أنّ من الكوفيين من أجازَ أَنْ يستعمل الفعل مبتدأ (١) وبيَّنَ فسادُه ، ولا يلزم في جعلِ المبتدأِ مخبراً عنه مايلزمه في جعل الفاعل مخبراً عنه ، لأَنّ المستفاد من الجزأين في باب المبتدأ والخبر *- يسمّى خبرا اصطلاحا -* وان لم يكن محتملاً للصدق والكذب ، ولا يسمّى الأمر

---

(١) قال الشارح فيماسبق : ٢٦ : إنّ الكوفيين يجيزون أَنْ يكون الفاعل ماليس باسم ولا في تقديره ، وردّ عليهم مذهبهم هذا ثم ذكر في ص ٥١ أن الفعل لا يخبر عنه لأنّه جمله " ولكن هذا لم يكن في معرض ردّه على من قال إنّه يبتدأ بالفعل ، إذْ لم يرد فيما سبق من كلام الشارح أنّ هناك من يقول بالابتداء بالفعل . ولم أعثر على هذه المقولة منسوبةً لأحدٍ ، ولعل صوب العبارة : " ان من الكوفيين من أجاز ان يستعمل الفعل فاعلا " .

(٢) بعده في الجزولية : والفعل لايخبر عنه فلايكون مبتدأ

(*-*) هذه العبارة مكررة في المصورة .

والنّهي في باب الفعل والفاعل خبرًا لا لُغَةً ولا اصطلاحاً .

وقوله : " المفعوليةُ لا يصحُ معناها في الفعل فلايكون مفعولاً " .

كان الصوابُ أَنْ يقول: المفعوليةُ الصحيحةُ لا يصحُّ معناها في الفعل، والاّ فقد يقع الفِعْلُ في موضع المفعولِ الثاني من باب ظننت ، والثالث من باب أعلمت نحو قولك : "ظننتُ زيداً ينطلق "، فالفعل الذى هو " ينطلق" وقع موقع منطلق ، وكذلك : " أَعلمتُ زيداً عمراً ينطلق " فينطلق أيضا وقع موقع منطلق ، ولو أتيت بدل "ينطلق" بمنطلق لكان مفعولاً فينطلق إذاً وقع موقع منطلق ، إلاّ أنّه سيتبيّن أنّ المفعول في باب ظننت وأعلمت ليس بمفعولٍ صحيحٍ ، وإنّما هو مشبه " بأعطيت زيداً درهماً "، ولا يلزمه الاعتراض ، وأمّا قولك : " قال زيد : انطلق عمر" فقد ينفصل عنه بأَنْ تقول : إنّ المفعولَ هو الجملةُ لا الفعلُ وحده ، لأَنَّ الجملةَ هي المقولةُ ، وليس الأَمرُ كذلك في باب ظننت وأعلمت ، لأَنَّ الواقع موقع اسم الفاعل أو المفعول إنّما هو الفِعْلُ وحدَهُ ، ومن لفظِهِ يقدَّر ، فكما أَنَّ اسم الفاعل أو المفعول يعربُ مفعولاً في البابين ، فكذلك الفعلُ الواقعُ موقعه .

باب [علامات الإعـــراب]

قوله " الضَّمَّةُ تكون علامةَ الرَّفْعِ في الأسماءِ المتمكنة والأفعال المضارعة "
لما أطلقَ الزجاجيُّ القولَ فيها - أعنى فيما يُرْفَعُ من الأسماءِ والأفعالِ فقال : " فأمَّا الضمّة فتشترك فيها الأسماءُ والأفعالُ (١) "- أرادَ أبو موسى أنْ يبيِّنَ أيَّ صِنْفٍ من الأسماءِ والأفعالِ هو الذى يكون الرفعُ فيه بالضمة ، وأين تدخل الضمة من ذلك الصنف ، فقال : إنَّ الصنف الذى يُرْفَعُ من الأسماء هو المتمكّن، وقد تقدَّم (٢) أنَّ المتمكن يُطلقُ إطلاقاتٍ ولا يصح شيءٌ منها هنا ، لأنَّه إنْ عنى بالمتمكن (٣) المعرب فباطلٌ ، لأنَّه قد يُوجدُ نوعٌ من المعربات لا سبيل إلى دخول الضَّمَّةِ فيه علامةً للرفع نحو " سبحان الله " و " معاذ الله " وبُعَيْدَاتٍ بين ، وسائر الأسماء الملتزم فيها النَّصب على المصدرية أو على الظرفيّة (٤) . وإنْ عَنَى بالمتمكن (٣) الذى يستعمل في موضعِ الرفعِ والنصبِ والخفضِ فباطلٌ ، لأنَّه قد يُرفع بها مالا يستعمل في المواضعِ الثلاثةِ وهو : " أيمنُ الله " في القَسَم (٤) . وإنْ عَنَى بالمتمكّن (٣) الاسمَ الذي ليس فيه مايُوجِبُ بناءه ولا مَنْعَ صرفِهِ ، فباطلٌ ، لأنَّ " سبحان الله " وأمثاله من ذلك القبيل ولا يُرفع شيءٌ منها بالضَّمَّةِ .

فكان ينبغى أنْ يقول في الاسمِ المتمكِّنِ بشرط استعمالِهِ في موضعِ رَفْعٍ ، ويعنى بالمتمكن المُعْرب .

---

(١) الجمل : ١٨

(٢) لم يتقدم بشئ من ذلك .

(٣) في المصورة : التمكن

(٤) انظر ماسبق ص : ٥٣ ، ٥٦

وقال : إنَّ الصنف الذي // يُرفَعُ من الأفعالِ بالضَّمَّةِ هو المضارعُ ، ٣١
ويعني بذلك الفعل المشابه للاسم ، فكأنَّه لذلك قد تشاركَ معه في ضَرْعٍ
واحدٍ وقد بَيَّناه قَبْلُ . (١)

وقوله : " إذا سلمت ممَّا يوجب بناءها " إلى آخره .
جَعَلَ نُوني التوكيدِ الشَّديدةَ والخفيفةَ مُوجِبَتين للبناءِ على الإطلاق،
وليس كذلك؛لأنَّهما إذا دخلت واحدةٌ منهما على المضارعِ الذي اتصل به
ضمير الاثنين نحو قولك : الزيدان هل يقومانِّ ؟ أَوْ علامتهما نحو قولك :
هل يقومانّ الزيدان ؟ . أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع
نحو قولك : الزيدون هل يقومُنَّ أو هل يقومُنْ ؟ ←

أو علامتهم نحو : هل يقومُنّ الزيدون ؟ " أَوْ " هل يقومُنْ الزيدون؟ ".
أَوْ ضمير الواحدة المخاطبة من المؤنث نحو قولك : " هل تقومِنَّ ياهند "
أو " هل تقومِنْ ياهند "، لم تُبْنَ بدليل أنَّ العَرَبَ إذا وقفت على ما الحقَتْه
النونَ الخفيفةَ من ذلك حذفتها كما يُحْذَفُ التنوين ، وعادت علامةُ الرَّفعِ ،(٢)
وعلامة الفاعلِ : الضميرُ المحذوفُ لالتقاءِ السَّاكنين، فتقول:" هل [تقومينْ] (٣)

---

(١) انظر ماتقدم ٦٨-٧١
(٢) قال سيبويه : وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنه كما أنَّ التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف. الكتاب ٣/٥٢١
(٣) في المصورة : "تقومين"،وهو خطأ ، ومثال سيبويه في الكتاب ٥٢٢/٣ : هل تضْرِبينْ .

" وهل تقومُونْ " ، ولو كان مَبْنِيًّا لم يكن سبيلٌ إلى إثباتِ النونِ التي للرفع ؛ لأنَّ المبنيَّ لا ينبغي أنْ يدخله علامةُ رفعٍ ، لا في الوصل ولا في الوقف.

فإنْ قِيلَ : إنَّما دخلته علامة رفعٍ لمَّا حذفتَ منه موجب البناء وهو النون .

فالجوابُ : أَنَّ الحذفَ للوقفِ عارِضٌ ، والعارِضُ بابُه أنْ لا يُعْتَدَّ بـه ، فدلّ ذلك على أنَّه في حالِ لحاقِ النونِ له معربٌ ، لكنَّهم حذفوا نون الرَّفْعِ لاجتماعها مع النونِ التي للتأكيد (٢) ، فلما زالَتْ نون التأكيد عادت هي وعاد الضميرُ أو العلامةُ لمَّا زال الموجبُ لحذفِها وهو النُّونُ الساكنةُ التي كانت للتأْكيد ، ولم تُحذف لالتقائِها ساكنةً مع نونِ الرَّفْع ؛ لأنَّ سكونَ نونِ الرَّفْعِ إنَّما هو للوَقْفِ ،(٣) والعَرَبُ تجمعُ بينَ الساكنين إذا كان سكونُ أحدِهما للوَقْفِ ، وحذفت النون وإنْ لم يكُن الفعلُ مَبْنِيًّا كما حذفت لاجتماعها مع نونِ الوقايةِ في قوله تعالى ﴿ أَتحاجُّوني في اللَّهِ ﴾(٤) والأَصْلُ : أتحاجُّونني ، ألا ترى أنَّه لا مُوجِبَ لحذفِ النونِ منها إلَّا كراهة اجتماع النونين .

فإنْ قيل : فلِمَ لَمْ توجبِ النونان البناءَ فيما ذُكِرَ كما أَوْجبتاه في نحو: " هل تَقُومَنَّ " و " هل تَخْرُجَنَّ " ؟

---

(١) الكتاب : ٣ / ٥٢٢

(٢) الكتاب أيضا : ٣ / ٥١٩

(٣) في المصورة : للموقف

(٤) الآية ٨٠ من سورة الأنعام في قراءة نافع وابن عامر انظر السبعة : ٢٦١، وقال أبو حيان : وأصله بنونين الأولى علامة الرفع والثانية نون الوقاية، والخلاف في المحذوف منهما مذكور في علم النحو : وقد لحن بعض النحويين مَنْ قرأ بالتخفيف، وأخطأ في ذلك .. ثم قال : وقيل التخفيفُ لغةُ لغطفان ، وقرأ باقي السبعة بتشديد النونِ أصله أتحاجونني فأدغمَ هرباً من استثقال المثلين متحركين فخفف بالإدغام ولم يقرأ هنا بالفَكِّ وإنْ كان هو الأصل ويجوز في الكلام " البحر ٤ / ١٦٩ ،وانظر الكتاب ٣ / ٥١٩ ، ٥٢٠ وسيأتي ص ٥٦١

فالجوابُ : أَنَّ النونين إِنَّما أوجبت كلٌّ واحدةٍ منهما البِناءَ في مثل " هل تقومَنَّ " ؛ لأَنَّها ركِّبت مع الفعل وجعلا كالشيء الواحدِ ، كما بُنِيَ الاسمُ لما رُكِّبَ معَ الحَرْفِ في نحو " لا رَجُلَ في الدَّارِ " ونحو قول الشاعر

٥٥ - أَثَوْرَ ماأَصيدُكم أَمْ ثَوْرينْ أَمْ هذهِ الجَمَّاءُ ذاتُ القَرْنينْ (١)

ولا يُتَصَوَّرُ ذلك في: يفعلان ويفعلون وتفعلين ؛ لأَنَّه ليس من كلامهم أَنْ تجعل ثلاثةَ أشياءَ كالشيءِ الواحد ، أَعني الفعلَ وضميرَ الفاعلِ أَو علامته ونون التوكيد .

وأَمَّا نونُ جماعةِ المؤنثِ نحو : هل يخرُجْنَ ويقُمْنَ ، فإِنَّما وَجَبَ البناءُ معها ؛ لأَنَّ الفعلَ المضارعَ للاسم لما لحقته النونُ أَشبَهَ الماضِي نحو : ضَرَبْنَ ، وآخِرُ الماضي مبنيٌّ على السكونِ مع النون ، فيُبْنَى آخِرُ المضارع معها على السكون بالحَمْلِ على الماضِي ، (٢) وسُكِّنَ مع الماضى الآخِرُ منه لئلَّا تتوالى أربع متحركات كضَرَبْتُ ، والفعل مع الفاعِلِ المضمر شديدُ اللُّصوق فكرهوا أَلَّا يسكِّنوا لئلَّا يشبه ماليس مِنْ كلامهم ، وكان رَعْيُ هذه المشابهةِ أولى من رَعْي الشَّبَهِ بالاسم ؛ لأَنَّه لما [تعارَضَ] (٣) الشَّبَهانِ كان حَمْلُ الفِعْلِ على الفِعْلِ أَولى ؛ لأَنَّهما من جِنْسٍ واحدٍ ، بخلافِ الاسمِ والفعلِ .

---

(١) هذان بيتان من الرجز ، وهما في التهذيب: ٩ / ٩٠ ، والخصائص ٢ / ١٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٧١ ، والبحر المحيط: ٨ / ١٣٧ ، ورصف المباني : ٣٣٦ ، واللسان (ثور) ، وشرح التصريح (١ / ٢٤٠) ، وقال ابن جني عند إيراده : فقوله (أثورَما) فتحةُ الرَّاءِ منه فتحة تركيب (ثور) مع (ما) بعده ، كفتحه حضرَموت ، ولو كانت فتحة إعرابٍ لوجبَ التنوين لا محالة ؛ لأَنَّه مصروف .. إلخ ماقال .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٠

(٣) في المصورة : تعوض

فإنْ قِيلَ : ولعلَّه معربٌ والإعرابُ مُقدَّرٌ فى لام الفعل ، وغاية هذا الشبه أَنْ أَوْجب التسكين ، فإنَّ الشَّبَهَ بين المضارع والماضي لا يعدم أبداً ، فإنَّه كما يقالُ : إنَّ يضربْن " أشبه " ضَرَبْنَ " كذلك يقالُ : يضربُ أَشْبَهَ " ضَرَبَ " و " يضربان " أشبه " ضَرَبا " و " ضَرَبَزيدٌ " أشبه " يَضْربُ زيدٌ " فإنْ راعينا هذا الشبه أدَّى إلى ألاَّ يوجدَ فِعْلٌ مضارعٌ مُعْرَبٌ ، وهذا بخلاف ماوُجِدَ ؟

فالجوابُ : أنَّهم لو فعلوا ذلك لأدَّى إلى جعلِ الإعراب في وَسَطِ الكلمةِ ، إذِ الفعلُ مع الضمير كالشيءِ الواحدِ (١) ، ولهذا جعلوا الإعراب في خمسةِ الأَمثلةِ المرفوعةِ بالنُّون بعد الفاعل ، ولم يجعلوه في آخر الفعل قبل الضمير لئلاَّ يجيء كأنَّه في الوَسَطِ . فكذلك هنا . وقد // قال ٣٢
الرُّمانيُّ (٢) وابنُ طلحةَ من المتأخرين : إنَّه معربٌ (٣) ، وانفصلا عن هذا وقالا : ليس الفِعْلُ مع الفاعلِ في الحَقِيقَةِ شيئاً واحِداً ، بل هما شيئان ، لأَنَّ الفِعْلَ مع الفاعل يستقل منهما الكلامُ ، ولا يكون الكلامُ من فِعْلٍ فقط ، ولا من اسمٍ وحدَه ، فدلَّ ذلك على أنَّهما شيئان ، لكنَّ العربَ أَرادت أَنْ تُنَبِّهَ (٤) على شِدَّةِ لُصُوقِ الضميرِ الفاعِلِ بالفِعْلِ في بعضِ المواضعِ ولا يلزمُ طَرْدُ ذلك ، وأيضا فإنَّهم يقولونَ : جاء

---

(١) انظر الإيضاح للزجاجي : ٧٥، ونتائج الفكر : ٣٨٧ .

(٢) الرماني هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله من سنة ٢٩٦ - ٣٨٤هـ النحوي، المتكلم، كان إماما في العربيةِ علّامة في الأدبِ في طبقةِ الفارسيِّ والسيرافيِّ معتزلياً . أخذ عن الزّجاج وابن السراج وابن دريد ، وكان يمزج النحوَ بالمنطقِ حتى قال الفارسي : إنْ كان النحوُ مايقوله الرماني فليس معنا منه شيءٌ ، وإنْ كان النحو مانقوله نحن فليس معه منه شيءٌ . له عدة تصانيف منها شروح للكتاب والمقتضب والأصول . أخباره في وفيات الاعيان ٣ / ٢٩٩ ، وأنباه الرواة : ٢ / ٢٩٤ والبغية ٢ / ١٨١ .

(٣) نسب السيوطى في الهمع ١ / ١٨ هذا الرأى الى ابن درستويه والسهيلى وابن طلحه ، وانظر نتائج الفكر : ١١٠ ، ١١١ ، والحقيقة أنَّ هذا مذهب الأخفش وتابعه هؤلاء انظر رصف المبانى ٣٣٣ .

(٤) في المصورة : تنبيه .

غلامي ، فيجعلون الإعرابَ مُقدّرًا في الميم مع أنّ الياءَ ضميرُ خفضٍ والخافضُ والمخفوضُ كالشيءِ الواحدِ ، فكما قُدِّرَ الإعرابُ هنا فكذلك في : يَضْرِبْنَ والقولانِ متقاربان ، ولا نَصَّ لسيبويه فيه بل هُوَ محتملٌ " (١)

قال بعضُهم (٢) : ومِمّا يشهد أنّ الفِعْلَ مع الفاعلِ كالشيءِ الواحدِ تسكينُهم الباءَ في : ضربت وتحريكهم لها في : ضَرَبَكَ ولا تتوالى في كلامهم أربعةُ أحرفٍ بالتحريكِ إلاّ وبينهما فاصلٌ لفظاً نحو : جَعْفَر (٣) ، أو تقديراً نحو " عُلَبِط (٤) ، وهُدَبِد (٥) وعُكَمِش (٦) ، والأَصْلُ فيها : هُدَابِد (٥) وعُلَابِط (٤) وعُكَامِش وكذلك " عَرَتُن " والأصل " عَرَنْتُن " فحذفَ النُّونَ(٤) ، والعَرَتُن شَجَرٌ يُدْبَغُ به ، يقال لعروقه [العِرْنَةُ](٧) ، " والهُدَبِد " ضعفُ البَصَرِ (٥) ، والعُلَبِط : الإبل ، لأنّ جميعَ ذلك ليس بأصلِ بِناءٍ فلم يعتدّ بتوالي الحركاتِ فيه .

وأيضا فإنهم جَعَلُوا إعرابَ الفِعْلِ بعْدَ الفاعلِ في خمسةِ الأَمثلةِ كما تقدَّم .

---

(١) في الكتاب ١/ ٢٠ مانصه " ... وأسكنت ماكان في الواحدِ حرفَ الإعراب كمافعلت ذلك في " فَعَلَ " حين قلت: فَعَلْتُ وفَعَلْنَ فأسكنّ هذا ههنا وبني على هذه العلامة ، الخ ..) فهذا يدلّ على أنّ سيبويه نَصَّ على بِناءِ المضارعِ في هذه المسألة .

(٢) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٦٢ ، ١٦٣

(٣) في الأصل جعفر، ولعل صوابه أن يكون اسماً خماسياً أحد حروفه ساكنٌ مثل: حَبَنْتَر .

(٤) الكتاب : ٤/ ٢٨٩

(٥) انظر اللسان (هدبد)

(٦) انظر اللسان (عكمش) و (عكمس) و (عكبس)

(٧) في المصورة : العرنته ، والمثبت من اللسان (عرن)

وأَيضاً فإِنّهم لا يقدّمونه على الفِعْلِ المتصرِّفِ ولا على غيره من العوامل فيه ، ويقدمون المفعولَ والمجرورَ .

وأيضا فإِنّهم ينسبون أبداً من الجملةِ المحكيةِ إلى الصَّدْرِ وذلك نحو : بَرَقَ نَحْرُهُ " (١) و : تأَبَّطَ شَرًّا تقول " بَرَقِيٌّ " (٢) و " تأَبَّطِيٌّ " (٣) ، وقالوا في النسب إلى كُنْتُ : كُنْتِيٌّ ،فنسبوا إلى الفِعْلِ والفاعلِ المُضْمَرِ إشعاراً بما ذكرنا من شِدَّةِ اللُّصوقِ ، والكُنْتِيُّ الذى يَفْخَرُ فيقول " كنتُ وكنتُ " وقد قالوا : كُونِيٌّ (٤) وكُنْتُنِيٌّ " قال الشاعر :

٥٦- ولَسْتُ بكُنْتِيٍّ ولستُ بعاجِنٍ وشَرُّ الرِّجالِ الكُنْتُنِيُّ (٥) وعاجِنُ (٦)

---

(١) بَرَقَ نَحرُه : اسمرجل وهو من أمثلة الكتاب ٣/٣٢٦ وانظر التكملة : ٦٣، وشرح المفصل : ٦/٧ .

(٢) الكتاب : ٣/٣٧٧ ، وشرح الشافيه : ٢/٧٢ . وفيه :- " وأجاز الجرميُّ النسبةَ إلى الأَوَّلِ أو الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ،فتقول في بعلبك : بَعْلِيّ أو بَكِّيّ ،وفي تأبَّط شرًّا : تأبَّطِيٌّ أو شَرِّيٌّ " وفي الهمع ٢/١٩٣ ، وجوّز أبو حاتم السجستاني النسبَ إليهما معاً مقترنين .

(٣) في الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٤) في المصادر : الكنتني .

(٥) هذا البيت ممّا أنشده ثعلبٌ كما تذكر المصادر ولم ينسبه، وانظره في المخصّص ١٣/٢٤٦ وشرح المفصل ٦/٧ مع اختلافٍ في كلمات الشطر الأول منه والمقرب ٢/٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١١ وشرح الشافيه ٢/٧٧ وشرح شواهدها : ١١٨.

وقد زَعَمَ المبرِّدُ (١) أنَّ أَصْلَ هذه النون في «ضربن» السكون ؛ لأنَّه الأصل والحركة زيادة لا تُدَّعى إلّا بدليلٍ ، وحركت النون لئلّا يجتمع ساكنان ، وبالفتح تخفيفا .

فقيل له : و [الباءُ] (٢) ، إنّما كانت متحركةً في " ضَرَبَ " فلم سكنت هنا ، فيقولون " ضَرَبْنَ " فيقول : بالحمل على ضَرَبْتُ .

فيقال له : وهلّا قلت : إنَّ أَصْلَ التاءِ في " ضربتُ " السكونُ أيضا على مذهبك في النُّونِ ؟ فيقول : الأَصْلُ في التاءِ الحركةُ إذْ لو سكّنت لم يقعْ فرقٌ بين المُخاطَبِ والمخاطَبَةِ والمتكلم في قولك : قمتُوقمتَ وقُمْتِ " وليس ذلك في النون . لكنَّه يقال له : الأصلُ فيما هو على حَرْفٍ من الأسماءِ التحرّكُ مضمرًا كان أوْغيره ، ألاَ ترى " الكافَ " في غلامِك " ، والياء في غلامي ، أصلُها الحركة ، وكذلك النونُ حملاً على النظائرِ .

وقوله : " وضميرُ التثنيةِ أوْعلامته . . " إلى آخر الفصل

الضميرُ مخفوضٌ بالعَطْفِ على " ما " من قوله " إذا سلِمَت مايوجب بناءها " ، التقدير : وسلمت من ضميرِ التثنيةِ أوْعلامتها ، لأنَّها إذا اتصل بها شيءٌ من ذلك لم ترفع بالضَّمَّةِ بل بالنُّونِ ، وإنَّما لمترفع بالضَّمَّةِ ، لأَنَّها لو رُفِعتْ بالضَّمّةِ لم يمكن أَنْ تكون الضّمةُ إلاَّ مقدرةً في حرفِ العِلَّةِ الذى هو ضميرٌ أو علامة ، إذْ لا يتصوّر وضعها في الحرفِ الذى قبل الضميرِ أَوْ العلامة ، لأَنَّه قد تَبَيَّنَ أَنَّ ضميرَ الفاعلِ المُتَّصِلِ مع الفعل كالشّيءِ الواحدِ

---

(١) رأيُ المبرد هذا في المقتضب ٢٠٦/١ وعلّل ذلك بأَنَّها نون جمع فحملت على نظيرها " وكان قد ذكر أَنَّ نونَ الجمع فتحت لئلّا تتوالى الكسرات والضّمّات مع الياءِ والواوِ وذلك في ص ١٤٤ من الجزء نفسه .

(٢) في المصورة : والباب .

فلو فعلوا ذلك لكان الإعرابُ كأنّه حَشْوٌ ، ولو جُعلت الضّمّةُ مقدرةً في حَرْفِ العِلّةِ الذى هو ضميرٌ أو علامةٌ لأدّى إلى حذفِه بالجازِم ؛ لأنّ حَرْفَ العِلّة ، إذا كان الإعراب مقدّراً فيه حَذَفَه الجازمُ ، فيلتبس بفعلِ المفردِ المذكّر فلمّا تَعذّرَ رفعُه بالضّمّةِ لم يمكن أيضا أنْ يرفع شيء من ذلك بالحَرْفِ الذى هو مجانسٌ للضّمّةِ وهو " الواو " ؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى اجتماعِ حرفي عِلّةٍ وهو ثقيلٌ فرفعَ بحرفٍ يشبه الواوَ وهو النونُ؛ لأنّهما من حروفِ طَرَفِ الفَمِ ، وفي الواو أيضا فَضْلُ صوتٍ وهو اللّين ، كما في النون فَضْلُ صَوْتٍ وهو الغُنّةُ ، ولذلك أُدغِمَتْ فيها نحو ﴿ من وّالٍ ﴾ (١) ولا يُدْغم إلا المثلان أو المتقاربان.

وقوله في الألفِ والواوِ مع التقديم : إنّهما علامتان على تثنيةِ الفاعلِ وجمعه ، ومع التأخير ضميران - هو الصحيح .

فإنْ قِيلَ : هلّا جعلهما في حال التقدّم ضميرين والاسم الواقع بعدهما مبتدأً والجملةَ // في موضع خبره ، وعاد الضميرُ على مابعده؛ ٣٣
لأنّ النّيّةَ بالخبرِ التأخيرُ وبالمبتدإ التقديمُ ، والضميرُ يعودُ على مابعده إذا كانَ مُقدّماً في النّيّةِ . كما قال الشاعر .

٥٧ - إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ   أَبُوهُ ولا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ (٢)

فأبوه مبتدأٌ ، و " ما أُمُّهُ من محارب " (٣) جملةٌ في مَوْقع الخَبَرِ ، وهي مقدمة عليه ، والتقدير إلى ملك أبوه ما أمّه من محاربٍ . أو هَلّا جعلهما ضميرين ، والاسم الواقع بعدهما بدلاً ؛ لأنّ الضميرَ قد يعودُ على

---

(١) الآية ١١ من سورة الرعد

(٢) هذا البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٠ من قصيدةٍ يَمْدَحُ فيها الوليد بن عبد الملك مطلعها:
كم من منادٍ والشريفان دونه   إلى الله تُشْكَى والوليدِ مفاقِرُهْ
وانظر الشاهد في الخصائص ٢/ ٣٩٤ وشرح الجمل ١/ ٣٥٤ والمغني: ١٥٨ ، وشرح شواهده ٣٥٧ ، والهمع ١/ ١١٨ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٥ ورواية الديوان : أبوها ولا شاهدَ فيها.

(٣) في المصورة : " ما أبوه " تقديم وتأخير

مابعده لفظاً ومرتبةً في أبوابِ البدل على مذهب الأخفشِ (١) وعلى مذهب سيبويه في باب" الإعمال " فإنَّه أجازَ : ضربتُ وضربوني قومُك - على البدلِ مِنَ الضمير (٢) وأنشدوا للفرزدق :

٥٨ - وقَدْ ماتَ خيرَاهُمْ ، فلم يُهلِكاهمُ عَشِيَّةَ بانا ، رَهْطِ كَعْبٍ وحاتمِ (٣) .

أبدل رهْط كعب وحاتم من الضَّميرِ المخفوضِ في قوله : خيراهم ، وهو عائدٌ عليهما ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك لا يسوغ ، لأنَّه لا يقول من العرب : قاما أخواك ، ولا : قاموا إخوتك - إلَّا بعضُهم ، فلو كانا ضميرين لتكلَّمَ بذلك جميعُ العَرَبِ ، ألَا ترى أنَّ عودةَ الضَّميرِ على المُبْدَلِ منه عند من يُجيزُ ذلك لغةٌ لجميعِ العَرَب ، وكذلك تقديمُ الخَبَرِ على المبتدأِ وإنْ كان جملةً جائزٌ عند جميعِ العَرَب .

فإنْ قِيلَ : فلأيِّ شيءٍ لم تلحق هذه العلامة عند جميع العرب كما لحقت علامة التأنيث عندهم في نحو : قامت هند ؟

فالجوابُ : أنَّه لماكان معنى التأنيث لازماً للمؤنَّثِ اتفقوا على أنْ ألزموا الفِعْلَ علامةَ التأنيث . ولمَّا كان معنى التثنية والجمع غير لازمين للاسم - إذْ قد يزولان (٤) منه بالإفراد - لم يتفقوا على أنْ يلحقوه علامةً عليهما ، وأيضا فإنَّهما

---

(١) ذهبَ الأخْفَشُ والكوفيون إلى جوازِ الإبدال من الضميرِ سواءٌ كان لغائبٍ أوْ لمتكلم أوْ لمخاطب انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩ والهمع ٢/١٢٧ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٧٨ " فإنْ قلتَ : ضربتُ وضربوني قومَك ، نصبتَ إلّا في قول من قال "أكلوني البراغيث" ، أو تحمله على البدلِ فتجعله بدلاً من المضمر .. " .

(٣) الديوان ٢/٢٠٦ من قصيدة يرثي فيها ابنين له أولها
بفي الشامتين الصخر إنْ كان مَسَّني رزيَّةُ شِبْلي مُخْدِرٍ في الضراغمِ
وهو في شرح الجمل ٢/١٢

(٤) في المصورة : يزولا ، والصواب ماأثبتناه .

يوهمان الضميرَ بخلافِ علامَةِ التّأنيثِ .

فإنْ قِيلَ : فهلّا جعلتموهما مع التأخيرِ علامتين كماذهبَ إليهِ المازني(١) ؟

واستدلَّ على ذلك بأنَّ الفِعْلَ المضارِعَ إذا كان فاعلُه ضميرَ المفرد لم يبرزْ في الفعل نحو : زيدٌ يقوم ، بل يكون مستترًا ، قال : فينبغي أنْ يعتقد أيضا مثل ذلك في حال التثنية والجمع قياساً على المفرد ، فالفاعلُ عنده إذا قلت : الزيدان يقومان ، أوْ : الزيدون يقومون ، مستتر ، التقدير : يقومان هما " أو يقومون هم ؟

فالجوابُ : أنّهما لو كانا علامتين مع التأخُّرِ ، لم يتكلم بذلك إلّا بعض العرب، وهم الذين يُلحقون الفِعْلَ علامةً (٢) على التثنيةِ والجمعِ(٣) ، فلما اجتمعت العرب على إلحاقها دلَّ ذلك على أنّهما ضميران لا علامتان ، وإنّما خالفَ الفعلُ في حالِ التثنيةِ والجَمْعِ حالَه في حال الإفراد - فلم يستتر فيهما واستتر في حالِ الإفراد - مخافةَ الالتباس . وإنّما خالفوا بين حالاتِ الإفرادِ في نحو " قمتَ وقمتُ وقمتِ " فبرز في حال التكلم والخطاب ، فأنْ يبرز في حالِ الغيبةِ في التثنيةِ والجمعِ أَوْلَى وأَحْرَى .

وإنّما جعل الواو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع ، لأنّها لا توجد ضميراً لجماعةِ غيرِ العاقلين إلّا بالحَمْلِ على جماعةِ العاقلين ، نحو

---

(١) رأي المازني هذا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية الكبير : ص ٨٨ وهو في شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٩ والمغنى : ٤٧٨ والمازني يتابع الأخفش في ذلك، والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة من بني مازن بن شيبان البصرى النحوى ، اخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه المبرد واليزيدى وغيرهم ، وله تصانيف منها : التصريف ، وكتاب ما تلحن فيه العامة ، وكتاب الألف واللام، وكتاب العروض، وكتاب القوافي . توفي سنة ٢٤٧ ، أخباره في أخبار النحويين البصريين : ٥٧ ونزهه الألباء : ١٨٢ - ١٨٧ ، ووفيات الأعيان ١ / ٢٨٣ - ٢٨٦

(٢) " " : علامته

(٣) حكي البصريون هذه اللغةَ عن طيئ وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة انظر أوضح المسالك : ١ / ٣٤٥ وانظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٦٨ وقد ذكر ابن عقيل أنّ أصحاب هذه اللغة هم بنو الحارث بن كعب وهم أزديون . وانظر المغنى ٤٧٨

قوله تعالى ﴿ وَكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (١) لما وَصَفَ الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ بالطّاعةِ والوقوف عند ماقُدِّرَ لها ، وذلك من صفات من يعقل جعلَ الضميرَ العائدَ عليها كضميرِ جماعةِ مَنْ يعقِل ، وكذلك قولهم (٢) : أكلوني البراغيث إنّما العُرْفُ في ذلك أَنْ يقال : آذتني البراغيث أو آلمتني ، فلمّا وصفوها بصفةٍ تصلحُ لمن يعقل وهو الأكل أُجريت مجرى من يعقل .

وكذلك أيضاً ماذهب (٣) إليه مِنْ جعْلِ الياءِ في تفعلين ضميرَ الواحدةِ المخاطبةِ من المؤنث هو الصحيحُ .

فإنْ قال قائلٌ : فهلّا ذَهَبَ إلى أنّها علامةُ تأنيثٍ لا ضمير ، كما ذهب إليه الأخفشُ (٤) بدليلِ أنّ الفعلَ المضارعَ إذا كان فاعلُه ضميراً مفرداً لم يبرز نحو قولك : زيدٌ يقومُ ، وأنت تقومُ ، وأنا أقومُ ، وهي تقومُ " ؟ فالجواب : أنّ ذلك لا حُجّةَ فيه لما ذكرناه آنفا مِنْ أنّهم قد يخالفون بين حالاتِ الإفرادِ فلا يبرزونَه في موضعٍ ويبرزونَه في آخرَ إذا خافوا اللَّبس نحو : قام ، وقمتُ : فكذلك أيضا قالوا : تفعلين ولم يقولوا " تفعل" لئلّا

---

(١) الآية ٤٠ من سورة يس .
(٢) انظر في هذا مانقله ابنُ الشجرى في أماليه ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ عن أبي سعيد السيرافي في توجيهِ قولهم : أكلوني البراغيث ، ومارَدّ به ابن الشجرى ، على السيرافي .
(٣) يقصد أبا موسى .
(٤) ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ الياءَ علامة تأنيث كتاءِ التأنيثِ في ضَرَبَتْ انظر هذا في رصف المباني : ٤٤٥ وذكر ابن هشام أنّ هذا مذهب الاخفش والمازنى انظر المغنى : ٤٨٧ ، والجنى الداني : ٢٠٥

يلتبِسَ خِطابُ المُذَكَّرِ بخِطابِ المُوَنَّثِ، والذي يَدُلّ على أنّ الياءَ ضمــــيرٌ لا علامةَ تأنيثٍ أربعةُ أشياءَ .

أحدها : أنّ الفِعْلَ المضارعَ لم تلحقه علامةُ تأْنيثٍ من آخره في موضعٍ من المَواضِعِ //.

٣٤ والثاني : أنّ الفِعْلَ إذا لحقته علامةُ التّأْنيثِ في حالِ الإفرادِ ثَبَتَتْ في حالِ التّثْنِيَةِ . نحو قامت وقامتا ، فلو كانت الياءُ علامةَ تأْنيث لثَبَتَتْ في خِطابِ المؤنثين فكنت تقــول : أنتما ياهندان تقوميان ، فلما قالوا : تقومان ، ولــم يثبتوا الياءَ دلّ ذلك على أنّها ليست علامةَ تأنيثٍ . (١)

والثالثُ : أنّهم رفعوا تفعلين بالنون ولم يستقرّ الرّفْعُ بالنونِ فــي الفعل المضارع إلّا في حال اتصال (٢) ضميرِ الفاعلِ بهِ .

والرابع : أنّ الياءَ قد ثبتت ضميراً للمؤنّث في نحو " غلامي " ولــم تثبت علامةَ تأْنيثٍ في موضعٍ من المواضعِ .

وقوله : وموقعها (٣) في الاسم [المتمكن] (٤) المفردِ انصرف أوْ لم ينصرف، وجمعِ التكسير، وجمعِ المؤنث السالم " .

يريد بالمُفْرَد هنا ماليسَ بمثنّىً ولا مجموعٍ ، ولذلك لم يَحْتَجْ أنْ يقولَ :

---

(١) انظر رصف المباني : ٤٤٥
(٢) في المصورة العبارة هكذا " اتصال صورته ضمير الفاعل به " واسقطنا كلمة " صورته " إذْ لا داعي لها ، وبإسقاطها يستقيم الكلام .
(٣) أي الضمة .
(٤) تكملةٌ من الجزولية .

واسم الجمع نحو : قوم ،واسم الجنس نحو : تَمر ، لأنّهما مفرد ان أي غير مُثَنَّيين ولا مَجْموعين ، وكان ينبغي أَنْ يقول : في الاسم المفرد الذى ليس منقولاً من تثنيةٍ ولا جَمْعٍ بالواوِ والنون ، وقد حكي فيه طريق التثنيةِ والجمعِ انصرفَ أَوْ لم ينصرف وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم . وفي الشّعر في جمع المذكر السالم إذا سمّوا المفردَ بتثنيةٍ أجازوا فيه وجهين :-

أحدهما : الحكايةُ ،فتقول : جاءني زَيْدَ انِ و : رأيتُ زيدينِ و : مررت بزيدين " كما كنتفعل به في حال التثنية .

والآخر: أَنْ تُثْبِتَ الألِفَ على كُلِّ حالٍ وتجعلَ الإعراب في النون . وتعرب إعراب مالا ينصرف فتقول : جاءني زيدانُ و : رأيت زيدانَ " و : مررت بزيدانَ ، ومن ذلك قوله :

٥٩ - أَلَا يادِيارَ الحَيِّ بالسَّبُعانِ أَلَحَّ عليها دائمُ الهَطَلانِ (١)

وإِنْ سَمّوا بجمعِ سلامةٍ بالواوِ والنون ، أَجازُوا فيه أربعةَ أوجه:-
وجهانِ فصيحان ، ووجهانِ ضعيفان ، فأحَدُ الفصيحين : أَنْ تحكي طريقةَ الجَمْعِ فترفعَ بالواوِ والنونِ وتنصبَ وتخفضَ بالياءِ والنونِ (٢) ومنه " يبرون " (٣) و " يبرين " (٤) و " فلسطون " و " فلسطين "
والآخر: أَنْ تنقلب الواوُ ياءً على كُلِّ حالٍ ، وتجعلَ الإعرابَ في النون (٥)

---

(١) البيت لتميم بن أُبيِّ بن مُقْبل في الديوان : ٣٣٥ مع اختلافٍ روايةِ العَجُز ، فروايته في الديوان : أَمَلَّ عليها بالبِلى المَلوان . وينسب لابن أحمر والصحيحُ أنّه ليس له انظر ديوانه : ١٨٨ .
وانظر: الكتاب ٤ / ٢٥٩ وأدب الكاتب: ٥٩٧ والخصائص ٢/٥٥ وشرح المفصل ٥ / ١٤٤ ،والمقاصد النحويه ٥ / ٥٤٢ ، والخزانه ٣ / ٢٧٥ والتصريح ١ / ٦٩ ، ٢ / ٣٢٩ وغيرها. والسَّبُعان اسم موضع ، والكسر في النون للتصريع .
(٢) انظر هذه اللغة لبعض العرب في الكتاب ٣ / ٣٧٢ ، وانظر التصريح ١ / ٧٥
(٣) في المصورة : بيرون .
(٤) في المصورة : بيرون ، وانظر فيهما الكتاب ٣ / ٣٧٢
(٥) انظر الكتاب ٣ / ٢٠٩ ، والتصريح ١ / ٧٥ واللغةُ أَنْ تُجرى ما سُمِّيَ بهِ مجرى غِسْلين في لزومِ الياءِ والإعرابِ بالحركاتِ منونةً على النونِ .

فتقول : هذا زيدينٌ ، و: رأيت زيدينًا و : مررت بزيدينٍ ، ومنه "غِسْلين" (١) والضعيفان : أحدُهما أنْ تبقى الواو على كلِّ حالٍ وتجعلَ الأعرابَ في النونِ (٢) فتقول : هذا زيدونٌ و : رأيت زيدونًا و: مررت بزيدونٍ ومن ذلك قول الشاعر :

٦٠- طال ليلي وبِتُّ كالمَحْزُونِ واعترتني الهمومُ بالماطِرُونِ (٣)

والآخرُ : أنْ تحكي فيه صورةَ الرّفعِ على كُلِّ حالٍ (٤) ومن ذلك قوله :

٦١- ولها بالماطرونَ إذا أكَلَ النَّملُ الذي جَمَعَا (٥)

وقد يُعْرِبونَ أيضا جَمْعَ السّلامَةِ بحركاتِ الإعرابِ في النونِ (٦) فيكون

---

(١) في المصورة : غلسلين وهو تحريف . وغسلين على فِعْلين،اسمٌ انظر الكتاب ٤/٢٦٩

(٢) بالحركات منونةً وانظر التصريح ١/٧٦

(٣) البيت لأبي دَهْبَل الجمحي، شاعر أموي ترجمتُه في الخزانه ٣/٢٨٠ والبيت في ديوانه ص ٦٨ ،وانظره في الخصائص ٣/٢١٦ وشرح التصريح ١/٧٦ والخزانه ٣/٢٨٠، والمقاصد النحوية ١/١٤١ .

(٤) مع التزام فتح النون وانظر التصريح ١/٧٦

(٥) البيت ليزيد بن معاوية انظر شعره ص ٢٢ وتخريجه فيه . ونسبه الجاحظ في الحيوان ٤/١٠ لأبي دَهْبل وهوفي ديوانه : ٨٥ وانظر البيت في شرح التصريح ١/٧٦ والخزانه ٣/٢٧٨ وروايةالبيت في الكامل ١/٣٨٤ "بالماطرين"ولا شاهد فيه على هذه الرواية لهذه اللغة.

(٦) جاء في التصريح ١/٧٦ مانصه " وبعضهم(أي العرب)يجرى بنين وباب سنينٍ وإنْ لم يكن علماً مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منوّنةً غالبًا على لغه بني عامر وغير منونه على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للإضافةِ . ثم قال"وبعضهم أي النحاه يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونةً في جمع المذكر السالم وفي كل ماحمل عليه؛لأنَّ بابَ الياءِ أوسعُ من باب الواو "وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٩٢ ، وضرائر الشعر:٢١٩ وقال الزمخشري : أكثرمايجيء ذلك في الشعر ويلزم الياءُ إذْ ذاك " المفصل ١٨٩ .

إنْ ذاك رفعُه بالضَّمِّ إلا أنَّ ذلك لم يجئ إلا في الشِّعْرِ ، فلذلك لم يجعله أبو موسى من مواقع (١) الضَّمَّةِ ، ومن ذلك قول الشاعر :

٦٢- ولقد ولدت بنينَ صِدْقٍ سادةً ولأنْت بعد (٢) الله كنت السَّيِّدا (٣)

وقال الآخر :

٦٣- وماذا يَدَّرِي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ رأسَ الأربعين (٤)

فنصب "بنين" بالفتح ، وحذف منه التنوين للإضافة وخَفَضَ أربعين بالكسر . قوله : " فإنْ عَرَضَ في آخرِ الاسم ياءٌ مكسورٌ ماقبلها " مثاله : القاضي ، وقوله : " أو ألف " مثاله : " يَحْيَى و " عصا " وقوله " وفي آخرِ الفعل ياءٌ أو واوٌ وحركة ماقبلهما (٥) من جنسهما " (٦) مثل ذلك " يقضِي " ويغـزُو " وقوله " أوْ ألف " مثاله " يَخْشَى " وقوله : قدرت الضَّمَّةَ في الياءِ والواوِ استثقالا " ، يعني أنَّ الذى منع من ظهورِ الضمةِ في الياءِ والواوِ استثقالُهم لها فيهما ، وإلَّا فقد يمْكن النُّطْقُ بها ، فيقال : القاضيُ ويدعُو ، وقوله

---

(١) في المصورة : واقع .

(٢) في المصورة : عبْد ، والتصويب من المصادر .

(٣) البيت مجهول القائل ، انظره في شرح المفصل ١٢/٥ ، ومايجوزُ للشاعر في الضرورةِ : ١١٢، وضرائر الشعر : ٢٢٠ .

(٤) البيت لسحيم بن وَثِيل أو وَثِيل الرياحي شاعر مخضرم ، والبيت من قصيدة مطلعها : أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أَضَعِ العِمامة تعرفوني
الأصمعيات : ١٧، وشعر بني تميم : ٢٥٩، ومجالس ثعلب : ١٧٦/١، والمقتضب : ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤، والمفصل : ١٨٩، وضرائر ابن عصفور : ٢٢٠، والخزانة : ٤١٤/٣، والمقاصد النحوية : ١٩١/١ . وغيرها ، وأُثْبِتَ جامعُ ديوانِ جريرٍ البيتَ الشاهدَ وآخرَ قبْلَه في شِعْرِ جرير عن بعضِ نسخ الديوان ينظر الديوان : ٥٧٧ .

(٥) في المصورة : قبلها .

(٦) في الجزولية : جنسها .

" وفى الألف تَعَذُّراً " يعني أَنَّ الذى مَنَعَ من ظهورِ الضَّمَّةِ في الألِفِ تعذُّرُها فيها ، لأَنَّها لا تقبل حركةً (١) ما دامت أَلِفاً ، وهذا الذى ذكره هو الأَصَحّ وإِلّا فَقَدْ يجوزُ في لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ إِجراءُ المعتلِّ مُجْرى الصحيح ، فيقال القاضيُ " ويقضيُ " و " يدعُوُ " . قال الشاعر

٦٤- تَرَاهُ - وقد فاتَ الرَّماةَ - كأَنَّهُ أَمامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ (٢)

وعلى هذه اللغة قول الاخر .

٦٥- هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُوْ ولم تَدَعِ (٣)

فأَثْبَتَ الواوَ مِنْ "تهجو" مع الجازِمِ ، لأَنَّ مِنْ لغتِهِ إِجراءَها مجرى حَرْفِ الصِّحَّةِ ، فيقولُ في الرفع " يَهْجُوُ " .

وكان ينبغى له أَنْ يُفَصِّلَ // في الياءِ ، فيقول : إِلّا أَنْ تكون ٣٥
الياءُ ياءَ المتكلمِ ، فإِنَّ الضمةَ تقدّر فيما (قبلها) (٤) لتعذُّرِ ظهورِها

---

(١) في المصورة : لا تقل

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي :- توفي في زمان عمر بن الخطاب ←
انظره في شرح أشعار الهذليين : ١٢١٩ ، والخصائص ١/ ٢٥٨ ، والمنصف ٢/ ٨١ ، وروايتُه في شرح أشعار الهذليين : "مصغيَ" منصوب على الحالية ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية .

(٣) البيت لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء : ٢٤ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢ ، ٢/ ١٨٨ ، والإنصاف : ٢٤ وشرح القصائد السبع الطوال ٧٨ والمفصل ٣٨٧ والأمالي الشجرية : ١/ ٨٥ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٨٥ ، وضرائر ابن عصفور : ٤٥ والمقاصد النحويه ١/ ٢٣٤ ، وشرح شواهد الشافيه : ٤٠٦ وغيرها .

(٤) غامضة في المصورة واعتمدنا في إثباتها على ماسيأتي .

فيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الياءَ تَطْلُبُ بالكَسْرِ نحو " جاء غلامي " وكذلك [أيضا كونه] (١) لم يجعل الواو المضموم ماقبلها إِلاَّ من قبيل مايعرض في آخِرِ الفعل ، غير صحيح فإِنَّ " أخوك وأخواته الخمس " في المذهبِ الصحيح مرفوعةٌ بالضمة المقدَّرةِ في الواوِ على ماتُبيِّنُ بعدُ إِنْ شاءَ اللّهُ وكذلك نَقَصَهُ مِنَ المواضع التى تقدَّرُ فيها الضَّمَّةُ في آخِرِ الاسمِ أَنْ يكون محكى الآخِرِ بِمَنْ نحو قولِك لِمَنْ قال :: رأيتُ زيداً ، مَنْ زيدا ؟ إِذا استثبته بالضَّمَّةِ مقدَّرةً في آخرِ زيدٍ لتَعَذُّرِ ظهورِها بِسَبَبِ الحِكايةِ ، وكذلك أيضا قد تُسْتَثْقَلُ الضَّمَّةُ في الحَرْفِ الصحيحِ في الشِّعْرِ فتحذف نحو قوله :

٦٦- فاليوم أَشْرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللّهِ ولا واغِلِ (٢)

لما استثقل الضَّمَّةَ شَبَّهَ رَبَعُ بِفَعُلَ فسكّن كما يسكّنُ فَعُلَ وكذلك قول الآخر :

٦٧- رُحْتِ وفي رِجليكِ مافيهما وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ (٣)

لما استثقل الضَّمَّةَ في نون هَنُك شبه هَنُك بفَعُلَ فسكّنه أيضا .

وإِصلاحُ هذا الفصل أَنْ تقولَ : فإِنْ عَرَضَ في آخِرِ الاسمِ أو الفِعْلِ ياءٌ أَوْ واوٌ وحركة ماقبلهما من جنسهما - أَوْ أَلفٌ ، أَوْ حكايةٌ بِمَنْ أَوْ ياءُ

---

(١) غامضةٌ في الصورة ولعل ماأثبتناه صواب.

(٢) هذا البيت لامرىء القيس في ديوانه : ١٢٢ ورواية الديوان : فاليوم أُسْقَى ، ولا شاهد فيها، والأصمعيات ١٢٩ ، ١٣٠ ، والكتاب ٤/٢٠٤ والخصائص ١/٧٤ ، ٣٨٨ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمحتسب ١/١١٠، وشرح المفصل ١/٤٨، وضرائر الشعر : ٩٤ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٩٣ ، مع الهامش و ٥٨٣، والمقرب ٢/٢٠٤ وفي النوادرِ لأبي زيد : اليوم فأشْرَبْ ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية .

(٣) البيت للأقيشر الأسدى (توفى سنة ٨٠هـ) وهو في الكتاب ٤/٢٠٣ ومعاني القرآن للأخفش ٩٣، والخصائص ١/٧٤ ، ٣/٩٥ ، والمحتسب ١/١١٠ ، ١١١ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٧ ، وقد نسبه للفرزدق وليس في ديوانه ، وشرح المفصل : ١/٤٨ وضرائر ابن عصفور : ٩٥ ونسبه لابن قيس الرقيات وليس في ديوانه، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٣ والخزانة ٢/٢٧٩ وغيرها كثير.

متكلم قَدَّرْتَ الضمّةَ في الألِفِ وفي المحكيِّ الآخر بِمَنْ ، وفي الحرفِ الــــذى قبل ياء المتكلم تعذّرًا ، وفي الواوِ والياءِ إذا لم تكن ياءَ متكلمٍ استثقــــالاً في اللّغَةِ الفصيحةِ ، وقد تقدّرُ الضّمّةُ في الحَرْفِ الصحيحِ استثقالاً فــــي الضّرورة .

• •   • •

[الأسماءُ الستـه]

وقوله : " أخوك وأخواته الخمس ستتها إلى آخره "

كان ينبغي أَنْ يقولَ ولم تُصَغَّر أوْ تكسَّر ، إلاَّ أنّه اكتفى عن ذلك بقوله : أخوك ، فأورده مفرداً مكبَّرًا .

ويوهم قولُه : كانت بالواو رفعًا وبالألفِ نصبًا والياءِ جرًّا ، أنّها معربة بالحروف ، ولا ينبغي أنْ يفهمَ كلامُه على ذلك بل على أنّها تكون بالحروف في هذه الأحوالِ من غير أنْ تكونَ معربةً بها ويدلّ على ذلك شيئان :-

أحدهما : أنّه قدَّمَ المجرورَ الذى هو " بالواو " على " رَفْعٌ " والمجرور الذى هو بالألف على نَصْبٍ ، والمجرور الذى هو بالياءِ على جَرٍّ ، ولو كانت هذه الأسماء معربةً بهذه الحروف ، لكانت هذه المجرورات متعلّقة [وهو الصحيح] (١) بالمصادرِ التى هى : " رَفْعٌ " "نَصْبٌ" ، "جَرّ" ولو كانت مؤخّرةً عنها ، لأنَّ صلةَ المصدرِ لا تتقدّمُ عليه . فلم يَبْقَ إلاّ أنْ تكون متعلقة بكانت ، كأنّه قال : وجدت بالواو رفعًا أي في حالِ الرّفعِ ، وكذلك قوله " وبالألِفِ نَصْبًا (٢) ، والياء جرًّا " .

والآخر : أنّه عدّ مواقع الضّمِّ من الاسم ، فقال المُفردُ انصرف

---

(١) تكملة يتم بها الكلام
(٢) في المصورة : ونصبا

أو لم ينصرفْ ، وأخوك وأخواته من قبيل المفرد ، لأنّه لم يُرَدْ بالمفرد إلّا الذي هو غيرُ مثنى ولا مجموعٍ كما تقدَّمَ وإلّا فالمضافُ نحو " غلامُ زيدٍ " يرفع بالضمّة .

وينبغي أنْ تعلم أنّ بين النحويين خلافًا في إعرابِ هذه الأسماءِ (١)، فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أنّها معربةٌ بحروفِ العِلّة وإليه ذهب الزجّاجيُّ (٢)، وذلك فاسد لأمْرين :

أحدهما : أنّ الواوَ قد ثبتت (٣) في هذه الأسماء قبل دخول العاملِ عليها ، فلو كانت إعرابا لم توجد فيها إلّا بعد دخول العامل .

والآخر : أنّ الإعرابَ زائدٌ على الكلمة ، فيؤدّي ذلك إلى بقاء فيك وذي مال على حَرْفٍ واحدٍ ، وهما معربان وصلاً وابتداءً ، وذلك لا يوجدُ إلّا شاذًّا نحو ما حكاه ابن مِقْسَم (٤) من قول العرب : شربت مًا يافتى يريد : شربتُ ماءً . وأمّا بقاءُ الاسمِ المعربِ على حرفٍ واحدٍ

---

(١) اختلفوا فيها إلى إثنى عشر مذهباً انظرها في الهمع ١/ ٣٨ وذكر ابن عصفور ستة منها في شرح الجمل ١/ ١١٩، ١٢٠

(٢) هذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين انظر الهمع ١/ ٣٨ ، ومذهب الزجاجي في الجمل : ١٨، ١٩

(٣) في المصورة : تثبت .

(٤) هو أبو بكر بن الحسن بن يعقوب العطار المقرئُ النحوى المشهور بابن مِقْسَم ٢٦٥ - ٣٥٤هـ سمع أبا مسلم الكجّي وثعلباً ومحمد بن يحي الزوروني ،قيل عنه : إنه كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذّها ، إلا أنّه كان له مذهب في القراءات خالف به غيره ، وهو أنّه كان يقول : إنّ كل قراءة وافقت المصحف ووجها من العربية فالقراءة بها جائزة وان لم يكن لها سند ،وقد استتيب فأذعن بالتوبة وله تصانيف كثيرة منها : الأنوار في تفسير القرآن وكتاب في النحو كبير ومجالسات ثعلب مخطوط بدار الكتب كما ذكر الزركلي . انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/ ١٢٣ والبغية ١/ ٨٩ ، ٩٠ والأعلام ٦/ ٨١ وغيرها .

في الوَصْلِ دون الابتداء ، فيوجد في كلامِهم نحو قولك : مَنَ أبٌ لك ، ومَنَ أخٌ لك ، في لغة من يَنْقُلُ. (١)

ومنهم من ذهب إلى أنَّها معربة بالحركاتِ التي قبل حُروفِ العِلَّة وحروفُ العِلّةِ إشباعٌ وهو مذهب المازني (٢) - فالأَصْلُ عنده أخُكَ (٣) في الرفع ثم أُشْبِعَتِ الضَّمة واواً على حَدِّ قول الشاعر:

٦٨- وأنَّنِي حَيْثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أدْنُوا فأنْظُورُ (٤)

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٢٣ ، ٣٢٤ وماسياتي ٤٤٣
(٢) في الإنصاف : ١٧
(٣) حكي عن بعض العرب : هذا أبُك ورأيتُ أبَك ومررت بأبِك انظر الإنصاف : ١٨
(٤) هذا البيت لابن هرمه في ديوانه : ١١٨ ورواية الشطر الأول منه : وأنّني حَوْثُما يَشْرِي ...
وانظره في المحتسب ١/٢٥٩ والخصائص : ٢/٣١٦ والصاحبي : ٣٠ والأمالي الشجرية ٢/١٥٨ والإنصاف : ٢٤ وشرح ابن يعيش : ١/١٠٦ وضرائر ابن عصفور : ٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٠ مع التخريج ، ٢/٥٥٧ والخزانه ١/٥٨ ، ٣/٤٧٧ ، ٥٤٠
وأنظورُ لغة لطيّئٍ ففي المخصص ١/١١٤ " أبوزيد : لغة لطيّئ نظرت انظور وإنّما جاء في الشعر: وإنني كلما يثني ... إلخ فأما ابو علي فقال هو على الإشباع لإقامةِ الوزن " .

وقال الآخر :

٦٩ - * كَأَنَّ فِي أَنْيابِها القَرَنْفُولُ * (١)

يريد : القَرَنْفُل ، وَفَأَنظُرُ

والأَصْلُ عنده في النصب أَخَك ثم أُشبعت الفتحةُ أَلِفًا ،على حَدِّ قولِ الشاعرِ :

٧٠- أَعوذُ باللّهِ من العَقْرابِ الشائلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ (٢)

يريد : العَقْرَبَ ، وقال الآخر : //

٧١- وأَنْتَ مِنَ الغوائِلِ حِيْنَ تُرْمى(*) ومن ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ (٣)

أَراد بمُنْتَزَحٍ ، فأَشْبَعَ الفَتْحَةَ فنشأت عنها الأَلِفُ ، وقال الآخر :

٧٢- أَقولُ إِذْ خَرَّتْ على الكَلْكالِ يانَاقَتا ماجُلْتِ من مَجَالِ (٤)

أراد : الكَلْكَلَ ، وقال :

٧٣- يَنْباعُ مِنْ ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنيقِ المُكْدَمِ (٥)

أراد : يَنْبَعُ

والأَصْل عنده : أَخِك في الخَفْضِ ، ثم أُشْبِعَتِ الكسرةُ ياءً على حَدِّ قَوْلِ

---

(١) البيت في الخصائص ٣ / ١٢٤ ، وقبله فيه :
مكورة جَمّ العظام عُطْبولُ
والمحتسب ١/ ٢٥٩ ورسالة الملائكة ٢١٩ ،والأمالي الشجرية ٢/ ١٥٨
والانصاف : ٢٤/ ٧٤٩ ،وضرائر ابن عصفور : ٢٥

(٢) انظرهما في ضرائر ابن عصفور: ٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٢١ ، ٢/ ٥٥٧ ورصف المباني : ١٢ والمغنى ٤٨٧ (الشطر الأول) .

(٣) هذا البيت لابن هرمة كما في الخصائص ٢/ ٣١٦ ، ٣/ ١٢١ وهو في ديوانه: ٨٧ من قصيدة أولها : صرمت حبالك من حبيب سلمى لهند ما عمدت لمستراح
وانظر المحتسب ١/ ١٦٦ ، ٣٤٠ ، والأمالى الشجرية ١/ ١٢٢ ، ٢٢١ ، ٢/ ١٥٨ والإنصاف : ٢٥ ، وضرائر ابن عصفور: ٣٢
وشرح شواهد الشافيه : ٢٥

(٤) كلاهما في المحتسب ١/ ١٦٦ والصاحبي : ٢٨٠ والانصاف : ٢٥ ، والاقتضاب : ٢٧٦

(٥) البيت لعنترة بن شداد من معلقته ، الديوان : ٢٠٤ ، وقافيته فيه : المُقْرَم ، وانظر شرح القصائد السبع الطوال : ٣٣٢ ، والخصائص ٣/ ١٢١ ، والمحتسب ١/ ٧٨ ، ١٦٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ١٥٨ ، والإنصاف : ٢٦ ، والخزانة ١/ ٥٩ ، ٣/ ٥٤٠ .

الآخـــر :

٧٤- يُحِبُّكِ قَلْبي ماحييتُ فإنْ أَمُتْ   يحبُّك عظْمٌ في الترابِ تَرِيبُ (١)

والأصل : تَرِبٌ لأنّه اسمُ فاعلٍ من تَرِبَ .

وهذا المذهب فاسدٌ بمافَسَدَ به الوَجْه الأوّل ، وأيضا فإنَّ الأشبـــاع إنّما بابه الشعر وهذه الحروف تكون في هذهِ الأسماءِ في فصيحِ الكلام (٢) .

ومنهم من ذهب (٣) إلى أنّها معربة بالحركات التى قبل حروف العِلّة ، وهي منقولة من حروف العِلّة على حَدّ قول الشاعر :

٧٥ - أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جدّ النَّقُـرْ (٤)

الأصل : النقْرُ ، فنقل الضمةَ مِنَ الرّاءِ إلى القافِ ، وهو فاسدٌ؛ لأنّ النَّقْـــلَ لا يكون إلاّ في الوَقْفِ ، بشرطِ أنْ يكونَ الحَرْفُ الذى قبل الحركةِ ساكناً (٥) ،

---

(١) انظره في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢١ ، ٢/ ٥٥٧ ، وضرائـــر الشعر : ٣٩

(٢) الإنصاف : ٣١

(٣) هوعلى بن عيسى الرّبعى انظر شرح المفصل ١/ ٥٢ ، والهمع ١/ ٣٨

(٤) ينسب لفدكي بن أعبد المنقرى ، جاهلي ، وينسب لعبد الله بن ماويـــة الطائي وهو من شواهد الكتاب ٤/ ١٧٣ وانظر الجمل للزجاجي : ٣٠٠ والكامل ٢/ ١٦٢ ، والمخصص ١/ ٨١ والإنصاف : ٧٣٢ ، وشــــرح أبيات المغنى : ، وضرائر ابن عصفور : ١٩ و شرح الجمل لــه : ١/ ١٢١ ، ٣٣٤ ، ٢/ ٥٦٢ ، والتصريح ٢/ ٣٤١ وبعده فيـــــه : *وجاءت الخيل أثـافي زمر* والنقْرُ بسكون القاف : صوتٌ مخرجـــــه من طرف اللسان ومايليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطـــرب بفارسه .

(٥) يضاف إلى هذين الشرطين شروط أُخرى انظرها في التصريح ٢/ ٣٤١ ، ٣٤٢ . على ان الوقف بالنقل إلى متحرك لغةٌ للخم وأنشد عليهمـــا الجوهرى شاهداً انظر المصدر السابق نفسه .

فلو جعلنا الحركات التي قبل الحروف منقولةً منها للَزِمَ من ذلك النقلُ إلى حرفٍ متحرِّكٍ في الوَصْلِ ،وذلك لا يجوزُ .

وذهبَ بعضُ الكوفيين (١) : إلى أنَّها معربةٌ بالحركاتِ والحروفِ ويفسدُ بما فَسَدَ به مَذْهَبُ مَنْ قال : إنها مُعْرَبَةٌ بالحروفِ ،وأيضاً فإنَّ ذلك خروجٌ عن النظيرِ إذْ لم توجد علامتا إعرابٍ في مُعْرَبٍ واحدٍ (٢) .

وذَهَبَ بعضُ البصريين (٣) : إلى أنَّها معربةٌ بالتغيّرِ والانقلابِ (٤) في النَّصْبِ والخَفْضِ ، وبعدمهما في الرَّفْعِ ،لأَنَّ هذه الأسماء قبل دخول العوامل عليها تستعمل بالواوِ ، فيقال : أخوك وأبوك ،فإذا دخلَ عاملُ الرَّفْعِ فلا يُحْدِثُ علامةً بل يكون تركُ العلامةِ علامةً له ،وإذا دخلَ عاملُ النَّصْبِ قَلَبَ الواوَ ألِفاً ، وإذا دخلَ عاملُ الخَفْضِ قَلَبَ الواوَ ياءً .

وهذا المذهبُ يُضعِّفه عدمُ النَّظِيرِ ،إذْ لم يوجدْ في الأسماءِ المفردةِ معتلَّةَ الآخرِ كانت أَوْ صحيحةً ما إعرابه كذلك ، وإذا أمْكَنَ الحَمْلُ على النظيرِ فهو أَوْلى (٥) .

وذهب سيبويه وأبو علي الفارِسيّ (٦) : إلى أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في حروفِ العِلَّةِ (٧) ، وهو الصحيحُ ،لأنَّها إذْ ذاك تكونُ معربةً بما أُعْرِبَ به نظائرُها من الأسماء .

---

(١) منهم الكسائي والفراء كما في الهمع ١/ ٣٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢١ .

(٣) هو أبو عُمَر الجرمي انظر همع الهوامع ١/ ٣٩ ،وكذلك شرح المفصل ١/ ٥٢ . وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧ .

(٤) في المصورة : الألقاب ،وهو خطأ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢١ ، ١٢٢ .

(٦) في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨ ما نصه " وقال أبوعلي إنها حروفُ إعراب، وتدلّ على الإعراب فإنْ أرادَ أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وإنْ أرادَ أنَّ الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل كلام سيبويه عليه ".

(٧) في الهمع ١/ ٣٨ ،أنَّ هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصحّحه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين . وانظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧ .

فإنْ قالَ قائلٌ : إنَّ وَزْنَ هذه الأسماء كلّها "فَعَل" إلاّ "فوك" فوزنه فعْل على ما نُبيّنُ بَعْدُ (١) ،فكان ينبغي لها أنْ تكونَ بالألِفِ على كُلِّ حالٍ ،إذْ يلزم تحرك حرفِ العلة بحركةِ الإعرابِ في أخيك وأبيك ،وحَميك وهنيك وهولاءِ والعين منه مفتوحةٌ فكان ينبغي أنْ تنقلِبَ ألفاً على كُلِّ حالٍ . وكذلك أيضا في "فيك" "وذي مال" يلزم فيهما تحرّكُ حرفِ العِلّةِ بحركةِ الإعرابِ ، وهو عينٌ والفاءُ قبله مفتوحةٌ فكان ينبغي أنْ تنقلِبَ فيهما ألِفاً على كل حال أيضا ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك كان يلزم إلاَّ أنَّ إتباعَ حركةِ ما قبل حرفِ الإعرابِ لحركةِ الإعرابِ مَنَعَ منه ،وذلك أنَّ الأصْلَ في : أخيك في الرفع: أَخَوُك فلو بقي كذلك لقُلِبَتِ الواوُ ألِفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها ، لكن أتْبَعُوا فقالوا : أَخُوُك فاستُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ في الواوِ فحُذِفَتْ ، وبقيت الواوُ ساكنةً ، وفي النصب : أَخَوَكَ فجاء على صورةِ المتبعِ فلم يحتج فيه إلى إتباع ،فتحرّك حرفُ العِلّةِ وما قبله مفتوحٌ فانقلبَ ألِفاً . وفي الخَفْضِ في أخوِك " فأتبعوا فصار " بأخِوِكَ " ، استثقلت الكسرة في الواو ،فحذفت وبقيت الواوُ ساكنةً بعد كسرةٍ فقلبوها ياءً ، كما فعلوا بميزان ،والأصل : مِوْزان ،مِفْعال من الوَزْن ،كذلك فُعِلَ بسائرِ هذه الأسماء .

فإنْ قال قائلٌ : لأيِّ شيءٍ أتبعوا في هذه الأسمائِ ، ولم يُتْبِعُوا في نظائرِها من الأسماءِ المعتلّةِ المضافة نحو : رحاك وعصاك ؟

---

(١) انظر ما سيأتي : ١٥١ .

فالجوابُ أنَّ مِنْ أُصولِ كلامِهم أنَّ الإعرابَ إذا كانَ قدْ دخلَ الحرْفَ الذى قبلَ حرفِ الإعرابِ في حالٍ من الأحوال من غير أنْ يتغيَّرَ معنى الاسم في الحالين أتبعوا حركتَه (١) لحركةِ الإعرابِ تنبيهًا على أنّ الإعرابَ قد كان يحلُّ فيه نحو : ابنمٍ و : امرِئٍ (٢) تتبع حركة النونِ والراءِ // منهما ٣٧
لحركة الإعرابِ ، فكذلك أتبعوا في أُخيك وأخواته تنبيهاً على أنَّ الإعرابَ قد كان فيه في حال الإفرادِ حين قلت : أخٌ ، وأبٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ .

ولمّا لَزِمَ الإتباع في هذه الأسماء اتبعوا في : فيك و: ذي مال ، وإنْ لم يدخل فيما قبل حرف الإعراب فيهما إعرابٌ في حالٍ من الأحوال؛ حملاً على أخواتها ؛ لأنّه قد استقر من أحكام كلامِهم أنّه إذا لَزِمَ شيءٌ في بعضِ الباب حُمِلَ الباقي عليه كما تقدَّمَ في أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ .

وقوله " فإذا أُفْرِدَتْ حُذِفت لاماتُها وجَرَتِ العينات بالحركات " يعني: إذا أُفْرِدت عن الإضافة حذفت اللامات التى كانت ثابتة في حال الإضافة وجَرَت عيناتُها بحركات الإعراب . وكان يَنْبَغي له أنّ يقولَ: إنها في حال الإفرادِ محذوفةُ اللامات وعيناتُها جاريةٌ بحركات الإعراب ، فإذا أُضيفت رُدَّت اللامات وجعل الإعراب فيها ، وأُتبعت حركاتُ ما قبل حرف الإعراب حركةَ الإعرابِ ؛ لأنَّ الإفرادَ قبل الإضافة ، ولا ينبغي أنْ يُجْعَلَ الإفراد على الإضافة؛ لأنَّ الإضافة إذْ ذاك تكونُ قبل الإفراد ، وليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ البسيطَ قبل المركّبِ .

وقوله : وكلّها تفرد [عن الإضافة] (٣) إلاّ ذُو (٤) ، لما يَلْزَمُ

---

(١) في المصورة : حركة
(٢) الكتاب ٣ / ٣٣٥ وفيه كما قالوا : امرؤٌ وامرِئٍ وامرأً فأُتبعوا الآخر الاول وكما قالوا " ابنمٍ وابنمٌ وابنمًا "

(٣) تكملة من الجزولية
(٤) في المصورة : لا ، والتصويب من الجزولية .

إنْ أُفردت من بقائها على حرْفٍ واحدٍ والتنوين .

كان ينبغي له أن يزيدَ وصلاً وابتداءً ، كما قدّمنا (١) ، لأنّه لا كراهــةَ في بقاء الاسم المعرب على حرفٍ واحــدٍ والتنوين في الوَصْلِ دون الابتداء نحو : مَنَ بٍ لك ، في لغة من ينقلُ حركةَ الهمزةِ ويحذفُ الهمزةَ ، وإنّما كان يلزم بقاؤه على حرفٍ واحدٍ والتنوين ، لأنّك لو أفردتَه لتحرّكَ حــرفُ العِلّةِ ، وماقبله مفتوحٌ لزوالِ مُوجِبِ الإتباع وهـــو الإضافةُ (٢) ، فيقلــب ألِفاً ، فيلتقي ساكناً مع التنوين فيلزم حــذفُه كما حُذِفَ في : رَحـــىً وعصاً ، فلا يَبْقى من الاسم إلاّ الذّال والتنوين ، وذلك لا يجيءُ إلاّ فـــي شذوذٍ من كلامهم لا يقاسُ عليه .

وقوله " ولا تفرد فوك إلاّ معوّضة من واوها ميمٌ " إنّما لم تستعمـــل مفردةً إلاّ بشرط العِوَضِ ، لأنّه لو لم يعوّضوا للزِمَ في إفرادِها ماكان يلــزمُ في إفراد : ذو مال (٣) ، من البقاءِ على حرفٍ واحدٍ والتنوين ، وقـــد يعوّضون في الضرورةِ من الواوِ ميماً في حال الإضافةِ (٤) نحو قوله :

٧٦ - يُصْبِحُ عَطْشانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ (٥)

---

(١) تقدم ص ١٤٣

(٢) أصل "ذو" ذَوَيٌ وفي اللسان (ذا) عن ابن بَرّي أنّ المحذوفَ من "ذوي" هو اللام ثم يجرى بعد ذلك الإعلال الذى ذكره الشارح .

(٣) في المصورة : ومال

(٤) كون هذا ضرورة ولا يجوز في الاختيار هو مذهب أبي علي الفارسي ، وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة ، وقد رُدَّ بمثل قوله (ص) (لخلوف فم الصائم) انظـــر الخزانه ٢٦٦/٢ ، والتصريح ٦٤/١

(٥) هذا البيت برقم (٣٨٠) من أرجوزة لرؤبة بن العجاج أوّلها:
قلت لزير لم تَصِلْهُ مريمُهْ ضليلِ أهواءِ الصِّبا يُنَدِّمُهْ
وقبل البيت : كالحوت لا يرويه شيءٌ يَلْهَمُهْ ، الديوان ١٤٩-١٥٩
وانظر المخصص : ١٣٦/١ ،
وشرح المقدمة المحسبة (١٢٤) والمقرّب ٢١٦/١ والخزانــــة ٢٦٦/٢ والتصريح ٦٤/١ وغيرها .

ولذلك لم يجعل " فم " مُفرداً من فمه ، لأنّ فماً استُعمل في الفصيح و " فمه " لا يكون إلاّ في الضرورة . وأيضا فإنّ الإفراد قبل الإضافة كما تقدم (١) ، فلا يجعل الإفراد منها ، وأقبح من ذلك في الضرورة أنْ يعوّض " الميم " مشدّدة في حالِ الإضافة نحو قوله :.

٧٧- ياليتها قد خرجَتْ من فَمِّهْ حتى يعود البحْرُ في أُسْطُمِّهْ(٢)

وقوله : " وليس بقياسٍ فتفعلَه في " ذو " " (٣)

يعني أنّ إبدالَ الواوِ ميماً ليس بقياسٍ فيفعل في " ذُو " وإنْ لم يُسْمَع فالحملُ على ماسُمِعَ ذلك فيه .

وقوله " ووزن هذه الأسماء كلّها " فَعَل " إلاّ " فوك " فوزنه فَعْل " .

أمّا " الفاءُ " من هذه الأسماءِ ماعدا " فوك " " وذو مال " ، فالذى يدلّ على فتحِ فاءاتِها في الأَصْلِ رجوعُ العَرَبِ إلى ذلك في التثنيَةِ حيث يزول الإتباع ، فيقولون " أَخوان وأَبوان " وأمّا الدليلُ على أنّ العينَ من " أخوك " وأبوك وحموك وهنوك " متحركةٌ في الأَصْلِ ، فجمعهم لها على أفعال قالوا : " آخاء (٤) ، وآباء ، وأَحماء ، وأهناء " ولو كانت ساكنةً

---

(١) تقدم ص ١٤٩

(٢) نسب في الخزانه للعجّاج وهو في ملحقات الديوان ٢/ ٣٢٧ في اللسان لجرير وللعُمَاني محمد بن ذؤيب الراجز .
وانظر المحتسب ١/ ٧٩ والخصائص٣/ ٢١١ والأمالى الشجرية ٢/ ٣٥ والمقرّب ٢/ ١٧٦ ، والممتع ٣٩١ ، والخزانه ٢/ ٢٨٢ ، واللسان (طسم) و(فوه) واسطم البحر : معظمه .

(٣) بعده في الجزولية نسخه دار الكتب : وإنّما هو مقصور على السماع

(٤) في الكتاب ٣/ ٥٩٧ (وزعم يونس أنّهم يقولون : أَخٌ و آخاء ، وقالوا : إخوانٌ كما قالوا : خَرَبٌ وخِرْبان ، والخَرَب ذكر الحُبَارى ".

العين ، لكانت على وزن فَعَل ، لأنّها مفتوحة الفاء كما تقدّم ، وفَعْل الصحيح العينُ لا يجمع قياساً على أفعال بل يجمع على أَفْعُل نحو(١) : أكْلُب ، وأفْلُس وأعْبُد ، وإنْ جاءَ منه شيءٌ على أفعال فشاذٌ لا يقاسُ عليه ، نحو " فَرْخ وأفْراخ " و " زَنْد (٢) وأزْناد " و " زَأْد وأزْآد " و (فَرْد وأفْراد) (٣). فوجب أنْ يُعْتقدَ في العين أنّها غيرُ ساكنةٍ في الأصْلِ ، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى أنْ يكون ممّا شذّوا في جمعِه ، وإذْ أمْكَنَ أنْ يحملَ ذلك على قياس فهو أولى .

وأمّا " ذو " فليس في مجيئهم بهِ في الجَمْع على " أذْواء " دليلٌ على التحرّكِ لأنّه معتلُّ العَيْنِ ، وفَعْل المعتلِّ العَيْنِ في الفصيح يجمع على " أفْعال " (٤) ، نحو : أبْيات ، وأحْواض ، وإنّما الذي يدلّ على تحريك عينِه أنَّ مؤنّثَهُ " ذاتٌ " ، وهما صفتان كصاحبٍ وصاحبةٍ ، وكلُّ صفةٍ تكون للمذكر بغير تاءٍ وللمؤنث بالتاءِ ، فإنّهما لا يوجدان في كلامِهم إلاّ على وزنٍ واحدٍ / نحو " حَسَنٌ وحَسَنَةٌ ، ومُسْلِم ومُسْلمة ، وقائمٌ وقائمةٌ " ، فإذا ٣٨
ثبت أنَّ ذات على وزن " فَعَلة " بفتح العين ، لزم في " ذو " أنْ يكون في الأصْل على وزنِ " فَعَل " وقد ثبت ذلك في " ذات " بدليل أنّهم قالوا في تثنيتها : " ذواتا " (٥) فردّوها إلى أصلِها من تحريكِ العَيْنِ وفتحِها . (٦)

---

(١) الكتاب ٣/٥٦٧
(٢) في المصورة : زيد ، تحريف
(٣) في المصورة : كَرْدٌ وأكْراد ولم تجد هذا الجمع في كَرْد - الذي هو العنق - وأثبتناما في الكتاب ٣/٥٦٨ وفيه ممّا هو فَعْل وجُمِعَ على أفعال : جَدٌّ وأجْداد ، ورَفْغ وأرْفاغ (٣/٥٨٧)
(٤) الكتاب ٣/٥٨٦
(٥) في المصورة "ذواتان" ولم يستعمل إلاّ مُضافاً ، وسيأتي صحيحاً في ص ١٥٥
(٦) انظر الكتاب ٣/٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ .

فإنْ قيل : لا حُجَّةَ في ذلك،فإنّهم قد قالوا في تثنية يد : يدَان فحرّكوا بالفتح العينَ منها ، وهي عندكم على وزن فعْل بسكون العين بدليل جمعهم لها على أفْعُل قالوا : " أيْدٍ "(١) وبدليل أنّهم لمّا نطقوا بها على الأصْل قالوا : قطع الله يَدْيَهُ ، فكما لم يردّوا " يدا " إلى أصْلِه في التثنية، كذلك يمكن أنْ يقالَ : لعلّهم فعلوا ذلك في تثنية " ذات " فلم يردّوا إلى الأصْلِ ، والأَصْلُ مثلاً السكونُ " ؟

فالجوابُ : أنّ الذي منعهم من الرجوع إلى الأَصْلِ في " يد " وأمثاله أنّهم قصَدُوا بالردّ تقويةَ الكلمةِ وتكثيرِها ، وقد كانتِ العينُ جاريةً بحركةِ الإعراب قبل الردّ فلو رددتها إلى أصْلها من السكون لكنت قد نَقَضْتَ الغَرَضَ الذي قصدت بالردّ وهو تقويةُ الكلمةِ ، وتكثيرها ، لأنّك كنت تزيدُ حرفاً وتنقصُ حرفاً إذِ الحركةُ قد تعادِلُ الحَرْفَ(٢) فلو فعلتَ ذلك لكنت بمنزلة من لم يزد شيئا ، والدليلُ على أنّ الحركةَ قد تعادلُ الحَرْفَ أنّك تنسبُ إلى جَمَزَى " جَمَزِيٌّ " ليس(٣) إلاّ، كما تنسب إلى ماهو على خمسةِ أحْرُفٍ " قرقرى " تقول " قَرْقَرِيٌّ " ليس إلاّ ،ولو كان ساكنُ العينِ رُباعيا نحو " حُبْلى " لجاز فيه حذفُ الألِفِ وقَلْبُها واواً فتقول : حُبْلِيٌّ (٤) وحُبْلَوِيٌّ (٥) "،فدلَّ ذلك على أنّ حركةَ العينِ في جَمَزى عوملَتْ

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٨ ، ٥٩٧ وهامش ١ من صفحه ٢٦٣ من الجزء نفسه وانظرنتائج الفكر : ١٠١ مع هامشها رقم (٢)

(٢) في المصورة : الحروف .
(٣) في الكتاب ٣/٣٥٤ " وأمّا جَمَزى فلايكون جمزويٌّ ولا جمزاويٌّ ولكن جَمَزِيٌّ "
(٤) الكتاب ٣/٣٥٢
(٥) المصدر نفسه ٣/٣٥٧

معاملةَ حَرْفٍ ، وأمَّا العين في " ذات " فلم تَجْرِ بحركةٍ في اللفظ أَصْلًا ، فلا يمنع من ردّها إلى أَصْلِها في التثنية مانعٌ .

فإنْ قال قائلٌ : قد استدللت في " أخيك " ، وأبيك، وحميك" على التحريك في العَيْنِ بجمعهم لها على أَفْعال ، فما الدَّليلُ على أنَّ تلك الحركة فتحة ، ولعلّها ضمةٌ أوكسرة ، إذْ قد يجمع " فَعُل وفَعِل" على أَفْعال ، نحو " عَضُد وأَعْضاد " ، وكَتِف وأَكْتاف " ؟

فالجوابُ : أنَّه لما ثبت أنَّ العينَ متحركةٌ اعتقد أنَّ تلك الحركة فتحة ، لأنَّها أخفُّ الحركات، ولأنَّ بناءَ " فَعَل " أكثر من بناء فَعُلَ وفَعِل" بضم العين وكسرها" ، فكان الحَمْلُ على الأكْثَرِ والأخَفِّ أَولى .

وأمَّا" فوك " فاعتقد في العين منها أنَّها ساكنة ، لأنَّه لا دليل في جمعه على" أفواه" على أنَّه متحرك العين، لأنَّ المعتلَّ العَيْنِ قد يُجْمَعُ فَعْلُ الساكنُ العينِ منه على " أَفْعال" نحو : بَيْت وأَبْيات، وحَوْض وأَحْواض فلمَّا لم يقم دليلٌ على تحركها اعتقد فيها أنَّها ساكنةٌ ، لأنَّ الأَصْلَ في الحرفِ السكون من حيث إنَّ الحركةَ زيادةٌ على الحرف، والزيادة لا تدَّعى إلَّا بدليلٍ .

وقوله : ولاماتها كلها واواتٌ إلا "فوك" فلامُه هاءٌ لقولهم في الجمع : أفواه " . (١)

إنَّما جَعَلَ لاماتِها واواتٍ لقيام الدَّليل على ذلك ، ألَا ترى أنَّ العربَ لمَّا ثَنَّتْها ردّتِ الواوَ ، فقالت : أَبوان ، وأَخوان ، وحموان وهنوان " كما قام الدَّليلُ على أنَّ المحذوفَ من " فوك " " الهاء " بدليل قولهم (٢) :

---

(١) بعده في الجزولية : وفي التصغير : فويه

(٢) انظر الممتع ٣٩١/١ .

" أَفْواه " و " فُوَيه " في التَّصفير ،و " فَوْهاءُ " و " أَفْوهُ " و "مُفَوَّه" وجمعهم له على أفواه . (١)

فإنْ قال قائلٌ : فهلّا قيل : إنَّ المحذوفَ من " حم " همزةٌ علـــى لغة من يقول : حَمْؤُك " (٢) ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك لا ينبغى أَنْ يقال به ، لأَنَّ البابَ في المنقـــوص على غيرِ قياسٍ أَنْ يكون المحذوفُ منه حرفَ عِلّة لا حَرْفاً صحيحاً ، لأَنَّ أكثرهـا على ذلك جاء ، ولم يجيءْ ماحُذِف منه حرفٌ صحيحٌ إلا قليل نحو " حِـــر " الأصل " حِرْحٌ " لقولهم في الجمع " أَحْراح " (٣) وفي التصفير " حُريح " (٣) وأيضا فإنَّ المحذوفَ منه لو كان " الهمزةَ " لقالوا في تثنيتِه : حَمَـآن ، فلما لم يُثَنَّ (٤) مَنْ نَقَصَ إلاّ بَرَدّ الواوِ دَلَّ ذلك على أَنَّ المحذوفَ " الواوُ " .

وقوله : و " ذو " فلامه " ياءٌ " لتوسط الواو فيها "

قد قام الدليلُ من قولهم : " ذواتا " (٥) على أَنَّ المحذوفَ حرفُ عِلّةٍ ، ولذلك ينبغى أَنْ يُعْتَقَدَ فيها هنا أَنَّها بدلٌ من " ياء " فتكون الكلمـــة من باب " طويتُ طَيّاً " و " لويتُ لَيّاً " و " شَـــوَيتُ " (٦)

---

(١) هذا تكرار .
(٢) في المصورة : حمئك .
(٣) الكتاب : ٣ / ٤٥١
(٤) غامضة في المصورة .
(٥) انظر ماسبق ص : ١٥٢
(٦) بعده هذه الكلمة كلمة " شريت " وليست من باب طوى طيا ، والظاهـر ، انها تكرار لكلمة : شويت مع تحريف الواو إلى راء .

وَنَوَيت " و " شَوَيْت " و " تَوَيْت " ونحو ذلك كثير، ولا يسوغُ أَنْ يعتقدَ فيها أَنَّها بدلٌ من الواو فيكون من باب "قوّة" (١)، لأَنَّ ذلك بابٌ قليل لم يجيءْ مع قِلَّتِه بظهور // الواوين إِلَّا في الأَسماءِ بشرطِ إِدغام العين في اللام فلو ٣٩
كان منه على قِلَّتِها - لكان ذو بالإِدغام - ولم يجيءْ منه شيءٌ غير مدغم إِلَّا التَّوى عند بعضهم ، فإِنَّه ذهب إِلى أَنَّه من التَّوّ . (٢) فتوسطُ الواوِ هو الذي أَوْجَبَ أَنْ يعتقد في اللام أَنَّها [ياءٌ] (٣) .

وقوله : " فأَصْلُها (٤) إِذاً أَنْ تكونَ مَقْصُورةً " . (٥)

يعني أَنَّ أصلها في الإِضافة أَنْ تكون كذلك ، وثبت في بعض النُّسَخ (٦) إِلَّا " فوك " وذلك أيضا سائغٌ ، لأَنَّه إِنْ عَنَى أَنَّ أصلها في الإِضافة أَنْ تكون مقصورةً فذلك صحيح كما تقدَّمَ ، وإِنْ عنى أَنَّ أَصْلَها لو استعملت دون حذف أَلَّا تكونَ مقصورةً ، فذلك صحيحٌ لأَنَّ أَصلَها " فَوَهٌ " . والذي يَنْبَغِي (٧)

---

(١) في الصورة : قدة
(٢) أدرج صاحب اللسان التوى مع التوّ .
(٣) غامضة في الأصل
(٤) أى الاسماء الستة
(٥) قال الشلوبين في تفسير هذه العبارة : يعني أَنَّ أَصلَ مالامه حرف علّة منها أَنْ يكون آخره أَلِفاً، لأنه في الأصل حرف علة كما قدمنا " الشرح الكبير : ١١٩
(٦) منها النسخة التي شرحها الشلوبين بشرحه الكبير.
(٧) يريد أَنْ يقول إِنّ استثناء " فوك " لا مقتضى له هنا ، لأَنَّ حديثة عن إعرابها بالحروف وفوك تشارك أخواتها في ذلك ، وهو بذلك يرجح النسخ التي لم يذكر فيها هذا الاستثناء .

أَ لَّا تُسْتَثْنَى " فوك "؛ لأَنَّه يريد أَنْ يبيّنَ السبب في استعمال جميعها (١) بالواوِ تارة وبالأَلف تارة .

وقوله " لكنّ العرب جعلوا لها مَزِيَّةً على غيرِها لكثرة لزومها الإضافة " .
- يعني أَنَّ البابَ فيها من حيث هي أسماءٌ مضافةٌ أَنْ تستعملَ على حَسَبِ استعمالِ غيرها من الأَسماءِ المضافةِ ، فتستعمل (٢) مضافةً وغيرَ مضافةٍ ، لكنَّ العربَ لما لم تستعملها في غالبِ أَحوالها إِلَّا مُضافَةً قَلَّ تصرُّفُها بالنظر إِلى مايستعملُ على الوجهين كثيراً ، فجعلوا في مقابلةِ هذا التصرّف الذي مُنِعَتْه التصرفَ باستعمالِها بالواوِ تارةً وبالأَلفِ تارةً وبالياءِ تارةً ، كما أَنَّ " كم " لَمّا قَلّ تصرّفُها من حيثُ لم تستعمل إِلّا صَدْراً (٣) تصرّفوا فيها نوعاً آخرَ من التصرّف ، ففصلوا بينها وبين تمييزِها بالظّرفِ والمجرور في فصيح الكلام فقالوا " كم اليوم غلاماً عندك " و " كم في الدار رجلاً " وإِنْ كان ذلك لا يجوزُ في العَدَدِ إِلّا في ضرورة شِعْرٍ نحو قوله :

٧٨- على أَنَّني بعد ماقدْ مَضَى ثلاثونَ - للهجرِ - حَوْلاً كَمِيلا (٤)

ففصل بين ثلاثين وتمييزِها بالمجرور للضرورة (٤) ، وأَمّا في الكلام

---

(١) في المصورة : جمعها
(٢) في المصورة : فتعمل
(٣) انظر الكتاب ١٥٨/٢
(٤) للعباس بن مرداس في ديوانه :
وهو من شواهد الكتاب ١٥٨/٢ والمقتضب ٥٥/٣ ، ومجالس ثعلب : ٤٢٤/٢ ، والإنصاف : ٣٠٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤ وضرائر ابن عصفور : ٢٠٣ وشرح الجمل له : ٣٥/٢ ، والمغني : ٧٤٥ والخزانه : ٥٧٣/١ ، ١١٩/٣

فلا يجوزُ وإنْ كانت أقوى في النَّصْبِ من " كم " لأنَّ " كم " إنَّما نَصَبَتْ بالحَمْلِ (١) عليها على مابُيِّن في بابه (٢) وهذا التعليل الذى [علل] (٣) به ضعيفٌ قليلُ النظائرِ وإنَّما هو تعليلُ شُذوذٍ ، والسَّبَبُ في استعمالِها بالواو تارةً وبالألِفِ تارةً إنَّما هو الإتباعُ وقد تقدَّم تبيينُ ذلك . (٤)

وقوله : "وفي " حم " خمس لغاتٍ ، إحداها : [ماذكرنا]" (٥)

يعني أَنْ تكون - إذا أُضيفت لغيرِ ياءِ المتكلِّمِ - بالواو في الرَّفْع وبالألِف في النَّصْبِ ، وبالياءِ في الجَرِّ فإذا استعملت غير مضافة حذفت لاماتها وجرت عيناتُها بالحركات .

وقوله " والأُخرى أَنْ تكون من بابِ " دَلْو "

يعني على وزنِها ، وغير محذوفةِ اللام مضافةً كانت أَو غيرَ مضافةٍ .

وقوله " والأُخْرى أَنْ تجرى على ماذكر أنَّه أَصله " .

يعني أَنْ تستعملَ مقصورةً ، فيكون بالألف على كل حالٍ ، أَضَفْتَ أَوْ لم

---

(١) في المصورة : للحمل
(٢) انظر الكتاب ١٥٧/٢
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام
(٤) في المصورة : وقد تبيين وتقدم لك . وانظر ماتقدم : ١٤٨ ، ١٤٩ .
(٥) في المصورة : ماح ، والتصويب من الجزولية .

تُضِفْ .

وقوله " والأُخْرى أَنْ تكونَ من باب : يد " .

يعني أنَّ تستعملَ محذوفةَ اللّامِ فيقال : " حَمٌ " أَضفت أَوْ لم تُضِفْ .
وقوله " والأُخْرى أَنْ تكونَ من باب " خَبْء .

يعني أَنْ تكونَ لامُها همزةً ، ويكون على وزن فَعْل بسكون العين أَضفت أَوْ لم تضف ، وترتيبها في الجودة على حسب ترتيبها في الذكر وقد حُكِيَ فيها لغةٌ سادسةٌ ، وهي أَنْ تكون على وزن "فَعَلٌ" بفتح العين كرَشَأ (١) ، واللام همزةٌ فيقال : حَمَأٌ (٢)

وقوله " و" هنوك " فيه لغتان ، الواحدة كما قدمناه " .

يعني حذف اللام منها ، وجَرْيَ عينِها بحركة الإعراب في حال الإفراد ، وردِّها في حال الإضافة واستعمالها بالواو رفعاً وبالألف نَصْبًا وبالياء جرًّا .

وقوله " والأُخرى أَنْ تكون من باب " يد " .
يعني محذوف اللام على كلّ حال ، جاريَ العين بحركات الإعراب ، وهي اللغةُ الفصيحةُ فيه ، وأَمَّا الأُولى فضعيفةٌ ، ولذلك لم يَعُدَّها " أبو القاسم - أعني هنا - في الأسماءِ المعتلّةِ المضافةِ (٣) وحكاها سيبويه رحمه الله (٤) .

---

(١) في المصورة : كوشا" والصواب ماأثبتناه عن شرح الجزولية للشلوبين
(٢) انظر هذه اللغات في الأشموني ١ / ٧١
(٣) الجمل : ١٩ إذ قال والواو علامة للرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال .
(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٠ .

وقوله : " و " فوك " إذا عُوِّضَ من واوِها ميمٌ فيه أربعُ لغاتٍ". يعني أَنْ تكون الفاءُ مفتوحةً في الأحوالِ الثلاثةِ ، أعني الرفعَ والنَّصْبَ والخَفْضَ ، وهي الأَفْصَحُ .

وأَنْ تكون الفاءُ مضمومة في الأَحوالِ الثلاثة وهي دون الأُولى ؛ لمايلزم فيها من الخروج من الضَّمِّ إلى الكَسْرِ في حالِ الخَفْضِ ، ولولا أَنَّ الكسرةَ عارضةٌ لأَنَّها للإعرابِ ماجاز ذلك .

وأَنْ تكونَ الفاءُ مكسورةً في الأَحوالِ الثلاثةِ ، وهي دون التي يُضَمُّ فيها الفاء ؛ لما يَلْزَمُ فيها من الخروج من كسر إلى ضَمٍّ ، وهو أَقْبَحُ من الخروجِ من ضَمٍّ إلى كَسْرٍ ، لأَنَّ الخروجَ من ضَمٍّ إلى كَسْرٍ وإنْ لم يوجدْ في الأَسماءِ قَدْ وُجِدَ في الأفعالِ نحو " ضُرِبَ " وأمّا الخروجُ من كسرٍ إلى ضَمٍّ فلا يُوجَد أَصْلا ، ولولا أَنَّ الضَّمَّ عارضٌ ماجاز
٤٠ ذلك // .

وأَنْ تُتْبِعَ فتضمَّ الفاءَ في حالِ الرَّفْعِ ، وتفتحها في حالِ النَّصْبِ ، وتكسرها في حال الخَفْضِ ، وهي أَضْعَفُ اللّغاتِ ، لأَنَّ سببَ الإتباع كما تَقَدَّمَ إنّما هو الإضافةُ فإذا زالت الإضافةُ فينبغي أَنْ يزولَ الإتباعُ. وإنّما لم يذكر [رقيها] (١) في حال الإضافة أكثر من الوجه الذي قدَّم ذكرَه وهي أَنْ تكونَ بالواوِ رفعاً ، وبالألفِ نَصْبًا ، وبالياءِ جَرًّا .

وإبدالُ (أ) الميمِ من الواوِ في حالِ الإضافةِ إنّما هو شيءٌ يعمل للضرورة ، وليس بلغةٍ كما قدّمنا .

---

(١) مطموس في المصورة

ولم يذكر في أَبيك وأَخيك أكثر من اللُّغة التي قدَّم ذكرها ، وهي حذف لاميهما في حال الإفراد وجَرْيُ عينِهما بحركاتِ الإعراب واستعمالهما في حال الإضافة إلى غير ياءِ المتكلم بالواوِ رَفْعا وبالألفِ نَصْبًا و بالياءِ جرًّا .

وقد حكي فيهما لغةٌ أُخرى ، وهي أَنْ يستعملا في حال الإضافة بالألفِ على كلِّ حالٍ ، وحكي من كلامِهم " مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَل " (١) فاستعمل أَخاك بالأَلِفِ وهو مرفوعٌ ، وقال الشاعرُ :

٧٩- إِنَّ أَباها وأَبا أَباها قد بلغا في المَجْدِ غايتاها (٢)

فاستعمل أَباها بالأَلفِ في حال الخفضِ ، وحكي أيضا " أَخٌ " بالتشديد مثل " فَخٌّ " .

وكذلك أَيضا لم يُبيِّنْ أَبو موسى حكمَ هذه الأَسماء إِذا أُضِيفَتْ إِلى ياءِ المتكلِّمِ في لغة مَنْ يجعلُها في الرفع بالواوِ ، وفي النصب بالألفِ وفي الخفضِ بالياءِ ، وإذا أُضيفت إِلى غير ياءِ المتكلِّم .

فأَمّا " فوك " فإِنَّك تثبت فيه الواو كراهيةً لبقائِه على حرفٍ واحدٍ لو حذفتها .

---

(١) من أَمثال العرب في كتاب الامثال لأبي عبيد : ٢٧١ وتخريجه فيه . وهو بالرفع " مكره أخوك لابطل " ولاشاهد فيه على هذه الرواية وانظره برواية النصب في إعراب القرآن للنحاس ، والمغني (ط١) ٢٨٦ ، ٥١٢ والهمع ١/ ٣٩ ، والتصريح ١/ ٦٥ .

(٢) البيتان من أرجوزة لأبي النجم العجلي في ديوانه : ٢٢٧ وينسبان لرؤبة وانظر الإنصاف ١/ ١٨ ، وشرح المفصل ١/ ٥٣ ، ٣/ ١٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥١ والمغنى : ١٦٦ ، ٢٨٦ (البيت الأول) والثاني فيه ص ٥٨ ، ط١ وشرح شواهد المغنى : ١/ ١٢٧ ، ١٢٨ ، والخزانة ٣/ ٣٣٧ والمقاصد النحوية ١/ ١٣٣ ، ٣/ ٣٤٦ .

في ملحقات الديوان / ١٦٨

فتقولُ : خَرجَ الكلامُ من فِيّ ، والأَصْلُ [فِوِي] (١) بكسر الواو بسبب ياء المتكلم ، وكسْر الفاءِ إتباعا لتلك الكسرةِ تشبيهًا لها بكسرة الإعرابِ المقدَّرةِ في الياء من " فِيك " في حال الخفض ، فتجري على وتيرةٍ واحدةٍ في الإضافة ثم سُكِّنت الواوُ استثقالاً للكسرةِ فيها ، وقلبت ياءً وأُدغمت في ياءِ المتكلِّمِ على قياسِ الواوِ الساكنةِ (٢) إذا اجتمعت مع الياءِ نحو " طَيّ " مصدر طويت طَيًّا ، ولَيّ مصدر لويتُ لَيًّا .

وأمَّا ذو فلا تضافُ إلى مضمر أَصْلًا ، فلا تُتَصوَّرُ هنا فيها الإضافةُ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، وإِنْ أُضِيفَتْ إلى ياءِ المتكلمِ ضرورةً ، فقياسُها قياسُ " فو " .

وأَمّا سائرُ الأَسماءِ السِّتَّةِ ، فإنَّه إذا أُضيفت إلى ياءِ المتكلِّم حُذفت منها (٣) اللامُ كما تُحْذَفُ في حال الإفراد فيقال : أَخي ، وأَبي وحَمِي ، وهَنِي " ، وإنّما لم تثبت اللامُ فيها ، لأَنَّهم كرهوا ماكان يلزم في الاسم من توالي التغيير لو أَثبتوها ، كما لزم في " فيّ " وهم لم يُضْطَرُّوا إلى ذلك كما اضطروا إليه في " فوك " ؛ إذْ لا يلزمُ من حذفِ اللام فيها بقاءُ الاسمِ المُعْرَبِ على حَرْفٍ واحدٍ ، كما لزم ذلك في " فيك " .

ومن النحويين (٤) مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ العربَ قد تُثْبِتُ اللامَ " في أبيك " في حال الإضافةِ إلى ياءِ المتكلِّمِ كمافعلوا ذلك في " فيك " ويستدلّ بقول الشاعر :

---

(١) في المصورة : فوى ، وما أثبتناه هو الصواب .

(٢) في المصورة : والساكنة

(٣) في المصورة : منه .

(٤) هو المبرد انظر المفصل ١٠٩ والأمالي الشجرية ٢/٣٧ ، والخزانة ٢/٢٧٢ ، وهو مذهب الفراء أيضا انظر مجالس ثعلب ٢/٤٧٦ ، والخزانة : الموضع السابق .

٨٠- قَدْرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ وقد أَرَى وأَبِيَّ مالَكَ ذو المَجَازِ بدارِ (١)

ولا حُجَّةَ له في ذلك لاحتمال أَنْ يكون جَمَعَ أباً أَبين (٢) ، ثم حذف النون وأَدغم علامةَ الجمعِ في ياءِ المتكلِّم ، لأَنَّهم قد جمعوا هذا الاسمَ جمعَ سلامةٍ : قال الشاعر

٨١- فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا (٣)

وقد جاءَ هذا اللَّفظُ أعنى "أَبِيّ" يرادُ به الجمعُ قال الشاعر :

٨٢- وقد شُئِيَتْ بها الآباءُ قَبْلِي فما شُئِيَتْ أَبِيَّ ولا شُئِيتُ (٤)

---

(١) نسبتُه لمُؤَرِّج السُّلَمي في معجم ما استعجم : ٦٣٥ وانظر مجالس ثعلب ٤٧٦/٢ ، والأمالي الشجرية ٣٧/٢ ، وشرح ابن يعيش ٣٦/٣ . والمغنى : ٦٠٩ والخزانة ٢٧٢/٢

(٢) هذا ماردّ به أبوعلى الفارسي مذهب المبرد وقال : إنّ أبيّ في البيت جمع أب على لغة من قال في جمعه : أبون وأبين عن الأمالى الشجرية ٣٧/٢ وهو في كتاب الشعر لأبى على ق ٣٥ والخزانة ٢٧٢/٢ .

(٣) هو لزياد بن واصل السّلمى ، جاهلي .
وانظره في الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١ والمحتسب ١١٢/١ ، والمخصص ١٧١/١٣ ، ٨٦/١٧ والأمالى الشجرية ٣٧/٢ وشرح المفصل ٣٧/٣ والخزانة ٢٧٥/٢ .

(٤) هذا البيت نسبه ابن دريد في الجمهرة ٤٨٤/٣ لقصي بن كلاب وقبله فيها : فمن يك سائلا عنّي فإني
بمكة مولدي وبها ربيت
وهو في كتاب الشعر لأبي على ق ٣٥، والخصائص ٣٤٦/١ وشرح ابن يعيش ٣٧/٣ وفيهما شنئت وشنيت في الموضعين مكان شئيت وشئيت بمعنى سبقت من قولهم : شأوت الرجل إذا سبقته عن الجمهرة ٤٨٤/٣ .

فهذا لا يكونُ إلّا جَمْعًا ولذلك قال : شُئيت ، فأدْخَلَ التاءَ (١)

وقد يجوز أيضًا أنْ يقال : أَخيّ بياءٍ مشدّدةٍ على الجمع ؛ لأنّهم قد جمعوا أخًا جمعَ سلامةٍ (٢)، قال :

٨٣- فقلنا : أَسْلِمُوا إِنّا أَخوكم فقد برئت من الإِحَنِ الصّدورُ (٣)

فإذا أضفْتَ هذا إلى ياءِ المتكلم ، قلت : أَخِيَّ كما قالوا أَبِيَّ ، فلو قالوا في أبيّ وأخيّ في حال الإفراد والإضافة إلى ياء المتكلّم التبس [عليهم] (٤) بالجمع المسلم في حال الإضافة إلى ياءِ المتكلمِ، فلذلك رفضوه مع توالي التغيير .

[الاسم الذي يفهم منه الجمع]

وقوله " الاسم الذي يُفْهَم منه الجَمْعُ قسمان: مجموعٌ حقيقةً، وغيرُ مجموعٍ ". يعني بالمجموعِ حقيقةً ماله واحدٌ من لفظِه بُنِيَ الجمعُ عليه ملفوظٌ به أو مقدّر ، نحو رجال واحد هم رَجُلٌ، وعَبادِيد : هو جَمْعٌ بُنِيَ على

---

(١) في المصورة : الياء

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤٠٥ والمقتضب ٢/ ١٧٢

(٣) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه : ٥٢
وانظره في المقتضب ٢/ ١٧١ والخصائص ٢/ ٤٢٢ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ وقد ذكر ابن الشجرى أنّ هذا البيت من أبيات الكتاب وليس فيه ، وانما ذكره الأعلم للتنظير به كما يقول : عضيمة في حاشية ٥ ص ١٧١ جـ ٢ من المقتضب .

(٤) مطموسة في المصورة

عِبْداد أو عِبْدِيد أو عِبْدود (١)، وإنْ لم ينطق بذلك ، والذى أوجب اعتقاد ذلك أنّ هذا المثال من أبنية الجُموع (٢) الخاصّة بالجَمْع ، فلا يسوغ لذلك جعله اسمَ جمعٍ .

وغيرُ المجموعِ حَقِيقةً هو ماليس له واحدٌ من لفظِهِ يبنى الجمع عليه لا في اللفظ ولا في التقدير ، نحو : قوم وإبِل وأشباههما ، ألا ترى أنّ واحدَ قوم : رَجُل ، وواحدَ إبِل : جَمَل ، أوْ : ناقة .

ولا ينبغى أنْ يعتقدَ في "قومٌ" "وإبلٌ" أنّ لها واحداً من لفظها لم ينطقْ به ، لأنّه لا داعية تدعو إلى ذلك كما دَعَتْ // في عَبادِيدَ ، ٤١ إذْ بناء قومٍ وإبلٍ ليس من أبنيةِ الجموعِ ، وكذلك أيضا لا ينبغى أنْ يعتقدَ في الاسمِ الذى يفهمُ منه الجَمْعُ أنّه مجموعٌ حقيقةً لوجودِ واحدٍ مِنْ لفظه إذا قام الدليلُ على أنّه لم يُبْنَ على ذلك الواحد ، نحو : طَيْر،و : رَكْب و : صَحْب و: رَجْل ، و : تَجْر : جميعُ ذلك من قبيل أسماءِ الجُموع، وليس بجمعٍ ، وإنْ سُمِعَ : طائر ، وراكب ، وصاحب ،وراجل ، وتاجر، لأنّه لم يبن شيءٌ منها على هذه الآحادِ ، بدليل أنّ العربَ تصغّرها على ألفاظها (٣) ، ولا تردّها إلى هذه المفرداتِ ،ولا إلى جمع القلّة فيما له منها جمعُ قِلّةٍ فتقول : طُيير ورُكيب ، ورُجيل ، وتُجير ، قال الشاعر :

٨٤ - بَنَيْتُه بِعُصْبَةٍ مِنْ ماليا
أَخْشَى رُكَيْبا أوْ رُجَيلا عادِيا (٤) .

ولو كانت مِنْ قَبِيل جُمُوعِ التكسير

---

(١) انظر الكتاب : ٣٧٩/٣ ، ٤٩٣
(٢) في المصورة : المجموع
(٣) هذا البيت لأحيحة بن الجُلاح الديوان :
وانظره في التكملة : ١٧٨ والمخصص ٥٥/٢ ، ١٢٢/١٤٠
والاقتضاب ١٥٢ ، وشرح المفصل ٧٧/٥ وشرح شواهد الشافيه : ١٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢ ،والمقرب ١٢٧/٢

لصغّرت الواحدَ ، ثم جمعته بالواو والنون إنْ كان مذكرا عاقلا ، وبالألف والتاء إنْ كان بخلاف ذلك ، أو جمع القلة ، فكنت تقول (١) : أُطَيّار ، وُرَوَيْكِبُون ، وأُصَيْحاب ، وُرَوَيجلون ، وتُويجرون ، إذ ليس شيءٌ منها على مثال بناءٍ من أبنية القِلّة ، لأنَّ جموعَ التكسير لا تصغّر على ألفاظها ، إلّا إذا كانت على مثالٍ من أمثلة القِلّة ، نحو : (٢) ، أثْواب ، وأَفْلُس ، وأرْغفة ، وغِلْمة ، تقول " أُثَيّاب (٣) ، وأُفَيْلِس ، وأُرَيْغِفة ، وغُلَيّمة (٤) ، وقد يُرَدُّ إلى أفعله فيقال : أُغَيْلِمة (٤) ، وقالوا في تصغير صِبْية : أُصَيْبِيَة قال :

٨٥ - طربتَ إلى الأُصَيْبِيَةِ الصِّغارِ   وهاجَكَ منهمُ بُعْدُ المَزارِ (٥)

وقوله : " فغير المجموع قسمان : محصورٌ ، وغير محصور إلى آخره " .

يريد بالمحصور : مايرجع إلى باب محصور ، فينحصرُ بانحصاره ، وهو المضمراتُ والمبهماتُ والموصولات ، وكلّ في التوكيد ، لأنَّ جميع ذلك ينحصر بانحصارها ، ألا ترى أنَّ مايدل من المضمرات أو المبهمات أو الموصولات على جمع ينحصرُ بانحصار المضمرات والموصولات والمبهمات ، وكذلك كلّ في التاكيد هي مثل ذلك في أنّها من بابٍ محصور ، لأنَّ ألفاظَ التاكيدِ منحصرةٌ .

---

(١) هو مذهب أبي الحسن الأخفش انظر معاني القرآن له : ٩٠ ، وشرح الشافية ١/٢٦٦ ، ٢٠٢ .
(٢) انظر شرح الشافية ٦/٢٦٦
(٣) في المصورة : أبيات
(٤) الكتاب ٣/٤٨٦

(٥) البيت لإسحاق بن إبراهيم ت (٢٣٥) هـ ولا يستشهد بشعره ، وبعد المثال :
وأبرح مايكون الشوقُ يومًا   إذا دنت الديارُ من الديارِ
وهما في : عيون الأخبار ١/١٤١ وأمالي القالي ١/٥٥ ، ٥٦ ، وسمط اللآلي ١/٢٠٩ - ١١٠ ومعجم الأدباء ٦/٣٢ مع اختلاف يسير في الرواية . وتصغير صِبية على أُصيبية له شاهد من الشعر القديم هو :
فارحم أُصيبيتي الذين كأنهم   حجلى تدرّج في الشربة وُقّع
وهي منسوبة لعبد الله بن الحجاج يعتذر فيها لعبد الملك بن مروان انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٢ ، ١٢٤ .

ويريد بغير المحصور مالا يرجع إلى أبوابٍ محصورة فينحصر بانحصارها نحو : قومٍ ، ورَهْط ، وإبِل ، وبَشَر ، ألَا ترى أنَّ مثل هذا لا يرجع إلى باب يحصره .

وقوله : والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جَمْعَ تكسيرٍ ، ومجموع جَمْعَ السلامة " .

يعني بجمع السلامة ماسَلِمَ فيه بناءُ الواحدِ ، ويعني بجمع التكسير مالم يَسْلَمْ فيه بناءُ الواحدِ .

وقوله : " فجمع التكسير ماتغيّر فيه بناءُ الواحدِ بزيادةٍ أو نقصان أوْ تغييرِ حركةٍ .

مثال (١) ماتغيّر فيه بناءُ الواحد بزيادة : كمء للواحد ، وكمأة للجمع . ومثال ماتغير فيه بناء الواحد بنقصان " عَقَبَةٌ وعَقَبٌ " فإنه أوردَ ذلك في جموع التكسير ، ومثال ماتغيَّر فيه بناءُ الواحد بتغيّر حركة : رَهْن ورُهُن (٢) ، وَوَرْد ووُرْد (٣) .

وقوله : "وربما اجتمع ذلك في كلمةٍ واحدة : نحو عناكب في جمع عنكبوت " (٤) .

---

(١) في المصورة : مثل
(٢) في معاني القرآن للأخفش : ١٩٠ " تقول : رَهْنٌ ورهانٌ مثل حَبْل وحِبال، وقال أبو عمرو : فرُهُن ، وهي قبيحة ، لأنَّ فَعْلاً لا يجمع على فُعُل إلا قليلاً شاذاً " .
(٣) معاني القرآن للأخفش : ١٩١ ، والكتاب ٣/٦٢٨ (فرس وَرْد وخيل وُرْد)
(٤) المثال ساقط من نص الجزولية في النسخ التي بين يدي ، ولعله من كلام الشارح .

وكان الصوابُ أنْ يقول : وربّما اجتمع ذلك في كلمة نحو : عناكب أو بعضه نحو : أَسَد وأُسود ، ورَجُل ورِجال ، وفسر ش (١) بعض قوله : بزيادة : برجل ورجال ، أو نقصا ن : بكِتاب وكُتُب (٢) ، وهو غير مسلم فإنّ " رجال " فيه زيادة حرفوتغيير حركة ، وكُتُب فيه نقصان الألف وتغيير حركتين .

وقوله : " وربّما جاء بعض ذلك في النيّة لا لفظا " .
مثال ذلك : درْع دِلاص ، و : دُروع دلاص . و : ناقةٌ هِجان ، و : نوق هِجان ، (٣) فدِلاص الذى هو وصف الدروع جمع دِلاص المفرد ، وهو من قبيل جمع التكسير ، وتغيير في النيّة لا في اللفظ ؛ فالألفُ التي في دِلاص المفرد حذفتها وأتيت بالألف التي هي ألف فِعال التي يُراد بها الجمعُ فقدزدت في النيّة ألِفاً ونقصت أخرى ، وإنّما جعل المجتمع في النية من ذلك بعضه لا جميعه ؛ لأنّه لا يتصور فيه تغييرُ الحركة لأنّ لفظَ الحركاتِ (٤) في حال الإفراد والجمع على صورة واحدةٍ ،والدليل على أنّ دِلا صاً جمع دِ لاص المفرد ، وأنّه ليس باسم جمع قولهم في تصغيره دُلَيِّصات ، فيردّونه إلى المفردِ ، ولوكان اسم جمع لصغّر على لفظه ، فيقال : دُلَيِّص كما يقال في رِكاب رُكَيِّب . (٥)

---

(١) في المصورة : وفرش
(٢) مَثّل الشلوبين في شرحيه بـ" رجال ، ورُسُل "
انظر الشرح الكبير ل ٦٤ ا والشرح الصغير : ٤٦
(٣) انظر في هذين المثالين الكتاب ٣/٦٣٩ وفي الكتاب أيضا انهم قالوا في جمعه : دُلُصٌ وهُجُن عن أبى الخطاب الأخفش انظر الكتاب الموضع نفسه .
(٤) مكانة كلمة مطموسه لم اتبينها ، والسياقُ يستقيم بدونها .
(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/٦٣٩ ، ٦٤٠ " ويدلّك على أنّ دِلاصا وهجانا جمعٌ لدِلاص وهِجان وأنّه كجواد وجياد وليس كجُنُب قولهم : هجانان ودلاصان .فالتثنية دليل في هذا النحو" في معرض ردّه على أبى الخطاب الأخفش .

وقوله : "وجمع السلامة ينقسمُ قِسمين ، جمعٌ بالألفِ والتاءِ ، وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث".

يُوهم كلامُه أنّ الجمعَ بالألفِ والتاءِ لا يكون إلّا في المؤنث وليس كذلك ، ألا ترى أنّ كل اسم لمذكر إذا كان واقعا على مالا يعقل وهو مصغّر يجمع بالألف والتاء نحو دُرَيهمات ، وكذلك كل مذكر مكبّر واقع على مالا يعقل إذا لم يجمع جمع تكسير جُمِعَ بالألف والتاء نحو (١) : حمّامات وسجلّات ، فإنْ جُمِعَ جمعَ تكسيرٍ لم يجمع بالألفِ والتاءِ نحو: فَلْس وأفْلُس ، لا تقول "فَلْسات" // فإنْ جاء شيءٌ من ذلك مجموعاً بالألف والتاء حُفِظَ ولم يُقَس عليه نحو : بُوان وبُوُن وقالوا : بوانات ، والبوان عمود الخيمة ولذلك لُحِّنَ المتنبي (١) في قوله : ٤٢

٨٦ - إذا كان بعضُ النّاسِ سيفاً لدولةٍ ففي النّاسِ بوقات لها وطُبولُ (٣)

---

(١) المقرب : ٢/ ٥١

(٢) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجُعْفي الكوفي ، المولود سنة ٣٠٣هـ المتوفي سنة ٣٥٤هـ مهر في فنون الأدب وكان من المكثرين من نقل اللغة والمطّلعين على غريبها وحُوشيها وقد اعتني الناس بديوانه فشرحوه شروحًا كثيرةً جِدًّا ، قيل إنه ادعي النبوة في شبابه وقبض عليه واستتيب وأطلق ثم التحق بسيف الدولة سنة ٣٣٧هـ ثم فارقه ودخل مصر سنة ٣٤٦هـ ومدح كافوراً الإخشيدي ثم رحل عنه سنة ٣٥٠هـ وقصد بلاد فارس ومدح عضد الدولة بن بُويه وعندما رجع من عنده قاصدا بغداد ثم إلى الكوفة قتل مع ابنه محسّد وغلامه مفلح . قرأ ابن جني ديوان أبي الطيب عليه وشَرَحَه . وعاصر المتنبي الفارسي وابن خالويه وغيرهما . كُتِبَ عنه كثير من الدراسات الحديثة . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ١٢٠ - ١٢٥ .

(٣) البيت الرابع والخمسون من قصيدة مطلعها :

ليالِيَّ بعد الظاعنين شكولُ طوال وليلُ العاشقينَ طويلُ

انظر ديوان أبي الطيب بشرح العكبرى ٣/ ١٠٨ وهو في المقرب لابن عصفور ٢/ ٥١ .

فجمع بُوقًا وهو مذكّر على بوقات مع أنّه يكسّر على أبواق ، إلا أنَّ الذى سوغ له ذلك الضرورة . (١)

فكان ينبغي أن يقول : وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا فيما جمع بهما، ثم يبين ما يُجمع بالألف والتاء ، والذي يجمع بالألف والتاء هو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكّر كان أو للمؤنث ماعدا فعلاء مؤنث أفعل، وفَعْلى مؤنث فَعلان . وامرأة، وشفة (٥) لم يجمعا بالألف والتاء . وكل اسم علم لمؤنث نحو : هند وإنّ لم تكن فيه علامة تأنيث ، وكل اسم مصغر لما لا يعقل وإنْ لم يكن فيه علامة (٣) تأنيث ، وكل اسم مكبر لمالايعقل إذا لم تكن فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ، بشرط أَلّا يُكَسَّرَ ، فإنْ كُسِّرَ لم يجمع منه شيء بالألف والتاء ، فإنْ سُمِعَ منه شيء فشاذ نحو : بُوَان و : أَبْوِنَة (٤) و : بُوْن ، (٤) ، وبُوَانات (٥) ، وعُرْس و : أَعْرَاس ، و : عُرُسَات (٦)

---

(١) توجد حاشية بالأصل نصّها : " بل هو لحنٌ لا مُسَوِّغَ له ، إذْ لوقال : أبواق لكان على تقطيع بوقات سواء . . . فعدوله عنه لا لضرورة لحن فاحش" . وهذا الاستدراك جارٍ على رأى من يقول في الضرورة أنها ماليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو ماذهب إليه ابن مالك أمّا إذا كانت الضرورة كل ماوقع في الشعر ، فلايَرِدَ على المؤلف هذا خاصة وأنّه يذهب في الضرورة مذهب ابن عصفور الذى يرى أنّ الشعرَ نفسه ضرورة وإنّ كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى " انظر الاقتراح للسيوطي : ١٥ وضرائر ابن عصفور : ١٣ والمقرّب لابن عصفور ٢ / ٥١ .

(٥) قال ابن لب في تقييد معلى بعض جمل الزجاجي لوحه ١٤/ب " وكامرأة وشفةٍ فلا يقال امرآت ولا شفات قاله أبو الحسن الأبذى رحمه الله .

(٣) في المصورة : علم

(٤) شرح الشافية : ٢/ ١٢٧

(٥) نفسه ٢/ ٢٠٨

(٦) انظر الكتاب ٢/ ٦٠٠ ، والمخصص ١٧/ ١(أ) ، والمقرب ٢/ ٥١ .

[جمع المذكر السالم]

وقوله : فالمجموع جمعَ السلامة من المذكّر إِمَّا أَنْ يكون جامداً أو صفة ".

كان ينبغى أَنْ يقول : فالمجموع جمع السلامة من المذكر بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصباً وجَرًّا ، إِذْ قد يجمع المذكر جمع سلامة بالألف والتاء كما تقدم (١) ، وهو إِنَّما يريد أَنْ يبيّن الاسم الذى يجمع بالواو والنون .

وقوله : " فإِذا كان جامداً اشترط فيه أربعة شروط :
الذكورية ، والعلمية ، والعقل ، وخلوّه من تاء التأنيث " .(٢)

يعنى أَنّه لا يجمع من الأسماء الجوامد بالواو والنون إِلّا ما اجتمعت فيه هذه الشروطُ الأربعةُ : نحو : زيد ، تقول في جمعه : زيدون ، ولا يجوز جمعُ "هند" بالواو والنون ، لأَنَّه ليس بمذكر ، ولا جمعُ "واشق" بالواو والنون ، لأَنّه غير عاقل . ولا جمعُ رجل بالواو والنون ، لأَنَّه غير علم ، ولا جمعُ طلحة بالواو والنون ، لأَنّه غير خال من تاء التأنيث .

وأَجازَ الكوفيون جمعَ ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون (٣) فيقولون في جمع طَلْحة : طَلْحُون (٤) ، وإِنّما لم يجز عند أهل البصرة جمع طلحة

---

(١) انظر ما تقدم : ١٦٩
(٢) في الجزولية : وخلوه من هاء التأنيث .
(٣) المسألة الرابعة من مسائل الانصاف ٤٠-٤٤
(٤) الإنصاف : ٤٠ ، وفيه: وإِليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إِلَّا أَنّه يفتح اللام فيقول : الطَّلَحُون .

بالواو والنون ، لأنّك لا تخلو من أنّ تحذف تاء التأنيث أو تثبتها ، فإنْ أثبتها أدّى ذلك إلى الجمع بين علامتين متناقضتين التاء وهي علامة التأنيث، وواو الجمع وهي علامة تذكير (١) ، وإنْ حذفناها كان في ذلك إخلال من حيث حذفتَ حرفًا (٢) لَــهُ معنى ولم تعوّض منه شيئاً ، لذلك جمعوه بالألف والتاء فقالوا : طَلَحات ، لتكون تاء الجمع عوضاً من تاءِ التأنيث ؛ لأنّهما في معنى واحد فلما كان القياس لايقبله ولم يرد به سماعٌ لم يجزه أهل البصرة .

فإن قيل (٣) : فقد جمعوا عُقْبَةَ على أعْقابٍ ، فحذفوا التاء ولم يعوّضوا منها شيئا، فكذلك ينبغي أنْ يجوّزوا : طلحون ؟

فالجواب : أنَّ التكسيرَ في مثل "عُقْبة" نادرٌ فلا يقاسُ (٤) عليه ،وأيضا فإنَّ جمعَ التكسير لايَبْقى فيه بناءُ الواحد فيلزم أنْ يكون قد حذفت منه التاء كما يلزم ذلك في جمع السلامة . (٥)

ولم يستوفِ أبو موسى الشروطَ ،إذْ قد تجتمع هذه الشروط ولا يجمع الاسمُ بالواوِ والنونِ نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا لا يجوز جمعُه بالواو والنون باتفاق ،بل إذا أردتَ الجَمْعَ قلت : ذَوُوْ تَأَبَّطَ شَرًّا،

---

(١) هذا التعليل في الإنصاف : ٤٠

(٢) مطموسة في المصورة

(٣) يشير إلى احتجاج الكوفيين إذْ قالوا : إنما قلنا : إنّه يجوز جمعُه بالواو والنون وذلك ؛ لأنّه في التقدير جمع طَلْح ،لأنَّ الجمعَ قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة ،قال الشاعر:
وعُقْبَةَ الأَعْقابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّْ
انظر الإنصاف: ٤٠ وانظر المسائل العسكريات للفارسي : ١٤٩ ومابعدها

(٤) كلمة "يقاس" مكررة في المصورة .

(٥) انظر الإنصاف ٤٢ فقد ذكر فيه أنَّ جمعَ التصحيحِ ليس على قياسِ جمع التكسيرِ ليُحْمَلَ عليه .

أو : الذين يقال لكل واحدٍ منهم : تَأَبَّطَ شَرًّا ، وإنما لم يجمع لئـــلاَّ تبطل الحكاية . (١)

وكذلك أيضا لا يجوزُ جمعُ الأسماءِ المركّبة وإنْ لم تكن محكيّة نحـــو : رامَ هُرْمز ، وسيبويه ، ونِفْطَويه ، وعَمْرَويه ، تشبيهاً لها بالأسمــــاءِ المحكيّة في التركيب ، وأجازَ بعضُ النحويين (٢) أنْ يقال : سيبويهـــون و: نفطويهون و: عمرويهون ، والصحيح أنّ ذلك لا يجوز للشّبه الــذى بينها وبين الأسماء المحكية من جهةِ التركيب ، وأنّه لم يرد بذلك سماعٌ .

وكذلك اشتراط العلمية في الجامدعلى الإطلاق باطل ، إنْ قــد يجمع[بالواو] (٣) والنون الاسم الجامد إذا كان مصغرا نحو قــولك: " رُجَيْلُون " .

فكان ينبغي له أنْ يقولَ : فإنْ كان جامداً يشترط فيه في حــال التكسير خمسةُ شروطٍ : الذكورية ، والعلمية ، والعقل ، والعُرُوّ من تــاء التأنيث ، والإفراد أي ليس بمركّب . وإنْ كان مصغّرا اشترط فيه جميـــع ما اشـــــترط في المكبّرِ إلاَّ العلميةَ .

وقوله : وإنْ كان صفةً اشترط فيه ثلاثةُ شروطٍ : الذكوريـــة ،

---

(١) الأسماءُ إذا كانت محكيّةً لا تُثَنّى ولا تجمع ولا تحقّر ولا تضافُ إلى شيء ولا ترخّم انظر الكتاب ٣٢٧/٣ وانظر الهمع ٤٢/١

(٢) أجاز الكوفيون تثنية وجمع المركّب تركيبا مزجيا ولم يختم بويه وهو اختيار ابن هشام والخضراوى وأبي الحسين ابن أبي الربيع - وقد أجـــاز المبرد تثنية ماختم بويه وجمعه وهو اختيار السيوطى ، انظر المقتضب ٣١/٤ والهمع ٤٢/١ .

(٣) في المصورة : بالألف،وهو خطأ .

والعقل ، وأَنْ لا يمتنع مؤنّثُه من الجمعِ بالألفِ والتاءِ .

يعنى أَنّه لا يجمع الاسم إنْ كان صفةً بالواو والنون حتى يستوفي هذه الشروط الثلاثة نحو : "قائم" تقول فيه : رجال قائمون ؛ لأنه مذكر ، عاقل، لا يمتنع مؤنثُه من الجمع بالألف و التاء ؛ لأنّك تقول : قائمات في المؤنث ، والذى يمتنع مؤنثه من الجمع // بالألف والتاء ٤٣
كلُّ صِفَةٍ تكون للمذكر والمؤنث بغير علامة تأنيث نحو : مِذْكار ومِئْناث ، لا تقول : مِذكارون ، ولا مِئْناثون ، كما لا تقول : مِذْكارات ولا : مِئْناثات، وماكان من الصفات ، أفعل فعلاء أو فعلان فَعْلى لا تقول : أحمرون (١) كما لا تقول " حمراوات " ولا : سكرانون (١) ، كما لا تقول : سكرانات (٢) فأما قول الشاعر

٨٧- فما وَجَدَتْ نساءُ بنى تِـزارٍ حَلائل أَسود ينَ وأَحمرينا (٣)

فضرورة ، وكذلك قوله عليه السلام : ليس في الخَضْراواتِ صَدَقَةٌ .(٤)

---

(١) اجاز ابن كيسان : أحمرون وسكرانون ، واستشهد بالبيت التالى الخزانه ١ / ٨٦ ،
(٢) انظر شرح جمل ابن عصفور ١ / ١٤٥ ، ومابعدها
(٣) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبى ، شاعر أموى . وانظر شرح ابن يعيش ٥ / ٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٨ ، ٢ / ٥٤٠ والمقرب ٢ / ٥٠ ونسبةُ ابن عصفور للكميت وهو في شعره ٢ / ١١٦ والخزانه ١ / ٨٦ ، ٣ / ٣٩٥ وشرح شواهد الشافيه : ١٤٣
(٤) الحديث بهذا اللفظ في سنن الدارقطني ٢ / ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٤ / ١٢٩ ، وانظر نصب الراية للزيلعي ٢ / ٣٨٦-٣٨٩ ، فقد ذكر طرق هذا الحديث وبيّن ما فيها .

لاستعمال (١) الصِّفَةِ استعمالَ الأَسماءِ(٢) ، وكأنه جعل الخضراوات أسماءً للبقول ، ولذلك لم تجىء تابعةً لموصوف بل وَلِيَتِ العامل ، ولو أرادَ الصِّفة لم يكن بُدٌّ من جعلها تابعةً لموصوف، إذ ليسا من الصفات الخاصة (بجنس) (٣) الموصوف فيجوزُ حذف الموصوف وإقامةُ الصِّفَةِ مقامه .

وكان ينبغي لهأَنْ يشترط في الصِّفَةِ أربعةَ شروط ، ليزيد في الشروط أيضا ، الخلوّ من تاءِ التأنيث نحو : رَبْعَةٍ لا تقول فيه : رَبْعُون (٤) ، وأمّا قولهم : نَسّابون(٥) فجمع نَسَّاب (٦) لا جمع نَسَّابة . (٧)

وقوله : وتلحقهُ الواو المضموم ماقبلها رفعاً والياء المكسور ماقبلها نصبًا وجرًّا ، ".

---

(١) في الصورة : وللاستعمال

(٢) في الشاهد والحديث ذُهِبَ بالصفات مذهب الأسماء ولم تستعمل تابعة لغيرها ، وذلك موقوفٌ على السماع انظر شرح جمل ابن عصفور ١/١٤٨ .

(٣) غامضه في الصورة

(٤) في الكتاب ٣/٦٢٧ " وأما رَبْعَةٌ فإنّهم يقولون : رجال رَبَعَات ونِسْوة رَبَعات وذلك لأَنَّ أصلَ رَبْعَةٍ اسمٌ مؤنثٌ وقع على المذكر والمؤنث فوصفا به إلخ .." ويقال في جمعه :رَبْعات أيضا انظر مجالس ثعلب ٥٢٧

(٥) في الصورة : نشابون فجمع نشاب لا جمع نشابه وهو خطأ ، وتصويبه من اللسان (نسب) .

(٦) اللسان (نسب)

(٧) نَسَّابَة تجمع على نسّابات انظر الكتاب ٣/٥٦٦ ، واللسان (نسب) .

يريد أنَّ واوَ الجميع لا يكون ماقبلها إلاّ مضمومًا لفظاً نحـو قولك : زيدُون ، وقاضُون ، أوْ أصلاً نحو قولك : مُوسَـوْن" (١) الاصل " مُوسَيُوْن " فتحركت الياء وماقبلها مفتوح فانقلبت ألفاً ثم حذفت لالتقائها ساكنةً مع علامة الجمع ، وكذلك الياء أيضا لا يكون ماقبلها إلاّ مكسوراً لفظاً نحو : زيدِين" أو نِيَّةً : نحو:مُوسَيْن الاصل " مُوسَيِيْن " فتحركت الياء وماقبلها مفتوح فانقلبت ألفـا ثم حذفت الألفُ لالتقائِها ساكنةً مع علامة الجمع .

و قوله : "كلتاهما حرف الإعراب".

اعلم أنَّ في الياء والواو خلافاً بين النحويين : (٢)

فذهب الزجّاجي (٣) إلى أنّهما علامتا إعراب ، وذلك باطل

---

(١) التكملة : ٤٤

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة : ١٢٩ ، والإنصاف: ٣٣

(٣) هذا ماذهب إليه في الجمل ١٨-١٩ إذ قال : والواو علامة للرفع في خمسة أسماء . . وفي جمع المذكر . . والألف علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصّة . . الخ. أمّا في الإيضاح له ص ١٣١ فهو يذهب مذهب سيبويه والخليل في أنّها حروف إعراب ، والإعراب فيهما .

بدليل أنَّ الواوَ تثبت في الجمع قبل دخول العامِل ، فنقول : زيدون ، وقالوا لما قصدوا مجرَّدَ العددِ لا الإخبار : ثلاثون ، أربعون، ولو كانت إعرابا لم توجد إلَّا بعد دخولِ العامل .

وذهب الأعلم (١) : إلى أنَّهما حرفا إعراب، والإعرابُ مقدَّرٌ فيهما (٢) وذلك باطل ؛ لأنَّه لو كان الإعراب مقدرا لظهرَ في النصب (٢) فكنت تقول : الزيدِيَنِ ، كما تقول : رأيتُ القاضيَ ، إذ لا مانع يمنع من ذلك .

وذهب الأخفشُ (٣) : إلى أنَّهما دليلان على الإعراب المقدَّر في الحرف الذى قبلهما ، وذلك باطلٌ ؛ لأنَّ الإعراب إذا قُدِّرَ في كلامهم لم يجعل عليه علامة ؛ ألا ترى أنَّهم لم يفعلوا ذلك في مثل : موسى " والقاضي ، وأيضا فإنَّ الواوَ كما تقدَّم قد ثبتت قبل دخول العامل ، ولو كانت دليلةً على الإعراب لم توجد إلَّا بعد دخولِ العامل .

---

(١) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى من أهل شَنْتَمَرِيّة الغرب، أخذ عن أبي القاسم الإفليلي وأبي سهل الحراني ، وأبي بكر بن أحمد الأديب، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الشعر حافظا لجميعها ، كثير العناية بها حسن الضبط لها . أخذ الناس عنه كثيرا ، وكانت الرحلة في وقته إليه . شرحَ الجملَ للزجاجي وشرحَ أبيات الجمل وساعد شيخه ابن الإفليلي على شرح ديوان المتنبي ، ولد سنه ٤١٠هـ وتوفي سنة ٤٧٦هـ في إشبيليه أخباره في وفيات الأعيان ٧ / ٨١-٨٣ .

(٢) قال السيوطي : وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الاعلم والسهيلي كالمقصورونحوه ، ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب في الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها الخ . . الهمع ١ / ٤٨ وكون هذا مذهب سيبويه هو على ما حمل عليه كلامَه بعضُهم .

(٣) وأيضا المبرد والمازني كما في الإنصاف : ٣٣ والإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، وكافية ابن الحاجب ٢/٣٠

وذهب كثير من النحويين ومنهم سيبويه (١) : إلى أَنَّ الجمعَ معربٌ بالتغيّر والانقلاب في النصب والخفض وبعدمِه في الرفع (٢) ، وذلك أَنَّ الأَصْلَ قبل دخول العامل : زيدون ، فدخل عاملُ الرفع فلم يغيّر، وكأَنَّ تركَ العلامةِ يقوم مقام العلامةِ ، فلما دخل عاملُ النَّصْبِ وعاملُ الخفض قَلَب الواو ياءً (٣) و هو الظاهرُ من كلام أبي موسى ، لأَنَّه جعلهما حرف إعرابٍ ، والإعراب فيهما ، إِذْ لو كان فيهما إعراب مقدّرٌ لَلَزِمَه أَنْ يجعل الجمع المذكر السالم من قبيل ما رُفِعَ بالضَّمّةِ ، ولما لم يفعل ذلك دلّ على أنّه لا إعراب فيهما مقدر عنده ، بل التغيّر والانقلاب وعدمه يقوم مقام ذلك .

وقوله : " ونون في الأحوال الثلاثة عوضا من حركةِ الواحد ؛ لأَنّها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة ، وعوضاً من التنوين ؛ لأَنّها تسقط للإضافة كمايسقط التنوين " .

اختلف في هذه النون:

فمنهم من ذهب إلى أنّها عِوَضٌ من الحركة ، وهومذهب " الزجاج" (٤) قال ولذلك تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة .

---

(١) في الكتاب ١ / ١٧ " واعلم أنّك إذا ثنيت الواحد لحقتهُ زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون . . " . وهذا يخالف ما نقله الأبذي .

(٢) هو مذهب أبي عمر الجرمي انظر الإنصاف ٣٣ وشرح المقدمة المحسبة : ١٢٩ وكافية ابن الحاجب ١ / ٣٠ وقد يفهم ذلك من قول سيبويه إنّ الياء تبدل" مكان الواو والالف في النصب والجر في مسلِمِيْنَ ومسلمَيْنِ " الكتاب ٤ / ٢٣٨

(٣) مثل هذا الكلام في الهمع ١ / ٤٨ ونَسَبَهُ لابن عصفور

(٤) الهمع : ١ / ٤٨

ولم يجزْ عنده أَنْ تكون عوضاً من التنوين ، لأَنَّ التنوين إِنّما دخل ليفرق بين الاسم الذى هو باق على أصالته ، وهو المنصرف ، وبين الاسم الذي لا ينصرف لشبهه للفعل ؛ فإذا ثنيت الاسم أوْ جمعته بَعُدَ من الفعل ، ولم يكن شيء منه مشبها له ، فلم يحتج فيه إلى الفارق ، وإنّما حذفت للإضافة؛ لأَنّها زيادة في المضافِ فكرهوا زيادتين في آخرِ الاسم ،

قلت : وممّا يحسّن حذف هذه النون للإضافة — لأَنّها زيادة — شَبَهُها بالتنوين في اللفظ .

ومنهم من ذهب إلى أَنّها عِوَضٌ من التنوين ، وهو مذهبُ ابن كيسان (١) واستدل على ذلك : بأَنَّ الحركةَ قد عُوِّضَ منها التغيّر والانقلاب في النصب والحفض ، والرفعُ جُعِلَ تركُ العلامةِ علامةً له .

وأَمّا التنوين فلم يعوّض منه شيء فلذلك كانت النون عوضاً منه ، ولذلك // حذفت للإضافة كما يحذف التنوين ، وثبتت ٤٤
مع الألف واللام لقوّتها بالحركة ، ولبعدها عن موجبِ الحذف ، وهو الألف واللام ؛ لأَنّها في أوّله والنون في آخره ، وليس كذلك المضاف إليه ؛ لأَنّه مباشر للنون . ولا ينبغي عنده أَنْ يمنع من التعويض من التنوين لبعدِ الاسم عن الفعل بالتثنية والجمع ، بدليل أَنَّهم يلحقون الاسم التنوين ، إذا كسّروه أَوْ صَغّروه وإِن كان بذلك يَبْعُد

---

(١) الهمع ١ / ٤٨ وهو مذهب المبرد كما في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ص ١٣٨ ، وانظر ابن كيسان النحوى (للدعجاني) ٢٧٢ فقد أورد ما قاله ابن كيسان في هذا عن كتابه "الموفقي" المنشور في مجلة المورد المجلد الرابع العدد الثاني سنة ١٣٩٥هـ ص ٢٠٨

عن الفعـل .

و ذهب أبو موسى إلى أنّها عِوَضٌ من الحركة والتنوين (١) ، وهـو مذهب ابن ولّاد (٢) بدليل وجود حكم الحركة فيهما مع الألف والـلام وحكم التنوين في حال الإضافة ، وإنّما حُكِمَ لهما بحكم الحركة مع الألف واللام وحُكْم التنوين في حال الإضافة؛ لأنّ الإضافة في إيجاب الحذف أقوى من الألف واللام كما تقدّم .

وذهب أحمد بن يحيى ثعلب (٣) : إلى أنّها عوضٌ من تنوينين

---

(١) هو مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح : ٢٢ وكافية ابن الحاجب : ٣٠ وكذلك ذهب إليه ابن طاهر كما في الهمع ١ / ٤٨ وذهب إليه ابن بابَشَاذ في شرح المقدمة المحسبة : ١٢٩.

(٢) انظر الهمع ١ / ٤٨ وابن ولاد هو أحمد بن محمد بن ولّاد ـ وهو الوليد ـ بن محمد النحوي هو ووالده وجدّه ، كنيته أبو العباس، كان شيخه الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس، صنّف المقصور والممدود وانتصار سيبويه على المبرد توفي سنة ٣٣٢هـ . عن البغية ١ / ٣٨٦ ، وانظر الأعلام ١ / ٢٠٧

(٣) هو أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء النحوي إمام الكوفيين في النحو اللغه في زمانه . ولد سنه ٢٠٠هـ ، وتوفي سنة ٢٩١هـ أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي ، وسلمة بن عاصم ، والزبير بن بكار ، ومحمد بن سلام الجمحي ، وأخذ عنه الأخفش الأصغر ، وأبو بكر بن الأنباري ، وأبو عمر الزاهد ، وغيرهم من المشاهير. كان ثقة دينا له معرفة بالغريب ورواية الشعر القديم وحفظ كتبَ الفراء قال عنه المبرد : أعلمُ الكوفيين ثعلب ، فذكر له الفراء ، فقال ، لا يعْشِرُهُ ولثعلب كتب كثيرة منها مجالسه ، والفصيح، ومعاني القرآن واختلاف النحويين ، وإعراب القرآن وغيرها . ا أخباره في نزهة الألباء ٢٢٨ - ٢٣٣ والوفيات ١ / ١٠٢ - ١٠٤ ، والبغية ١ / ٣٩٦ - ٣٩٨ والأعلام ١ / ٢٦٧ .
وانظر رأيَهُ في كافيةِ ابن الحاجب ١/ ٣١ غير منسوب إليه .

فصاعدا ، فتكون عوضاً عن التنوينين في التثنية وعوضا من أُكثر فى الجمع ، وإنّما تثبت مع الألف واللام؛لأَنَّهما أقوى من التنوين في الواحد ، وحذفت في الإضافة ؛ لأَنَّ الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

وجميع هذه المذاهب باطل ، بدليل أَنَّها ثبتت في الوقف باتفاق ، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف أَصلاً فلو كانت عوضاً منهما أَوْمن أحدهما ، لم تثبت لأَنَّ العوض يُحْكَمُ له بحكم ماعُوِّضَ منه .

وذهب الفراءُ (١) إلى أَنَّها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأَنَّك لو قلت ، زيدا ، التبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه،ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك ، وحذفت فى الإضافة لشبهها بالتنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام ؛ لأَنَّ الإضافة أَقوى في إيجاب الحذف .

وهذا الذى قال فاسدٌ ، لأَنَّ الوقفَ عارضٌ، وبابُ العارض أَلَّا يعتدَّ به ، وأَيضا فإنَّ حَمْلَ التثنية على التثنية قد يَسُوغ ، وأَمَّا الجمع فباب آخر .

وذهب سيبويه : إلى أَنَّها زيادة في الاخر ليظهر فيهما حكم الحركة التى كان ينبغى أَنْ تكون في التثنية والجمع تارة ، وحكم التنوين أخرى من غير أَنْ تكون عوضاً منهما . وهو الصحيحُ

---

(١) رأى الفراء في الكافية لابن الحاجب مع شرحها ١/ ٣١ والهمع: ١/ ٤٨

(٢) الكتاب ١/ ١٧ ، ١٨ .

إذْ قد قامَ الدّليلُ على أنّها ليست عوضا ، ولذلك قال سيبويه " كأنّها عوض " (١) فشبّهها بالعوض ولم يجعلها عوضا ، ومن الناس(٢) من حمل كلام سيبويه على أنّها عوض منها (٣) وزعم أنّ كأنّ تستعمل للتحقيق (٤) ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٨٨- فأصْبَحَ بطنُ مكةَ مُقْشَعِرًّا كأنَّ الأرْضَ ليس بها هِشامُ (٥)

قالوا : يريد : لأنّ الأرض ليس بها هشام ؛ لأنّه يرثي هِشاما .
وبقول الآخر :

٨٩- كأنّني حينَ أُمسِي لا يُكلّمُني مُتيّمٌ يشتهي ماليسَ موجودا (٦)

---

(١) الكتاب ١ / ١٧ ، ١٨
(٢) ممن فعل ذلك أبو علي الفارسي ففي الكافيه لابن الحاجب : ٣٠/ " مانصه " وقال أبو علي لا إعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف؛ لأنّ النون عنده عوض من الحركة والتنوين .. إلخ وانظر شرح المفصل ٤ / ١٤٠ .
(٣) في المصورة : منها
(٤) نسب ابن هشام هذا المذهب للكوفيّين والزجاجي انظر المغنى ٢٥٣ والجني : ٥٢٠ والهمع : ١ / ١٣٣ .
(٥) البيت للحارث بن خالد بن العاص المخزومي، الكامل : ٢ / ١٤٢ ، وشرح جمل ابن عصفور ١ / ٤٤٨ والمغنى : ٢٥٣ ، والجنى الداني : ٥٢٠ ، والهمع : ١ / ١٣٣ .
(٦) هذا البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي في شعراء أمويون ٣ / ٢٥٨ وينسب لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (الهيئة): ٥٣ وهو مما أنشده أبو علي الفارسي . انظر المحتسب ٢ / ١٥٥ وشرح المفصل ٤ / ٧٧ ، والمغنى ٤٨٣ .

قالوا : واذا كان لا يكلمه وهو[١] يشتهي كلامه ، فهو متيم مشتهـــــه ماليس موجودا .

والصحيح أَنّ كأَنّ لا تكون للتحقيق في موضع من المواضع :
أَمّا البيت الأَوّل ، فإنه أرادَ أَنّ بطنَ مكّة كان ينبغي أَلّا يقشعـــــــرَ لوجودِ جسم هشام به ، فكأَنّ الأرض وإِنْ كان بها هشام حين[٢] اقشعرت ليس بها هشام .[٣]

وأَمّا البيت الثاني ، فإنّه أَرادَ أَنْ يقول كأَنّه حين اشتهـــى مكالمته وإِنْ كانت ممكنة في نفسِها فلم يصل إِليها ، اشتهى محـــالا وماليس له وجود في نفسه .

وقوله : تحرك لالتقاء الساكنين " .
إِنّما جعل حركتها لالتقاء الساكنين ، ولم يجعلها متحركـــة في الأصل ، لأَنّ الحرفَ أصلُه السكون من حيث إِنّ الحركةَ زيــادة عليه ، والزيادة لاتُدّعى إلا بدليلٍ ، فلذلك[٤] حين أَمْكَنَ أن تجعـــل الحركة لالتقاء الساكنين لم يجعلها متحركة في الأصل .

---

(١) في المصورة : (وهي)
(٢) في المصورة : حتى
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٨
(٤) في المصورة : فذلك

وقوله : " وتفتحُ طلباً للتخفيف أو فرقا بينها وبين نون التثنية "

إنّما اعتذر عن الفتح ؛ لأنّ أصْلَ حركةِ التقاء الساكنين الكسرُ ؛ لأنّها الحركةُ المناسبةُ للسكون من حيثُ إنها بمنزلة الخفض كما أنّ السكونَ نظيرُ الجزم ، فكما أنّ الخفضَ نظيرُ الجزم من حيث إنّ كل واحد منهما منفردٌ به ، فكذلك يكون الكسرُ نظيرَ السكونِ ، وأيضا فإنّها حركة لا توهم الإعراب ، إذِ الجرّ لا يكون إعرابا إلّا مع التنوين أو معاقبه ، فإذا كسرت من غير تنوين ولا معاقب للتنوين لم يتوهّم في الكسرة أنّها إعراب ، بخلاف الضمة والفتحة فإنّهما قد يوهمان الإعراب ، إذْ قد يكون الرفعُ والنصبُ من غير تنوين ولا معاقب له ، فلذلك علّلَ عدولَهم عن الأصل الذى هو الكسر // إلى الفتح بطلب التخفيف إذ لو كسروا لكان ذلك مستثقلا من أجلِ الياء والواو اللتين قبل النون ، أوْ بقصدهم الفرق بين الاثنين والجمع" . (١) ٤٥

وقوله : "وربّما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل " .

يعنى الجمع بالواوِ والنونِ في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض ، وليس يعنى بقوله "هذا الجمع" الجمعَ السالم ، لأنّ ماجاء من ذلك في غير العاقل ، وإنْ كانت صورته صورة جمع السلامة في نحو : عِضِين ، فقد قام الدليل على أنّه ليس من قبيلِ جمع السلامة في نحو : سِنُون وثِبُون (٢) في جمع سَنَة وثُبَة ، ألا ترى أنّ حركةَ

---

(١) في الهمع ١/٤٩
(٢) وتجمع على : ثُبُون بضم الثاء .

الفاء قد تَغَيَّرت فيهما لما جُمعتا بالواو والنون ، فثبت بذلك أنَّه من قبيل جمع التكسير ، فإذا لم يتغيّر في اللفظ نحو : عِضَةٍ ، وعِضِين فينبغي أَنْ يعتقد أنَّه متغيّر في التقدير ، فيكون إِذْ ذاك نظير : دِلَاص ، و : هِجَان .

وقوله : " عوضا من نقص الكلمة لفظاً أَوْ توهُّما كسنين وأُرضين وإِوَزِّين " .

إِ نَّما جُمِعَ ماذكره وأمثاله بالواو والنون،لأَ نَّه جمع تكسير كما تقدَّم ، وإِنَّما تشترط تلك الشروط في جمع السلامة لا في جمعِ التّكْسِيرِ ، وكأَنَّهم آثروا في مثل هذه الأسماء أَنْ يكون تكسيُرها بالواوِ والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض،ليكون ذلك عِوضاً مّما نَقَصَ منه في اللفظ من سنون ، فإِنَّ سنة محذوفةُ اللام ، وقد لُفِظَ بها في التصغير و الجمع بالألف والتاء ، فقالوا : سُنَيّة . وسُنَيْهة(١) وقالوا سَنَوات [وسَنَهات] (٢) ، وكذلك " أرض " هي من قبيل مانُقِصَ منه لفظا ؛ لأَنَّها وإِنْ لم يحذف من أُصولها شيء ، فإِنَّها موءنثة ، وباب الموءنث أَنْ يكون بعلامةِ تأنيث ، فلما لم تكن بعلامة تأنيث صارت من قبيل مانَقَصَ منه ماكان ينبغي أَنْ يكون فيه ، والدليل على أَنّ الأصلَ في الموءنث أَنْ يكون بعلامةِ التأنيث أَنَّك إِذا صغّرت الموءنثَ بغير علامة ، وكان على ثلاثة أحرف رَدَدْتَ إِليه التاء فقلت : شُمَيسَة " و : هُنَيدة ، في هند وشمس ، كما أَنَّك إِذا صغّرت يداً ، قلت : يُدَيَّة ، فترد

---

(١) في الكتاب ٣ / ٤٥٢ " ومن قال في سَنَةٍ : سانَيْتُ قال سُنَيَّة ، ومن قال : سانهتُ ، قال : سُنَيْهة " .

(٢) تكملة لا زمة .

المحذوف ، وإنّما جعلنا أَرضا من قبيل مانَقَصَ لفظاً ، لأَنَّ التاءَ قد ظهرت في اللفظ في التصغير (١) كما ظهرت لامُ الكلمة في سَنَةٍ في التصغير أيضا .

ومثال ماهما فيه عوض ممّا نقص توهما إِوَزُّون فإنّه جمع " إِوَزَّة " (٢) وإِوَزَّة وزنها " إِفْعَلَةٌ " والأَصْلُ " إِوْزَزَة " (٣) إِلاَّ أَنّهم سكّنوا الأولَ من المثلين (٤) وأدغموه في الثاني ، فكأَنَّ حركةَ الزاي نقصت منها وإِنْ كانت لم تنقص بالجملة بل نقلت إِلى الساكن قبلها ، وكذلك الزّاى الأولي لما أُدغمت في الثانية ، ورفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً صارت إِحدى الزاييين ، كأَنّها قد نقصت وإِنْ كانت لم تنقص في الحقيقة ، لأَنَّ الحرفَ المشدّدَ من حرفينِ فلذلك جعل هذا النقصُ متوهّما ، ولكون العرب أَيضا لم تنطق بهذا الأصلِ ، ومثال ذلك : إِحَرُّون . (٥)

وهذا الذى اشترط أَبو موسى من النقص في هذا النوع المجموع بالواو والنون من غير العاقل إِنّما هو في ماله واحد وبُنِيَ الجمعُ عليه نحو : " سِنين ، وأَرَضِين وإِوَزّين ، وإِحَرِّين . وثُبِين ،

---

(١) تقول : أُريضه انظر شرح المفصل ٥ / ٣٠
(٢) الكتاب ٣ / ٦٠٠
(٣) في المصورة : وززه ، خطأ . وانظر شرح الشافيه ١ / ٢٧ واللسان (وزز)
(٤) غامضة في المصورة
(٥) الكتاب ٣ / ٦٠٠ عن يونس

وعِضين "، وما أشبه ذلك، أَلَا ترى أَنّ الواحدَ من ذلك " سَنَة وأَرْض ، وإِوَزّة ، وحَرَّه (١) وثُبَة ، وعِضَة " فأَمّا ماليس له واحدٌ فإنّه اسم جمع ، ولا يشترط فيه نقصُ المفرد إذْ لا مفرد له من لفظِه نحو : عِلِّيّين ، إِذْ هو اسم مفرد لماهو شيء فوق شيء (٢) ، وكأنّه ارتفاع لاغاية له ، وكذلك قولهم : لقيت منه البُرَحينَ والفُتَكْرِينَ(٣) إنما أرادوا لقيت منه شدايدَ لاغاية لها ، وجعلوهما اسمين لهذا المعنى ، وكذلك قول الاخر :

٩٠ - قَدْ رَضِيَتْ إِلاّ دُهَيْدِ هِينا قُلَيِّصَاتٍ وأُبيكرِينا (٤)

---

(١) في المصورة : وإحره ، والصواب ما أثبتناه فإنّ إِحَرَّه مفرد لم يتكلم به . انظر الكتاب ٣ / ٦٠٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٧ ، وقال يونس وابن جني عليون جمعٌ واحده عِلّيّ مشتق من العلو وهو المبالغه، قال قال أبو الفتح وسبيلهُ ، أنْ يقال عليّة كما قالوا للغرفة عليّة فلما حذفت التاء عوضوا منها الجمع بالواو والنون ، وقيل هو وصف الملائكة فلذلك جمع بالواو والنون ، عن البحر المحيط ٨ / ٤٤٢ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٦٥٥ .

(٣) لقيت منه البُرَحين ولقيت منه الفُتَكْرين مثلان من أمثال العرب وهما في الأمثال لأبي عبيد : ٣٤٩ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٩٢ والمستقصي ٢ / ٢٨٤ ، والبرحون والفتكرون مثلثة الاول مع اتفاق المعنى انظر إكمال الإعلام الكلمة رقم ٩ و ٥٣ ، والدرر المبثثه : ٧٩ ، ١٥٨ .

(٤) البيتان في الكتاب ٣ / ٤٩٤ والتهذيب ٣ / ١٨٨ ، ٥ / ٣٥٧ والخزانة ٣ / ٤٠٨ والبيت الأول في المخصص ٧ / ٦١ ، ١٣٧ والدَّهْداهُ : صغار الإبل وجمع بالواو والنون وحذف الياء من الدُّهيدِهينا للضرورة ، وكأنه جمع الدّهداة على دهادِه ثم صغّر دهاده فقال دُهَيدِه ، ثمّ جمعه بالياء والنون ، وكذلك أبْكُر جمع بَكْر ثمّ صغّر فقال: أُبَيْكِر ثمّ جمعه بالياء والنون ، عن اللسان (دهده)

أراد بدهيد هينا العدد الذى لا يُحَدُّ ، وجعلوه اسما لهـــذا المعنى، وكذلك " عشرون " و" ثلاثون " من هذا القبيل لمّاكان يقع على الرجال والنساء وكان مبهما في ذلك عومل معاملة ماكان واقعاً من هذه الأسماء على عدد مبهم لا يُحَدّ .

وكذلك أيضا ماله واحد من لفظه إلّا أنّك لم ترد أنْ تبنيه على ذلك الواحد ، ولا أنْ تجمعه بالواو والنون ، وإنّما جعلت الاسمَ بالواوِ والنون واقعاً على عددٍ كثيرٍ لا يُبْلَغُ حدّه نحو قوله :

٩١- فَأَصْبَحَتِ المَذاهِبُ قَدْ أَذاعَتْ بها الأعهاد بعد الوابلينا (١)

إنّما أرادَ مطرًا بعد مطر غير محدود ، فهو نظير ماجاء من الأسماء على صورة التثنية ، ولا يراد به التثنية التى يُشْفع بها الواحد نحو " حنانيك " ، ولبّيك ، وسَعْدَيك " ؛ ألَا ترى أنّك
إنّما تريد بذلك " تَحَنَّنْ علينا حنانًا بعد حنان ولزوماً // لطاعتك بعد ٤٦
لزوم ، ومساعدةً لك بعد مساعدة" ، ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ (٢) إنّما المراد كرّةً بعد كرّةٍ مرات كثيرة وإلّا فليس ينقلبُ البصرُ خاسئا وهو حسير من كرّتين . وحكى الفراء عن بعض العرب (٣) " أَطْعِمْنا مَرَقَةَ مَرَقَيْنِ " يريد لحماً طبخت في مَرَقٍ واحد ، فلم يجمع مَرَق على مَرَقِينَ ، وإنّما جعل مَرَقين اسماً لمرق وقد طبخت فيه اللحم . ولا تجيء أبداً هذه الواو والنون في الاسم الذي لم يبن على واحد عند الفراء إلّا على المعنى الذى ذكرناه (٤).

(١) البيت مجهول القائل وهو في معاني القرآن : ٣ / ٢٤٧ والتهذيب ٣ / ١٨٨ ، والمخصص ٩ / ١١٤ ، واللسان (علی) ورواية البيت فيها : الإعصار، بدل الأعهاد ، والأعهاد جمع عَهْد وهي أنسب من الإعصار لأنّ العَهْد هو أول المطر.

(٢) اية ٤ من سورة الملك.

(٣) في كتابه معاني القرآن ٣ / ٢٤٧ والذى فيه : أَطْعِمنا مرقةَ مَرَقَيْنِ

(٤) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٧ .

[المثنى]

وقوله : "الاسم الذى تفهم منه التثنية مثنى حقيقة ، وغير مثنى" ، فالمثنى حقيقة هو الذى له واحدٌ من لفظه بنيتَ التثنية [عليه] (١) ، نحو رجلين ، وامرأتين ، الواحد الذى بنيت التثنية عليه فيهما : رجل ،وامرأة " وسواء كان ذلك الواحدُ ملفوظاً به نحو ماذكرنا أوْ مقدَّراً نحو " اثنين" ، فإنَّه لم ينطق " باثْن (٢) ، إلَّا أنَّه مقدر وعليه جاء الجمع فقالوا " الثُّنَى" (٣) .

ونحو قولهم : [عقلته بثِنايَيْن] (٤) فإنَّه تثْنِيةُ لثِناي غير منطوق به إلا في حال التثنية ، إذْ لو كان تثنيةَ ثِناءالذى نُطِقَ به في حال الإفراد الذى قلبت فيه الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زايدة ، لكان في التثنية ثناءان وثناوان كما تقول في سِقاء سقاءان وسقاوان " فلذلك اعتقد في ثنايين : " أنّهتثنية ثناي ، ولم ينطق به إلّا في حال التثنية ولذلك لم تقلب الياءُ فيه همزة؛لأنَّها لم تقع فيه متطرفةً ، وكذلك قولهم : مِذْرَوان (٥) هو تثنية مِذْرَو غير منطوق به في حال الإفراد ، ولذلك

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في المصورة : ماثبر ، وفي رسالة الملائكة (١٤٣)أنَّه قد حكى أنَّ بعض العربتقول : الاثن فيجيء به على لفظ ابن " ووزن اثن على هذا القول إفع. .إلخ . . وهذاصريح في أنَّهنُطِقَ بالمفرد.

(٣) لم أعثر على هذا الجمع.

(٤) في المصورة : عقامة تينابنن ، وهو تحريف ، وانظر هذه المسألة في الكتاب ٣٩٢/٣ ، والمقتضب ١٦١/٢ ، ٤٠/٣

(٥) انظر المصدرين السابقين .

لم تقلب واوه ياء ثم ألفا كمافُعِلَ بمَلْهى الأَصْل " مُلْهُوٌ " لأَنَّه من اللّهو ، فقلبت واوه ياءً لوقوعها رابعة متطرفة كما قلبت في : أغزيت ياءً (١) لذلك ؛ لأَنَّه من الغزو ـ ثم قلبت الياء أَلِفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وليس تثنية " مِذْرَى" المنطوق به ، إِذْ لو كان تثنيته لقيل : "مِذْريان " كَمَلْهَيان ،

وغير المثني حقيقة هو الذى لم يُبْنَ على واحد لا (٢) في اللفظ ولا في التقدير ، بل وضع ابتداءً على اثنين نحو قولك : " هما " .

وقوله " فغير المثنى حقيقة : المضمراتُ ، والمبهمات ، والموصولات ، وكِلَا في التوكيد " .

كان ينبغي لهأيضا أَنْ يقسم غير المثني حقيقة إِلى محصور وغير محصور كما فعل بالجمع ، ويجعل للمحصور من ذلك ماذكر، لأَنَّها راجعة إِلى أبواب محصورة تنحصر بانحصارها ، ويجعل غير المحصور من ذلك ماأخذه اللغة من غير أَنْ يرجع إِلى باب محصور نحو : زَوْج ، وَزَكًا" (٣)

فأَمَّا المضمراتُ فلا إِشكالَ في أَنَّها مِنْ قبيل غيرِ المُثَنَّى نحو : هماو أنتما "، والألف في فَعَلا (٤) وفَعَلَتا .

---

(١) انظر المقتضب ١ / ١٣٦ مع هامشها رقم (١)
(٢) في المصورة : لأنه
(٣) في اللسان (زكا) " والزكا مقصور : الشفع من العدد . . والعرب تقول للفرد : خساً ، وللزوجين اثنين زكاً وقيل لهما : زكًا؛لأنّ اثنين أزكى من واحد ، قال العجاج :
عن قبض من لاقي أخاسٍ أَمْ زكا "
(٤) في المصورة : فعلى

وأمَّا المشاراتُ والموصولاتُ نحو قولك : هذان وهذين ، و : اللّذانِ واللّذينِ ، فإنهما عند أكثر النحويين من قبيل غير المثنى حقيقة (١) ، وهو الصحيح بدليلين :

أحدهما : أنَّ الاسمَ لا يُثَنَّى حتى يُنَكَّرَ ، ولذلك تقول : الزّيدانِ ، في تثنية " زيد ، فتُدْخِل الألفَ واللامَ . وأسماءُ الإشارة لا تنكّرُ ، لأنّها لا تفارقُ المعنى الذى تَعَرَّفَتْ بهِ وهو الإشارة ، وكذلك الأسماءُ الموصولةُ لا تفارِقُ ماتعرَّفَتْ به ، وهُوَ الصِّلَةُ المعهودَةُ عند المخاطَبِ .

والآخر : اللّذَانِ وهذان لو كانا من قبيل المُثَنَّى حقيقةً لكنت تقول في تثنيةِ الذى : اللّذَيَانِ ، وفي تثنيةِ هذا : هاذيان (٢) كما تقول : في تثنية القاضى : قاضِيان (٣) ، ومُوْسَى : مُوْسَيَان ولما رآها بعضُ النحويين بالألفِ في الرفع وبالياءِ في النصب والخفضِ كالأسماء المثناة ، توهم أنّها مثناة حقيقة . (٤)

---

(١) ذهب إلى ذلك ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٠/١ وانظر الكافية له ٢٩/١ وهو اختيار ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/٣ ، ١٢٨ وأبي حَيَّان ونُسِبَ للمحققين كما يقول السيوطي في الهمع ٤٢/١ .

(٢) هذا أحد أدلة ابن الحاجب واستدلّ أيضا بتشديد النون من هذين واللّذين فلو كانت نون تثنية لم تشدّد .

(٣) في المصورة : قضيان

(٤) ممن ذهب إلى ذلك : ابن مالك ، انظر شرح الكافية الشافية : ٢٥٦/١ وقد انفصل عن عدم مجيئها على مقتضي الأصل - اللذيان وهذيان - بقوله : إلاّ أنّ ياء الذى والتي وألف ذا وتا لمّا لم يكن لهما حظّ في الحركة شبّهتا عند ملاقاتهما ألف التثنية بألفِ المقصور إذا لقي ألِفَ الندبة فوافقتها في الحذف. فكما يقال في الندبة واموساه لا واموسياه قيل هنا : اللذان وذان لا اللذيان وذيان . إلخ . . ماقال وبرّر تشديد النون في اللذين وهذين بأنّه لما حذفت الياء والألف من الذى والتى وذا وتا في التثنية وكان لهما حق الثبوت شدّدوا النون .

وقال بعضهم : وأيضا فإنّها من قبيل الأسماءِ المُتَوَغِلَة في البناءِ ، والأسماءُ المتوغلةُ في البناءِ لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ كـ :مَنْ،وما، وكمْ، وإذْ، ومتى،ونحو ذلك .

ومَنْ أجازَ (١) ذلك قال : قولُكم لا يُثَنَّى الاسم حتى يُنَكَّرَ غيرُ مُسَلَّم إنَّما يقال ذلك في العَلَم ؛ لأنَّه إذا يثنى صار نكرة ولابُدَّ بها إذْ لا يجعل " زيدان" اسماً علماً لرجلين ، إذْ يتعذّرُ الإخبارُ عن كلِّ واحد مِنْهما إذْ ذاك ، وليسا بمرتبطين في الوجود . ويقال أيضا ذلك في الألف واللام ؛ لأنَّك إذا قلت : قام الرّجلُ والرّجلُ ، فهما عهدان ، وإذا قلت : قامالرجلان فهو عهدٌ واحدٌ فيهما . فدلَّ على أنَّه ثُنِّيَ منكّرا ثمّعُرِّف بالألفِ واللامِ ، وأمَّا أسماءُ الإشارةِ والموصولاتُ فلا يلزم ذلك فيهما ؛ لأنَّ الذي تعرّفا بهِ باقٍ فيهما وهو الإشارةُ والصِّلَةُ .

وأمّا كونُ الأسْماءِالمتوغلةِ في البناءِ لا تُثَنَّى فصحيح،إلاَّ أنَّ هذه الأسماءَ فارقَتْها ؛ لأنَّ فيها بعضَ تَصَرُّفٍ لا يكون في غيرها من المتوغلةِ فيالبناءِ؛ ألَا ترى أنَّها تُنْعَت ويُنْعَتُ بها وتُصَغَّرُ ، والأسماءُ المتوغلةُ في البناء لا تُصَغَّرُ . فيقالُ في تصغيرِ الّذِى " اللَّذَيَّا " وفي تصغير ذا : ذَيَّا .

وأما مخالفتها للمثنّى الذى آخره ألِفٌ أو ياء ؛ فلأنَّها قد

---

(١) من أجاز أنْ تكون مثنى حقيقة

خالفتِ المتمكنَ في التّصْغير فلم يُضَم أوّلُها وزاد وا في آخرها ألِفاً ، فكذلك خالفوا بينهما في التثنية .

[كلا وكلتا]

وأمّا كِلا وكِلْتا في التوكيد ففيهما خلافٌ بين البصريين والكوفيين (١) : فذَهَبَ أهْلُ البصرةِ إلى أنّها من قبيل غير المثني حقيقة ؛ لأنّها عندهم لفظٌ مفردٌ واقعٌ على اثنين كزَوْج . (٢)

وذهب أهْلُ الكوفة إلى أنّهما من قبيل المثنى حقيقة ، واستدلوا على ذلك بوجودِهما في حال الرفع بالألف // وفي حال النصب والخفض بالياء ، فتقول : كلاهما وكلتاهما ، و : كليهما وكلتيهما . فلمّا وجدوا فيهما حكم التثنية ومعناها جعلوهما من قبيلِ المثنّى حقيقة. ٤٧

واستدلّ (٤) أهلُ البصرة على أنّهما ليسا من قبيل المثني حقيقة بوجودِهما بالألفِ في حال النصب والخفض إذا أُضِيفا إلى الظاهر فتقول : [جاء] (٥) كلا الرجلين و" رأيتُ كلا الرجلين و" مررت بكلا الرجلين " وكذلك كلتا المرأتين .

فإنْ قالوا : لَعَلَّ ذلك جاءَ على لغة من يستعملُ (٦) التثنية

---

(١) المسألة ٦٢ من مسائل الإنصاف ص ٤٣٩ منه . وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٥ .

(٢) الإنصاف ٤٣٩

(٣) المصدر نفسه : ٤٣٩ ، ٤٤١

(٤) دليلهم في الإنصاف : ٤٤٨ ، ٤٤٩

(٥) كلمة مطموسة في المصورة .

(٦) غامضة في المضورة

بالألفِ على كل حال (١) نحو (قول) (٢) بعضهم : لو استطعتُ لأَتَيْتُكَ على يَدَايَ ، ونحو قول الشاعر :

إنّ أباها وأَبا أَباها قد بلغا في المَجْدِ غايَتاها (٣) [٧٩]

فالجوابُ: أنَّ جميعَ العرب تستعملُ كِلَا وكِلْتا في حال الإضافة إلى الظاهر بالألفِ على كلّ حال ، فلو كانا مثنيين حقيقةً وجاءا على هذه اللغة لم يتكلمْ بذلك إلّا أهلُ هذه اللغةِ وهم فَخِذٌ من طَيّءٍ . (٤)

واستدلّوا أيضا على أَنَّهما من قبيل اللفظ المفرد الواقع على اثنين كَزَوْج في غير الشيئين المتلازمين بإِخْبارِ العَرَبِ عنهما إخبارَ المفردِ نحو قوله تعالى ﴿ كِلْتا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٥) ولم يقل : آتتا ، وقال الشاعر :

٩٢- فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَين تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المخافةِ خَلْفُها وأَمامُها (٦)

ولم يقل: أَنَّهما .

---

(١) هي لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبن هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذره انظر شرح ابن عقيل ١/٥٨ هـ ١

(٢) في المصورة : قولهم

(٣) سبق تخريجه ص ١٦١

(٤) هم: خثعم

(٥) الآية ٣٣ من سورة الكهف

(٦) قائله لبيد بن ربيعة والبيت هو ٤٨ من المعلقة في شرح الديوان ٣١١ وشرح القصائد السبع الطوال : ٥٦٥ والبيت من شواهد الكتاب ١/٤٠٧ والمقتضب ٣/١٠٢ ، ٤/٣٤١ ، وشرح المفصل ٢/٤٤ ، ١٢٩

فان قالَ قائِلٌ : فإنَّ العربَ أيضًا قد تُخبِرُ عنهما إخبارَ المفرَدِ والتثنيةِ قال :

٩٣ - * كلاهما لا يُطْلِعَانِ الكَيْحا * (١)

فالجواب : أنَّ هذا يُتَصَوَّرُ على مذهبِ مَنْ يزعُمُ أنَّهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى ، فإنْ حُمِلَ فيهما على اللفظ أُفْرِدَ ، وإنْ حُمِلَ على المعنى ثُنِّيَ وقد جَمَعَ الشاعرُ بين اللُّغتين فقال :

٩٤- إنَّ المَنِيَّةَ والحتوفَ كلاهما يُوفي المَنِيَّةَ يرقُبانِ سوادِي (٢)

فأَفْرَدَ الضميرَ في : يُوفي ، وثَنَّاهُ في : يرقبان .

وأمّا من يَزْعُمُ أنَّهما مثنّيان لفظًا ومعنى ، فلا وَجْهَ للإخبارِ عنهما إخبارَ المفرد .

---

(١) هذا البيت لم أُعثر عليه إلّا في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٨ هكذا [كلاهما لا يطلقان] وذكر محقق الشرح أنّه لم يتبين بقية الشاهد في الأصول ، والشاهد واضح في نسخة أبي حيان من شرح الجمل وهو كما أثبتناه عن مصورتنا وفي هامش المصورة إشارة إلى أنّه في نسخة أخرى ، الحيكا .

(٢) هذا البيت السادس من قصيدة مفضّلية للأسود بن يَعْفُر مطلعها
نام الخليّ وماأُحِسُّ رقادى والهمُّ محتضر لدَيَّ وسادى
المفضليات : ٢١٦ والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٨ والمغنى ٢٦٩ وديوانه :

فإنْ قال قائل : إنّ العربَ قد تخبرُ عن المثنى حقيقةً إخبارَ المفردِ نحو قولِ الشاعر :

٩٥ - فكأنّ في العينينِ حَبَّ قرنفلٍ ... أوْ سُنْبلاً كُحِلَتْ بهِ فانْهلّتِ (١)

فقال : كُحِلَتْ ولم يقل : كُحِلَتا ، وقول الفرزدق :

٩٦ - ولو ظفرت يدايَ بها وضَنَّتْ ... لكانَ عليَّ للقدرِ الخيارُ (٢)

ولم يقل: ضَنّتا .

فالجوابُ: أنّ مثلَ هذا لا يجيءُ في كلامهم إلا في ضرورة شعر ، ولا يجيءُ مَعَ ذلك إلّا في الشيئين المتلازمين من نحو : اليَدَين ، والعَيْنَين ، فلما أخبرتِ العربُ عَنْ كلا وكلتا إخبارَ المفردِ في فصيحِ الكلام مع أنّهما لا يقعان على شيئين متلازمين دلّ ذلك على أنّهما مفردان .

على أنّ من النحويين مَنْ تأوّلَ ماتقدّمَ على حَذْفِ مضافٍ تقديره : إحْدى يديّ وداخلة العينين " ثم أعاد الضميرَ على المعنى ولذلك أفْرَدَ .

---

(١) هذا البيت لسلمان أوْ سَلْمى بن ربيعة ، شاعر جاهلي من قصيدة حماسية مطلعها :
حلّت تماضرُ غرْبة فاحتلّتِ ... فَلْجًا وأهلك باللّوى فالحِلّتِ
انظر شرح ديوان الحماسة ٢ /٥٤٧ والنوادر لأبى زيد ١٢٠-١٢١ ، ونسبها الأصمعي لعلباء بن أرقم،شاعر جاهلي في الأصمعيات ١٦١ والبيت في الأمالي الشجرية ١ / ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ /٢٧٧ / ٤٥٤ ، ٦٢١ .

(٢) للفرزدق في الديوان : ١ / ٢٩٤ والبيت في الخصائص ١ /٢٥٨ والمحتسب ٢ / ١٨١ والأمالي الشجرية ١ /١٢٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ /٢٧٧ ، والمقرّب له ١ /٢٥٢

فإنْ قال قائلٌ : فلعلّ الموجبَ للإخبار عنهما إخبارَ المُفْرد، كونُهما لم يستعملْ لهما واحدٌ في اللفظ ؟

فالجوابُ : أنّ هذا القدرَ لو كان مسوّغا للإخبار عنهما إخبارَ المفرد لجازَ أنْ يقالَ : الاثنان قام ، من حيث لم ينطق لهما بواحدٍ، وأمّا تفرقة الفرّاء بين اثنين وبينهما ، بأنّك تَجِدُ كِلا وكِلْتا لم يُبْنَيَا على واحدٍ من جهةِ المعنى ؛ ألَا ترى أنّ قولَك : قام عبدُ الله كلُّه خطأ ، وأنّك تجدُ [معنى][1] الاثنين على واحدٍ [كمعنى الثلاثة وزيادات العدد ولا يجوز إلّا أنْ تقول : الاثنان قاما والاثنتان قامتا[2]] فليست بشيءٍ "[3]، لأنّه اعتبر ذلك بكلّ، وكلّ ليس مفرد كِلا على ما يحكمُ في التصريف، وأصول "كلّ" كافٌ ولامان ، وأصول "كِلا" كاف ولامٌ وألفٌ منقلبة عن واوٍ أوْ عن ياء ، على الخلاف فيهما، وأيضاً فإنّه كان يلزمُ على هذا ألّا يجوزَ : كلاهما رأيتُه ، وكِلتاهما رأيتها ؛ لأنّك تقول : رأيت عبدَ الله كلّه، ورأيت هندًا كلَّها.
واستدلوا أيضا على أنّهما مفردان ، بأنّ جعلَهما مثنّين حقيقةً لا يتصوّرُ إلّا على أنْ يكونا من باب التثنية التى لم ينطق لها بواحد نحو: اثنين وذلك قليل ، وإذا أمْكَنَ في اللفظ ألّا يجعلَ من بابٍ قليلٍ كان أولي .

---

(١) مكان هذه الكلمة بياضٌ في المصورة وما أثبتناه من معانى القرآن للفراء ٢ / ١٤٣ .
(٢) تكملة كلام الفراء من معاني القرآن له ٢ / ١٤٣
(٣) ردٌّ لكلام الفراء

وأمّا مازعم البغداديون (١) من أنّ كلتا قد نُطِقَ لها بواحدٍ (٢) نحو :

٩٧- في كِلْتَ رجليها سُلَامَى واحِدَهْ كلتاهما قد قرنت بزائدَهْ (٣)

فباطلٌ ؛ لأنّ المعنى في كِلْتا رجليها ، ولست تريد معنى إفـــراد فإنّما ذلك من قبيل الألفاظ التى حُذِفَ منهـابعـــضٌ للضرورة نحو قول الشاعر

٩٨- * دَرَسَ المَنا بمتالعٍ فأبانِ * (٤)

---

(١) في الإنصاف ٤٣٩ والخزانه ١ / ٦٣ نُسِبَ هذا للكوفيين .

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ١٤٢ " وقد تفردُ العربُ إحدى كِلتا وهم يذهبون بإفرادِها الى اثنينيتها أنشدني بعضهم في كلت رجليها . . . البيت يريد : بكِلْتَ:كلتا

(٣) البيتان من غيرنسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٧٥ ، والإنصاف ٤٣٩ وشرح الجمـــل لابن عصفور ١ / ٢٧٦ والخزانة ١ / ٦٢ والمقاصد النحويه : ١ / ١٥٩ والهمع ١ / ٤١

(٤) عجزه * وتقادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبانِ * وهو مطلع قصيدة للبيد في شرح ديوانه : ١٣٨ والبيت في الخصائص ١ / ٨١ ، ٢ / ٤٣٧ والمحتسب ١ / ٨٠ ، ٢ / ٧٧ وشرح شواهد الشافيه : ٣٩٧ والتصريح ٢ / ١٨٠ ، والهمع ٢ / ١٥٦ .

يريد : المنازل ، وقول الآخـــر

٩٩- * تريك المنا برؤوس الأَسَـلْ * (١)

يريد المنايا ، وقول الآخـــر

١٠٠- * مُقَدَّمٌ بسبا الكَتَّانِ مَلْثُومُ * (٢)

يريد بسبائبه (٣) ، وقيل : بِسَبَنِيّ الكتّان (٤)

واستدلوا أيضا على أنّهما مفردان في اللفظ بقول العرب : كلا الرجلين قام، وكلتا المرأتين قامت،» فتضيفهما إلى المثنّى ، ولو كانا مثنيين حقيقة لم يجـز ذلك لئلا يكون في ذلك إضافة الشيءِ إلى نفسِه (٥) كما لم يجيزوا : اثنا رجليـن ولا " اثنتا امرأتين " فلولا أنّهما مفردان في اللفظ لما ساغ إضافتهما إلى المثنـى لكن لمّا // اختلفا في اللَّفْظِ ساغت الإضافة. كما أنّهم إذا اضطُرّوا إلى إضافـة : ٤٨
اثنين أو اثنتين إلى المعدود لم يضيفوها إلى لفظِ التثنيةِ بل إلى جَمْعٍ أو اســم

---

(١) صدره : ولُهْسُ العجاجةِ والخافقاتُ
والبيت لإسحاق بن خلف البهراني يمدح علي بن عيسى القمّي من أبيات استحسنها المبرد انظر الكامل ٢/ ١٩ وشرح الجمل لابن عصفـور ٢/ ٥٧٤ .

(٢) صدره : *كأنَّ إبريقَهم ظَبْيٌ على شَرَفٍ* والبيت ٤٢ من قصيدة لعلقمـة بن عَبَدَةَ الفحل ، جاهلي ، في ديوانه ٥٠- ٧٩ ومطلعها .
هل ماعلمت وما استودعت مكتومُ أم حَبْلُها إذ نأتك اليومَ مصـرومُ
وهي المفضلية رقم ١٢٠ والبيت في الخصائص ١/ ٨٠ ، ٢/ ٤٣٧ والمحتسب ١/ ٨١ ، ٢/ ٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٥ ، والضرائر : ١٤٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٥ وفيه " وقيل : يريد بِسَبِي الكتـان

(٤) الضرائر لابن عصفور : ١٤٢ واللسان (سبب)

(٥) الإنصاف : ٤٤٨

جَمْعٍ ليُجْعَلَ بينهما اختلافٌ في اللَّفْظِ نحوقول الشاعر:

١٠١ - * ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا (١) حَنْظَلِ (٢) *

ولا يجيءُ في كلامهم مثل ثِنْتا (١) حنظلتين.

فإنْ قال قائل: فلم استُعمِلا في حال الإضافة إلى المضمرِ بالألفِ في الرفع وبالياءِ في النصب والخفضِ، وليسا مثنَّيين عندكم؟ وهلَّا كانا بالألفِ على كُلِّ حالٍ كما (٣) أنَّهما كذلك مع الظاهر؟

فالجوابُ: أنَّ العربَ قلبت الألِفَ فيهما ياءً في حالِ الإضافة إلى المُضْمَرِ لملازمتهما الإضافة، وملازمة اتصال الضمير بهما، والعربُ قد تغير الآخِرَ إذا اشتدّ التلازُمُ كما غيّروا آخر: ضربَ إذا كان فاعله [ضميراً ولم يغيروا إذا كان فاعله] (٤) ظاهِراً وإنْ توالت فيه أربعة أحرف بالتحريك بل أكثر نحو: خَرَجَ حَكَمٌ. ونظيرهما في ذلك: على وإلى ولدى، ألَا ترى أنَّ الألِفَ فيها مع الظاهر لاتقلب، فتقول:

عَلَى زيد، ولَدَى عمرو، وإِلى بكر، وتقلب مع المضمر، فتقول: عليهِ ولديهِ وإليهِ. (٥)

---

(١) في المصورة: ثنيا

(٢) هذا البيت لخطام المجاشعي ونسب لغيره، وقبله:
*كأنَّ خصيية من التَّدَلْدُلِ * وسيأتي
وهما في العين: ٢٨٧/٤، والكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤ والمقتضب ١٥٣/٢، والأمالي الشجرية ٢٠/١، وابن يعيش ١٤٤/٤، ١٦/٦، ١٨ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٠/١، ٢٧٦، ٢٩/٢. والمقرّب ٣٠٥/١، ٤٥/٢، والخزانة ٣١٤/٣، ٣٦٧.

(٣) "كما" مكررة في المصورة.

(٤) تكملة يلتئم بها النص

(٥) انظر الإنصاف ٤٥٠/٢

فان قال قائلٌ : فهلاّ قلبت الألف في كِلا وكِلْتا مع المضمر على كـــل حال ، ولم يستعملا بالألف في حالِ الرّفع كما قلبت مع المضمر في لدى وعلى وإلى ولم تجئ ثابتةً في حال من الأحوال إلاّ في الشعر ، وذلك قليـــل نحو قول الشاعر :

١٠٢ - أيّ قلوص راكبٍ تراهـــا
شالوا عَلاهُنّ فَشُلْ عَلاهـــا (١)

ويروى : * طاروا علاهن فَطِرْ علاها *

فالجواب : أنّ [كِلا] (٢) محمولة في القلب على "لدى وعلى وإلـى"، وعلى وإلى : أشدُّ افتقاراً لمابعدَهما من كلا؛ لأنّهما حرفان، والحـــرف إنما يجيءُ لمعنىً في غيره ، ولا يتكلم بشيء منه وحده ، و"كلا" اسم معـــرب، فافتقاره إلى مابعده ، إنّما هو من جهةِ معناه لا من جهةِ لفظِه، فالحـــرف إذاً أشدُّ افتقاراً منهما إلى مابعدَه لافتقاره له لفظاً ومعنى ، "ولــــدى" لبنائِها شبّهت بالحَرْفِ فعوملت معاملته . فلمّا كان القلب في كِـــلا وكلتا بالحمل على : "إلى وعلى ولدى" لـم تقلب إلاّ في حالِ النّصْـــب والخفض ؛ لأنّهما في هذين الموضعين فضلتان كما أنّ : على ولـــدى وإلى " معمابعدها فضلات ولم يقلبا في الموضـع الذى يكونان فيه عمـدة وهوالرفع؛ لأنّهما في ذلك الموضع لا يشبهان على ولدى وإلى".

فإنْ قال قائل : لِمَ لَمْ تظهر الحركة في كليهما وكلتيهما فـــي النصب والخفض ؟

---

(١) البيتان من أبيات تنسب لرؤبة وهي في ديوانه : ١٦٨ ، وينسبان لأبي النجم العجلي وليسا في ديوانه المجموع أيضاً، ولبعض أهـــل اليمن في النوادر لأبي زيد : ٥٨ ، ١٦٤ وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣ ، ٢/٥٤١ والخصائص ٢/٢٦٩ ، وشـــرح المفصل ٣/٣٤ ، ١٢٩ والخزانة ٣/١٩٩ وشرح شواهد الشافيـه ٣٥٥ .

(٢) في المصورة : كل

فالجواب : أنّ الذى منع من ذلك أنّ الياء لو تحركت بحركة الإعراب لقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فيلزم الرجوع إلى الألف التى فُرَّ عنها ، فلذلك لم يحركوها .

وقوله : وحقيقة المثنى ماألحقته ألفا رفعا وياءً مفتوحاً ماقبلها نصبًا وجرًّا " .

كان ينبغي له أنْ يقول : وحقيقةُ المثَّنى ماكان واقعاً على اثنين، وألحقته مع ذلك ألفا رفعاً وياءً مفتوحا ماقبلها نصباً وجرًّا ؛ ألَا ترى أنّ " الإثنان " ليوم الاثنين تلحقه الألف في الرفع والياء في النصب والخفض ، ولا يسمّى مثنًّى حقيقة ؛ لأنّه لايقع على اثنين بل إنْ سُمِّيَ مثنًّى فمجاز من حيث إنّه يشبه إعرابُه إعرابَ التثنية .

وقوله : كلتاهما حرفُ الإعراب ، ونوناً في الأحوال الثلاثة عوضًا من حركةِ الواحد ؛ لأنّها تثبت مع الألف واللام وعوضا من التنوين؛ لأنّها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين " .

قد تقدم تبيين الخلاف في ذلك

وقوله : " مكسورة على أصل التقاء الساكنين . "

يعنى على أصْلِ التحريك لالتقائهما ، وهو الكسْر كما تقدَّم ، وهذا الذى ذكره أبو موسى من أنَّ أصل التحريكِ لالتقاء الساكنين أنْ يكون بالكسرِ في كُلِّ موضع ، هو مذهبُ كافَّةِ النحويين إلا الأستاذَ أبا عليٍّ الشلوبين (١) ، فإنّه زَعَمَ أنَّ الأَصْلَ فى حركةِ التقاءِ الساكنين

---

(١) في الشرح الكبير للجزولية : ٢٤/أ

أَنْ تكونَ كسرةً إلّا أَنْ يكونَ الساكنُ الأَوّلُ أَلِفاً ، فإنَّ أَصْلَ التحريك إذْ ذاك الفتحُ إلّا أَنْ يمنعَ من ذلك مانعٌ، وادّعى أَنَّ ذلك مذهبُ سيبويه واستدلَّ على ذلك بشيئين :

أَحدهما : أَنَّ سيبويه علّلَ التحريكَ في: حَذَامِ بالكسر بكونها لا تكونُ إلّا مُؤَنَّثَةً أَعني فعالِ (١) المعدولة، والكسر من علامات التأنيث ، تقول : أَنتِ فعلتِ قال : ولو كانَ أَصْلُ التحريك عِنْدَه في ذلك الكسرَ لما التمسَ له علةً فإنَّما تُلْتَمَسُ العِلَّةُ لِمَا جاءَ خارجاً عن الأَصْلِ .

والآخر : أَنَّ سيبويه لمّا رَخَّمَ إِسحارًّا (٢) اسمَ رجلٍ على لغةِ مَنْ نَوَى قال : يا إِسحارَ ، بالفتح ، ولو كان أَصْلُ التقاءِ الساكنين عنده أَن يُحَرَّكَ بالكسر إذا كان الأَوَّلُ أَلِفاً لقال : يا إِسحارِ ، بكسر الرّاء ، وذلك بشيءٍ اقتضاه عنده القياس ولم يحكِهِ سماعا ، فيقال : إنَّما فتحَ لورود السماعِ بذلكِ .

ولمّا اعتقد أَنَّ أَصْلَ التحريك أَنْ يكون بالفتح إذا كان الساكن الأولُ أَلِفاً وجب عنده أَنَّ يعتذرَ // عما حُرِّكَ من ذلك بالكسر ، ٤٩
فزعم أَنّ نونَ الاثنين إنّما حُرِّكَتْ بالكَسْرِ فَرْقاً بينها وبين نونِ الجمع ، وأَنّ فعالِ إنّما حُرِّكت بالكسر لكونها لا تكون إلّا مؤنّثةً ، والكسرُ من علاماتِ التأنيثِ ، وأَنّ : هؤلاءِ إنّما حُرِّكَ بالكسر لاجتماع الأَمْثالِ

---

(١) في المصورة : فعلل
(٢) الكتاب : ٢/٢٦٤ - ٢٦٥

والمتقاربات (١) ، فالهاءُ تقارِبُ (الألفَ) (٢) ؛ لأنّهما مِنْ حُروفِ الحَلْق والهمزةُ أيضا تقاربُهما ؛ لأنّها من الحَلْق أيضا ، وفتحةُ اللّام بَعْدَ هما مـن جِنْسِ الألف ، والألفُ التى بَعْدَ اللام مماثلةٌ لفتحةِ اللام والألفِ الـتى قَبْلَها ، ومقاربةٌ للهاءِ ، والهمزةُ التى بعد الألِفِ مقاربةٌ للألِفِ والهـاءِ اللتين قبْلَها ، ومماثلةٌ للهمزةِ المتقدّمةِ عليها ، فحرّكوا الهمزةَ مِنْ هـؤلاء بالكسرِ ، ولم يُحَرِّكوا بالفتح ؛ لأنّ الفتحةَ مِنْ جنسِ الألِفِ ، فلو حَرَّكـوا الهمزةَ بها لكان ذلك زيادةً في اجتماعِ الأمْثالِ والمتقاربات ، واجتماعُهـا ثقيلٌ ، فعدلوا عن حركةِ الأصْل ، وهى الفتحةُ إلى الكَسْرِ للثِّقَلِ .

وأنّ هَيهاتٍ إنّما حُرّكت بالكَسْرِ إذا أُرِيدَ بهِ الجمعُ ؛ لأنّه جمـعُ ، هيهاتَ " المفتوحه التاء ، (٣) وهيهاتَ المبنيةُ على الفتحِ تُشْبِهُ فاطمـةَ المنصوبةَ في اللفظ ، فكما أنّ جمعَ فاطمة في النصب تكونُ تاؤه مكسـورةً ، فكذلك هيهاتِ إذا كان جَمْعا كُسِرَتْ تاؤُه ؛ لأنّ بِنْيةَ (٤) هيهـاتِ التى هي جمعٌ - بدليل وقوفهم عليها بالتاء - من هيهاتَ التى هـيَ مفردٌ - بدليلِ وقوفهم عليها بالهاءِ - كما في فاطماتٍ في حـالِ النصبِ مـن فاطمةَ المنصوبِ وقد تقـرّر في اللسان : أنّ المبنيَّ إذا أشْبَهَ المعـربَ عُومِلَ معاملتَه كنعتِ النداءِ على اللفظِ إذا قلت : يازيدُ العاقـلُ ، لاطرادِ البناءِ في كلّ منادىً مُفْرد . والذى ذهبَ إليه باطلٌ بدليـلِ

---

(١) الشرح الكبير للجزولية : ١٤٢

(٢) غامضة في المصورة .

(٣) ينظر شرح شافيه ابن الحاجب ٢/ ٢٩٠، ٢٩١

(٤) غامضة في المصورة .

أَنَّ العَرَبَ قد حرّكت : "غاقِ" بالكسرِ ، قال الشاعر :

١٠٣- فلو ترى إِذْ جبّتي من طاقِ
وَلِمَّتي مِثْلُ جَناحِ غاقِ (١)

ولا موجبَ فيه للتحريكِ بالكَسْرِ على مذهبه ، فلولا أَنَّ أَصْلَ حركةِ التقاءِ الساكنين الكسرُ في كلِّ موضعٍ لما حُرِّكَ : غاقِ ، بالكسر .

وقالوا أيضا : أيهانِ بكسرِ النون في معنى هيهاتِ ، ولا فرقَ بينهما إِلّا أَنَّ : أيهانِ ، جاء على الأَصْلِ ، وهيهاتَ بُنِيَ على الفتح لكونِهِ وقع موقع ما هو مبنيٌّ على الفتح ، وهو الفعل الماضي ؛ لأَنَّ هيهاتَ واقعٌ موقعَ "بَعُدَ" ، فعومِلَ في أَحَدِ وجْهيه معاملةَ الأَصْلِ ، وفي الآخَرِ حُمِلَ على ما وقَعَ موقِعَه ، وأَمّا على مذهبِه فكان ينبغي أَلّا يكونَ بينهما فرقٌ وما استدلَّ به من كلامِ سيبويه لا حُجَّةَ له فيه .

أَمّا تعليلُه التحريكَ بالكسر في "حذامِ" وأمثاله بأَنَّ فعالِ لا تكونُ إِلّا موءنّثةً ، والكسرُ من علاماتِ التأنيثِ ، فليس فيه ما يدلُّ على أَنَّه ليسَ أَصْلُ التحريكِ بالكسْرِ إذا كان الساكنُ الأَوَّلُ [أَلِفاً] ، فالكسرُ (٢) في حذامِ وأمثالِه يجبُ من طريقين :-

أحدهما : ما ذكره سيبويه .

والآخَرُ : المجيءُ على الأَصْلِ . فنبَّهَ سيبويه على أَحَدِ السَّبَبَيْنِ الموجبين للكسرِ وهو السببُ الخاصُّ به ، ولم ينبّه على السبب الآخر لبيانِه ولعدمِ اختصاصه بباب "فَعَالِ" ، وإِنّما كونه لم يحرك بالكسر في

---

(١) ينسب البيتان لروءبة وهما في ملحقات الديوان : ١٨٠ وبعدهما فيه :

ذا دغواتٍ قُلَّبَ الأَخلاقِ

وهما في المخصص ٨/ ١٥١ ، واللسان (غوق)

(٢) في المصورة ، العامل الكسر ، تحريف

باب "أَسحارّ" اسم رجل إذا رُخِّمَ على لغة من نوى ، فلأَنَّه لمّا اضطره إلى التحريك لأجل التقاء الساكنين ، وكان الساكنُ الثاني في مثل ذلك قد يُحَرَّكُ بالفتح حَرَّكَهُ بالفتحِ ولم يُحَرِّكْهُ بالكسر لئلّا يُتَوهَّمَ أَنَّ إِسحارًا إِنْ ذاك اسم علم على وزن إفعال كإِكرام ، وليس بمرخّم بل نُكِّرَ وأضيف إلى (ياء) (١) المتكلم، فلمّا اضطر إلى جَلْبِ حركةٍلم تكن في اللفظِ اختار أَنْ تكون تلك الحركة غير مُوهِمَةٍ .

والدليلُ على أَنَّ أَصْلَ التحريكِ لالتقاء الساكنين الكسرُ عند سيبويه في كل مَوْضِعٍ أَنَّه لم يعلّل تحريك نون الاثنين بالكسر، لمجيءِ ذلك على الأَصْلِ ، بل قال " وهي النون وحركتها الكَسْرُ " (٢) وعلّل فتحَ نونِ الجميعِ لمّا جاء ذلك خارجاً عن أصلِ التحريك لالتقاء الساكنين ، فقال : إِنَّهم فعلوا ذلك فرقا بينهما وبين نون الاثنين (٣) ، فهذا

---

(١) في المصورة : باب ، تحريف

(٢) الكتاب : ١٨/١

(٣) نص كلام سيبويه " ونونها مفتوحة فرّقوا بينها وبين نون الاثنين ، كما أنَّ حَرْفَ اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيهما "
الكتاب : ١٨/١

نص على خلاف ما ادّعاه الأُستاذُ من أَنَّ نون الاثنين إِنَّما حُرِّكت بالكسرِ (١) قبل فتح نون الجميع، ولا موجب لعأكثر من المجيء على الأَصْلِ، وإذا كانت نون الاثنين قد كُسِرَتْ فرقا بينها وبين نون الجميع فقد استقر فتح نون الجميع قبلَ كسرِ نونِ الاثنين .

وقول أَبي موسى : " أَوْ فرقا بينها وبين نون الجميع "

إِنَّما قال ذلك ولم يقل : وفرقا بينها وبين نون الجميع ، فيأتي بالواو بدل (أَوْ) (٢) ويجعل الكسر معلّلا بالوجهين جميعاً ، لأَنَّه قد أَجازَ تعليلَ فتح نون الجميع ، بالتفرقة بينها وبين نون الاثنين، فعلى هذا التعليل يكون الكسرُ في نونِ الاثنينِ قد استقرّ قبل فتح نون الجميع ، فلا يُتَصَوَّرُ لذلك إِنْ علل فتح نون الجميع بالتفرقة أَنْ يعلِّل كسر نون الاثنين بالتفرقة // ، وإنَّما يُتَصَوَّرُ تعليلُ كسرِ النونِ في الاثنين ٥٠
بالتفرقةِ في مذهب من يعلل فتح نون الجميع بطلب التخفيف (٣) ، فلذلك أتى بأَوْ (٤) التي لأَحدِ الشيئين ، على أَنَّه يضعفُ عندي أَنْ يُعَلَّلَ كسر نون الاثنين بالتفرقَةِ بينها وبين نون الجَميعِ لأَنَّ التثنيةَ في الرتبة قبل الجمع كما أَنَّ الإفرادَ قبل التثنيةِ ، فإذا كانت رتبتُها أَنْ تكونَ قبلَهُ فحركةُ النونِ فيها قَدِ استقرت قبلَ حركةِ نُونِ الجميعِ ، وإذا استقرت

---

(١) بعده في المصورة : " في نون الاثنين" وكأنها زايدة
(٢) في المصورة : أن
(٣) نسب الشارح هذا المذهب إلى المبرد انظر ماسبق ص ١٣٠ مع الهامش .
(٤) في المصورة : بأوا .

حركةَ نونِ التثنيةِ قبلَ نونِ الجميعِ فلا يُتَصَوَّرُ التعليل بالفَرْقِ ، إلَّا أَنَّ الـذي يُعلِّل كسرَ نونِ الاثنين بالتفرقة بينها وبين نون الجمع له أَنْ يقولَ : تقدُّمُ التثنيةِ على الجمعِ إنَّما هو بالرُّتْبَةِ لا باللفظ ، وإنَّما كان يلزم أَنَّ يكون التعليلُ بالفَرْقِ ممتنعاً لو كان تقدُّمُ التثنية باللفظ ، لأنَّه لو كان كذلك للزِمَ استقرارُ كسرِ نون الاثنين قبلَ فتحِ نونِ الجميعِ ، لكنْ مع ذلك الأَوْلى أَنْ تُجْعَلَ أَحكامُ الألفاظِ تابعةً لرتبتِها .

وماقاله الأُستاذُ أبو علي قاله السيرافيُّ قبلَه في شرح سيبويه في باب فَعالِ . (١)

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي « باب ماجاء معدولاً عن حدّه من المؤنث .. الخ » ٤/١١٦م

[الأفعال الخمسة]

وقوله : "كلّ فعل مضارع لحقه ضميرُ التثنيةِ أو علامتها وهو الألــــف".
مثالُ الضميرِ (١) : الزيدان يقومان ، ومثالُ العلامةِ : يقومان الزيدان "

وقوله : " أو ضميرُ جماعة المذكّرين العاقلين في الوضع". (٣)

نحو قولك : الزيدون يقومون ، وتمامُه أَنْ يقولَ (٢) : أوضميــــر ما أُجرى مجراهم ، كقوله تعالى * وكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ * (٤)

وقوله : "أَوْ علامتهم".

مثال ذلك : يقومون الزيدون.

وقوله : " أَوْ ضمير الواحدِ المخاطب من المؤنث(٥) ، وهي اليـــاء"

مثال ذلك : أنت تقوميـــن

وقوله : " وسَلِمَ من نوني التوكيـــــد "

يعني الشديدة نحو : هل تقومنَّ ، والخفيفة نحو : هل تقومــــنْ
وإنّما شَرَطَ السلامةَ من نوني التوكيد ، لأنّه تَوَهَّمَ أنّهما إذا لحقـــــت

---

(١) في المصورة : مثل
(٢) في المصورة : الموضع
(٣) هنا حاشية في الأصل نصها : " هذه الزيادة لا تصح ، لأنّ المؤلف قال : في الوضع " وكتب الأشهب
(٤) الآية ٤٠ من سورة يس
(٥) بعدها في نسخة دار الكتب من الجزولية : أو علامتها

واحدةً منهما فعلاً من الأفعال التي ذكر أوجبت فيه البناءَ فلم يكن إذْ ذاك مرفوعاً بالنون ، وذلك باطلٌ بل يكون مرفوعاً بالنُّونِ ، " وإنَّما حذفت كراهية لاجتماعِها مع النون الشديدة أو الخفيفة (١- فحذفت في اللفظ وهي مرادةٌ في التقدير ، كما حذفت في * أتحاجُّوني * (٢) كراهية لاجتماعها مع نون الوقاية ، وقد بيَّنا صحّة ذلك(١- فيما تقدَّم فاغنى ذلك عن إعادته هنا" (٣)

وقوله : فعلامة الرفع فيه نونٌ تقَعُ بعد هذه العلامات تثبتُ رفعاً " إنما كان ذلك لتعذّر رفعها بالضمّةِ أو بمجانسها وهو الواو فرفعت بما يشبه الواو وهو النون وقد تقدم بيانُ ذلك . (٤)

وإنَّما تثبت رفعاً كما تثبت الضمةُ ويعني بذلك ثبوتها لفظاً أو تقديراً ولا يمكن أنْ يريد أنَّها تثبتُ في اللفظِ خاصّةً بدليل قوله تعالى * اتحاجُّوني * (٢) فإنَّها مقدَّرةٌ وليست ملفوظاً بها .

وقوله : "وتحذَفُ نصباً وجزماً ".

أمّا حذفُها جَزْماً فلأنَّها بمنزلة الضمّةِ فكما يُحذِفُ الجازمُ الضمَّةَ نحو "يخرجُ زيدٌ " تقولُ إذا أدخلتَ عليه الجازم : لم يخرجْ زيدٌ ، فكذلك يحذفُ النونُ من هذه الأفعال نحو : لم يخرجا ، ولم يخرجوا .

---

(١) العبارة مكررة في المصورة
(٢) الآية ٨٠ من سورة الانعام وقد سبقت ص ١٢٥
(٣) انظر ماتقدم ص ١٢٥
(٤) تقدم في ص ١٣١

وأمّا حذفها نصباً فسببُ ذلك أنّ قولك : يقومان ، و : يقومون ، و : تقومين يشبه في اللفظ : الزيدان ، والزيدون ، والزيدين من جهة لحاق الألف والنون والواو والنون والياء والنون بعد سلامة البناء في الموضعين أعني الأسماء والأفعال . والجزمُ في الأفعال نظيرُ الخَفْضِ في الأسماءِ في أنّ كلّ واحد منهما منفردٌ به ، ألا ترى أنّ الخفضَ انفردت به الأسماءُ كما انفردت بالجزم الأفعالُ ، فكما حُمِلَ النَّصْبُ على الخفض في التثنية وجمع السلامة بالواو والنون ، فكذلك حُمِلَ النصبُ في هذه الأفعال على الجزم الذي هو نظيرُ الخفض ، فحذفت النونُ في النَّصْبِ كما حذفت في الجَزْمِ . (١)

وقوله : "[و] (٢) تحرّك لالتقاءِ الساكنين ".

إنّما جَعَلَ الحركةَ لالتقاء الساكنين لما ذكرناه من أنّ الأَصْلَ في الحرفِ (٣) السكونُ من جهةِ أنّ الحركةَ زيادةٌ ، فلا ينبغي أنْ تُدّعى إلّا بدليل ، فلذلك ادّعى السكون في الأصل ، لمّا أمكنه أنْ يجعلَ التحريكَ لالتقاء الساكنين .

وقوله : " وتُفْتَحُ مع الياءِ والواوِ طَلَباً للتخفيف ".

يعني أنّهم لم يكسروا على الأَصْلِ لاستثقالهم اجتماعَ الكسرةِ مع الياءِ والواوِ ، وهما ثقيلان .

---

(١) مثل هذا التعليل في شرح المقدمة الجزلية (الكبير) للشلوبين ص٤٥٤، ٤٥٥ .

(٢) زيادة من الجزولية

(٣) في المصورة : الحذف

وقوله : "أَوْحَمْلاً على نون الجميـــع".

إنّما جَعَلَ الفتحة في النون في مثل : تفعلينَ ، و : تفعلـــونَ ، حملاً على نونِ الجمعِ ، لأنَّ الأَفعال فرعٌ عن الأسماءِ بدليل افتقارِها إليها في التركيبِ وعدمِ افتقارِ الأَسماءِ في التركيبِ إلى الأفعـــال ، وهيَ مع ذلك تُشْبِهُ في اللفظ قولك : زيدونَ وزيدينَ ، كما تقدّم (١) ، والفرعُ إذا أَشْبَهَ الأَصْلَ حُمِلَ عليه ، فلذلك جُعِلَ الفتحُ في النونِ بالحَمْلِ كما أَنَّ نصبَها بحذفِ النونِ إنّما كان لأجلِ الحَمْلِ على الجَزْمِ // ٥١

وقوله " وتكسر مع الألفِ على أَصْلِ التقاءِ الساكنين " .

قد تقدم الاستدلال على ذلك .

وقوله : " أَوْحَمْلاً على نون التثنيـــة "

إنّما حُمِلَتِ النونُ في يفعلان على النُّونِ في الزيدانِ ، للشَّبَـــهِ الذى بينهما ، كما حُمِلَ النَّصْبُ أيضا على الجَزْمِ ، في يفعلان فحذفت النون في الموضعين وكُسِرَتِ النونُ في الرفع بالحَمْلِ على التَّثْنِيـــةِ كما تقدّم .

---

(١) تقدم قبل قليل .

[الجمع المؤنث السالم]

وقوله : الفتحةُ تكونُ علامةً للنّصبِ في كلِّ موضعٍ كانت الضمةُ فيه علامةً للرفع إلّا في جمع المؤنث السالم.

هذا الذى يذكر هو الفصيحُ ، وقد حُكِيَ عن العرب نَصْبُ جمعِ المؤنث السالمِ بالفتح ، حُكِيَ عن بعضهم أنّه قال : رأيتُ بناتَك(١) ، بفتح التاء.وعلى ذلك ينبغى أنْ يُحْمَلَ قولُ العربِ : استأصل اللهُ عِرْقاتَهم ، بفتح التاء حكاه سيبويه بدليل قولهم أيضا فيه " استأصل اللهُ عرقاتِهم بالكسر في التاءِ . (٢)

وقوله : وإذا استثقلتِ الضّمّةُ لم تستثقل الفتحة " .
هذا أيضا هو الفصيحُ ،وقد يجوزُ في الشعر جوازاً حسناً حذفُ الفتحةِ من الياء كقول الشاعر:

١٠٤- ومن يُطِيقُ مُذَكِّ عند صَبْوَتِهِ
وَمَنْ يقومُ لمَسْتُورٍ إذا خَلَعَا (٣)

يريد : مُذَكّياً ، وقول الآخر

١٠٥- وكسوتُ عارٍ لحمُهُ فتركتُه
جذلانَ يَسْحَبُ ذيلَهُ ورداءَهُ (٤)

---

(١) حكاه ابن سيده كما في التصريح ١ / ٨٠ ، وحكى الكسائي : سمعت لغاتَهم (بفتح التاء)

(٢) قال سيبويه " وكلاً سمعنا من العرب " الكتاب ٣ / ٢٩٢ .

(٣) من أبياتٍ لمحمد بن بشير البصرى كما في الأمالي للقالي : ١ / ٢٢ ، والبيت في ضرائر ابن عصفور : ٩٣ ، وانظر شعراء أمويون ٣ / ١٨٧

(٤) في شرح القصائد السبع الطوال ، ٢٨٢ ،والممتع لابن عصفور: ٥٥٧ ، وشرح الجمل له ٢ / ٥٩٠ ،والضرائر له : ٩٣ ، الهمع : ١ / ٥٣

يريد : عاريًا . وقول الآخـــر

١٠٦- رَدّت عليه أَقاصِيه ولبَّـــدَهُ ضربُ الوليدةِ بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ (١)

يريد: أقاصيَهُ . وقد يجوز حذفُ الفتحةِ مِنَ الواوِ وهو أقلُّ من حذفِها مِنَ الياءِ في الحُسْنِ نحوُ قوله :

١٠٧- إذا شِئْتَ أَنْ تلْهُوَ ببعْضِ حديثها رَفَعْنَ وأَنزلْنَ القَطِـينَ المُوَلَّدا (٢)

وقول الآخـــر :

١٠٨- وأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الجـواري فتنبُو العينُ عن كَرَمٍ عِجَافِ (٣)

---

(١) للنابغة الذبياني ، والبيت هو الرابع من قصيدة مطلعها
بادارميّةَ بالعلياءِ فالسند أقوت وطالَ عليها سالفُ الأبـــد
الديوان : ١٥ والمقتضب ٤ / ٢١ ، والكامل ٣ / ٢١ ، وضرائـــر ابن عصفور : ٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٨٧

(٢) للأخطل البيت السابع من قصيدة مطلعها
صحا القلبُ إلّا من ظعائن ، فاتني بهنّ أميرٌ مستبدٌ فأَصْعَـــدا
شعر الاخطل : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، والمحتسب ١ / ١٢١ ، والخصائص والمنصف ٢ / ١١٥ ، وضرائر ابن عصفور : ٩٠

(٣) من أبيات منسوبة لأبى خالد القناني في الكامل ٣ / ١٦٧ ، ونسب لعيسى بن فاتك الخارجي في معجم الشعراء للمرزباني : ٢٥٨ ، وأما نسبته إلى سعيد بن مسحوج الشيباني في اللسان (كسا) أو إلى مِرْداس بن أُدَيَّةَ في اللسان (عجف) فيردّها ماورد فـــي اللسان (كرم) قال : سعيد بن مسحوج الشيباني ، كذا ذكره السيرافي، وذكر أيضا أنّه لرجل من تيم اللات بن ثعلبة اسمه عيسى ، وكان يَلُوم في نصر أبى بلال مرداس بن أُدَيّة ، وأنّه منعته الشفقة على بناته وذكر المبرد في أخبار الخوارج أنّه لأبى خالد القناني".
والبيت الشاهد في الخصائص ٢ / ٩٢ ، ٣٤٢ ، والمنصف ٢ / ١١٥ والأمالى الشجرية ١ / ٢٣٣ وضرائر ابن عصفور ٩٠ ، والمغنى ٦٨٣

وقوله : لما كان منصوبُ جمعِ المذكّرِ السالم(١) ... إلى آخره " .

يريد أنَّ المؤنث لما كانَ فرعاً من المذكر أي ثانياً عنهُ ، بدليل أنَّ شيئا واقعٌ على كلّ شيء مذكّرًا كان أوْ مؤنثا ، والشيءُ مذكرٌ(٢) ، ثم بعد وقوع شيء على المؤنث يقعُ عليه اللفظُ المؤنثُ فيقال : " امرأة " أو " بهيمة " .

فإنْ قال قائلٌ : فإنَّ كلَّ مذكّرٍ مسبوقٍ بمؤنَّثٍ ، بدليل أنَّ " حقيقة " تقعُ على كلّ شيءٍ ثم بعد ذلك تقول : رجل وحمار ؟

فالجواب : أنّ حقيقةً مشتقٌّ من الحَقّ ، والحقّ مذكّرٌ ، فحقيقةٌ لفظٌ مؤنّثٌ مسبوق بمذكر ، وليس كذلك شيء فإنّه غيرُ مسبوقٍ بمؤنّثٍ أَصْلاً (٣) [ولأنّ] (٤) جمعَ المؤنثِ السالم نحو : هنداتٍ ، يُشْبِهُ في السلامة [جمعَ] (٥) المذكّرِ السالم حُمِلَ النصبُ فيه على الخَفْضِ فنصب بالكسرة كما حُمِلَ النصب على الخفض في جمع المذكّر السالم فنصب بالياءِ ، لِمَا تَقَرَّرَ من أنَّ الفرعَ إذا أَشْبَهَ الأصلَ حُمِلَ عليه ، وزعم ابنُ كيسان أنَّ الذى

---

(١) بعده في الجزولية (نسخة دار الكتب) محمولاً على مجروره في الياء، التي هي علامة الجرّ في الأصل كان منصوبُ جمعِ المؤنث السالم محمولاً على مجرورِهِ في الكسرة التي هى علامةُ الجرِّ في الأَصْل قضاءً بحق التذكير.

(٢) انظر ما سبق : ١٦٦ ، ١١٧

(٣) في المصورة : صلا

(٤) في المصورة : وكان ، تحريف

(٥) في المصورة : حمل

أَوْجَبَ ذلك أَوَّلاً أَنَّهم أرادوا التفرقةَ بين جمعِ السلامةِ من المؤنث وبين مايشبهه في اللفظِ وليس بجمعِ سلامةٍ نحو " أَبْيَاتٍ وأَمْوَاتٍ . وكان الذي حُمِلَ فيه النصبُ على الخفضِ للفرق بينهما جَمْعَ المؤنث السالم ، ولم يكن جمعُ التكسير الذي يشبهه في اللفظ ، لأَنَّه لا شَبَهَ بين أبياتٍ وأمثالِه وبين جمع المذكَّرِ السالمِ ، ولا هو فرعُه فحُمِلَ عليه لذلك .

[علامات الإعـــراب]

وقوله : " أَصْلُ الأَعرابِ للحركات ، والحروفُ عند من يرى الإعرابَ بهـــا تَبَعٌ "

الدّليلُ على أَنّ أَصْلَ الإعرابِ للحركات أَنّ أكثرَ المعربات إنّمـــا أُعْرِبَتْ بالحركاتِ ، بل إنّ ما أعرب من المعربات بغيرِ الحركات مارفـــع بالنون ؛ لتعذّر (١) الحركة فيه كما تقدَّم ، والمجزومُ لكون العلامات قـــد كانت مُسْتَغْرَقَةً فجُعِلَ تركُ العلامةِ علامةً ، وإنّما كان أَصْلُ الإعـــراب للحركات ، لأَنّ الإعراب زائدٌ على الكلمة ، والحركاتُ بعضُ حروفِ العِلّـــة فالضّمّةُ بعضُ الواو ، والفتحةُ بعضُ الألف ، والكَسْرةُ بعضُ اليـــاء وزيادةُ بعضِ حروفٍ أَهْوَنُ من زيادةِ حرفٍ كاملٍ .

وقوله : " والحروف عند من يرى الإعرابَ بها تَبَعٌ " (٢)
يُوهِـمُ أَنّ في الإعراب بالحروفِ خِلافا على الإطلاقِ وليس كذلـك إذْ لا خِلافَ بين النحويين في أَنّ النونَ في " يفعلان " و " تفعلان " و " يفعلون " و " تفعلون " و " تفعلين " علامة إعراب (٣) ، وإنّمـــا

---

(١) قال الشلوبين : لا يعرب معرب من المعربات بغير الحركات الا فى موضع يتعذر الإعراب بها فيه" . شرح الجزولية الكبير : ١٤٦

(٢) في المصورة : في الحروف

(٣) في الأصل حاشية نصها : قد ذهب الأخفش إلى أَنّ النونَ دليـلُ إعراب وليست بإعراب " وكتب الأشهب ، وما في الحاشية صواب فقد ذهب الأخفش إلى ذلك وتابعه السهيلى انظر نتائج الفكر : ١١٠ مع هامشها رقم ٢ ، ورد ابن مالك مذهبهما بعدم الحاجـــة إلى ذلك مع صلاحية النون له . الهمع ١ / ١٥

الخلافُ في حروفِ العِلّةِ في الأسماءِ السّتّةِ وفي التثنية والجمع، والصّحيــــحُ أنها ليست علاماتِ إعراب وقد تقدّم تبيين ذلك . (١)

وقوله " والحركات ثلاث . . إلى آخـــره "

يُريدُ أنْ يُبَيّنَ أنّ الأشياءَ التي ينبغي أنْ تكونَ علاماتِ إعــــرابٍ بحَقّ الأصالةِ أو بالتبعية ثلاثة أصْنافٍ فلاتَفِي بألقاب الإعراب ، لأنّهـــا أربعة ، فلابُدّ من بقاءِ لقبٍ من ألْقابِ الإعرابِ دون علامة .

وقوله " للرفع منها الضّمة وتتبعها الواو "

جعل كلَّ حرفٍ من حروف // العلة تابعاً للحركةِ التي هي بعضُـــه ٥٢

وقوله : " ثم النون تُشْبِهُ الياءَ والواو "

يعني في مثل * مِن والٍ * (٢) و * مَن يُؤْمِنُ * (٣) و * مِن وَاقٍ * (٤) . وانما استدلّ بالإدغام على الشّبَهِ لأنّه لا يُدْغَمُ حرفٌ في حرفٍ إلّا وهما مِثْلان أو متقاربـان .

وقوله " وتُشْبِهُ الألفَ ولذلك تُبْدَلُ منها ساكنةً في الوقف "

استدلّ أيضا بالإبدال على الشّبَهِ وهو دليل أكثرين ، وإلّا فقد يبـــدل

---

(١) انظر ما سبق : ١٤٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨

(٢) الاية ١١ من سورة الرعد

(٣) الاية : ٤٧ من سورة العنكبوت وفي غيرها

(٤) الاية ٣٤ من سورة الرعد

من الحرف مالا يُشْبِهُهُ نحو قولهم " قَصَّيت أظفارى " يريدون قَصَّصْتُ ولا شَبَهَ(١) بين الصّادِ والياء .

وقوله " ساكنة في الوقف "

كان ينبغي أَنْ يقول بشرطِ أَنْ يكون ماقبلها مفتوحاً ، [لكنّه](٢) استغنى عن ذلك للعلم بأَنَّ ماقبل الألف لا يكون [إلا](٣) مفتوحاً ، فعُلِمَ أَنَّه محالٌ أَنْ تُبْدَلَ أَلِفاً حتى يكون ماقبلها مفتوحا .

وقوله " لكن يستحقها أَسبق ألقاب الإعراب وقوعاً " .

إِنَّما جعلها مُستَحَقَّةَ الأَسْبَقِ؛لأَنَّ ماهو بعد السابق رتبة لا يجيء إِلّا والسابق قد استحقّها بالشَّبَهِ الذى [بينهما](٤)

وقوله : وهو الرفعُ الذى لا يفتقِرُ وجودُه إِلى وجودِ فِعْلٍ،أو معنى فعل ، كالنصب .

النَّصْبُ لا يفتقر إِلى ماذكر خاصّةً بل قد يفتقرُ أَيضا إِلى وجود حرفٍ كاسم إِنَّ وأخواتها ، وخبر ما الحجازية، وإِلى وجود اسم تام

---

(١) غامضة في المصورة
(٢) في المصورة : لأَنَّه
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام
(٤) غامضة في المصورة

بالنون نحو : عشرين درهمًا (١) ، وإلى وجود جملة تامّة نحو قولك : لي مِلْؤُهُ عَسَلًا (٢)

و : "القوم إخوتك إلّا زيداً" (٣) في مذهب سيبويه .

وإلى وجودِ فعل وحرف نحو : جاء البَرْدُ والطّيالِسَةَ " (٤) وإلى منصوبٍ يتبعه نحو قولك " رأيتُ زيداً العاقلَ " فكان ينبغي له أنْ يستوفي جميع ذلك ، وكان ينبغي له أنْ يقول بدل قوله :"أو معنى فعلٍ"- أو لفظ عومل معاملة الفعل لما فيه من معنى الفعل نحو قولك : زيدٌ في الدار قائمًا ، فقائمٌ منصوبٌ بالمجرور لمّا تحمل المجرور معنى الفعل ، وهو الاستقرار ، وأمّا مَعْنى الفعل مجرّداً من لفظٍ (٥) [حاملٍ له فلا يَنْصِبُ] (٦)

وقوله : " ولا إلى وجود فعل وحرف "

مثال ذلك : مررت بزيد

وقوله " أو معنى فعل وحرف [كالجَرِّ] (٧)

مثاله قول الشاعر:

١٠٩- ما أُمُّكَ اجتاحت المنايا كلُّ فؤادٍ عليك أُمُّ (٨)

---

(١) الكتاب ١/ ٩٥ ، ٤٠٤ ، ٢/ ٣٣٠
(٢) الكتاب : ١/ ٤٤
(٣) الكتاب : ٢/ ٣٣٠ ، فالعامل في عسلا هو الجملة "لي ملوءه" ومثل ذلك: لي مثله رجلاً ، وويحه فارساً .
(٤) الكتاب : ١/ ٢٩٨
(٥) في المصورة : لفظه
(٦) غامضة في المصورة
(٧) تكملة من الجزولية
(٨) البيت مجهول القائل ، وهو في الخصائص ٣/ ٢٧٢ ، واللسان (أمم)

والعاملُ في الضميرِ أُمُّ لما فيها من معنى (الحزن) (١) بوساطة على ، وأنا مارٌّ بزيد (٢)

وكان ينبغي له أَنْ يقولَ بدل قوله : أَوْ معنى فعل وحرف - أَوْ لفظ يعاملُ معاملةَ الفعلِ لما فيه مِنْ معناه ، وحرف ، لأَنَّ معنى الفعل مجردًا من لفظه لا يجرّ ولا لفظ الفعل يجر إلاّ بوساطة حرف الجر. وكان ينبغي له أَيضا أَنْ يقول : أوحرف جرٍّ خاصّةً نحو: (بحسبك) (٣) زيدٌ ، أو اسم خاصة نحو قولك : غلامزيد ضاحك ، أَوْ متبوع مخفوض نحو قولك مررت بزيد العاقل ، حتى يستوفي جميع مايفتقرُ إليه الخفض، فيقول : لما كان الرفع قد لا يفتقر إلى شئ مما افتقرإليه النصب والخفض نحو رفع المبتدأ كان أبين (٤) ، إذْ رتبه المفتقر ثانية (٥) عن رتبة غير المفتقر، وأبين مِمَّا ذكر وأخصر أَنْ يُجْعَلَ الرفعُ أَسْبَقَ مِنْ حيثُ هو إعراب للعُمَد والنصبُ والخفضُ إعرابٌ للفضلات ، ورُتْبَةُ العُمْدَةِ متقدِّمةٌ على رُتْبَة الفَضْلَةِ . أو يُعَلِّلُ استحقاقَ الرفعِ لهما دونَ النَّصْبِ والخَفْضِ من حيثُ إِنَّهاأقربُ إلى الواو منها إلى الألفِ والياءِ من جهة أَنَّها تشبه الياءَ والواوَ والأَلِفَ بالغُنَّةِ التي فيها ، لأَنَّ الغُنَّةَ فَضْلُ صوتٍ في الحرفِ كما أَنَّ اللين فضلُ صوتٍ في

---

(١) في المصورة ، الحمو وانظر الخصائص ٣/٢٢٣ ، واللسان (أمم)
(٢) شرح المقدمة الجزولية (الكبير) : ١٥١
(٣) غامضة في المصورة
(٤) في المصورة : أصين
(٥) في المصورة : ثابتة .

حُروفِ اللّين ، وتُشْبِهُ الواوَ خاصّةً بالتقارُبِ الذى بينَ مخرجيهما ؛ لأنّهما من حروف مُقدَّمِ الفَمِ ، والياءُ والألفُ ليستا كذلك ، بل الألِفُ مِنَ الحَلْقِ ، والياءُ من وَسَطِ اللّسانِ . (١)

وقوله : فإذا (٢) استفرقت هذه الألقابُ الثلاثةُ .

يعنى الرفع والنصب والخفض .

وقوله : الحركاتِ الثلاثِ .

يعنى الضمةَ والفتحةَ والكسرةَ .

وقوله : والحروفَ المشبهةَ لها .

يعنى الألفَ والياءَ والواوَ عند من يرى [أنّ الاعراب] (٣) بها تبعٌ .

وقوله : وما أشبهالحروف المشبهة لها . (٤)

يعنى النونكما تقدّم

وقوله : "فلاحظّ للجزم في الحركات ولا في الحروف"

يعنى لم يبق للّقبِ (٥) الذى هو الجزم علامة .

[وقوله] (٦) : "بل حظّهُ حذفها" .

يعنى : أنّهماضطروا إلى أنْ يجعلوا تركَ العلامةِ وحذفَها علامةً ؛ لأنَّ تركَ العلامةِ في الشيءِ إذا كان ماعداه له علامةٌ يقوم مقامَ العلامةِ من حيثُ إنّه يمتازُ إذْ ذاك بتركِ العلامةِ كما امتاز غيرُه بالعلامةِ

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٣
(٢) في الجزولية : فلما
(٣) في المصورة : الالف ، وبعدها بياض بقدر كلمة
(٤) ساقطة من الجزوليةنسخه دارالكتب
(٥) في المصورة : للقلب
(٦) تكملة ومابعدها من الجزولية

وقوله : فالأَصْلُ أَنْ تكونَ تثنيةُ الاسم وجمعُه في المذكر السالم بالحرفِ الذي يجانسُ الحركةَ التي أُعْرِبَ بها في حالِ الإفراد " .

إنّما يكونُ ذلك الأَصْلُ عندَ مَنْ يجعلُ التثنيةَ والجمعَ معربين بالحروف ، لأَنَّ حروفَ العِلّةِ إنّما هي تَبَعٌ للحركاتِ في الإعراب كما تقدّم ، فكما أَنّ الرّفْعَ لا يكون من الحركات إلّا بالضّمة ، فكذلك يَنْبَغِي ألّا يكون من الحروف إلّا بالواوِ ، وكما أَنَّ النصبَ ينبغي ألّا يكونَ من الحركاتِ إلّا بالفتحةِ فكذلك ينبغي ألّا يكون من الحروفِ إلّا بالألف ، وكما أَنّ الخفضَ لا ينبغي أنْ يكونَ من الحركاتِ إلّا بالكسرةِ فكذلك ينبغي ألّا يكون من حروف العلة إلّا بالياءِ .

وقوله : فيقال مثلاً : قام زيدٌ ، والزيدُونْ والزيدُونْ // ومررت بزيدٍ والزيدِينْ والزيدِينْ ، ورأيت زيداً والزيدانْ والزيدانْ " ٥٣

انما أورد التثنية والجمع في الرفع على صورةٍ واحدةٍ وفي النصب والخفض كذلك حتى عَرَضَ اللبسُ في جميع ذلك بين التثنية والجمع ؛ لأَنَّ هذه الحروف أعني الياءَ والواوَ [والألفَ لـ](١) كونها لابدّ لها من أَنْ يكونَ ماقبلها متحرّكاً فكان أَولى الحركات به ما يناسبُ الحروفَ ، لأَنّها ليست حركة [أصلية للاسم](٢) وإنّما جلبتْها حروفُ العِلّةِ ، فلذلك كان الاختيارُ أَنْ تكونَ من جِنْسِ ماجلبَها . (٣)

---

(١) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة
(٢) غامضة في المصورة
(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية (الكبير) ١٥١ ، ١٥٢

وقوله : فيعرضُ اللّبس بين التثنيةِ والجمع .

أي يلزم أَنْ يَعْرِضَ بينهما اللبسُ مِنْ حيثُ كانتِ الحركاتُ الّتي قبلَ حرفِ العلة مناسبةً لها ، ومِنْ حيثُ يجب أَنْ تكونَ النونُ ساكنةً ؛ لأَنَّ الحرفَ أَصْلُهُ السكون كما تقدم .

وقوله : فيكون الفرقُ بين التثنية والجمع بأمرين في الدرج في الرفع والخفض [وفي الوقف ، وفي حال الإضافة بأمرٍ واحد] (١) ولا يقعُ في النصب إلّا بأمرٍ واحد في الدرج فقط لامتناع أَنْ يكونَ ماقبل الألف غير مفتوح * .

يعني أَنَّه يقعُ الفرقُ بين التثنيةِ والجمعِ في حالِ الرفعِ والخفضِ بشيئين : وهما حركةُ النون وحركةُ ماقبل علامةِ التثنيةِ والجمع ؛ فتكون نونُ الاثنين مكسورةً ونونُ الجمع مفتوحةً ، ويكون ماقبل الياء و[الألف] (٢) في التثنية مفتوحاً ، وفي الجمع حركةً من جنسِ العلامةِ فتضمماقبلَ الواو وتكسِر ماقبلَ الياء .

فإِنْ حَذَفْتَ النونَ للإضافةِ ، أَوْ أسكنتها للوقفِ لم يقعِ الفرقُ بينهما إِلّا بشيءٍ واحدٍ وهو حركةُ ماقبل العلامتين .

وأَمّا في حالِ النَّصْبِ فلا يقعُ الفرقُ بين التثنية والجمع إلّا بأَمْرٍ واحد . وهو تحرك النون ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لا يتصور أَنْ يحرّك ماقبلها إلّا بالفتحةِ فإِنْ حذفتَ النونَ للإضافةِ او سكّنتَها للوقفِ التبست التثنية بالجمع . (٣)

---

(١) تكملة من نص الجزولية، وانظر شرح المقدمة الجزولية : ١٥٢

(٢) في المصورة : الواو ، تحريف .

(٣) هذا الكلام لا يصحّ فإن الفرق بين الجمع والتثنية قائم في حال النصب مع الإضافة وذلك بحركة ما قبل حرف الإعراب تقول : أكرمتُ مُسْلِمَيِ القوم ، وأكرمت مُسْلِمِي القوم ، فتفتح ما قبل حرف الإعراب في المثنى وتكسره في الجمع .

وقوله : فطرحتِ الألفُ التي من أَجْلِها طرأَ اللبسُ .
يعني في حالة الإضافةِ والوقفِ كما تقدّمَ .

وقوله: "وحُمِلَ تثنيةُ المنصوبِ وجمعُه المذكر على مثلِها مِنَ اللقبِ"
يقول لما طُرِحَتِ الألفُ منهما في حالِ النّصْبِ ، لم يكن بُدٌّ من حمل منصوبي التثنيةِ والجمع على مرفوعيهما أو مخفوضيهما ، لكن حُمِلَ على الخفضِ ولم يُحْمَلْ على الرفع للشّبَهِ الذى بين النّصْبِ والخفضِ .

وقوله : " الذى يشبهه في الافتقارِ إلى الفعل وهو الجرُّ"
يريد بذلك : أَنْ يُبَيِّنَ الشبهَ الذى بين النَصْبِ والخفض من جهةِ الافتقارِ إلى لفظٍ عاملٍ بخلافِ الرفع الذى لا يفتقر إلى ذلك . وقد تقدّمَ حَصْرُنا لما يفتقر إليه النصبُ والخفضُ (١) وبيّنا أَنّه لم يُحْصِ ذلك . وأيضا فإنّهما شبيهان (٢) في أنّهما إعرابَا الفضلاتِ والرفعُ إعرابُ العُمَدِ ، ولذلك استويا في صورةِ الضميرِ في نحو : ضربتُكَ ومررت بكَ ، والضاربُك وضاربُك ، وليس الرّفْعُ كذلك .

وقوله : فلما استعملتِ الضمةَ ومجانسها (٣)
يقول : لما رُفِعَتِ الألفُ المجانِسَةُ للفتحة ؛ لأَجْلِ اللبسِ الذى أَفْضت إليه ، فبقيت الفتحةُ ، لم يستعمل لها في الإعرابِ مجانسٌ ، كما استعمل مجانسٌ للضّمةِ و الكسرةِ - أرادوا أَنْ يستعملوا

---

(١) تقدم في ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
(٢) في المصورة : يشتبهان
(٣) بعده في الجزولية : من الحروف ، والكسرة ومجانسها من الحروف ، والفتحة دون مجانسها أرادوا أَنْ يوفّوها حقها من الاستعمال فوضعوها . . إلخ .

لها مجانساً حتى تكون كأختيها .

وقوله : فوضعوها موضعَ الواوِ المفتوحِ ماقبلها ؛ لأَنَّ مثل هذه الواو قد تقلب ألِفًا ، دليلة : ياجل " .

يقول : لمَّا عَزَموا على استعمالِ مجانستِها أبدلوه من حرفٍ قد تُبْدَلُ مِنْ مِثْلِهِ ، وهو الواوُ المفتوحُ ماقبلها ، فقالوا في" الزيدونَ في الرفع : الزيدان : لأَنَّها بمنزلةِ واو : يوجل ، وقد أبدلوا منها الألفَ فقالوا : ياجَلُ .

وهذا الاعتذارُ الذى اعتَذَرَ به عَنْ مَجيءِ التثنيةِ والجمع في حالِ النصبِ بالياءِ ، وليست من جِنْسِ الفتحةِ ، ومن مجيء التثنية في حال الرفع بالألِفِ ، وليست من جِنْسِ الضّمّةِ - بناه على مذهبِ مَنْ يجعلُ التثنيةَ والجمعَ مُعْربين بالحُروفِ ، وهو مذهبٌ فاسدٌ ، وقد تقدّمَ الاستدلال على فسادِه (١) . وإنّما ينبغي أَنْ يُبيّنَ وَجْهَ ذلك على المذهبِ الصحيحِ ، فيقول : أصلُ التثنيةِ قبلَ دخولِ العاملِ أَنْ تكونَ بالألفِ وأَصْلُ الجمعِ أَنْ يكونَ بالواوِ ، نحو : زيدان و : زيدون ، كما قالوا حين عدُّوا ولم يدخلوا عاملاً : اثنان ، ثلاثون ، فلمّا دخل عاملُ الرفعِ لم يُغَيَّرْ وجُعِلَ تركُ العلامةِ علامةً ، فلذلك كانت الألفُ في التثنيةِ في حالِ الرَّفْعِ ، وإنّما لم يغيّر فيقلبوا ؛ لأَنَّ الواوَ في الجمع مناسبةٌ للضَّمّةِ ، فلو قلبوا لم يقلبوا إلاّ إلى حرفٍ غير مناسب لعلامةِ الرفعِ ، وأمّا الألِفُ في التثنية فلو قلبوها بحرفٍ

---

(١) انظر ماسبق ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

مناسبٍ للضَّمةِ لقلبوها واواً ، وذلك لا يسوغُ لهم ، لأنَّهم لو ضموا ماقبلَ الواوِ لالتبستِ التثنيةُ بالجمع في حال الإضافةِ والوقفِ، ولو فتحوا ماقبلَ الواو لالتبست التثنيةُ بجمع المقصور نحو : مصطفَون ولا يمكن أَنْ يُكْسَرَ // ماقبلُ الواو الساكنة فتثبتَ ، ولما دخلَ عاملُ ٥٤
الخفضِ قلبَ الحرفين إلى حرفٍ مجانسٍ للكسرةِ ، وهو الياء ، وفُتِحَ ماقبل الياءِ في التثنيةِ ليكون ماقبل علامة التثنيةِ مِنْ جِنْسِها كما كان ذلك في الرَّفْعِ ، وكُسِرَ ماقبل الياءِ في الجمع ليكون ماقبلُ علامةِ الجمعِ من جِنْسِها كما كان ذلك في حالِ الرَّفْعِ .

ولمّا دَخَلَ عاملُ النَّصْبِ لم يَقْلِبِ الواوَ في الجمعِ إلى الألفِ [ولأَقَرَّ] (١) الألف التى كانت في التثنيةِ لما يؤدّى إليه الألفُ من الالتباسِ ، فحُمِلَ النصبُ على الخَفْضِ فقلبتِ الواوُ والألِفُ إلى الياءِ لما بينهما من الشَّبَهِ الذى تقدّم ذكره (٢) .

[موجبات البناء]

وقوله : الكسرة تكون علامة الخفضِ في الاسم المتمكن"

عنى هنا بالاسم المتمكنِ المعربَ وإنْ كان المتمكنُ قد يقالُ بثلاثةِ معانٍ كما تقدّمَ . (٣)

وقوله : "وهو الذى لم يشبهِ الحَرْفَ". (٤)

يعنى الموصولات ونحوها فإنَّها أشبهتِ الحرفَ في الافتقارِ ، ألا ترى أنّ

---

(١) غامضة في المصورة
(٢) تقدم ص ٢٥٥
(٣) انظر ماسبق ص ١٣٣
(٤) انظر في هذا الموضوع : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٥-١٠٧ ، ٢/٣٢٨-٣٣٠ ، والمقرب له : ٢٨٩ ، ٢٩٠

الموصولَ يفتقرُ إلى الصّلةِ كما أنَّ الحرفَ يفتقرُ إلى غيره .

وقوله : ولم يتضمّن معناه " .

يعنى أسماءَ الشرط ، فإنّها تضمنت معنى إِنْ،وأسماءَ الاستفهام فإنّها تضمنت معنى همزةِ الاستفهامِ ، ونحوها .

وقوله : "ولم يقع موقع المبنى" .

يعنى بذلك المناديات،وأسماءَ الأفعال نحو : يازيدُ ، و: نزالِ . فأسماءُ الأفعالِ وقعتْ مَوْقِعَ الفعلِ المبنيّ ، يعنى بذلك أنَّ نَزالِ واقعٌ موقع انزِلْ ، والمناداياتُ وقعت موقع ضمير الخطاب ، وذلك أنَّ المنادى مخاطبٌ ، والخِطابُ إنّما يكون بضمائرِه المختصةِ به ، فكان ينبغي أَنْ يقال : ياأنت ، أو : ياإيّاك ، فوقع الظاهرُ موقعَه ، والدليلُ على أنَّ الأَصْلَ ذلك رجوعُهم إليه في الشعرِ نحو قولِ الشاعر :

١١٠- ياأَقرعَ بنَ حابسٍ ياأنتَا (١)
أنتَ الذي طلَّقْتَ عامَ جُعْتَا (٢)

وقال الأحوصُ اليربوعى لأَبيهِ : ياإيّاك قد كفيتُك . (٣)

وقوله " ولا ضارَعَ ما وقع موقع المبنيّ "

يعنى كلَّ اسمٍ علمٍ معدولٍ لمؤنّثٍ على وزنِ فَعالِ - كحذامِ - ونحوِه،والمعدولُ

---

(١) في المصورة : ياأنت

(٢) البيت لسالم بن دارة الغطفانيّ ، ونسبه العينيُّ للأحوص في المقاصد النحويه ٤ / ٢٣٢ وردَّ عليه صاحب الخزانة فيها ١ / ٢٨٩ والبيت في النوادر ١٦٣ وصدره فيه * يامُرَّ بن واقع ياأنتا * وكذلك في الإنصاف: ٣٢٥ ، ٦٨٢ وشرح المفصل ١ / ١٢٧ ، ١٣٠ وبنفس الرواية هنا في شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٨٧ ، ١٢٨ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٣٢ ، والخزانة ١ / ٢٨٩ ، والتصريح ٢ / ١٦٤

(٣) انظر ماسبق ص ٩١

مالا يحفظ له أَصْلٌ في النكراتِ ، أَلا ترى أَنَّ "حذام" لا يحفظ في النكرات، وإِنَّما يُحْفَظُ فيها حاذمةٌ ، فجُعِلَ معدولاً عنها ، إِذِ العلمُ لابُدَّ له من أَصْلٍ في النكراتِ عند من ينكرُ الارتجالَ في العَلَم ، وعند مَنْ لاينكر الارتجالَ يجعل الغالبَ عليه ذلك ، فحذامِ ضارعَ بابَ "نزال" ، الذى وَقَعَ موقعَ المبنيِّ ، فبُنِيَ لذلك ، ووجهُ المضارعةِ بينهما اتفاقُهما في الوزنِ والتعريفِ وعدد الحروفِ والتأنيث ، ولذلك لاتقبل نزالِ وأَمثالُها الألفَ واللامَ ، لا تقول : النزال ، وقال الشاعر :

١١١- ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذا دُعِيَتْ : نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ (١)

وأَنَّ {حذام} (٢) معدول عن حاذمةٍ كما أَنَّ نزال معدولٌ عن انزل.

وقوله : ولا هو اسم زمان أُضِيفَ إلى جملة .

مثاله ﴿ هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم ﴾ (٣) وقول الشاعر:

---

(١) البيت لزهير بن أبى سُلمى من قصيدته التى مطلعها
لمن الديار بقُنَّةِ الحجر أقوين من حجج ومن دَهْرِ
الديوان (صنعة ثعلب) : ٧٨ والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ٢٧١ والمقتضب ٣ / ٣٧٠ ، وانظر الحلل ٣٠٦ والأمالى الشجرية ٢ / ١١١ والإنصاف ٥٣٥ وشرح المفصل ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٢ ، والخزانة ٣ / ٦١ ، ٦٢ وشرح شواهد الشافيه ، ٢٣٠ ، ٢٣١ وغيرها .

(٢) في المصورة : هذا - مهم السبعة -

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة ، وقد قرأ نافع وحده (هذا يومَ ينفعُ) نصباً . وقرأ الباقون (هذا يومُ ينفع) رفعاً انظر السبعه : ٢٥ والبحر المحيط ٤ / ٦٣ .

١١٢ - * على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبـا * (١)

ف : يومَ و : حين عند صاحب الكتاب مبنيّان لإضافتهما إلى جملة، وهذا الذي ذهب إليه من أنَّ اسمَ الزمان المضافَ إلى جملة يبنى على الاطلاق باطلٌ عند البصريين ، إنَّما ذلك بشرط أنْ يكونَ صدرُ الجملة فعلاً مبنيًّا . (٢) نحو قوله :

على حينَ عاتبتُ . . البيت [١١٢]

فأمّا قوله تعالى ﴿ [هذا] يَوْمَ ينفعُ الصادقين صِدْقُهُم ﴾ .

فهذا إشارةٌ للوعْدِ (٣) ، ويوم ينفع : ظرفٌ في موضع خبر الابتداء، والفتحةُ فتحةُ إعراب ، وليس على ماذهبَ (٤) إليه الكوفيون من أنَّ هذا إشارة إلى وقتِ الوَعْدِ ، "ويوم ينفعُ" خبره (٣) ؛ لأنَّه لم يثبت البناءُ في اسمِ الزمانِ المضاف إلى جملة إلَّا بشرط أنْ يكونَ صدرُها فعْلاً مبنيا (٢) والآيةُ تحتمل (٥) ماذكرناه ، فلاحُجَّةَ فيها لهم ، وكذلك أطْلَقَ القولَ

---

(١) عجزه : وقلتُ : أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ !
وهو البيت الثامن من قصيدة للنابغة الذبياني مطلعها :
عفا ذُو حُسًى من فَرْتنى ، فالفوارعُ فجَنْبا أريك ، فالتِّلاعُ الدوافعُ
الديوان : ٣٠ ، والكتاب ٢ / ٣٣٠ ، معاني القرآن ١ / ٣٢٧ ، والأمالي الشجرية ١ / ٤٦ ، ٢ / ١٣٢ ، ٢٦٤ وشرح المفصل ٣ / ١٦ ، ٨١ ، ٤ / ٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٦ ، ٢ / ٣٢٨ ، والمقرّب ، ١ / ٢٩٣ والمغني ٢ / ٦١ ، والخزانة ٣ / ١٥١

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٣٣-٥٣٤ ، البحر المحيط ٣ / ٦٣ ،

(٣) انظر البحر المحيط ٣ / ٦٣ .

(٤) في المصورة : مذهب

(٥) في المصورة : تحمل

في اسم الزمان ، وليس كذلك ، إنما يُبْنَى بشرط ألّا يكون مُثَنَّى؛ لأنَّ التثنيةَ تردُّ الأسماءَ إلى أصولها مِنَ الإعراب، ولذلك لم يبنَ : اثنا عشر .
وأمّا قولهم : يازيدان (٢) فإنّما جاز ذلك فيهما ؛ لأنّه بناءٌ يناسبُ الإعرابَ

ونَقَصَه أيضا من موجباتِ البناءِ أنْ يكون الاسم مضافًا إلى مَبْنيٍّ، نحو قول الشاعر :

١١٣- لم يمنعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نطقَت حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ (٣)

فبَنَى غيراً على الفتحِ وهو فاعل؛ لإضافتِه إلى "أنْ نطقت" وهو مبنيٌّ، ونحو قول الآخر :

١١٤- يتداعي منخراه بِدَمٍ مثلما أثمر حُمّاضُ الجَبَلْ (٤)

---

(١) قال السيوطي في الأشباه والنظائر ١ / ٩٣ قال أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية يعترض على الجزولي في إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافة إلى الجمل : بأنّه كان ينبغي أنْ يقولَ : بشرط ألّا تكونَ مثنى لأنَّ التثنية . . ثم أورد الكلام المذكور أعلاه .

(٢) نص العبارة في الأشباه والنظائر ١ / ٣٩ : فإنما جاز لأنّه يشابه الإعراب . وبعدها : ألا ترى أنّه يتبع على لفظه كالمعرب ـ انتهى .

(٣) البيت لأبي قيس صيفي بن الأسلت ، شاعر جاهلي ، وهو في ديوانه : ٨٥، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٣٢٩ منسوباً : للكناني ، والرواية فيه : "غيرُ" بالرفع على الفاعلية، وانظر الأمالي الشجرية ١ / ٤٦ ، ٢ / ٢٦٤ والإنصاف : ٢٨٧ وشرح المفصل ٣ / ٨٠ ، ٨ / ١٣٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٦ ، ٢ / ٣٢٨ ، والمغني ٢١١ ، ٦٧١ والخزانه ٢ / ٤٥ ، ٣ / ١٤٤ ، ١٥٢ .

(٤) البيت من غير نسبة في الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٦ ، وشرح المفصل ٨ / ١٣٥ ، والمقرب ١ / ١٠٢ واللسان (حمض)

فَبَنَى مِثْلًا على الفتحِ وهو في موضعِ خَفْضٍ ؛ لأنَّهُ صفةٌ لدمٍ لمّا أضافَهُ إلى "ما أَثْمَرَ" وهي مَبْنِيٌّ ، فاستفاد الاسمُ البناءَ مِمّا أُضِيفَ إليه ، كما استفاد منه التعريفَ ، والتخصيصَ في نحو : غلام زيد ، و: غلام رجل ، والتأنيثَ في نحو : ذهبت بعضُ أصابعِه (١) ، والتزامَ استعمالِه // في النفي ؛ "ماضربت غلام أحد" ، ولا تقول "ضربت غلام أحد" (٢) . ٥٥

[ونقصه] أيضا من موجباتِ البناء على مذهبِ سيبويه (٣) أَنْ يكون الاسمُ قد خرجَ عن نظائرِهِ نحو : أَيٌّ الموصولةِ ، فإنّها خرجتْ عن نظائرِها من الموصولات ؛ وذلك أَنَّ كلَّ موصولٍ إذا وُصِلَ بالمبتدأ والخبرِ ، ولم يكن في الصلةِ طُولٌ لم يَجُزْ حذفُ المبتدأ وإبقاءُ الخبرِ إلّا في ضرورةِ شِعْرٍ أَوْ نادرِ كلامٍ نحو قراءةِ مَنْ قرأَ (٤) [﴿ تَمامًا على الّذي أَحْسَنُ ﴾](٥) أي : الذي هو أَحْسَنُ و ﴿ مَثَلًا ما بَعوضةٌ ﴾ (٦) أي:

---

(١) الكتاب ١/ ٥١ ، ٢٠٤ ، ٣/ ٢٤٨ .

(٢) ذلك أَنَّ "أحد" من الأسماءِ الملازمة للنفي انظر الكتاب ٢/ ١٨١

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠

(٤) مابين القوسين مطموس في المصورة .

(٥) الآية : ١٥٤ من سورة الانعام في قراءة يحيى بن يَعْمَر وابن أبي إسحاق انظر البحر المحيط ٤/ ٢٥٥

(٦) الآية ٢٦ من سورة البقرة في قراءة الضحاك وابراهيم بن أبي عبلة وروءبة بن العجاج وقطرب قال النحاس : وهذه لغة تميم ، جعل "ما" بمعنى الذى ورفع بعوضه على إضمار ابتداء إعراب القرآن ١/ ١٥٣ والبحر المحيط ١/ ٢٣١

ماهو بعوضةً ، ويجوز ذلك في أيٍّ في فصيحِ الكلامِ من قولك : يعجبُني أيُّهم هو قائمٌ " وإنْ شِئْتَ قلت : أيّهم قائم " فلما خرجت عن نظائرها من الموصولات بُنِيَتْ قال تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أَشَدُّ على الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ (١) فأيُّهم مفعول بننزعن وبُنِيَتْ على الضَّمِّ لِمَا ذُكِرَ ، وكان حَقُّها أنْ تعربَ لتمكنِها بالإضافةِ ، ولاسيما وهي مضافة إلى الضمير ، والمضمراتُ تَرُدُّ [الأشياءَ] (٢) إلى أصْلِها ، ولذلك تقول : زيد ضربتموه ، ولا تقول : ضربتُمُه ، كما تقول : ضربتُمْ زيداً . (٣)

وزعم المُبَرِّدُ (٤) : أنَّ مِنْ موجباتِ البناءِ كثرةَ العِلَلِ المُوْجِبَةِ لمنعِ الصَّرْفِ فحذام وبابُه عندَه مَبْنِيٌّ لذلك ؛ لأنَّ حَذَامِ لو لم يكن معدولاً لوَجَبَ منعُه الصَّرْفَ للتأنيثِ والتعريفِ فلما انضافَ إلى ذلك العَدْلُ بُنِيَ إِذْ ليس بعد منعِ الصَّرْفِ إلَّا البناء ، ولا يُرِدُّ (٥) عليه

---

(١) الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) في المصورة : الأسماء ، تحريف ، وما أثبتناه صواب وسيأتي ص ٣٧٢ انظر الأشباه النظائر ١ / ٢٢٣ والأبذي يخالف بقوله هذا ماذهب إليه ابن عصفور من أنّ المضمر لا يردّ الأشياء إلى أصولها في كل المواضع.

(٣) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ١ / ٢٢٣ كلامَ الأُبّذي هذا بنصه مع اختلاف يسير مُصَدّراً له بقوله : قال الأبذي في شرح الجزولية .

(٤) في المقتضب ٣ / ٣٧٤ وهامشها رقم (١)

(٥) مِمَّنْ ردّ عليه بأذربيجان ابن جني في الخصائص ١ / ١٨٠ ، وابن الشجري في أماليه ٢ / ١١٦ ، وردّ الرضي في شرح الكافية ٢ / ٧٨ بأذربيجان وعمر إذا سُمّي به امرأة فتجتمع فيه العلمية والتأنيث والعدل ، ومع هذا فهو معرب لا مبني .

بأَذْرَبيجانَ وأسماءَ ونحوهما فيقال : أَذْرِبيجان ، قد اجتمع فيه [العجمة](١) والتعريفُ والتأنيثُ ، وزيادةُ الألِفِ والنونِ والتركيبُ بدليل قولهم في النسب إليه : الأذريّ ، ولم يُبْنَ . وكذلك أسماءُ فيها التأنيثُ اللازمُ وهو قائم وحدَه مقامَ علتين و[هو](٢) مانع للصرف، ثم انضاف إلى ذلك التعريفُ ولم يُبْنَ ؛ لأنّ أذْربيجان لم يكن ممنوعَ الصرفِ ثُمَّ انضافَ إلى علِله المانعةِ له مِنَ الصرفِ ما أوْجَبَ فيه البناءَ ، وإنّما وجدت فيه تلك العللُ في حالِ منعِه الصرفَ، وكذلك أسماءُ كان ممنوعَ الصَّرْفِ قَبْلَ التعريفِ -٣- فلما صار معرفةً لم يُبْنَ؛ لأنَّه لَمْ يَبْقَ على المعنى الذى كان عليه قبل التعريف . -٣- ؛ لأنَّه في حين التعريف اسمُ علم ، وقبلَ التعريفِ صفةٌ على فعلاءَ من الوسامةِ، والأَصْلُ : وَسْماء ، فأبدلوا الواوَ المفتوحةَ همزةً كما قالوا : امرأة أَناةٌ ، من الوَنَى وهو الفُتُور .

وأمّا حذام فعُدِلَ عن حاذمة في حالِ أنّه اسمُ علمٍ ؛ لأنّه لا يعدل إلاّ في حال التعريفِ ، وهو في هذا الحال ممنوع الصرفِ ثم انضاف إلى ذلك العدل ولم يتغير(٤) المعنى فلذلك بُنِيَ ، لأنّه لما استقرَّ فيه منعُ الصَّرْفِ قبل العدل بُنِيَ لمّا عُدِلَ إذْ ليس بعدَ منعِ الصَّرْفِ إلاّ البناءُ .

وإنّما يَرِدُ عليه بأنْ يقالَ له : الاسمُ إنّما مُنِعَ الصرفَ لشبهِ

---

(١) تكملة من الخصائص والأمالى الشجرية انظر هـ ٤ في الصفحة السابقة
(٢) تكملة يستقيم بها السياق
(٣) عبارة مكررة في المصورة
(٤) في المصورة ، ينبغي

الفعلِ ، فإذا زادَ بعد ذلك فيه عِلّةٌ من العللِ المانعةِ من الصرفِ فإنّما يَنْبَغِي لها أَنْ تقوّى فيه مَنْعَ الصرفِ إلّا[1] أَنْ تنقُله إلى بابٍ آخرَ لم يشبهه .

فهذه العللُ الموجبةُ للبناءِ مستوفاةٌ .

وزعم الفارسي أَنَّ مُوجِبَ البناءِ عنده إنّما هو شبهُ الحَرْفِ ، أَوْ تَضَمُّن معناه، فاعتذر عن بناءِ المنادى ؛ بأنّه وقعَ موقع ضميرِ المخاطبِ ، وضميرُ الخطابِ الغالبُ عليه معنى الحرف ؛ أَلَا ترى أَنَّه في حالِ كونِهِ ضميراً لا يتجرَّدُ عن معنى الحرفِ وهو الخطاب نحو: فعلت ، وقد يتجرَّدُ عن أَنْ يكونَ ضميراً فيكون حرفاً للخطابِ نحو تاءِ أَنْتِ[2] ، فلما وقعَ المنادى عنده موقع مالا يفارقه معنى الحرف ، وما الغالبُ عليه حكم الحرف لذلك بُنِيَ ، وأَمّا أسماءُ الأَفعال فبنيت عنده لتضمنها معنى لامِ الأمرِ وهو حرفٌ ؛ فنزال واقعٌ موقع ، لتنزل ، وكذلك سائر الباب ، وأَمّا حذام وبابه فإنّه يذهب فيه إلى ما ذهب إليه الرَّبَعِيُّ . [3] من أَنّه مبنيٌّ لتضمّنه معنى الحرف وهو تاء التأنيث، أَلَا ترى أَنَّ حذامِ معدولٌ عن حاذمة فتضمَّن معنى التاء التى في حاذمة وكذلك سائرُ الباب[4] . وأَمّا أَيُّهم فلعلّه يذهب فيه إلى ما ذهب إليه الخليلُ[5] من أَنّها معربةٌ فإنّ قولَه تعالى ﴿ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ

---

(١) كذا في المصورة،و الأفضل أَنْ تكونَ "لا"

(٢) انظر ذلك في الإيضاح : ٢٢٩

(٣) هو: أبو الحسن على بن عيسى بن الفرج الرَّبَعِيّ النحوى ٣٢٨-٤٢٠هـ كان من أكابر النحويين أخذ عن السيرافي،ولا زم الفارسي عشرين سنه وكان أبو على يقول له: لو سِرْتَ الشرق والغرب لم أجد أنحى منك وله عدّة تواليف في النحو منها "شرح مختصر الجرمي ، وشرح كتاب الإيضاح للفارسي ، وصنف كتاباً في النحو اسمه "البديع" أخباره في نزهة الألباء: ٣٤١ ووفيات الأعيان ٣ / ٣٣٦ والبغية٢ / ١٨١ وغيرها .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٢٩

(٥) الكتاب ٢ / ٣٩٩

شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا ﴾(١) على الحكاية كأنَّه قال : الذى يقال فيه ذلك فيكون نحو قول الشاعر :

١١٥ - كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتُحْلَبُ(٢)

أي بَنِي التى يقالُ لها : شابَ قرناها تصرُّ وتحلبُ .

أو لعله يذهبُ فيها إلى ما ذهب إليه يونس(٣) من تعليق ننزع كما تعلّق علمت نحو قولك : علمتُ أيُّهم في الدارِ " .

وهذا الذى ذهب إليه الفارسي لا يستمر له في جميع المبنيات ، بدليل بناء أَيّ الموصولة ، وما ذهب إليه يونس من التعليق باطل ، لأنَّه لا يعلّق إلا الأفعال التى للقلوب ، وما ذهبَ إليه الخليلُ باطلٌ ، لأنَّ العربَ لا تجعلُ الجملةَ التى ليست باسمٍ مُجْراةً مجرى الجملةِ التى سُمِّيَ بها إلّا في الشعْرِ وأمّا في الكلام فلا ، وأمّا كونهم لمّا غيّروها بإخراجهم لها عن نظائرها كما ذكرنا أَتْبَعُوا هذا التغيير تغييراً آخرَ فبنوها وأصلُها الإعراب // فلهُ نظائرُ كثيرةٌ في ٥٦

الكلام ستُبيَّنُ في مواضعِها من هذا الكتاب . وكذلك أيضا ما بُنِيَ لإضافته إلى مبني لا يمكن الفارسي ردّه إلى الحرفِ(٤). وكذلك أيضا أسماءُ الأفعال في الخبر نحو : شتّان ووُشْكان وسُرْعان وأيهانِ

---

(١) سبقت ص ٢٢٣

(٢) نسب البيت لرجل اسدى والبيت في الكتاب : ٢/ ٨٥ ، ٣/ ٢٠٧ ، ٣٢٦ والمقتضب ٤/ ٩ ، ٢٢٦ والكامل ١/ ٣٨٣ والخصائص ٢/ ٣٦٧ ، والمقرب ١/ ٦٥

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠ ، وانظر ما سيأتي ٤٨٠

(٤) الدليل هذا رد به ابن عصفور مذهب الفارسي في شرح الجمل ٢/ ٣٣٠

وهيهاتِ ، جميعُ ذلك مَبْنِيٌّ ولم يُشْبِه حرفًا ولا تضمّن معناه ، فإن قال : حمل ذلك على أسماء الأفعالِ في معنى الأَمْر ، لأَنَّ البابَ في أسماءِ الأَفعال أَنْ تقعَ على فعلِ الأَمْرِ إذ لم تجيء واقعةً على الفعلِ في الخبرِ إلّا قليلا بحيثُ لا يقاسُ على ذلك وفعال في الأمر مقيس . (١)

فالجواب : أنَّه إذا حملها على أسماءِ أفعالِ الأَمرِ فقد جعل موجبَ البناء شيئًا غيرَ الحملِ على الحرف ، وذلك يخالفُ مذهبَهُ . فالصحيح إذاً ماذهب إليه سيبويه ، ولا يحتاج إلى ماتكلّفه الفارسي إذْ قد ثبتَ أنّ البناءَ قد يكون بغيرِ الحملِ على الحرفِ في بعضِ المواضع . فأبو موسى لم يستوعب موجبات البناء ، ولا أخذ بماذهب إليه الفارسي .

وقوله : " وتكونُ منه في الاسمِ المتمكنِ الأمكن ، وهو الذى فيه ألف ولام أو تنوينٌ ظاهرٌ أَوْأُضيف إلى غيره " (٢) -

إنّما وصفَ الاسمَ الذى فيه شيءٌ مما ذكره بالأَمْكَنِ ، لأَنَّه أقعدُ في التمكن مِنْ غيره من المتمكناتِ مِنْ جِهَةِ بقائِه على أصالتِه ، وكونه لم يعاملْ معاملةَ حرفٍ فيُبْنَى ، أو فِعْلٍ فيمنعُ منهُ الخفضُ والتنوينُ كما يُمْنَعُ مِنَ الفِعْلِ .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٢٩
(٢) في الجزولية " أو أضيف إلى غير متكلم" .

فمثال مافيه تنوينٌ ظاهرٌ : رجلٌ وامرأة ، وتحرّزَ بظاهرٍ من الاسمِ الذى لا ينصرفُ ، لأَنَّ التنوينَ فيه مقدَّرٌ ، بدليلِ تنوينهم إيّاه في الشّعرِ مَنَبِّهةً على الأَصْلِ نحو قوله :

١١٦ - * ويَوْمَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ * (١)

فَنَوَّنَ "عنيزةً" للضرورةِ .

ومثالُ مافيه ألفٌ ولام أَوْ إضافة : مررت بالرجل ، أو بغلام زيدٍ ، وكذلك الاسم الذى لا ينصرفُ إذا دخلته الألفُ واللامُ أَوْأُضيفَ إلى غيره ، دخَلَهُ الخَفْضُ ، وسَبَبُ ذلك أَنَّ الأَلِفَ واللامَ والإضافةَ يعاقبانِ التنوينَ ، كما أَنَّ الاسمَ المتمكّنَ إذا دخله التنوينُ دخلَهُ الخَفْضُ فكذلك إذا دخلَهُ مايعاقِبُ التنوينَ . ومن النحويين مَنْ جَعَلَ السَّبَبَ في ذلك كونَ الألفِ واللامِ والإضافةِ من خَوَاصِّ الاسم ، فإذا كان في اسمٍ واحدٌ منهما تقوّى فيه جانبُ الاسميّةِ ، وضَعُفَ شَبَهُ الفِعْلِ فَخُفِضَ ، وذلك باطلٌ ، لأَنَّ التَّحْقِيرَ من خواصِّ الأسماءِ ، وقد يُصَغَّرُ الاسمُ الذى لا ينصرفُ ، ولا يدخله خفضٌ ولا تنوينٌ ، بل يبقى غيرَ منصرفٍ كما كانَ فتقول : مررت بأحمدَ [وبأُحَيْمِدَ] (٢) " فلم يَبْقَ إلَّا أَنْ يكونَ السببُ في ذلك ماذكرنا من كونِ الألفِ واللامِ والإضافةِ عوملتا في ذلك معاملةَ التنوين .

وقولـه : "وتستثقل [الكسرة] (٣) كما تستثقل الضمة وتتعذَّر كما تتعذّر "

---

(١) عجزه : فقالت لك الويلات إنّك مرجلي

وهذا البيت ١٢ من معلقة امرئ القيس في الديوان : ١١ وهو في الضرائر لابن عصفور : ٢٣ ، والمغنى ٤٤٩ ، وعدّه من تنوين الضرورة وهو قسم سابع من أقسام التنوين عند ابن هشام ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٧٤ والتصريح ٢ / ٢٢٧

(٢) في المصورة : أحميد ، تحريف

(٣) تكملة من الجزولية .

يعني أنها حيث تكون إعراباً لا تظهر إلا في موضع لا تتعذر فيه الضمةُ ولا تستثقلُ نحو : مررت بالقاضي ، في فصيحِ الكلام، ومن قال في غيرِ الفصيح : هذا قاضيٌ ، فأجْرى المعتلَّ مجرى الصّحيح قال أيضا : مررت بقاضيٍ ، فأظْهَرَ الكسرةَ ، قال الشاعرُ:

١١٧- فيوما يوافينَ الهوى غيرَماضِيٍ ويومًا ترى منهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ (١)

فاظهر الكسرةَ في ياء ماضِي

وقوله : "والياءُ تكون علامةً للخَفْضِ في الأَسْماءِ التى منها : فوك، وفي التثنيةِ والجمعِ على مامضى عند ذكرِ علامات الرفع".

قد تَقَدَّمَ ذكرُ الخِلافِ في الأَسماءِ الستةِ المعتلةِ وفي التثنية والجمعِ(٢).

وقوله : إنَّ الياءَ هنا علامةٌ للخفض ، إنّما يعنى عند مَنْ يرى الإعرابَ بها تبعاً ، فيريد أنَّ صاحب هذا المذهب تكونُ الأَسماءُ الستة والتثنيةُ والجمعُ عنده مخفوضةً بالياء ، لأَنَّ ذلك مذهبٌ له .

وقوله : الفتحةُ تكون علامةً للخَفْضِ .

---

(١) البيت لجرير في ديوانه : ٤٥٥ من قصيده مطلعها
أَجِدَّكَ لا يصحو الفؤادُ المُعَلَّلُ وقد لاحَ مِنْ شَيْبٍ عِذارُ ومِسْحَلُ
ورواية الشاهد في الديوان *فيوماً يجارين الهوى غيرماصبي*
ولا شاهد فيه على هذه الرواية وهومن شواهد الكتاب ٣ / ٣١٤ والنوادر : ٢٠٣ والمقتضب ١ / ٢٨١، ٣ / ٣٥٤، والخصائص ٣ / ١٥٩ ، والأمالى الشجرية ١ / ٨٦، وشرح المفصل ١٠ / ١٠١، ١٠٤، والضرائر لابن عصفور : ٤٢

(٢) انظر ماتقدم ١٤٣ ، ١٧٦ وما بعدها.

يعني بذلك الاسمَ الذى لا ينصرفُ إذا لم تدخلْ عليه ألفٌ ولامٌ ولا أُضيفَ . أمّا الإضافة فإنها لم تجتمعْ مع التنوين؛ لأنَّ الإضافةَ تطلبُ اتصالَ (١) الاسمِ المضافِ بالمضافِ إليه ، والتنوينُ علامةٌ تدلّ على كمال الاسم وانفصالِه عمّا بعده فلم [يجتمع] (٢) التنوينُ والإضافةُ ؛ لتناقضهما ، وأمّا الألفُ واللامُ فلم يجتمع مع التنوين ؛ لأنَّ التنوينَ يعاقبُ الإضافةَ ، فكما لا تجتمعُ الألفُ واللامُ مع الإضافة فكذلك لا تجتمعُ مع ما يعاقبها وهو التنوينُ ، وإنّما لم تجتمع الألفُ واللامُ مع الإضافة المحضةِ؛ لأنَّكَ لو أدْخلتَ الألفَ واللامَ على المضافِ إلى نكرةٍ للزِمَ أنْ يكونَ الاسمُ من حيثُ دخلتِ الألفُ واللامُ عليه معرفةً ومن حيث أُضيفَ إلى نكرةٍ يكتسي منها التخصيصَ ولا يكون [معها] (٣) معرفةً، فلزم أنْ يكونَ معرفةً نكرةً في حالٍ واحدةٍ، وذلك تناقضٌ، ولو أدْخلتها على المضافِ إلى معرفةٍ لكنتَ قد عرّفْتَ الاسمَ من جهتين وهما الألفُ واللامُ // والإضافةُ وذلك لا يتصوّرُ ، لأنَّك إذا أضفتَه إضافةً مَحْضَةً إلى معرفةٍ تعرّفَ بها،فإذا دخلت عليه الألفُ واللامُ لم يمكن تعريفُه بها (٤) إِذْ لا يتصوَّرُ تعريفُ المعرفةِ. ٥٧

والدليلُ على أنَّ الاسمَ المضافَ والمعرّفَ بالألفِ واللامِ لا تنوينَ فيه ظاهراً ولا مقدّراً أنّه [لا ينوّنُ في الضرورة] (٥) كما ينوّنُ الاسمُ الذى لا ينصرف عند الاضطرار إلى تنوينه .

---

(١) في المصورة : تطلب باتصال
(٢) في المصورة : فلم يحتج
(٣) في المصورة : منها
(٤) في المصورة : بهما
(٥) العبارة غامضة في المصورة

[جزم المضارع المعتل الآخر]

وقوله : " وكلّ فعل كانت الضمة تقدّر في آخره ، فجزمُه بحذفِ الحرفِ الذى تقدَّرُ فيه الضمةُ " .

إنما حَذَفَ الجازمُ الحَرْفَ الذى تقدّرُ فيه الضمة كالياءِ من يقضي ، والواوِ من يغزو ، والألفِ من يخشى ، لأَنَّ حروفَ العِلّةِ مِنْ جنسِ الحركاتِ ، لأنّها أبعاضُ حروفِ العِلّةِ ، وهي مع ذلك قد عاقبتِ الحركات ، والمعاقِبُ يُحْكَم له بحكم ماعاقَبَهُ ، فكما حَذَفَ الجازمُ حركةَ الإعرابِ ، كذلك حَذَفَ ماعاقبها وأشْبهها . وأيضا فإنّهم لو حذفوا الحركةَ المقدَّرَةَ ولم يحذفوا حرفَ العِلّةِ لالتبسَ الرفعُ بالجَزْمِ في نحو قولك : ائتني آتيك . (١) مجزومٌ على الجواب أو مرفوعٌ على ألّا تجعله جواباً فيكون إذْ [ذاك] (٢) مثل قول الشاعر :

---

(١) من أمثلة الكتاب ٣ / ٩٥ قال سيبويه " وتقول ائتنى آتك "، فتجزم على ماوصفنا وإنْ شئتَ رفعتَ على أَنْ لا تجعله معلقا بالأول ، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه ، كأنّه يقول : ائتني أنا آتيك .

(٢) في المصورة : ذلك .

١١٨- كُرُّوا إلى [حَرَّتيكُمْ تعمرونَهما] (١) كما تكُرُّ إلى أوطانِها البَقَرُ (٢)

فرفع تعمرونهما ، ولم يجعلْه جوابا فيجزمه ، فلما كان ذلك يؤدّي إلى اللبسِ - أعني حذفَ الحركة - حذفوا حرفَ العلةِ لمعاقبتِه حركةَ الإعراب وشبهه لها كما تقدَّمَ .

ومن قال (٣) : لم يدعوْ و : لم يأتيْ ، نحو قوله :

. هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذراً مِنْ هجوِ زبّانَ لم تَهْجو ولم تَدَعِ (٤) [٦٥]

وقول الآخر :

١١٩- أَلَمْ يأتيْكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ (٥)

---

(١) في المصورة : حراثكم تعمرونها ، والصواب ما أثبتناه من المصادر .

(٢) البيت للأخطل التغلبي وهو ٦٤ من قصيدة مطلعها :
خَفَّ القطين ، فراحوا منك أو بكروا وأزعجتْهم نوًى في صَرْفِها غِيَرُ
شعر الأخطل : ٢٠٦ ، ورواية صدر الشاهد فيه * كَرُّوا إلى حَرَّتيهم يعمرونهما . والبيت في الكتاب ٣ / ٩٩ وشرح ابن يعيش ٧ / ٥٠ ، ٥ ٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٤ . والمقرّب له : ١ / ٢٧٣ .

(٣) نقل الفراء في معاني القرآن ١ / ١٦١ أنَّ هذه لغةُ بعض العرب

(٤) سبق تخريجه ص ١٣٩

(٥) البيت لقيس بن زهير العبسي وهو في الكتاب ٣ / ٣١٦ ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٦١ ، ٢ / ١٨٨ ، ٢٢٣ ، والنوادر : ٢٠٣ ، والخصائص : ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٦ والمحتسب ١ / ٦٧ ، ١٩٦ ، والأمالي الشجرية ١ / ٨٤ ، ٢١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٢ / ١٨٧ ، ٥٦٣ والضرائر له : ٤٥ ، ٦٣ والمقرّب له ١ / ٥٠ ، ٢٠٣ ، والخزانه ٣ / ٥٣٤

فإنّما بَنَى ذلك على إجراءِ المعتلِّ مجرى الصحيحِ وإظهار الحركةِ في الرَّفْعِ، والأَصْلُ عنده قبلَ دخولِ الجازمِ يأتِيُ ويهجُوُ بإظهارِ الضمّةِ فيها . فلايجوز على هذا : لم يخشى زيد ؛ لأنَّ الضمةَ لا تظهرُ في الألفِ لتعذرِ تحريكِها ، فأمّا قراءةُ حمزةَ (١) * لا تَخَفْ دَرَكًا ولا تَخْشَى * (٢) فهومنقطعٌ مما قبلَه كأنه قال : وأَنْتَ لا تخشى امتثالاً لما أمرناك به ، وكذلك قوله :

١٢٠- إذا العجوزُ غضبت فطلِّقِ
ولا ترضّاها ولا تَمَلَّقِ (٣)

ليست " لا " الداخلةعلى ترضى حرف نهى ، بل هي نافيةٌ ، والواو واوُ حال ، كأنّه قال : طلقها وأنت لا ترضّاها وعطف "ولا تملّق" بعد ذلك على "طَلِّقْ" .

فإنْ كانت الألفُ بدلاً من همزة (٤) فإنّه يجوزُ فيها وجهان :-

إثباتها إجراءً لها مجرى غيرِ المبدلةِ من همزةٍ ، وحذفُها .(٥) وكلا الوجهين حسنٌ قال الشاعر :

١٢١ - عجبت من ليلاك وانتيابِها .
من حيثُ زارتني ولم أُوْرَ ابِها (٦)

---

(١) هو حمزةُ بن حبيب الزيات ولد سنة ٨٠هـ أخذ القراءة عن الأعمش والسبيعي وابن أبي ليلى، وإلى حمزة صارت الإمامة في القراءةِ بعد عاصم توفي سنة ١٥٦هـ ، أخباره في السبعة في القراءات ص:٧١ .

(٢) آية ٧٧ من سورة طه في السبعة : ٤٢١ وقرأ حمزة وحده : " لا تخف " جزماً. وقد ذكر أبو حيان في البحر ٦/ ٢٦٤ أنّه قد قرأ بها الأعمشُ وابن أبي ليلى شيخا حمزه .

(٣) الرجز ينسب لرؤبةَ وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ والخصائص ١/٣٠٧ والإنصاف : ٢٦ والأمالي الشجرية : ١/ ٨٦ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٨ ، ٢٦٤ ، والضرائر له : ٤٦ والبحر المحيط ٦/ ٢٦٤ وشرح شواهد الشافية : ٤٠٩

(٤) مثل : يقرأ يقرىء ويوضىء كما في المقرب : ١/ ٥٠

(٥) انظر المقرب : ١/ ٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٨٩

(٦) الرجز مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب : ٣/ ٥٤٤ والهمع : ١/ ٥٢ ، واللسان (ورأ)

فأثبت ألف « أَوْرَابها »، وهو أفعل من الوراء ، أي : لم أَشْعُرْ بها من ورائي ، وقال الآخر :

١٢٢- جريءٍ، متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِهِ سريعا وإلَّا يُبْدَ بالظلم يَظْلِمِ (١)

فحذف ألفَ "يبدا" وهي بدل من همزة

وقوله : وكلُّ فعل رفعُه بالنون ، فجزمُه بحذفِها ، وكذلك نصبُه »

أمّا حذفُ النونِ للجزم فبيّنٌ؛ لأنّها علامةُ رفعٍ مثلُ الضّمّةِ فحذفها الجازمُ كما يحذفُ الضّمّةَ ، وأمّا حذفُها للنّصْبِ فبالحمل على الجزم، وقد بيّن ذلك قبل . (٢)

---

(١) لبيت لزهير بن أبى سلمى من معلقته ، الديوان (ثعلب) : ٣١، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٨٩/٢ ، والمقرب له ٥٠/١ ، والهمع ٥٢/١، والخزانة ٤٤٣/١ وشرح شواهد الشافيه : ١٠

(٢) انظر ما سبق : ٢١١

[تقسيم الفعل بالنسبة للزمان]

باب قوله " الأفعال بالنسبة للزمان ثلاثة أقسام "

إنّما قالَ بالنسبةِ إلى الزمانِ ، لأَنَّها قد تنقسمُ بنسبٍ مختلفةٍ ، مثل أَنْ تُقْسَم بالنسبةِ إلى التعدّي وعدمِه ، أو بالنِّسبة إلى الاعتلال والصحَّةِ، وبالنسبةِ إلى التصرّفِ وعدمِه ، وبالنسبةِ إلى كونها على ثلاثةِ أَحْرُفٍ فأكثرَ :-

فأَمّا الماضي والمستقبلُ فلا خلافَ فيهما ، وأَعني بالماضي ماوقَعَ وانقطَع ، وبالمستقبل مالم يَقعْ ، وأَمّا ماذكرَ أَنَّهم يُسَمّونه بالوضع وهو " يَفْعَلُ " ففيه خلافٌ بين النحويين :

فمنهم مَنْ زعَم أَنَّه مُبْهمٌ ، متردِّدٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ ، وهو مذهب الجمهور . (١)

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أَنَّه مستقبلٌ ، وأنكر أَنْ يكونَ للحالِ ، وهو مذهبُ " الزَّجّاجِ " (٢) ، واستدلَّ على ذلك بشيئين :-(٣)

أحدُهما : أَنَّ زمانَ الحال لقِصَرِه لا يتّسعُ بالنَّظَرِ للفعلِ ، لأَنَّك بقَدْرِ ماتَنْطِقُ بحرفٍ من حروفِ الفعل أَوْ ببَعْضِه صار الزمانُ ماضياً .

---

(١) الكتاب ١ / ١٢ ، والايضاح للزجاجي : ٨٦

(٢) وهو مذهب الكوفيين فقد قسّموا الفعل إلى ماضٍ ، ومستقبل وهو المضارع ، ودائم وهو اسم الفاعل .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٢٧ ، ١٢٨

ولا حُجّةَ له في ذلك ، لأنّ زمانَ الحالِ عند النحويين ليس بالآن الفاصل بين الماضي والمستقبل ، وإنّما هو : الماضي (٤) غير المنقطع (٥) فهو إذاً مُتّسعٌ للنطق بالفعل .

والدّليلُ [الثاني] (٣) أنّ فِعْلَ الحالِ لوكان موجوداً في كلامهم لكانت له بِنْيَةٌ تخصُّه (٤) ، إذْ ما من موجود في كلامهم إلّا ولهُ لفظٌ يخصُّه ، وقد يكون له مع ذلك لفظٌ يشتركُ فيه مع غيره نحو : "جَوْنٍ" فإنّه يقعُ على الأسودِ والأبيضِ ، ويُخَصُّ أحدُهما لفظُ الأسودِ والآخَرُ لفظُ الأبيضِ .

٥٨ وأمّا ألّا يكونَ للشيءِ (٥) // لفظٌ يقعُ عليه إلا المشتركَ فلا يوجدُ ذلك في كلامهم .

وهذا الذي ذكره باطلٌ بدليل أنّ رائحةً تقعُ على جميع الروائح ولا اسم لها إلّا ذلك اللفظُ المشتركُ

فإنْ قال : ذلك يتخصّصُ بالإضافةِ فيقال : رائحةُ المسك ورائحةُ العنبر ؟ قيل له : وكذلك "يَفْعَلُ" يتخصّصُ بالسين وسوف وبالآنَ وما في معناها . (٦)

---

(١) في المصورة : بالماضي
(٢) الايضاح للزجاجي : ٨٧
(٣) تكملة يلتئم بها النص.
(٤) أورد الزجاجي هذا الدليل في الإيضاح : ٨٧ وردّ عليه
(٥) في المصورة : للمشي .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٢٨

والدّليلُ على أنّ "يفعلُ" قد يرادُ بهالحال شيئـــان :

- أحدهما : أنّك تقول : يفعلُ الآن ، في فصيح الكلام نحو قوله

١٢٣- * وقالوا : تجيءُ الآنَ قد حان حَيْنُهـــا * (١)

ولا يقال : "سيفعل الآن" إلّا قليلا على طريقِ المجاز [وتقريب] (٢) المستقبل من الحال كقوله :

١٢٤- فإنّي لستُ خاذلكم، ولكن سأسعى الآن إذْ (٣) بلغت إناها (٤)

فلو كانتْ "يفعلُ" للمستقبل ، ما صلح معها الآن، كما لا يصلح ذلك مـــع سيفعل فدلّ ذلك على أنّ المرادَ بها الحالُ ، إلّا أنّ زمنَ الحالِ الحقيقـيّ لا يتّسع للنطق بالفعـــل فلم يبقَ إلّا أن يكونَ المرادُ الحالَ المجـــازيّ ، وهو الماضي غيرُ المنقطعِ ؛ لأنّ ذلك يتّسع للنطقِ بالفعل .

والآخر : قول الشاعر :

١٢٥- وأعْلَمُ عِلْمَ اليومِ، والأمسِ قَبْلَهُ ولكنّني عن عِلْمِ ما في غَدٍ ، عَمِ (٥)

ووجهُ الدليل من هذا البيت أنّ اليومَ والأمسَ وغداً لا يخلو أنْ تؤخذَ

---

(١) صدره : فلما مضى شهر وعشرٌ لعيرها
وبعده : أمرّت من الكتانِ خيطا وأرسلت جَريًّا إلى أُخرى تعينُهـــا
فما زال يجري السلكُ في حُرّوَجْهِـها وجبهتـها حتى شتمقرونُها
والأبيات في الأمالي الشجرية : ١/ ٢٩٥ وسمط اللآلي .

(٢) غامضة في الأصل ، وما أثبتناه عن شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٨

(٣) في المصورة : إذا ، خطأ

(٤) مجهول ، والشطر الثاني من البيت في التوطئة، ١٣٤، ١٣٥

(٥) البيت لزهير من معلقته في الديوان (صنعة ثعلب) : ٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٩

على حقائقها ، أو كناياتٍ عن الأزمنة ، فإنْ أُخذت على حقائقها اختلّ معنى البيت ؛ لأنّه لا يُعلَمُ مِن علم اليوم إلّا ما وَقَعَ . ولا فائدة في اقتصاره على أمس ، لأنّه يَعلَمُ ماقبله ، ولا على غدٍ ، لأنّه يَجهلُ مابعده ، فلم يبقَ إلّا أنْ تكونَ كناياتٍ عن الأزمنةِ ، فكَنَى باليوم عمّا هو فيه * وكنّى بالأمس عمّا مضى من الزمانِ وبغدٍ عمّا يُستقبلُ من الزمانِ . والأفعالُ كناياتٌ عن الأحداثِ بالنَّظَرِ إلى الأزمانِ فينبغي أنْ تكونَ ثلاثة ، فثبت أنّ يفعلَ قد يقعُ على الحال . (١)

وزعم ابنُ الطراوة (٢) : أنّ يفعلُ لا يكون إلّا للحال حيث وقع. واستدلّ على ذلك بأنك لا تخبر بالمستقبل نحو " سيفعل " عن المبتدأ إلّا أنْ يكون المبتدأُ اسماً عاما ، نحو قولك : كلُّ رجل سيموت . وقال

١٢٦ - وكلُّ أناسٍ سَوْفَ تدخلُ بينهمْ دُويهيةٌ تَصفرُّ منها الأناملُ (٣)

أو يكون مؤكَّداً ، بإنَّ أوْ أنَّ نحو قوله تعالى * إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات سَيَجعَلُ لهُمُ الرحمنُ وُدًّا * (٤) ولا يجوز ذلك إذا عَرِيَ المبتدأُ من عموم أوْتأكيد لا تقول " زيد سيفعل " [ويجوز] (٥)

---

(١) هذا الكلام بنصه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٩ الا ماكان من اختلاف يسير

(٢) انظر نتائج الفكر: ١٢٠، وابن الطراوة النحوى : ٢٣٠

(٣) البيت للبيد في شرح الديوان ص ٢٥٦ وهو العاشر من قصيدة مطلعها

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أنَحْبٌ فيُقْضى أمْ ضلالٌ وباطلُ

والشاهد في الأمالي الشجرية ١/ ٢٥، ٢/ ٤٩، ١٣١ ، والإنصاف ١٣٩ وشرح ابن يعيش ٥/ ١١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ ، والمغنى : ٧٠/ ١٨١، ٢٦١، ٢١٦ ٨١٦ والخزانة: ٢/ ٥٦١

وهو في جميع هذه المصادر شاهد على أنّ التصغير يكون للتعظيم فيما ذهب إليه الكوفيون .

(٤) الآية ٩٦ من سورة مريم.

(٥) في المصورة «نحو»

"زيدٌ يفعلُ كذا "

فدلّ ذلك على أنّ يفعل حال ، فأمّا قولهم " زيدٌ يفعل غداً " فهـو حال عنده ، ولذلك جازَ ، والمعنى (١) زيد ينوى الآن الفِعْلَ غَدًا .

كما أنّ قوله تعالى ﴿ فإذا قرأتَ القرآنَ فاستعِذْ ﴾ (٢) معناه : إذا أَرَدْتَ أنْتقرأَ القرآنَ فاستعذ بالله . إِذْ لو لم يرد ذلك ، لَلَزمَ أن تكون الاستعاذةُ بعدَ القراءةِ .

وهذا الذى ذهب إليه باطل ، لأنّه بناه على أنّ " زيدٌ سيفعل(٣) لا يقال ، وأنّ : " يفعل غدا " معناه : ينوى الآن الفِعْلَ غـداً ، وكلاهما باطل ؛ لأنّه قد ورد في كلامهم مثل : زيدٌ سيفعل ، قال الشاعر :

١٢٧- قضوا آجالهم فمَضَوا وكانوا على وجهٍ وأنتِ ستلحقينا (٤)

وقال الاخر:

١٢٨- رأتْ أُمّنا وَطَبا يجيءُ به امروءٌ من الماء للعافين وهو مُزَمَّلُ
فلمّا رأته أُمّناهان وجدُها وقالت :أبونا هكذا سَوْفَ يَفْعَلُ (٥)

---

(١) في المصورة : جازوا المعنى .
(٢) الآية ٩٨ من سورة النحل .
(٣) في المصورة : زيداً ، خطأ
(٤) لم أعثر عليه .
(٥) البيتان ٢٥ ، ٢٦ من قصيدة النمر بن تولب التى مطلعها
تأبّدَ من أطلال جمرةَ مأسَلُ وقد أقفرت منها شراء فيذبلُ
الديوان : ٨٩ وروايةالبيت الأول فيه:
رأت أمنا كِيصا يلفّ وطبه إلى الأنس البادين . . . .
وروايته في مجالس ثعلب : ٢٦٨
رأت رجلا كِيصا يلفّ وطبه ويأتي إلى البادين . . . .
و انظر اللسان (كيص) والقصيدة في جمهرة أشعار العرب ٥٢٣ - ٥٣٦ والكِيص:الذى ينزلُ وحدَه .

وقد جاء أيضا : يفعلُ غداً ، وليس المعنى ينوى الآن القيام غداً ، قال الله تعالى ﴿ وماتَدْرِي نفسٌ ماذا تَكْسِبُ غدًا ﴾ (١) ومعلوم أنّها تدري مانوي كسبه أوْ تريد كسبه إلّا أنّها لا تدرى هل تكسِبُ أمْ لا ، فالسّماعُ يردّ عليه . وقال تعالى ﴿ وهُمْ من بَعْدِ غَلَبِهِمْ سيغلِبُونَ ﴾ (٢) وقال ﴿ أولئك سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ ﴾ (٣) وفي السِّيَرِ لورقةَ بن نوفل . (٤)

١٢٩- حتى خديجةَ تأتيني تسائلُني أمرًا أراه سيأتي الناسَ مِنْ أُخَرِ (٥)

فالصحيحُ أنّ يفعلُ مترددٌ بين الحال والاستقبال حتى يُخَصَّصَ بقرينةٍ لأحدِهما .

وإذا ثَبَتَ أنّه مترددٌ بينهما ، فهل تردده بينهما على السواء أوهو في أحدهما أظهر ؟ في ذلك خلافٌ بين النحويين :

فمنهم من ذهب إلى أنّه يترددُ بينهما على السواءِ ، واستدلّ

---

(١) الآية ٣٤ من سورة لقمان

(٢) الآية ٣ من سورة الروم (٣) الآية ٧١ من سورة التوبة .

(٤) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشي ، حكيم جاهلي اعتنق النصرانية ، وقرأ كتب الأديان ، وكان يكتب العربية بالحرفِ العِبراني ، أدرك أوائل عصر النبوة ، ولم يدرك الدعوة على الأرجح ، وهو ابن عم خديجة أمِّ المؤمنين ، وله حديث مشهور مع النبي صلى الله عليه وسلم عند ابتداء الوحي توفي نحو ١٢ ق. هـ " عن أخباره في الأعلام ٨ / ١١٥ .

(٥) البيت من قصيدة أولها :

يا للرجال وصرف الدهر والقدر وما الشيء قضاه الله من غير

وهي في السيرة النبوية لابن كثير ١/ ٤٠١ ، قال ابن كثير بعد إيراد القصيدة : هكذا أورد ذلك الحافظ البيهقي في الدلائل ، وعندي في صحتها عن ورقة نظر ، والله أعلم .

صاحبُ هذا المذهب بأنَّه قد وُجِدَ "يفعلُ" واقعاً على الحال تارةً وعلى المستقبل أخرى ، ولم يقم دليلٌ على أنَّه أظهرُ في أحدِهما من الآخر ، فينبغي أنْ يعتقدَ أنَّه مشتركٌ بينهما على السواء .

ومنهم مَنْ ذَهَبَ الى أنَّ حَمْلَه على الحالِ إذا عدمتِ القرائنُ أَوْلَى من حَمْلِهِ على المستقبل وهو مذهبُ الفارسيِّ ، وهو الصحيح ، واستدلّ على ذلك بأنَّه قد تقرر أنَّ اللفظَ إذا صلح للقريبِ والبعيدِ كان // [القريبُ] (١) أحَقَّ به ؛ ألَا ترى أنَّك تقول : زيدٌ وأنت ٥٩
[قمتما] (١) فَتُغَلِّبَ المخاطبَ على الغائبِ لأنَّه أقربُ إلى المتكلم منه ، وتقول : أنا وأنت قمنا ، فتُغَلِّبَ ضميرَ المتكلمِ على ضميرِ المخاطبِ ؛ لأنَّه أقربُ ، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ "يفعلُ" فالحال أحقّ منه [بصيغة يفعل] (٢) ؛ لأنَّ الحالَ أقربُ من المستقبل . (٣)

وقوله : " والمستقبلُ بالوضع لا قرينةَ تزيلُه عَمَّا وُضِعَ له "
يعني أنَّ صيغةَ افْعل لا تستعملُ إلاّ في الاستقبال ، فأمّا قولُك لمن هو في حال أكْلٍ : "كُلْ" فإنَّما طلبتَ منه استدامةَ الأكْل ، ولم تطلبِ الأكْلَ ، لأنَّه حاصلٌ والحاصلُ لا يُبْتَغَى (٤)

---

(١) غامضة في المصورة
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .
(٣) هذا ما ذهب إليه الفارسيُّ في المسائل العسكريات : ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ .
(٤) في المصورة : لا ينبغي

وقوله : والمبهمُ بالوضعِ له قرينتان تصرفانِ معناه إِلى المضيِّ ، وهما : رُبَّما ، ولَوْ " .

يعنى أَنَّك إِذا قلت : لو يقوم زيدٌ قام عمرو ، فمعناه : لو قام زيد قام عمرو ، قال الشاعر :

١٣٠- لو يقومُ الفيلُ أَوْ فَيَّالُـهُ   زَلَّ عَنْ مِثْلِ مَقَامِي وزحلْ (١)

يريد : لو قام الفيلُ أَوْفَيَّالُـه .

وهذا الذي ذكرَ إِنَّما هو حكم : "لو" التي هي لماكان سيقعُ لوقوعِ غيره . (٢) فأَمَّا لو الشرطية فإِنَّها إِذا دخلتْ على الماضي صرفت معناه للاستقبالِ ، فإِذا كانت تفعلُ ذلك بالماضي فالأَحْرَى أن تُخْلِصَ المبهمَ للاستقبال قال تعالى ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ (٣) مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افتدَى بِهِ ﴾ (٤) المعنى : وإِنِ افتدى به يوم القيامة وقال الأعشي (٥) :-

١٣١- قومٌ إِذا حاربُوا شدُّوا مآزرَهم   دُونَ النِّساءِ ولو باتَتْ بأَطْهارِ (٦)

---

(١) البيتُ للبيد بن ربيعة في شرح الديوان ١٩٤ وهو ٩ ٦من قصيدة مطلعها :
إِنَّ تقْوى ربِّنا خَيْرُ نفَلْ   وبإِذْنِ اللّهِ رَيْثِي وعَجَلْ
وهوفي التهذيب ٣ / ٤١٥ ، ٤ / ٣٦٣ ، ٥ / ١٨٠
واللسان (زحل)

(٢) في المصورة : لغيره

(٣) في المصورة : «لن» خطأ

(٤) الآية ٩١ من سورة آل عمران

(٥) كذا في المصورة . وهو خطأ فإِنَّ البيتَ للأخطل ، ومعناه لا يصدر عن جاهلي .

(٦) البيت للأخطل من قصيدة في مدح يزيد بن معاوية مطلعها :
تغيّرَ الرسمُ من سَلْمى بأحفارِ   وأقفرت من سُليمى دِمْنَةُ الدارِ
والشاهد هو آخر بيت فيها ، وهو في النوادر : ١٥٠
وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤١ ، والمقرب ١ / ٩٠ والمغني : ٣٤٨ ، ٣٤٩

يريد : وإنْ باتت بأَطْهارِ (١) ؛ أَلا ترى أَنَّه قد قال : إِذا حاربوا ، فأتي بإِذا وهي للمستقبل .

وكذلك " رُبَّما " تَصْرِفُ معنى المبهم إِلى المضيِّ فتقول : رُبَّما يقوم زيد ، يريد ربَّما قام زيد ، فأَمَّا قوله تعالى ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مُسْلِمِينَ ﴾ (٢) فظاهِرُه يعْطي أَنَّ الفعلَ الذى بعد ربَّما ، مستقبل ؛ لأَنَّ الذين كفروا لا يودّون ذلك في الدّنيا بل في الآخرةِ ، لكن يتخرج ذلك على أَنْ يكون التقدير : ربما وَدَّ الذين كفروا ، فيكون من قبيل ماجُعِلَ فيه المستقبلُ بمنزلةِ الماضى ؛ لصدق الوعد (٣) به ، ولقصد التقريب لوقوعه ، فجعل وإِنْ كان غير واقع كأَنَّه واقع مجازاً كما قال تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فلا تستعجلُوهُ ﴾ (٤) فوقع أَتى في موقع يأْتي ؛ لماذكرناه من قصدِ التقريب، والدليلُ علىأَنَّ أَتى في موضع يأْتِي قوله بعدُ ﴿ فلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (٤) إِذِ الاستعجالُ إِنَّما يُتَصَوَّرُ بالنَّظَرِ إِلى ماينْتظرُ ومِنَ القرائنِ التى تَصْرِفُ معنى المبهم إِلى الماضي :- عطفُه على الماضى أوعطفُ الماضي عليه نحو قوله ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ من السماءِ ماءً فتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٥) كأَنَّه قال :

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤١ ، والمغنى ٣٤٩
(٢) الآية ٢ من سورة الحجر
(٣) في المصورة: الموعد .
(٤) أول سورة النحل
(٥) الآية ٦٣ من سورة الحج

فأصبحت ، وسوّغَ ذلك عطفه على أَنْزَلَ وهو ماضٍ . ونحو قول الشاعر :

١٣٢- وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ:لا يعنيني (١)

يريد : ولقد مررت ، وسوّغَ ذلك عطف مضيت عليه وهو ماضٍ .

ومنها : لمَّا المحتاجةُ إلى الجوابِ ، نحو قولهم : لمَّا يقوم زيد قام عمرو. وقال تعالى ﴿ فَلمَّا (٢) ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرَى يجادِلُنا ﴾ (٣) أي:جادَلَنا .

ومنها : وقوعُه خبرًا لكان وأخواتِها ، نحو قولك : كان زيدٌ يقوم ،وأصبح زيدٌ يضحك " .

وأمَّا وقوعه حالاً من اسم قد عمل فيه عاملٌ معناه المضيّ نحو: جاء زيد يضحك ، فإنّه على حكايةِ الحالِ الماضيةِ ، فليست إذاً مصروفةً عن معناها .

و منها أيضا إعماله في الظرف الماضي نحو قوله :

---

(١) ا لبيت لرجل من بنى سَلول، مُولَّدٍ،كما في الكتاب ٣ / ٢٤ ، ولكنّه من أبيات الأصمعية رقم ٣٨ المنسوبة إلى شمر بن عمرو الحنفي، و هو شاعر جاهلي،انظر الأصمعيات ص ١٢٦ والبيت في الخصائص ٣ / ٣٣٠ ، ٣٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٠ والمغني ١٣٨ ، ٥٦١ ، ٨٤٥ ، والخزانة ١ / ١٧٣ ، ٥٢٨ ، ٢ / ١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ٤ / ١٠٤ .

(٢) في المصورة : ولما ، خطأ

(٣) الآية ٧٤ من سورة هود .

١٣٣- يجزيه ربُّ العالمين إذْ جَـزَى
جناتِ عدن في العلاليِّ العُـلَا (١)

كأنَّه قال : جزاه ربُّ العالمين إذْ جزى ، وجعل الوعد بالجزاء جزاءً، وهذا أولى من أنْ يعتقد في : إذْ " أنَّها بمنزلةِ : إذا (٢)، لأنَّ صرفَ معنى المبهم إلى الماضي لقرينةٍ قد ثبت من كلامهم ولم يثبت وضعُ إذْ موضع " إذا " بقاطع .

فالقرائن التي تصرف معنى المبهم إلى الماضي أزيدُ مماذكره أبوموسى .

وقوله : وقرينةٌ تخلصه إلى الحال وهي : الآن ، ومافي معناها " الذي في معنى الآن هو : الحين والساعة ، وإنَّما يعني بالآن المستعملة على حقيقتها ، لأنَّها إنْ تُجُوِّزَ فيها واستعملت تقريباً صلحت مع الماضي والمستقبل قال تعالى : ﴿ الآن جِئْتَ بالحَقِّ ﴾ (٣) و ﴿ الآن حَصْحَصَ الحَقُّ ﴾ (٤) ونحو قول الشاعر :

﴿ سأسْعَى الآن إذْ بلغت إناها ﴾ (٥) [١٢٤]

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي، وليس في ديوانه المجموع وهو في الأمالي الشجرية منسوباً ١/٤٥ ، ١٠٢ ، ومن غير نسبةٍ في التهذيب ٥٠/١٥ ، واللسان ٤٦٣/١٥ .

(٢) ذهب ابن الشجري في أماليه إلى أنَّ "إذْ" بمنزلة إذا، وانظر أيضا المصادر السابقة .

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٥١ من سورة يوسف

(٥) سبق ص ٢٤٧

و من القرائنِ المخلصةِ له إِلى الحالِ ، نفيُه بما ودخول "لام إِنَّ" عليه ، فإذا قلت : مايقوم زيد ، وإِنَّ زيداً ليقومُ - ولم يَقْترن بالفعلِ قرينةٌ تَشْهَدُ للاستقبال - لم يُحْمَلْ إِلاَّ على الحال .

٦٠ ومنها : أيضا عطفُه على الحالِ وعطفُ الحالِ عليه// نحو قولهم : يقوم زيد الآن ويخرج " فيخرج المراد به الحال؛لعطفه على الحال (١) ، وكذلك لوقلت : يقومزيد ويخرج الآن ، لكان المراد بيقوم الحال؛لعطفِ ويخرج عليه ، وهو حال .

ومنها : وقوعُه في موضعِ نصبٍ على الحالِ نحو : جاء زيدٌ يضحك ، فلم يستوفِ أبو موسى مايُخَلِّصُ المبهمَ للحالِ .

وقوله : وقرائن تخلصه إِلى الاستقبال وهي : لامُ الأمرِ والدعاء، ولا في النهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا في النفي ، ونونا التوكيد ، وحرفا التنفيس[وإِعماله في الظرفِ المستقبل] (٢) والنواصبُ كلها ، وأدوات الشرط كلُّها إِلا "لو" .

- مثال لامُ الأمر والدعاء : لِتقُمْ ، لتغفرْ لي يا الله .
- ومثال " لا " في النَّهي والدعاء : لاتَضْرِبْ زيداً ، و:لاتعذِّبْني يا الله .
- ومثال لام القسم : والله ليقومُ زيد ، إِلاّ أَنَّ ذلك إِذا أردت المستقبل لا يجوزُ في الكلام إِلّا بشرطِ أَنْ تُدْخِلَ النونَ الشديدةَ أو

---

(١) في المصورة : المحل
(٢) تكملة من الجزولية ، وقد ضرب له الأُبذي مثالا بعدُ .

الخفيفةَ فتقول : والله ليقومَنّ زيد ، أَوْ : لَيَقُومَنْ زيدٌ ، وإنَّما يجيء ذلك في الضرورة نحو قوله :

١٢٤- تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حلفةً ليردَّنِي إِلى نِسْوَةٍ كأَنَّهُنَّ مفائدُ (١)

وهذا الذى ذهب إليهفي اللام هو مذهبُ أكثرِ النحويين ، ومنهم من ذهب إلى أنَّك تقول: إذا أقسمت على قيام في الحال - والله ليقوم زيد ، وهو عندى جائز ، وسيُبَيَّنُ في باب القسم . (٢)

ومثال " لا " في (النفي) (٣) لا يقومُ زيدٌ " .

و مثال نوني التوكيد : هل تقومَنَّ، وهل تقومَنْ .

ومثال حَرْفَي التنفيس : سيقومُ ، وسوفَ يقومُ

ومثال إعمالِهِ في الظرف المستقبل قولك : يقومُزيدٌ غداً .

ويعني بقوله : النواصب كلها : ماينصب بنفسه نحو : لن يقومَ زيد"

---

(١) ا لبيت لزيد الفوارس الحصينبن ضرار الضبّي شاعر جاهلي . والشاهدُ أولُ الحماسية رقم ١٨٠ ،انظر شرح الحماسه للمرزوقي ٥٥٧ ، وفي في المقرب لابن عصفور ١ / ٢٠٦ ،والضرائر له : ١٥٧ وشرح الجمل له : ١ / ٥٢٨ ، وفي الخزانه : ٤ / ٢١٨ .

(٢) قال الأُبّذي في باب القسم ٢ / ٢٧ من هذا الشرح " وإنّكان الجوابُ فعلاً حالاً لا يقسم عليه ، لأنّ مشاهدته تغني عن ذلك ، وهو باطلٌ إذْ قد يعوق عن المشاهدةِ عائقٌ فإنّ كان منفيا نفيته "بما" فقط ، فتقول : والله مايقوم زيدٌ الآن ، وإنْ كانموجباً لزمته اللام وحدها على رأي فتقول : والله ليقوم زيد ولا سبيل إلى النون الشديدة ولا الخفيفة، لأنّهما يخلصان الفعل للاستقبال . إلخ" .

(٣) في المصورة : "النهي" .

أَوْ بِإِضمارِ " أَنْ " نحو قولك : سرت حتى تَطْلعَ الشمسُ " .
ويعني بقوله : أدوات الشرط كلها ، مايجزم منها ومالا يجزم نحو قولك : إِنْ تخرجْ أَخْرجْ ، و: كيفما تصنعُ أَصنعُ ، فكيف معناها الجزاء ، ولا يجازى بها أَعْني : أَنَّها لا تجزِمُ . (١)

واستثناؤه "لوْ غيرُ مَرْضِيٍّ ، لأَنَّها إِذا كانت شَرْطا خلصتْهُ للاستقبال كما تقدَّمَ . (٢) وإِنْ كانت لما كان سَيَقَعُ لوقوعِ غيرِه صَرَفَتْ معناه إِلى المضيِّ كما تقدَّم(٣) ، وليست إِذْ ذاك شرطاً لا في اللفظ؛ لأَنَّها لا تجزم ولا في المعنى؛ لأَنَّ الشرط إِنَّما يكونُ بالنَّظَرِ إِلى الاستقبال ، وإِنْ سَمَّاها شرطا من حيث إِنَّها مفتقرة إِلى جواب فليستثن " لَمَّا " ؛ لأَنَّها تحتاج إِلى جواب ، وتدخل مع ذلك على المبهم ، ولا تخلصهُ إِلى الاستقبال ، بل تصرف معناه إِلى المضيّ ، نحو قوله تعالى ﴿ فلمَّا (٤) ذَهَبَ عَنْ ابراهيمَ الرَّوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرى يجادلُنا في قومِ لُوْطٍ ﴾ (٥) أي: جادلنا .

ونقصَهُ من القرائن المخلّصة له إِلى الاستقبال عطفُه على المستقبل أَوْ عَطْفُ المستقبل عليه نحو قولك : "سيأكل زيدٌ ويشرب" أو: يشرب زيدٌ وسيأكل" فيشرب في الموضعين مستقبل ، ونَقَصَهُ منها أَيضا : إِضافةُ الظرفِ المستقبل إِليه نحو قولك : خروجي

---

(١) أَجازَ الكوفيون وقطرب من البصريين : الجزم بكيف انظر المسألة ٩١ من الإنصاف ص ٦٤٣ واشترط البعض اقترانها بـ"ما" انظر المغنى : ٢٧٠ ، ٢٧١
(٢) انظر ماسبق : ٢٥٣
(٣) انظر ماتقدم : ٢٥٢
(٤) في المصورة : "ولما" خطأ
(٥) سبقت ص : ٢٥٤

إذا يخرجُ زيد ،فيخرج مستقبل ، لإضافة إذا إليه ، وهي للزمـــان المستقبل .

وقوله : والماضي بالوضع له قرائنُ تصرفُ معناه إلى الاستقبال دون لفظه ، وهي أدواتُ الشرط كلّها إلاّ لو ولمّا (الظرفيه) .(١)

يعنى أنّ الفعلَ الماضيَ إذا دخلت عليه أداةٌ من أدواتِ الشرطِ

ماعدا ما استثناه انصرف معناه إلى الاستقبالِ نحو قولك : إنْ قام زيدٌ قام عمروٌ " ، فجعلت قيامَ عمرو مَشْروطاً بقيامِ زيد ، فيمـــا يستقبل ، لا خلاف في شيءٍ من ذلك بين النحويين ، إلاّ كان ، فـــإنّ المبّـــرد زعم أنّها لقوّتها في الزمان الماضي من حيثُ جـــردت للدلالة عليه لم تغيّر أدواتُ الشرطِ دلالتَها على الزمان الماضي فتقول : إنْ كان زيد قد قام فيما مضى فقد قام عمرو ، وقال تعالى ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فقد عَلِمْتَهُ ﴾ (٢) . ومعناه عنده إنْ كنت قلته فيما تقـــدّم قد علمته . والصحيحُ ماذهب إليه أبو موسى : أنّ كان بمنزلـــة غيرها من الأفعالِ ، وهو مذهبُ جمهورِ النحويين ، ولو كانت "إنْ" لا تقلب معنى "كان" إلى الاستقبال لقوّة دلالتها على الماضي لما جاز أنْ تأتـي بعد إنْ والمراد بها الاستقبال في موضع من المواضع ، وليس الأمــرُ كما ذكر المبّردُ ؛ ألاَ ترى أنّ المعنى على الاستقبال في قوله تعالـــى ﴿ وإنْ كنتُمْ جُنُبا فاطّهّروا ﴾ (٣) ، فأمّا الآيةُ المتقدمة فتحتمل وجهين :

---

(١) في المصورة : الشرطية : واخترنا مافي الجزولية ، وممّاسيأتـي في الشرح .

(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة

أحدهما : إضمار "أكن" لدلالة كان عليه ، كأنّه قال :
إنْ أكن كنت قلته فقد علمته " أي إنْ أكن فيما يُستقبَلُ موصوفاً :
بأنّي كنتُ قلتَ ذلك فيما مضى فقد علمتَه .

والآخَرُ : إضمارُ القولِ لدلالة "قلت" عليه ؛ لأنَّ العربَ
تضمرُ القولَ كثيراً ، وإنْ لم يكن في الكلام لفظٌ يدلّ عليه فكيف إذا كان
في اللفظ // مايدلّ عليه قال تعالى ﴿ فأمّا الذين اسودَّتْ ٦١
وجوهُهُمْ أكفرتُمْ بعد إيمانِكُمْ ﴾[1] التقدير: فيقال لهم : أكفرتُم بعد
إيمانكم ، وكذلك قوله تعالى ﴿ والملائكةُ يَدْخُلُونَ عليهم مِنْ كُلِّ
بابٍ ﴿ سلامٌ عليكُمْ ﴾ [2] أي يقولونَ : سلام عليكم ، ومثل
ذلك كثير فكأنّه قال : ﴿ إنْ أقل كنت [قلته] [3] فقد علمته .

و قوله " ولمّا الظرفية " .
تحرّز بذلك من لما الجازمة ؛ لأنّها [لا تحتاج] [3] إلى [جواب] [3]
فيحتاجُ إلى استثنائها من أدواتِ الشرط . ويعني بقوله الظرفيه :
أنّ معناها معنى الظرف لا أنّها ظرف[4] ؛ ألا ترى أنّ معنى
" لما قام زيد قام عمرو " كمعنى " حين قام زيدٌ قام عمرو " .

---

(١) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران
(٢) الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد
(٣) غامضة في المصورة
(٤) في مغني اللبيب (٣٦٩) زعم ابن السراج والفارسي وتبعهما ابن جنّي أنّها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك : بمعنى : إذْ ، وهو حسنٌ لأنّها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة .

وقد تبيّنَ أَنْ لو تُخْلِصُ الماضي إلى الاستقبال إذا كانت بمعنى "إِنْ ، وأَنَّ منه قوله تعالى ﴿ وَلَوِ افتَدَى بِهِ ﴾ (١) وأَنَّ لو التى لا تصرف معنى الماضى إلى الاستقبال إنّما هي لو التى لماكان سيقع لوقوع غيره ، على أَنَّ لو هذه ولمّا الظرفيه لا ينبغي أَنْ تستثنى من أدواتِ الشرط، لأَنّهما لا يجزمان فعلين كأدواتِ الشرط.

ومن القرائن التى تصرف معناه أيضا إلى الاستقبال :إعماله في الظرف المستقبل نحو قوله :

١٣٥- وَنَدْمانٍ يزيدُ الكأسَ طِيباً سَقَيْتُ إِذا تغوَّرَتِ النُّجُومُ (٢)

المعنى : أسقيه إذا تغورتِ النجومُ .

فأَمّا قولُ الحطيئة (٣) :

١٣٦- شَهِدَ الحطيئةُ حين يَلْقَى رَبَّهُ أَنَّ الوليدَ أَحَقُّ بالعُذْرِ (٤)

---

(١) الآية ٩١ من سورة آل عمران .

(٢) البيت لبُرْج من مُسْهِر ، شاعر جاهلي معمّر والبيت أول الحماسية رقم ٤٨٤ ص ١٢٧٢ من شرح الحماسة للمرزوقي ، وهو في المغني : ١٣٠ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٣ ،

(٣) هو جرول بن أوس بن مالك ، لقب بالحطيئة لقربه من الأرض فإنّه كان قصيرا ، ويكنى أبا مليكة ، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم ثم ارتدّ ، وكان ذا شرٍّ ، مغموز النسب فاسد الدين ، هجّاءً ، حتى إنّه هجا أمّه ونفسه ، وقد حبسه عمر بن الخطاب لهجائه الزبرقان بن بدر ، ثم أطلقه توفي في حدود ٣٠هـ ، أخباره في الشعر والشعراء ١٨٠- ١٨٧ وفوات الوفيات ١ / ٢٧٦- ٢٧٩ ومابعدها .

(٤) الديوان : ٢٣٧ والتهذيب ٤/ ٣٣٦

فيحتمل أَنْ يكون من هذا القبيل كأنَّه قال : يشهد الحطيئةُ حين يلقى ربَّه ، ويحتمل أَلَّا يكونَ من هذا القبيل كأَنَّه رغب إلى الله أَنْ يثبته على هذه الشهادة حين يلقى ربَّه فلا يكون من هذا الباب؛ لأَنَّ الدعاءَ وإِنْ كان لفظُه لفظَ الماضي معناه الاستقبال ، أَلَا ترى أَنَّه طلبٌ ولا يطلبُ الموجودُ .

ومنها أيضا : إِضافةُ اسمِ الزمانِ المستقبلِ إليه نحو قولك : خروجُ زيدٍ إذا قام عمرو ، تريد : إِذا (١) يقومُ عمروٌ؛ لأَنَّ إِذا تقع على الزمانِ المنتظرِ .

ومنها : عطفه على المستقبل أَوْ عطفُ المستقبل عليه (٢) نحو قولك : قعد زيدٌ وسيقوم ، المعنى: سيقعد زيد وسيقوم ، وكذلك : سيقوم زيد وقعد ، تريد : وسيقعد ، وقد يمكن أَنْ يحمل قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ من السماءِ ماءً فتصبحُ الأَرضُ مخضرَّةً ﴾ (٣) على هذا فيكون التقدير : أَلَمْ تر أَنَّ اللهَ يُنْزِلُ من السماء ماءً فتصبحُ الأرضُ مخضرّةً .

ومنها أيضا : وقوعه في صلة " ما " المصدرية ، إِذا كان

---

(١) في المصورة : إِذْ

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٠ " ولا يجوز عطف فعل على فعل إِلّا بشرط أَنْ يتفقا في الزمان فلا يجوز أَنْ تعطف ماضيًا على مستقبل ولا مستقبلاً على ماض، والأحسن أَنْ يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان . . ثم قال . . وقد يجوز أَنْ تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو: إِنْ قام زيدٌ ويخرج بكر ، فعطف يخرج على قام لاتفاقهما في الاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ألم ترَ أَنَّ الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأَرضُ مخضرة ﴾ ألا ترى أَنَّ المعنى : أَنزل من السماء ماء فأصبحت الأرض مخضرة . . إلخ

(٣) الآية ٦٣ من سورة الحج .

العاملُ فيها المستقبل نحو قولك : افعل خيراً ما دمتَ حَيًّا " تُريد : ما تدوم حيًّا . إلا أنَّ العربَ لا تقول : ما تدوم حيًّا ، بل لا تستعمل بعدها إلَّا الماضي ، وسببُ ذلك أنَّ معنى الكلامِ بها كمعنى جملةِ الشرطِ المحذوفِ الجوابِ ؛ لدلالة ما تقدَّم عليه ، كأنَّك قلت : افعل هذا إنْ دمت حيًّا ، والعربُ لا تحذِفُ جوابَ الشَّرْطِ إلَّا إذا كان فعلُ الشرط ماضياً ، تقول: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ " (١) ولا يجوزُ أنْ تقولَ : أنتَ ظالمٌ إنْ تفعل" .

فهذه جملةُ القرائنِ التي تَصْرِفُ معنى الماضي إلى المستقبل وقوله : وله قرينتان تصرفان لفظَه إلى المبهم دونَ معناه وهما : " لَمْ " ولَمّا الجازمتان .

هذا الذي ذكره مذهبٌ وقد نُسِبَ لسيبويه ؛ لأنَّه جَعَلَ لم : نَفْيَ فَعَلَ ولمّا : نَفْيَ قد فَعَلَ (٢) (٣) وزعم المبرّد والأستاذ أبو علي وأكثر النحويين المتأخرين أنَّ لَمْ ولمَّا من القرائن الصارفةِ معنى المبهم إلى المضي دون لفظه (٤) ، وأنَّ الأَصْلَ : يفعل ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضيّ وبَقِيَ اللفظُ على ما كان عليه .

---

(١) المثال في الخزانة ٤ / ٤٤٢

(٢) الكتاب ١ / ١٣٦

(٣) نفسه ٣ / ١١٥ (ولمّا يفعل ، وقد فَعَلَ)

(٤) المقتضب ١ / ١٨٥ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٤ ١٦ .

ووجهُ قول أبي موسى وتصحيحُه أَنْ يقالَ : الدليلُ أَنَّك إِذا ناقضت من أَوْجَبَ قيامَ زيدٍ ، فقال : قام زيد . قلت : لم يقمْ زيد . وإِنْ قال ـ قد قام زيد . قلت : لمَّا يقم زيد ـ والمناقضةُ إِنَّما تكونُ بإِدخالِ أداةِ النَّفْي على ماأَوْجَبَه الذى قصدتَ مناقضةَ كلامِهِ، أَلا ترى أَنَّه لو قال : زيدٌ قائمٌ ، فأردت مناقضَتَهُ لقلت : ما زيدٌ قائمٌ ، فدلَّ ذلك على أَنَّ لمَّا ولمْ دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه ، ولما كانت لمّا لنفي : قد فعل ، أجازوا الوقفَ على لمَّا فقالوا : قاربتُ المدينةَ ولمَّا (١) ، أي ولمّا أدخلها ، كما قالوا : لم يقم زيدٌ وكأَنْ قَدْ ، يريدون وكأن قدْ قام قال الشاعر

أَفِدَ التَّرحُّلُ غيرأَنَّ ركابَنا لمَّا تَزُلْ برحالِنا وكأَنْ قَدِ (٢) [٩٩]

أي : وكأنْ قد زالت ، وأَيضا فإِنَّ صَرْفَ التغييرِ في : لم يقم ، ولمَّا يقم . إِلى جانب اللفظِ أَوْلى من صَرْفِهِ إِلى المعنى ،لأَنَّ المحافظةَ على المعنى أَوْلى وليستِ الألفاظُ كذلك لأَنَّها خَدَمَةُ المعاني .

فإِنْ قيل : فهلّا صرفتُم التغييرَ في مثلِ : إِنْ قام زيدٌ قام عمرو ، إِلى جانبِ اللَّفْظِ فاعتقدتم أَنَّ الأَصْلَ : يَفْعَلُ ، لكنَّ الأَداةَ غيّرتِ اللفظَ إِلى المضي ، فيكون ذلك أَوْلَى ممَّا ذهبتم إِليه من صَرْفِ التغييرِ إِلى جانب المَعْنَى وزعمكم أَنَّ الأَصْلَ : فَعَلَ ، فدخلتْ عليه أداةُ الشَّرْطِ فنقلَتْ معناه // إِلى الاستقبال وأَبْقَتِ اللَّفْظَ على ماكان عليه ؟ ٦٢

---

(١) المغنى : ٣٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٩

(٢) سبق تخريجه ص ٨١

فالجوابُ : أَنَّ الذى حَمَلَ على ذلك : أَنَّا إذا اعتقدنــــا أَنَّ أَداةَ الشرطِ صَرَفَتِ المعنى دونَ اللَّفْظِ كان لذلك سَبَبٌ وهـــو أَنَّ الشَّرْطَ لا يُطْلَبُ (إلاَّ) (١) بمعنى الاستقبال ،فلم يكن أَنْ يبقـــى المعنى على المُضِيِّ ، ولو جعلنا أَداةَ الشرطِ مغيِّرةً للَّفْظِ لم يكــــن له سبب ، إِذْ لَفْظُ الماضي ولفظُ المستقبل يَسوغُ دخولُ أداةِ الشـرط عليهما ، فلا يكون لصرفِ اللَّفْظِ موجبٌ،وليس كذلك : لَمْ يَقُمْ ، و: لمَّـا يَقُمْ ، لأَنَّا إذا جعلنا لم ولمّا غيّرتا صيغةَ فَعَلَ إلى يَفْعَلُ ، كـــان لذلك موجبٌ ، وهو أَنَّ صيغةَ فَعَلَ لا تصلحُ بعدهما لا يقال : لَمْ قامَ زيدٌ ولا : لمّا قام زيــد " .

---

(١) تكملة يستقيم بها النص .

(حروف المضارعــــة)

و قوله : الهمزةُ من حروف المضارعةِ للمتكلّم وحدَه ''
يعني بذلك الشخصَ المتكلّمَ مذكّراً كان أَوْ مؤنثاً فيقـــولُ الرجل أو المرأة إذا أَخْبَرَ كلٌّ واحدٍ منهما عَنْ نفسِه ، ولم يقصد تعظيماً : أَفْعَلُ .

وقوله : النونُ للواحدِ ومَعَهُ غيرُه . .
يريد للشخص الواحدِ ومعه غيره مذكّراً كان أَوْ مؤنثا ، مثال ذلــــك نفعل ، إذا أخْبَرَ عن نفسِه وعَنْ غيرِه واحداً كان ذلك الغيرُ أَوْ أكثـــر ، فيقول : أنا وزيد نفعل كذا ، أَوْ : أنا والزيدون نفعل كــــذا ، وتقول المرأة إذا أَخْبَرَتْ عن نفسِها وعن غيرِها : أنا وهندُ نفعـــــلُ كذا ، و : أنا والهندات نفعلُ كذا ،
وقوله : أو للمعظّم نفسَهُ .

إنَّما يستعمله المُعظّمُ نفسَه في الغالبِ ، لأَنَّ له أَتْباعــــاً يذهبون إلى مذهبه ، ويقولونَ بقولِه ، ولذلك أكثرُ ماتوجد فيكـــلامِ الملوكِ والعلماءِ ، فهي في الحقيقةِ للمتكلمومعه غيره وقد يستعملُهـــا وحدَه مِنْ حيثُ نُزِّلَ نفسَه منزلةَ الجماعةِ وأقامها مقامها تعظيماً لهــــا ، فكأنَّها استعملت للجماعةِ إلَّا أنَّ ذلك مجازٌ ، وَيقِلُّ فيها .

وقوله : والياءُ للغائبِ المذكّرِ مُطلَقا .
يريد في الأحوالِ كُلِّها من إفراد وتثنيةٍ وجمعٍ ظاهراً كان الاســــم الذى أُسْنِدَ إليه الفعل أَوْ مضمراً ، واقعاً كان على عاقل أوْعلى غيــــر عاقل ، نحو قولك : يقوم زيدٌ ، وزيدٌ يقومُ ، ويقومُ الزيـــــدان ، والزيدان يقومان ، ويقوم الزيدون ، والزيدون يقومون ، ويقــــــومُ

الرجال ، والرجالُ يقومون ، وينكسرُ الجِذْعُ ، والجذع ينكسر ، وينكسر الجذعان ، والجذعان ينكسران ، وينكسر الجذوع ، والجذوع ينكسر " على حَدِّ قوله تعالى ﴿ وإنَّ لكُم في الأنعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُم مِمَّا في بُطُونِه ﴾ (١) وعلى حَدِّ قولِ الشاعر :

١٣٧- * مثل القطا قد نُتِفَتْ حواصلُه *(٢)

فعاد الضميرُ على الجمعِ مفرداً ، وقد يُفْعَلُ ذلك بجمْعِ المذكَّرينَ العاقلينَ فيقال : الزيدون يقوم ، وهذا قليلٌ جداً ، وعليه قولهم : هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه(٣) ، فأعادَ الضميرَ على جمعِ العُقلاءِ مفرداً مذكَّراً .

وقوله : والغائباتِ :
إطلاقُه القولَ في الغائباتِ يقتضي أنَّ الياءَ تكونُ في فِعْلِ الغائباتِ على الإطلاق ، مُسْنَدًا كان الفعلُ إلى ظاهرٍ أوْ مُضْمَرٍ ، عاقلٍ أوْ غيرِ عاقلٍ ، جمعاً سالمًا كان أوْجَمْعَ تكسيرٍ فيقال : يقوم الهنودُ ، والهنودُ يقمن ، ويسرع النوقُ ، والنوقُ يسرعن ، ويقوم الهنداتُ

---

(١) الآية ٦٦ من سورة النحل

(٢) قائله مجهول ، وهو في تهذيب اللغة ٣ / ١٣ :"مثل الفراخ نَتَقَتْ" وكذلك في معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٠ وفي رسالة الغفران : ٤٧٤ ، نُتِقَتْ وفي اللسان (نعم) نُتِقَتْ ، ولعل الصواب : نتقت بالقاف فالنَّتَقُ هو السِّمَنُ ولعله المقصود ، وله معانٍ أخرى .

(٣) نتائج الفكر : ١٧٢

والهندات يقمن ، وتَنشَقُّ السموات ، والسموات ينشققن ، قال تعالى ﴿ يَكادُ السمواتُ يتفطّرْنَ مِنْهُ ﴾ (١) وجميعُ ذلك جائزٌ إلّا في جمع المؤنثِ السالمِ الواقعِ على مَنْ يعقلُ ، فإنّك إذا أسندت إليه الفِعْلَ لم يكن بالياءِ عند البَصْريين وإنّما يجوز ذلك عند الكوفيين . (٢) وسببُ امتناعِ ذلك عند البصريين أنّه لما سَلِمَ بناءُ الواحدِ ، وَجَبَ أَنْ يكون الحكم كما كانَ مَعَ الواحدِ ، فكما لا تقول يقوم هند ـ بالياءِ ، فكذلك لا تقول : يقوم الهندات ، وإنّما جاز : يكاد السمواتِ ، لأنّ ذلك جائزٌ في المفرد ، فتقول : يكاد السماء ، لأنّه مؤنثٌ غيرُ حقيقي قال تعالى ﴿ السماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ (٣)

فأمّا قول الشاعر :

---

(١) الآيةُ ٩٠ من سورةمريم وفي إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٨ "تكاد السموات . . على تأنيث الجماعة ويكاد على تذكير الجمع (ينفَطِرْن) بالياء والنون قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة و قرأ الأعمش والحسن ونافع والكسائي (يتفطّرن) وفي السبعه ٤١٢ ، ٤١٣ ، " وقرأ نافع والكسائي : (يكاد) بالياء و (تتفطرن) بالتاء . . . ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وأبو عمرو : (تكاد) بالتاء و (يتفطرن) بالياء والنون والظاهر أنّ مَنْ قرأ (يكاد) بالياء لم يقرأ (ينفطرن) بياء ونون وبالعكس .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٣ ، والهمع ٢ / ١٧١

(٣) آية ١٨ من سورة المزمل .

١٣٨- فقلت لها : فِيئِي فمايَسْتَفِزُّني ذَوَاتُ العُيونِ والبَنَانِ المُخَضَّبِ (١)

فضرورة ، وقد يتخرَّجُ على أَنْ يكون راعَى الموصوف المحذوف ، كأَنَّه قال : يستفزني النساءُ ذوات العيونِ ، وعلى ذلك ينبغي أَنْ يُحْمَلَ قولُ الآخرِ :

١٣٩- عَشِيَّةَ قامَ النائِحاتُ وشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بِأيدي مأْتَمٍ وخُدُودُ (٢)

أَعنى الضرورةَ ، أورُعِي الموصوفُ المحذوفَ كأَنَّه قال : قام النساءُ النائِحاتُ .

ش(٣) : وقالوا : قام بناتي ، كقوله :

١٤٠- * فبكى بناتي شجوهنَّ وقلْنَ لِي * (٤)

---

(١) لم أعثر عليه .

(٢) هو لأبي عطاء السِّندي ، مخضرم من شعراء الدولتين، صاحب الحماسية رقم ٢٦٦ ص ٧٩٩ من شرح المرزوقي، والبيت من هذه الحماسية وهو في أدب الكاتب : ٢٤ ولا قتضاب : ٢٩٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٣ ، ٣٩٤ ، والخزانة : ٤/١٦٧ .

(٣) كلامه في التوطئه ١٥٦

(٤) عجزه :* والأقربون إِلَيّ ثمتصدّعوا *
وهو البيت ٢٤ من المفضلية ٢٧ لعبدة بن الطبيب، وروايه الشطر الأول فيها : فبكى بناتي شجوهن وزوجتي .
المفضليات : ١٤٨ ، الخصائص ٣/٢٩٥، التوطئه : ١٥٦ ، التصريح ١/٢٨٠ .

ووجهُ ذلك أنَّ بناتي لا يشبه الهندات ، فإنَّ واحدُ الهندات : هند ، فله حكم هندٍ ، وواحدُ البنات المنطوق به بنت ولم يسلم فيه لفظ بنت كما هو بل غيّروه على جمعه وبنوه على بناء أَمَه فقالوا : بَنَة (١) ثم جمعوه ولم ينطقوا ببَنَةٍ أصلا ، فمن حيثُ فعلوا به ذلك أشبه بهذا التغيير جمعَ التكسير فحكموا له بحكمِ جمعِ التكسيرِ فجاز فيه الوجهان .

والكوفيون : يُسَوُّون بين جمعِ السلامةِ والتكسير.

وكان ينبغي أَنْ يقولَ : وللغائبةِ // إِنْ كانت مضافةً ٦٣
إلى مذكر هي بعضُه ويجوز أَنْ تلفظ بالمذكر وأَنْتَ تريد المؤنَّثَ ، نحو قولك : يُقطَعُ يد زيد ، لأَنَّك [قد تقول] (٢) يُقْطَعُ زيدٌ ، وأنت تريد يده . [وكذلك الغائبة] (٢) إِنْ فُصِلَ بينها وبينَ الفعلِ بشيءٍ نحو قولك : يَحْضُرُ القاضيَ اليومَ امرأةٌ [ويتبعك] (٢) اليومَ [امرأةٌ] (٢) (٣) ، وإِنْ كانَ الفصلُ بإِلَّا لزمت الياءُ نحو قولك مايقوم إِلا هِنْدٌ ، ولا يجوز : ماتقوم إِلَّا هندٌ ، بالتاءِ إِلَّا في ضرورةِ شِعْرٍ إِنْ جاءَ .

وللغائبة غيرِ العاقلةِ إِذا حملت على معنى المذكرِ نحو قولك : ينفع الموعظة زيداً ؛ لأَنَّ الموعظةَ (٢) وعظٌ في المعنى .

وقوله : " والتاءُ للمخاطَبِ مُطْلَقًا " .

---

(١) في اللسان (بنو) فأَمّا بناتٌ فليس بجمع بنت على لفظها ، إِنَّما رُدَّت إلى أصلها فجمعت بنات ، على أَنَّ أَصْلَ بِنْت: فَعَلَه مما حذفت لامه " .

(٢) كلمات غامضه في المصورة بسبب الرطوبه التى لحقت الاصل

(٣) انظر الإنصاف : ١٧٤ ، ١٧٥

يعني الشخصَ المخاطبَ مُذكّرًا كان أَوْ موءنثًا،مفردًا كان أَوْ مثنى أو مجموعا ، نحو : أنت يازيد تقوم ، و : أنتِ ياهندُ تقومين ، و: أنتما يازيدان تقومان ، أَوْ يا هندان تقومان ، وأنتم تقومون ، وأنتن تقمن ، وقد يقال في جمع التكسير : تقومين يانساءُ كالواحدة ، وذلك قليل ، وعليه قوله :

١٤١- تركنا الخيلَ والنعمَ المُنَدَّى   وقلناللنساء : بها أَقيمِي (١)

وقوله : "وللغائبة" (٢)

نحو قولك : تقوم هند ،و : هند تقوم ، و : تنفطر السماء، و:السماء تنفطر* .

و قوله : والغائبتين :

نحو : تقومالهندان ، و : تجرى الناقتان ، و : الهندان تقومان، و: الناقتان تجريان .

وزعم أَبو الحسن بن الباذش (٣) : أَنّك إذا أَسندتَ الفِعْلَ

---

(١) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٩٦ ، والمقرّب له ١ / ٣٠٣ والرواية فيه : المفدى ، والمندّى من تنديه الإبل بأَنْ تورد الماء لتشرب قليلا ثم تصدرلترعى ثم توردإلى الماء مرّة أخرى .

(٢) في المصورة : الغائبة .

(٣) رأى ابن الباذش والرد عليه في الهمع ٢ / ١٧١ وقد نُسِبَ الرد إلى أبي حيان،وأبو الحسن بن الباذش هو الشيخ الأستاذ على بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ، إمام الفريضة بجامع غرناطة قرأ على نِعْم الخلف الأنصاري وأبي على الصدفي وغيرهما ، صنّف شرح كتاب سيبويه والمقتضب ، وأصول ابن السراج والإيضاح والجمل والكافي لابن النحاس . ولد سنة ٤٤٤هـ وتوفي ٥٢٨هـ وصلّى عليه ابنه الاستاذ أبوجعفر احمد ، وأخباره في الصلة : ٤٢٥ ، ٤٢٦ والإحاطة ٤ / ١٠٠-١٠١ ، والبغية ٢ / ١٤٢، ١٤٣ .

إلى ضمير الغائبتين ، وجعلته خبراً عن : هما،الواقع على المؤنثين، أنّ القياسَ أنْ يكونَ بالياءِ نحو قولك : المرأتان هما يقومان ، قال : وذلك أنّ المذكرَ والمؤنثَ قد استويا في الضمير فكذلك ينبغي أنْ يستويا في حَرْفِ المضارعةِ ، وذلك باطلٌ ، بل لاتستعمل العربُ الفِعْلَ إلاّ بالتاءِ ؛ لأنّ الإضمارَ يردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها ، وقد تقدّمَ تبيينُ ذلك (١) قال عمرُ بن أبي ربيعةَ . (٢)

١٤٢- أَقُصّ على أُخْتَيَّ بَدْءَ حديثِنا ومالِيَ مِنْ أنْ تَعْلَما مُتأخَّرُ
لعلّهما أنْ تَبْغِيا لك حِيْلَةً وأنْ تَرْحُبا (٣) سَرْباً بما كنتَ أُخْصَرُ (٤) (٥)

فقال : أنْ تَبْغِيا ، وأنْ تَرْحُبا ، بالتاءِ ، وإنْ كان قد تقدّم لفظُ هما .

وكان ينبغي له أنْ يقولَ والغائب إنْ حُمِلَ على معنى مؤنثٍ نحو قوله : تأتيك كتابي ، فتحمِلُ الكتابَ (٦) على معنى الصحيفةِ ، وقد سُئِلَ العربيُّ عن هذا فقال : أليسَ الكتابُ (٦) بصحيفةٍ .

---

(١) فيما تقدم ص٢٢٣

(٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي يكنى أبا الخطاب، وكانت أمّة نصرانية،وكان فاسقا يتعرض للنساء الحواجّ ويشبب بهن، ثم ختم له بالشهادة إذ احترق في سفينته غازيا في سبيل الله،وكان عبد الله بن عباس يعجب بشعره ويحفظه ، ولد سنة ٢٣ وتوفي ٩٣هـ أخباره في الشعر والشعراء ٣٤٨ - ٣٥٢ والأغاني ١/ ٦١-١٤٨ - والأعلام ٥/ ٥٢

(٣) في المصورة : ترحيا

(٤) في المصورة : أخضر (طبع الرسالة العامة)

(٥) البيتان من رائية عمربن أبي ربيعة وهما في الديوان: ٦٦ والثاني منهما في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٩ الهمع ١/ ١١٣ ، ٢/ ١٧١ .

(٦) في المصورة : الكتب

أَوْ أُضِيفَ إلى مؤنَّثٍ ، ويجوز لكأَنْ تلفظَ به وأنْتَ تريـــــد المذكر ، وسواءٌ كان بعضَ المؤنثِ أولم يكن نحو قولك : تجتمع أهلُ اليمامةِ " وتذهب بعضُ أصابعه (١) ، وقُرِئ * تَلْتَقِطْـــــهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ * (٢) وتنكسِرُ صَدْرُ القناة (٣) .

أَوْ كان فيه علامةُ تأنِيثٍ نحو قولك : تقوم عنترة ، و : تعـــدل الخليفة ، وعلى ذلك جاء قوله :

١٤٣- وعنترةُ الفلحاءُ قد جاءسالما (٤) كأَنَّك فِنْدٌ منعَمايةَ أَسْوَدُ (٤)

فقال : الفَلْحاءُ ، ولم يقل الأفْلح .

وقولُ الآخــر :

١٤٤- * أَبُوكَ خليفةٌ وَلَدَتْهُ أُخْــرى * (٥)
وهو قليل .

---

(١) المثالان في الكتاب ١/ ٥١ ، ٥٣ ، ذهبت ، واجتمعت
(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف وهي قراءةالحسن ومجاهــــد وقتادة وأبورجاء ، أنثوا على المعنى كما قال جرير
إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيــم
انظر البحر المحيط ٥ / ٢٨٤ ، والكتاب ١ / ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣
(٣) في الكتاب ١ / ٥٢ قال الاعشى :
وتَشْرَقُ بالقولِ الذى قد أذَعْتَهُ
كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الـــدَّمِ
لان صدر القناة من مؤنث وسيأتي البيت ٧٤٤
(٤) في الأصل : جاء ملأمًا ، وهو يتفق مع رواية البيت في المصادر ولكن الناسخ شطب العبارةَ بخط ، ثم وضع في الهامش هذا الذى أثبتناه ، والبيت لشريح بن بجير التغلبي بصف عنترة ، وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٩ والتهذيب ٥ / ٧٢ والمخصص ٣ / ٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٦٩
(٤) عجزه * وأنت خليفةٌ ذاك الكمالُ *
وهو غير منسوب في معاني القرآن ١ / ٢٠٨ ، والتهذيب ٧ / ٤٠٨ والعمدة ٢ / ٢٨٠

أَوْ أُسْنِدَ إلى ظاهر الجمع المذكر غير السالم وأردتَ معنى جماعة ـ نحو: قولك : تقوم الزيودُ ، وتنكسر الأجذاع ، وتنكسر الجذوع ، وتخرج الرجال ، ولا يجوز: تقوم الزيدون ، لسلامة الواحد كما لا تقول : تقوم زيد، خلافاً للكوفيين ، فإنّهم يجيزون ذلك قياسا على جمع التكسير (١) ، فأمّا قوله

١٤٥- * قالتْ بَنُو عامرٍ خالُوا بني أَسَدٍ * (٢)

فضرورة *، وقد يتخرّج على أنْ يكون على تقدير حذف مضاف قد رُوْعِيَ بعد الحذف ، والأصل : قالت جماعةُ بني عامر (٣)

أَوْ أُسْنِدَ إلى ضميرٍ عائدٍ على جماعةِ غائبين أَوْ غائبات صيغتُه صيغةُ ضميرِ الواحدةِ من المؤنث نحو قولك : الرجالُ تقوم، والنساءُ تقومُ .

وعلى ذلك قوله :

١٤٦- إذا الرجالُ وَلَدَتْ أَوْلادُهـا (٤)

---

(١) الهمع ٢ / ١٧١

(٢) عجزه : يابُؤْسَ للجهلِ ضَرّارًا لأقوامِ
و البيت مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه: ٨٢ ، خالوا من المخالاة وهي: المتاركة والمقاطعة .
وهو في الكتاب ٢ / ٢٧٨ شاهداً على اقحام اللام بين المتضايفين توكيداً للإضافة ، وانظر في المحتسب ١ / ٢٥١ والخصائص ٣ / ١٠٦ و الأمالي الشجرية ٢ / ٨٠ ، ٨٣ والإنصاف : ٣٣٠ والخزانة ١ / ٢٨٥ ، ٢ / ١١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٣٩٤

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢ / ٣٩٤ " فيكون مؤنثا على المعنى ؛ لأنّه إذا قال : قالت بنو عامر، فكأنّه قال : قالت أولاد عامر.

(٤) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٧٨ وشرح المفصل ٥ / ١٠٣ ، والعقد الفريد ٣ / ٤٢٦ ، والحيوان ٣ / ٨٩ ، ٦ / ٥٠٦ منسوبيا لأعرابي والمغني لابن فلاح ، ٤٨٦ ، ويروى : كبرت . ونسبه عبد السلام هارون في هامش الحيوان ٣ / ٨٩ إلى زرّ بن حبيش.

* في القرآن الكريم ﴿إلاّ الذي آمنت به بنو إسرائيل﴾ من آية ٩٠ من يونس
لا إلهَ
فعلى هذا لا يكون في البيت ضرورة .

ولا يجوز : الزيدون تقوم، لأَجْلِ السلامة إلَّا عند الكوفيين ،

والأَفْصَحُ في جمعِ التكسير إنْ كان من صِيَغِ جموع الكَثْرةِ أَنْ يكونَ الضميرُ كضمير الواحدةِ من المؤنَّثِ نحو قوله : الجذوعُ تنكسرُ ، وإنْ كانَ من جموع القِلَّةِ أَنْ يكونَ كضميرِ جماعةِ المؤنَّث نحو : الأجذاعُ ينكسرن ، قال تعالى * منها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ *(١) لما عاد الضمير على : اثنى عشر ، وقال * فلا تَظْلِمُوا فِيْهِنَّ *(١) لما عاد على أربعة . وأضعفُ الوجوهِ أَنْ يكونَ مفرداً مذكراً نحو قولهم : هو أحسنُ الفتيان وأجملُه (٢) " وقوله عليه الصلاة والسلام : خيرُ النِّساءِ صوالحُ قريش أحناه على ولدٍ [في صغره] وأرعاه على زوج في ذاتِ يَدِهِ " (٣)

قال البغوى (٤) قوله تعالى * فيهن * يجوز أَنْ يكون عائداً إلى الأَربعةِ ويجوز أَنْ يكون عائداً على الاثنى عشر . (٥) وهو الصواب ؛

---

(١) آية ٣٦ من سورة التوبه

(٢) انظر ما سبق : ٢٦٧

(٣) أخرجه البخارى في كتاب النكاح (١٢) ٧/٧ وكتاب النفقات (١٠) ٨٥/٧ ، والإمام أحمد في مسنده ٢٧٥/٢ ، ١٠١/٤ . والتكملة من البخاري وغيره .

(٤) في المصورة : البعرى، والصواب ما أثبتناه، والبغوى هو : أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفرّاء البغوى ، فقيه شافعي ومحدث ومفسر، أخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمد، وصنف كتباً كثيرة منها " التهذيب " في الفقه و " شرح السنّة " في الحديث " ومعالم التنزيل " في التفسير توفي بمرورذ سنه ٥١٠ وقيل ٥١٦ هـ .
أخباره في وفيات الأعيان ١٣٦/٢ ، والأعلام ٢٥٩/٢

(٥) انظر معالم التنزيل للبغوى على هامش تفسير الخازن ٧٣/٣ باختلاف في السياق .

لأَنَّه لا يجوز أَنْ ينهى عن الظلم في الأَربعة ويبيح الظلم في الثمانية ، بل
ترك // الظلمِ في الأُشهر كلِّها واجبٌ ، والذى قلناه أَوّلاً هو قول ٦٤
الفراء في الآية (١) . ووجه " الأجذاع انكسرن " أَنَّه جمع قلّة فحمل على
الجمع المسلم نحو : " الزويدون " ؛ لأَنَّه للقِلَّةِ فكما لا يقال : الزيدون خرجت ،
مراعاة لِلَفْظِ الواحدِ الذى يسلم فيه فكذلك هذا ، وأَيضا فإِنَّه إذا قال
الجذوع انكسرت حُمِلَ على معنى الجماعةِ .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٥ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٩

(النواصـــــب)

وقوله: والحرفُ الذي يَنْتَصِبُ الفعلُ المضارعِ بعدَه ينقسمُ قسمين : ناصبٌ بِنَفْسِهِ وناصِبٌ بإضمارِ أَنْ بعدَهُ"

أَرادَ أَنْ يُبَيِّنَ أنَّ قولَ أبي القاسم : فالنَّاصِبُ "أنْ" "ولن" إلى آخره" (١) جازٌ في بعض تلك الأدوات، وهو ما ينْصِبُ بإضمار : أَنْ ، وحقيقـــــةً في بعضِها وهوما الفِعْلُ بعدَهُ منصوب بِنَفْسِ الحَرْفِ إِذْ لم يُسمَّ ناصبًا إِلَّا مـــن جهة أنَّه قام مقام الحرفِ النَّاصِبِ .

وقوله : " فالنَّاصِبُ بنفسِه : "أَنْ" و "لن" و "إذن" و "كـــي" في أحدِ قِسْمَيْها " .

أَمّا "أَنْ" فلا خِلافَ بين النحويين في أَنَّ الفِعْلَ الواقعَ بعدها منتصبٌ بها نفسِها ، وهو الأَفْصَحُ فيها ، وقد يرتفعُ الفِعْلُ بعدها فلا تعمل كما لا تعمل "ما" المصدرية، قرأ مجاهد (٢) ﴿ لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ ﴾ (٣) فرفع : "لا يُتِمّ"

---

(١) الجمل : ٢٢

(٢) هو مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المكي ، مولى بني مخزوم ، تابعيٌّ مفســر من أهل مكة ، قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين ، أخذ التفسيـــر عن ابن عباس ، وقرأ عليه القرآن بضعاً وعشرين ختمة منها ثلاث سأله عن كل آية ، وقرأ أيضا على عبد الله بن السائب ، وأخذ عنه القراءة عرضـــا عبد الله بن كثير وابن محيصن وغيرهما ، قال ابن الجزري : له اختيـــار في القراءة رواها الهذلي في كامله بإسناد غير صحيح توفي ساجداً سنـــة ١٠٣ أو ١٠٤ أو ١٠٢ وقد نيف على الثمانين، أخباره في غاية النهاية : ٢/ ٤١ وينظر الأعلام ٥/ ٢٧٨ .

(٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة . وانظر البحر المحيط ٢/ ٢١٣، ولم أعثر على هذه القراءة في تفسير مجاهد .

وقال الشاعر :

١٤٧- أَنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما مني السَّلام وأَنْ لا تُشعِرا أَحدا (١)

وقال الآخر :

١٤٨- أَنْ تهبطين بلاد قوم يرتعون (٢) من الطِّلاحِ (٣)

ولا ينبغي أَنْ تُجْعَلَ أَنْ في شيءٍ من ذلك مُخففةً مِنَ الثقيلةِ (٤) ، لأَنَّها لو كانت كذلك لم تُستعمل إِلَّا مفصولاً بينها وبين الفعل : بالسِّين أَوْ سَوْفَ ، أو بِقَدْ في الإيجاب، وبلا في النفي ، ولم يكن الفعل الذى يتقدَّمُها إِلَّا فِعْلَ تحقيقٍ نحو: علمت ، أَوْ ما جرى مجراه نحو : ظننت، إذا أردتَ تقويةَ الظَّنّ وإِلحاقَهُ بالعِلْم. والرفع بعدها قليلٌ وبابُهُ الشعرُ ، وقد حُكِيَ أَيضا أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يجزمُ بها ، قال الشاعر:

١٤٩- وَأَنَّ بِبابِ الدَّارِ عَيْنا وأَنْ تَرَعْ حِذاراً لتلك العينِ أَهْيا وأَجْمَلُ (٥)

---

(١) البيت من غير تسبة في مجالس ثعلب: ٣٢٢ ، والخصائص ١/ ٣٩٠ والمنصف ١/ ٢٧٨ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٧ وضرائر الشعر له : ١٦٣ والخزانه ٣/ ٥٥٩

(٢) في حاشية الأصل إشارة إلى أنَّه في نسخة أخرى : يرفعون بدل يرتعون .

(٣) هذا البيت أنشده الفراء عن القاسم بن معن العالم الفقيه الإخباري المحدث من قضاة الكوفة توفي سنة ١٧٥ ، والبيت ليس له كما ذكر عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية: ٩٠ والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٦ ، والخصائص ١/ ٣٨٩ والمنصف ١/ ٢٧٨ ، والإنصاف : ٣٢٩ وشرح ابن يعيش ٧/ ٩ ، والضرائر ١٦٣ والخزانه ٣/ ٥٦٠

(٤) ممن ذهب إلى أنَّها مخففة من الثقيلة أبو على الفارسي انظر الخصائص ١/ ٣٩٠ ، وابن عصفور في الضرائر له : ١٦٣

(٥) البيت في ضرائر بن عصفور ٨٩ ، وفي بعض ألفاظه تحريف ولم يخرجه المحقق ، ولم أعثر لعلى تخريج .

ولولا أَنَّ ذلك حكي لُغَةً ، لأمكنَ أَنْ يتخرّجَ على أَنْ يكون من تسكين المفتوح ضرورةً نحو قول وضّاح : (١)

١٥٠- إِنَّ (٢) شعرىَ كَشَهْدٍ قد خُلِطْ بجلجلانِ (٣)

وأما " لن " فهي أيضا ناصبةٌ بنفسِها إِلَّا أَنَّ فيها خلافًا ، فسيبويه يقول : إِنَّها حرفٌ غيرُ مُركَّبٍ ،(٤) والخليلُ يزعم أَنَّها مركبةٌ من : لاأَنْ ، فحذفت الهمزةُ تخفيفا لكثرةِ الاستعمال - كما حذفوها من "وَيْلُمِّه " و الاصل : وَيْلُأُمِّهِ(٤) — ثم حُذِفَتِ الألف لالتقاءِ الساكنين ، وسنبيِّنُ فساد هذا المذهب بَعْدُ . (٥)

وزعمَ الفَرَّاءُ : (٦)أَنّ أَصْلَها : "لا" ، ثم أُبدلت من الألفِ النونُ ، وكذلك

---

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال الحميري الخولاني ، المعروف بوضّاح اليمن ، شاعرٌ رقيقُ الغزل ، جميل الطلعة ، تغزل بأمِّ البنين زوجة الوليد بن عبد الملك فقتله حوالى سنة ٩٠هـ أخباره في الأغاني ٦ / ٢٠٩-٢٤١ والفوات ٢ / ٢٧٢ والأعلام ٣ / ٢٩٩ .

(٢) في المصادر : إنَّما ، ورواية الشارح تقتضي أَنَّ تكون التفعلية الأولى مكفوفةً .

(٣) البيت في ضرائر ابن عصفور ٨٧ ، ورواية الصدر : "إِنَّما شعرى قند" ورواية العجز في أَصْلِ الضرائر ، بجلجلان ، فجعلها محققة " بالجلجلان " وقال : " في الأصل بجلجلان ، وهي رواية المؤلف عن عبث الوليد ، وهو كسر في البيت ، والصواب ما أثبته عن مايجوز للشاعر في الضرورة " والصحيح أَنَّ الرواية التى أثبتها الأيذى هنا وابن عصفور في الضرائر (بجلجلان) لا تكسر البيت كل ما في الأمر أَنَّ التفعلية الأولى من العَجُزِ مكفوفة وانظر العروض والقوافي : ٨٧ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥ وانظر نتائج الفكر ١٣٠ مع الهوامش .

(٥) انظر ما سيأتى ٣٢٥ ومابعدها

(٦) في المصورة " وزعم الفراء إِلى " وحذفنا : "إِلى" لعدم الحاجةِ إليها .

" لم " أصلها " لا " عنده فأبدلت الألف ميماً (١) ، وهذا تحكّم منه بغير دليل .

وقد حُكي الجزم بلَن لغةً قال :

١٥١- * فلن يَحُلَ للعينين بعدك منظرُ * (٢)

وأنشد ابنُ الطراوة :

١٥٢- لَنْ يخبِ الآنَ مِنْ رجائِكَ من حَرّكَ مِنْ دونِ بابِك الحَلَقَهْ (٣)

وأمّا : إذَنْ ، و : كَيْ - إذا دَخَلَ عليها حرفُ الجَرّ نحو : جئتُ لكي أتعلّمَ فإنّها تنصبانِ بأنفسِها ولا يمكن في كي في هذه اللغة أَنْ يُعتَقَدَ فيها أنّها جارّةٌ، وأنّ النصبَ بعدها بإضمار " أَنْ " ؛ لأنّها لو كانت جارّةً لم يدخل عليها حرفُ الجَرّ؛ لأنّه لا يكونُ ذلك إلّا في الضرورةِ بشَرْطِ اتفاقِ لفظيهما ومعنييهما أو معنييهما خاصّةً فيكون أحدُهما تأكيداً (٤) للآخَر نحو قوله :

١٥٣- فلا واللّهِ لا يُلْفَى لِما بِي ولا لِلِمَا بِهِمْ أبداً دَواءُ (٥)

---

(١) شرح ابن يعيش ٧/ ١٦، ٨/ ١١٢، ورصف المباني: ٢٨٥، والمغني: ٢٧٣ (...)

(٢) صدره: أيادي سبا يا عزّ ما كنتُ بعدكم * وهو لكثير في الديوان (٣٢٨) وانظر التذييل ٥/ ١٩١، والمغني: ٣٧٥، وشرح أبياته ٥/ ١٥٩، والصبان على الأشموني ٣/ ٢٧٨

(٢) البيت ينسب لأعرابي وهو من أبيات قالها للحسين بن علي رضي الله عنهما مادحاً انظر المغني : ٣٧٥ ، ٩١٦ ، وشرح شواهده : ٦٨٨ وشرح أبياته : ٥/ ١٦١ والهمع ٢/ ٤ والصبّان على الأشموني ٣/ ٢٧٨ .

(٤) الضرائر لابن عصفور : ٦٩

(٥) البيت لمسلم بن معبد الوالبي (أموي) وهو في معاني القرآن ١/ ٦٨، والخصائص ٢/ ٢٨٢، والمحتسب ٢/ ٢٥٦، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٧، ٨/ ٤٢، ٩/ ١٥ والمقرب لابن عصفور ١/ ٢٣٨، وشرح الجمل له ١/ ٢٦٣، ٤٣٢، ٤٧٦ والضرائر له: ٦٩ والخزانة ١/ ٣٦٤، ٤/ ٢٧٣ .

ونحو قولــه :

١٥٤- فأَصْبَحْنَ لا يسألنني عن بِمابِـهِ أَصَعَّدَ في غاوي الهوى أَمْ تَصَوَّبـا (١)

لأَنَّهُ قد يقال : سألتُ عنه وبه ، في معنى واحد .

وإنما اعتقدنا في جميع ذلك أَنَّه ناصبٌ بنفسِهِ لوجودِ النَّصْـبِ بعدَه، ولم يقم دليلٌ على إِضمار ، فيترك الظاهر ويعدل إِلى الإِضمار .

وزعم الكوفيون : أَنَّ النصب بعد "كي" التى تدخل عليها اللام بإِضمار: أَنْ بدليل قول الشاعر:

١٥٥- أَرَدْتَ لكيما أَنْ تطيرَ بقربتي فتتركها شَنًّا ببيداءَ بلقـعِ (٢)

فأَظْهَرَ أَنْ بعدها ، وقد دخلت عليها اللام، والصحيح أَنَّها ناصبةٌ بنفسِهـا، لما ذكرنا من أَنَّ حرفَ الجَرِّ لا يدخلُ على حرفِ الجَرِّ ، إِلَّا فيما ذكرنا من الضرورة ، ونحن نقول : لكيءفي فصيح الكلام ، فأَمّا البيت فضرورةٌ ، وأَنْ فيـه زائدةٌ لا ناصبةٌ بنفسِها مثلها (٣) في قول الشاعر :

---

(١) البيت للأُسود بن يعفر وهو في معاني القرآن ٣/ ٢٢١ ، وشـرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٦ ، والضرائر له : ٧٠ ، والمغـني ٤٦٢ والخزانة ٤/ ١٦٢ ، والمقاصد النحويه ٤/ ١٠٣ ، ونسبته فيهمـا .

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٢ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٩، ٩/ ١٦ ، والضرائر لابن عصفور : ٦٠ والتذييل ٥/ ٩٢ ب ، والمغنى: ٢٤٢ ، والخزانه ٣/ ٥٨٥ والتصريح ٣/ ٢٣١ .

(٣) انظر الضرائر لابن عصفور : ٥٠ ، وذكر ابن عصفور فيه أَنَّه لا يجـوز إِدخال ناصب على ناصب .

١٥٦- ويوماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّـمٍ   كأَنْ ظَبْيَةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَـمْ (١)

فيمن خفض ظبية ، يريد : كظبيـة .

وقد حُكِيَ رفعُ الفعلِ بَعْدَ كي في الشِّعْرِ قال الشاعر:

١٥٧- من طالبين لبُعْرانٍ لهم شَرَدَتْ   كيما يحسون من بعرانهم خَبَرا (٢)

وكأنّ " ما " كفّتها عن العمل كما كفّت : كأنّ فقالوا : كأنّما زيدٌ قائـمٌ ، وقد قِيلَ : أرادَ كيفَ مايحسّون ؟ وحذفَ في الشِّعْرِ (٣) ، ومعنى كي فـي البيت أظهرُ .

وحكى أبو عبيدةَ (٤) عن الخليل أَنَّ نواصبَ الأ فعالِ ماعدا " أَنْ " تنصبُ الفعلَ بعدها بإضمار " أَنْ " ف: إذنْ على هذه الحكاية عند الخليل تنصب الفعل بعدها بإضمار أَنْ ، وكأَنَّ الذي حَمَلَهُ على ذلك أنّـــــه

---

(١) البيت ينسب لابن صريم اليشكري وهو لعلباء بن أرقم بن عوف مـــن الأصمعية رقم ٥٥ في الأصمعيات : ١٥٧ وينسب لغيرهما، وهو مـــن شواهد الكتاب ٢/ ١٣٤ ، ٣/ ١٦٥ ، والمنصف ٣/ ١٢٨ والأمالـــي الشجرية ٢/ ٣، والإنصاف ٢٠٢ لزيد بن أرقم، وضرائر ابن عصفـــور: ٥٩ ، والمقرب له، ١/ ١١١ ، ٢/ ٢٠٣ وشرح الجمل له ١/ ٤٣٧، ٢/ ١٧٣ ، والخزانه ٤/ ٣٦٤ ، ٤٨٩ ، وغيرذلك كثير .

(٢) البيت لابن أحمر في ديوانه : ٧١ وروايته فيه
أوباغيان لبُعْران لنا رَفَضَتْ   كي لا تُحِسُّون من بُعْرانِنا أَثَــرا
وهو بهذه الرواية في معاني القرآن ٣/ ٢٧٤ ، وشرح ابن يعيـــش ٤/ ١٠ :بكى لايحسّان، للمثنى ، وضرائـر ابن عصفور : ١٤١ ، والخزانه ٣/ ١٩٥ .

(٣) الخزانه ٣/ ١٩٥ ، والضرائر ١٤١

(٤) أبوعبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء ، تيم قريش البصري النحـــوي، كان الغريب أغلب عليه ، وأخبار العرب وأيامها ، وكان مع معرفتــــه ربما لم يقم البيت إذا أنشده حتى يكسره وكان يخطئ إذا قرأ القرآن الكريم نظراً ، وكان يبغض العرب وألف في مثالبها كتباً ، وكان يـــرى رأيَ الخوارج : قال المبرد : كان أبوزيد الأنصاري أعلم من الاصمعي وأبي عبيدة بالنحو. وكانا بعده يتقاربان ، وكان أبوعبيدة أكمل القوم. وتصانيف أبي عبيدة كثيرة جداً أنظرها في وفيات الأعيان ٣/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ وقد ولد سنة ١١٠هـ وتوفي سنة ٢٠٩هـ .

رأى النواصِبَ كلّها عدا أَنْتنصبُ بإضمار : أَنْ إلّا إذنْ وكي في لغة مَنْ قال : لكي ، فحملها على الأكثر . والصحيحُ // أنّها تَنْصِبُ ٦٥
بنفسِها إذْ لم يقم دليلٌ على أنّ بعدها مضمرٌ (فَنُسِبَ النَّصْبُ إليها)[1]
فهي النواصبُ بنفسِها عند محققي البصريين ، وماعدا ذلك فالنَّصْبُ بعده بإضمار " أَنْ " .

وقوله : فأَنْ لها ثلاثةمواضع. . إلى آخره"
إنّما يلزمُ إظهارُها حيث لا يكونُ في الكلامِ مايعوّضُ منها لوحُذِفَتْ ويلزمُ إضمارُها حيثُ يَمْنَعُ من الإظهارِ مانعٌ على ماتَبَيَّنُ بعدُ ، وتكون بالخيار فيماعدا ذلك .

وقوله: فالموضعُالذى تضمرُ فيه ولا تظهرُ هو بعد : حتّى ، وكي الجارة ، ولام الجحود . . إلىآخره " .

النصبُ بعد حتى عند البصريين بإضمارِ أَنْ بدليل أَنّهاتَنْصِبُالفِعْلَ علىمعنى الغايةِ ، وحتى إذا كانت غايةً ودخلت على الأسماءِ جرّتها ، فكذلك إذا دخلت على الفعل كان الفعلُ منصوباً بإضمارأَنْ لتكون داخلةً على ماهو فيتقدير اسمٍ ، لأنّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ علىالأفعال .(٢)

ومذهبُ الكسائي والفراءِ أنّها تنصبُ الفِعْلَ بنفسِها ، لأنّها ليست عندهما من حروفِ الجرِّ وإنّما الجَرُّ بعدَها بإلى المضمرةِعند الكسائي(٣)

---

(١) مكانها كلمات ذهبتْ بها الرطوبة ، وماأثبتناه مستفاد من شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٠

(٢) الإنصاف مسألة ٨٣ ص٥٩٨ والكتاب ٣ / ٥ ، ٦
ومعاني القرآن للأخفش ١٢٠ ، ١٢١ والمغنى١٦٨ ، ١٦٩

(٣) الإنصاف ٨٣ ص٥٩٨ ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٣٤ ومابعدها .

والتقدير عنده في قوله تعالى ﴿ حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾[1] حتى إلى مطلع الفجر .

والفَرّاءُ يجعل الجرّ بحتى لنيابتها منابَ "إلى"[2] ، وهذا الذى ذهبا إليه باطل ، إذْ لا دليلَ عليه ولا يحفظ من كلامهم : حتى إلى كذا ، وأيضا فإنَّه لا يتصور ذلك في مثل قولك : ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ، لأنَّ مابعد حتى داخلٌ فيما قبلها ، فزيدٌ مضروبٌ مع القوم ، ولو قلت : إلى زيد ، لم يكن زيدٌ داخلاً مع القوم في الضَّرب ، فتدافُعُ معنى "حتَّى وإلى" فيما ذكرنا يدلُّ على فسادِ ما ذهبا[3] إليه . وممّا يدلّ على أنَّ " حتى " حرفُ جَرٍّ حذفُهم " ألِفَ " "ما" الاستفهامية منها بعدها وهم لا يحذفونها إلّا مع حروف الجَرّ ، من كلامهم : حتَّامَ تقرع ولا تنفع[4] ، إلا أنها إذا دخلت على الفعل المضارع لم يلزمْ نصبُه بعدها بل ينتصبُ على معنيين ويرتفع على معنيين :-

فأحَدُ معنيي النصب : أنْ تجعلها بمعنى " كي " فيكون ماقبلها سببا لمابعدها نحو قولك : سرت حتى أدخلَ المدينةَ " أي : كي أدخلها .

والآخر : أنْ تجعل مابعدها غايةً لماقبلها ، فلا يلزم أنْ يكون ماقبلها سببا لما بعدها - فتقول : سرت حتى تَطْلُعَ الشمس ، وحتى أدخل المدينة ، أي إلى أنْ تطلُعَ الشمس وإلى أنْ أدخلَ المدينة " .

ويلزم في الوجهين أنَّ يكون مابَعْدَ حَتَّى مستقبلا .[5]

---

(١) الآية ٥ من سورة القدر

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ١/١٣٧ " فذهب بحتى إلى معنى الى "

(٣) في المصورة : ذهب

(٤) الإنصاف : ص ٦٠١ وفي مجمع الأمثال ١/٢٠٩ : حتّام تَكْرَعُ ولا تَنْقَعُ

(٥) وجها النصب في الكتاب ٣/١٦ ، ١٧ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٦٤ .

وأَحَدُ معنيي الرفع : أَنْ تجعلَ ماقبل حتّى سببا لمابعدها ، وتجعلهما متصلي الوقوع فيما مضى لا مهلة بينهما بل الثاني واقعٌ عقب الأول نحو قولهم : سرت حتى أدخلُ المدينة ، أي : سرت فدخلتُ المدينة ، فيكون معناها كمعنى : الفاء ، "وأدخلُ" حكايةُ حالٍ ماضيةٍ.

والآخر: أَنْ يجعل أيضا ماقبلها سبباً لما بعدها إلاَّ أنَّك لاتجعلهما متصلي الوقوع فيما مضى ، بل ماقَبْلَ حَتَّى وقعَ ومضَى ومابعدها إمّا في حال الوقوع نحو قولهم. "مَرِضَ حتى لا يرجونَه " (١) أي هو الآن لا يرجى ، وإمّا متمكنٌ من إيقاعه في الحالِ نحو قولك : " سرت حتى أَدخلُ المدينة " أَي فأنا الآن متمكن من دخولِ المدينة لا أُمْنَعُ من ذلك . (٢)

وحتى وإنْ كانت بمنزلةِ " الفاءِ " في المعنى : فإنَّما هي حرف ابتداءٍ (٣) ، وليست عاطفةً ، لأنَّها لاتعطفُ إلاَّ المفرداتِ على ماسَيُبَيَّنُ في العطف إنْ شاء اللهُ تعالى (٤) . فنقول هذا الفعلُ الذي بعدها لا يخلو أَنْ يكونَ : حالاً ، أَوْ ماضيا أومستقبلا :

فإنْ كان حالاً أَوْ ماضيا فالرفعُ ، ويلزم أَنْ يكونَ ماقبلها سبباً لمابعدها . (٥)

وإنْ كانَ مستقبلاً فالنَّصْبُ على معنى : كي ، إنْ كان ماقبلها سَبَباً لما بعدها ، أَوْعلى معنى : إلى أَنْ ، إنْ كان ماقبلها غيرَ مرادٍ به أَنْ يكونَ سبباً لمابعدها . (٦)

---

(١) المثال في الكتاب ٣/ ١٨ ، ٢٠
(٢) وجها الرفع في الكتاب ٣/ ١٧ ، ١٨
(٣) الكتاب ٣/ ١٨
(٤) انظر ماسيأتي ص ١٦٣ ، ١٦٤ من المخطوط.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٤
(٦) الكتاب ٣/ ١٦ ، ١٧

فإنْ كثُرَت السببَ قوِيَ وجهها الرفع نحو قولك : كثُرَ ماسرت حتى أدخلُ المدينة" وجاز النصب على معنى "كي" أو : إلى أنْ .

وإنْ قلّلت السّبَبَ قوِيَ وجهها النصب ، ويجوز الرفع على المعنيين المتقدمين نحو" قلّما سرتُ حتى أدخلُ المدينة " و " إنّما سرت حتى أدخلُ المدينة إذا قصدت "بإنما" تحقير السير، كما تقول لمن تريد أن تحقّر صنيعه: إنما تكلمت فسكتّ، لم تعتدّ بكلامه، على هذا الوجه نصب سيبويه إنما سرت حتى أدخلها، لم يعتدّ بسيره سيراً، فصار كالمنفي، وقبُح الرفع، لأنك لم تجعل السير مؤدياً إلى الدخول، فإن نفيت السبب لم يجيزوا إلا النصب نحو: ماسرتُ حتى أدخل المدينة .

فإن لم تقلّل ولم تكثّر اعتدلَ النصبُ والرفعُ ، وكذلك إنْ أوجبْتَ السببَ بعد النفي نحو : ماسرتُ إلّا يومَ الجمعةِ حتى أدخلُ المدينة " .

وإنْ أردْتَ بالتقليل النّفيَ المحضَ لم يجز إلّا النصبُ نحو قولك : قلّما سرتُ حتى أدخلَ المدينة " تريد : ماسرت (٣) وزعم الأخفشُ (٤) أنّ الرفعَ جائزٌ قياسا وإنْ نفيت السبب ،لكن لم يسمع من جهة أنّك قد تقول : سرت حتى أدخلُ المدينة " فترفع ثم تدخل أداةَ النفيِ على الكلام بأسْرِهِ فتنفي أنْ يكون // منك سيركان عند دخول . وذلك غلط منه ؛ لأنّ حتى ٦٦
إذا ارتفع الفعلُ الذي بعدها ، كانت حرف ابتداء ، فإذا دخلت أداةُ النفي على ماقبلها لم يُشْرَك في ذلك مابعدها ؛ لأنّه مستأنف غير معطوف عليه .

---

(١) انظر في الكتاب ٣ / ٢١ مع هامشها رقم ٤، ص٢٢
(٢) الكتاب ٣ / ٢٢
(٣) الكتاب أيضا ٣ / ٢٢
(٤) ينظر مذهب الأخفش في المغني (ط١) ١٧١

وإذا كان فاعلُ الفعل الذى بعد حتى غيرَ فاعلِ الفعلِ الذى قبلها لم يَجُزْ إلّا النصبُ نحو قولك : سرت حتّى يدخلَ المدينةَ عمروٌ " لأنَّ سيرك ليس سبباً لدخول عمرو ، إلّا أنْ يكون من سبب فاعل الفعلِ الذى قبلها ، فحينئذٍ يجوز الرفع نحو قولك : سرت حتى يدخلُ المدينةَ [غلامي] (١) ، ولو كان عمرو من أتباعك لجاز : سرت حتى يدخلُ المدينةَ عمرو " برفع يدخل ، فإذا عطفت كلاماً يكون فيه ماقبل حتى سبباً لمابعدها ، فالنصبُ يتصوَّرُ مع السببِ وغير السبب ، وكذلك أيضا يلزمُ النصب إذا وقعت حتى مع مابعدها في موضعِ خبر نحو قولك : سَيْرِى حتى أدخلَ المدينة " و " كان سيرى حتى أدخلَ المدينة " ولا يجوز الرفع ؛ لأنَّ حتى استئنافُ كلام فبقى المخبر عنه بلا خبر ، وأيضا فإنها عوملت معاملة : الفاء ؛ لاتفاق معنييهما ، والفاءُ لاتدخل على الخبر ، فإذا نصبت كانت جارّة والجار والمجرور في موضعِ الخبر يتعلق باستقرارٍ محذوف .

فإنْ قلت : كان سيرى أمسِ حتى أدخلُ المدينة ، جاز الرفعُ إنْ جعلتَ أمس في موضعِ الخبر ، وإنْ جعلته من صلة سير لم يَجُزْ إلّا النصب ؛ ليكونَ حرفُ الجرِّ الذى هو حتى مع مادخلَ عليه في موضع خَبَرِكان . (٢)

وزعم الفرّاءُ (٣) أنَّ الرّفعَ إنّما يكون فيما لا يتطاولُ من الأفعال إذا كان مابعد حتى يراد به المُضيّ ، وكذلك ماقبلها نحو قولهم : قمتُ حتى أَخُذُ

---

(١) مطموسة في المصورة ، ولعل ما أثبتناه صواب
(٢) الكتاب ٣ / ٢٤
(٣) معانـي القرآن للفراء ١ / ١٣٤

بشعر رأسه ، و : وثبتُ حتى آخذُ بحلقومه " وإنّما لَزِمَ الرفعُ فيما بعد حتى في ذلك من جهةِ أنّ الفعلَ الواقعَ بعد حتى لا يُرادُ به المستقبل، ولو كان المعنى على الاستقبال جاز النصبُ وسواءٌ في ذلك تطاولُ الفعل وقصدُه . وكذلك إطلاقهم القَوْلَ بأنّ الفعل الذى قبل حتى إذا كان مِمّا يتطاولُ وكان ماضيًا وكان مابعد حتّى معناه أيضا المضيّ كان الاختيار النصب ، ويجوز الرفع - ليس كذلك بل لا يجوز إلّا الرفع ، ولا بدّ من أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها . فأمّا ماحكاه الكسائيُّ من قول العرب : سرت حتى تطلعُ الشمسُ بزُبَالةَ (١) ، برفع تطلع . فلا حُجّةَ له فيه؛ لأنّ السير قد يكون سببًا لطلوع الشمس بذلك المكان وإنْ لم يكن سببا لطلوع الشمس على الإطلاق ، وكذلك أيضا ماحكاه من قولهم " إنّا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجر" (١) بالرفع ، لا حجّة لهم فيه أيضا ، لأنّ جلوسَهم سببٌ لسقوط الحجرِ بينهم .

قالوا : فإنْ أدخلتَ "لا" اعتدل الرفعُ والنصبُ إنْ صلحت (٢) "ليس" موضع "لا" ، نحو قولك " إنّ الرجل ليصادقك حتى لا يكتُمك سره " (٣)؛ لأنه يصلح أنْ يقول : إنّ الرجلَ ليصادقك حتى ليس يكتُمك سرًّا ، فإن لم يصلح مكانها "ليس" لم يجزْ إلّا النصب .

فإنْ كان الفعلُ الذى بعد حتى مستقبلاً وافقونا (٤) على أنّه لا يجوز إلّا النصب نحو قوله تعالى ﴿ لن نَبْرَحَ عليه عاكفين حتّى يَرْجِعَ إلينا مُوسى ﴾ (٥)

---

(١) ماحكاه الكسائي في معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٤
وزبالة منزل بطريق مكّة من الكوفة، كما في معجم البلدان ٣ / ١٢٩
(٢) في المصورة : أصلحت
(٣) هذه المقولة في معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٥
(٤) قال الفراء في معاني القرآن ١ / ١٣٦ ، والوجه الثالث في يفعل من حتى أنْ يكون مابعد حتى مستقبلاً - ولا تبال كيف كان الذى قبلها - فتنصب . . وأورد الآية .
(٥) الآية ٩١ من سورة طه .

وإنَّما لم يجز إظهار أَنْ بعد حَتَّى ، لأَنها إذا نصبت قد تكون بمعنى "كي" فكما لا تظهر : أَنْ بعد "كي" فكذلك لا تظهر بعد حتى، وإذا كانت بمعنى "إلى" لم تظهر أَنْ بعدها أيضا حملاً عليها إذا كانت بمعنى : كي ، ولكثرة الاستعمال ، قال سيبويه : جعلت عوضاً من أَنْ. (١)

وأَمَّا كي في أَحَدِ وجهيها فإنّها تنصب بإضمارِ أَنْ بعدها وذلك إذا كانت جارّة ، لأَنَّ حروفَ الجر كما تقدّم (٢) لا تدخل على الأفعال ، فلابدّ مِنْ إضمار أَنْ بعدها حتى تكون داخلةً على ماهو في تأويل الأسم . والدليل على أنّها جارّةٌ حذفُ ألفِ " ما " الاستفهامية بعدها إذا قالوا " كيم جئت " وألف ما الاستفهامية لا تحذف إلَّا مع حرف الجر فأَمّا قول الشاعر :

١٥٨ - أَلَا مَ يقول الناعيان أَلَا مَهْ ... أَلَا فانعيا بيتَ النّدى والكرامَهْ (٣)

فحذف ألف ما الاستفهامية بعد - أَلَا - وليست حرف جرّ ، فإنَّ ذلك ضرورة - (٤) وليس كذلك : كيمه ، لأَنّهم يحذفون معها ألف ما الاستفهامية في فصيح الكلام (٥) ولا تحذف ألفها ، إلَّا مع حروف الجرّ ، ومما يبيّن أنّها حرف جرّ أنّك لو قدّرت أنّها الناصبةُ بنفسها لم يجز ذلك

---

(١) قال سيبويه : فلما أُضمرتَ أَنْ كنت قد وضعَت هذين الحرفين مواضعهما . انظر الكتاب ٣ / ٦ ، ٧

(٢) تقدم في ص ٢٨٣

(٣) البيت في التذييل ٥ / ٩٢ أ والمقاصد النحويه ٤ / ٥٥٣ ، والهمع ٢ / ٢١٧ والصبّان على الأشموني ٤ / ٢١٦

(٤) هذا على مذهبه في الضرورة بأنّها كل مايقع في الشعر ، والا فإنّ الشاعر لو أثبت الألف لما أخلّت بالوزن يراجع المقاصد النحويه .

(٥) هي لغه لبعض العرب انظر الكتاب ٣ / ٦ وانظر مسألة ٧٨ من الإنصاف .

لدخولها على "ما" وهي اسم ، والنواصبُ للأفعال بأنفسِها لا تدخل إلّا على فِعْل .

وإنّما لم يجز إظهار "أَنْ" بعد "كي" في هذه اللغة فتقول : جئت كي أَنْ تقوم؛ لأنّهم حملوها على نفسِها في لغةِ من لا يجرُّ بها ، فكما لا سبيل إلى الإتيان بأَنْ بعدَها إذْ ذاك ؛ لأنّها هي الناصبة بنفسها فكذلك لم يظهروا أَنْ بعد الجارّة تشبيهاً بها .

وأجازَ الكوفيون (١) إظهار أَنْ بعدها نحو قولك : جئت كي أَنْ تقوم ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

١٥٩- فقالَتْ : أَكُلَّ الناسِ أَصبَحْتَ مانِحاً لسانَك كيما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدعا (٢)

وهذا // لا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنّه لم يجيء إلّا في الشعر. وهم قد يَرُدّون الشيء إلى أصلِه في الضرورة ، ولا ينبغي أَنْ تُجْعَلَ زائدةً كما جُعِلَتْ في قول الآخر : ٦٧

* ... لكيما ... ... * (٣) [١٥٥]

لأنّ [لكي] تنصب بنفسها فلا وجهَ لمجيءِ أَنْ بعدها إلّا الزيادةَ على أنّ الروايةَ الشهيرةَ في البيت :

* لسانَكَ هذا كي تَغُرَّ وتخدعا * [١٥٩]

وأمّا لام الجحودِ (٤) : وهي التي يتقدّمها نَفْيٌ وكونٌ ماضٍ نحو: ما كان

---

(١) معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦٢ والإنصاف المسألة ٨٠ ص٥٧٩- ٥٨١

(٢) البيت لجميل بثينة في ديوانه : ١٢٦ وهو في شرح المفصل ٩/ ١٤ ، ١٥ ، ١٦ وضرائر ابن عصفور: ٦٠ وشرح الجمل ٢/ ١٤٢ والتذييل ٥/ ٩٢ب والمغني ٢٤٢ والخزانة ٣/ ٥٨٤ .

(٣) سبق ص ٢٨١

(٤) الكتاب ٣/ ٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١ ، ورصف المباني : ٢٢٥

زيد ليقوم، فإنَّ النصبَ بعدها بإضمار : أَنْ ، لأَنّها مِنْ حروف الجـرِّ، وحروفُ الجرِّ لا تدخل إِلّا على الاسم ، ولا تدخل على الفعلِ حتى يكـون بتأويل الاسم ، فأَضمروا أَنْ بعدها لذلك ، وإنّما لم يجز إظهارها ، لأَنَّ الأَصْلَ: كان زيد سيقوم ، فلمّا نفيتَ ذلك قلت : ماكان زيدٌ ليقوم ، فَجُعلَـت اللامُ في مقابلةِ السّين ، فكما لا يجوز أَنْ تجمع بين أَنْ الناصبةِ للفعلِ والسّين أَوْ سوف ، فكذلك كرهوا الجَمْعَ بين اللامِ التى هى في مقابلةِ السيـن أو سوف وبين أَنْ في اللفظ .

والدّليلُ على أَنَّ اللامَ في مقابلة السين أَوْ سوف أَنّه لا يجوز أَنْ تقولَ : ماكان زيدٌ سيقوم ، ولا سوف يقوم . استغنوا عن ذلك بقولهم : ماكان زيـد ليقوم ، ولا يجوز أيضا أَنْ تقولَ : ماكان زيدٌ للقيام ، تريد : ليقـوم وإنْ كانت أَنْ والفعل بتأويل المصدر ، لأَنَّهم لمّا جعلوا اللامَ بمنزلـة السين ، وسوف ، لم يجعلوا بعدها صريح المصدر كما لا يكون ذلـك بعد السين ولا بعد سوف . وأَجازَ بعضُ النحويين حذفَ الـلام وإظهار أَنْ لمَا فُقدَتِ اللامُ التى كانت [مانعةً] (١) من ظهورهـا . وذلك قليل نحو قولك : ماكان زيد أَنْ يقوم ، تريد : ماكان زيد ليقـوم وجعل مِنْ ذلك قوله تعالى * وماكانَ هذا القرآنُ أَن يُفْتَرى * يريـد : ليفترى ، وقول الشاعر :

١٦٠- وَفَقْدُ بَنِي أُمٍّ تَفانوا ولم أكن خِلافَهُمُ أَنْ استكينَ وأَخشعـا (٣)

---

(١) في المصورة : معانة

(٢) الآية ٣٧ من سورة يونس ، وينظر البحر المحيط ١٥٧/٥

(٣) البيت لمتمم بن نويرة من قصيدة في جمهرة أشعار العرب: ٧٤٩ والمفضليات ٢٦٨ وشرحها للتبريزى ٩٦٢ والبيت في التذييل : ٩٩/٥ ب .

والصحيحُ أَنَّ ذلك لا يجوزُ ، ولا حُجَّةَ له فيما ذَكَرَعلى جواز ذلـك ؛ أَمّا الآيـةُ فقد تتخرج على أَنْ تكونَ أَنْ ومابعدها في تأويل المصـدرِ، وأَخْبَرْتَ بها عن القرآن ؛ لأَنَّ القرآنَ أيضا يكون مصدراً . (١) و[التقديـر](٢) ماكان هذا القرآنُ افتراءً . وأَمّا البيتُ فأَنْ والفعلُ فيه بتأويل المصـدر، وذلك المصدرُ خبر عن الضمير الذي في أَكُنْ كـأَنّه قال : ولم أَكُنْ خلافهم استكانةً وخشوعا ، أي : لم يكن ذلك منّي وإِنْ مات مَنْ كنتُ أعتزّ بـه من إِخواني ، والعربُ قد تُخْبِرُ بالمصدرِ عن الاسم الذي هو غيرُ مصدر ، إذا قصدوا المبالغةَ فتقول : زيدٌ إِقبال وإِدبار ، أي كَثُرَ ذلك منه، قـال الشاعر :

١٦١- تَرْتَعُ ماغَفَلَتْ حتى إِذا ادّكَرَتْ فإِنَّما هِيَ إِقبالٌ وإِدبـارُ (٣)

ولا يجوزُ أَنْ تقولَ : ماكان زيدٌ أَنْ يقوم كما لا يجوز : ماكـان زيدٌ قياما ، إِذْ لم تقصد معنى المبالغة ، وكذلك أيضا لا يجوز (٤) في نفي : كان زيد سيفعل : ماكان زيد يفعل (٥) ولا حُجَّةَ لمن أَجـازَ ذلك من النحويين على قِلَّتِه ، فأَمّا قول الشاعر :

---

(١) في التصريح ٢/٢٣٦ " وفي هذا الردّ نظر ، لأَنَّ المراد بالقرآن المقروء لا القراءة .
(٢) تكملة يلتئم بها النص .
(٣) البيت للخنساء في الديوان : ٤٨ وهو من شواهد الكتاب ١/٣٣٧ والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ وفيه : ماعقلت " وأُظن ما في مصورتنا أصوبُ، والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩، والمنصف ١/١٩٧، والمحتسب ٢/٤٣ ، والأمالي الشجرية ١/٧١ ، والخزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠
(٤) نقله أبو حيان في التذييل ٥/١٠٠أ
(٥) قال سيبويه : "وأمّا "ما" فهي نفيٌ لقوله هو يفعلُ إذا كان في حال الفعل".

ماكان يرضى رسولُ اللّهِ فعلَهما والعمران أبو بكر ولا عُمَرُ(١) [٤٢]

وقال الآخر:

١٦٢ - * ماكان يقتلنا الوحيدُ المغرَّدُ * (٢)

فإنّما نفيا : كان زيد يفعل الذى هو في معنى : كان زيد سيفعل ، لأنّ يفعل قد يكون للاستقبال .

وزعَمَ الكوفيون (٣) أنّ لام الجُحُود تنصبُ الأفعالَ بنفسها لا بإضمار أنْ بعدها ، واستدلّوا على ذلك بأنّك تقول : ماكان زيد عمراً ليضرب ، تريد : ليضرب عمراً ، ولو كان الفعلُ منصوباً بإضمار: أنْ لم يجز ، ذلك ، لأنّ ما في صلة أنْ لا يتقدّمُ عليها قال الشاعر:

١٦٣- لقد عذلتني أُمّ عمرٍو ولم أكُنْ مقالتَها ما دمتُ حَيًّا لأسْمعا (٤)

يريد : ولم أكن لأسمعَ مقالتها ما دمت حيًّا ، وهذا لا حُجّةَ فيه ، لأنّه لم يجيء إلا في الشعر، ولا يجوزُ ذلك في الكلام ، ويتخرّجُ على أنْ يكون الناصبُ عاملاً مُضْمرا ، يفسّره مابعده وهو : أسمعُ كأنّه قال : أَسْمَعُ مقالتَها ما دمتُ حَيًّا ، وتكون جملةَ اعتراضٍ فصَلَتْ بين "أكن" وخبرها كماكان ذلك في قوله : * إنّي لكُما لَمِنَ الناصحينَ * (٥) التقدير: أنصحُ لكما ،

---

(١) سبق في ص١٠٣

(٢) لم أعثر عليه

(٣) الإنصاف ٥٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٤١

(٤) البيت في الإنصاف ٥٩٣ وشرح المفصل ٧/ ٢٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١ ، والخزانة ٣/ ٦٢٢ ، والتصريح ٢/ ٢٣٦.

(٥) الآية ٢١ من سورة الأعراف.

إذْ لا يمكن أَنْ يكون : لكنا متعلّقا بالناصحين ، لأنّه في صِلَةِ الألف واللامِ ، وهو مع ذلك شذوذٌ أو ضرورة،أعني تقديم معمول ماهو في الصّلةِ على الموصول ، وماذكرناه من التّوجيه إنّما هو توجيهُ شذوذٍ ، إذ الوجهُ ألّا يقدّمَ فيحتاج إلى تكلّفِ إضمار . وكان التقدير في الآية أسهلُ ، لأنّ العربَ تتّسِعُ في الظروف والمجرورات مالا تتّسِعُ في غيرها . (١)

وأمّا الفاءُ والواوُ في الأجوبةِ الثمانية،أَوْ ماجرى مجراها // فإنّ ٦٨
الفعلَ قد ينتصِبُ بعدهما ، وقد لا ينتصب ،على حسب ماتُريدُ من المعنى . وأَعني بالأَجوبةِ الثمانية : الاستفهامَ،والتمنى ،والعَرْض ، والتحضيض، والدعاء ، والأمر ، والنهي ، والنفي ،إذا لم يُنْقَضا بإلّا قبلهما ،أَوْ يكن الفعلُ المنفيُ مُوجَبا في المعنى - نحو قولك : ماضربَ زيدٌ عمراً فيغضبَ عليه . (٢) و : ماضربَ زيدٌ عمراً فيغضبَ عليه إلّا تأديباً له ،ولاتَضْرِبْ زيداً فيغضبَ عليك ، و : لاتضرب زيداً فيغضبَ عليك إلّا تأديباًله فإنْ نقضتَ معنى النهى والنفي بإلّا قبل الفاءِ نحو قولك : ماضرب زيدٌ إلّا عمراً فيغضبُ ،و : لاتضرِبْ إلّا عمراً فيغضبُ ،أَوْ كان الفعلُ المنفيُ موجباً في المعنى نحو قولك : مازال زيدٌ يأتينا فنكرمُه ، المعنى : زيد يأتينا كثيرًا فنكرمه لم يكونا إذْ ذاك من الأجوبةِ ، وكذلك لو نقضت معنيهما بإلّا قبل الواو .

وإنْ كان الفعلُ المنفي قبلها موجباً (٣) فى المعنى تقول : لاتأكل سمكا وتشرب لبناً إلّا ناسياً" فيكونان إذْ ذاك من الأجوبة .

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٧٩ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٦٠٤ ، ٦٠٥ .

(٢) في المصورة : عليك.

(٣) أي موجبًا بإلّا بعدها .

وأعني بما جرى مجراها الفعلَ المشكوكَ (١) فيه نحو قولك : حسبتُه شتمني فأَثِبَ عليه (٢) ، لأَنَّ الفعلَ إِذْ ذاك غيرُ مثبتٍ ، كما أَنَّه كذلك إذا نفيت أو استفهمت أو نهيت .

فإِنْ قال قائلٌ فبأَيِّ (٣) شيءٍ تنصبُ الفعلَ بعد الفاءِ والواوِ في هذه الأجوبة . وهي لا تَنْصِبُ على الجواب ؟

فالجواب : أَنْ تقولَ إِنَّ الفِعْلَ الواقعَ بعدهما إِذا كان مشتركاً مع ما قبلهما في المعنى ، لم تنصب على الجواب ، بل يكون الفعلُ معطوفاً على ما قبله فيكون إعرابه كإعرابِهِ فتقول : ما تأتينا فتحدثُنا - بالرفع - و : لن تأتِيَنا فتحدِّثَنا " بالنَّصْبِ و : لم تأتِنا فتحدثنا " بالجَزْمِ ، وكذلك تقول : ليتني أجِدُ مالاً فأُنفقُ منه " إذا تمنّى وجدانَ المالِ وتَمَنَّى الإنفاقَ منه بتقدير وجدانه .

وإِنْ لم يتقدم الفاءَ جملةٌ فعليةٌ وأَردتَ معنى العطف رفعت الفعل على كل حال نحو قولك : ما أنت صاحبنا فتكرمُك ، تريدُ : " ما أنت صاحبنا فمانكرمك " وكذلك تفعل في سائرِ الأجوبةِ الثمانية إذا قصدت اللفظ .

وكذلك أيضا لا تنصب بعدهما إذا جعلته مستأنفا بل ترفعُ الفعل . ولا يجوز فيه غيرُ ذلك نحو قولك : ما تقصُرُ في بِرِّنا فنحبُّك " أي : فنحن نحبُّك . فمن العطف قولُه تعالى ﴿ ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٤)

---

(١) في المصورة : الشكوك .
(٢) من أمثلة الكتاب ٣/ ٣٦
(٣) في المصورة : فأي
(٤) الآية ٣٦ من سورة المرسلات وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٦، وإعراب القرآن ٣/ ٥٩٩، والبحر المحيط ٨/ ٤٠٨ .

المعنى : لا يؤذَنُ لهم فلا يمتذرون ، فالثاني شريك الأوّل في النفي . ومن الاستئناف قول الشاعر :

١٦٤- غيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّي ونكثرُ التأميلا (١)

أي : فنحن نُرَجِّي ونكثرُ التأميلا، والفاء في الحالين رابطةٌ للثاني بالأوّل ، وقد تكون غيرَ رابطةٍ نحو : ماتأتينا فتحدثُنا ،إذا أردتَ بها الاستئنافَ كأنّك قلت : فأنت الآن تحدثُنا ، ولا يكون عدمُ الإتيان سببًا في تحديثه ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَدُّوا لَوْتُدْهِنُ فيُدْهِنون ﴾ (٢) المعنى فهم يُدْهِنون ، ولا تريد العطفَ ؛لأنّك لم تُرِدْ أنْ تشركَ بين تُدْهِنون وتُدْهِنُ ؛ لأنّ المعنى إذْ ذاك يكون : ودُّوا لو يُدْهِنُون (٣)، وإدهانُهم واقعٌ على كلِّ حالٍ ، فالمعنى للتمنّي فيه . -٤- ومع أنّه مستأنفٌ فالفاءُ غيرُ رابطةٍ ؛ لأنّ إدهانهم لا يكون مسبّبًا عن الإدهان المتمنّى ، وكيف يُتَصَوّر ذلك وإدهانُهم واقعٌ على كُلِّ حالٍ -٤ ، فلا معنى للتمني فيه . والإدهان المتمنى لا وجود له ، ومنه قوله :

١٦٥- ولا زال قَبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوَسْمِيِّ جَوْدٌ (٥) ووابلُ

---

(١) البيت من شواهد سيبويه ونسبه لبعض الحارثيين في الكتاب ٣ / ٣١ ، ٣٣ وفي شرح ابن يعيش ٧ / ٣٦ للعنبري، والبيت في المقرب ١ / ٢٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٥ ، والمغنى : ٦٢٥ والخزانه ٣ / ٦٠٦ ، ٦١٥ .

(٢) الآية ٩ من سورة القلم، وينظر الكتاب ٣ / ٣٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٨٣ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٠٩

(٣) في المصورة : تدهنون ، خطأ

(٤-٤) مكرر في المصورة .

(٥) في هامش الأصل إشارة إلى أنّ بدل كلمة جَوْد : "قَطْرٌ" في نسخة أُخرى ، "وقَطْرٌ" هى رواية الديوان .

فَيُنْبِتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنَــوَّرًا (١)   سأُتْبِعُهُ مِنْ خيرِ ماقال قائـــــلُ (٢)

بلأنّه دعاءٌ للقبر بمُلازمةِ سَقْيِ جَوْدِ الوَسْمِيِّ والوابل له ، ثم أَخْبَرَ أَنَّ هذا القـــدر من السَّقْيِ يُنْبِتُ الحَوْذان والعوفَ المنوّر ، ولم يرد أنْ يدعو للقبْرِ بسقـــــي جَوْدِ الوسميِّ والوابل له ، و أنْ يدعو لذلك السقي بالإنبات ، فيكون الثانـــي شريك الأول ، لأنّه معلوم أنّ هذا النوع من السَّقْيِ يكونُ عنه إنباتُ ماذكـــرَ ، فلافائدةَ في طلبِ ذلك والرغبةِ فيه .

والواو في حال العطف والاستئناف حكم مابعدها كحكمِ مابعد الفـــاء إلّا أَنَّ الواوَ ليس فيها معنى ربط .

فمن العطف قولك : لم تأتِنا وتحدثْنا . تريد: ولم تحدثْنا ومن ذلــك قول الشاعر :

١٦٦- ولا تَشْتُمِ المولى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ   فإِنَّ به تُثْأَى الأُمور وتُـــرْأَبُ (٣)

فجزمْ تبلغْ لمّا جعلَه معطوفًا على تشتم ، أَلَا ترى أَنَّ المعنى : ولاتبلـغْ أذاتَه .

ومن الاستئناف : لاتأكلْ سمكًا وتشربُ لبنًا " إذا نهيته عن أَكْـــلِ السَّمَكِ وأَبَحْتَ له // شُرْبَ اللبنِ ، كأنّكَ قلتَ : وأَنْتَ تشربُ اللبـــنَ ٦٩
إِنْ شئتَ .

---

(١) في المصورة: وينبت ، وأثبتنا رواية الكتاب ، ولأنّ الحديث هنا عن الفاء لا الواو .

(٢) البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه : ١٢١
وروايةالبيتالأول :
سَقَى الغيثُ قبراً بين بُصْرى ، وجاسمٍ بغيثٍ من الوسميّ قَطْر ووابـلُ
وبين البيتين بيت ثالث، وانظر الشاهدين في الكتاب ٣/٣٦ ، ٣٧
والمقتضب ٢/١٩ .

(٣) البيت بهذه القافيه لقراد بن عباد من الحماسية رقم ٢٢٣ وروايه صدره فيها :*فلا تخذل المولى ، وإنْ كان ظالما *
ولا شاهد فيه علي هذه الرواية وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٣/٤٢
ونسبه لجرير وعجزه فيه :
فإنّك إنْ تفعل تسفّه وتجْهَــلِ
وليس في ديوان جرير ،وهو برواية الكتاب في شرح ابن يعيش ٧/٣٣ ، ٣٤
والبيت برواية الشارح في الضرائر : ١٧٨

ويجوز في الواو - إذا لم تجعلها جواباً - وجهٌ ثالثٌ ، انفردت بـه دون الفاء ، وهو أنْ تجعلها واوَ الحالِ فيكونُ الفعلُ المرفوعُ بعدها في موضعِ اسمٍ منصوبٍ على الحالِ نحو قوله : لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربُ لبنا (١) إذا أردتَ أنْ تنهى عن أكلِ السَّمَكِ في حالِ شُرْبِ اللبنِ ، ومن ذلك قوله :

١٦٧- لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيْ مِثْلَـهُ عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيـمُ (٢)

في روايةِ من سكَّنَ ياءَ تأتي ، كـأنَّه قال : لا تنه عن خلق في حال إتيانك مثلَه ، إلَّا أنَّ ذلك قليلٌ جدا أعني دخولَ واوِ الحال على الفعلِ المضارعِ إذا كان له مايربطه بذي الحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

١٦٨- فلمّا خَشيت أظافيـرَه نجوتُ وأَرْهَنُهُمْ مالكـا (٣)

في إحدى الروايتين ، كأنَّه قال : نجوت وأنا أرهنُهم مالكا . وقد جاء من

---

(١) قال ابن مالك :
وذات بدءٍ بمضارع ثبت
حوت ضميراً ، ومن الواو خلت
فالجملة إذا وقعت حالا إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أنْ تقترن بالواو بل لا تربطُ إلا بالضمير ، والمثال الذى أثبت المؤلف بخلاف هذه القاعدة .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في مستدرك الديوان : ١٦٥ ونسبه سيبويه للأخطل وينسب لغيرهما ، وهوفي الكتاب ٣ / ٤٢ برواية النصب ، وكذلك في المقتضب ٢ / ٢٥ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٤/ ١١٥ والرد على النحاة : ١٢١ ، وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٨ ، والخزانة ٣ /٦١٧

(٣) البيت لعبد الله بن همّام السلولي وهو في إصلاح المنطق ٢٣١، ٢٤٩ ، والمقرب ١ / ١٥٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٥٦ والمقاصد النحويه ٣ / ١٩٠ ، والهمع ١ / ٢٤٦

ذلك في الكلام: قُمتُ وأُصكُّ عينَه (١)، أي: صاكًّا عينَه.

ومن الاستئناف بالواو قولُك: دَعْني ولا أعودُ (٢)، فالمعنى على أنّه طلبَ التّركَ وضَمِنَ ألّا يعود أصلاً، ولم يطلب عدم العودة، فيكون الثاني شريكَ الأوّل. ومن العَطْفِ قولُ الشاعرِ في أحدِ الوجهين.

١٦٩ - فقلتُ ادعوا (٣) وأَدْعُ فإنَّ أَنْدى لصوتٍ أنْ ينادِيَ داعيانِ (٤)

ألا ترى أنَّ مابعدَ الواو مشتركٌ مع ماقبلها في معنى الأمرِ، ولذلك جزم كأنَّه قال: ولأَدْعُ، وكان يجبُ أنْ يُظهِرَ اللامَ إذْ ليس في الأوّلِ لامُ أمْرٍ فتشرِكَ الواوُ بين الفعلين فيها، لكنْ لمّا اضطرَّ حذَفها كما حذَفها الآخرُ في قوله:

١٧٠ - محمّدُ تَفدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا ماخِفتَ من شيءٍ تَبَالا (٥)

يريد: لتفدِ نفسَك. أوْ يكون حُمِلَ على معنى الأوّل ضرورةً أيضا، لأنَّ معنى أدْعُ: لتدعُ.

فإنْ لم يكن مابعدَ الفاءِ والواوِ في الأجوبةِ وما جرى مجراها معطوفا

---

(١) في المصورة: عينيه، والمثال في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٨ والمقرب ١/١٥٤ وشرح ابن عقيل ١/٦٥٦
(٢) من أمثلة الكتاب ٣/٤٤
(٣) في المصورة: ادعُو، والتصويب مما سيأتي عند تكرار الشاهد، على أنّ الرواية في المصادر: ادعي
(٤) البيت منسوب للأعشى وليس في ديوانه وهو من شواهد الكتاب ٣/٤٥ ومجالس ثعلب ٤٥٦ والأمالي للقالي ٢/٩٠ منسوبا للفرزدق، وليس في ديوانه، والصحيح أنّه لدثار بن سنان من قصيدة أورد هـا ابن الشجري في مختاراته (٤١٥) وانظر الإنصاف: ٥٣١، وشرح ابن يعيش ٧/٣٣ وضرائر ابن عصفور: ١٥٠، وغيرها كثير.
(٥) نُسِبَ البيت للأعشى ولحسّان ولأبي طالب، وهو من شواهد الكتاب ٣/٨ والمقتضب ٢/١٣٠، والأمالي الشجرية ١/٣٧٥، والإنصاف: ٥٣٠، وشرح ابن يعيش ٧/٣٥، ٦٢، ٩/٢٤ والمقرب ١/٢٧٢، وشرح الجمل له ٢/١٤٩، ١٨٩، ١٩١، ٣٢٧، والضرائر له: ١٤٩، والخزانة ٣/٦٢٩، ٦٦٦

على ماقبله ولا مستأنفاً ، ولا كان مابعد الواو يراد به الحال ، نصبت
ويكون للنصب فيما بعد الفاء إذا تقدَّمها النفيُ معنيان . (١)

أحدُهما : أَنْ تَقْصِدَ إنكارَ وقوعِ مابعد الفاءِ إذْ (٢) قد انتفى
ماقبلها وذلك نحو قولك : ماتأتينا فتحدثَنا ، أي : ماتأتي فكيف
تحدث؟! ودخل الكلامَ معنى : إِنْ أَتيت حَدَّثْتَ ، ومن ذلك قوله
تعالى ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فيَمُوتُوا ﴾ (٣) أي لم نقضِ عليهم فكيف يموتون؟!
ودخل الكلامَ معنى : لو يُقْضَى عليهم ماتوا .

والآخر : أَنْ تَقْصِدَ بذلك نفيَ الإتيانِ الذي يعقبه حديثٌ، وإذا نفيتَ
الإتيانَ المُعْقَبَ بعده بحديثٍ لا الإتيانَ المطلقَ، فقد أَوْجبت إتيانا
لا حديث يعقُبُه ودخل الكلامَ معنى : إِنْ أَتيتَ لم تحدِّثْ ، وكأنَّك
من جهة المعنى قلت : ماتأتينا محدِّثاً إنما تأتي ولا تحدّث، ومن ذلك
قول الفرزدق :

١٧١- وماقام مِنّا قائمٌ في نَدِيِّنا فَيَنْطِقَ إِلَّا بالتي هي أَعْرَفُ(٤)

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٠ ، والمقتضب ٢ / ١٥
(٢) في المصورة : وقد
(٣) الآية ٣٦ من سورة فاطر وهي في الكتاب ٣ / ٣٠ ، وينظر البحر المحيط ٧ / ٣١٦
(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٥ من قصيدة طويلة مطلعها :
عَزَفْتَ بأعشاش وماكدت تعزِفُ
وأنكرت من حدْراءَ ماكنت تَعْرِفُ
والشاهد في الكتاب ٣ / ٣٢ ، والرد على النحاة : ١١٧ والخزانة ٣ / ٦٠٧ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٠ .

ألا ترى أنّ المعنى : ماقام منّا قائمٌ في نديّنا ناطقًا للشيء ليس يعرف، بل بما هو أعرفُ ودخلَ الكلامَ معنى : إنْ قام لم ينطق بما لا يعرف بل بما هو أعرفُ .

وزعم الأعلمُ(١) : أنّه قد يرفع الفعل فيما ذكرنا ، وأنت تريد معنى النصب وذلك قليل ، وإنّما جعل النحويون معنى الرفع غيرَ معنى النصب رَعْيًا للأكثرِ في كلام العرب، والدليلُ على أنّ الرفعَ يجوزُ على معنى النَّصْب قوله تعالى ﴿ ولا يُؤْذَنُ لهم فَيَعْتَذِرونَ ﴾(٢) المعْنَى : لو أُذِنَ لهم اعتذروا ، فالاعتذار واجب منهم لولا أنّ امتناع الإذن مانع منه ، فهو كقوله تعالى ﴿ لا يُقْضَى عليهم فيموتوا ﴾ أي لو قُضِيَ عليهم لماتوا ، فرفع يعتذرون ، ونصبَ يموتوا ، والقصد بهما واحد ، قال : وأيضاً فإنّ النفيَ يدخلُ على لَفْظِ الإيجابِ فلا يغيِّرُ إعرابَه وإنْ نقضَ(٣) معناه تقول : زيدٌ قائمٌ ، و : ما زيدٌ قائمٌ و[قام زيدٌ فعمرو و](٤) ماقام زيد فعمرو "إذا أوجَبْتَ قيامَهما متواليين فنفيت(٥) على ذلك الحدّ ، أونفيت أنْ يكون من عمرو قيامٌ البتّة إذا أوجبْتَ المُخْبِرُ بعد قيام زيد ، فعلى هذا يقولُ القائلُ : أنا آتيك فأحدثُك أي : أنا آتيك مُحدِّثًا لك ، فتدخل النفيَ على لفظِه وتقول : ماتأتينا فتحدثُنا كما زَعَمْتَ ، ولكنّك تأتي ولاتُحدِّثُ ، فكأنك إنّما نفيتَ اجتماع الأمرينِ فقط ، وإذا نَفَيْتَ اجتماعَهما فقد أوجبتهما مفترقين ، كما كان ذلك في قولـــك :

---

(١) انظر التذييل ٥/١١١ أ، حيث أوردَ رأيَ الأعلم بنصه كما هو هنا .
(٢) سبقت ص ٢٩٥
(٣) في المصورة والتذييل : نَقَصَ
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام ، وأثبتاها من التذييل .
(٥) في المصورة : فبقيت .

ماقام زيدٌ فعمرو ، إذا أردتَ : لم يتبع ذا ذا في القيامِ ، ولكـــنّ : قيام أحدِهما دون الآخر وقاما في زمانين [مختلفين] متباعدين .

فهذه معانٍ كما ترى صحاح إلّا أنّها عارضةٌ داخلةٌ على المعانـــي المعلومةِ البيّنة ، فعلى هذا يجوز ما ذكرت لك فتدبره تجده صحيحـــاً ،

والصحيحُ عندي (١) : أنّ ما أجازَهُ من أنّ الرفْعَ يجوز على معـــنى النّصْبِ باطلٌ ، وما // ذكره من التّسْويةِ بين الاثنين وأنّ القصْـــدَ ٧٠
بهما واحدٌ ، ليس كذلك ؛ لأنّ الإذنَ والاعتذار في قوله تعالى { ولا يُؤْذَنُ لهم فيعتذرون } منفيان بالقصد . (٢) والموتُ منكورٌ عليهم مع نفي القضـــاءِ عليهم الذي هو سببُ الموت ، فانتفاءُ الموت لازمٌ على إنكاره ، ولـــم يُقْصَد نفيُه كما قصد نفي الاعتذار . وأيضا فلو وقعَ القضاءُ عليهـــم لماتوا ، لأنّ القضاءَ عليهم هو سببُ الموتِ ، والكلام مُضَمَّنٌ معـــنى : لو قُضِيَ عليهم لماتوا ، كما تقدّم . وليس الإذْنُ في النطق سببـــاً للاعتذار إذْ لو أُذِنَ لهم لم يعتذروا ، بخلاف الآيةِ الأُخرى .

وأمّا استدلاله على أنّه قد يجوز أنْ تقولَ : ماتأتينا فتحدثُـــنا ، بالرّفْعِ إذا أَردت : ماتأتينا محدِّثاً ، بل تأتينا ولا تحدِّثُ ففيرُ صحيحٍ ؛

---

(١) بعد أن أورد أبوحيان كلام الأعلم قال : وردّ عليه الأستاذ أبوالحسن ابن عصفور ، وهو الذي نقل عنه هذا المذهب ، ولم يحفظـــــه عن الكوفيين ، والأعلم تبع لهم ، قال الأستاذ : والصحيح عندي . . ثم أورد أبوحيان الرد المذكور عندنا بنصه إلى قوله : قـــول الفرزدق : وماأنت من قيس . . الخ .

(٢) سبقت ص ٢٩٥ ، ٣٠١

،لأنّك إذا قصدت بقولك : ماتأتينا فتحدثُنا ـ بالرّفع ـ ، نفيَ قول من قال: آتيك متحدّثًا (١) أي أجمع لك مع الإتيان التحديثَ ، فإنّ نفي ذلك يُتَصَوّرُ : بأنْ تُثْبِتَ له إتيانا ولا تثبت له حديثًا ، وبأنْ لا تُثْبِتَ له : إتيانا ولا حديثا ، وبأنْ تثبتَ له : إتيانا وحديثا ، إلّا أنّ الحديثَ قبل الإتيان ، وبأنْ تُثْبِتَ له إتيانا و حديثا إلّا أنّ بينهما مهلةً من الزمانِ فقولك : ماتأتينا فتحدثُنا ، يحتمل جميع ماذكرنا .

وإذا قلت : ماتأتينا فتحدّثَنا ـ بالنصب ـ على معنى : ماتأتينا محدّثًا فليس يعطي أكثر من إثبات الإتيان ونفي الحديث، والكلامُ كما تقدّم مضمن معنى : إنْ أتيت لم تحدثْ (٢) ، وليس الكلامُ في الرفع مضمّنًا ذلك المعنى .

لذلك ، فمتى استوى معنى الرفع والنصب على هذا ؟!

ومِنَ النصبِ على معنى الحال قول اللّعين . (٣)

١٧٢ـ وماحلّ سَعْدِيٌّ غريبٌ (٤) بِبَلْدَةٍ فيُنْسَبَ إلّا الزِّبْرقانُ له أَبُ (٥)

---

(١) غامضة في المصورة

(٢) في المصورة : يحدث

(٣) هو مُنازل بن زمعة المنقرى التميمي ويكْنى أبا أُكَيْدر ، تعرّض لجرير والفرزدق يهجوهما فلم يلتفتا إليه ، فأهْمِل توفي نحو ٧٥ هـ أخباره في الشعر والشعراء : ٣١٤ والخزانة ١/ ٥٣١ والأعلام ٧/ ٢٨٩ .

(٤) في المصورة والتذييل ، غريبٌ وهي رواية في البيت على أنْ يكون غريبٌ وصفًا لسعديّ ، والرواية في مصادر التخريج : غريبًا على أنْ تكون حالاً من النكره المسبوقة بنفي ، وهو جائز ، ويروى أيضا بنصب "الزبرقان" بنزع الخافض والتقدير : إلّا إلى الزبرقان

(٥) البيت في الكتاب ٣/ ٣٢ ، والرّد على النحاة : ١١٧ وضرائر ابن عصفور : ٢٩٧ ، والخزانة ١/ ٣٥٠ ، ٣/ ٦٠٨

كأنّه قال : ماحَلّ سَعْدِيٌّ غريبٌ ببلدةٍ منسوباً لغير الزبرقان ، بل للزبرقان .

ومِنَ النَّصْبِ على معنى كيف قول الفرزدق :

١٧٣- وماأَنْتَ من قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها ولا مِنْ تميمٍ في اللَّهَى والغلاصِمِ (١)

واللَّهَى : عظامُ داخلِ العُنُقِ ، والغلاصمُ : عروقٌ تَتَّصِلُ بها .

فإِنْ نصبتَ بالفاءِ في جواب غيرِ النفي أوفي جوابِ النفيِ الداخلِ عليه همزة التقرير الواقعِ خبرًا لكان ، فالمعنى على أَنَّ مابعد الفاء حاصلٌ عمّا قبلها، ومسبَّبٌ (٢) عنه، وليس شريكا له في معناه، قال تعالى * لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بعذابٍ * (٣)

أى فيكون عن ذلك : سَحْتٌ فعَذَابٌ ، والكلام مضمّنٌ معنى : إِنْ افتريتم كَذِبًا يسحتكم بعذاب ، وقال أبو النجم . (٤)

١٧٤- ياناقُ سِيرى عَنَقًا فَسِيحا

إِلى سليمانَ فنستَرِيحا (٥)

كأَنّه قال : فيكون عن سيرك استراحةٌ ، والمعنى : إِنْ سرتِ استرحت، وكذلك قولك : حسبته شتمني ، فأَثِبَ عليه ، [أي] (٦) فيكون عن ذلك

---

(١) البيت في الديوان ٢ / ٣١٣ منقصيدة مطلعها :
تحنّ بزوراءَ المدينة ناقتي حنين عجول تبتغي البَوَّ رائم
ورواية عجز الشاهد في الديوان :* ولا من تميم في الرؤوس الأعاظم *
والشاهد في الكتاب ٣ / ٣٣ والمقتضب ٢ / ١٦، والرد على النحاة : ١١٦ والهمع ٢ / ١٣ .

(٢) في المصورة : ومسب .

(٣) الآية ٦١ من سورة طه

(٤) هو الفضل أو المفضّل بن قُدامة العِجْلي ، أَحد الرجاز المشهورين في الدولة الأموية ، له أخبار مع هشام بن عبد الملك توفي في أواخر الدولة الأموية نحو ١٢٠ هـ أوبعدها أخباره في الأغاني ١٠ / ١٥٠ - ١٦١، وخزانه الأدب ١ / ٤٩، والأعلام ٥ / ١٥١، ومقدمة ديوانه ٢٢-٣٠

(٥) في الديوان : ١٢ ، وهما في الكتاب ٣ / ٣٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٣ ، والرد على النحاة :١١٥ وابن يعيش ٧ / ٢٦ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٨٧ .

(٦) تكملة يلتئم بها السياق .

وثوبي عليه ، والمعنى : إِنْ يشتمني وثبتُ عليه ، وكذلك قولك : ليتني أَجِدُ مالاً فأنفقَ منه ، أي : فيكون عن ذلك إِنفاقي منه ١- والمعنى إِنْ وَجَدْتُ ١- مالاً أنفقتُ منه وقال الشاعر :

١٧٥- أَلَمْ تَسْأَلْ فتخبرَكَ الرسومُ على فِرْتاجَ ،(٢) والطللُ القديمُ(٣)

أى : فيكون عن ذلك إِخبارُ الرسوم ، والمعنى إِنْ سألتَ الرسومَ أخبرتْك ، وكذلك قولُ الاخر :

١٧٦- كأنَّك لم تَذْبَحْ لأهلِكَ نَعْجَةً فيُصْبِحَ مُلْقًى بالفِناءِ إِهابُها (٤)

أي: فيكون عن ذلك إِهابُها ملقًى بالفناء ، والمعنى : إِنْ ذَبَحْتَ نعجةً لأَهْلِكَ أَصْبَحَ إِهابُها مُلْقًى .

والدليلُ على أَنَّ الفعلَ إِذا انتصبَ بعد الفاءِ - ولم يكن معطوفاً على ماقبله - جوابٌ لماتقدَّمَ عليها : قراءةُ مَنْ قرأَ ﴿ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ ﴾(٥) - بجزم أكنْ ، فلولا أَنَّ قوله تعالى ﴿ فأَصَّدَّقَ ﴾(٥) - في موضع جزم

(١-١) مكررة في المصورة

(٢) في المصورة : فارتاح ، والتصويب من المصادر ، وفِرْتاج اسم موضع ينظر في معجم البلدان ٤ / ٢٤٦ .

(٣) من شواهد الكتاب ٣ / ٣٤ وهوفي الرد على النحاة ١١٧ واللسان (فرتج)

(٤) لرجل من بني دارم كما في الكتاب ٣ / ٣٥ وهوفي المقتضب ٢ / ١٧ والردّ على النحاة : ١١٧

(٥) الآية ١٠ من سورة "المنافقون" وفي السبعة ٦٣٧: قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي : "وأكنْ" جزما بحذف الواو وينظر البحر المحيط ٨ / ٢٧٥ .

على الجواب لما جاز ذلك .

أ- وزعم الفَرّاءُ أَنَّ العربَ قد تجزم مابعد الفاء في الجواب(٢) وإنْ لم تحذف الفاء ، واستدل على ذلك بقوله :

١١٧- فقلتُ له:صَوِّبْ ولا تُجْهِدَنَّهُ فيدْنِك(٣) من أَعْلَى القَطاةِ فتَزْلَقِ(٤)

كأنَّه قال : لا تُجْهِدَنه يُدْنِك من أَعْلى القطاةِ فتزلَقِ -١ ، وذلك باطلٌ(٥) لأَنَّ الفاءَ تحول بين مابعدها من الفعلِ وبين ماقبلِها ، فلا يُتَصَوَّرُ عملُه

---

(١) قال أبو حيان في التذييل : وقد خلط أبو الحسن ابن عصفور في نقل هذه المسألة فنقل عن الفراء مانصه : وأورد النص الى قوله : فتزلق .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٦ ، ٢ / ٢٣٠

(٣) في هامش المصورة ذكرت رواية أخرى هي "يذرك" بدل يدنك وهي الرواية في معاني القرآن للفراء .

(٤) البيت لأمرىء القيس في ديوانه ١٧٤ من قصيده مطلعها
ألا أنعم صباحا أيها الربع وانطق
وحدّث حديثَ الركب إن شئت واصدقِ
ونسبه سيبويه لعمرو بن عمّار الطائي في الكتاب ٣ / ١٠١ وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦ ، ٢ / ١٤٦ ، ٢٢٩ ، ومجالس ثعلب ٣٦٨ ، والمقتضب ٢ / ٢١ ، ورواية الشطر الثاني في اللسان (زلق) " فتذرْيك من أخرى القطاة فَتَزْلَقِ "
وهي رواية في البيت سيذكرها الشارح بعد وليست تحريفاً كما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون في الكتاب ٣ / ١٠١ هـ١

(٥) نُسِبَ هذا الردّ لابن عصفور في التذييل ٥ / ١١١

فيه ، وإنَّما جَزَمَ يدْنِك وتزلَق على اللفظ كأنَّه قال : فلا يدْنِك من أعلى القطاة ، فلا تزلق ، ويكون قوله : فلايدنك ، من قبيل ماتوجَّه فيه النَّهْيُ على غير المنهيِّ ؛ لأنَّ الفِعْلَ للفَرَسِ والنهيَ للمخاطَبِ فيكون مثل قولهم : لا أُرَيَنَّكَ(١) هاهنا " الفعلُ للمتلكم والنهيُ للمخاطب، والمعنى : لا تكن بحيثُ أَراك ، وكذلك المعنى في البيت :

لا تتعرض لأَنْ يدْنيك ، ومن ذلك قوله :

١٧٨- ولو أَصابتْ لقالتْ :وَهْيَ صادِقةٌ إِنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشِّيْبِ(٢)

فالفِعْلُ للرياضةِ والنهيُ للمخاطب ، والكلام محمول على المعنى وكأنَّه قال : لقالت: لا تتعرض برياضتك للشِّيب .

ويُرْوى : فيذريْك ، بالياءِ ، على أَنْ يكونَ سَكَّنَ الياءَ في موضعِ النَّصْبِ كقوله .

* ردَّتْ عليه أَقاصيْه .. *(٣) [١٠٦]

وتزلَق : معطوفٌ على الموضعِ قبلَ الفاءِ نحو : * فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ *

---

(١) في المصورة : لا رينك

(٢) البيت للجميح الأسدى من قصيدة مفضليه، ينظر المفضليات ٣٤ كتاب الشعر لأبي على ٨٣ /ب، والأمالي الشجرية ١ / ٣٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٨، والخزانة ٤ / ٢٩٥ .

(٣) سبق ص ٢١٤

وقيل: إنّ قولَه : فيذرْيك على القطع . ومَنْ حَذَفَ اليـــاءَ عطفَه على : لا تُجْهِدنّه ، أَوْ جعله جوابا وزادَ الفاءَ .

وإذا انتصبَ مابعدَ الواو في الأَجْوبة الثما [نية] (١) فمعناها الجمع من غير [عطف] (٢) فإذا قلت : لا تأكلْ سَمَكـاً وتشربَ لبنـا ، فقد نهيتَه عن الجمعِ بينَ الأكْلِ للسَّمَـكِ وشُرْبِ اللبن - ولم تُـرِدْ معنى العَطْفِ ، فتكونَ (٣) قد نهيتَه عن أَكْلِ السَّمَكِ وشُرْبِ اللَّبَـنِ على كلِّ حالٍ - ومِنْ ذلك قوله :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌعليك إذا فعلت عظيمُ (٤) [١٦٧]

يريدُ : لا يجتمع منك النهيُ عن شيء مع إتيانك مِثْلَهُ ، ولم يُرِدْ لا تنه عن شيء على الإطلاق ولا تأت شيئا من الأشياءِ ، وقال الحطيئـــة :

١٧٩- أَلَمَ أَكُ جاركم وتكونَ بَيْنـــي وبينكمُ المودّةُ والإِخـــاءُ (٥)

أراد : ألم يجتمع لي جواركم ومودتكم ، وليس المعنى على [العطف] (٦) لأنّه لا يريد أَلَمْ أَكُ جاركم على الإطلاق ، ولا أَلَمْ يكن بيني وبينكـــم المودّةُ على الإطلاق ؛ ولأنّ قصدَه توكيدُ الحُرْمَةِ بينَه وبينهم باجتماعِ

---

(١) مطموسة في المصورة
(٢) مطموسة في المصورة
(٣) هذا تفسير للعطف
(٤) سبق ص ٢٩٨
(٥) في ديوانه ص : ٥٤ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٣ والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والمغني ٨٧٧ والمقاصد النحوية ٤ / ٤١٧ ، ٤١٨ ، والهمع ٢ / ١٣ .
(٦) في المصورة : اللفظ ، خطأ

الشيئين ، وكذلك جميعُ ماأَتى مِنْ ذلك .

واختلفَ النحويون في الناصبِ للفعلِ الواقعِ بعدَ الفاءِ والواوِ في الأجوبة :

فذهب الكوفيون إلى أَنَّ انتصابَه بالخلافِ(١) ، يريدون بذلك مخالفَتَه للأولِ من حيثُ لم يكن شريكاً له في المعنى ، ولا معطوفاً عليه ، فهو عندهم نظير : لوتُركْتَ والأسدَ لأكلَك " نصبتَ لما لم تُرِدْ عطفَ الأَسَدِ على التاء ، إِذْ لا يتصوّر أَنْ يكونَ التقدير ،لوتُركْتَ وتُرِكَ الأَسدُ ، لأَنَّ الأسدَ لا يُقْدَرُ عليه فيتركَ ، وكذلك عندهم : زيدٌ أمامَك وخلفَك ، إنَّما تَنْصِبُ بالخلافِ ، لأَنَّ الظرفَ خِلافَ المبتدأِ ، فلذلك لم يُرْفَعْ كما يرفع : قائمٌ من قولك : " زيدٌ قائمٌ " لأَنَّ القائمَ هو زيدٌ .

وهذا المذهبُ فاسدٌ ، لأَنَّ الخلافَ إذا كان موجباً للنصب فليس نصبُ الثاني بأَوْلى مِنْ نَصْبِ الأول ، لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما أَعْني من الاسمين في قولك : زيدٌ خلفَك ، مخالفٌ للآخَر وكذلك كلُّ واحدٍ من الفِعْلَين في مثل قولك : ماتأتينا فتحدثَنا ، وأيضا فإِنَّ العربَ تقول : ماقام زيدٌ لكن عمروٌ (و) (٢) قامزيدٌ لا عمروٌ " فتسوّى بين إِعراب

---

(١) الإنصاف : ٥٥٧ المسألة : ٧٦

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٤٣، ١٤٤

مابعدَ : لكن : و : لا ، وماقبلها ، مع أَنّ كلّ واحدٍ من الاسمين في ذلك مخالفٌ للآخر.

وزعم أَبُو عُمَر الجرميّ (١) : أَنّ الفاءَ والواوَ يَنْصِبان الفِعْلَ بأَنْفُسِهما .

وذلك باطلٌ ، لأَنّه لا يخلو من أَنْ يُعْتَقَدَ فيهما أَنّهما حرفا عطف أَوْ لا يُعْتَقَدُ ذلك : فإِنْ اعتقد ذلك فيهما فلا سبيلَ إِلى النصبِ بهما ، إِذْ لو وَجَبَ لهما أَنْ يَنْصِبا مِنْ حيثُ هما حرفا عطف لوجبَ أَنْ ينصبا في كُلّ موضعٍ يكونان فيه للعطف، والعربُ لا تفعل ذلك ولو وجب أَنْ ينصبا من حيث إِنّهما حرفا عطفٍ ومابعدهما مخالفٌ ماقبلهما ، لَلَزِمَ النصبُ بلكن ولا والعربُ لا تفعلُ ذلك

---

(١) هو صالح بن إِسحاق الجرمي بالولاء النحوى ، أُخَذَ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره ، وقرأ على الأخفش كتاب سيبويه ولقي يونس بن حبيب ، وأخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وطبقتهم، صنف كتبا منها مختصر في النحو ، وناظر الفرّاء وأفحمه ، توفي الجرمي ٢٢٥ هـ، أخباره في نزهة الألباء ١٤٣ وبها مشبها ثبت بمصادر ترجمته .

(٢) الإنصاف ٥٥٧ المسألة ٧٦ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٣

وإن اعْتَقَدَ أنَّهما ليسا حَرْفَي عطفٍ فيلزمه أنْ يجيزَ : لا تأكلْ سمكاً وتشربْ لبناً وتأكلْ تمراً " و " ما تأتينا فتحدثنا ونكرمك ، فتدخل عليهما حرف العطف ، فلمّا امتنعت العربُ من إجازة ذلك علمنا أنَّهما حرفا عَطْفٍ ، ولذلك لم يجز فيهما ذلك ، إذْ لا يدخلُ حرفُ عَطْفٍ على مِثْلِه . ولما كان هذا المذهبُ منقسماً إلى ما ذُكِرَ وثبت فساد ما انقسم(١) إليه ، لزم أنْ يكون باطلاً . فلم يبقَ إلّا ما ذهب إليه البصريون من أنّ الفِعْلَ بعدهما منتصبٌ بإضمار : " أنْ " إذْ لابُدَّ من ناصبٍ ظاهرٍ أوْ مضمرٍ ، بَطَلَ أنْ يكونَ ظاهراً فلم يبق أنْ يكونَ إلّا مضمراً - وليس من النَّواصِبِ ما استقرَّ له الإضمار إلّا " أنْ " ، فالمضمر بعدهما : أنْ .

فإن قِيلَ : إذا كانَ الفِعْلُ بعد الفاءِ والواوِ في الأجوبةِ منصوباً بإضمار أنْ ، وأنْ والفعل في تأويلِ الاسم فعلامَ عطفتها (٢) ؟

فالجواب : أنَّها معطوفةٌ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلت : ما تأتينا ، يكونُ(٣) في معنى ما يكون منك إتيانٌ ، فتكونُ أنْ والفِعْلُ معطوفةً عَلَى ذَلِكَ المَصْدَرِ المُتَوَهَّمِ حَمْلاً على المَعْنَى ونظيرُ ذلك قولُ الشاعر :

١٨٠ - إنْ تَرْكَبُوا فرُكوبُ الخَيْلِ عادَتُنَا ... أَوْتَنْزِلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (٤)

نعطفَ تَنْزِلُونَ وهو مرفوعٌ على : إن تَرْكَبُوا فركوبُ الخَيْلِ عادَتُنَا ، فموضعَ " إنْ تركبوا " لذلك معاملة : أتركبونَ ؟ " فلذلك قال : أو تَنْزِلُونَ ، فعطف وهو مرفوعٌ عليه ، وهذا مذهب الخليل (٥) . ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ (٦) ثم قال ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾(٧)

---

(١) في المصورة : ما لقسم

(٢) أنّثَ الضمير ، لأنَّ المرادَ به " أنْ " ، وأنْ ليست معطوفة ، وإنّما المعطوف المصدر المؤول معها . وقد جرت عادة النحويين على أنْ يختصروا في عبارتهم .

(٣) في المصورة : " ويكون " ، وكأنَّ الواوَ زائدة .

(٤) البيت للأعشى من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

وَدِّعْ هريرة إنَّ الركبَ مرتحلُ ... وهل تُطِيقُ وداعا أيُّها الرجلُ

ورواية البيت الشاهد في الديوان : ٦٣

* قالوا الركوبَ ! فقلنا تلك عادتنا *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥١ ، والمحتسب ١ / ١٩٥ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٥٦ ، وضرائر ابن عصفور : ٨٢ ، والمغني ٩٠٩ والخزانة ٣ / ٦١٢ وغيرها .

(٥) في المصورة : الخيل ، ومذهب الخليل ذكره سيبويه في الكتاب ٣ / ٥١

(٦) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة . (٧) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

نعطف المجرورَ بالكافِ عَلى المَجْرورِ بإلى حَمْلاً على المعْنَى ، لأَنَّ قَوْلَه تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إلَى الَّذِي حَاجَّ إبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ (١) فى معنى : أَرَأَيْتَ : كَالَّذِى حَاجَّ إبراهيمَ فى رَبِّهِ (٢) ، ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٨١ - أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ ... وَلا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولا

وَلا مُتَدارِكٍ والشَّمْسُ طِفْلٌ ... ببعضِ نَواشِغِ الوادِي حُمُولا (٣)

نعطف : ولا متدارك على "لن ترى" حملاً على المعنى ، لأَنَّ معنى لن ترى: لست براءٍ // . وقيل: عاملَ إنْ تركبوا معاطفةً إذا (٤) تركبون ، لأنَّهما شرطٌ فيما يستقبلُ فحُمِلَ على معنى إذا . وأمَّا يونس فجعله مقطوعاً على أنَّه خبرُ مُبتدأٍ كأنَّه قال : أو أنتم تنزلون . (٥) ٧٢

فإن قيلَ : إنَّ العطفَ على المعنى فيما ذكرت وأشباهه غير منقاسٍ ، فكيف حملت على ذلك النصبَ بإضمار أَنْ بعد الفاءِ والواوِ ، والنَّصبُ بعدهما بأَنْ فى الأجوبة الثَّمانية مُنْقاسٌ ؟!

فالجواب : أَنَّ ذلك اطرد فى الأجوبةِ لتعذُّرِ العطفِ إذْ لم تُرِدْ أَنْ تجعلَ الثَّاني شريكَ الأوَّلِ فى المعنى ، ولتعذُّرِ القطعِ إذْ لم تُرِدْ معنى الاستئناف .

---

(١) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٢) ينظر المغنى أقسام العطف ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ . (ط١)

(٣) البيتان للمرّار بن سعيد الأسدى، وهما فى معانى القرآن ١ / ١٧١ و مجالس ثعلب ١ / ١٣١ .
وروايةُ الأول فيها : "أجدَّك إنْ ترى"، والخصائص ١ / ٣٨٨ ، ومعجم البلدان ٢ / ٧٩ والرواية فيهما : لن ترى.
وانظر ضرائر ابن عصفور : ٢٨١ ، وأورد صاحب الخزانة ١ / ٢٦٢ ، البيت الأول شاهداً على أنّ : أجدّك لا يستعمل إلا مع النفى كما هو مذهب شارح الكافية " الرضى " .

والنواشغ : مجارى الماء فى الوادى . وينظر اللسان (نشغ) .

(٤) فى الصورة : إذْ ، والصواب ما أثبتناه

(٥) مذهب يونس فى الكتاب ٣ / ٥١ .

فإنْ قيل : وكذلك يلزمك إذا نصبتَ بإضمار "أنْ" وعطفت على مصدرٍ متوهَّم حملاً على المعنى أنْ يكونَ الثّاني شريكَ الأوّلِ في المعنى ، من جهة أنّ المعطوفَ شريكُ المعطوفِ عليه ، وأنتَ لم ترد معنى التّشريك ؟

فالجوابُ : أنّك إذا عطفتَ فعلاً على فِعْلٍ بحرفٍ من حُروفِ العطْف معناه الجمع ، كان الثّاني وَفْقَ الأوّلِ في معناه ، وليس ذلك بلازمٍ في عطف المفرداتِ إذْ قد تعطفُ مفرداً على مفردٍ بحرفٍ مِنْ حُروفِ العَطْفِ يكون معناه الجمع فتشركُه معَه في الإعراب، ويخالفُ أحدُهما الآخرَ من جهةِ المعنى، تقول : لو تُرِكَ زيدٌ والأَسَدُ لأكلَه ، فالأَسَدُ مُشْرَكٌ مع زيدٍ في الإعرابِ وإنْ كان بينهما اختلاف في المعنى مِنْ حيثُ إنَّ أحدَهما ممنوعٌ والآخر ممنوعٌ منه ، فلذلك لمّا لم يريدوا أنْ يجعلوا الثّاني شريكَ الأوّلِ في المعنى عدلوا عن الأَصْلِ وصَيَّروا العطفَ من قَبيلِ عَطْفِ المفرداتِ .

فإنْ قيلَ : ولأيِّ شيءٍ لم يُظْهروا "أنْ" ؟

فالجواب : أنَّ الذي مَنَعَ من ذلك أنّه لم يتقدّمْ قبلَ الفاءِ والواوِ اسمٌ صريحٌ بل مُتَوَهَّمٌ فكرهوا أنْ يُظْهِرُوا أنْ ، حتّى تكونَ في اللفظ كأنك قد عطفتَ فِعْلاً على فِعْلٍ إذْ لو ظَهَرَتْ أنْ وهِيَ محكومٌ لها بحكمِ الأَسماءِ لكنتَ في اللّفظ كأنّك قد عطفتَ اسماً على فِعْلٍ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فلأيِّ شَيْءٍ لم يفعلوا ذلك إلّا بعدَ الأَجْوِبَةِ ، وهلّا جاز ذلك في غيرها ، فكنت تقول : يقومُ زيدٌ فيخرجَ ؟

فالجواب : أنّك لو قلتَ ذلك على تقدير : يكون من زيدٍ قيامٌ فخروجٌ ، لكان معناه ومعنى : يقوم زيد فيخرجُ واحداً ، فلم تحوجْك ضرورةٌ إلى ذلك وقد جاء بعض ذلك في الشّعر نحو قوله :

١٨٢ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ   وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَرِيحَا (١)

---

(١) البيت للمغيرة بن حبناء وهو :
من شواهد الكتاب ٣ / ٣٩ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢ / ٢٢ ، والمحتسب ١/ ١٩٧ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٧٩ ، والرّد على النحاة : ١١٩ ، والمقرب : ١ / ٢٦٣ ، والمغني ٢٣٢ ، والخزانة ٣ / ٦٠٠ . وفيه رواية اخرى : لاستريحا ، ولا ضرورة فيه على هذا . وورد الشاهد أيضاً في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٤ ، ١٦٠ ، والضرائر له : ٢٨٤ ،

فنصبه بعد ألْحَقُ وهو واجبٌ ، كأنّه قال : ويكون مِنّي لحاقٌ فاستراحةٌ .
وكذلك قول الآخر :

١٨٣ - لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا   وَيَأْوِي إِليها المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا(١)

نصب بعد يأوي، وهو واجبٌ ،كأنّه [قال](٢) : ويكونُ مِنَ المُسْتَجِيرِ رجوعٌ إِليها فعصمةٌ ، ومعنى ذلك كمعنى قوله : ويأوي إِليها المستجيرُ فيُعْصَمُ ، فلم تحتجْ إِلى تكلُّف إِضمارِ أَنْ بعدها .

ولمّا كان الفعلُ بعدهما منصوباً بإِضمارِ أَنْ معطوفاً على مصدرٍ متوهَّم لم يجز أَنْ يكونَ ما قبلها إِلاّ فِعْلٌ أَو ما جرى مجراه من ظَرْفٍ أَو مجرورٍ أَو اسم فاعل ليدل على المصدر المتوهم نحو قولك : ما تأتينا فتحدثَنا ، و : ما أنت منا فتكرمَنا ، و : ما زيد مكرم لنا فنحسنَ إِليه ، ولو قلت : ما أنت زيد فنحسنَ إِليه، بالنصب ، لم يجز ؛ لأنّه لم يتقدمها ما يدلّ على المصدر ، فلا بدّ إِذّ ذاك مِنَ العطف أَوِ القَطْع ، والقطعُ أحسنُ ، والعَطفُ ضعيفٌ ، لعدم المشاكلة من حيثُ إِنّك إِذا عطفت تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة اسمية ، والدّليل على أَنّ الظّرفَ يجرى مجرى الفعل في الدّلالة على المصدرِ أَنّه قد أُجْرِيَ مجرى [الفعل](٣) فَجُزِمَ جوابُه نحو قوله :

١٨٤ - وقولي كُلَّما جَشَأَتْ وجَاشَتْ   مكانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي(٤)

فعامل مكانك : معاملة الزمي مكانك ، وكذلك أيضاً اكتفوا بالمجرور عن الفعلِ في صلةِ الموصولِ نحو قولك : جاءني الّذي في الدّار ، وقال

---

(١) البيت لطرفة في الديوان : ١٩٤ .
وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٣ .
وذكر المبرد أنّ فيه رواية أخرى : ليعصما، وعلى هذه الرواية لا شاهدَ فيه .
وينظر المحتسب ١ / ١٩٧ ، والخصائص ١ / ٣٨٩ ، منسوباً للأعشى وليس له وانظر أيضاً :
الرد على النحاة : ١١٩ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٨٥ ، وشرح الجمل له ٢ / ٦١١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) البيت لعمرو بن الإطنابة الخزرجي ، جاهلي ، وهو في مجالس ثعلب ٦٧ ، والكامل ٤ / ٦٨ ، وأمالي القالي ١ / ٢٥٨ ، والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٤ ، والمقرب ١ / ٢٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣٣ .

تعالى ﴿ وَما بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾(١) فأدخل الفاءَ في خبرِ ما الموصولةِ بالمجرورِ، كما يُدخِلها في خبرها إذا كانت موصولةً بالفعل .

وأمّا أَوْ : فلا تَنصِبُ الفِعْلَ بعدها حتى تكون بمعنى : إِلّا أَنْ(٢) نحو قول امرئ القيس :

١٨٥ - فقلتُ له : لا تَبْكِ عَيْنُكَ ، إِنَّما نُحاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فنُعْذَرا (٣)

المعنى : إِلّا أَنْ نَمُوتَ فَنُعْذَرا . فإِنْ لم تُرِدْ بها ذلك المعنى فإِنَّما - أَنْ تجعلَها عاطفةً فتريد بها إِنَّ ذالك أَحَدُ الشّيئين ، ويكونُ إِعرابُ الفعل الّذى بعدها على حَسَبِ إِعراب الفعل الذى قبلَها ، فإِن كان مرفوعًا رفعتَه أو منصوبًا نصبتَه أو مجزومًا جزمتَه فتقول " أَنا أَلزمُك أو أَخْرُجُ إِلى ضيعتك ، وأُريدُ أَنْ تخرجَ إِلى الكوفةِ أو تلازمَ زيدًا ، ولِتَخْرُجْ زيدٌ [مِنَ](٤) الكوفة أو تُقِمْ مكانك ، فإِن كان الأَمْرُ الّذى قبل "أَوْ" بغير لام وأردت معنى العطف لم يكن بُدٌّ من إِتيانك باللام فتقول :// اخرج إِلى الكوفة أو (لِتُقِمْ)(٥) مكانك ، ولا يجوز أَنْ تقولَ : أو تُقِمْ(٦) مكانك إِلّا في ضرورةٍ ، وتكون إِنْ ذاك قد حذفت اللّامَ أَوْ حملت على معنى الفعلِ الّذى قبل أَوْ بغير لام(٧) ، لأَنَّ معنى اخرج : لتخرج كما تقدم في الواو . وممّا جاء من ذلك قولُ الشّاعر : ٧٣

١٨٦ - على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أَوْيَبْكِ مَنْ بَكَى(٨)

---

(١) الآية ٥٣ من سورة النحل .
(٢) الكتاب ٣ / ٤٧ .
(٤) في الديوان ٦٦ وهو الخامس والثلاثون من قصيدة مطلعها :
سما لك شوقٌ بعد ما كان أقصرا وحلّت سليمى بطنَ قوٍّ فعرْعرا
والشاهد في شواهد الكتاب ٣ / ٤٧ والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والخصائص ١ / ٢٦٣ ، وابن يعيش ٧ / ٢٢ ، ٢٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٦ ، والتذييل ٥ / ١٠٢ أ ، والخزانة ٣ / ٦٠٩ .
(٤) تكملة يلتئم بها النص .
(٥) في المصورة : أولتم
(٦) في المصورة : وتقم
(٧) في المصورة : غير واضحة .
(٨) البيت لمتمم بن نويرة وهو في الكتاب ٣ / ٩ والمقتضب ٢ / ١٣٠ وفي حاشيتها "خمش : من بابى نصر وضرب " والأمالى الشجرية ١ / ٣٧٥ ، وابن يعيش ٧ / ٦٠ ، ٦٢ والإنصاف : ٥٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤٧ والضرائر له ١٥٠ ، والخزانة ٣ / ٦٢٩ (عرضا) . والبَعُوضة : اسم موضع بعينه

كأنّه قال : أو ليَبْكِ فحذفَ اللّامَ أو حَمَلَ(١) على معنى اخمشى ، لأنّ اخمشى ولتخمشى بمعنى واحد .

وإمّا أَنْ يَسْتأنفَ فَيلزمُ الرفعُ نحو قوله تعالى ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُم أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾(٢) فإن شِئْتَ كان على الاشتراكِ فتكونُ أَوْ لأحدِ الشّيئين ، وإنْ شِئتَ كان على الاستئنافِ كأنّه قال : أو هُمْ يسلمون ، وقال ذو الرُّمّة:

١٨٧- حراجيجُ ما تنفكُّ إلّا مُناخَةً على الخَسْفِ أَوْ نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا (٣)

فإنْ شئتَ(٤) جعلتَ - أَوْ - عاطفةً فتكونَ قد عطفتَ بها " نرمى " على : مناخة ، ومناخة حال ، وتنفكّ فعلٌ تامٌّ وهو مضارع انفكّ الّذى هو مطاوع فككتُ كأنه قال : لا تنفك على اتصال بعضها ببعض - لكونها مُقطَّرَةً أَوْلا صطحابها فى التّباري - إلّا مناخة على الخَسْف أَوْ [مَرْميًّا بها] (٥) بلداً قفراً على غير استعمال لَهُنَّ فى السّير .ولا تجعل تنفك ناقصة ، لأنّك إذا قلتَ : لا ينفك زيدٌ ضاحكاً كنتَ قد أوجبتَ الضحكَ لزيد فى المعنى ، وإلّا لا تدخل على الخبر فى الإيجاب .

وإنْ شئت جعلت : أَوْ للاستئناف كأنه قال : أَوْ نحن نَرمى بها بلداً قفراً ينفك بعضها عن بعض إذْ ذاك .

وممّا يبيّن أنّ " أَوْ " قد تستعملُ مستأنفةً قولُ طرفة :

١٨٨- ولكنَّ مَوْلايَ امْرُؤٌ هو خانِقِي على الشُّكْرِ والتَّسْآلِ أَوْ أنا مُفْتَدِى(٦)

---

(١) فى المصورة : وحمل ، والصواب ما أثبتناه . انظر ما سيأتى ص ٣٣٥

(٢) آية ١٦ من سورة الفتح ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٩١ ، والبحر المحيط ٨ / ٩٤ ، ٩٥ .

(٣) فى ديوانه : ٢٤٠ . وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٨ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/ ٨١ والمقتضب ٤ / ٣٢٩ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٤٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٠٦ ، والإنصاف ١٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٨ ، والضرائر له :٧٥ ، والمغنى : ١٠٢ ، والخزانة ٤ / ٤٩ .

(٤) غامضة فى المصورة.

(٥) فى المصورة : برميانها .

(٦) البيت لطرفة وهو (٧٧) ومن معلقته فى الديوان : ٤٠ .
وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٩ وينظر شرح القصائد السبع الطوال : ٢٠٨ .

فاستأنف بعد : أو ، بجملةٍ ابتدائيةٍ . والفرقُ من جهة المعنى بين أَوْ العاطفة والّتى للاستئناف أنَّك قصدتَ فى العاطفةِ إلى إثباتِ أَحَدِ الشّيئين ، فيكون معنى قوله تعالى ﴿ تُقَاتِلُونَهم أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (١) إذا قصدت العطفَ : إلى قومٍ يكون منهم أَحَدُ أَمْرين إمّا المقاتلة أو الإسلام ، وقصدتَ فى الاستئناف إلى إثبات ما قبل : أَوْ خاصةً ، كأنك قلت : إلى قوم أُولى بأسٍ شديدٍ تقاتلونهم ، ثمَّ بعد استقرارِ هذا القصد يُسْتَأْنَفُ بأَوْ فيقال : أَوْ يكون كذا ، فيرتفع ما كان قد ثبتَ قبلُ فيكون معنى قوله تعالى ﴿ أَوْ يسلمون ﴾ (١) إذا قصد به الاستئناف : أَوْ يُسْلِمُونَ فلا يكونُ القِتَالُ .

وزعم بعضُ النحويين (٢) : أَنَّ الفِعلَ إذا انتصب بعدها كانت بمعنى : إلى أَنْ ، نحو قولك : لألزمنَّك أَوْ تقضِيَنِي حَقِّي ، أى : إلى أَنْ تقضيني حَقِّى .

وذلك باطلٌ ، لأَنَّ ذلك ينكسرُ فيها فى بعضِ المواضعِ وكونُها بمعنى "إلَّا أَنْ" لا ينكسر ، قال زياد الأعجم (٣) :

١٨٩ - وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَــوْمٍ　　كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَـا (٤)

المعنى : إلَّا أَنْ تستقيمَ ، وليس المعنى على : إلى أَنْ تستقيمَ . وإنَّما نصبت الفعلَ بعدها إذا أردتَ بها معنى : "إلَّا أَنْ" لِتَعَذُّرِ العطفِ والاستئنافِ إذْ ذاك .

أما تَعَذُّرُ العَطْفِ فلأَنَّها إذا عطفت بها لأَحَدِ الشّيئين ، وليس بين الأَوَّلِ والثّانى تعلّق ، فإذا أردت معنى : إلَّا أَنْ ، فأنت قد بنيت معنى الكلام

---

(١) سبقت ص ٣١٦

(٢) منهم الزجاجي فى الجمل ١٩٧ وتابعه ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/١٥٦

(٣) هو زياد بن سُليم أو سليمان الأعجم أبو أمامة العبدي مولى بنى عبد القيس من شعراء الدولة الأموية ، جزل الشعر ، فصيح الألفاظ ، كانت فى لسانه عجمة ، فلقب بالأعجم ، عاصر المهلب بن أبى صفرة ومدحه ورثاه ، وكان هجاءً . وكان الفرزدق يتحاشى أنْ يهجو عبد القيس خوفا منه ، توفى نحو سنة ١٠٠ هـ عن الأعلام للزركلى (ط ٣) جـ ٣ / ٩١ .

(٤) من شواهد الكتاب ٣ / ٤٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ ، والأمالى الشجرية ٢/ ٣١٩ وابن يعيش ٥ / ١٥ ، والمقرب ١ / ٢٦٣ ، والمغنى ٩٣ . وغيرهما .

على اتصال ما قبل "أَوْ" إلّا أَنْ يقعَ ما ذكرته بعد "أَوْ" فإنّه إذْ ذاك ينقطع الأول . فإذا قلت : لأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَني حقّي ، فكأنّكَ قلتَ : تَتَّصِلُ ملازمتي لك إلّا أَنْ تقضيَني فترتفعُ إذْ ذاك الملازمةُ ، فبَيْنَ الفعلِ الثّاني والأَوّل ارتباطٌ وتعلّقٌ ، ألا ترى أنّ الفعلَ الأَوّلَ كالعامّ في كلّ زمانٍ ، والثّاني كالمُخْرَج عنه ، فإذا قلتَ : لألزمنّك ، تَضَمّنَ ذلك الأوقاتَ المستقبلةَ كلّها ، فإذا قلتَ أو تَقْضِيَني حقّي ، فقد أخرجتَ بعضَ الأوقاتِ المستقبلةِ الّتي كان قولُكَ : لألزمنّك مُتَضَمّنًا لها (١)

وأما تَعذُّرُ القَطْعِ ، فلأنّك في القَطْعِ بنيتَ على الأَوّلِ ثُمّ استأنفتَ بعد ذلك وزعمْتَ أنّه إنْ وَقَعَ ما استأنفتَه لم يكن الأَوّل ، وإذا جعلتها بمعنى : "إلّا أَنْ" كان الكلامُ جملةً واحدةً ، ودخله معنى الاستثناء بالنّظرِ إلى الزّمانِ كما تقدّم .

فلمّا تَعذّرَ العَطْفُ والقَطْعُ عَدَلْتَ إلى النّصبِ ويكون النّصبُ بإضمارِ : أَنْ بالدّليل الّذي تَقَدّمَ في الفاءِ والواو (٢) ، والْتُزِمَ إضمارُها للعِلّةِ الّتي الْتُزِمَ من أجلها إضمارُها بعد الفاءِ والواوِ ، وسَاغَ جَعْلُها بمعنى إلّا للتّقاربِ الّذي بينهما في المعنى وذلك أنّك إذا قلتَ : جاءني القومُ إلّا زيدًا " فاللّفظُ الأَوّلُ قد أَوْجَبَ دخولَ زيدٍ في القوم ، لأنّه منهم ، فإذا قلتَ : إلّا زيدًا فقد أبطلتَ ما أَوْجَبَهُ الأَوّلُ ، وكذلك إذا قلتَ : جاءني زيدٌ أَوْ عمرو ، فقد وَجَبَ المَجيءُ لزيدٍ في اللّفظ قبل دخولِ أَوْ فلما دخلت بَطَلَ ذلِكَ الوُجُوبُ وإنّما نصبوا لمّا ضَمّنُوا : "أَوْ" هذا المعنى ، لأَنّ الاستثناءَ يكونُ في الأسماءِ لا في الأفعالِ ، ألا تَرى أَنّكَ لو قلتَ : لأَلْزَمَنّكَ إلّا تَقْضِيَني حَقّي " لم يَسُغْ ذلك ، ويسوغُ لك أَنْ تَقُولَ :
٧٤ إلّا أَنْ تَقْضِيَني حَقّي . ولا يسوغُ أيضًا نَصْبُ الفِعْلِ بعدها // حتّى يكونَ قبلها فِعْلٌ ، أو اسْمٌ في معنى الفعل ، أَوْ ظَرْفٌ أو مَجْرورٌ ، لأَنّ أَنْ المُضْمَرةَ والفِعْلَ المَنْصوبَ بها معطوفةٌ على المصدرِ المُتَوَهّمِ فلا بُدّ مِمّا يدلُّ على المَصْدَرِ وقد تَقَدّمَ تَبْيِينُ ذلك في الفاءِ والواوِ . فإذا قلتَ : لأَلْزَمَنّكَ أَوْ تَقْضِيَني حَقّي ، فكأَنّكَ قلتَ : ليكونَنّ مِنّي لزومٌ لك أو قضاءٌ منك (٣) لِحَقّي . وأَوْ إذْ ذاك عاطفةٌ

---

(١) في المصورة : متضمنها لها .

(٢) تقدم ص ٢١١

(٣) في المصورة : مني .

مُشْرَبَةٌ معنى إِلَّا للعلّةِ التي تقدَّمَ ذِكْرُها .

وقد ينصبون الفعلَ بعد : " أَوْ " وإِنْ لم يريدوا معنى إِلَّا نحو قولِ الشَّاعر

١٩٠- فَسِرْفِي بِلادِ اللّٰهِ والتَمِسِ الغِنَى   تَعِشْ ذا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فتُعْذَرَا (١)

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو أَتيْتَ بدلَ : أَوْ بإِلَّا فقلت : إِلَّا أَنْ تَمُوتَ فَتُعْذَرا ،لم يكن المعنى صحيحاً إِذْ لا يلزمُ أَنْ يكونَ عن التماسِ الغِنَى العيشُ في يسارٍ إِلا أَنْ يَقَعَ الموتُ ، ولا إِذا وقَعَ موتُهُ بعدَ عَيْشِهِ ذا يسارٍ يكون له ما يُعْذَرُ بسَبَبِهِ ، وإِنَّما المعنى على أن يكونَ لأحدِ الشَّيئين كَأَنَّهُ قال : الْتَمِسِ الغِنَى فيكونُ شأْنُكَ أَحَدَ أَمْرَين : إِمّا العيشُ في حالِ يسارٍ وإِمّا الموتُ قبل إِدراكِ اليَسارِ فتعذرَ ، إِنْ لم يَكُنْ منك عَجْزٌ وتَقْصِيرٌ ، فكان ينبغي له أَنْ يَقُولَ : أَوْ تَمُتْ فَتُعْذَرْ بالجزم ، لأَنَّ المعنى على العَطْفِ لكن نَصَبَ بإِضمارِ : أَنْ وعَطَفَ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ ، كَأَنَّهُ قال : يكن لك عيشٌ في يسارٍ أَوْ موتٌ فَعُذْرٌ ، من غيرِ شَيْءٍ أَحْوَجَهُ لِذَلِكَ من جهةِ المَعْنَى ، إِذْ يسوغُ العطفُ على اللَّفظِ ، وإِنَّما جازَ لَهُ ذلك للضَّرُورةِ .

فَهٰذِهِ جُمْلَةُ النَّواصبِ بإِضمارِ : " أَنْ " ولا يَجُوزُ إِظْهارُها .

ونَرْجِعُ إِلى تَفْسِيرِ أَلْفَاظِ صاحبِ الكتابِ في هذا الفَصْلِ :

قوله : " فحتَّى وكي الجارّة ولام الجحود من حيث كانت حروفَ الجرّ لا تلي الفعل إِلَّا وهو في تأويل الاسم " .

يعني أَنَّ هذه الثَّلاثة لَزِمَ أَنْ يُدَّعَى فيها أَنَّ النَّصْبَ الواقعَ بعدها بإِضمارِ حرفٍ يكونُ مع ما بعده في تأويلِ مصدرٍ ، مِنْ حَيْثُ كانتْ حُرُوفَ جَرٍّ ، وحُرُوفُ الجَرِّ لا تَلِي الفِعْلَ إِلَّا وهو في تأويلِ اسمٍ ، وقد بَيَّنَّا فيما مضى أَنَّها حُروفُ جر . (٢)

وقَوْلُهُ (٣-" لكن ما به الفعل كذلك بعد (٤) هذه لم يلفظوا به -٣) وهو إِمَّا " ما " المصدرية وإِمّا " أَنْ " وكَيْ " أختاها " .

---

(١) البيت لعروة بن الورد أو لربيعة بن الورد كما ذكر محقق الضرائر.
والبيت في الإِفصاح للفارقي : ١٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٦ مع الحاشية والمقرب له ١ / ٢٦٣ ، والضرائر له : ٢٨٥

(٢) تقدم ص ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩١

(٣-٣) لم ترد هذه العبارة في الجزولية نسخة دار الكتب ، ووردت في نسخ أخرى

(٤) في المصورة : بعده .

يريد أنّ ما به الفعلُ كذلك في تأويل اسم ، وهو أحدُ الأحرفِ الثلاثة التي ذكر ، التزموا إضماره . وقد بيّنّا فيما تقدّم السّبَبَ في التزام إضماره .

وقوله " لكن ماظهر في الفعل من النّصْبِ ينفي (١) أنْ يكونَ ما " .

يريد أنّه لو كان المُضْمَرُ بعد هذه الحروف ما المصدريّة لكان الفعلُ مرفوعاً ؛ لأنّها (٢) لا تعمل شيئاً - كما أنّه مرفوعٌ في قوله تعالى ﴿ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ (٣) أي : لِوَصْفِ أَلْسِنَتِكُمُ الكذبَ .

وقوله " والمعنى ينفي أنْ يكونَ كي " فهو " أنْ " " .

يعني أنّ : كي وإنْ كانت ناصبةً بنفسها في إحدى اللّغتين ومصدريّةً ، لا يمكن إضْمَارُهَا بعد هذه الحُروفِ لفَسَادِ المَعْنَى ، ألَا تَرَى أنّكَ لو قُلْتَ : جئتُ كي كي يقومَ زيدٌ " لفسد معنى قولك " جئت كي يقوم زيد "

وكذلك إذا قلت : " سرتُ حتى يقومُ زيدٌ " ، وإذا قلت : حتّى كي يَقُومَ زيدٌ " ، لكنت قد جعلت القيامَ سبباً لسببِ قيامِ زيدٍ ، وأنت لم تردْ ذلك في " جئتُ كي يقومَ زيدٌ " ، وكذلك إذا قلت : سرتُ حتّى تطلعَ الشمس ، لا يمكن أنْ يكون السّيرُ سبباً لطلوعِ الشّمسِ (٤) ، فلا يمكن إذاً إضمار كي بعدها ، وإنْ كانت حتّى بمعنى كي نحو قولك " سرت حتّى أدخلَ المدينة " إذا أردت كي أدخل المدينة ، لم يجز إضمار كي بعدها كما لم يجز إضمارُها بعد كي الجارة . وكذلك إذا قلت : ما كان زيد ليقوم " إنّما أردت : ما كان زيد سيقوم ، كما تَقَدّمَ (٥) ولم ترد معنى كي ، فلمّا تعذّرَ إضمار " ما " (٦) لأجلِ النّصبِ الّذي

---

(١) في المصورة : ينبغي ، والتصويب من نسخ الجزولية .
(٢) في المصورة : لانه .
(٣) الآية ١١٦ من سورة النحل .
(٤) قد ذكر الشارح فيما سبق ص ٢٨٨ أنه في مثل : سرت حتى تطلع الشمس بزبالة " قد يكون السير سببا لطلوع الشمس بذلك المكان ، وإنْ لم يكن سببا لطلوع الشمس على الإطلاق .
(٥) تقدم ص ٢٩١
(٦) في المصورة : إضمارها .

فى الفعل وإضمار كى من جهةِ المعنى ، ثَبَتَ أَنَّ المُضْمَرَ بعدها " أَنْ ".

وقوله " وأَمَّا [الفاءُ ، و] (١) الواوُ ، و " أَوْ " فلا تنصبُ بنفسِها إِذْ لو نَصَبَتْ هنا لَنَصَبَتْ فى كلِّ مَوْضِعٍ ".

يريد بهذا الكلام أَنْ يَرُدَّ ما زعمه الجرمىُّ من أَنَّ النَّصبَ بالفاءِ والواوِ وأَوْ (٢)، فيقول : إِنَّ الفاءَ والواوَ وأَوْ حروفُ عَطْفٍ ، فلو نَصَبَتِ الفعلَ هنا لَنَصَبَتْ فى كُلِّ موضعٍ . وهذا لا يكون دليلاً حتَّى يبيِّن أَنَّها حروفُ عَطْفٍ إِذْ لَهُ أَنْ يقولَ : حيث جاءت فإِنَّما هى حروفُ عَطْفٍ إِلَّا الفاءَ ، فإِنَّها تَجِئُ فى جوابِ الشَّرطِ وليست هنا كذلك ، لكن قد أقمنا الدَّليلَ فيما تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّها حُرُوفُ عَطْفٍ (٣) . وكذلك أيضًا لا يُثْبِتُ ما ادَّعاهُ مِن الإضمارِ حتَّى يُقيمَ الدَّليلَ عَلَى أَنَّ الخِلافَ لا يَنْصِبُ كما يقولُ أَهْلُ الكوفةِ . وقد أقمنا أيضًا الدَّليلَ على أَنَّه لا يَنْصِبُ . (٤)

وقوله " فالنَّاصِبُ مُضْمَرٌ بَعْدَهَا " (٥)

يَقولُ : لا بُدَّ مِنْ ناصبٍ فإِذا لم يُوجدْ ناصِبٌ ظاهرٌ لم يَبْقَ إِلَّا أَنْ يكونَ مُضْمَرًا .

وقوله " وليس مِنَ النواصبِ ما يُضْمَرُ إِلَّا " أَنْ " "

يعنى لم يتقدرِ الإِضمارُ لناصبٍ من النَّواصبِ إِلَّا لِأَنْ ، فقد قام الدَّليلُ على إِضمارِها بعد حتَّى وكى الجارَّة ولام الجحود وكذلك أيضًا قام الدَّليلُ على إِضمارِها بعد لام كى وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به // ٧٥

- أمَّا إِظهارُها (٦) بعدها (٥) فادَّعى أَنَّ المُضْمَرَ بعد أَوْ بمعنى " إِلَّا أَنْ " (٦) وبعد الفاء والواو فى الأجوبة الثَّمانية وما جرى مجراها " أَنْ ".

قوله " والموضعُ الَّذى تُضْمَرُ فيه وتَظْهَرُ [هو] (٧) بعد لام كى إِذا لم يكن بعدها (٨) " لا " ، وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به ".

---

(١) فى المصورة : اتفاق ، والتصويب من الجزولية .
(٢) انظر ما سبق : ص ٢١٠ ، ٢١١ .
(٣) انظر ما سبق : ص ٢١٠ ، ٢١١ .
(٤) انظر ما سبق ص ٣٠٩ ،
(٥) فى المصورة : بعدها .
(٦) ناقصة فى المصورة
(٧) تكملة من الجزولية .
(٨) فى نسخ الجزولية التى بين أيدينا : " معها ".

لام كي هي الناصبة للفعلِ التي تعطي أَنَّ ما قبلها سببٌ لما بعدَها نحو قولك[1] : جئتُ ليقومَ زيدٌ " فالمجيءُ سببُ القيامِ ،والمعنى : كي يقومَ زيدٌ . والدّليلُ على أنّ النّصبَ بعدها بإضمارِ " أَنْ " جوازُ ظهورها بعدها فتقول : جئت ليقومَ زيد ، ولأَنْ يَقُومَ زيدٌ " ، وإنّما قال إذا لم يكن بعدها " لا " ، لأنّه إذا كان بعدها " لا " لَزِمَ إظهارُ " أَنْ " هروباً من اجتماع المثلين ، فتقول " جئت لئلّا يقوم زيد " ، والأصل : لِأَنْ لا فأُدْغِمَت النّونُ في اللّامِ ، ولا يجوز أَنْ تقولَ لِلّا يقوم زيد ، كرهوا اجتماع المثلين وهما لام " كي " ولام " لا " ، فالتزموا أَحَدَ الوجهين وهو الإظهار[2] .

وحرفُ العَطْفِ المعطوفُ به مثالُه قولك : يعجبني قيامُ زيدٍ ويخرجَ عمرو " تريد : وأَنْ يخرجَ عمرو ، وإِنْ شئتَ أَظهرتها ،ومن ذلك قول الشّاعر :

١٩١ - لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ [3]

تقديره : وأَنْ تَقَرَّ عَيْني ، وإنما اشترط أَنْ يكونَ المصدرُ ملفوظاً به تحرُّزاً من حَرْفِ العَطْفِ المعطوف به الفعل على المصدر المُتَوَهَّمِ ، فإِنَّ إضمارَ " أَنْ " لازمٌ إِذْ ذاك وذلك بعد " الفاءِ " و " الواوِ " في الأجوبةِ وبعد " أو " بمعنى " إِلَّا أَنْ " .

وقوله " على المصدر الملفوظِ به " غَلَطٌ ،بل كان ينبغي له أَنْ يقولَ على الاسم الملفوظ به حتّى يدخلَ تحته مثل قول الشّاعر :

١٩٢ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا [3]

---

(1) كذا في المصورة ، وصوابه: السابقة ، أو الداخلة .
(2) المغني : ٢٧٧ .
(3) البيت لميسون بنت بحدل وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٥ . والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والمحتسب ١ / ٣٢٦ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٨٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣١ ، ٢ / ١٤٠ ، ١٥٧ ، وفي المغني ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٤٧٢ ، ٦٢٣ ، ٧١٥ ، والخزانة ٣ / ٥٩٢ ، ٦٢١ ، والرواية فيهما : ولُبْس وهي الصحيحة عند البغدادي .
(3) البيت للحُصَين بن الحُمَام المُرّي - جاهلي - ،وقد ذكر في الصحابة - من المفضلية رقم (١٢) في المفضليات : ٦٦ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥٠ والمحتسب ١ / ٣٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣١ ، ٢ / ٢٥٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤١١ ، وغيرها . علقما ،ترخيم علقمه .

فعطف الفعلَ بـ "أوْ" على رجال (١) وهو اسمٌ غير مصدر ، وهو من قبيل ما يجوز فيه إضمار " أنْ " وإنْ شئتَ أظهرتها :

وقوله " والكلامُ على لامِ " كي " مثله على " لامِ " الجحود [وأُخْتَيْها] (٢) وعلى حَرفِ العطفِ المذكور كالكلام على " أو " وأختيها ".

يريد أنَّ " لام كي " حرف جر كـ " لام الجحود " فوجب إضمارُ أنْ بعدها للعلّة الّتي أوجبَتْ إضمارها بعد لام الجحود وقد تقدّم تبيينها (٣) ، وكذلك حرفُ العطف ـ المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به ـ وجَبَ أنْ يعتقدَ أنَّ النّصبَ بعده بإضمار " أنْ " إذْ لو كان النّصبُ به للَزِمَ أنْ ينصبَ في كل موضع كما تقرّرَ في " أو " وفي " الفاء " و " الواو " في الأجوبة .

وقوله " ويُؤيِّدُ ذلك في حرفِ العطفِ كَوْنُه لا يُرْبَطُ بين مختلفي الحدّ " يعني أنَّ حرفَ العطفِ المعطوفَ به الفعل على الاسم الملفوظ به وإنْ قام الدَّليلُ على إضمار " أنْ " بعده مِنْ حَيْثُ قام الدَّليل على إضمارها بعد " أو " (٤) وأختيها ، فإنَّه يؤيد ذلك الدَّليلَ أنْ يكون الاسم مصرحاً به قبل حرفِ العطفِ وحرف العطف لا يربط بين مختلفي الحدّ إنَّما يربط (٥) بين اسمين أو بين فعلين أو جملتين فوجب أنْ تعتقد إضمار " أنْ " حتَّى تكون قد عَطَفْتَ اسماً على اسمٍ .

وقوله " وإظهارُهم لها في هذين الموضعين في بَعْضِ الأحوالِ مُوضِّحٌ لما ادُّعي من الإضمارِ ".

يعني أنَّ إظهارَهم لـ " أنْ " بعد " لام كي " وبعد حرف العطف المعطوف فيه الفعل على الاسم الملفوظ به في بعض الأحوال مبيّن أنَّها إذا لم تظهر مُرادَةٌ ، وكذلك التزامهم إظهارها بعد لام " كي " إذا كان بعدها " لا " لأنَّها مرادة بعدها إذا لم يؤت بعدها بـ " لا " .

وكان ينبغي له أنْ يزيدَ فيما ينصب بإضمار " أنْ " بعده ـ وإنْ شئت

---

(١) مكررة في المصورة .

(٢) من الجزولية .

(٣) في المصورة : تبينها ، وانظر ما سبق ص : ٩٠ ، ٩١ .

(٤) في المصورة : لو : تحريف .

(٥) في المصورة : يربطه .

أظهرتها - لام أَنْ نحو قوله تعالى ﴿ سَيَحْلِفُونَ(١) بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾(٢) أي لإعراضكم عنهم وليست بلام كي إذ الحلفُ لكم لأَنْ تعرضوا عنهم ،أي لسببِ إعراضِكم عنهم ، ولو أظهرت أَنْ فقلت ، لأَنْ تعرضوا عنهم لساغ ذلك،والكلام عليها كالكلام على [لام](٣) كي .

وقوله " وما عدا ذلك تظهر فيه ولا تضمرُ في الأمر العامّ عند البصريّين "(٤) يقول : إنَّ ما عدا الحالين تظهر فيه ولا تضمر نحو قولك " أريدُ أَنْ أكرمَك وعجبت من أَنْ يقومَ زيدٌ " ، ولا يجوز أن تقول " أريدُ أكرمَك ولا عجبت من يقومَ زيد " بالنّصب في الكلامِ وإنّما يجوء ذلك في الشّعر نحو قوله :

١٩٣- فَلَمْ أَرَ مثلَها خُبَاسَةَ واحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدما كدتُ أَفْعَلَهْ(٥)

يريد:أَنْ أَفْعَلَه ، فأضمر " أَنْ " وأَبْقَى عملها ضرورةً ،ولهذا قال في الأمرِ العامّ؛ لأَنَّه قد جاء ذلك في الكلام شذوذاً ، حكى من كلامهم(٦) : " مُرْهُ يَحْفِرَها ، ولا بدّ من تَتْبَعَها " يريد بأَنْ تَحْفِرَها ومن أَنْ تَتْبَعَها ، وإنّما قال عند البصريّين ، لأَنَّ الكوفيّين يجيزون حذف : " أَنْ " فيما عدا الحالين قياساً على ما سمع من ذلك ، والصّحيح أَنَّ ذلك لا يقاس لِقلّةِ ما جاء منه لأَنَّ عوامل الأفعال أضعفُ من عواملِ الأسماء فلم يضمروها إلّا بشرطِ أَنْ يكون في الكلامِ ما هو عوضٌ منها كما فعلوا في حالي التزامِ الإضمار وجوازه ، فإن حذفت ولم يبق لها // ٧٦
عمل ، بل يُرْفَعُ الفعل كان ذلك أحسن ، نحو قول الشّاعر :

---

(١) في المصورة : يحلفون ، تحريف .

(٢) آية ٩٥ من سورة التوبة .

(٣) تكملة يصح بها الكلام .

(٤) انظر المسألة ٧٧ من مسائل الإنصاف ص٥٥٩ .

(٥) لعامر بن جوين الطائي . وهو من شواهد الكتاب : ١/ ٣٠٧ قال سيبويه فحملوه على : أَنْ ، لأنّ الشعراء قد يستعملون أَنْ ها هنا مضطرين كثيراً . وهو في الإنصاف : ٥٦١ ، ٥٦٥ ، والرواية فيه : وأجدٍ والمقرب١/ ٢٧٠ ، والضرائر لابن عصفور ١٥١ ، والمغني : ٨٣٩ مع حاشيتها ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١ ، والرواية في المصادر : مثلها .

(٦) الكتاب ٣/ ٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٣ ، المغني ٨٣٩ .

أَلَا أَيُّهٰذا الزَّاجِري أَحْضُرُ الوَغَى   وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[1] [١٠]

في رواية من رفع "أحضر"، والدَّليلُ على أَنَّه يريد "أَنْ" وإنْ كان حَذَفَها، عَطْفُ "وأَنْ أَشْهَدَ" عليه، وقد يمكن أَنْ يكون من ذلك قولهُ تعالى ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [2] والأصل "أَنْ أَعْبُدَ" فأُضمرت أَنْ "[3] وأُبْطِلَ عملُها، ويكون: غيرَ اللَّهِ منصوبًا بأَعْبُدُ، وجاز تقديمه عليه لمَّا زال لفظ أَنْ وعملها، ويجوز على هذا أن تقول "عسى عبدَ اللَّهِ الخُبْزَ يأْكُلُ" إذا حذفت أَنْ من الفعل الواقع في خبر عسى ورفعته. وقد يجوز: أَنْ يكون "غَيْرَ الله" معمول أَعْبُدُ، وتأمرونِّي جملةُ الاعتراض فُصِلَ بها بين المفعولِ وعاملِه ولا يكون المعنى إنّ ذاك "أَنْ أَعْبُدَ"..[4]

[لن]

وقوله "ولن لنفي سيفعل"

إنّما نَفَتِ العَرَبُ بلن "سيفعل" ولم يقولوا "لن سيفعل" فيأتوا بعدها بالسَّين أو سوف، لأَنَّهم كرهوا الجمع بين حرفين كلٌّ واحد منهما يخلّص للاستقبال فاستغنوا بلن عن السِّين وسوف.

وقوله "وتقديم معمول معمولها عليها يدلُّ على أَنَّها ليست مركبة من: "لا أَنْ" كما تَقَدَّمَ[6] فيقال: لو كانت مركبةً من "لا أَنْ" لم يجز أَنْ تقول: "زيدًا لن أضربَ" تريد "لن أضربَ زيدًا" لما يلزم في ذلك من تقديم بعض الصِّلة على الموصول، فجواز ذلك دليلٌ على بطلانِ ما ادَّعاه مِن التَّركيبِ، وهذا الذي رَدَّ به هذا المذهب هو كلام سيبويه[7]، وَرَدَّ الزَّجَّاجُ ذلك أَيضًا بأَنْ قال: لو كان الأَمْرُ عَلَى ما ذَكَرَه الخَليلُ لم يكن قولك "لن أضربَ زيدًا" كلامًا تامًّا كما لا يكون كلامًا تامًّا قولك "لا أَنْ أَضْرِبَ زيدًا"، لأَنَّ أَنْ وما بعدها بتأويلِ اسمٍ مُفْرَدٍ.

---

(١) سبق ص ٢٩
(٢) الآية ٦٤ من سورة الزمر
(٣) هذا مذهب الكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٨٢٨.
(٤) ينظر الكتاب ٣ / ١٠٠، والمصدر السابق.
(٥) الكتاب ١ / ١٣٥، ١٣٦.
(٦) انظر ما سبق: ص ٢٧٩.
(٧) الكتاب ٣ / ٥.

وزعم بعض النحويين (١) أنَّ ذلك لا يلزم الخليل ، لأنّه قد يحدث مع التركيب حكمٌ لم يكن قبلُ ، ألا ترى أنَّ هل حرفٌ يُستفهم به عن الجُمَل الاسمية والفعليّة نحو قولك " هل قام زيد " و " هل زيد قائم " ، فإذا رُكّب مع لا فقيل : هَلّا ، لم تدخل إلّا على الفعل ظاهراً أو مضمراً نحو قولك " هلّا ضربت زيداً " وتقول " ضربتَ زيداً فهلّا عمراً " تريد : فهلّا ضربتَ عمراً وكذلك " لو " كانت لا [يليها] (٢) إلّا الفعل ظاهراً أو مضمراً نحو قولك : " لو قام زيد قام عمرو " فلما ركّبت مع لا لم يلها إلّا الأسماءُ نحو قولك " لولا زيدٌ لأكرمتك " وأمثالُ ذلك كثير.

قال ابن عصفور (٣) : وهذا لا عذر عندي فيه للخليل ، لأن التّركيب لا يخلو أنْ يُغيّر المعنى أولا يغيره فإن غيّر المعنى تبع ذلك تغيُّرُ الحكم ، ألا ترى أنّ " هل " كانت استفهاماً فلما ركّبت مع " لا " صار المعنى على التّحضيض ، وكذلك " لو " كانت لما سيقع لوقوع غيره فإذا ركّبت مع " لا " صارت حر[ف] (٤) امتناع لوجود . وأمّا " لَنْ " فإنْ كانت مركّبة كما زعم الخليل من " لا أَنْ " فأَنْ كانت تخلص الفعلَ للاستقبال ولا تنفي المستقبل ، فلمّا ركّبت بَقِيَ كُلٌّ واحد منهما على ما كان له من المعنى ، فكان ينبغي ألّا يتغيَّر الحكم عمّا كان عليه فأَنْ لم يوجد في لن حكم " أَنْ " دليلٌ على بطلان ما ادّعاه من التّركيب.(٥)

---

(١) في الإنصاف ١٣ ، قال الكوفيون : ولا يجوز أنْ يقال : إنّه لو كان أصلها لا أن ، لما جاز أنْ يقال : أمّا زيداً فلن أضربَ لأنَّ ما بعد أنْ لا يجوز أن يعمل فيما قبلها ، لأنّا نقول : إنّما جاز ذلك لأنّ الحروف إذا ركبت تغيّر حكمها ...... ألا ترى أنّ هل لا يجوز أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع " لا " ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب فجاز أنّ يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال :" " زيداً هلّا ضربت " فكذلك هاهنا .

(٢) في المصورة : (لا يلها) .

(٣) في التذييل ٥ / ٩١ أ قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا ، وأورد الكلامَ الآتي : ...

(٤) ساقط من المصورة.

(٥) يمثل هذا ردّ البصريين على الكوفيين في الإنصاف : ٢١٦ . فابن عصفور تابع للبصريين في هذا . .

قلت : وهذا غير مسلم أعني أنَّه إذا تَغَيَّرَ المعنى تَغَيَّرَ الحكمُ بل قد يتغيَّرُ الحكمُ مع أَنَّ المعنى لم يتغيَّرْ ، كأَحَدَ عشرَ وثلاثةَ عشرَ وبابه والأصلُ : ثلاثةٌ وعشرةٌ ثم اختصر ذلك وُرَكِّبَ الاسمان والمعنى باقٍ ، وتغيَّر الحكمُ ، ألَا تَرى أنَّك كنتَ تقولُ عشرةُ رجالٍ وعشرُ نساءٍ فتُثْبِت التَّاء في عشر مع المذكر وتحذفهما مع المؤنث ، فلمّا رُكِّبَ الاسمان انعكس الأمرُ فقلت : ثلاثَ عشرةَ جارية وثلاثةَ عشرَ رجلاً ، مع أنَّ للخليل أن يقول (١) : إنَّ المعنى قد تغير مع " لن " من طريق آخر خلاف ما أورده الخصم وهو أن الكلام بقولك : لَا أَنْ أضربَ زيداً " غيرمستقلٍّ ولا يسمَّى كلاماً والكلامُ بقولك " لن أضربَ زيداً " ، مستقلٌّ مفيد ويسمّى كلاماً فقد تغير من عدم الإفادة والاستقلال إلى الإفادة ، وأيُّ تغير أكثر من هذا . وإنَّما يُرَدُّ على الخليل بأَنَّ التَّركيب دعوى وخروج عن الظَّاهر فكما لا يقال في " لم " أَنَّها مركَّبة فكذلك " لن " ، فلم لنفي الماضي ولن لنفي المستقبل ولا فرق بينهما والله أعلم .

[إذن]

وقوله "وإذن لها (٢) ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخَّر" اعلم أَنَّ " إذن " فيما ذكر سيبويه معناها الجزاء والجواب (٣) ، فأمَّا الأُستاذ أبوعلى الشَّلوبين ففهم من ذلك أنَّها تقدر بالجزاء والجواب (٤) ، وأنَّك إذا قلت للمخاطب " أزورك " فقال لك " إذَنَّ أكرمَك " فمعنى كلامه " إنْ تَزُرْنِي أكرمْك " (٥) وتكلف ذلك فيها في كل موضع وجعل قوله تعالى ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ (٦)

---

(١) بعد أن أورد أبو حيان كلام ابن عصفور السالف . قال : وقال بعض أصحابنا للخليل أن يقول وأورد الكلام التالي . في التذييل ٥ / ٩١ أ .

(٢) "إذن" رسمها في المخطوط " إذا " وقد أبدلناه في سائر ما سبق وما يأتي من النص عدا ما ورد في الآيات ، وذلك تبعا لمن رأى أن تكتب بالنون فرقا بينها وبين إذا الظرفية .

. ويبدأ الحديث عن إذن في التذييل ٥ / ٩٦ أ وينتهي في ٩٩ أ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٤) التوطئة : ١٤١ و الشرح الكبير للشلوبين : ١٧١ ، والبحر المحيط ٧ / ١١ والمغني : ٣٠ .

(٥) تمثيل الشلوبين بهذا في التوطئة ١٤١ ، وينظر رصف المباني ٦٣ .

(٦) الآية ٢٠ من سورة الشعراء ، والنظر البحر المحيط ٧ / ١١ .

من ذلك ، كأنّه قال : إن كنتَ فعلتُ ذلك كافراً لأ نعمك كما زعمت فأنا ضالٌّ // ٨٧
ولم يُثبت بذلك لنفسه كفراً ولا ضلالاً ، لأنّه لم يفعل ذلك وهو كافر كما زعم ، فيلزم أنْ يكون من الضّالين ـ بل فعلها (١) أعني الوكزة ، ولم يقصد بها قتله .
ولم يحمل (٢) قوله تعالى ﴿ وأنْتَ من الكافرينَ ﴾ (٣) على كفران النّعم ولا الضّالين بمعنى ضَلَلت عن الشّئ إذا جهلته ، أي : جاهلاً بأنّ الوكزة تقضي عليه ، قال : لأنّ الضّال والكافر لا يستعملان بذلك المعنى إلا مقيدين فيقال كافر بالنّعمة وضالّ عن الشّئ .

وأمّا الفارسيّ(٤) فزعم أنّ سيبويه لم يرد أنّ معناها الجواب والجزاء في كل موضع، وإنما يريد أنّها قد تكون جواباً خاصّة، مثلُ ذلك أن يقول : " أزورك" فيقول لك المخاطب " إذن أظنُّك صادقاً " ، فإذن في هذا الموضع مع ما بعدها جواب ولم تجازه على الزّيارة بشئ ، وقد تكونُ هي مع ما بعدها جواباً وجزاءً ، فإذا قلت له: " أزورك " ، فقال لك : " إذَنْ أكْرِمُك " ، فقد أجابك وجازاك على زيارتك بالإكرام ، فهذا معنى قوله " جواباً وجزاءً " لا أنّها تتقدر بالجواب والجزاء في كل موضع وجعل ذلك مثل قوله (٥) في " نعم " " إنّها عِدَةٌ وتصديق " ألا ترى أنّ ذلك لا يجتمع فيها بل تكون عِدَةً في موضع وذلك في المستقبل وتصديقاً في موضع وذلك في الماضي ، فكذلك " إذَنْ " لم يُردْ أنّها تقدر بالجزاء والجواب على طريقةِ الشّرطِ والجزاءِ .

والّذي ذهب إليه الفارسيّ هو الصّحيح وهو مراد سيبويه ، وإلّا [فإنّ](٦) قول القائل " إذَنْ أظنّك صادقاً " لا تتصور فيه ما زعمت إليه من أنّ معناها الشرط والجواب، فعلى هذا لن تخلو منه أن تكون جواباً وجزاءً على الطريق الذي ذكرنا فمعنى الجواب لازم لها ومعنى الجزاء قد يكون وقد لا يكون ولا يجوز أن يقال « إذن أكرمك » و« إذن أظنك صادقاً » غير مجيب لأحد فإن جاء ما ظاهره(٧) ذلك فهو عند النحويين

(١) في المصورة : فعلتها .

(٢) يعني الشلوبين .

(٣) الآية ١٩ من سورة الشعراء .

(٤) انظر رصف المباني ٦٢ ، ٦٣ والمغني : ٣٠ .

(٥) يقصد سيبويه وقد قال ذلك في الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) في المصورة : ما ظهره .

جواب لكلام مقدّر، نحو قول الشاعر :

١٩٤ - أَرْدُدْ حِمَارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ (١)

كأنّه قدّر أنّ المأمور بالرّدّ قال : لا أردّه ، فأجابه بذلك ، وحذف لفهم المعنى . ولا يجوز أنْ تقولَ " إِذَنْ قَامَ زيدٌ " ابتداءً من غير أن تجيبَ بذلك أحداً أصلاً

فقوله تعالى ﴿ قَالَ : فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ (٢) إنّما ينبغي أن يحمل على أنّه أجاب بذلك قوله ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ (٢)

يريد : من الكافرين بأنعمنا ، فقال : لم أفعل ذلك كفراً لنعمةٍ كما زعمت بل فعلتها وأنا جاهل بأنّ الوكزةَ تقضي عليه ، ويؤيد ذلك قراءةُ من قرأ (٣) ﴿ وَأَنَا مِنَ الجَاهِلِينَ ﴾ ، وما زعم من أنّه لا يطلق ويراد ضالّ عن كذا ولا كافر ويراد به كافر نعمة إلّا مقيداً ، باطلٌ ، بل لا يطلق ذلك إلّا بقرينةٍ مبينةٍ ، وتلك القرينة إمّا تقييد في اللّفظ كما ذكر وإمّا معنى يبيّن المراد ، والمعنى هنا يشهد لما ذكرناه إذ لا يتصور أنْ تجعلَ الكافرين في الآية بمعنى المشركين ولا الضّالّين بذلك المعنى ، لما يلزمُ في ذلك المعنى من الاعتراف بالشّرك . وما ذكره من أنّه لا يلزم من ذلك اعتراف بشرك إنّما بناهُ على أنْ تكون " إذَنْ " مقدّرة بجوابٍ وجزاءٍ وذلك باطلٌ ، كما تقدّم .

وإذا ثبتَ أنّها جوابٌ فإما أنْ تقعَ في حين جعلها جواباً أولاً أو وسطاً أو آخراً . فإن وقعت أولاً وأُريدَ بالفعل الّذي بعدها الحال أُلغيتْ إذ لا يوجد ناصبٌ للفعلِ المضارعِ إلّا وهو يُخلّصُهُ للاستقبال ، وإنْ أُريدَ به الاستقبال أُعمِلَتْ لأنّها إذْ ذاك تُشبهُ " أنْ " في تخليصها المضارعَ للاستقبالِ ، فإذا قال القائلُ " أزورُكَ " قلت له " إذَنْ أظنُّك صادقاً " بالرّفع لا غير لأنّ الظّنَّ منك واقعٌ في الحال ، ولو قلت " إذَنْ أكرمَك غداً " نصبت كما زعم أبو موسى وقد حكى

---

(١) البيت لعبد الله بن عنمة الضّبّي ، شاعر إسلامي ، شهد القادسية ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٤ ، والمقتضب ٢ / ١٠ ، وابن يعيش ٧ / ١٦ ، والخزانة ٣ / ٥٧٦ ، والبيت من قصيدة أصمعية مفضلية حماسية ينظر الأصمعيات ٢٢٨ ، وشرح المفضليات للتبريزي ١٢٨٧ ، وشرح ديوان الحماسة : ٥٨٦ .

(٢) سبقتا في ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٣) في البحر المحيط ٧ / ١١ " وفي قراءة عبد الله وابن عباس " وأنا من الجاهلين " ويظهر أنّه تفسير للضالين لا قراءة مروية عن الرسول ((ص)) .

عيسى بن عمر(١) أنّ(٢) من العرب من يلغيها وإن كان الفعل الذى بعدها مستقبلاً . (٣)

وإذا توسّطت وافتقر ما بعدها إلى ما قبلها، أُلغيت، كان الفعلُ الّذى بعدها حالاً أو مُستقبلاً ،فتقول " إنّى إذَنْ أظنُّك صادقاً " و " أنا إذَنْ أُكرمُكَ غداً " و " واللّه إذَنْ لأكرمنّك " و " إنْ تزرنى إذَنْ أكرمْك " بجزم أكرم قال الشّاعر:

١٩٥ - لَئنْ عادَ لى عَبْدُ الْعَزيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِى مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا (٤)

فرفع الفعل الواقع بَعْدَهَا ، لأنّه جوابُ القَسَمِ المتقدِّمِ على "إذَنْ" الدَّالّة عليه اللّام من لئن ،فإنْ جاء ما ظاهره إعمالها فى حال افتقار ما بعدها إلى ما قبلها أُوِّلَ (٥) نحو قولِ الشّاعرِ :

١٩٦ - لا تَتْرُكَنِّى فِيهِمْ شَطِيرا إِنِّى إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرا (٦)

---

(١) هو أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفى النحوى البصرى ، كانت بينه وبين أبى عمرو ابن العلاء صحبة ،ولهما مسائل ومجالس ،أخذ سيبويه عنه النحو وله كتاب فى النحو اسمه الجامع ، سأل الخليل سيبويه عن مصنفات عيسى فقال له سيبويه : صنف نيفا وسبعين مصنفا فى النحو وأن بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عليها آفة فذهبت بها ،ولم يبق منها فى الوجود سوى كتابين أحدهما الإكمال وهو بأرض فارس عند فلان ، والآخر " الجامع " وهو هذا الكتاب الذى اشتغل فيه وأسألك عن غوامضه" . توفى سنة ١٤٩ هـ عن وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦ - ٤٨٨ .

(٢) " انّ " مكررة فى المصورة .

(٣) فى الكتاب ٣ / ١٦ " وزعم عيسى بن عمر أنّ ناسا من العرب يقولون إذن أفعلُ ذاك ، فى الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدنّ ذا . ولم يكن ليروى إلّا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل وبل ".

(٤) البيت لكثير عزة . وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٥ ،وابن يعيش ٩ / ١٣ ، ٢٢ ، والتذييل ٥ / ٩٦ ب ،ورصف المبانى : ٦٦ ، والمغنى : ٣٠ ،والخزانة ٤ / ٥٤٠ ،والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٢ ، وغيرها .

(٥) فى المصورة : تأول

(٦) الرجز ينسب لرؤبة وليس فى ديوانه ، والبيتان فى معانى القرآن للفراء ١ /٢٧٤، ٢ / ٣٣٨ فى الإنصاف ١٧٧ ، وابن يعيش ٧ / ١٧ ،والتوطئة : ١٤٢ ، والمقرب ١ / ٢٦١ ، ورصف المبانى : ٦٦ ، والمغنى : ٣١ ،والخزانة ٣ / ٥٧٤ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٣ ،ونسبته لرؤبة عن معجم الشواهد العربية .

ظاهره إعمال "إذَنْ" فى الفعل الّذى بعدها مع أنّه فى موضع خبر إنَّ ، وهذا متأوّل على حَذْفِ خبر إنَّ ، فتكون على هذا التأويل مبتدأةً ، كأنّه قال : إنّى لا أَقْدِرُ على ذلك ، ثمّ استأنف بإذَنْ فقال : إذَنْ أَهلِكَ أَوْ أَطِيرا " ، وحذف ذلك الخبر لفهم المعنى ، والعربُ قد تحذف خبر إنَّ إذا فهم المعنى قال الأعشى :

١٩٧ - إنَّ مَحلاًّ وإنَّ مُـرتَحَـلا وإنَّ فى السَّفْرِ ما مَضَـى مَهَـلا(١)

التّقديـر // إنَّ لنا مَحلاًّ وإنَّ لنا مُرتَحَلا . ومن كلامهم : "إنَّ الزَّبابَـةَ ، وإنَّ الفأرَةَ "(٢) أى : إنَّ الزَّبابَةَ شَئٌ غيرُ الفَأْرةِ ، وإنَّ الفَأرَةَ شَئٌ غيرُ الزَّبابَةِ. ٧٨

وإنْ توسطت بأَنْ تقدّمها حرفُ عَطْفٍ فزعم أبو موسى أنّه يجوز فيها الأمران - يعنى الإلغاء والإعمال على اختلاف التّأويلين - يعنى أنّك إنْ راعيت تقدم حرف العطف عليها أُلغِيَتْ ، وإنْ راعيت كون ما بعد حرف العطف جملة مستأنفة أُعْمِلَتْ نحو قوله تعالى ﴿ وَإذاً لا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ(٣) إلاَّ قَليلاً ﴾(٤) وقد قرئ ﴿ وإذاً لا يَلْبَثُوا ﴾(٥) بالنّصب . وكان ينبغي له أنْ يَزيدَ فى كلامه قَيْدَيْن :

أحدهما : اشتراطُ كون الفعل الّذى بعدها مستقبلاً ، لأنّه إنْ كان حالاً لم يجز فيه إلاّ الإلْغَاء نحو قولك : "وإذَنْ أظُنُّكَ الآنَ صادقاً ".

والآخر : ألاّ يكون حرفُ العطفِ قد عطف "إذَنْ" وما بعدها على جملـة صُغْرَى وأعنى بذلك : أنْ تكون قد عطفت على جملة هى جزء كلامٍ متقدمٍ ، فإنّـه لا يجوز إذْ ذاك إلاّ الإلغاء نحو قولك "إنْ تَزُرْنِى أَزُرْكَ وإذَنْ أُحْسِنْ إليـكَ" ، بجزم أُحسن ، ولا يجوزُ غير ذلك إذا قدّرت أنّها مع ما بعدها عَطْفٌ على جـوابِ

---

(١) البيت مطلع قصيدة فى ديوان الأعشى : ٢٣٣ والرواية التى أثبتها الشارح هى رواية الديوان نفسها ويروى "إنْ مضوا مهلا" ، "وإنْ مضى مهلاً" كما فى المقتضب ٤/١٣٠ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/١٤١ ، والأصول ١/٣٠٠ ، والخصائص ٢/٣٧٣ ، والمحتسب ١/٣٤٩ ، والأمالى الشجرية ١/٣٢٢ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ، والمقرّب ١/١٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣ ، والمغني : ١١٤ ، ٣١٥ ، ٧٩٤ ، ٨٢٥ ، والخزانة ٤/٣٨١ وغيرها .

(٢) فى الأصول لابن السراج ١/٣١٣ ، ٣١٤ " وقد أجاز الفراء حذف الخبر فى : إنّ الرجل وإنّ المرأة ، وان الفأرة وإنّ الزبابة ، ولا يجيزه إلا بتكرير إنّ . وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣ ، ٤٤٤ ، والزّبابَة : ضـرب من الفأر عمياء صمّاء وتكون فى الرمل ، ينظر الحيوان ٤/٤٠٩ ، وفى أمثـال الميدانى ١/٣٥٣ ، " أسْرق من زَبابة ".

(٣) فى المصورة : خلفك ، وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى بكر وأبى عمرو .

(٤) الآية ٧٦ من سورة الإسراء .

(٥) هى قراءة أبىّ كما فى البحر المحيط ٦/٦٦ .

الشَّرْطِ ، فإنْ قدَّرتَ العَطْفَ على جملةِ الشَّرطِ والجواب بجملتها ، ولم ترد أنْ تجعلَ الإحسانَ جواباً للجزاءِ جاز إذنْ ذاك الإلغاءُ رَعْياً لحَرْفِ العَطْفِ ، والإعمالُ ، لأنَّ المعنى على استئنافها بَعْدَ حَرْفِ العَطْفِ ، لكن قدْ يُستغنى عن هذا القيد الأخير من حيثُ إنَّك إذا عطفتَ على جملة صُغْرى كانت إذْ ذاك قَدْ تَوسَّطَتْ وافتقر ما بعدَها إلى ما قبلها ، وقد ذكرَ أنَّ ذلك لا يجوز فيه إلَّا إلغاؤها ، وإنَّما أُلغِيَتْ في حال التَّوسّط ، لأنَّ الكلام لم يُبْنَ عليها ، بل جاءت عرضاً (١) أثناء الكلام . وإذا تأخَّرتْ أُلغِيَتْ كان الفعل الّذى بعدها بمعنى الحال أوْ بمعنى الاستقبال ، وسبب ذلك ما ذكرناه من أنَّ الكلام لم يُبْنَ عليها بل أُتى بها بعد (انتهاء) (٢) الكلام ، كما يُؤْتَى بأَرَى عَقِبَ كلامٍ تامٍّ فتقول " أكرمُك إذَنْ " كما تقول : " زيد قائم أَرَى " . وأيضاً فإنها لا يُتَصَوَّرُ أنْ تنصب إذْ ذاك ، لأنَّ الفعلَ المنصوبَ لا يجوز تقديمه على ناصبه .

ولمَّا أشبهت بإلغائها وإعمالها عواملَ الأسماءِ شبِّهت بها (٣) في جواز الفَصْلِ فاستجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالقَسَمِ فقالوا " إذَنْ واللّهِ أُكْرِمَك " ولا يجوز ذلك في غيرها من نواصبِ الأفعالِ لا تقول : " أريد أنْ واللّهِ تَقُومَ " ولا " جئت كي واللّهِ تقومَ ". وقد يجوزُ الفصل أيضا بين " إذَنْ " ومعمولها بالظَّرْفِ (٤) كما فُصِلَ بينهما بالقسم فتقول : " إذَنْ غداً أكرمَك " تريد " إذَنْ أكرمَك غداً " ولا يجوز ذلك في غيرها من النَّواصبِ ، لا يجوز أنْ تقول " لن يومَ الجمعة أَخْرُجَ " تريد " لَنْ أَخْرُجَ يومَ الجمعةِ " فأمَّا قولُ الشَّاعرِ :

١٩٨ - لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبا يَزِيدَ مُقاتِلاً ... أَدَعَ القِتَالَ وأَشْهَدَ الهَيْجاءَ (٥)

---

(١) في المصورة : اعراضا

(٢) في المصورة : استئناف ، وهو تحريف .

(٣) في المصورة : بهما .

(٤) في التذييل ٥/ ٩٨ أ عند قول ابن مالك : وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختياراً . قال أبو حيان : ذهب إلى إجازة ذلك الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور ووافقه شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذى ، قال ابن عصفور: وقد يجوز الفصل ... وأورد الكلام بنصه إلى قوله : تريد : لن أخرج يوم الجمعة. وانظر المقرب ١/ ٢٦٤ .

(٥) البيت لمجهول وهو في الخصائص ٢/ ٤١١ ، والمقرب ١/ ٢٦٢ ، والضرائر لابن عصفور ٢٠١ والمغنى : ٣٧٣ ، ٦٨٦ ، ٩١٠ ، وفيه أنّ " لن ما " تكتب لمّا للإلغاز.

ففصـــل بين لن ومعمولها بما الظرفية ، فضرورة لا يقاس عليها .

وقـوله : " وكي إذا لم تدخـل عليها اللام احتملت الجارّة والناصبة .. إلى آخره"

" يعني أنّها إذا دخلت عليها اللام كانت ناصبة بنفسها ، إذْ لا يمكـــن أنْ تكونَ حرفَ جَرٍّ فيكونَ النصب بعدها بإضمار " أنْ " وقد تَقَدَّمَ تبيين ذلـــك وهي في لغة من يحذف معها ألف ما الاستفهامية ناصبةٌ بإضمار " أنْ " كما تقـدّم [1].
فإذا لم تدخـل عليها اللام احتملت أنْ تكون " كـي " التي دخلت عليها لامُ الجرِّ : فتكون الناصبةُ بنفسها أَوْ تكون " كي " التي حذفت معهـــا ألف " مـا " الاستفهامية ، فيكون النصب بعدها بإضمار " أنْ " . وإنّما جعلها إذا دخلت عليها اللام وكانـت ناصبة بنفسها بمعنى " أَنْ " ؛ لأَنّها إِذْ ذاك لا تعطي السَّببيةَ بـل الذي أَعْطَى ذلك اللامُ ، وإنّما لم يجز في " كي " إِذْ ذاك أَنْ تكون بمعنى السَّببيّة ؛ لأَنَّـــه يلزم من ذلك إدخال حرفٍ على حرفٍ وهما بمعنىً واحد ، وهما اللامُ وكي ــ كمـــا لم يجز الجمع بين الناصبة للفعـــل والسين وسوف من حيث كانت كـلّ واحدة منهمـــا تخلص الفعل للاستقبال [2] ، فإذا جعلتَ " كي " بعد اللام بمعنى " أَنْ " ، ولا يرادُ بها إِذّ ذاك معنى السّببيـــة ، جاز الجمعُ بينهمـــا .

---

(1) انظر ما سبق : ٢٨٩ .
(٢) " " " : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

[الجـــوازم]

وقوله : " والجوازمُ قِسمان : جازِمُ فعلٍ واحدٍ ، وَجازِمُ فعلين ".
في إثباتِ جازمٍ لفعلين خلافٌ بين النَّحويين :

فمنهم من أثبتها كما ذهب إليــه أبو موسى .

ومنهم من أنكر ذلك وزعم أنَّ " أَدواتِ الشَّرطِ " إنَّما جزمت فِعْلَ الشَّـــرطِ وأمَّا الجواب فمجزوم بفعلِ الشَّرطِ ، ومنهم من قال بالأداة والفعل . وسنبيّن الصَّحيح من ذلك عند ذكر الجوازم لفعلين إن شاء اللَّه تعالى . (١)

وقوله : " فالجازمُ لفعلٍ واحدٍ لم ولَمَّا ، ولامُ الأمرِ والدُّعاءِ ، و " لا " في النَّهيِ والدُّعاءِ " وجميع ما ذكره لا يجوز فيه إلا أَنْ يستعمل جازمًا ، نحـــو قولك : " لم يَقُمْ زيد ، ولمَّا يَقُمْ زيد ، ولا تَضْرِبْ زيدًا ، ولا تُعذِّبْني يا اللــه ، ولْتَضْرِبْ زيدًا ، ولْتَرْحَمْني يا اللَّه " .
وقد جاء في " لَمْ " ترك العمل ، وأنشدوا في ذلك :

١٩٩ - لكن فوارسُ من جَرْمٍ وأُسرتِها ... يوم الصُّلَيْفاءِ لم يُوفونَ بالجارِ (٢)

إلَّا أَنَّ ذلك لا يحفظُ إلَّا في الشِّعرِ ، وكأنَّه عامَلَ " لم " معاملةَ " ما " للضّرورة (٣) //. ٧٩

ولا يجوز في شيءٍ من تلك الجوازمِ الإضمارُ وإبقاءُ العملِ ، كما جاز ذلك في النَّواصبِ لأَنَّ عواملَ الجَزْمِ في الأفعالِ بمنزلةِ عواملِ الخَفْضِ في الأسماءِ ، فكما لا يجوز إضمار الخافض وإبقاء عمله قياسًا ، بـل ما جاء منه ضرورةٌ أو نادرُ كلامٍ ، يحفظ ولا يقاسُ عليه ، نحو قول بعضهم (٤) : خيرٍ عافاك الله ، يريد على خيرٍ ، ونحو قول الشَّاعر :

---

(١) سيأتي في ص ٣٥١

(٢) البيت مجهول القائل . وهو في المحتسب ٢ / ٤٢ ، وابن يعيــش ٧ / ٨ ، والضرائر لابن عصفور : ٣١٠ ، والمغنى ٣٦٥ ، ٤٤٤ ، والخزانة ٣ / ٦٢٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٤٦ وغيرها . وذكر البغدادي أنّه يروى : ذُهْل أو نُعْم (اسم امرأة) والأخيرة تحريفٌ من ذهل - انتهى ويروى : اسرتهـــم بدل اسرتها .

(٣) ذكر ابن هشام أَنّ ابن مالك ذهب إلى أَنَّ رفع الفعل بعد لم " لغة " . انظر المغنى ٣٦٥ ، وابن مالك ذكر أنَّ لمْ قد تهمل فيليها الفعـــل مرفوعًا وذلك حملاً لها على ما ، ووصف ذلك بالشذوذ . انظر شرح الكافيـة الشافية ١٥٧٤ ، ١٥٩١ .

(٤) هو رؤبة ابن العجاج ، يقوله هذا لمن يقول له : كيف أصبحت ؟ !
ينظر الخصائص ١ / ٢٨٥ ، ٢ / ٢٨١ وشرح المفصل ٣ / ٢٨ .

٢٠٠- رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الغَداةَ مِنْ جَلَلِهْ (١)

يريد : رُبَّ رَسْمِ دارٍ - فكذلك لا يجوز إضمارُ الجازم وإبقاء عمله ، بل إضمارُ الجازم أحرى ألَّا يجوزَ ، لأنَّ عواملَ الأفعالِ أضعفُ من عواملِ الأسماءِ . فإن جاء شيءٌ من ذلك فضرورةٌ لا يُقاسُ عليها ، نحو قوله :

عَلى مِثْلِ أَصْحابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي   لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَا (٢) (١٨٦)

يريد : أَوْ لِيَبْكِ ، فَحَذَفَ ضَرُورَةً لدلالةِ المعنى عليها ، أَوْ عامَلَ أَخْمُشِي مُعامَلةَ لتَخْمُشِي لكونه في معناه ، ومثله قولُ الآخر :

فَقُلْتُ ادْعُوا وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِيَ داعِيانِ (٣) (١٦٩)

وقولُ الآخر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إِذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالا (٤) (١٧٠)

يريد : "لِتَفْدِ ، على أنَّهُ قد يمكن أنْ يُرِيدَ "تَفْدِي نَفْسَكَ" على معنى الخبر واجتزأ بالكَسْرَةِ عن الياءِ (٥) كما قال تبارك وتعالى : ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ (٦) ، وكذلك أيضًا يمكن أنْ [يكون] (٧) حَذَفَ الواوَ من "أَدْعو" وكأنَّه قال و "أنا أَدْعُو" فاجتزأ بالضَّمَّةِ عن الواوِ فيكون نحو قوله :

---

(١) البيت لجميل بثينة وهو مطلع أبيات في الديوان : ١٨٧ والشاهد في أمالي القالي ١/٢٤٦ والخصائص ١/٢٨٥ ، ٣/١٥٠ والإنصاف : ٣٧٨ ، وابن يعيش ٣/٢٨ ، ٨/٥٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٤٤ ، وشرح الجمل له ١/٢٢٤ ، ٢٥٦ ، ٤٢٧ ، ٤٧٠ ، ٤٨٣ ، والخزانة ٤/١٩٩ وغيرها كثير.
ويروى في بعض المصادر : الحياة بدل الغداة ، وهي خلاف رواية الديوان ومعظم المصادر .
ومن جلله : أي من أجله أو مِنْ عِظَمِه في صدري

(٢) سبق ص ٢١٥ .

(٣) سبق ص ٢٩٩ .

(٤) سبق ص ٢٩٩ .

(٥) قال به الأعلم الشنتمري انظر الكتاب ٣/٨ هـ ٥

(٦) الآية ٦٤ من سورة الكهف .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

٢٠١ - حَتَّى إذا ابتلّتْ حَلاقيمُ الحُلُقْ (١)

يريد : الحلوق .

ولم يَجِئْ إضمارُ جازم وإبقاءُ عمله في ضرورة ولا غيرها ، إلَّا في " اللام " خاصّة وكان الذي سوّغ ذلك فيها أنهم قد يأمرونَ بغير لام ، فيقولون : اخرج واضرب ، فعاملوا لتفعلْ معاملةَ " افعلْ " في الضرورة .

وكذلك أيضاً لا يجوز الفصلُ بين الجازم والمجزوم بشيءٍ ، وإذا لم يَجُزْ ذلك في النّاصبِ إلّا في " إذنْ " للعلّةِ التي تقدّم ذكرُها (٢) ، فأحرى ألّا يجوز ذلك في الجازمِ لأنه أضعف ، فأمّا قوله :

٢٠٢ - فأضحتْ مغانيها قِفاراً رُسومُها كأنْ لمْ - سِوى أهلٍ مِنَ الوحْشِ - تؤهَلِ (٣)

يريد : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش ، فمن قبيحِ الضّرائرِ فلا يُقاسُ عليه في شعرٍ ولا غيره .

وقوله : " فلم لنفي فَعَلَ ولمّا لنفي قد فَعَلَ "

يعني أنَّ " لمْ " لنفي الماضي المنقطع ، و" لمّا " لنفي الماضي المتّصل بزمانِ الحالِ ، فتقول " عَصَى آدمُ ربَّه ولمْ يندَمْ ثُمَّ ندِمَ " يعني في وقت المعصية ، ولا تقول : ولمّا يَنْدَمْ ، لأنّه قد نَدِمَ بعد ذلك ، وتقول : " عصى إبليسُ ربَّه ولمّا يندَمْ " تريد أنّه لم يقع منه النّدمُ إلى الآنَ ومنه قوله :

٢٠٣ - فإنْ كُنْتُ مأكولاً فكُنْ خيرَ آكلٍ وإلّا فأدْرِكْني ولمّا أُمزَّقِ (٤)

أي : فأدركني وأنا غير مُمزّقٍ ، وهذا هو المعنى الذي لها بحقِّ الأصالة . وقد توضع " لم " موضع " لما " فينفى بها في الحالِ نحو قوله :

---

(١) هذا البيت في معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٢ ، والخصائص ٣ / ١٣٤ ، والمنصف ١ / ٣٤٨ ، وفي العمدة ٢ / ٢٧٤ ، منسوبًا لرؤبة ولم أجده في ديوانه ، والضرائر لابن عصفور : ١٢٩ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٨١ .

(٢) تقدم ص ٣٣٢ لذي الرمّة

(٣) البيت في ديوانه ٥٩١ من قصيدة مطلعها :

قفِ العيسَ في أطلال ميّةَ فاسألِ رسوماً كأخلاق الرداءِ المسلسلِ

ورواية صدر الشاهد في الديوان : وأضحت مباديها قفاراً بلادها

وينظر الشاهد في الخصائص ٢ / ٤١٠ ، والضرائر لابن عصفور : ٢٠٣ والمغني ٣٦٧ ، والخزانة ٣ / ٦٢٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٤٥ .

(٤) البيت للممزق العبدي وهو ١٦ من الأصمعية رقم ٥٨ في الأصمعيات ص١٦٦ والبيت في الأمالي الشجرية ١ / ٣٥ ، ورصف المباني : ٢٨١ ، والمغني : ٣٦٧ .

٢٠٤ـ أَجِدَّكَ لم تغتمضْ ساعةً   فترقُدَها مـع رُقّادِهـا (١)

يريد " ما " تغتمضُ ساعةً ،فترقدها مع رقادها ، ومّما يبيّن ذلك أَنّ " أَجِدَّك " تتضمّنُ معنى القَسَم (٢) وأَنتَ لا تقولُ : واللّه لم يقمْ زيد " بل تقول " واللّه ما قامَ زيدٌ " .

وقوله " والهمزةُ اللاّحقةُ لهما للاستفهام ، والكلامُ معَ لحاقها تقريرٌ " (٣) يريد أَنّكَ إذا قلت : أَلَم يقمْ زيدٌ " و " أَلمّا يَقُمْ زيد " فأَدخلتَ همـزةَ الاستفهامِ لَمْ تُرِدْ بها محضَ الاستفهام ، بل استفهامك على جهةِ التقريـر ، وكأَنك قلت له : أنتَ تعلمُ أَنّه قدْ قامَ زيدٌ فيما مضى أَو أَنتَ تعلم أَنّ زيداً قـد أُتصل القيامُ منه إلى زَمَنِنا هذا . وهذا الّذى قالَ (٤) هو الأكثـرُ فـى استعمالها ، وقد يجوزُ أن يُرادَ محض الاستفهام فتقول " أَلَم يقمْ زيدٌ " تريد أَنْ تسأَلَهُ هل كان من زيدٍ فيما مضى تركُ القيامِ أَمْ لا .

وقوله : " والواوُ والفاءُ المتوسطتان (٥) بينهما وبين الهمزة للعطف " إنّما نَبَّهَ على أَنَّهما للعطف ، لأَنّ حرف العطف إذا عطف جملة على جملة فبابُه أن يَقَعَ قبل الجملة لا أثناءها ، أَلا ترى أَنّكَ تقول " قام زيدٌ وقد قام عمرو " ولا يجـوز أَنْ تقول " قد وقام عمرو " فكان ينبغى أَن يقـالَ " وأَلَمْ " و " فأَلَمْ " و " وأَلَمّا " و " فأَلمّا " ، لكن الاستفهام لمّا كان له الصّدر وكانت الهمزةُ أُمّ أَدواتِ الاستفهام قدّموها على حرفِ العطفِ ، لأَنّ حرفَ العطفِ وإنْ كان قد يقع فى أَوّلِ الجُمَلِ فيكون صدراً قد يدخل على المُفْرَدِ نحو " قام زيد وعمرو " فلا يكون إذْ ذاك صدرَ كلامٍ ، وهمزة الاستفهام لا تقع إلّا صدراً . فإنْ كانت أداةُ الاستفهامِ غيرَ الهمزةِ

---

(١) مطلع قصيدة للأعشى فى ديوانه : ٦٩ . وهو فى الخزانة : ٢٦٢/١ (عرضا)

(٢) فى اللسان (جدد) عن الليث : من قال أَجِدَّك ، فإنّه يستحلفه بجـدّه وحقيقته وإذا فتح الجيم ، واستحلفه بجَدّه وهو بخته .

(٣) ينظر الأمالى للسهيلى : ٤٩ .

(٤) يعنى الجزولى .

(٥) فى المصورة : المتوسطة ، وما أثبتناه من الجزولية .

تقدَّمها حَرْفُ العطفِ فتقول : " قام زيدٌ فهل قامَ عمروٌ " ، وسَبَبُ ذلك أنَّ هَلْ في الأصلِ إنَّما هي بمنزلة "قَدْ "(١) وكان الأَصْلُ أَنْ يقالَ " أَهَلْ قام زيدٌ " ولكن تركوا الهمزةَ استغناءً لفهم المعنى ، والدَّليل على أَنَّ الأَصْلَ ذلك رجوعهم إليه في الضَّرورة نحو قول الشَّاعر :

٢٠٥ - سَائِلْ فَوارِسَ يربوعٍ بجلهَتِها أَهَلْ رأونا بوادي القُفِّ ذي الأكمِ(٢)

وقوله " وتنفَرِدُ لمَّا // بالاستغراق والوقف عليها " ٨٠

لما ذكر اشتراكها مع لم في (الجزم)(٣) وفي أنَّهما يكون الاستفهامُ معهما تقريرًا ، بين أنها تَنْفَرِدُ بالاستغراق - يعني في الزَّمان لأنَّها في نفي الماضي المتصل بزمن الحال كما تقدَّم(٤) ، وبالوقفِ عليها يعني أنَّكَ تقول : قاربت المدينةَ ولَمَّا " تريد : ولمَّا أدخلها ، فحذفت لفهم المعنى ، ولا يجوز أَنْ تقولَ : وَلَمْ ، وسَبَبُ ذلك أنَّ "لمَّا " طابقت قَدْ فَعُومِلَتْ معاملتها ، فكما يقال : لم يقم زيد وكأَنْ قد ، يُراد وكأنْ قد قام ، فيوقفُ على قد ، فكذلك يوقفُ على لمَّا ، قال الشَّاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنا وَكَأَنْ قَدِ(٥) (٢٩)

يريد : وكأَنْ قَدْ زالت .

وليسَ الجازِمُ لِفِعْلٍ واحدٍ محصورًا فيما ذَكَرَ، بل قَدْ يجزم فعلاً واحداً : الأَمْرُ ، والنَّهْيُ ، والاستفهامُ ، والعَرْضُ ، والتَّمَنِّي ، والتَّحضيضُ ، والدُّعاءُ والجملةُ الَّتي لفظُها لفظُ الخَبَرِ ومعناها الأَمْرُ ، والأَسْماءُ الَّتي تضمَّنت معنى الأَمْر نحو : حَسْبُكَ ، وشَرْعُكَ ، وأَسماءُ أفعالِ الأَمرِ نحو : نَزالِ ، والظُّروفُ

---

(١) الكتاب ٣/١٨٩ ، والمغني ٤٦٠ (هل)

(٢) البيت لزيد الخيل . في المقتضب ١/١٨٢ ، ٣/٢٩١ ، والخصائص ٢/٤٦٣ ، والأمالي الشجرية ١/١٠٨ ، ٢/٣٣٤ ، وابن يعيش ٨/١٥٢ ، ١٥٣ ، والمغني : ٤٦٠ ، والخزانة ٤/٥٠٦ (عرضا) والرواية في المصادر : بشدّتنا والجلهة : فم الوادي ، وقيل جانبه ، ويروى بجلتها .

(٣) هذه الكلمة مطموسة من أثر الرطوبة.

(٤) تقدم في ص ٢٩٦ .

(٥) سبق ص ٨١ ، ٢٦٤

والمجروراتُ الواقعةُ موقعَ فِعْلِ الأمرِ في باب الإغراء إذا ضمن جميع ذلك معنى الشّرط نحو قولك : "ايتني أكرمْك" و "ألا تأتيني أُحدِّثْك(١)؟ ! و "أين بيتُك أزُرْك ؟ ! و" لا تفعلْ يكنْ خيراً لك(١)"، و "ألا تَنزِلُ تُصِبْ خيراً (١)" و "هلّا تأتينا تحدثْنا" و " ليت لي مالاً أُنفِقْ منه " و " غَفَرَ اللّهُ لِزَيدٍ يُدْخِلْه الجَنّةَ" وقالوا : "اتّقى اللّهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه (٢)" لما كان المعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا يثب عليه " و " حسبُك يكنْ خيرًا لك " و " نَزَالِ أُكْرِمْكَ " و " عليكَ زيداً يُحْسِنْ إليكَ " فتجزم الجواب في جميع ذلك إذا ضَمَّنْتَه معنى " إِنْ " قال اللّهُ تعالى ={ ذَرْهُمْ يأكُلُوا ويَتَمَتَّعُوا ويلههمُ الأَمَلُ }= (٣) لَمّا كان المعنى : إِنْ تَذَرْهُم يأكلوا ويتمّعوا ويلههمُ الأَمَلُ ، وقالوا : "حَسْبُكَ يَنَمِ النّاسُ(١)" لأَنّ المعنى اكْتَفِ يَنَمِ النّاسُ ، أي : إِنْ تكتفِ يَنَمِ النّاسُ ، وقال الشّاعر :

وقَوْلِي كُلّما جَشَأَتْ وَجاشَتْ : مكانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَريحِي (٤) [١٨٤]

كأنه قال : اثْبُتي مكانَكِ تُحْمَدِي أي " إِنْ تَثْبُتِي تُحْمَدِي أو تَسْتَريحِي ، ومن ذلك قوله تعالى : ={ قُلْ لِعِبَادِيَ الّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ }= (٥) أي : إِنْ تَقُلْ لهم يُقِيموا ، وزعم المازني والفرّاء (٦) والزّجاج أنّ " يقيموا " مبني لوقوعه

---

(١) من أمثلة الكتاب ٣/ ٩٣ ، ١٠٠

(٢) نَسَبَه السهيلي للحارث بن هشام المخزومي الصحابي ، والعبارة من خطبة له خطبها وقد خرج إلى الشام راغبا في الجهاد . ينظر نتائج الفكر ١٤٦ وهامشها رقم (٨) ، وهذا المقول في الكتاب ٣/ ١٠٠ ، ٥٠٤ ، وابن يعيش ٧/ ٤٩ ، وأيضا المقرب ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، والتصريح ٢/ ٢٤٣ ، والرواية فيهما " فعل خيراً " بإسقاط الواو.

(٣) الآية ٣ من سورة الحجر.

(٤) سبق ص ٢١٤

(٥) آية ٣١ من سورة ابراهيم

(٦) الذي قاله الفراء في معاني القرآن ٢/ ٧٧ جُزِمت (يقيموا) بتأويل الجزاء، ومعناه والله أعلم معنى أمر ، كقولك قل لعبد الله يذهب عنا، تريد : اذهب عنّا فجزم بنيّة الجواب للجزاء ، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية .

موقع أقيموا (١) ، وكذلك أيضاً قال الزّجاج (٢) في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٣) ثمّ قال بعد ذلك : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٤) فانجزم "يغفر" عنده ؛ لأنّه جوابُ تؤمنون ، لأنّ قوله يؤمنون في معنى "آمنوا" (٥) واستدلّ على ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود (٦) ﴿ آمنوا بالله ﴾ . والصّحيح أنّه مجزوم على جواب الاستفهام بِهَلْ (٧) ، وإنّما امتنع المازني مِنْ جعل "يقيموا" جواباً لقُلْ ، لأنّه لا يلزم أنْ يؤمنوا إذا قال لهم النّبي آمنوا ، ولذلك أيضاً امتنع الزّجاج مِنْ جعلِ "يَغْفِرْ لكم" جواباً لقوله تعالى ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾ (٣) ، لأنّه لا تلزم المغفرة لهم بالدّلالة على التّجارة المنجيةِ من العذابِ الأليم ، بل تجبُ لهم إن آمنوا وجاهدوا ، ولا حُجّةَ لهم فيما ذكروا ، لأنّ النّبيّ صلّى اللّهُ عليه وسلّم ، لمّا قال لهم "أَقِيمُوا الصَّلَاةَ" كان ذلك سبباً لإقامتهم الصلاة ، وإن كان بعضُ مَنْ قيلَ له ذلك لم يُجِبْ ، فغايةُ ذلك وضعُ عمومٍ موضعَ خُصُوصٍ ، وكذلك أيضاً لمّا دلّهم على التجارة المنجية من العذاب الأليم كان ذلك سببا للمغفرة ، وان كان بعض من دُلّ على التجارةِ المنجيةِ منَ العذابِ الأليمِ لم يُؤْمِنْ ولم يُجَاهِدْ ،

---

(١) هذا تسامح في التعبير من الشارح؛ فالكوفيون ومنهم الفراء يذهبون إلى أنّ الفعل المضارع إذا وقع موقع الأمر، فهو مجزوم معرب كما هو فعل الأمر للمواجه في مذهبهم . انظر الإنصاف : ٥٢٤ ، والمقتضب ٢ / ٣ ، ٤ .

(٢) شرح ابن يعيش ٧ / ٤٨ .

(٣) الآية ١٠ ، ١١ من سورة الصف .

(٤) الآية ١٢ من سورة الصف .

(٥) نسب النحاس في إعراب القرآن ٣ / ٤٢٣ ، وابن الشجري في أماليه ١ / ٢٥٩ ، وأبو حيان في البحر ٨ / ٢٦٣ ، وغيرهم — هذا الرأيَ للمبرد ، والصحيح أنه مذهب الزجاج كما ذكر الشارح . انظر المقتضب ٢ / ٨٠ ، ٨١ — مع الهوامش — ، ١٣٣ ، وكلام الزجاج في إعراب القرآن له الجزء الموفي خمسين ص ٧ مخطوط الخزانة العامة بالرباط .

(٦) القراءة في معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٤ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٦٣ .

(٧) هذا مذهب الفراء وسيبويه والمبرد وعليه الجمهور ، انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٤ ، والكتاب ٣ / ٩٤ ، ٩٥ ، والمقتضب ٢ / ٨٠ ، ٨١ ، ١٣٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٥٤ ، ٣٧٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، والتبيان للعكبري : ٢٢١ مع ملاحظة مناقشة بعض هذه المصادر كلام الفراء .

ووضعُ العمومِ موضعَ الخُصوصِ كثيرٌ في الكلامِ ، وأمَّا بناءُ الفِعلِ المضارعِ لوقوعِهِ موقعَ الفعلِ المبني فلم يستقر ذلك فيها بل استقر خلافُهُ ، ألا تَرى أنَّكَ تقول في الدُّعاءِ : " يغفرُ اللّهُ لزيدٍ " فلا تَبْني وإن كان واقعاً موقعَ : " اغفر اللّهُمَّ " لزيدٍ " ، لأنَّ الدُّعاءَ طلبٌ ، والطَّلبُ إنَّما ينبغي أنْ يكونَ بصيغةِ افعل .

وأمَّا ما ذهب إليه الزَّجاج فمتناقضٌ ، لأنَّه زعم أنَّ " يقيموا " بُني لوقوعِهِ موقعَ " أقيموا " ، وزَعَمَ أنَّ " يَغْفِرْ لكم " مجزومٌ على جوابِ تؤمنون ، لأنَّهُ واقعٌ موقعَ " آمنوا " فإذا كان وقوع يقيموا موقعَ " أقيموا " يوجب له البناء ، فكذلك أيضاً يلزم في " يؤمنون " أنْ يكونَ عنده مبنياً ، لأنَّه واقعٌ موقعَ " آمنوا " ، وكذلك أيضاً يلزمُ المازني والفرَّاء وإن لم يصرِّحا بذلك ، لأنَّهما إنْ جعلا " يغفرْ لكم " جواب الاستفهام لزِمَهما في قوله تعالى : =(يُقيمُوا الصَّلاةَ)= : أنْ يجعلاهُ جوابَ قوله تعالى =(قُلْ)= إذْ لا فرقَ بين الموضعين مِنْ حيثُ إنَّه كما لا يلزم عن القول إقامتهم الصَّلاة ، فكذلك لا يلزم عن الدَّلالة المغفرةُ ، وإن جعلاه جوابَ " تؤمنون " ، لأنَّه في معنى " آمنوا " لزِمَهما (١) بناء تؤمنون كما بُنَي عندهما " يُقيموا " لذلك (٢) ومِثلُ قوله تعالى : =(قُلْ لِعِبادِيَ الَّذينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصَّلاةَ " . قوله تعالى =(وقُلْ (٣) لِعِبادِي يَقُولُوا الَّتي هِيَ أَحْسَنُ)= (٤)

وإذا ضَمَّنْتَ جميع ما ذكرناه الشَّرط فإنَّما تقدّر فعل الشَّرط فيه على وَفْقِ ما تَضَمَّنَهُ ، فإن كان الفعل الَّذي تضمَّنه منفياً قدَّرت فعلَ الشَّرطِ // كذلك ، ٨١
وإنْ لم يكن منفياً قدَّرتَ فِعلَ الشَّرطِ غير منفي فتقول : ايتني آتك ، والتَّقدير : إنْ تأتني آتِكَ (٥) ، وكذلك : أيْنَ بيتُك أزُرْك ، التَّقدير : إنْ أعرف بيتك أزُرْك ، وكذلك : هلَّا تأتينا تحدثْنا ، التَّقدير " إن تأتِنا تحدثْنا " ، وكذلك الفعلُ في جميع ما ذكر تقدّر الشَّرط فيه بفعل غير منفي إلَّا النَّهي والاستفهام عن المنفي أمَّا النَّهي فإنَّه لا يُضَمَّنُ معنى الشَّرطِ حتَّى يقدّر بفعل منفي ، لأنَّ أداةَ النَّهي نافيةٌ في المعنى فتقول (٦) : لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلْكَ الْجَنَّةَ ، التَّقدير " إن لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلْكَ الجَنَّةَ " وتقول (٦) : " لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلُك النَّار " برفع يدخل ،

---

(١) في الصورة : لزمهم .
(٢) ذكرنا فيما سبق أن الكوفيين يذهبون الى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم . وعليه الفراء .
(٣) في الصورة : قل ، باسقاط الواو ، وهو جائز عند الاستشهاد .
(٤) الآية ٥٣ من سورة الإسراء .
(٥) في الصورة : أتتك .
(٦) هذان المثالان في المقتضب ٢ / ٨١ .

ولا يجوز أَنْ تضمَّن معنى الشَّرط هنا ، لأَنَّك لو قلت "إِنْ لَا تَعْصِ اللَّهَ يَدْخِلْكَ النَّار" لكان فاسدَ المعنى ، وكذلك أيضًا تقول "لا تَدْنُ من الأَسَدِ يأكُلُك "(١) بالرَّفع ، ولا يجوز الجزم ، لأنَّك لا تقول : "إِنْ لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يأكُلْك" ، لأَنَّ التَّباعد من الأسدِ لا يكونَ سببًا للأكلِ . والكوفيُّون يُجيزون تضمين المنهي معنى الشَّرطِ في جميع ذلك على حسب المعنى ، فإِنْ كان المعنى على النَّفي قُدِّرَ منفيًّا وإن كان المعنى على تركِ النَّفي قُدِّر غير منفي فيجيزون أَنْ تقدِّر "لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يأكُلْك" والتَّقدير عندهم : "إِنْ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يأكُلْك "(٢) وذلك لا يجوز عند أهلِ البصرةِ ، لأَنَّه لم يرد به سماعٌ ، حكي من كلامهم : لا تَذْهَبْ بها تُغْلَبْ عليها (٣) ، لأَنَّه لا يستقيم : إِنْ لا تذهب بها تُغلَبْ عليها ، فعلى هذا لا يجوز في قوله عليه السَّلام (٤) "فلا يقربْ مساجدنا يؤذينا برائحةِ الثُّوم" ، إلَّا الرَّفع وكذلك ما جاء في بعض المغازي (٥) وهو "لا تُشْرِف يا رسُول (٦) الله يصيبك سهم" (٧) ، وحذف الياء من يؤذينا ، وجزم يصبك ، لحنٌ عند البصريِّين ، إذ لا يستقيم أن تقول : "إن لا يقرب مساجدنا يؤذنا ، وإِنْ لا تُشرف يا رسول الله يصبْك سهم" وأَمَّا الاستفهام الدَّاخل على أداة النَّفي فإن قدَّرته تقريرًا ، وضمَّن معنى شرط قدرت فعل الشَّرط غير منفي ، لأَنَّ التَّقرير ليس بنفيٍ في المعنى ، وإن قدَّرته استفهامًا محضًا وضمَّنته معنى الشَّرط ، قدَّرت فعل الشرط منفيًّا ، نحو

---

(١) الكتاب ٣/٩٧ ، والمقتضب ٢/٨١ ، ١٣٢ .

(٢) تابعهم في ذلك السهيلي في أماليه ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) الكتاب ٣/٩٨ ، عن عربي موثوق بعربيته ونصه فيه :
لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه .

(٤) أخرجه مالك في كتاب وقوت الصلاة رقم الحديث ٣٠ ص ١٧ ، وأحمد في مسنده ٢/٢٦٦ مع اختلاف الرواية . وهو بألفاظ أخرى في كتب الحديث الأخرى .

(٥) هي غزوة أحد .

(٦) في الصورة : يرسول .

(٧) الرواية في صحيح البخاري ٥/٤٦ مناقب الأنصار ، ١٢٥ (المغازي)
"فيقول أبو طلحة بأبي أنت وأمي : لا تشرفْ يصيبُك سهم من سهام القوم . إلخ"
وفي الفتح ٧/٣٦٢ (المغازي) يصبْك بسكون الموحدة على أنه جواب النهي
ولغير أبي ذر : يصيبك بالرفع . . . . إلخ .

قول الشاعر :

٢٠٦ - أَلَا تَنْتَهِى عَنَّا مُلُوكٌ وَتَتَّقِى مَحارِمَنا(١) لا يَبُؤِ الدَّمُ بِالدَّمِ(٢)

إن قدّرته استفهاماً محضاً كان التقدير : إنْ لَمْ تنته ملوكٌ عنّا ولم تَتَّقِ محارمنا فلا يرجع الدم بالدم ، وان قدرته تقريرا كان التقدير : ان تنته ملوك عنا وتتق محارمنا لا يَبُوءُ الدَّمُ بالدَّمِ ، وتكون " لا " إنَّ ذاك زائدة مثلها في قوله :

٢٠٧ - وَلا أَلُومُ البِيضَ أَن لا تَسْخَرا (٣)

يريد أَنْ تَسْخَرَ ، وقول الآخر :

٢٠٨ - ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْمِ والدِّينِ وَقَدْ عَلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لا حِينِ (٤)

أى : حين حين وكأنه قال : ان تنته يبؤ الدم بالدم .

قال الأعلم : هذا وإن كان لفظه لفظ الاستفهام فإنّ معناه معنى الأمر كأنه قال : لتنته عنّا ملوكٌ إنْ تنته عنّا لا يبؤ الدَّمُ بالدَّمِ ، ومعنى لا يبؤ الدَّمُ بالدَّمِ : لا يُقْتَلْ واحدٌ بآخر ، يريد أَنّ الملوك إن قتلوا منّا قتلنا مِنْهم .

ولو حمل هذا على طريقة الاستفهام فسد المعنى على لفظ الجواب وحقيقة لفظ الاستفهام ، لأنّ الألف للاستفهامِ ولا للجَحْدِ فيكون الشّرط المقدَّر بحرف الجحد ، فيصير التّقدير إنْ لا تنته عنّا لا يَبُؤِ الدَّمُ بالدَّمِ ، وهذا ضِدُّ المعنى المراد .

---

(١) فى المصورة : رواية الصلب : محارمنا ، وفى الهامش : " صوابه : محارم منا " واثبتنا ما فى الصلب ، لأنه الرواية فى المصادر .

(٢) البيت لجابر بن حُنَيٍّ التغلبي الشاعر الجاهلى القديم ، من المفضلية رقم ٤٣ فى المفضليات ٢١١ ، والرواية فيها الرفع : لا يبوءُ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٩٥ .

(٣) بعده : لما رأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرا

والرجز لأبى النجم فى الديوان : ١٢١ والشاهد فى المقتضب ١ / ١٨٦ ، والمحتسب ١ / ١٨١ ، والخصائص ٢ / ٢٨٣ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٣١ .

(٤) البيت لجرير فى الديوان : ٥٨٩ وهو مطلع قصيدة يهجو فيها الفرزدق والشاهد فى الكتاب ٢ / ٣٠٥ والامالى الشجرية ١ / ٢٣٩ ، ٢ / ٢٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٧٨ والضرائر له : ٧٦ ، والخزانة : ٢ / ٩٤

وقوّى بعضهم (١) مذهب الكوفيّين في النّهي بقول أبي طلحة للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم : " لا تتطاول عليهم يُصِبْكَ سهمٌ من سهامهم " بجزم " يصبك " وقال : كذا روى والتطاولُ سببُ السَّهمِ ، ورووا عن العرب : لا تسألونا نجبكم بما تكرهون " ولا يجزم البصريون شيئًا من هذا .

وإنّما كان الصحيح عندي مذهب أهل البصرة ، لأنّ جميع ذلك قد حذف بعده فعل الشّرط والأصل في قولك ائتني آتك : ائتني إن تأتني (٢) آتك فحذفت إنْ تأتني (٢) ، وأقمت ائتني (٣) مقامَهُ ، لأنّ الفعلَ في قولك : ائتني (٣) غير موجب كما هو في قولك " إنْ تأتني (٤) " ، ولذلك لَمْ يضمّنوا الإيجابَ المحض معنى الجزاء إلّا في ضرورةِ شعرٍ ، لأنّه غير موافقٍ لفعلِ الشّرْطِ ، فلم يقم لذلك مقامه ، فكما أنّ هذا الفعل القائم مقام فعل الشّرط لا يكون إلّا وفقه (٥) في كونه غير واجبٍ فكذلك يكون وفقه (٥) في النّفي أَوْ تركه . ومّما جاء من جزم الجواب في الإيجاب ضرورةً قوله :

٢٠٩ - لَوْ كُنتَ إذ (٦) جئتنا حاولتَ رؤيتَنا ... أَوْ جئتنا ماشِياً لا يُعْرَفِ الفَرَسُ (٧)

بجزم يعرف ، وقول الآخر :

٢١٠ - وحتّى رأينا أَحْسَنَ الفعلِ بيننا ... مُسَاكنةً (٨) لا يَقْرِفِ الشَّرَّ قارِفُ (٩)

---

(١) هو السهيلي كما تقدم .
(٢) في المصورة : تأتيني ، خطأ .
(٣) في المصورة : ايتي .
(٤) في المصورة : ان تأتيني .
(٥) في المصورة : رفعه
(٦) في المصورة : إذا ، والتصويب من مصادر التخريج .
(٧) هذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٤ ، وذكر أنّ فيه الرفع والجزم : يعرفُ . وهو في شرح الكافية الشافية ١٥٥٦ ، نقلاً عن المعاني وكذلك الشاهد التالي .
(٨) في مصادر التخريج - مساكنة .
(٩) البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٨٣ وقد أنشده إياه بعض بني عُقيل ، قال الفراء : ينشد رفعا وجزما .

☆ - ☆ هذا النص نقله أبو حيان في التذييل ٥ / ١١٨ ، ١١٩ ونسبه لابن عصفور في شرح الفانوس .

التّقدير : إن تساكن لا يقرقيه الشّرّ قارف ، وإن جئتنا ماشيًا لا يعرف الفرس ، إلّا أنّ ذلك جاء ضرورة ، وهي من القلّة بحيث لا يقاس عليها في شعر.

فإن لم تضمّن شيئًا ممّا تقدم معنى الشرط رفعت الفعل الذي بعده إمّا على أن يكون في موضع الحال أو على الاستئناف نحو قوله :

كُرّوا إلى حَرّتيكم تعمرونهما كما تكُرّ إلى أوطانها البقَرُ (١) [١١٨]

نجعل تعمرونهما مستأنفًا ، أو في موضع الحال ،كأنّه قال : عامرين لهما أو مقدرين ذلك [ومريدين] (٢) له .

٨٢ وقوله " ولام // الأمر والدّعاء إذا بني الفعل [معهما] (٣) للمفعول لزمته مطلقًا . يعني بقوله " مطلقًا " حالَ الغيبة والخطاب والتكلم فتقول : [لتُعْنَ] (٤) بحاجتي ، ولْيُوضَعْ (٥) زيدٌ في تجارته ،ولأكْرَمْ ، وإنّما لزمت اللّام في جميع ذلك ، لأنّ فعل المفعول قد كانوا حذفوا منه الفاعل . فلو حذفوا اللّام لم يكن بدّ من حَذْفِ حرف المضارعة أو إثباته ، فلا يجوز حذفه ؛ لأنّ في ذلك إجحافًا بحذف ثلاثة أشياء : الفاعل واللام وحرف المضارعة وإن أثبتوه لزم من ذلك حذف الجازم وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز في الكلام إنما جاز ذلك في الشّعر ، وهو مع ذلك بحيث لا يقاس عليه كما تقدم .

قال ابن هشام (٦) : إنّما أُتِيَ باللّام في هذه المسألة لأنّ المأمور فيه مفعول ، وحكم المأمور أنْ يكون فاعلًا بالفعل الذي تأمره به ، والفاعل غير مذكور هنا

---

(١) سبق ٤٢

(٢) في الصورة : ومومرين ، ويحتمل أيضا أنْ تكون : ومؤثرين له .

(٣) تكملة من الجزولية .

(٤) غامضة في الصورة .

(٥) ليُوضَعْ : اللام للدعاء ،ووَضَعَ في تجارته وأُوْضِعَ وَوضِع : غُبِنَ وخَسِرَ فيهما ، وصيغة ما لم يسم فاعله أكثر .

(٦) هو محمد بن يحي بن هشام الخَضْراوي أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي من أهل الجزيرة الخضراء ،ويعرف بابن البَرْذعيّ ،كان رأسا في العربية عاكفا على التعليم ، أخذها عن ابن خروف ومُصْعب والرندي ، والقراءات عن أبيه ، وأخذ عنه الشلوبين وصنّف : فصل المقال في أبنية الأفعال ،الإفصاح بفوائد الإيضاح ، الاقتراح في تلخيص الإيضاح ، شرحه ،غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح ، النقض على الممتع لابن عصفور ،ولد سنة ٥٧٥ وتوفي بتونس سنة ٦٤٦ هـ عن البغية ١/٢٦٧ .

فلم يحذف حرف المضارعة ولا حرف الأمر لعدم مواجهة الفاعل ومشاهدته ، فش(١) إنّما لزم ذلك ، لأنّ هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيّره في نفسه ، فلم يجحف به بحذف لامه وحرف مضارعته .

وقوله : " وإذا بُني للفاعل لزمته مسنداً إلى المتكلم والغائب " إنّما لزمت " اللّامُ " إذا كان الفعلُ مسنداً للغائب ، لأنّ الأمرَ للغائبِ لا يتصور إلّا إذا قدّرتَ قبله أمراً للمخاطب محذوفاً ، وإلّا فمحالٌ أمرُ الغائب ، فإذا قلت : ليضربْ زيدٌ عمراً " فكأنّك قلتَ لسامعِ كلامك : لِتَقُلْ لزيدٍ اضربْ عمرًا ، فلو حذفوا اللّام مع حذف هذا الأمر ـ الّذى لا يصح معنى الكلام إلّا به ـ لكان في ذلك إجحاف بالكلام . وأيضاً فإنّك لو حذفت اللّام لم تخْلُ من أنْ تحذفَ حرفَ المضارعة أوْلا تحذفه ، فإنْ حذفته لم يكن عليه دليل ويلتبس إذْ ذاك أمر الغائب بأمرِ المخاطبِ إذا كان بغير لام ، وإن أثبتَّ حرفَ المضارعةِ أدّى ذلك إلى حذفِ الجازمِ وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز كما تقدّم .

ولزمتْ إذا كان مسنداً إلى ضميرِ المتكلّمِ ، لأنّك لو حذفتها لم يَخْلُ من أنْ تحذف حرفَ المضارعة أوْلا تحذفه ، فإن حذفته التبس أمْرُ المتكلم بأمرِ المخاطبِ إذا كان بغير لامٍ ، وإن أثبتّه أدّى ذلك إلى حذفِ الجازمِ وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز .

على أنّ أمرَ المتكلم عندى ينبغى ألّا يجوز إلّا إذا نَزّلَ المتكلمُ نَفْسَه منزلةَ المخاطبِ ، فخاطب النَّفسَ كما يخاطبُ الغيرَ ، لأنّ نفس الشّئ تنزله العربُ منزلةَ ما هو خلاف الشّئ ، ولذلك يجعلون للشّئ نفسين ، إحداهما تأمرُ بالخير والأخرى تأمر بالشّر ، ويقولون : فلان لا يَدْرِى أىّ نفسيه يطيع " وكأنّ النّفسَ هو الرّأى ، ولذلك يقولون : أنا بين نفسين فى هذا الأمر ، أى : بين رأيين ، قال الشّاعرُ : (٢)

٢١١ ـ فنفسَايَ نَفْسٌ قالَت ائتِ ابْنَ بَحْدَلٍ تَجِدْ فرَجاً مِنْ كُلِّ غُمّى تهابُها
وَنفْسٌ تَقُولُ اجهَد نجاءَك ، لا تكنْ كخاضبةٍ لَمْ يُغْنِ شيئاً خِضَابُها

وإذا أمر المتكلمُ نَفْسَهُ مع أنه لم ينزّلها منزلةَ المخاطبِ [فغير جائز](٣) ، ولذلك ينبغي أن يُحْمَلَ قَولُ الشّاعِرِ :

---

(١) لم أعرف دلالة هذا الرمز.

(٢) البيتان فى اللسان (نفس) من غير نسبة.

(٣) تكملة يتم بها الكلام

فقلت ادعي وأدعُ فإنَّ أندى ... لصوتٍ أنْ ينادِيَ داعيانِ (١) [١٦٩]

على أنْ يكون أراد : ادعى وأنا أدعو ، واكتفى (٢) بالضَّمَّةِ مِنَ الواوِ كما تقدَّم. (٣)

وإنْ وُجِدَ من كلامهم كما تقدم - فينبغى أن يعتقد أنَّه خاطب نَفْسَهُ حتَّى يصحَّ معنى الأمرِ ، لكن أجْرى المخاطبَ في اللَّفظ مجرى المتكلم ، لأنَّه في الحقيقةِ متكلم عن نفسه ، وبتقدير أيضاً جواز أمر المتكلم من غير أن يُنَزِّلَ منزلةَ المخاطبِ فإنَّ ما ذكره من لُزومِ " اللَّام " لفعلِ الفاعلِ إذا كان مسنداً لضمير المتكلمِ باطل ، لأنَّهُ لا خلاف في أنه قد يأمر الإنسانُ نفسَه فيقول : " اتَّقِ اللَّهَ يافلان ".

فإنْ قِيلَ : لا يقول ذلك الإنسانُ لنفسِهِ إلاَّ وهو قد خاطب النفس وليس إذْ ذاك متكلماً عن نفسه بل مخاطباً لها .

فالجواب : أنَّهم قد يقولون ذلك في الحال التي يريدون بها الأمْرَ لأنْفُسِهِم من غير أنْ ينزلوها منزلةَ المخاطبين بدليلِ قوله :

٢١٢ - كُونوا كَمَنْ آسى أخاه بِنَفْسِهِ ... نَعيشُ جَميعًا أوْ نَمُوتُ كِلانا (٤)

فأمر بقوله " كُونوا " نفسَه وغيرَهُ ، مع أنه لم يعتقد أنَّهُ خَرَجَ عن أنْ يكونَ متكلِّماً عنه وعَنْ غيره بدليل قوله : " نعيش جميعا أوْ نموت كلانا " ولم يقل " تعيشون جميعا أوْ تَموتون كِلاكُما ".

ولم تلزم اللَّام إذا كان فعلُ الفاعلِ مسنداً إلى المخاطبِ ، بل يَجُوزُ أنْ تقولَ " قُمْ وَلْتَقُمْ " فساغ الحَذْفُ ، لأنَّك إذا حذفتَ اللَّام حذفتَ بعد ذلك حرفَ المضارعةِ الَّذى كان يعطي الخطاب ، لأنَّ المواجهة أغْنَتْ عنه إذِ المواجهة تعطى الخطابَ ، ولم يجز إبقاءُ التَّاءِ مع حذفِ اللَّامِ لما في ذلك من إضمارِ الجازمِ وإبقاءِ عمله وقد تقدم أنَّ ذلك لا يجوز في الكلام ولا ينقاس في الشِّعر (٥) ، فلمَّا لم يؤدِّ حَذْفُ (٦) اللَّامِ في فِعْلِ الفَاعِلِ المُسْنَدِ لضمير

---

(١) سبق الاستشهاد به في ص ٩٩ ، ٢٣٥ ، وأثبته الشارح برواية : ادعوا في المرتين .

(٢) في المصورة : أو أكتفى ، وهو خطأ .

(٣) تقدم فيما سبق ٢٣٥ .

(٤) البيت لمعروف الدّبيرى كما في الكتاب ٣ / ٩٦ ، ٩٧ ، والرواية فيه : واسِ أخاه . والبيت من الطويل ، وفي الشطر الأول خرمٌ .

(٥) سبق ص ٣٢٦

(٦) في المصورة : حرف ، وهو خطأ .

المخاطبِ إلى كَثْرَةِ حذفٍ ،ولا إلى التباس مخاطب بغيره ، ولا إلى حَذْفِ جازم وإبقاء عمله // جاز . ٨٣

وقوله " وما لم تَدْخُلْ عليه اللّامُ من فعلِ المُخَاطَبِ حذف منه حرف المضارعة ، ونظر إلى ما بعده فإن كان متحركاً ترك على حركته ".

يعنى أَنَّك تقول فى : تضارب ، وتدحرج ، وتقوم ، وتَبيع ، وتخاف: ضارِبْ ودَحْرِجْ وقُمْ وبِعْ وخَفْ ، لأَنَّك لَمَّا حَذَفْتَ حَرْفَ المُضارَعَةِ لم تَحْتَجْ إلى اجتلاب همزة وصلٍ ، لأَنَّ ما بعدَه [متحرك، وإذا كان ساكناً نحو يدخل ويخرج اجتلبت همزة وصل بعد حذف حرف المضارعة لأن ما بعده] ساكنٌ ، والسّاكن لا يمكن الابتداء به .

وهذا الّذى قال غير منكسر إلّا فى ثلاثة أفعال وهى " تأكل ، وتأخذ وتأمر " فإنك إذا حذفت منها حرف المضارعة كان القِياس أَنْ تجتلب همزة الوصل وتضمها لانضمام الثالث . فتقول : أُوْكُل واوخُذ وأُومُر، تقلب الهمزة الّتى هى فاء الكلمة واواً لانضمام ما قبلها ، لكنهم كرهوا ذلك فلم يقولوه إلّا فى قليلٍ من الكلامِ لِثِقَلِهِ مع دَوْرِ هذه الألفاظِ فى كلامهم وكثرة استعمالهم لها ، وما كثر استعماله فهو أَدْعى للتخفيف ، بل حذفوا بعد حرفِ المضارعةِ الهمزةَ الّتى هى فاء الكلمة ،ولم يحتاجوا إذ ذاك إلى اجتلاب همزة وصل لتحرك عينِ الكلمة ، فقالوا : كُلْ ، وخُذْ ، ومُرْ.

هذا فى حال الابتداء ،فإن وصلتَ ساغَ حذفُ فاءِ الكلمةِ وإثباتها فتقول : رأيت فلانا فَمُرْه أَنْ يقوم " وإن شئت قلت : وأْمُرْه أَنْ يقوم " ، لأَنَّهم إنّما رفضوا ذلك فى الابتداء استثقالاً لاجتماع همزةِ الوصلِ مع الهمزةِ الّتى هى فاء فلما وصلت ما قبلها بها لم تحتجْ إلى همزة وصل فتثبت الفاء ، ومَنْ حذف فإجراءً للوصلِ مجرى الابتداء ، قال اللّه تبارك وتعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ (٢) وكذلك قياس " كُلْ " و " خُذْ " .

فإنْ قالَ قائلٌ : " فَأَنْتَ إذا حَذَفْتَ حَرْفَ المضارعةِ من فعلِ المخاطب فى مثلِ "تُكْرِم " و "تُدْخِلُ " كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ومع ذلك فلا تجتلب (٣) همزة وصل كما ذكره أَبُو مُوسَى ؟

فالجواب : أَنَّ الأَصْلَ "يُؤَكْرِم ويُؤَدْخِل " كيُدَحْرِج ،بدليل أَنَّهم

(١) بأكمله يقتضيها الكلام، وربما سقط بسبب انتقال النظر .

(٢) الآية ١٩٩ من سورة الأعراف .

(٣) فى المصورة : تختلف ، وهو تحريف .

قَدْ يرجعون إلى ذلك في الشِّعر ، قال :

فإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمـــا (١) [١٨]

وإنَّما كنتَ حذفتَ الهمزةَ لأجلِ حَرْفِ المضارعةِ على ما يحكم في التصريف(٢)، فلمّا حذف حرف المضارعة الموجبِ لحذف الهمزةِ عادت الهمزة فلذلك قلت : أَكْرِمْ ، وأَخْرِج . فأبو موسى لم يُرِدْ بقوله : وَنُظِرَ إلى ما بعده النَّظَرَ إلى ما بعده في حالِ إثبات حرف المضارعة بل بعد حذفه ، وما بعد حرف المضارعة إذا حذفتَ حرفَ المضارعةِ في مثل : تُكْرِم ، متحرك . وينبغي أَنْ تعلمَ أَنَّ مراده بقوله : حذف منه حرف المضارعة : استعمِل بغيرِ حرفِ مضارعةٍ أي : استعمِل بمثل ما بعد حرف المضارعة ، لا أَنَّهُ قد كان فيه حرف مضارعةٍ ، ثمّ حذف . إِذْ لو كان كذلك لكان معرباً ، لأَنَّ ما فيه حرف مضارعة معربٌ إِلّا أَنْ تدخل عليه : نون شديدة أَوْ خفيفة مثل لَتَفْعَلَنَّ ولَتَفْعَلَنْ أو نون جماعة مؤنث نحو " يَقُمْنَ " ويخرجْنَ " . وإِنَّما يَعْتَقِدُ في مثل " اضرب " أَنَّ الأصل كان فيه : " تضرب " ، ثم حذفت التاء أهلُ الكوفة ، لأَنَّهم يعتقدون أَنَّهُ معرب ، وقد تقدّم تبيينُ فساد مذهبهم .

وقوله " ونظر إلى ما قبل الآخر فإِنْ كان مفتوحاً أَوْ مكسورًا كسرت الهمزة وإِنْ كان مضموماً ضمّت " .

إِنَّما كان ذلك كما ذكر لأَنَّ همزةَ الوصلِ إِنَّما تجتلب ساكنةً لما قدَّمناه من أَنّ أَصْلَ كل حرف السكون (٣) ، ولا تُدَّعى الحركةُ إلا بدليلٍ ، فكان الأَصْلُ أَنْ تحرّكَ بالكَسْرِ ، لأَنَّ أصلَ حركة إِلتقاءِ الساكنين الكسر كما تقدَّمَ ، فحرّكت بالكسر إِذا كان الثالث مفتوحاً أَوْ مكسوراً على الأَصْلِ نحو :

---

(١) سبق ص ٤٢

(٢) قال في الهمع ٦ / ٢٥٠ (مكرم) " ومن الطرد : حذف همزة أفعل من مضارعه ، واسميّ فاعله ومفعوله نحو : أُكرمُ ، استثقالاً لاجتماع همزتين إذ كان الأصل : أأكرم ، وحمل عليه : نكرم ، وتكرم ، ويكرم ، ومُكرِم ، ومكرَم طرداً للباب " .

(٣) في شرح الشافية ٢ / ٢٦١ أنَّ هذا مذهب الكوفيين ، وظاهر كلام سيبويه يدل على تحركها في الأصل لقوله : فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها " ، وهو الأولى ، لأنك إنَّما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ، فالأولى أنْ تجلبها متصفةً بما يحتاج إليه : أي الحركة " .

" اِذْهَبْ " " اِضرِب " وإنْ كانَ الثّالثُ مضموماً ضُمّتْ استثقالاً للخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ ليس بينهما الا حاجزٌ غيرُ حصينٍ وهو السّاكنُ ، وانضمامُ الثّالثِ أو كسرهِ إنّما يدّعى بشرطِ أنْ تكونَ الضّمةُ والكسرةُ غيرَ عارضتين ، فإن كانتا عارضتين لم يُرْعيا بل يُرْعَى ما للثّالث من الحركةِ بحقِّ الأصالةِ، فلذلك تقول " اُغْزِى يا امرأة " وإنْ كان الثّالثُ مكسوراً لأنّ الأصلَ اغزُوِى، لكن لما استثقلت الكسرة فى الواو فحذفت ، ثمّ حذفت الواو لالتقائها ساكنةً مع الياءِ ، كسرت الزّاى بسببِ الياء ،إذْ لا توجد ياءٌ ساكنةٌ بعد ضمّةٍ ، فإن أدّى إلى ذلك قياسٌ ، وكانت الياءُ طرفاً ، قُلبَت الضّمةُ كسرةً ، ولذلك أيضاً تقول : " اِرْمُوا " بكسر الهمزة وإن كان الثّالث مضموماً ، لأنّ الضّمةَ عارضةٌ والأصل " اِرْمِيُوا " لكن لمّا استثقلت الضّمة فى الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لاجتماعها ساكنةً مع الواو ، ضمت الميم استثقالاً للواوِ السّاكنةِ بعد كسرةٍ ، ولم تقلب الواو ياء كما فعلوا " فى مِيْزان " والأصل " مِوْزان " من الوَزْن ، لأنّها اسم فحافظوا عليها ، وكان زوالُ الكسرةِ وضمُّ ما قبل واو الضمير أَسْهَلَ مِنْ ذلك فكان ينبغي لأبي موسى أنْ يقول : ونظر إلى الثّالث لأنّ الضّمَّ // فى مثل " اُخْرُج " لم يكن مِنْ قِبَلِ كونِ الراءِ المضمومة قبلَ ٨٤
الآخرِ بل لكونها ثالثةً ويبيّن لك ذلك أنهم فى مثل : اُخرج ضمّوا الهمزةَ لما كان الثالثُ مضموماً استكراهاً للخروج من كسرةٍ إلى ضمّة وليس بينهما إلّا حاجز غير حصين وهو السّاكن ، ولو كان الرّعْيُ لما قبل الآخر لكسروا لأنّ ما قبل الأخير مكسور(١) كما يكسرون فى مثل اضْرِب . وكان ينبغى له أنْ يشترط فى الكسرة والضمّة كونهما لازمتين .

وقوله " ويعامل آخر الفعل فى ذلك كلّه معاملةَ آخرِ الفعلِ المجزوم " يريد أنّه وإنْ كان مبنياً فإنّه يعامل آخره معاملةَ آخرِ المجزوم فإذا كان الأخير ممّا يحذف فى الجزم حذفته هُنا ، وإن كان ممّا لا يحذف للجزم لم تحذفه هنا ، فتقول " اغزُ " كما تقول " لتغزُ " وتقول " اضْرِبْ " كما تقول " لتضربْ " ، وإنّما حذفوا الآخرَ فى مثل " اِغزُ " - وإن كان الحذفُ ليس من علامات البناء - إجراءً له مجرى ما هو من لفظِهِ ومعناه ، لأنّ المبنى إذا أشْبَه المُعْرب عُومل معاملتَه وقد تقدّم تبيينُ ذلك .

---

(١) يعنى فى : أغزى .

[أدوات الشـــرط]

وقوله " والجازمُ لفعلين قسمان : حرفٌ واسمٌ يتضمّن معنى ذلك الحرف"

اختلف النّحويّون في إنْ وأخواتها (١) :

- فمنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّها تجزم فعلى الشرط والجواب كما ذهب إليـــه أبو موسى .

- ومنهم مَنْ ذهب إلى أنّها تجزم فعـلَ الشّرْطِ ، وفعل الشّرط هو الّـــذى يجزم الجوابَ لطلبه له من حيث هو سببٌ فيه . (٢)

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّها تجزم فِعْلَ الشّـرطِ ، وينجزم الجوابُ بهما مـــع فعـلِ الشّـرطِ . (٣)

والصّحيحُ عندى ما ذهب إليه أبُو موسى مِنْ أنّ أدوات الشّـرط هى الجازمة للفعلين ، لأنّها باتفاق عاملـةٌ فى فعل الشّرط ، وقد تقرّر فى العامـــل أنّه يعمل فيما يطلب ، فإن طلب معمولاً واحداً عمل فيه نحو قولك " قام زيدٌ " و " مررت بزيدٍ " ، فقام لمّا لم يطلب إلاّ فاعلاً عمل فيه ، ولم يتعدّ إلى مفعول ، وباء الجرّ لمّا لم تطلب إلاّ اسماً واحداً لم تعمل فى غيره ، وتقول " ضـــرب زيدٌ عمراً " و " إنّ زيداً قائمٌ " فتعمل ضَرَبَ فى فاعلٍ ومفعولٍ لمّا طَلَبَتْهُما ، وإنّ تعمل فى اسمين ، وكذلك " لَمْ " ، وأخواتها جزمت فعلاً واحداً لمّا لـــم تطلب غيره ، و "إنْ" تجزم فعلين لما طَلَبَتْهما .

وممّا يبيّن ذلك أنّهم لا يجيزون مثل : " إنْ يقم زيدٌ قامَ عمروٌ " إلاّ فى ضرورةِ شعرٍ ، لِئَلاّ تكون كأنّك تارك لإعمالها فى الجواب من حيث لم يَظْهَرْ لها عملٌ فيـه بعد استقرار العمل لها قبل فى فعل الشّرط ، ولا يلغى العامـــل

(١) ما ذكره الشارح من الخلاف هو ما كان بين البصريين ، وذهب المازنى منهم الى أن جواب الشرط مبنى على الوقف . وأمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ فعل الشرط مجزوم بالأداة وجواب الشرط مجزوم على الجوار .
انظر الإنصاف المسألة ٨٤ ص ٦٠٢ ، شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٥٤ .

(٢) هو مذهب الأخفش كما فى شرح الكافية.

(٣) هو مذهب الخليل والمبرد كما فى شرح الكافيـــة ٢ / ٢٥٤ ، ويحتمـــله كلام سيبويه .
انظر الكتاب ٣ / ٩٤ ، والمقتضب ٢ / ٤٩ .

ويعمل في حين واحد ، ويقولون في فصيح الكلام " إنْ قام زيد يَقُمْ عمرو " ، لأنّها [لا] لم يظهر لها عمل في فعل الشرط ، كنت كأنك أتيت بالعامل وحده دون معمول ثم أتيت بعد ذلك بمعموله وهو الجواب . فلو كانت أدوات الشرط غير عاملة في الجواب لم يمنع مانع من جواز " إنْ يقم زيدٌ قام عمروٌ " في فصيح الكلام .

ويبين فسادَ مذهب من زعم أنّ فعل الشّرط جزمَ الجواب لطلبه له من حيث إنّه سبب فيه شيئان :

أحدُهما : أنّه يلزم على ذلك أنْ تقول " يقوم عمرو يَقُمْ زيد " إذا قدّرت قيام عمرو سبباً في قيام زيد ، وليس ذلك من كلام العرب .

والآخر: أنّ الفعلَ لا يجوزُ له أن يعملَ في فعلٍ ، لأنّه قد عمل في الاسم وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .(١)

ويبيِّن فسادَ مذهبِ من زعم أنّ أداةَ الشّرطِ وفعل الشّرط جَزَما الجوابَ وأنّهما معًا بمنزلة لفظ واحد ، أنّ الفعل المجعول مع الحرف كالشّيء الواحد استقرله العمل في الاسم نحو قولك " والله ليقومنّ زيدٌ " فالنّون الشديدة جعلت مع الفعل كالشئ الواحد . ولذلك بُنِيَ ، وهو مع ذلك عامل في الاسم ، فلا يسوغ من أجل ذلك أنْ ينجزمَ الجوابُ بفعل الشّرطِ وحرفهِ (٢) لما بيناه قبل من أنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وفي كلام سيبويه احتمال ، لأنّه قال في الجواب : إنّه منجزم بما تقدّمه (٣)، والأداة متقدمة على الجواب وفعل الشّرط متقدم عليه وكذلك الأداة وفعل الشّرط متقدمان عليه ، وإذا كان في لفظه احتمال وجب أنْ يحملَ على الصّحيح من محتملاته .

* تكملة يتم بها الكلام .

(١) الإنصاف : ٣٣٠ .
(٢) في المصورة : وحذفه ، وهو خطأ .
(٣) عبارة سيبويه ٣ / ٦٢ " واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله " وفي موضع آخر ٣ / ٩٣ " وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب : إن تأتني ، لأنهم جعلوه معلّقا بالأول غير مستغن عنه إذا ارادوا الجزاء كما أنّ إن تأتني غير مستغن عن آتك " هذا مثل : ائتني آتك وما أشبهها .

[إذ وإذما]

وقوله : " فالحرف إنْ "

الحرفُ عند سيبويه من هذه الأدوات "إنْ " و " وإذْ ما "(١)، لأنَّ "إذْ " وإن استقرَّ فيها - قبل لحاق " ما " لها واستعمالها أداة شرط - أنها اسم فإنَّها لمَّا ركبت مع " ما " وصيرت معها كالشئ الواحد، غلب عليها حكم الحرفية، وسُلِبَتْ حكم الاسميَّة، ألا ترى أنَّها وقتَ أنْ كانت اسمًا كانت اسم زمانٍ ماضٍ، وأنَّك إذا جازيت بها بعد لحاق " ما " لها لا تستعمل إلَّا فيما يستقبل كـ " إنْ "، فدلَّ ذلك على أنها غيرُ اسمٍ إذْ قد زال عنها المعنى الَّذى كانت تقع عليه وقْتَ أنْ كانت اسمًا. وزعم المبرّد أنها اسم(٢)، واحتجَّ بأنَّها قد تستعمل وهي اسم فيما يستقبل من الزَّمان بمنزلة "إذا" حكى ذلك ابن هشام عن أبي عبيدة، واستدلوا على ذلك بقوله :

يجزيه رَبُّ العالمين إذْ جزى جناتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ العُلا (٣)[١٣٣]

85 المعنى عندهم إذا جَزَى ولا حُجَّةَ // لهم في ذلك لأنَّ إذْ في البيت واقعة على الزَّمانِ الماضِي وقد تَقَدَّمَ تبيين[ذلك] (٤)

[مهما]

وزعم أبو زيد السّهيلي أنَّ " مهما "(٥) تكون حرفًا وتكون اسمًا : فتكون عنده اسمًا إذا عَادَ عليها الضَّمِيرُ نحو قوله تعالى : ={وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ}=(٦) وتكون حرفًا إذا لم يَعُدْ عليها ضَمِيرٌ، واستدلَّ على أنَّها قَدْ لا يَعُودُ عليها ضميرٌ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢١٣- وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَلَوْ(٧) خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ(٨)

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٦.

(٢) هذا مما ينسب الى المبرد وفي المقتضب ٢ / ٤٥ خلافه. والصحيح أنَّ هذا مذهب الفارسي في الايضاح : ٣٢١، فقد عد "إذْ ما " من الأسماء الظروف.

(٣) سبق ص ٥٥٥

(٤) تكملة يتم بها السياق

(٥) المغني : ٤٣٥، والهمع ٢ / ٥٨

(٦) الآية ١٣٢ من سورة الاعراف

(٧) كذا في المصورة، والتذييل ٥ / . وهو يوافق الرواية في شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٣.

(٨) البيت لزهير من معلقته في الديوان (الأعلم) : ٢٨، وفي شرح الجمل ٢ / ٢٠٣ وفي الحلل ٢٨٨، والمغني ٤٢٦، ٦٣٥، والهمع ٢ / ٣٥، ٥٨.

ولا أعلم أحداً ذَهَبَ إلى ذلك غيره ، والصَّحيحُ أنَّها اسم ، وأنَّها في البيتِ يَعُودُ عَلَيْهَا ضَميرٌ مستترٌ في تَكُنْ ، كأنّه قال : تكن هي ، وأعادَ الضَّميرَ عليها مؤنثاً على المعنى ، لأنّها واقعةٌ على الخليقةِ ، ولولم يكن في الفعل الّذي هو " تكون " ضمير عائد على " مهما " لكان فاعل تَكُنْ : من خليقة ، وتكون " مِنْ " زيادةً في الإيجاب ، وذلك لا يجوز إلَّا على مَذْهَب أهلِ الكوفة(١) وسنبيِّن فساد مذهبهم إنْ شاء اللّهُ تعالى .

فثبت أنَّها اسم بدليل أنَّها لا توجد في كلامهم إلَّا مفرغاً لها العامل فتكون معمولة له نحو قولك : " مهما تصنعْ أصنعْ " ومن ذلك قوله :

٢١٤ - قد أُوبِيتْ كلَّ ماءٍ فَهْيَ ضاوية مهما تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تشمِ(٢)

فمهما مفعولٌ مُقَدَّمٌ لتُصِبْ ، وقوله " أفقاً " منصوبٌ على الظَّرفِ أو [يكون مهما منصوباً على الظَّرفِ و](٣) عائداً على الظَّر(ف)(٤) الضمير ، قال أبو بكر خطَّاب(٥) : رأيت في مخاطبةٍ لبعض الأدباءِ النُّبلاء : ومهما شككت في شيءٍ فلست أشكُّ في محبّتك . وغلّطه في ذلك من حيث لم يُعِدْ عليها ضميراً ، ولا استعملها

(١) في المغني ٤٢٥ أنَّ الفارسي أجاز زيادة "مِنْ" إذا تقدّمها شرط .

(٢) البيت لساعدة بن جؤيّة وهو ١٩ من قصيدة مطلعها :
يا ليت شعري ألا مَنْجى من الهَرَمِ أم هل على العيش بعد الشيب من ندمِ
في شرح أشعار الهذليين ١١٢٨ والرواية فيها : فَهْيَ طاوية : أي ضامرةٌ
والبيت من شواهد أبي علي في الإيضاح : ١٧٣ والرواية فيه : وهي ضاوية كما هي هنا في الشرح . والضاوي : الهزيل الضعيف . والمقتصد : ١١٦ ، والمخصص ١١٥/١ ، والمغني : ٤٣٥ وفي الخزانة ٦٣٥/٣ .
(٣) تكملة يتم بها الكلام . وانظر المغني (ط ١ دمشق) ٤٣٥ .
(٤) مكان الفاء بياض في المصورة .
(٥) هو خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، قيل عنه : كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق ، روى عن أبي عبد الله بن الفخار وأبي عمر أحمد بن الوليد ، وهلال بن عريب ، وتصدر لإقراء العربية طويلا ، وصنّف فيها ، واختصر الزاهر لابن الأنباري ، وله حظٌ من قرض الشعر له كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا .
توفي بعد ٤٥٠ هـ . عن البغية ٥٥٣/١ .

في موضع تكون فيه معمولة لعامل متأخر عنها، مفرغ لها، قال: والصواب: ومهما شككت فيه من شيء
فثبت أنّها اسم، وفيها خلاف بين النحويين :

ـ فمنهم من ذهب إلى أنّها اسمٌ غير مركب(١) ، وأنّها حيثُ وُجِدَتْ فمعناها " لا أكبرُ عن صغيرٍ فعلك ولا أصغُرُ عن كبيرِهِ " وذلك نحو قولك " مهما تفعل أفعل " أي : أيّ فِعْلٍ تفعلْ أفعلْ مثله . وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأنّه لم يستقر الجزاءُ باسم غير مركّبٍ إلّا وهو من قبيل ما يستفهم به ، و" مهما " لم يثبت فى أسماء الاستفهام ، وأيضا فإنّ هذا المعنى الذى ذكره لا يسوغُ فيها فى قوله تعالى : ﴿وقالوا مَهْمَا تأتِنا به من آيةٍ لتَسْحَرَنا بِهَا﴾ (٢)

وذهب الخليلُ (٣) إلى أنّها مركبة مِنْ " ما " التى هى اسم جزاء و" ما " التى تزاد بعد أداة الجزاء نحو " أينما "، والأصل " ما ما " فكرهوا اجتماع الأمثال ، فقلبوا الألفَ الأولى هاءً ، وجعلوهما كالشيءِ الواحد ، ونظير ذلك قولهم : حَاحَى زيدٌ ، وحَيْحَى زيد "(٤) فقلبوا الألفَ ياء كراهة اجتماع الأمثال ، وقالوا : " دَهْدَهْتُ الحجر " و " دَهْدَيْتُ "(٥) فقلبوا الهاءَ الأخيرةَ ياءً لكراهة اجتماع الأمثال ، وذهب البغداديون إلى أنّها " مَهْ " التى هى اسم فعل (٥) معها " ما " التى هى اسم شرط(٦) ، قالوا وقد تستعمل بعد " مَهْ " " مَنْ " التى هي اسم شرط ، وأنشدوا :

٢١٥ـ أماويَّ مَهْمَنْ يستمعْ في صديقِه أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يَنْدَمِ(٧)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٥ .

(٢) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٩ ، ٦٠ ، وتابع الرمانيُّ الخليلَ فى هذا . ينظر الرماني النحوى : ٢٩٦ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٩٣ .

(٥) نفسه ٤ / ٣١٤ ، ٣٩٣ ، قال سيبويه " كما أن دَهْدَيْتُ هى فيما زعم الخليل دهدهت "

(٥) فى المصورة : فعلها. وهو خطأ .

(٦) أجازه سيبويه فى الكتاب ٣ / ٦٠ فقال " وقد يجوز أنْ يكون مَهْ كإذْ ضم إليها ما .

(٧) البيت فى شرح ابن يعيش ٤ / ٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٦ ، والخزانة ٣ / ٦٣١ ، وفى التهذيب ٥ / ٣٨٥ ، أنّ : مَهْمَنْ أصله مَنْ مَنْ وأنشد الفراء : أماويّ مهمن ... البيت

والصَّحيحُ عندى ما ذهب إليه الخليل (١) ، لأنَّهم إنْ زعموا أنَّ " مَهْ " لم تجعل مع " ما " كالشَّىء الواحد فيلزَمُ أن يجوز : مَهْ بما تَسُرَّ أَسُرَّ ، وذلك ليس من كلامهم ، وإنْ جَعَلُوهَا مع " ما " كالشَّىءِ الواحدِ ، فإنَّ ذلك شئ لم يَجِئْ فى كلامِهم ، أعنى أنْ يجعل اسم الفعل مع غيره كالشَّىءِ الواحد ، لأنَّهُ بمنزلة جملة فكما لا تُركَّب الجملة مع غيرها فكذلك أسْماء الأفعالِ ، وأيضاً فإنَّه قد تقرَّرَ فى أدواتِ الشَّرطِ زيادةُ " ما " بعدها نحوَ " أينما " ، وجعلها معها كالشَّئ الواحد نحو " إذْ ما " و " حيثما " ، وأمَّا " مَهْمَنْ " فلا يحفظه البصريُّون .

والبيت الَّذى أنشدوه ينبغى أن يجعلَ فيه " مَهْ " على أنَّه اسم فعلٍ ، وكأنَّه أمَرَ ماويَّةَ بأنْ تكفَّ عن العذلِ ، ثم استأنفَ بعد ذلك كلاماً .
ويبين أنَّ " مَهْ " فى البيت اسم فعل باقٍ على معناه ما بعده ، وليس كذلك " مهما تفعل أفعل " ، لأنَّك لم ترد أنْ تأمرَ أحداً بأنْ يكُفَّ عن شىءٍ ولا على ذلك دليل .

[الجزاء بإنْ]

فمِنَ المجزاء بإنْ : قوله تعالى ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٢) ولا تستعمل فى الغالب إلَّا فيما يمكن أنْ يكون وألَّا يكون (٣) نحو قولك : إنْ قام زيد قام عمرو ، ألا ترى أنَّ قيامَ زيدٍ فيما يستقبل يمكنُ أنْ يكون وألّا يكون ، وقد يجوز أنْ يقال : " إنْ مات زيد زرتك " وإنْ كان موتُ زيد معلوماً (٤) أنَّه لا بدَّ منه ، إلَّا أنَّ ذلك قليل ، قال تعالى ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ (٥) ، وقالَ الشَّاعرُ :

٢١٦- كم شَامِتٍ بِىَ إنْ هَلَكْـتُ وقائلٍ : لِلَّهِ دَرُّه (٦)

إلَّا أنَّها إذا استعملت فيما لا بُدَّ من وقوعه فلا تستعمل من ذلك إلا فيما كان مبهمَ وقتِ الوقوعِ ، وقبيحٌ أنْ تستعمل منه فيما كان معلومَ وقتِ الوقوع نحو

---

(١) ضعّف ابن عصفور مذهب الخليل أن أصل " مهما " " ماما " فقال : إلَّا أنه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل فى موضع .
(٢) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .
(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٩ / ٤ .
(٤) فى المصورة : معلوم
(٥) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .
(٦) البيت للنابغة الجعدى فى الديوان ، وهو فى ابن يعيش ٩ / ٤ ، وأمالى المرتضى ١ / ٢٦٦ وغيرها .

قولك : إن احْمَرَّ البسرُ فأتني (١) ، فاحمرارُ البُسْرِ لا بدَّ منه ، ووقت احمراره معلومٌ ، فلذلك قبح استعمال " إنْ " فيه .

فإن قال قائل : إذا كان بابها أن تستعمل فيما يمكن أن يكون ويمكن ألّا يكون فكيف استعملت // فيما قد وقع وثبت نحو قول الشّاعر : ٨٦

٢١٧- أتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً ، ولم تَغْضَبْ لقتلِ ابنِ خازمِ ؟(٢)

وحَزُّ أذني قتيبةَ قد وقع . ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك إنّما يُسْتَعْمَلُ على جهةِ التّعجب فكأنّه قال : واعجبا أيغضبُ إنسانٌ إنْ وَقَعَ مِثْلُ هذا ولا يغضب من ذا . فالحزُّ قد وَقَعَ لكنه أهلٌ [لِأنْ](٣) يعجب من أمثالِ هذا الفعل ، وكأنّه أنابَ قوله : إنْ أُذنا قُتَيْبَةَ حُزّتا منابَ أن يقول : إنْ وقع مثل حَزِّ أُذني قتيبةَ ، وما ذهب إليه أبو العباس من فتح الهمزةِ لكون الحزِّ قد وقع وإنكارِ كسرها (٤)- باطلٌ ، لأنَّ : أنْ المصدريّة لا تقدّم فيها الأسماء على الأفعالِ لا تقول : يعجبني أنْ زيد قام وإنما يجوز تقديم الاسمِ على الفعلِ في "إنْ" نحو قوله تعالى ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٥) وما اعتل في منع الكسر مِنْ أَجْلِ أَنَّ الحَزَّ قد وقع لا حُجّةَ لَهُ فيه ، لأنّه قد يتخرّج على ما ذكرنا ، ومّما يدل على صحّة ذلك قَولُ ذي الرُّمة :

٢١٨- أَطَلْتُ اعتقالَ الرُّمْحِ في مُدْلَهِمِّها إذا شركُ المَوْماةِ أَوْدَى نظامُها(٦)

---

(١) كلمة "فأتني" غامضة في المصورة ، والمثال في ابن يعيش ٩ / ٤ .

(٢) البيت للفرزدق في الديوان ٣١١ من قصيدة مطلعها :

تحنّ بزوراءِ المدينة ناقتي حنين عَجُول تبتغي البَوَّ رائمِ

والبيت الشاهد من شواهد الكتاب ٣ / ١٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٢٠٧ والمغني ٣٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، والخزانة ٣ / ٦٥٥ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الخزانة ٣ / ٦٥٥ .

(٥) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٦) البيت في الديوان ٧١٦ من قصيدة مطلعها :

مررنا على دارٍ لِمَيّةَ مرّةً وجاراتِها قد كادَ يعفو مقامُها

فأطلت ماضٍ ،وقد استغنى به عن جواب "إذا" ، وإذا وجوابها مستقبل كما أنَّ شرطها كذلك ، لأنّه إنّما يريد : إنْ شرك المُوْماةِ أودى نظامها كان متّى مثل ما كان قبل ذلك من إطالة اعتقال الرمح فى مدلهمها .

ولا تستعمل أيضاً إلّا فيما يكون فيه الفعل الأوّل سبباً فيما بعده ، لأنّه شرط فيه وكذلك حكم جميع أدواتِ الشّرط " فأمّا قول رؤبة :

٢١٩- يا ربّ ،إنْ أخطأتُ أو نَسِيتُ فأنتَ لا تنسى ولا تَمُوتُ(١)

فظاهره أنّ الأوّلَ ليس سبباً فى الثّانى ، لأنّ اللّهَ تعالى لا ينسى ولا يموتُ أخطأ رؤبة أو أصابَ ، لكن يتحقّق فيه معنى الشّرطِ بأنْ تجعله ممّا أُقيمَ فيه السّببُ مقامَ المسبّب ، فاكتفى بالسّبب الّذى هو الكمال عن المسبب الّذى هو العفو ، أي إنْ أخطأت فاعفُ عنّي لنقصي وكمالك ، ومثله قولُ الآخر

٢٢٠-فإنْ يَكُ حقّاً ما أتانى فإنّهم كِرامٌ إذا ما النّائباتُ تَنُوبُ(٢)

ألَا تَرى أنّ قومَه عنده كرامٌ كان ما أتاه حقّاً أو باطلاً ،لكن يتحقّقُ معنى الشّرطِ فيه بأنْ يجعلَ من قَبيلِ ما أقيم فيه السببُ مقام المسبب، وهو الصبر، فكأنّه قال : إنْ يك حقّاً ما أتانى صَبَرُوا عليه لكرمهم . وكذلك قول الآخر :

٢٢١- فإنْ تَبخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْها فإنّ الرّيحَ طَيِّبةٌ قَبُولُ (٣)

يكون أيضاً من قبيلِ ما أُقيم فيه السببُ - وهو طيب الرّيحِ - مقامَ المسبب ، وهو الارتحال ، فكأنّه قال : إن تبخل سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْها رحلتُ عنها ، لأنّ الرّيحَ طَيِّبةٌ قَبُولُ ، ومثل ذلك قولُ الآخرِ :

٢٢٢- فإنْ تعافُوا العَدْلَ والإيمانا فإنّ فى أيْمانِنا نِيرانا (٤)

---

(١) البيتان مطلع أرجوزة فى ديوان رؤبة : ٢٥ ، وهما فى الخصائص ٣/١٧٥ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) البيت للأخطل فى شعره ١/٣٧٣ من قصيدة مطلعها :
عفا ،من آلِ فاطمةَ،الدّخُول فحِزّانُ الصريمةِ فالهُجُولُ .
والبيت الشاهد فى الكتاب ٣/٢٤٨ ، والخصائص ٣/١٧٦ .

(٤) الرجز غير منسوب فى الخصائص ١/٢٤٤ ، وهو فى دلائل الاعجاز: ٢١٢

أَى سيوفنا نضربكم بها ، فاكتفى بالسيوفِ عن الضَّـربِ .

وقد يَجِيءُ ذلك أيضاً عن إقامة المُسَبَّبِ مقامَ السَّببِ نحـو قولـه :

٢٢٣- قَدْ طَمَتْ إِنْ لم تَجِدْ مُعِينـا لتَخْلِطَنَّ بالخَلُـوقِ طِينـا (١)

فاكتفى بالمُسَبَّبِ الَّذى هو اختلاط الطِّين بالخلوقِ عن السَّبَبِ الَّذى هـو الاستقاء ، وإقامـة السَّبَبِ مقامَ المُسَبَّبِ أو المُسَبَّب مقامَ السَّبب كثـير، فى كلامِ العربِ فى هذا البابِ(٢) وفى غيره أنشد أَبُو العبَّاس(٣) :

٢٢٤- دعوا الآكلين الماءَ ظُلْماً فما أَرَى ينالون خيراً بعد أَكْلِهِمُ الماءَ (٤)

قال كانوا سَقَّائين ، فاكتفى بالسَّبب عن المُسَبَّبِ ، لِأَنَّ بيعه سبب ما يأكلون منـه ، وقال الآخر :

٢٢٥- قد سبق الأشقرُ وَهْوَ رَابِضُ فكيف لا يَسْبِقُ إِذْ يـراكضُ (٥)

يعنى [مُهْراً] (٦) سَبَقَتْ أُمُّهُ وهو فى جوفها ، فاكتفى بالمسبَّب الَّذى هـو المُهْر عن السَّببِ الَّذى هو أُمّـه .

[الجزاء بإذْما]

ومن الجزاء بـ (إذْ ما) : قـول العبَّاس بن مرداس رضى الله عنه (٧)

---

(١) الرجز غير منسوب فى أمالى القالى ١ / ٢٤٤ والخصائص ٣ / ١٧٣ واللسان (خلق) والرواية فيها : أجد ، لأخلطن .
ومعنى البيت أنك إذا لم تجد من يعينك على سقى الإبل ، قامت امرأتك فاستقت معك فوقع الطين على خَلُوق يديها .

(٢) استفاد الشارح كثيرا من كلام ابن جنى فى الخصائص ٣ / ١٧٣-١٧٧ ، بدليل أن أكثر الشواهد لم نعثر عليها إلا فى الخصائص.

(٣) كذا فى الخصائص أيضا ٣ / ١٧٦ ، والظاهر أن المقصود به (ثعلب) فصاحب الخصائص أكثر من ذكـره ، ولم يذكر المبرد سوى مرة واحدة .
انظر فهرس أعلام الخصائص .

(٤) البيت غير منسوب فى الخصائص ١ / ١٥٢ ، ٣ / ١٧٦ .
والرواية فيه : ذر الآكلين ، وفى اللسان (أكل) والرواية فيه : مِنَ الآكلين .

(٥) البيت من غير نسبة فى الخصائص ٣ / ١٧٧ .

(٦) تكلـمـة من الخصائص ٣ / ١٧٧ .

(٧) العباس بن مرداس بن أبى عامر السلمى من مضر ، أبو الهيثم ، شاعر فارس، من سادات قومه، أمه الخنساء الشاعرة . أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم قبيل فتح مكة ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، وكان ممن ذم الخمر وحرمها فى الجاهلية . توفى نحو سنة ١٨ هـ فى خلافة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) عن الأعلام ٣ / ٣٩ الطبعة (٣) .

٢٢٦- إِذْ ما أَتَيْتَ على الرَّسولِ فَقُلْ لَهُ حقًّا عليك إِذا اطْمأنَّ المَجْلِسُ (١)

ومعناها كمعنى "إِنْ" في جميع ما ذُكِرَ ، فأمَّا قولُ عبد الله بن هَمَّام السلولي (٢) .

٢٢٧- إِذْ (٣) ما تَرَيْني اليومَ مُزْجِيَ ظَعِينَتي أُصَعِّدُ سَيْرًا في البِلادِ وأُفْرِعُ (٤)

فإِنِّيَ مِنْ قَوْمٍ سِواكُمْ وإِنَّما رجاليَ فَهُمْ بالحجازِ وأَشْجَعُ

- فليس في إعماله : تريني في اليوم دليلٌ على أنَّه ليس بمستقبل فإِنَّه قد يعمل المستقبل المحضُ فيه على طريقِ المجازِ وتقريب المنتظرِ نحو قوله :

سأسعى الآن إِذْ بَلَغَتْ إِناها [١٢٤]

وقد تقدم تبيين ذلك (٥)

وما زعم بعض النَّحويين من أَنَّ " إِذْ ما " هي " إِمَّا " وعدلوا عن " إِمَّا " إِليها ، لِأَنَّ " إِمَّا " لا تكاد تأتي إِلَّا بدخول النُّون على الفعل الَّذي بعدها (٦) نحو قوله تعالى =(فإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ في الحَرْبِ)= (٧) وقوله تعالى =(وإِمَّا تَخافَنَّ

---

(١) البيت في الديوان ص ٧١ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥٧ ، والمقتضب ٢ / ٤٦ ، والحلل : ٢٨٩ والخصائص ١ / ١٣١ وشرح ابن يعيش ٤ / ٩٧ ، ٧ / ٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٤ ، والخزانة ٣ / ٦٣٦ .

(٢) غامضة في المصورة .

(٣) في المصورة : وإِمَّا ، وهي رواية فيه . ولكن الكلام هنا على " إذ ما "

(٤) البيتان من شواهد الكتاب ٣ / ٥٧ ، وقال سيبويه " سمعناهما ممن يرويهما عن العرب ، والمعنى " إِمَّا " وفي شرح ابن يعيش ٩ / ٦ ، ٧ والرواية فيه فإِمَّا ، وقال ابن يعيش أنشده الزمخشري شاهداً على المجازاة بإِمَّا وحَذْفِ نون التأكيد من شرطها . وقد كان ابن يعيش قد أورده في باب جوازم المضارع ٧ / ٤٧ ، على رواية سيبويه . وكذلك هو في : ألامالي الشجرية ٢ / ٢٤٥ ، والخزانة ٣ / ٦٣٨ .

(٥) تقدم ص ٥٤٧ ، ٥٥٥ .

(٦) قال الفراء في معاني القرآن ١ / ٤١٤ إِنهم أحدثوا النون تفرقة بين إِمَّا الشرطية وإِمَّا من التخيير .

(٧) الآية ٥٧ من سورة الأنفال .

﴿مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ (١) و ﴿إِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (٢) فلمّا احتاج الشّاعِرُ إلى " إِمَّا " وكانت النّون تكْسِرُ البيتَ (٣) جعل مكانها " إِنْ ما " عليس بشئ ، لأنّه قول ليس عليه دليل، وأيضاً فإنَّ النُّون (٤) ليست تُبدل منها الذّالُ ، ولا الذّالُ مِنْ حروفِ البَدَل .

[ما ليس بظرف من أسماء الشرط]

وقوله " فغير الظرف " مَنْ " و " ما " و " مهما " و " كيف " و " أيّ " وقلما يجازى بكيف .

أمّا " مَنْ " // و " ما " و " مهما " (فإنها)(٥) غير ظرف وقد بُيِّنَ أمرُها ، وأمّا " أيّ " فإنها منقطعة عن الإضافة في اللّفظ مضافة في المعنى ، فهي على حَسَب ما يُقْصَدُ بها ، فإن قُصِدَ بها الإضافة إلى ظرف ، فهي ظرف ، وإن لم يُقْصَدْ بها ذلك فهي اسمٌ. (٦) ٨٧

[كيف]

وأمّا كيف : فإنَّ فيها خلافًا بين سيبويه والأخفش (٧) ، فالأخفش يجعلها اسمًا غير ظرف ، فإذا قلت " كيف زيدٌ؟ " فزيدٌ عنده مبتدأ و " كيف " خبره والتّقدير " أصحيح زيد أم غير صحيح ؟ " .

وسيبويه يجعل " كيف " ظرفاً (٨) واقعاً موقعَ الخبر ، والتّقدير عنده : على أيّ حال زيدٌ ؟ أو : في أيِّ حال زيدٌ ؟ ، ولذلك أورده في باب " ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه لأنّه مستقرّ لما بعده وموضع " (٩) .

والذى ذهب إليه سيبويه أولى لأمرين :

---

(١) الآية ٥٨ من سورة الانفال .

(٢) الآية ٢٦ من سورة مريم .
(٣) يقصد نون التوكيد .
(٤) يقصد النون في إنْ ، التي ادغمت في الميم من (ما) فأصبحت اما .
(٥) تكملة يقتضيها السياق .
(٦) قال سيبويه في الكتاب ٥٦/٢ فما يجازى به من الأسماء غير الظروف .... أيهم وما يجازى به من الظروف : أيّ حين و .... " .
(٧) وتابعه السيرافي . ينظر المغنى ٢٧٢ .
(٨) الكتاب ٢٣٣/٤ .
(٩) هذا الباب في الكتاب ١٢٨/٢ .

أحدهما : أنّها لا تتصرف ، وباب الأسماء غير المتصرفة أنْ تكون ظروفاً أو مصادر ، ألا ترى أنّ أكثر الأسماء التى لا تتصرف ظروف أو مصادر نحو : بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ و : سحرَ ونحو : سبحانَ الله ومعاذَ الله ، وأيضاً فإنّ أسماء الاستفهام لم يجئ منها غير متصرف إلّا [وهو] (١) ظرف نحو : متى وأين ، وأنّى ، وأيّان .

والآخر : أنك إذا قدرتها : على أيِّ حال زيد ، وفى أيِّ حال زيد ، كان ذلك التَّقدير وفقاً للمعنى ، لأنّ " كيف " يسألُ بها عن جميع الأحوال كما أنّ قولك : على أيّ حال ؟ يسأل بها عن جميع الأحوال ، ويعمّها فى السؤال كما تعمّها كيف ، وإذا قدرتها " أصحيح زيد أم سقيم " لم يكن ذلك فى معناها بل الصّحة والسقم بعض ما يسأل بها عنه ، ولو رمتَ أنْ تستوفى جميع الأحوال لم يكن . فلمّا كانت كيف بمنزلة قولك " فى أيِّ حال ؟ وعلى أيِّ حال ؟ حُكِمَ لها بحكم ما هى فى معناها ، فجعلت ظرفاً . ولا حجّة للأخفشِ فى كون صحيحٍ وسقيمٍ وأشباهِ ذلك جواباً لها ، لأنّ الجوابَ قد يكون على المعنى ولو جِيء بالجوابِ على حسب اللفظ لقال : فى حال صحة أو فى حال سقم .

[الجزاء بكيف]

وفى الجزاء بكيف خلافٌ . فأكثر النّحويّين على أنّ فيها معنى الجزاء(٢) ولا يجازَى بها أى لا يجزم بها ، فتقول : كيف تكونُ أكونُ ، والمعنى على أى حال تكنْ أكنْ ، إلّا أنّها لا يُجْزَمُ بها .

ومِنَ النّحويين من أجازَ الجَزْمَ بها لمّا رَأَى فيها مَعْنى الجزاء ، وهو مذهب قطرب . (٣) .

والصّحيحُ أنّه لا يجزم بها ، لأنّه لم يرد بذلك سماعٌ ولأنها قَصّرت عن أَسماءِ الشّرطِ مِنْ جهةِ أنّه لا يكون جوابُها إلّا نكرةً(٤) ، وجواباتُ أسماء الشّرط تكونُ معارفَ ونكراتٍ ، يقول القائل " كيف زيد ؟ " فيقال " سَخِيٌّ أو بخيل " ولا يقال " السّخى ولا البخيل " وتقول : ما عندك ؟! " فتقول : خير ،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) المسألة ٩١ من مسائل الإنصاف ص ٦٤٣ .

(٣) المغنى ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٤) فى الإنصاف ٦١٤ " لأنّها سؤال عن الحال ، والحالُ لا يكون إلّا نكرة ... الخ . .

و : الخير ، وتقول : أيّ النّاس عندك ؟! نتقول : رجلٌ يعجبُك ، أو زيدٌ ، أو هند " وقصّرت عنها أيضاً مِنْ جهة أنَّ الفِعْلين بعد أسماءِ الشَّرط قد يكونان متّفقين ،وقد يكونان مختلفين ،فتقول : من تَضْرِبْ أَضْرِبْه " و " مَنْ تَضْرِبْ أكرِمْه " كما يكونان بعد "إِنْ " الّتي هي أُمّ أدوات الشَّرط ، نحو قولك : "إِنْ تُكْرِمْ زيداً أكرِمْه " و " إِن تكرِمْ زيداً أُهِنْه " ـ ولا يكونان بعد كيف إلاّ متفقين نحو قولك " كيف تصنعُ أصنعُ " ولا تقول " كيف تقومُ أخرجُ " فلما قصَّرت عنها فيما ذكر ،لم يجزم بها .(١)

[الجزاء بمن]

فمن الجزاء بِـمَنْ " قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً ﴾ (٢)

[الجزاء بما]

ومِنَ الجزاءِ بـ " ما " قوله تعالى ﴿ ما يَفْتَحِ اللّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ (٣)

[الجزاء بأي]

ومِنَ الجزاءِ بـ " أيّ " قوله تعالى ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ (٤) وهي عامّةٌ في جميع ما تقع عليه ، وكذلك " مهما " وقد تقدّم تمثيل الجزاء بها .

وقوله " والظّرفُ زمانيٌّ ومكانيٌّ ، والزّمانيّ " مَتَى " و " إذْ " مقرونةً بما و " أيّ حينٍ " و " أيّان " و "إذا " .

قد تقدّمَ الدّليلُ على أنّ"إذْ"المقرونة بـ " ما " حرف بمنزلة " إِنْ "(٥) ويقوّي ذلك أنّ معناها في غيرها ، والأَصْلُ فيما معناه في غيره أنْ يقال : إنّه حَرْفٌ حتى يقوم دليل على أنّه اسم بأنْ يوجد فيه أحكام الاسم أو بعضها ، وذلك معدومٌ في "إذْ ما " فهي حرف .

---

(١) لم يذكر صاحب الانصاف هذا الوجه ،وذكر وجهين آخرين غيره ، ينظر الإنصاف ٦٤٤ .

(٢) الآية ٩ من سورة الجن .

(٣) الآية ٢ من سورة فاطر .

(٤) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) تقدم في ص ٢٥٣

والجزم بمتى وأيّ محفوظٌ قال الشاعرُ :

٢٢٨- متى تأتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ موقِدِ (١)

وقال تعالى ﴿ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ (٢)

وأمّا الجزم بأيّان فغير محفوظ ، لكنّ القياس يقتضي جواز ذلك ، لأنّ معنى أيّان ومتى واحد (٣) ، وجميع ذلك يراد به التّعميم في الزّمان .

[إذا]

وقوله " ولا يجازى بإذا إلّا في الشّعر "

مثال الجزاء بها في الشّعرِ قولُ قيس بن الخطيم (٤) :

٢٢٩- إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها   خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضَارِبِ (٥)

فجزمُ نضارب دليلٌ على أنّ " كان " في موضع جزم . ومثل ذلك قول الفرزدق :

٢٣٠- تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللّهُ يرفع لي   ناراً إذا ما خَبَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ (٦)

---

(١) البيت للحطيئة في الديوان : ١٦١ وهو (٣٣) من قصيدة أولها :
آثرتُ إدْلاجي على ليل حُرَّةٍ   هضيم الحشا حُسّانةِ المتجرَّدِ
والشاهد في الكتاب ٣ / ٨٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٣ ، على رفع تعشو لوقوعه موقع الحال بين المجزومين . والأمالي الشجرية ٢ / ٢٧٨ ، وابن يعيش ٢ / ٦٦ ، ٤ / ١٤٨ ، ٧ / ٤٥ ، ٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٣ وغيرها .

(٢) الآية ١١٠ من سورة الإسراء وسبقت قبل قليل .

(٣) في الكتاب ٤ / ٢٣٥ " لو أنّ إنسانا قال : ما معنى أيّان فقلت : متى ، كنت قد أوضحتَ ....." .

(٤) أبو يزيد قيس بن الخطيم من بني ظفر من الأوس ، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام ولم يسلم ، وقتل قبل الهجرة ، قتله الخزرج ، له ديوان مطبوع .

(٥) البيت في ديوان قيس : ٨٨ وهو العشرون من قصيدة مطلعها :
أتعرفُ رَسْماً كاطّرادِ المذاهبِ   لعمْرةَ وَحْشاً غيرَ موقفِ راكبِ
والشاهد في الكتاب ٣ / ٦١ ، والمقتضب ٢ / ٥٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٤ ، والضرائر له : ٢٩٨ . مروي بقافية مرفوعة لعمران بن حطان في شعر الخوارج : ٢٦ والخزانة ٣ / ١٦٤ . والشاهد فيه : جزم " فنضاربُ " عطفا على موضع كان ، لأنّها في محل جزم على جواب إذا التي أعطها عمل إنْ ضرورة ، وكسرت الباء من نضارب لالتقائها ساكنة مع حرف الإطلاق .

(٦) لم أعثر عليه في الديوان ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٢ ، والرواية فيه : ناراً إذا خمدت .. ، والمقتضب ٢ / ٥٥ كما رواه الشارح ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٣٣ والضرائر لابن عصفور ٢٩٨ ، والخزانة ٣ / ١٦٢ وغيرها .

فجزم " تقد " بإذا ، وإنّما لم يجازَبها إلّا في الشّعر، لأنّها قصّرت عن أدوات الشرط من حيث كان // بابُها لا تستعمل إلّا في المقطوع بوقوعه ٨٨ المعلوم وقت وقوعه ، نحو قولك (١) : ائتني إذا احمرَّ البُسْرُ ، ولا تقول : إنْ احمرّ البسرُ ، وقد تستعملُ في غيرِ المقطوع بوقوعه وذلك قليلٌ نحو قوله :

٢٣١- إذا أنْتَ لم تَنْزِعْ عَنِ الجَهْلِ والخَنَا أَصبتَ حليماً أو أصابَكَ جاهِلُ(٢)

وقد يجوز أنْ ينزعَ وألّا ينزعَ ، ولا يُحيط عِلماً بأيّ ذلك يكون إلّا الله تعالى . فلما قصّرت عنها فيما ذكرنا لم تجزِ المُجازاةُ بها إلّا في الشّعر.

واختلف في عمومها فمنَ النّاسِ من أثبت ذلك ، وزعم أنّك إذا قلت " إذا قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو " معناه ومعنى قولك " كلّما قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو " واحدٌ وأنّه يلزم قيامُ عمروٍ متى وقعَ من زيد القيامُ .

ومنهم مَنْ زعم أنّها لا تقتضي التّكرار وأنّه لا يلزم من قولك " إذا قام زيد قام عمرو " إلّا أنْ يكون من عمرو قيام إذا وقع من زيد القيام مرّة واحدة .

والصّحيحُ (٣) أنّ المرادَ بها العمومُ كسائرِ أسماءِ الشّرطِ ، ويدلُّ على ذلك قولُ الشّاعرِ :

٢٣٢- إذا وَجَدْتُ أُوارَ الحُبِّ في كَبِدِي أقبلتُ نَحْوَ سِقاءِ القَوْمِ أَبْتَرِدُ (٤)

---

(١) انظر الكتاب والمقتضب عند الشاهدين السابقين ، وهذا الكلام مأخوذ من جواب الخليل لسؤال سيبويه له عن السبب في منع المجازه بإذا . ينظر الكتاب ٣ / ٦٠ .

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ثعلب) : ٢١٩ والرواية فيه : إذا أنت لم تُقْصِر ، وقد علّق محقق الديوان على البيت بقوله : هذا البيت من مقطوعة لأوس بن حجر .
والبيت في شرح ابن يعيش ٩ / ٤ .

(٣) هذا الرد من كلام ابن عصفور كما ذكر أبو حيان في التذييل ٥ / ١٥٥أ .

(٤) البيت أول بيتين لعروة بن أذينة . توفي سنة ١٣٠هـ ، ثانيهما :
هبني بَرَدْتُ ببرد الماء ظاهِرَه فمَنْ لنارٍ على الأحشاءِ تَتَّقِدُ
وهما في الديوان : ٣١٦ ، ٣١٧ ، والأمالي للقالي ١ / ٣١ ، والتنبيه على أوهام القالي : ٢٦ وينظر التخريج في الديوان .

ألا ترى أَنَّ المعنى على العموم كَأَنَّه قال : متى وجدتُ أُوارَ الحُبِّ فى كَبِدى . [أقبلت] (١) .

[الظرف المكاني من أدوات الشرط]

وقوله : " والمكانى " أَيْنَ " و " أَنَّى " و " حيثُ " مقرونة بـ " ما " " .

[حيثما]

فمن الجزاء بحيثما قوله تعالى =(وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجوهَكُمْ شَطْرَهُ)=(٢) فأدخَلَ الفاءَ فى الجَوابِ . وإنَّما لم يجازَ بِها إِلَّا مقرونةً بـ " ما " ، لأَنَّها تضاف إلى ما بعدها مِنَ الجُمَلِ واسم الشَّرْطِ يعمل فيه الفعل الَّذى بعده فلم يمكن أَنْ يُجازَى بها ، لأَنَّه لا يعمل فى الشَّىء ما أُضِيفَ إليه ، فلذلك لم يُجازَ بها حتى لحقتها " ما " الكافَّة فكَفَّتها عَنِ الإضافةِ إلى ما بعدها ليصحَّ له العمل فيها . والغالب عليها أَنْ تكون ظرفَ مكان ، وقد تستعمل ظرفَ زمانٍ نحو قوله :

٢٣٣- لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ (٣)

فعلى هذا قد تكون من قبيل ظرف الزَّمان .

[أَيْنَ]

ومن الجزاء " بأَيْنَ " قوله :

٢٣٤- أين تَضْرِبْ بنا العُداةُ تجِدْنا نَرْكَبُ العِيسَ نحوها للتَّلاقِى (٤)

[أَنَّى]

ومن الجزاء " بأَنَّى " قوله :

٢٣٥- فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تأتِها تَشْتَجِرْ بِهَا كِلا مَرْكَبَيْها تحت رِجْلِكَ شاجِرُ (٥)

---

(١) تكملة من التذييل ٥/١٥٧أ .

(٢) الآية ١٥٠ من سورة البقرة .

(٣) البيت لطرفة فى الديوان : ٨٠ آخر قصيدة مطلعها :
أَشجاكَ الرَّبْعُ أم قِدَمُه أَمْ رمادٌ ، دارسٌ حُمَمُهْ
في مجالس ثعلب ١٩٧ ، وابن يعيش ٤/٩٢ ، والخزانة ٣/١٦٢ وفيه : أَنَّ الأخفش قال: إنَّ حيث قد تأتى بمعنى الحين، أي ظرف زمان ، وأحال البغدادي على إيضاح الشعر للفارسى ، ينظر كتاب الشعر ٥٠أ .

(٤) البيت لعبد الله بن همّام السلولي ، وهو فى الكتاب ٣/٥٨ ، والمقتضب ٢/٤٧ ، وشرح ابن يعيش ٤/١٠٥ ، ٧/٤٥ . ويروى: أينَ تَصْرِفْ .... نصرفُ العِيسَ .

(٥) البيت للبيد فى شرح الديوان : ٢٢٠ ، والبيت هو ١٧ من قصيدة أولها :
من كان منّي جاهلاً أو مغمّرا فما كان بدعا من بلائي عامر
والشاهد فى الكتاب ٣/٥٨ ، والمقتضب ٢/٤٧ ، وابن يعيش ٤/١١٠ ، ٤٥ =

ومعناها كمعنى " أينَ " ، وقد تكون " أنّى " بمنزلة " كيف "(١) تقول : " أنّى زيد ؟! " تريد " كيف زيد ؟! " ، والدليل على ذلك قول الفرزدق :

٢٣٦ـ أنّى بها ورأس العين محضَرُها وأنتَ ناءٍ بِجَنْبي رَعْنِ مَقْرومِ
لا كيفَ إلّا على عَلْباءَ(٢) دَوْسَرةٍ تأوي إلى عَيْدَةٍ للرَّحْلِ مَلْمُومِ(٣)

فقوله " لا كيف " دليل على أنه أرادَ " بأنّى بها " : كيفَ بها ". فعلى مذهب أبي موسى في إجازة الجزاء بكيف ينبغي أنْ يَعُدَّها في أسماء الجزاء التي ليست بظروف ، لأنَّ " كيف " عنده ليست ظرفاً .

والصحيحُ أنَّه لا يجوز أنْ يجازَى بها إذْ ذاكَ(٤) كما لا تجوز المجازاة بكيف ، وجميع ذلك أيضاً يراد به العموم .

[زيادة "ما" توكيداً]

وقوله " وتلحق " ما " " كيف " و " متى " و " إنْ "(٥) و " أين " توكيداً " يعني زائدة لمجرد التَّوكيد مثلها في قوله تعالى =(فَبِمَا نَقْضِهِمْ)(٦) أي فبنقضهم(٧) ولذلك لم تلزم .

وقوله " و " إذْ " و " حيثُ " عوضاً من الإضافة "

أما في " إذْ " فلا يتصور أنْ تكون عوضاً مِنَ الإضافة إلّا على مذهبه فيها من أنَّها اسم ،(٨) وقد قام الدليل على فساده ، فليست إذاً عوضاً مِنَ الإضافة بل هي مجعولة مع " إذْ " كالشَّيءِ الواحدِ(٩) ، ولذلك لزمت .

= وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٤ ، والخزانة ٣ / ١٩٠ ، ٤ / ٢١٠ ، والضمير في تأتها يعود على الداهية ، وتشتجر : من تشاجر القوم إذا اختلفوا . ويروى : تبتئس ـ رجليك . وهي رواية الديوان عن الخزانة ويروى أيضا : تلتبس .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، " وأنّى تكون في معنى كيف وأينَ .

(٢) في المصورة علياء ولم أعرف له وجهاً ، وفي اللسان : ناقة علاة : عالية ، وأثبتنا ما في الديوان .

(٣) البيتان في ديوانه ٢ / ١٨٢ من قصيدة مطلعها :
يا ظَبْيَ وَيْحَكَ إنّي ذو محافظةٍ أنْمي إلى معشر شُمِّ الخراطيمِ
ورأس العين : اسم موضع ، ورعْن : أنف الجبل ، مقروم : جبل ، وعلباء دوسرة : عظيمة العنق ضخمة ، عَيْده : يقصد بها الناقة المسنّة والمنقول فيها عن العلماء : عَوْدة ، وعِيْدَة .
والمثبت في الديوان : إنّي بها ، وأظنها تحريف .

(٤) يقصد : أنّى إذا جاءت بمعنى كيف .

(٥) ساقطة من الجزولية نسخة دار الكتب ، وثابتة في نسخة أخرى .

(٦) الآية ١٥٥ من سورة النساء .

(٧) في المصورة : فنقضهم .

(٨) انظر ما سبق ص ٢٥٣

(٩) الكتاب ٣ / ٥٦ ، ٥٧ .

وأمّا في " حيث " فليستْ عوضًا مِنَ الإضافةِ ، لأنّ لفظَ الجملةِ التي كانت مضافةً إليه باقٍ ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه (١) ، بل هي كافّة مثلها في ربّما ، ولذلك لزمت .

وأمّا في " أيّ " فالصّوابُ أنّها زائدةٌ لمجرّدِ التّوكيدِ ، ولذلك لم تلزم ، ولو كانت عوضًا للزمتْ ، وأيضًا فإنّ أيًّا منوّنة ، والتّنوينُ لا يجتمعُ مع الإضافة فكذلك لا يجتمع مع " ما " ما هو عوض منها ، وإنّما غلّطه في ذلك كونها مضافةً في المعنى فتوهّم أنّ " ما " عوضٌ من ذلك المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى .

[الجازم إذا دخل على مضارعين]

وقوله " والجازم لفعلين إمّا أنْ يدخل على مضارعين وضعًا ، فيجب العمل ما لَمْ تَحُلِ الفاءُ بينه وبين الثّاني فيجبُ الرّفع " .

يقول إنك إذا أدْخلت الشّرطَ على مضارعين جَزَمْتَهُما نحو قولك : إنْ تأتني أكرمْك " ، إلّا أنْ تدخِلَ الفاءَ على الفعل الثّاني فإنّك ترفعه إذْ ذاك ولا يجوز جزمه لأمرين :

أحدُهما : أنّ الفاءَ حالت بينَه وبين الجازم .

والآخرُ : أنّك لا تدخلُ الفاءَ حتّى تقدّر الفِعْلَ خبرًا لابتداءٍ مضمرٍ (٢) وأداةُ الشّرطِ لا تؤثّر في الجوابِ إذا كان جملةً اسميةً ، وهذا الّذي ذكره هو الفَصِيحُ ، وقد يجوزُ في الشّعر رفعُ الفعلِ الثّاني وإن لم تدخل عليه الفاءَ نحو قوله :

٢٣٧ - يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ (٣)

ونحو قول الآخر :

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٩ .

(٣) البيت لجرير بن عبد الله البجلي ، أو عمرو بن خثارم العجلي . وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والأمالي الشجرية ١ / ٨٤ ، والإنصاف ٦٢٣ ، والمقرّب ١ / ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٨ ، ٥٩٢ ، والضرائر له ٢٦٠ ، والخزانة ٣ / ٣٩٦ ، ٦٤٣ ، ٤ / ٤١ ، وغيرها كثير .

٢٣٨- فَقُلتُ تَحَمَّلْ فوق طَوْقِكَ إنَّها   مُطَبَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يَضِيرُها (١)

والفعلُ المرفوعُ عند سيبويه إنْ كانَ قبلَ أداةِ الشَّرطِ ما يطلبُهُ فالنِّيّةُ به التَّقديمُ ، وكأنَّه قال : إنَّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ (٢) . وإنْ لم يكن قبل أداةِ الشَّرطِ طالب للفعل فهو على إضمار " الفاء " . فإذا جاءَ في الشِّعر مثلُ : إنْ تأتِني آتِيك ، فهو على تقدير " إنْ تأتني فآتيك ، وحذفُ الفاءِ جائزٌ في ضرورةِ الشِّعرِ . وكذلك حذف جواب الشَّرطِ إذا كان فعل الشرط مجزوماً جائزٌ أيضاً في ضرورة الشِّعر . // ٨٩

وخالفه أبو العباس(٣) في ذلك ، فزعم أنَّ جميعَ ما جاءَ مِنْ ذلك فإنَّه على حذفِ الفاءِ ضرورةً ، ولم يجز في شيءٍ من ذلك أنْ يُنْوَى به التَّقْديمُ [لأنَّه الجواب في المعنى](٤) وقد وقع في محله ، لأنَّ حكمَ الجوابِ أنْ يكون بَعْدَ أداةِ الشَّرطِ .

وخالفَهُ بعضُ النَّحويين ، من ذلك في اسمِ الشَّرطِ نحو قوله :

* . . . مَنْ يأتِها لا يَضِيرُها * [٢٣٨]

فزعَمَ أنَّه لا يتصور أنْ يُنْوى بالفعلِ الثَّاني التَّقديم ، لأنَّك إنْ قدَّمته فلا يخلو أنْ تجعلَ فاعله " مَنْ " أو مضمراً ، فإنْ جعلت فاعله " مَنْ " لزِمَكَ أنْ ترفعَ الفعلَ الواقعَ بعدَها ، وأنْ تزيلها عَنِ الشَّرطِ وتصيّرها موصولةً ، لأنَّ اسمَ الشَّرطِ لا يعملُ فيه فعلٌ مُتَقَدِّمٌ عليه تقول : " يَجيءُ مَنْ يَجيئُكَ " ولا يجوز " يَجيءُ من يَجِئْكَ " ، وإنْ جعلته مضمراً لزمه تقديمُ المُضمَرِ على الظَّاهِرِ ، وذلك لا يَجُوزُ إلَّا في أبوابٍ معلومةٍ ليس هذا منها .

والصَّحيحُ ما ذَهَبَ إليه سيبويه من جوازِ التَّقديمِ بدليلِ أنَّ العربَ تقولُ في فَصيحِ الكلامِ : إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرٌو ، فدَلَّ ذلك على أنَّ النِّيَّةَ به التَّقديمُ ، لأنَّه يجوز : يقومُ عمرٌو إنْ قامَ زيدٌ ، ولو كانَ ذلكَ على حذفِ الفاءِ لم يَجُزْ ذلك إلَّا في ضَرُورَةِ شِعْرٍ .

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين : ٢٠٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٩٤ ، والضرائر له ١٦٠ والخزانة ٣ / ٦٤٧ ، وغيرها .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٦ ، ٦٧ .

(٣) يعني المبرد . ينظر المقتضب ٢ / ٦٩ ، ٧٠ ، والكامل ١ / ١٣٤ .

(٤) غامضة في المصورة .

وما احتجّ به المُبَرِّدُ من أَنَّ الفعلَ قد وقع موقعَهُ فلا يُنوى به التَّقديمُ ، لا حُجَّةَ له فيه ، لِأَنَّ الشَّرطَ قد يَجِئُ على أَنْ يكونَ مبنى الكلامِ عليه ، فيكون إِذْ ذاك مُقدَّمًا نحو قولك : إِنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمرو ، وقد يجيء وليس مَبْنى الكلامِ عليه ، بل يُؤْتى به بعدَ تَمامِ الكلامِ نحو قولك : يقومُ زيدٌ إِنْ شاءَ اللّهُ ". فعلى هذا القَصْدِ الأَخيرِ يجوز أَنْ ينوى بالفعل الّذى بعدَ الشَّرطِ التقديم.

وكذلك ما احتج به من ذَهَبَ إِلى أَنَّه لا يَجُوزُ أَنْ ينوى بالفعل التَّقديم إِذا كانت أداةُ الشَّرْطِ اسمًا لما يلزم مِنَ انتقالِ الاسمِ عَن الشَّرط ، لكونه قد عمل فيه عامل متقدّم عليه ، أَوْ من الإِضمارِ قبل الذّكر ، فاسد ، لأَنَّ قوله :

... من يأتِها لا يضيرُها (٢٣٨)

إِذا نُوِيَ به التَّقديمُ ففاعلُه مضمر مستتر فيه عائدٌ على اسم الشَّرطِ المتقدِّم عليه لفظًا ، وإِنْ كان هو متقدِّمًا عليه تقديرًا ورتبةً ، والضَّمير قد يعود على متقدِّم باللّفظِ دُونَ المرتبةِ بلا خلاف بين أحدٍ من النَّحويِّينَ نحو قولك : ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ . إِلّا أَنَّ تفريق سيبويه في ذلك بين ما تقدّم أداة الشَّرط فيه طالب للفعل المرفوع ، وبين ما لم يتقدمه ، فجعل الأَوّلَ على التَّقديم ، والثّاني على إِضمارِ الفاء ، إِنّما هو على الأَوْلى ، وإِلّا فَقَدْ يجوزُ عنده أَنْ يُنْوَى بالفِعْلِ التَّقدِيمُ وإن لم يتقدم على أَدَاةِ الشَّرطِ ما يطلبُهُ ، فَقَدْ أَجازَ الوجهين (١) في قولِ الشّاعرِ:

.... مَنْ يَأْتِها لا يضيرُها (٢٣٨)

وإِنْ كان التَّقديمُ إِنَّما ينوى إِذا تقدم له طالبٌ ، وكذلك لا مانع يمنع مَعَ تَقَدُّمِ طالب للفعلِ مِنَ الحَمْلِ على إِضمارِ الفاءِ فيكون التَّقدير في مثل قولك : "إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعْ : فتصرعُ ، ويكون الشَّرطُ وجوابُه في موضعِ خبرِ إِنَّ .

فإِنْ تَقَدَّمَ أَداةَ الشَّرطِ الدّاخلةَ على فعلين مضارعين أَداةُ استفهام (٢) ، فالأَمرُ على ما كان عليه قبل دخولها نحو قولك أَإِنْ (٣) تَأْتِني آتِكَ .

---

(١) الكتاب ٣ / ٧١ .

(٢) يفهم من كلام الشارح أنه يقصد أَيّ أداة استفهام ، والصوابُ أَنَّ المقصودَ هو همزة الاستفهام فقط ولعله لو قال أداة الاستفهام لكان أحسن .

(٣) في المصورة : إِنْ ، والمثال في الكتاب ٣ / ٨٢ .

وزعم يونس أنَّ الفعلَ الثاني يبنى على أداةِ الاستفهام فيُنوى به التَّقديمُ، ولا بدَّ إذْ ذاك مِنْ جَعْلِ الفِعْلِ الأوَّلِ ماضياً ، لأنَّ الجوابَ محذوفٌ ، ولا يُحذَفُ الجوابُ إلَّا إذا كان الفعلُ الأوَّلُ لا يظهر فيه عملٌ لأداةِ الشَّرطِ ، فيلزم عنده أنْ تقول " أإنْ أتيتني آتيك " التقدير " أآتيك إنْ أتيتني " ، ولا يجوز عنده " أإنْ تأتني آتيك " بجزمهما أصلاً ، ولا أإنْ تأتني آتيك "(١) بجزم الأوَّل ورفع الثاني ، إلَّا في ضرورةِ شعرٍ.

والصَّحيحُ ما ذكرناه من أنَّ أداةَ الاستفهامِ لا تغير الحكم عما كان عليه ، بل تقدّرها داخلةً على الشَّرطِ والجوابِ بجملتِهِ لا على الفعلِ الثَّاني وحده فيلزم أن يُنْوَى به التقديمُ ، والدَّليلُ على ذلك قوله تعالى ={أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ}(٢) ، ألا ترى أنَّه لا يجوزُ في قوله تعالى ={فَهُمُ الخَالِدُونَ} أنْ ينوى به التقديم ، لأنَّه يلزم من ذلك أنْ يكون التَّقدير " أفهم الخالدون فإن متَّ " ، وذلك لا يسوغ لِئلَّا يبقى الشَّرطُ دون جوابٍ ، إذْ لا يتصور إذْ ذاك أن يكون الجواب محذوفاً يدل عليه ما قبله ، لأنَّ الفاءَ المتصلةَ بإنْ تمنعُه مِنْ ذلك ، ألا ترى أنَّ العربَ تقولُ : أنتَ ظالمٌ إنْ فعلت " ولا تقولُ " أنتَ ظالمٌ إنْ تفعل " ولا " أنتَ ظالمٌ فإنْ فعلت " ، فدلَّ ذلك على أنَّ أداةَ الاستفهامِ إنَّما دَخَلَتْ لفظاً وتقديراً على جُمْلَةِ الشَّرطِ والجَوابِ .

ولا يَجوزُ تَقْدِيمُ القسم على أداةِ الشَّرطِ وبقاء الفعلين مضارعين بعد الأداة لا تقول : والله إنْ يقم زيد يقم عمرو " ، بل إذا تقدَّم القسمُ بُنِيَ الفعلُ الثَّاني عليه(٢) ، ويكون جوابُ الشَّرطِ محذوفاً ، لدلالةِ جواب القسم عليه ، فيلزم إذْ ذاك أنْ يكونَ فِعْلُ الشَّرطِ مِمَّا لا يظهر لأداةِ الشَّرطِ فيه عَمَلٌ فتقول : " واللهِ إنْ قام زيدٌ ليقومنَّ عمرٌو ، وكذلك إنْ قدَّرت قبل أداةِ الشَّرط قسماً محذوفاً وأدخلتَ على أداةِ الشَّرطِ لاماً لتدلَّ على إضمارِ القَسَمِ ، وهي اللَّام // ٩٠.

---

(١) في الكتاب خلاف هذا ٣ / ٨٣ قال سيبويه "وأمّا يونس فيقول : أإن تأتني آتيك ، وقبّحه سيبويه . ينظر شرح السيرافي ٣ / ٢٤٠ ، والتذييل ٥ / ٥٠ أ ب

(٢) الآية ٣٤ سورة الأنبياء .

(٢) قال سيبويه " لأنَّ اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخِر أن يكون على اليمين " الكتاب ٣ / ٨٤ .

الموطِّئة للقَسَم ، أجريتَ الكلامَ إذْ ذاك مجراه لو صرّحت بالقسم فتقول :
لئن قام زيد ليقومنّ عمرو ، ولا يجوز أن تقولَ " لئن يقمْ زيد يقمْ عمرو " فأمّا
قولُ الشّاعر :

٢٣٩- حَلَفْتُ لها إنْ تدلجي الليل لا يَزَلْ   أمامكِ بيتٌ مِنْ [بُيوتي سَائِرُ] (١)

فإنّه يتخرّجُ على أنْ يكونَ قَصَدَ بحلفتُ الإخبارَ ولم يضمّنه معنى القَسَم (٢) فيكون
قوله " حلفت لها " كلاماً تامّاً ثمّ قالَ : إنْ تدلجي اللّيلَ لا يَزَلْ على إضمار
القول كأنّه قالَ قُلْتُ : إنْ تدلجي الليل لا يزل ... البيت ، وكذلك قولُ
الآخر :

٢٤٠- لَئِنْ كانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقاً   أَصُمْ في نهارِ القَيظِ لِلشَّمْسِ بادِيا
وأَرْكَبْ حماراً بين سَرْجٍ وفَرْوَةٍ   وأُعْرِ مِنَ الخيتامِ صُغْرَى شِمَالِيا (٣)

فيخرّج على أنْ تكون اللّامُ زائدةً مثلها في قراءةِ من قرأ : (إلّا أنّهم لَيأكُلُونَ
الطَّعامَ) (٤) - بفتح الهمزة - ومثلها في قولُ الشاعر :

٢٤١- أُمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (٥)

---

(١) البيت من غير نسبةٍ في معاني القرآن للفراء ١/ ٦٩ أنشده القاسم بن معن عن العرب للفراء ، والرواية فيه : حلفت به . . . أمامك ، والمقرب ١/ ٢٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٩ ، ٢/ ١٩٩ ، والرواية فيه : أمامي ، والتذييل ٥/ ١٦٤ب والخزانة ٤/ ٥٤٠ ، والرواية فيه : من بيوتي . وآخرُ البيت غامضٌ في المصورة ، وأثبتناه من المصادر .

(٢) ذهب الفرّاء الى أنّ حلفت ضُمِّن معنى القسم ، وأنّ لا يزل مجزومٌ جواباً للشرط . انظر معاني القرآن ١/ ٦٨ ، ٦٩ وهامشها رقم (١) .

(٣) البيتان من إنشاد امرأة عقيلية فصيحة كما قال الفراء في معاني القرآن ٢/ ١٣١ وينظر ١/ ٦٧ ، وأولهما في المغني ٢ ٣١٢ ، وكلاهما في الخزانة ٤/ ٥٣٨-٥٤٠ . واللسان (ختم) ، والرواية في المصادر : الخاتام ، وهما لغتان من لغاتٍ ذكرت في اللسان ، والذى في المصورة : الخيتام وهو خطأ .

(٤) القراءة في البحر المحيط ٦/ ٤٩٠ من غير نسبة ، وفي الخزانة ٤/ ٢٢٨ عن الأصول لابن السراج ؛ قال أبو عثمان : وقرأ سعيد بن جبير . . .
وفي البحر ما نصه " وقرئ أنّهم بالفتح على زيادة اللام وأنّ مصدرية " ، التقدير : إلّا أنّهم يأكلون ، أي ما جعلناهم رسلا الى الناس إلّا لكونهم مثلهم

(٥) الرجز لرؤبة في ملحقات الديوان : ١٧٠ وينسب لغيره ، وهو في ابن يعيش ٣/ ١٣٠ ، ٧/ ٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٠ ، ٤٤٥ ، والضرائر له ٥٩ ، والمغني ٣٠٤ ، والخزانة ٤/ ٣٢٨ ، ٣٤٤ .

فزادها فى خبر المبتدأ .

[الجازم إذا دخل على الماضي]

وقوله " وإمّا أَنْ يدخل على ماضي الوضع ، فلا تعمل لعدم السوغ "

يعني أنّها لا يظهر لها عمل فى اللّفظ لعدم المسوّغ لظهوره ، وهو كونُ الماضي مبنيًّا ، وإلّا فالفعلان فى مَوْضِعِ جزمٍ إلّا أَنْ يتقدم أداةَ الشَّرطِ قَسَمٌ ، فإنّك تبني الثّاني منهما على القسمِ ، فلا يكون إذًّا ذاك فى موضعِ جزمٍ ، وتدخل عليه : " اللّامَ و " قَدْ " عند مَنْ يَرى أَنَّ القَسَمَ لا يكونُ على الماضي إلّا بهما فيقول : " والله إِنْ قام زيدٌ لَقَدْ قامَ عمروٌ " ، واللّامُ وحدها عند مَنْ يجيزُ القَسَمَ على الماضي باللّامِ خاصّةً فيقول " واللّهِ إِنْ قامَ زيدٌ لَقَامَ عَمْرٌو " .

[الجازم إذا دخل على مضارع وماض]

وقوله " وإمّا أَنْ يدخل على ماضٍ ومضارعٍ فيجب العمل فى المضارع إِنْ تقدم ولا يجب(1) إِنْ تأخر " .

مثال تقدُّمِ المضارع : إِنْ يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ ، يعطي ظاهرُ كلامِ أبي موسى أنّه إذا اجتمعَ الماضي والمضارعُ يجوزُ تقديمُ أيّهما شئت ، والصَّحيحُ أنّه لا يجوز تقديمُ المضارعِ على الماضي إلّا فى ضرورةِ شِعْرٍ :

٢٤٢ - من يَكِدْني بِسَيِّءٍ كنت منه كالشَّجَا بين حَلْقِه والوريدِ (2)

لكن إذا قُدِّمَ على الماضي ضرورةً لَزِمَ جزمُهُ كما ذَكَرَ أبو موسى ، فإِنْ قَدَّمْتَ الماضي على المضارعِ وهو المختارُ ، كان الماضي فى موضعِ جَزْمٍ إلّا أنّه لم يظهر للعامل فيه أثرٌ لبنائه ، وأمّا المضارع فالأَحْسَنُ فيه الرَّفعُ نحو قولك : إِنْ قام زيد يقومُ عمرو ، على التّقديمِ والتّأخيرِ كأنّك قلت : " يقومُ زيدٌ إِنْ قامَ عمرٌو " ونحو قول الشّاعر :

---

(1) فى المصورة : يجيب . فى ديوانه ص ٥٥

(2) البيت لأبي زبيد الطائي . وهو فى المقتضب ٢ / ٥٨ ، والمقرب ١ / ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٤ ، والخزانة ٣ / ٦٥٤ ، وفيه أنّ هذا البيت شاهدٌ على أَنَّ مجيء الشرط مضارعا والجزاء ماضيا خاصّ بالشعر عند بعضهم ، قال ابن مالك : الصحيح الحكم بجوازه لثبوته فى كلام أفصح الفصحاء قال صلى الله عليه وسلم : " مَنْ يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدّم من ذنبه " .

٢٤٣ – وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ (١)

وقد يجوزُ الجزمُ فتقول : إنْ قامَ زيدٌ يقمْ عمرو " إذا لم تنوِ التقديمَ.
قال اللهُ تعالى :﴿ مَنْ كانَ يريدُ الحياةَ الدُّنيا وزينتَها نُوفِّ إليهم أعمالَهُم ﴾(٢)
إلّا أنْ تدخلَ عليه الفاءُ فيلزم رفعُه نحو قولك : " إنْ قام زيد فيقومُ عمرو "
وقال الله تعالى :﴿ ومَنْ عادَ فينتقمُ اللهُ منهُ ﴾(٣).

وكذلك أيضاً إنْ تقدَّم الشَّرطَ قسمٌ بنيتَهُ على القسَمِ وحذفتَ جوابَ الشَّرطِ لدلالة [جواب](٤) القسَمِ عليه نحو قولك " واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لا يقومُ عمرٌو أو ليقومنَّ عمرو " ، فلذلك قال أبو موسى " ولا يجب(٥) إنْ تأخَّر ".

[جواب الشرط]

وقوله " والجوابُ إمّا بالفعلِ وإمّا بالفاءِ وإمّا بإذا ... إلى آخر الفصل "
اعلم أنّه إذا وقعَ بعد فعلِ الشَّرطِ جوابٌ ، فلا يخلو أنْ يكونَ ممّا يجوز عملُ أداةِ الشَّرطِ فيه أو ممّا لا يجوز ذلك فيه ، فإن كان ممّا يجوزُ ذلك فيه جزمتَه بأداةِ الشَّرطِ لفظاً إنْ كان معرباً أو موضعاً إنْ كان مبنيّاً نحو قولك : إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو ، وإنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو " ولم يحتج إلى الإتيانِ بالفاءِ ، فإن أتيتَ بها فقلت : " إن قام زيدٌ فيقومُ عمرٌو " فأنتَ قد قدَّرتَ الفعلَ خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ ، وأداةُ الشَّرطِ لا أثرَ لها في الجملةِ الاسميّةِ و" إنْ " لا يجوز أنْ تباشرَها فاحتيج من أجلِ ذلك إلى ما يربطُ الجوابَ بالشَّرطِ فأتى بالفاءِ .

فإن كان ممّا لا يجوزُ عملُ أداةِ الشَّرطِ فيه : فإنْ كان جملةً اسميةً فلا بُدَّ من " الفاءِ " أو " إذا "(٦) ، فتقولُ " إنْ يقمْ زيدٌ إذا عمرٌو قائمٌ " أو فعمرٌو قائمٌ " ، وإنْ قامَ زيدٌ فعمرٌو قائمٌ أو إذا عمرٌو قائمٌ " ولا يجوزُ حذفُ " الفاءِ " إلّا في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

---

(١) البيت لزهير في الديوان (ثعلب) ١٢٠ ، وهو ١٤ من قصيدة مطلعها :
قِفْ بالديارِ التي لم يعفها القِدَمُ بلى ، وغيَّرها الأرواحُ والدِّيَمُ
والشاهد في الكتاب ٣ / ٦٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ ، والمحتسب ٢ / ٦٥ ، والإنصاف : ٦٢٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٧ .
(٢) الآية ١٥ من سورة هود .
(٣) الآية ٩٥ من سورة المائدة .
(٤) تكملة يلتئم بها النص .
(٥) في المصورة : ولا يجيب .
(٦) الكتاب ٣ / ٦٣ ، ٦٤ ، ومن شواهد إذا في الجواب قوله تعالى ﴿ وإنْ =

٢٤٤ - مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرها   والشّرُّ بالشّرِّ عِندَ اللّهِ مِثلانِ (١)

التّقديرُ : فاللّه يشكرها ، وقد يجوزُ مع حذفِ الفاءِ حَذفُ المبتدأ إِذا فُهِمَ المعنى نحو قول الشاعرِ :

٢٤٥ - بنى ثُعَلٍ لا تنكَعُوا العَنْزَ شِربَها   بنى ثُعَلٍ من يَنكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ (٢)

التقدير : فهو (٣) ظالم . وأمّا قولُ الآخر :

٢٤٦ - هذا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدرُسُهُ   والمَرْءُ عِندَ الرُّشا إِنْ يَلْقَها ذِيبُ (٤)

فالأَظْهَرُ أَنْ يكونَ على نِيّةِ التّقديم (٥) ، ويكونُ جوابُ الشّرطِ محذوفًا - وإِنْ كان فعلُ الشّرطِ مجزومًا - ضرورةً كأنّه قال : المرءُ ذيبٌ عند الرُّشا إِنْ يَلْقَها " . وقد يجوزُ أَنْ يكونَ مِمّا حُذِفَتْ منه الفاءُ ضَرورَةً ، ويكونُ المبتدأُ أيضًا محذوفًا :

٩١ التّقديرُ : فَهُوَ ذِئبٌ (٦) // وإِنْ كان الأَولى الأَوّلُ ، لأَنّ حَذْفَ الجَوابِ وفِعْلُ الشّرطِ مجزومٌ ضرورةٌ ، وكذلك حذف الفاء ضرورة ، إِلّا أنّك تحتاج مع حَذفِ الفاءِ إِلى تكلّف إِضمار مبتدأ .

= تصبهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) يُنسب ... في ديوانه ٦١

(١) البيت لحسّان بن ثابت وليس في ديوانه ، وينسب لابنه عبد الرحمن ، ولكعب بن مالك في ديوانه : ٢٨٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٥ ، ١١٤ ، ومعاني القرآن ١ / ٤٧٦ والنوادر : ٣١ الشطر الأول وروايته فيها : من يفعل الخير فالرحمن يشكره " ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والخصائص ٢ / ٢٨١ ، والمنصف ٣ / ١١٨ ، والمحتسب ١ / ١٩٣ والمقرب ١ / ٢٧٦ ، والضرائر لابن عصفور ١٦٠ ، وشرح الجمل له ٢ / ١٩٩ ، ٥٩٢ ، والخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، وغيرها كثير .

(٢) البيت ينسب لرجل أسدي في الكتاب ٣ / ٦٥ ، وهو في المحتسب ١ / ١٩٣ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٤٨ .

(٣) في المصورة : هو

(٤) البيت مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٧ ، والمقرب ١ / ١٥١ ، والخزانة ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٣٨٣ ، ٣ / ٥٧٢ ، ٦٤٩ ، ٤ / ١٧٠ . وفي الكتاب " قال الأصمعي هو قديم (يعني الشاهد) أنشدنيه أبو عمرو " .

(٥) هذا مذهب سيبويه .

(٦) هذا مذهب المبرد فيما ذكره صاحب الخزانة ١ / ٢٢٧ .

[موجبات الفاء في الجملة الفعلية]

وإنْ كان جملةً فعليةً ، فإنْ كانت طلبيةً - وأعني بذلك جملة الأمرِ والنهيِ والاستفهامِ والعَرْضِ والتَّحضيضِ والدُّعاءِ - لزمت الفاءُ نحو قولك : إنْ قامَ زيدٌ فاضرِبْه ، أَوْ فلا تضرِبْه أَوْ فهل يقومُ عمرو ؟ أَوْ فألا ضربته (١) أَوْ فهلّا ضربته أَوْ فَغَفَرَ اللّهُ لَهُ " لزمت الفاءُ .

وكذلك أيضاً تلزم في غيرِ الطلبيَّةِ إنْ كان الفعلُ مقروناً بحرفِ التَّنْفِيس نحو قولك " إنْ قامَ زيدٌ فَسَيَقُومُ عَمْرٌو أو فسوْف يقومُ عمرو " أَوْ كان مقرونًا بما ينفيه وهو " لَنْ " نحو قولك : إن قامَ زيدٌ فلن يقومَ عمرو " ، وكذلك أيضاً تلزمُ إنْ كان الفعلُ ماضياً في اللَّفظِ والمعنى ، لأنَّه لا تَسَلُّطَ لأداةِ الشَّرطِ عليه ، ولو تسلَّطت عليه لخلصته للاستقبالِ ، ولا بُدَّ مع الفعلِ إذْ ذاك مِنْ " قَدْ " تفرقة بين الماضي الذي هو في المعنى مستقبلٌ وما ليس كذلك نحو قولك " إنْ قام زيد فقد [قام عمر](٢) ، فأمّا قول الشّاعر :

٢٤٧ - إذا ابنَ أَبي موسَى بلالاً بَلَغْتِهِ فقامَ بِفَأْسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ (٣)

فإنّما أدخلَ الفاءَ ، ولَمْ يأتِ بـ " قَدْ " ، لأنّ قامَ دعاءٌ لا خبر ، وليس المعنى على المضيِّ بل هو داعٍ أنْ يكونَ ذلك .

ونقصه مِنْ موجباتِ " الفاء " في الجملةِ الفعليَّةِ أَنْ يكون الفعلُ غيرَ متصرفٍ نحو قولك : إنْ أَتيْتَ زيداً فنِعْمَ الرَّجُلُ هو ، قال تعالى =(إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)= (٤)

فإنْ قلت : إنَّ هذا داخلٌ تحت قوله : أو الماضي لفظًا ومعنى .
فالجوابُ : أنّه إن جعله داخلاً تحت ذلك ، فقد كان يجب عليه أنْ يقولَ : ولا بُدَّ مع هذا مِنْ " قَدْ " إلّا أنْ يكونَ الفعلُ غيرَ متصرِّفٍ .

---

(١) في المصورة : فلا ضربته .
(٢) مكانها خرم .

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة طويلة مطلعها :
لميّة أطلالٌ بحُزوَى دواثِرُ عفتها السوافي بعدنا والمواطِرُ
والشاهد (٦١) فيها . الديوان : ٣٤٠ ، وروايته فيه : بلال بالرفع ، وهو وجه ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٨٢ والمقتضب ٢ / ٧٤ ، والخصائص ٢ / ٣٨٠ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٤ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ ، ٤ / ٩٦ ، والخزانة ١ / ٤٥٠ . وفي هامش المصورة اشارة الى أنه في نسخة أخرى : حاجز .
(٤) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

ونقصه أيضاً نفيُه بما نحو قولك "إنْ قامَ زيدٌ فما يقومُ عمرٌو ،أوْ فما قامَ عمرٌو".

وكذلك أيضاً قوله : " وإذا إنّما تَجِيءُ مع الجملةِ الاسميةِ الخبريةِ . كان ينبغى أنْ يقولَ : بشرطِ ألّا تدخل عليه أداةُ نَفْيٍ ، وألّا تدخل على المخبر عنه "إنّ " فإنْ دخلت على الجملة أداة نفي أو على المخبر عنه "إنّ " ،فلابُدَّ مِنَ الفاءِ ، نحو قولك "إن يَقُمْ زيدٌ فما عمرٌو قائمٌ " و "إنّ يَقُمْ زيد فإنّ عمرًا قائمٌ"، والفعلُ الواقعُ قبل " الفاء " في جميع ذلك إنْ كان مضارعًا جُزِمَ وإنْ كان ماضياً بُنِيَ .

فأمّا فِعْلُ الشّرطِ الواقع بعد "أمّا " فلا يكون إلا ماضياً ولا يجوز أنْ يكونَ مضارعًا ،نحو قولك : أمّا إنْ قامَ زيدٌ فعمرٌو قائمٌ" ، ولا يجوز أنْ تقولَ : " أمّا إنْ يَقُمْ زيدٌ فعمرٌو قائمٌ" ، قال اللّه تعالى : ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ (١) وسببُ ذلك أنّ " أمّا " هى مقامةٌ أبداً مقامَ أداةِ شرطٍ وفعلِ شرطٍ ،فهى حرف إخبار متضمّن معنى الشّرطِ ،وإذا قلت : " أمّا زيد فمنطلقٌ " فالأصْلُ إنْ أردتَ معرفةَ حالِ زيدٍ فزيدٌ منطلقٌ"، ثمّ حذفتَ أداةَ الشّرطِ وفعلَ الشّرطِ وأُنِبْتَ منابَ ذلك : "أمّا " فقلت : أمّا فزيد منطلق " فجاءتِ الفاءُ في اللّفظِ خارجةً عَنْ قِياسِها ، لأنّها لم تَجِئْ رابطةً بين جملتين ، ولا عاطفةً مفرداً على مثلِه ،فقدّم المبتدأ قبل الفاء إصلاحاً للّفظِ ، فقيل : " أمّا زيدٌ فمنطلقٌ " وقُدّمَ المبتدأُ ولم يُقدّمِ الخبرُ، لأنّ بابَ المبتدأ أنْ يكونَ مقدّماً على الخبر ،وإنْ كانَ في الكلامِ الّذى بعدَ الفاءِ فضلة كان أولى بالتّقديم من غيره فتقول : "أمّا اليومَ فزيدٌ منطلقٌ".

فإنْ كانَ بعدَ الفاءِ حرفٌ من حروفِ الصّدورِ ،لم يجز تقديم ما بعد "الفاء" فلا بُدّ إذْ ذاك من أنْ يكونَ بعدَ "أمّا " ظرفٌ أو مجرورٌ بقى(٢) مِنْ جملةِ الشّرطِ المحذوفةِ والعامل فيه ما فى " أمّا " مِنْ معنى الفِعْلِ الّذى أُقيمت مقامه نحو قولك : "أمّا اليومَ فإنّ زيداً منطلقٌ"، لا يجوزُ تقدير تقديم هذا الظّرف مِمّا بَعْدَ الفاءِ ، لأنّ " إنّ " لا يتقدم ما بعدها عليها ،فعلى هذا الأصل فى

---

(١) الآيتان ٩٠ ، ٩١ من سورة الواقعة.

(٢) مكانها كلمة غامضة.

قوله تعالى : ﴿ وأمّا (١) إنْ كانَ مِنْ أصحابِ اليَمِينِ فَسَلامٌ ﴾ (٢) مهما يكن من شيءٍ فسلام لك مِنْ أصحابِ اليمينِ إنْ كان مِنْ أصحابِ اليمينِ ، فالفاءُ جوابُ الشَّرطِ الَّذي تقدّم وجواب "إنْ" محذوفٌ ، وسلامٌ المبتدأُ [والمبتدأ] (٣) وخبره مغنٍ عنْهُ (٤) ، ولذلك كان الفِعْلُ الذي بَعدَ "إنْ" ماضيًا ؛ لأنَّ الجوابَ محذوفٌ ثمّ حُذِفَ الشَّرْطُ الأوّلُ ، وأُنيبت "أمّا" منابَهُ فصارَ "أمّا فَسَلامٌ لك من أصحاب اليمين" إنْ كان من أصحابِ اليمينِ ، ثمّ قدّمت "إنْ" مع ما بعدها إصلاحًا لِلَّفظِ فصار : أمّا إنْ كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين ، فسلام لك على هذا التقدير جواب أمّا ، وجواب إنْ محذوف لدلالة جواب أمّا عليه ، كما يُحذف جوابُ الشَّرطِ لدلالةِ جوابِ القَسَمِ المتقدّم عليه ، فلذلك لم يَجُزْ : أمّا إنْ يكن من أصحابِ اليمينِ فسلام لك من أصحاب اليمين .

وأمّا أبو الحسن فزَعَمَ أنّ قوله تعالى ﴿ فسلامٌ لك ﴾ جواب أمّا وإنْ (٥) فالأصْلُ عنده : مهما يكن من شيءٍ فإنْ كان من أصحابِ اليمينِ فسلامٌ لك من أصحاب اليمين ، ثم أنيبت "أمّا" منابَ "مهما" والفعل الّذي بعده فصارا : أمّا فإنْ كان من أصحابِ اليمينِ فسلامٌ لك مِنْ أصحابِ اليمين ، ثمّ قُدِّمَتْ إنْ والفعل الّذي // بعدها إصلاحًا للّفظِ فصار "أمّا إنْ كان مِنْ ٩٢
أصْحابِ اليمينِ فسلامٌ لك مِنْ أصحابِ اليمينِ" فالتقت (٦) الفاءان فأغنَتْ إحداهما عَنِ الأخرى فصار "فسلامٌ لك".

وهذا التّقدير باطل ، لأنّه يلزم على ذلك أنْ يجوزَ مثل : أمّا إنْ يَقُمْ زيدٌ فعمرٌو قائمٌ ، لأنَّ (٦) جوابَ الشَّرطِ إنْ ذاك غير محذوف ، فأنْ لم يَجُزْ ذلك دَليلٌ على أنّه على التّقديرِ الأوّلِ .

---

(١) في المصورة : فأما ، خطأ .
(٢) سبقت قبل قليل
(٣) تكملة يستقيم بها السياق .
(٤) أي عن جواب "إنْ".
(٥) قال أبو الحسن في معاني القرآن له ٤٩٣ "فأمّا إنْ كان من المقربين فروح وريحان ﴾ أي : فله روحٌ وريحان ﴿ وأمّا إنْ كان من أصحاب اليمين فسلام لك مِنّ أصحاب اليمين ﴾ أي : فيقال : سلام لك . وينظر البحر المحيط ٨ / ٢١٦ .

(٦) غامضة في المصورة.

[اجتماع شرطين فأكثر]

واجتماعُ الشّرطين فصاعداً بمنزلة اجتماع القسم والشرط في أنّك تبني الجواب على المتقدم ، وتجعل جوابَ الّذي يليه محذوفاً ، لدلالة الشّرط المتقدّم وجزائه عليه ، ولا بُدّ إذْ ذاك من أنْ يكونَ فِعْلُ الشّرطِ المتأخرِ ماضياً ، لأنّه محذوفُ الجوابِ وقد بيّنّا أنّه لا يحذف جواب الشّرطِ في فصيح الكلامِ حتّى يكونَ فعلُهُ ماضياً فتقول " من أجابني إنْ دعوتُه أحسنت إليه " فيكون أحسنت جواب "مَنْ" وجواب إنْ يغني عنه مَنْ وجوابها ، التّقدير : مَنْ أجابني أحسنت إليه إنْ دعوتُه " فقولك " مَنْ أجابني أحسنت إليه " هو جواب إنّ حتّى كأنّك قلت : "إنْ دعوت فمن أجابني أحسنت إليه " ، فإذا وقعَ منه الدّعاءُ أولاً لشخصٍ فأجابه ذلك الشّخصُ بعدَ دعائِهِ إيّاه ، وجب عليه الإحسانُ له ، لأنّ جوابَ الشّرطِ في التّقدير بعد الشّرطِ ، وعلى هذا التّقديرِ الّذي ذكرت لك تجري الشّروطُ وإنْ كثُرَتْ.

فإذا قال الرّجُلُ " إن أعطيتك إنْ وعدتك إنْ سألتني فعبدي حرٌّ " فليس يعتق العبد إلاّ إنْ بَدأ بآخرِ الشّروطِ فيكون مبتدأً فعله ويكون أوّلُ الشّروط آخر فعله ، فإن سأله ثمّ وعده ثمّ أعطاه لَزِمَ العِتْقُ ، وإنْ وقعت الشّروطُ على غيرِ هذا التّرتيبِ لم يلزم العِتْقُ ، وذلك أنّه قد تقدّم على الجوابِ ثلاثةُ شروطٍ ، فتجعل الجواب للشّرطِ الأوّلِ وجواب الشّرطِ الثّاني محذوف ، لدلالةِ الشّرطِ المتقدمِ وجوابه عليه ، وإنْ كان دالاًّ عليه فهو الجوابُ في المعنى وجواب الشّرطِ الثالثِ محذوفٌ ، لدلالةِ الشّرطِ الثّاني وجوابه عليه ، وإذا كان دالاّ عليه ومُغْنياً عنه فهو جوابه في المعنى ، ولمّا كان جوابُ كُلِّ جزاءٍ بعده وإنْ تقدم عليه جرى في المعنى على أنْ يتأخّرَ بعدَه حتّى كأنّه قال : إنْ سألتني (١) فإنْ وعدتُك فإنْ أعطيتُك فعبدي حرٌّ .

قال الفرّاء : وَقَدْ سألت عن هذهِ المسألةِ عدّةً من الفقهاءِ فقال بعضهم كما قد مناه آنفاً . وقال بعضهم : أيّما فِعْلٍ قُدّم أوْ أُخّرَ لزمَ العِتْقُ ، وقال بعضهم : إذا وَقعَ فِعْلُ الشّرطِ الأوّلِ ، ثُمّ فِعْلُ [الشّرطِ] (٢) الثّاني ، ثمّ فعل الثالثِ لَزِمَ العِتْقُ ، قال وكلّهم قد ذهبَ مذهباً وإنْ كان لا يعلم كُلَّ ما فيه ، فأخطأ الحكم.

---

(١) في المصورة : سألتك ، خطأ

(٢) تكملة

فأمّا المذهبُ الأوّلُ وهو الصحيح فقد تقدّم تبيينه ، وأمّا المذهب الثالث فيتنزل على أنْ لا تَبْنِى الجوابَ على الشّرطِ المتقدم ، كما ذكرنا ثم تجعل الشرط وجوابه مغنياً عن جوابِ الشّرطِ الثّانى ، والشّرط الثّانى وجوابه مغنياً عن جوابِ الشّرطِ الثّالث ، لكن تبني الجوابَ على الشّرطِ المتأخرِ ، وتجعل الشّرطَ المتأخرَ وجوابَهُ فى موضع جوابِ الشّرطِ الثّانى ، وكان ينبغى له أنْ يدخل عليه الفاء إذْ لا يتسلط الشّرطُ على الشّرط ،فحذفت وهى مقدرة ، وتجعل الشّرط الثّانى وجوابه فى موضعِ جوابِ الشّرطِ الأولِ على إرادةِ الفاءِ .
فكأنّك قلت " إنْ أعطيتك فإنْ وعدتك فإنْ سألتنى فعبدى حرّ" فيكون إذْ ذاك بمنزلة قول رجلٍ لامرأة : " إنْ تزوجتُكِ إنْ ولدتِ غلاماً إنْ أرضعْتِهِ فعبدى حُرٌّ" فإذا تزوجها ثم ولدت ثم أرضعت ، لَزِمَ العِتْقُ . ولا يلزم على هذا أنْ يكون فعل الشّرط ماضياً لأنّه غيرُ محذوفِ الجوابِ ،بل يجوز أنْ يأتىَ ماضياً ومضارعاً إلّا أنّ هذا المذهب فاسدٌ من جهتين :

إحداهما : حذفُ الفاءِ فى الكلامِ ،وذلك لا يجوزُ إلّا فى ضرورةٍ .
والأخرى : أنّ الشّرْطَ إذا تقدّمه شرطٌ فحكمه أنْ يجرى مَجْرى الشّرطِ الذى يتقدمه قَسَمٌ ، لأنّ الشّرطَ فى الموضعين قد تقدّمه شئٌ يطلبُ الجوابَ ، فكما أنّ الجوابَ لا يُبْنَى إلّا على المتقدّمِ وهو القَسَمُ ،فكذلك لا ينبغى أنْ يبنَى إلّا على الشّرطِ المتقدّمِ .

وأمّا المذهب الثّانى : فيرى صاحبُهُ أنّ الكلامَ يحتمل أنْ يكونَ على ما ذكرناه أوّلاً من بناءِ الجوابِ على الشّرط الأوّلِ ، والشّرط الأول وجوابه مغنٍ عن جوابِ الثّانى ، والثّانى وجوابُه مُغْنٍ عن جوابِ الثّالثِ ،وعلى ما ذكره صاحبُ المذهبِ الثّالث من جَعْلِ الشّرطِ الثّانى جواباً للأوّلِ والشّرط الثّالث جواباً للثّانى على إضمارِ الفاءِ ، ويحتمل أيضاً أنْ يكونَ أضمر الفاء فى الثّانى ولم يضمرها فى الآخر فيكون الجواب مبنيّاً على الشّرط الثّانى ، والشّرط الثّانى وجوابه مغنٍ عن جوابِ الشّرطِ الثّالث ، والشّرط الثّالث وجوابه فى موضع جواب الأول ، فكأنّك قلت : إنْ أعطيتك فإنْ وعدتُك فعبدى حُرٌّ إنْ سألتنى . فيلزم العتق إذْ ذاك ، إذا بدأ بالفعلِ الأوّلِ ثمّ بالآخرِ ثمّ بالوسط فيكون إذّ ذاك مثل قولك إن وعدتك درهماً إنْ أنفقتَهَ إنْ دفعته اليك فعبدى حُرٌّ ، فاذا بدأ بوعدِهِ ثم دفعه إليهِ ثم أنفقه لَزِمَ العتق ،ويحتمل أيضا أن يكون أضمر الفاء فى الثالث

ولم يضمرها في الثاني فيكون الجواب إذْ ذاك مبنيّاً على الشرط المتأخر، والشرطُ المتأخّر// وجوابه مبني على الشرط المتقدم، والشرط المتقدم وجوابُه مُغْنٍ عن جواب الشرط الثاني فلزم العتق إذْ ذاك إذا بدأ بالفعل الثاني ثم بالأول ثم بالآخر(١) فكأنّك قلت: "إنْ أعطيتك فإنْ سألتني فعبدي حُرٌّ إنْ وعدتك" ٩٣
فيكون إذْ ذاك مثل قولك "إنْ جيئتك إنْ دعوتني إنْ دَخَلَ علينا داخلٌ فعبدي حُرٌّ" فإذا بدأ فدعاه ثم أجابه ثم دخل بعد ذلك أحدٌ لزم العتق - فلما كان الكلام يحتمل عنده ما ذكر قال: إذا وقعت هذه الأفعال لَزِمَ العتقُ، ولا تبال أيّها قُدِّمَ أو أُخِّرَ.

والصحيحُ ما ذكرناه أوّلاً، لما ذكرناه من أنّ الفاءَ لا تحذف إلّا في الضرورةِ، ولأنّ الجوابَ إنّما ينبغي أنْ يُبْنَى على المتقدِّم كما كان ذلك في اجتماع القسم والشرط، ولا تبال بترتيب هذه الأفعال في الوجود، بل المترتب من ذلك وغير المترتب سواءٌ، لو قلت: إنْ جاء زيد إنْ ضحك إنْ أَكَلَ فعبدي حُرٌّ" لم يلزم العتق إلّا بأنْ يأْكُلَ أوّلاً ثم يضحك ثم يجيء.

وكُلُّ شرطٍ لا يقتضي التكرار إن ربط بالفاء بما يقتضي التكرار، فإنّ الفعلَ الواقع بعد أداةِ الشّرْطِ إنْ كان مّما يمكن تكراره، وكان مشاكلاً لفعل "كلّما" لزم فيه التكرار عند الفراء، نحو قولك: كلّما أجنبتُ منك بإجنابة فإن اغتسلت في الحمام فأنت طالقٌ، فإنْ أَجْنَبَ منها ثلاثاً واغتسل لكلّ إجنابة طلقت عليه ثلاثاً. فإنْ أَجْنَبَ منها ثلاثاً واغتسل اغتسالة واحدة فإنّ أبا يوسفَ قال: تطلق عليه ثلاثاً، لأنّه عقد اليمين بكلّما، وفيها عددٌ ثم جاء بالفعل غير منسوق على كلّما فجعله واحداً، فتطلق عليه بعدد كلّما، وبالفعل الذي بعد إنْ كأنّه قال: كلّما أجنبتُ منك إجنابةً فإنْ مات فلانٌ فأنت طالق، ألا ترى أنّ الموتَ إنّما هو مرّةٌ. وزعم الفرّاءُ أنّ أبا يوسف غَلِطَ في هذه المسألة، وقال: إنّ الفعلَ إذا كان بإنْ أو بغير إنْ مشاكلاً لفعل كلّما، عَتَقَ العَبْدُ وطَلَّقَت المرأةُ بالفعلين وهما الذي بعد "كلّما" وبعد "إنْ" نحو قولك "كلما دعوتُك فإنْ أجبتني فعبدي حرٌّ" فهذا على دعوةٍ معها إجابة وبها يعتق العبد، ألا ترى أنّ الإجابةَ مشاكلةٌ للدعاء، فإذا رأيت بعد "إنْ" شيئاً

---

(١) غامضة في المصورة.

لا يشاكلُ الدعاءَ كقولك " كلّما دعوتني فإنْ سقطَ هذا الحائط فعبدٌ من عبيدي حرٌّ، فإنْ دعاه ثلاث دعواتٍ ،وسقط الحائطُ فعليه عتق ثلاثة أَعْبُدٍ ، فهذا فرقٌ بين المسألتين ،والحقُّ في ذلك على أصول البصريين أنّه يلزم التكرار إنْ كان الفعلُ مناسباً أَوْ غير مناسب (١)

ولا يجوز أَنْ يكون فعلَ الشرط إلاّ مِمَّا يمكن فيه التكرار، وذلك أنّ كلّما مرفوعةٌ على الابتداء (٢) لا يجوز فيها في المسائل المذكورة غير ذلك ، وجملة الشرط والجواب في موضع خبرها ، ولا بُدّ من عائدٍ يعودُ عليها ملفوظ به أو مقدّر، ودخلتِ الفاءُ على جملةِ الشّرطِ والجواب ، وهي في موضع خبر المبتدأ لأَنّ كلّما اسم عام ،وبعدها فعل ، وكل اسم عام مضاف إلى موصوف بفعل أَوْ ظَرْفٍ أو مجرورٍ ، فإنّك إذا جعلتَ الخبر مستحقا بذلك الظرف أو المجرور أو الفعل بشرط أَنْ يكون ذلك الفعل على هيئةٍ (٣) يكون عليها بعد أداة الشرط أدخلت الفاء عليه تشبيهاً للمبتدأ - لعمومه ولكونِهِ قد وقع بعده (٤) ما

---

(١) انظر الكوكب الدّرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للأسنوي : ٦٣١ .

(٢) في المغني (بحاشية الأمير) ١ / ١٧١ ما نصّه" وإذا قلت كلما استدعيتك فإنْ زرتني فعبدي حرّ ، فكل منصوبة أيضا على الظرفية ولكنّ ناصبها محذوف مدلول عليه بحُرّ المذكور في الجواب ،وليس العامل المذكور، لوقوعه بعد الفاء وإنْ ،ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال - وقلده الأبذي - أنّ كلاً في ذلك مرفوعة في الخبر كما دخلت في نحو : كل رجل يأتيني فله درهم ،وقدّرا في الكلام حذف ضميرين ، أي كلّما استدعيتك فيه فإنْ زرتني فعبدي حر بعده، لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه .

قال أبو حيان : وقولهما مدفوع بأنّه لم يسمع "كل " في ذلك إلا منصوبة إلخ .

وانظر التذييل والتكميل ٥ / ١٧٦ أ .

(٣) المقصود بالهيئة ، هيئة المستقبل ، يريد الفعل المضارع.

(٤) في المصورة : "بعد" ،وبما أثبتناه يستقيم الكلام .

هو سببٌ في الخبر - باسم الشرط وتشبيهاً أيضا للخبر بجواب الشّرْطِ من حيث هو مستحقّ بما قبله ، فكما تدخل الفاءُ على الجواب ، دخلت على الخَبَر فإذا قلت : كلُّ رجل يأتيني فله درهم " فالمعنى أنَّ كل واحد من الرجال الآتين يستحقُّ درهماً بإتيانه ،ولو قلت " كلُّ رجلٍ يأتيني له درهم " كنت قد جعلت لكل واحد من الآتين درهماً ،ويحتمل أنْ يستحقّ ذلك الدرهم بالإتيان أو بغير ذلك - فعلى هذا إذا قلت : " كلّما أجنبتُ منك إجنابة فإن اغتسلتُ في الحمام فعبدي حرٌّ" فالمعنى كلَّ وقت أجنبت فيه منك إجنابة فإن اغتسلتُ في الحمام بعده فعبدي حرٌّ" ولا بدّ من ذلك لترتبط الصفة بالموصوف والخبر بالمخبر عنه ، وتكون جملة الشرط والجواب مستحقةً بكل إجنابة أجْنَبَها ،كما يكون الدرهم مستحقّاً بكلّ إتيان يكون من كلّ واحد .

وكذلك أيضا يلزمُ وإنْ لم يكن فعل الشرط مشاكلاً لفعل كلّما نحو قولك : " كلّما أجنبت منك إجنابة فإنْ جاء زيدٌ فعبدي حُرٌّ" كأنَّه قال " كلُّ وقت أجنبت فيه منك إجنابة فإنْ جاء زيدٌ فيه فعبدي حرٌّ" . وتكون جملة الشرط والجواب أيضًا مستحقة بكلّ إجنابة أَجْنبها .

[حذف فعل الشرط]

ويجوزُ حذفُ فعل الشّرْطِ في الكلام ، وإنْ وقعت أداة الشرط صدراً بشرط تعويض " لا " مِنَ الفعل المحذوف(1) ، تقول : " اضرب زيداً إنْ أساء، وإلَّا فلا تضربه ، نحو قول الشاعر:

٢٤٨- أقيموا بني النعمانِ عنّا رؤوسكم وإلّا تُقيموا صاغرينَ الرُّؤوسا (2)

وقوله :

٢٤٩- فطلقها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلّا يَعْلُ مِفْرقَكَ الحسامُ (3)

التقدير : وإلَّا تقيموها تقيموا صاغرين الرّؤوسا ، وإلَّا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

وقد يجوز أيضًا حذفهما معاً بشرط التعويض فتقول " اضرب زيداً إنْ أساء وإلَّا فلا ،

(1) قال أبو حيان في التذييل ٥/ ١٦٢ " وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وتبعه شيخنا أبو الحسن الأبذي:إنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلّا بشرط تعويض " لا " من الفعل المحذوف " وقد ردّ أبو حيان هذا ، انظره في موضعه من التذييل .

(2) البيت من مفضلية ليزيد بن الخذّاق ، شاعرجاهلي ،المفضليات ٢٩٨ ، والرواية فيها : صدوركم .... كارهين . وهو في المنصف ١/ ١٤ ، والأمالي الشجرية ١/ ٢٨٣ ، ٣٤١ ، وابن يعيش ٦/ ١١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٠ .

(3) البيت للأحوص الأنصاري المتوفى قبل ١٠٥هـ ،وهو في ديوانه : ١٩٠ =

وأَمّا حذفهما من غير تعويض فلا يجيءُ إلاّ في الشعر (١) نحو قوله :

٢٥٠ - قالت سُليمى : ليت لي بعلاً يَمُنّ
يغسل رأسي ويُنَسِّيني الحَزَنْ
وحاجةً ما إنْ لها عندي ثَمَنْ // ٩٤
مستورة قضاؤها منه ومِنْ
قالت بناتُ العَمِّ : يا سَلْمى (٢) وإنْ
كان عَيِيّاً مُعدِماً قالت : وإنْ (٣)

أي : وإنْ كان عييّاً معدِماً تمنّيتُه .

[دخول أداة الشرط في اللفظ على الاسم]

وقد تدخل أداةُ الشرط في اللّفظ على الاسم لكن الفعل إذْ ذاك مقدّرٌ بينهما (٤) ، إلاّ أنَّ ذلك لا يجوز فيها إلاّ في ضرورة شعر ، نحو قولك : " مَنْ زيداً يضربه أضربه " و " متى زيدٌ يقم أَقُم معه " التقدير : من يضربْ زيداً يضربه أضربه ، ومتى يقم زيد يقم أقم معه ، فأضمرَ الفعلَ الأوّلَ لدلالة الفعل الثاني عليه قال الشاعر :

٢٥١- صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ أَينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ (٥)

= والرواية فيه : فلست لها بأهل ... وإلّا شَقّ . وهو في الأمالي الشجرية ٣٤١ والإنصاف :٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٠ والمقرّب ١ / ٢٧٦ والمغني ٨٤٨ والمقاصد النحوية : ٤ / ٤٣٥ .

(١) قال أبو حيان في التذييل ٥ / ١٦٢ : إن هذا مذهب ابن مالك متابعاً لابن عصفور ، ثم قال : ولم ينص غيرهما على أنّ ذاك ضرورة بل قال : ويجوز حذف فعل الشرط والجزاء إذا فهم المعنى .. وأنشد الرجز .

(٢) في المصورة : سليمى وهو خطأ .

(٣) الرجز ينسب لرؤبة وهو في ملحقات الديوان : ١٨٦ .
والبيت الأخير هو الشاهد وهو في المقرب ١ / ٢٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٥ ، ٢ / ٢٠١ ، والضرائر له : ١٨٤ ، ١٨٥ منسوباً لامرأة من العرب والخزانة ٣ / ٦٣٠ ، وغيرها . مع اختلاف يسير في رواية الأبيات.

(٤) بينهما ، غامضة في المصورة.

(٥) البيت لكعب بن جعيل ، إسلامي كان في عهد معاوية وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٣ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٣ والأمالي الشجرية ١ / ٣٣٢ ، والإنصاف ٦١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٠ ، ٢ / ١٩٩ ، والضرائر له : ٢٠٧ والخزانة ١ / ٤٥٧ ، ٣ / ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، وغيرها كثير.

ولا يجوز شيءٌ من ذلك في فصيح الكلام إلّا مع "إِنْ" بشرط أَنْ يكون الفعل الذي بعدها ماضياً ، لأَنَّها أُمُّ أدوات الجزاء (١) فتقول "إِنْ زيدٌ قام قام عمرو" وقال تعالى ﴿ وإِنْ أَحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَك فأَجِرْهُ حتَّى يسمعَ كلامَ الله ﴾ (٢) .

ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أَنَّه لا يجوز تقديمُ الاسم على الفعل الواقع بعد أسماء الشرط إذا كان ذلك الاسم هو اسم الشرط في المعنى ، فلا يجوز عنده " مَنْ هو يقم أَقم معه ، لأَنَّ الضميرَ هو اسم الشرط في المعنى فتكون قد جمعت بين أداتي جزم ، وهذا الذى اعتلّ به باطلٌ ، لأَنَّ اسمَ الشرط إنَّما جَزَمَ فعلين لتضمنه معنى إِنْ ، والضميرُ إنَّما يعود على ما في " مَنْ " من معنى الاسم لا على ما فيها مِنْ معنى إِنْ ، لأَنَّ الضمائرَ لا تعودُ على الحروف . وإذا تبيّن أَنَّ الضمير العائد على اسم الشرط لم يتضمن معنى "إِنْ" لم يكن جازماً ، فلا مانع إذاً مِنْ جواز تقديم الاسم على الفعل وإنْ(٣) كان ضميراً عائداً على اسم الشرط .

[توسط الفعل بين فعل الشرط وجوابه]

وقد يجوز أَنْ يتوسط بين فعل الشرط وجوابه فعلٌ ، فتكون إِذْ ذاك أداة الشرط قد دخلت على ثلاثةِ أَفعال أَوْ على فعلين وجملة اسمية ، فإذا توسط بينهما فعل فلا يخلو أَنْ يدخل عليه حرفُ عطف أَوْ لا يدخل ، فإنْ لم يدخل عليه حرفُ عطف فلا يخلو من أَنْ يكون في معنى فعل الشرط أَوْ لا يكون في معناه ، فإِنْ كان في معناه جزمتَه على البَدَلِ منه فتقول " من يأتني يجيءْ إِليّ أُكْرِمْه " قال الشاعر :

٢٥٢ - متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونارًا تأَجَّجا(٤)

فتُلْمِمْ في معنى تأتِ ، ولذلك أبدلَه مِنْه وجزَمَه . وإنْ لم يكن في معناه ارتفع وكان في موضع اسمٍ منصوبٍ على الحال ، نحو قولك : " من يأتِني يضحكُ أُحْسِنْ إليه " كأَنَّك قلت : " من يأتِني ضاحكاً أُحْسِنْ إليه ، قال الشاعر :

---

(١) الكتاب ٣ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٣) في المصورة : فإن .

(٤) البيت لعبيد الله بن الحرّ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٨٦ والمقتضب ٢/ ٦٣ =

مَتَى تأْتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نــارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوْقِدِ(١) [٢٢٨]

كأنَّ قال : متى تأْتِه عاشياً إلى ضــوءِ نارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ . فإنْ دخل عليه حرفُ عطفٍ لم يَجُزْ فيــه إلاَّ أنْ يكون مجزوماً أوْ في موضع جزم إنْ كان ماضيــا .

وإذا قال : " إنْ آتك وأدخلْ دارك فعبدى حُرٌّ " فعبده حرٌّ إنْ فعل الفعلين جميعاً ، ولا تبـالِ بأيِّهما بدأ ، وإنْ قال " إنْ آتك وإنْ أدخـــلْ دارك فعبدى حرٌّ " عتق العبد بالفعلين جميعاً كليهما وبواحد منهما ، وإذا قـال : إنْ آتك فأدخُلْ دارك ، أوْ ثُمَّ أدخلْ دارك فعبدى حرٌّ " عَتَـــقَ العبد إذا فعل الفعلـين وبدأ بالأوّل ، وإذا قال : "إنْ أدخـــلْ دارك أو أزُرْك ، فعبدي حرٌّ " ، فإنْ فَعَل الفعلين أوْ أحدهما عَتَقَ العبد ، وكذلــك أيضاً يكون المعنى إنْ كرَّرَ أداة الشــرط .

وإذا أتيت أيضاً بعد الفعل الذى هو جواب بفعـل ، كانت أداةُ الشرطِ قد دخلت على ثلاثةِ أفعال ، ولا يخلو ذلك الفعل من أنْ يتقدمه حرف عطــف أوْ لا يتقدمه ، فإنْ لم يتقدمه حرف عطــف بأنْ كان في معنى الفعل الـــذى هو جواب أبدلته منه وكان مجزوماً (٢) نحو قوله " مَنْ يأتِنى أكرِمْه أُحسنْ إليــه ؛ ألَا ترى أنَّ الإحسانَ إليه إكرامٌ لـه ، قـال الله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثاماً يُضاعفْ له العذابُ ﴾ (٣) . وإنْ لم يكن في معناه كان في موضــع اســم منصوب على الحال فتقول : مَنْ أدْعُه يأتِنى يُسَرُّ " أي مسروراً . وإنْ تقدّمــه حرفُ عطف عطفتَه على الجواب ، ولا يكون إذْ ذاك إلاَّ مجزوماً ، نحو قـــولك " من يأتِنى أكرِمْه وأحسنْ إليه ، ويجوز القطع فتقول : وأحسنُ إليه بالرفع كأنه قال : وأنا أحسنُ إليه ، ويجوز النصب وهـــو أضعفها ، قرئ ﴿ يحاسبْكم به اللهُ فيغفرَ لمن يشاءُ ويعذبَ مَنْ يشاءُ ﴾ (٤) وقــرئ ﴿ فيغفرُ ﴾ بالرفــع

= والإنصاف ٥٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٩ ، ٢/٢٠٣ ، والخزانة ٣/٦٦٠ ، ٦٦٣ وغيرها كثير .

(١) سبق في ص ٢٦٤

(٢) ينظر البحر المحيط ٢/٣٦١

(٣) الآية ٦٨/٦٩ من سورة الفرقان .

(٤) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة ، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى ﴿ فيغفرْ لمن يشاء ويعذبْ من يشاء ﴾ جزما ، وقرأ عاصم وابن عامـــر ﴿ فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء ﴾ رفعاً ، السبعة : ١٩٥ ، وأما قراءة النصب فهى قراءة ابن عباس والأعرج وابن حيوة كما فى البحر المحيط ٢/٣٦٠

[والجزم] ويجوز مع ثُمّ الرفعُ والجزمُ ، ولا يجوز النّصبُ ، لأنها ليست من حروف الجواب .

وإذا أدخلت أداة النفي على فعل الشرط ، فقد تكون نافية له في المعنى نحو قولك : " من لا يكرمني أهنه " ، وقد تكون نافية لما بعده وذلك في المشيئة والإرادة والرُّؤية والظن ، فنقول " من لا يرد أن أكرمه أهنه" المعنى " من يرد أن لا أكرمه أُهِنْه " وتقول " ما شاء الله كان وما لا يَشَأْ لا يكن " وكثير من أهل الكلام لا يجيزون ذلك ، والصحيح أنّ ذلك جائزٌ لأنّ المعنى وما يشأ أن لا يكون لا يكن فدخلت " لا " على يشأ وهي في المعنى داخلة// على معمولـه ٩٥
[المحذوف] (١) . ولو رددنا ذلك [لرددناه] (١) : إِنْ شاء الله شيئاً كان وإلّا فلا وهو كلام جميع العرب ، ألا ترى أنّ التقدير " وإن لا يشأ أن يكون فلا يكون (٢) . والدليل على أنّ أداة النفي قد تدخل على ما ذكرناه من الأفعال ، وتكون نافية لما بعده في المعنى قول الشاعر :

٢٥٣- إذا أعجبتك الدهرَ حالٌ من امرئٍ ... فَدَعه وواكِلْ أمْرَهُ واللّياليا
يجئنَ على ما كان من صالحٍ بـه ... وإنْ كان فيما لا يَرَى الناسُ آليا (٣)

أي [و] (٤) إنْ كان فيما يَرَى الناس لا يألُو أي : لا يُقصِّرُ .

وكذلك قول الآخر :

٢٥٤- ولا - أَراها - تزالُ ظالمـةً ... تُحدِثُ لي قرْحةً وتنكؤها (٥)

المعنى : وأَراها لا تزالُ ظالمةً .

وقوله : " مَنْ وأخواتُها غير كيف "

---

(١) كلمتان غامضتان في المصورة ، وأثبتناهما من المقاصد النحوية ٣/١٠٠ .
(٢) الكلام بنصه تقريبا في المقاصد ٣/١٠٠ .
(٣) هذان من أبيات معاني القرآن للفراء ٢/٥٧ ، وهما في المقاصد النحوية ٣/٩٩ ، والأول في الصبان على الأشموني ٢/١٣٩ ، ١٦٩ .
(٤) تكملة من معاني القرآن .
(٥) البيت لإبراهيم بن هَرْمة في ديوانه (المعيبد) ٤٨ والديوان (نفاع) ٥٦ وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٥٧ ، والكامل ٢/٢٤٤ ، ٣/٢٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٧ والمغني ٥١٣ وغيرها .

إنّما استثناها منها ، لأنّها عنده من قبيل الأسماء التي ليست بظروفٍ ، كمَن (١) إلاّ أنّها ليست كـ " مَنْ " إذْ تخالف مَن وأخواتها ، إذا كانت شرطاً أو استفهاماً وكان بعدها فعل - في أنّها يلتزم فيها النصبُ على الحال عنده ، وليسَت تتنوع في الإعراب تنوعَ مَنْ وأخواتها . والصحيح ما قدّمناه من أنّها من قبيل الظروف ، فهي - إذا كانت شرطاً أو كانت استفهاماً وبعدها فعل - في موضع نصبٍ على الظرف كأخواتها من الظروف نحو قولك : " كيفَ تكونُ أكونُ " وكيف يكون زيدٌ؟! كأنّك قلت : في أيِّ حالٍ تكون أكونُ ، وفي أيِّ حالٍ يكون زيدٌ؟! ولما كانت كسائر الظروف لم تتنوع الظروف في الإعراب بل لزمت ضرباً واحداً منه ، وهو النصب على الظرف ، لذلك لم يحتج أنْ يبين حكمها في ذلك .

وقوله : " إذا كانت شرطاً أو استفهاماً "

إنما لم يتكلم فيها بالنظر إلى استعمالها موصولة ، لأنّها إذْ ذاك لا يعمل فيها ما يليها من الفعل ، لأنّ الصِّلةَ لا تعمل في الموصول ، ولا يمتنع إذْ ذاك أنْ يعملَ فيها ما قبلها فهي إذاً كسائر الأسماء نحو : زيد ، وعمرو ، وليست كذلك إذا كانت شرطاً أو استفهاماً ، فإنّها إذْ ذاك لا يعمل فيها ما قبلها ، وإنّما ينبغي أنْ يتكلم فيما هو من الباب أو فيما أشبهه وجميع أسماء الشرط يجوز أن تستعمل في الاستفهام ، نتقول : " من يقوم ؟! " و " ما تصنع ؟! " و " أيّ رجل يخرجُ ؟! " أو " مهما تصنعُ ؟! وتريد : ما تصنعُ ؟ ومن استعمال " مهما " استفهاماً ، قول الشاعر :

٢٥٥ - * مهما لي الليلة مهما ليه ؟! * (٢)

وقوله : " وكان الفعلُ الذي بعدها ويليها "

إنّما لمْ يتكلّم في موضعها من الإعراب إلا إذا كان بعدها فعلٌ ، لأنّها إذا لم يكن بعدها فعلٌ لم تتغير بالإعراب بل تكون أبداً في موضع رفعٍ على

---

(١) أبو موسى يتابع في ذلك الأخفش انظر ما سبق ٣٦١

(٢) هذا صدر بيت لعمرو بن مِلْقط (جاهلي) وعجزه :
أَوْدى بنعليَّ وسرباليَهْ .
وهو في النوادر : ٦٢ وابن يعيش ٤٤/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/٢ ، والضرائر له : ٦٣ ، والمغني ١٤٦ ، ٤٣٧ وفيه : أنّه لا دليل في البيت على أنّ مهما للاستفهام لاحتمال أنّ التقدير " مَهْ " اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها ، والخزانة ٦٣١/٣ .

الابتداء نحو قولك : " مَنْ عندَك ؟ ؟ " و " مَنْ فى الدار ؟ ! " . إلاّ أنّه كان ينبغي له أَنْ يبيّن موضعها مِنَ الإعراب إذا كانت استفهاما ، وكان بعدها مبتدأ قد أُخْبِر عنه باسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال ، فإنها إذْ ذاك يتنوعُ موضعُها مِنَ الإعراب كما يتنوعُ إذا كان بعدها الفعل ، وتحرّزَ بقوله "ويليها" : مِنْ فعل الجواب فإنّه لا يعمل فى اسم الشرط أَصلا .

وقوله : " مسنداً إلى ظاهرٍ أوْ مضمر للمتكلم أو لمخاطب أو لغائب ليس إيّاها ، وطلب مفعولاً ولم يأخذه كانت مفاعيل ".

مثال ذلك : مَنْ يضرب زيداً أَضْرِبْه " و " مَنْ أضْرِبْ يضرِبْه زيدٌ " و " من تَضْرِبْ أضربْه " و " زيدٌ مَنْ يَضرِبْ أضربْه " فيكون فاعلُ يضرب ضميراً عائداً على زيد ، أَلا ترى أَنّ الفعلَ فى جميع ذلك مسندٌ إلى ما ذكره ولم يأخذ مفعوله فاسم الشرط فى جميع ذلك مفعولٌ مقدّم ، وكذلك أَسماءُ الاستفهام نحو قولك : من يضربُ زيداً ؟! ومن أضرِبُ ؟ ! ومن تضرِبُ ؟ ! وزيدٌ مَنْ يضرِبُ؟! " إذا جعلت فاعل يضرب ضميرًا عائداً على زيد - اسمُ الاستفهام فى جميع ذلك مفعول بالفعلِ الذى بعدَه .

وكان ينبغي له أَنْ يقول : ولم يأخذه فى اللفظ ولا فى التقدير ، فإنّه إذا لم يأخذ المفعول فى اللفظ وأَخذه فى التقدير لم يجز أَنْ يكون اسمُ الشرط أَو الاستفهام مفعولاً مقدما ، بل يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى ﴿ مَنْ يَشَأ اللّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ (١) ، ألا ترى أنّ يشأ كيُرِيد فهي تطلب مفعولاً ، ولم تأخذه فى اللفظ فكان ينبغى على قول أبي موسى أنْ تكون " مَن " مفعولاً مقدّماً ليشأ ، لكن لا يُتَصور ذلك لفساد المعنى ، لأنّ الذى يريده اللهُ لا يضلله . (٢)

فإنْ قيل : فاجعلها مفعولة بيشأْ على تقدير مضاف محذوف (٣) التقدير " إضلال مَنْ يشاء الله يضلله " ؟

فالجواب : أنّ ذلك لا يجوز ، لأَنّ أبا الحسن الأَخفش حكى عن

(١) الآية ٣٩ من سورة الأنعام .
(٢) فى البحر ٤ / ١٢٢ " ولا يجوز فى " مَنْ " فيهما أَنْ يكون مفعولاً بيشأ للتعاند الحاصل بين المشيئتين .
(٣) فى البحر " وأقيم مَنْ مقامه " ، ودلّ فعل الجواب على هذا المفعول .

العرب : أنها تلتزم أنْ يعود على اسم الشرط (١) إنْ لم يضف إليه شئ ، أوعلى ما أضيف إليه ضميرٌ مِنْ جوابه ، تشبيهاً للجملة التى هى جواب بالجملة الواقعة خبراً ،فتقول : مَنْ تضربْ أضربْه ،وغلامَ مَنْ تضربْ أضربْه " ولا يجوز "مَنْ تضربْ أضربْ عمراً ، ولا غلام مَنْ تضربْ أضربْ عمراً " فعلى هذا لا يجوز " إضلال مَنْ يشاء الله يضلله " ، لأنّه لا ضميرَ فى الجوابِ يعودُ على الإضلال ،فلذلك كان التقديرُ فاسداً . (٢) ٩٦

فإنْ قيل : فلعلّ " مَنْ " مفعول مقدّمٌ ليشاء ،ويكون الأصل : من يشأ الله بالإضلال يضلله ، لأنّه يقال : " أراده الله بكذا " قال الشاعر:

٢٥٦- أرادت عِرَارا بالهوانِ ومن يُرِد عِرارا - لعمرى - بالهوانِ فقدْ ظلَمْ (٣)

فالجواب : أنّ "شاء "،وإنْ كانت بمعنى أراد - فلا يحفظ : شاءه الله بكذا كما يقال : " أراده اللهُ بكذا ، وقد يكون الفعلُ بمعنى الفعل ولا يستعمل استعمالَه ، ألَا ترى أنَّك تقول : دخلت الدّار " وتقول : دخلت فى غمار الناس " ولا تقول : " دخلت غمار الناس " ، وإذا اختلف الحكم مع اتفاق اللفظ والمعنى ،فالأحْرى أنْ يختلف مع اختلاف اللفظ ،فإذا تبين أنّ " مَنْ " لا يمكن أن تُجْعَل مفعولاً ليشاء لم يبق إلاّ أنّ يكونَ التقديرُ : "مَنْ يشأ الله إضلالَه يُضْلله" وحذف مفعولها وهو مراد ، لأنّ مفعولها - أعنى شاء ويشاء - التزمت العربُ حذفَه فى الغالب ،بل من النحويين من زعم أنّه لا يكون إلّا محذوفاً قال الله تعالى ﴿ قل لو شاءَ اللّهُ ما تَلَوتُهُ عليكُمْ ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ لَوْ شِئْتَ لاتّخذْتَ عليه أجراً ﴾ (٥) وقال تعالى ﴿ ولَو شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نفسٍ هُدَاها ﴾ (٦) وعلى

---

(١) غير الظرف كما فى البحر المحيط
(٢) ينظر البحر المحيط الموضع السابق
(٣) البيت لعمرو بن شأس - (مخضرم) عاش فى الجاهلية والإسلام - والشاهد أوّل الحماسية رقم (٨٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى : ٢٨٠ ،والكامل ١/٢٧٣ . وعرارٌ : هو ابن عمرو بن شأس .
(٤) الآية ١٦ من سورة يونس .
(٥) الآية ٧٧ من سورة الكهف .
(٦) الآية ١٣ من سورة السجدة .

كثرة استعمال هذا الفعل في الكتاب العزيز لم يَجِئْ مُصرحًا بمفعوله في موضعٍ من المواضع .

وقوله : " وإنْ أخذه (١) كانت مبتدآت ، ولزم العائد "

يعني أنّه يلزم أنْ يكون في الجملة الفعلية التي تلي اسم الشرط أو اسم الاستفهام عائدٌ ، لأنّها في موضع خبره ، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بدّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ ، إلاّ أنّ ما ذكره من أنّها تكون مبتدأة لا يلزم ذلك فيها في جميع المواضع ، بل يلزم ذلك في بعض المواضع ، وذلك إذا كان [فاعل](٢) الفعل سببًا لاسم الشرط والمفعول أجنبيّ نحو قوله : " مَنْ يضربْ أخوه زيداً أضربْه " لا يجوز في " مَنْ " إذّ ذاك إلاّ الرفع على الابتداء ، فإنْ كان المفعول ضميراً أوْ سببا كانت الجملة من الاشتغال ، ويجوز في الاسم إذْ ذاك الرفعُ بالابتداء والنصبُ بإضمار فعل ، والاختيار رفعُه بالابتداء نحو قولك " مَنْ يضربْه زيدٌ أضربْه " و " مَنْ يشكره أبوه أشكرْه " فمَن يجوز أنْ تكون مبتدأةً فتكون في موضع رفعٍ ، وأنْ تكون مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ فسّرهُ(٣) الفعلُ الظاهرُ الذي بعده ، وتبيّن ذلك في " أيّ " ، لأنّها معربةٌ تقول : أيُّهم يضربْه زيدٌ أضربْه و : أيَّهم يشكرْه أبوه أشكرْه " برفع " أيٍّ " ونصبه .

وقوله : " وإنْ لم تتعدّ ولم تَنْجرّ فهي مبتدآت "

يعني بقوله : " إنْ لم تتعدّ " : الأفعالُ التي تلي أسماءَ الشرط وأسماء الاستفهام ، ويعني بقوله : ولم تنجرّ : أسماء الاستفهام وأسماء الشرط وذلك نحو قولك " مَنْ يقم أقمْ معه ، ومَنْ يقوم ؟ " فمَنْ اسم مبتدأ ، وكان ينبغي له أنْ يقول : " وإنْ لم تتعدّ ولم تنجرّ ولم يكن الاسم اسم مصدر فهي متبدآت " ألا ترى أنّك تقول " أيَّ قيامٍ تقُمْ أقُمْ مثله " ، فتنصب أيّاً على المصدر ، وإنْ لم يكن الفعل الذي بعده متعدّيًا ولا اسم الشرط منجرًّا .

---

(١) يعني المفعول ، وفي بعض نسخ الجزولية : وإنْ أخذ مفعوله .
(٢) تكملة يقتضيها السياق ، وهي مأخوذة من هامش الأصل ففيه : " صوابه : فاعل الفعل " .
(٣) في المصورة : فيسره .

وقوله : " وإنْ انجرّت فيه يتعلّق الجارّ "

ينبغي أَنْ يقول "وإنْ انجرت بحرفٍ فيه يتعلق الجار : أي بالفعل الذي يليها ، وأمّا إنْ انجرت بإضافةِ اسم إليها فلا يتصوّر أَنّ يقال : أَنَّ ذلك الجار الذي هو الاسم متعلق بالفعل الذي هو بعدها ، بل حكمه في الإعراب حكم اسم الشرط أو اسم الاستفهام نحو قولك : "غلامَ مَن تضربْ أضربْ" فتنصب الغلام ؛ لأنّك لو قلت : "مَنْ تضرب أضرب" كانت مَنْ في موضع نصب ، ونحو قولك "غلامُ مَن تضربْه أضربْه" يجوز في الغلام الرفع والنصب ، والرفع أَحْسَن ، لأَنَّك لو قلت : "مَنْ تضربْه أضربْه" لجاز في مَنْ أَنْ تكون في موضع رفع ، وفي موضع نصب ، والاختيار أنْ تكون في موضع رفع ، ولو قلت : "غلامُ مَنْ يقمْ أقُمْ إليه" ، لم يجزْ في الغلام إلا الرفع ؛ لأنّك لو قُلْتَ "مَنْ يَقُمْ أَقُمْ إليه" لم يجزْ في "مَنْ" إلاّ أنْ تكونَ في موضعِ رفعٍ وكذلك يجري حكم الاسم المضاف إلى اسم الشرط أو اسم الاستفهام في جميعِ المواضعِ .

وقوله : " وإنْ كان الفاعل مضمراً يعودُ عليها فهي مبتدآتٌ على الإطلاق " يعني : كان الفعلُ متعدّيا أو غير متعد ، أخذَ المتعدّى مفعوله أو لم يأخذه ، نحو قولك "مَنْ يضربْ أضربْه" و "مَنْ يضربْك أضربْه" و "مَنْ يقم أَقُمْ معه" وإنّما لم يجزْ في "مَنْ" مِن قولك "مَنْ تضربْ أضربْه" أَنْ يكون مفعولاً مقدّماً ليضرب ؛ لئلا يلزم من ذلك تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهرِهِ وذلك لا يجوز في بابٍ من الأبواب ، فلذلك لزم أَنْ يكون [مفعـ][(1)]ـول يضرب محذوفا التقدير "مَنْ يضربْ أحداً أضربه" ، ولتلك العلّة أيضا لزم أَنْ تكون "مَن" من قولك "مَن يضربْ أباه أضربه" في موضع رفع على الابتداء ، ولم تكن المسألة من الاشتغال ، وإن كان لاسم الشرط// في الفعل الذي يليه سببيّ منصوب ؛ أَلَا ترى أنّك لو جعلت مَنْ معمولةً ليضرب بدل السببي المنصوب فقلت : "مَنْ يضربْ أضربْه" وجعلت "مَنْ" مفعولة ليضرب كما كان الأبُ مفعولاً بها لزم من ذلك تعدّى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره وذلك لا يجوز في باب من الأبواب[(2)] ظ وهذا الإطلاق من أبي موسى ليس بصحيح بل كان ينبغي له 97

---

(1) مطموسة في المصورة .

(2) انظر نقد كتاب الدارس النحوية في مجلة المركز عدد ٥ / ٦٠٦ .

أن يقول : وإنْ كان الفاعل مضمراً يعود عليها ، وكان متصلا فهي مبتدآت على الإطلاق . وإنْ كان منفصلاً بأنْ لم يكن لأسماء الشرط أو الاستفهام في الفعل الذي يليها ضميرٌ أو سببي منصوب أو مخفوض فهي مبتدآت نحو قولك : " مَنْ لم يضربْ زيداً إلاّ هو أضربْه ، ومَنْ لم يضربْ زيداً إلاّ هو ؟! "

وإنْ كان له ذلك جاز في الاسم وجهان : الرفعُ على الابتداء والنصب بإضمار فعل ، والاختيار الرفعُ على الابتداء ، لأنه يكون إذْ ذاك بمنزلة قولك " زيد لم يضربه إلاّ هو " في الاشتغال ، وذلك نحو قولك : " من لم يضربه إلاّ هو ضربته " ، ونحو قولك " مَنْ لم يضربه إلاّ هو ؟ ! " إذا أردتَ الاستفهام ، ألاَ ترى أنك لو جعلت " مَنْ " مفعولاً ليضرب وحذفت الضمير فقلت : من لم يضرب إلاّ هو ضربته " لجاز ، وكذلك لو قلت " مَنْ لم يضرب إلا هو ؟! مستفهما ، لأنّ الضمير المنفصل في كلام العرب بمنزلة الأجنبي ، فيَتَعدّى إلى جميع الأسماء من ظاهر ومضمر .

هذا ما لم يفصل بين الاسم والفعل الذي بعده في شيء مما ذكرنا حرف من حروف الصدر ، فإنْ فصل بينهما حرفُ صدرٍ لم يجز في الاسم إذْ ذاك إلّا الرفع على الابتداء نحو قولك مستفهماً : " مَنْ ما يضربه إلّا هو ؟! و " مَنْ ما ضربته ؟! " و " مَنْ ما ضرَب عمرو " .

وينبغي أنْ تعلم أنّ أسماءَ الشرط لا يعمل فيها ما قبلها إلّا أنْ يكون حرف جرّ متعلقاً بالفعل الذي بعدها يليها .

فإنْ تقدّم عليها عاملٌ يعمل فيها أو حرف جر متعلق بما قبله خرجت عن الشرط وصارت موصولة نحو قولك : " أضربُ مَنْ تضربُ " و " أمرُّ بمَنْ تمرُّ " .

وكذلك إنْ تعلق حرفُ الجَرّ بالفعل الذي هو جوابٌ خرجت أيضا عن أنْ يجازى بها ، وصارت موصولة نحو قولك : بمَنْ تمرّ أمرُّ " التقدير : أمرُّ بمَنْ تمرّ .

وكذلك أيضا تقول " إنّ مَنْ يأتينا نكرمُه " بالرفع لعمل إنّ في " مَنْ "(١)

---

(١) ينظر المقرّب ١ / ٢٧٧ .

فأما قـولـه :

٢٥٧ -إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً يلْقَ فيها جآذرا وظبــاءَ (١)

فعلى حذف ضمير الأمر والشأن ضرورة كأنه قال (إنّه)(٢) مَنْ يدخل الكنيســة يلق فيها جآذرا " ، ولو أعمل "إنَّ" في "مَنْ" لم يجازِ بها .

وكذلك أيضا يمنعُها من المجازاة بها إضافة ظرفٍ إلى الكلام الذي هـــي منه نحو قولك : أَتذكر إذْ مَنْ يأتِينا نأتيه "(٣) ولا تقول "إذْ مَنْ يأتِنا نأتِـه" كما لا تقول : إذْ إنّ يأتنا أحدٌ نأته " . وقد يجوز ذلك في ضرورة الشعــــر(٤) لكون اسم الشرط لم يعمل فيه ما قبله ، قال الشاعر :

٢٥٨- على حينَ مَن تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ يَرِثْ شِرْبُهُ إذْ في المقامِ تَدَابُرُ(٥)

ومعنى يَرِث : يبطئ ، وشِرْبه : أي حظّه ،والتدابر : التقاطــــع .

وقد تجوز المجازاة بها بعد إذا التي للمفاجأة فتقول " مررت به فإذا مَنْ يأتــه يعطِه " ، والأَحْسنُ ترك المجازاة بعدها . وإنّما جازتِ المجازاةُ بعدها فـــي الكلام لحُسْنِ إضمار المبتدأ بعدها ، ألا ترى أنك تقول : " مررتُ به فإذا أَجملُ الناس" أي : فإذا هو أجملُ الناس(٦) ، فإذا جزَم بعدها ففي الكلام إضمار كأنّك قلت " فإذا هو مَنْ يأتِه يعطه " فإن قلت " أَتذكُرُ إذْ نحن من يأتِنا نعطِه "(٧)

---

(١) البيت للأخطل وليس في ديوانه صنعة السكري .
والبيت في الجمل ٢٢١ والحلل ٢٨٧ وابن يعيش ٣/ ١١٥
والمقرب ١/ ١٠٩ ، ٢٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصـــفور ١/ ٤٤٢ ،
والضرائر له : ١٧٨ والخزانة ١/ ٢١٩ ، ٢/ ٤٦٣ ، ٤/ ١٢ ، ٣٨٠
وغيرها .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) الكتاب ٣/ ٧٥

(٤) الكتاب ٣/ ٧٦

(٥) البيت للبيد في الديوان ٢١٧ ورواية العجز فيه :*يجِدْ فقدها ،وفي الذِّئاب تداثر* والتداثر : التزاحم والتكاثر .
والبيت من شواهد الكتاب ٣/ ٧٥ والإنصاف ٢٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٢ ، ٣٨٩ ، والخزانة ٣/ ٦٤٩ .

(٦) الكتاب ٣/ ٧٦ قال سيبويه " فإذا لم تضمر ،وجعلت إذا هي لمَنْ فهـي بمنزلة إذْ،لا يجوز فيها الجزم .

(٧) الكتاب ٣/ ٧٦ .

ساغ كذلك (١) ، لفصلك بين "إنْ" واسم الشرط بالمبتدأ .

وكذلك أيضا إذا دخلت "ما النافية" على اسم الشرط ، بطلت المجازاة وعاد الاسم موصولاً ، نحو قولك "ما مَن يأتينا نأتيه" (٢) وإنما لم يجز الجزم ، لأنّ "إنْ" لا تقع بعدها لا تقول "ما إنْ يأتنا أحدٌ نأته" فلذلك أيضا لم يقع اسم الشرط بعدها "فإنْ فصلت بينهما بمبتدأ جاز الجزمُ بها نحو قولك : "ما نحن مَنْ يأتِنا نأته" ، لأنّ "إنْ" يجوز أنْ تقع بعد "نحن" وليست "لا" كـ "ما" تقول "لا مَنْ يأتِنا نأته" و "لا مَنْ يكرمْنا نكرمْه" قال :

٢٥٩- وقدْ رِكِكَفَّ القِرْنِ لا مُسْتَعيرُها يُعارُ ولا مَنْ يأتِها يتدسَّمِ (٣)

وإنما لم تُبطِلْ "لا" الجزاءَ باسم الشرط ، لأنّ "إنْ" تقع بعدها تقول : "لا إنْ أتيناك أعطيتنا" و "لا إن قعدْنا عنك عرضْت علينا .

و "لكن" بمنزلة "إذا" التي للمفاجأة الأحسنُ فيها أنْ يَذْهبَ من الأسماءُ التي بعدها معنى المجازاة نحو قوله :

٢٦٠- وما ذاك أنْ كان ابنَ عمّي ولا أخي ولكن متى ما أملكُ الضرَّ أنفعُ (٤)

---

(١) في المصورة : لذلك

(٢) الكتاب ٣/٧٥

(٣) البيت لتميم بن أبيّ بن مقبل في ديوانه : ٣٩٥
وهو من شواهد الكتاب ٣/٧٧ ، والخصائص ٣/١٦٥ ، والمخصص ١٦/١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧٨ ، ٥٩٣ .

(٤) البيت للعجير السلولي (إسلامي)
وهو من شواهد الكتاب ٣/٧٨ شاهداً على أنّ أملك على متَى في موضع جزاء ، كأنه قال : ولكن أنفعُ متى ما أملكِ الضرَّ ، وهو عند المبرد على ضرورة حذف الفاء من جملة الجواب ، والشارح هنا أورده شاهداً على عدم المجازاة بأسماء الشرط بعد لكن . وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠١ والأصول لابن السراج ٢/٢٠٣ والخزانة ٣/٦٥٢ .

وقد يجوز أنْ لا يذهب مِنَ الاسم بعدها معنى المجازاة ، وذلك إذا قدّرت بعدها مبتدأ مضمرا ، لأنه يحسن بعدها الإضمار تقول : ما رأيتك أحمقَ ولكن أعقلُ الناس"(١) أيْ : ولكن أنْتَ أعقل الناس- وعلى ذلك قوله :// ٩٨

٢٦١- ولستُ بحلّال التّلاعِ لبيتهِ ولكن متى يسترفدِ القومُ أرفِدِ (٢)

فجزم بمتى كأنّه قال : ولكن أنا متى يسترفدِ القومُ أرفِدِ ، ولا يبطل معنى الجزاء من أسماء الشرط ، إلاّ بما ذكرناه خاصّة. (٣)

---

(١) نص المثال في الكتاب ٣/٧٨ " ما رأيتك عاقلاً ولكن أحمقُ".

(٢) البيت لطرفة - من معلقته - وهو (٤٤) فيها الديوان : ٢٨.
وهو من شواهد الكتاب ٣/٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٢ ، والمغنى : ٧٩٠ ، والخزانة ٣/٦٥٠.

(٣) ذكر سيبويه أيضا عدم المجازاة بأسماء الشرط إذا سبقتها أمّا مثل : وأمّا مَنْ يأتينا فنحن نأتيه . الكتاب ٣/

بـاب [المثنى]*

قوله " الاسم المثنّى إمّا صحيح ، ونعني به ما ليس في آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة " .

[ما لا يثنى من الأسماء]

كان ينبغي له أنْ يبين الاسم المثنى أولا وحينئذٍ يقسّمه إلى ما ذكره ، لأنَّ من الأسماء ما لا يُثنَّى ومنها ما يُثَنَّى ، فالذي لا يثنّى : " كلّ " و " بعض " لأنَّه لا فائدة في تثنيتهما ، إذْ " كل " و " بعض " يعطيان ما يعطي " كلان " وبعضان ، لأنَّ " كُلاًّ " يعم به كل متبعض قلّ أو كثُر ، وبعض يقع على ما دون الجميع خلافاً لهشام (١) والكسائي ، فإنّهما لا يوقعان " بعضاً " إلاّ على ما دون النّصف ، لأنَّ أحمد بن يحيى حكى عن ابن الأعرابي (٢) : أنَّ العرب تسمّي النّصف بعضا . بل زعم أبو عبيدة (٣) أنَّ بعض الشيء قدْ يقع على جميع الشيء وحَمَلَ على ذلك قوله تعالى ﴿ يُصِبْكُم بعضُ الّذي يَعِدُكُم ﴾ (٤) قال : ألا ترى

(*) ينظر ما سبق ص ١٠١ عند ما تحدث عن الأشياء التي انفردت بها الأسماء ، ومنها التثنية . وص ١٨٩ عند قول الجزولي : الاسم الذي تفهم منه التثنية مثنى حقيقة وغير مثنى " .

(١) هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي صاحب الكسائي أخذ عنه كثيراً من النحو ، صنّف في الحدود و " المختصر " و " القياس " وغير ذلك . توفي سنة ٢٠٩ عن وفيات الأعيان ٣ / ٨٥ . وعنه رسالة ماجستير من إعداد: تركي العتيبي الحاضر بجامعه محمد بن سعود

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله ، راوية ، ناسب ، علّامة باللغة . من أهل الكوفة ، لزمه ثعلب بضع عشرة سنة . وهو ربيب المفضل بن محمد صاحب المفضليات . وصنف : أسماء الخيل وفرسانها ، وتاريخ القبائل ، والنوادر وشعر الأخطل ، وغيرها . انظر الأعلام للزركلي (ط ٣) ٦ / ٣٦٥ .

(٣) وكذلك قال ثعلب عند قوله تعالى ﴿ ولِيبيّن لكم بعض الذي ﴾ قال : تكون بمعنى كلّ وبمعنى بعض " المجالس : ٥٠ . وينظر التهذيب ١ / ٤٨٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٦١ .

(٤) الآية ٢٨ من سورة غافر .

أنَّه إذا كان صادقاً أصابهم جميعُ ما يعدهم به . والصحيح أنَّ بعض الشيء لا يقع على جميعه ،ولا حجّةَ له فى الآية ، لأنَّه قد يعدهم -إنْ كذّبوا - بشيء ، اذا أوقعه الله تعالى لم يصبهم منه إلاَّ بعضه وفيه هلاكهم ، ألا ترى أنَّ عاداً أُهلكت بالرِّيح ،ولم يصبهم من الرِّيح إلاّ بعضُها وهو ما لاقى أجسامهم ، وكذلك قومُ نوح أُهلكوا بالطوفان ، ولم يصبهم إلاّ بعضُه إذْ منه ما لم يصب أحداً ، وإنّما كان يلزم ما ذكر أنْ لو قال تعالى : "يقعُ بعضُ الّذى يعدكم لأنّ الصادِقَ إذا وعدَ بوقوع شيءٍ وقع جميعه لا بعضه . فإذا ثبت أنّ بعض الشيء يقعُ على ما دون الجميع لم يكن فى قوله "بعضان" فائدة إذْ "بعضٌ" يغني عن ذلك .

وكذلك (١) لا يُثَنَّى "أجمع" و "جَمْعاء" ولا "أكتع" و "كَتْعاء" ، لأنَّ العَرَبَ استغنت عن تثنيتهما : بكلا وكلتا ، كما استغنت بـ "تَرَكَ" عن "وَذَرَ" و "وَدَعَ" خلافا للكوفيين ،فإنّهم أجازوا ذلك قياسا ، والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز لما ذكرنا وأيضاً فإنّه لم يرد به سماع.

وكذلك لا تُثَنَّى الأسماءُ المحكيّةُ التى هى جُمَلٌ فى الأصل نحو "تأبّطشراً" وبَرَقَ نَحْرُهُ ، لئلاّ تبطلَ الحكاية ، فإنْ أردْتَ تثنية شيء من ذلك قلت : جاءنى ذواتأبّطَ شراً أوْ : اللذان يقال لكلّ واحد منهما تأبّطَ شراً .

وكذلك لا تُثَنَّى الأسماءُ المركبةُ لشبهها بالمحكيّة نحو "معد يكرب" خلافا لمن أجاز ذلك من النحويين (٢) قياساً ، وأمّا السماع فلم يرد بشيءٍ من ذلك للعلّة التى ذكرنا ،فإنّ أردتَ التثنية فعلت كما فعلت فى المحكيّة.

وكذلك أيضا لا يُثَنَّى "أَفْعَل" من نحو قولك "الزيدان أفضَلُ من عمرو ، لأنّها تتضمَّنُ معنى الفعل والمصدر ، وكلاهما لا يُثَنَّى ،ألا ترى أنّ معنى قولك : "بكرٌ أفضل من عمرو : بكر (٣) يزيد فضله على فضل عمرو".

---

(١) عدّد ابن عصفور فى شرح الجمل ١/ ٣٦ الأسماء التى لا تثنّى ، فزاد عمّا هنا الأسماء المختصة بالنفى ، ونقصَه اسم الشرط واسم الاستفهام/ المركبة والأسماء وينظر المقرّب أيضا ٢ / ٤٠-٤٣ .

(٢) انظر ما سبق ص ١٧٣ هـ ٢

(٣) فى الصورة : وبكر.

وكذلك لا تُثنَّى أيضا الأسماءُ المتوغلةُ في البناءِ ، وهي التي لم تكن معربة قطّ نحو " مَنْ وما " لشبههما بالحَرف ، فأمّا هذان واللذان وهاتان واللتان فصيغ تثنيةٍ لا تثنية صحيحة ، وقد تقدم تبيين ذلك (١) .

وكذلك أيضا لا يُثنَّى اسم الشرط أو الاستفهام - وإنْ كان معرباً كأيٍّ - إجراءً له مُجْرَى الحرف الذي تضمّن معناه .

وكذلك أيضا لا تُثنَّى الأسماءُ المفردةُ في الوجود واقعة كانت على شخص أو على جنس ، لأنّها ليس لها ما يُضمُّ إليها فلا تقول : شَمْسَان ولا لَبَنَان " ما دام " لبن " يراد به الجنس . (٢)

وكذلك أيضا لا تثنى التثنية ولا جمع السلامة ، لا تقول : زيدانان ولا زيدونان ، لئلاّ يؤدِّيَ ذلك إلى الجمع بين علامتي إعراب .

وكذلك أيضا لا يُثنَّى جمع التكسير واسم الجمع وأسماء العدد ما عدا مائة وألفاً إلّا في ضرورة شعرٍ فلا (٣) يقال " رجالان " ولا " قومان " ، لأنّ " رجالا " و " قوما " تُغْني عن ذلك ، وكذلك لم يقولوا " ثلاثتان " لأن " ستة " تغني عن ذلك ولا " أربعتان " ، لأن " ثمانية " تغني عن ذلك ، وكذلك أيضا سائر أسماء العدد إلاّ مائةً وألفاً فإنّك تقول : " مئتان " و " ألفان " ، لأنك لا تجد ما يُغْني عن ذلك في أسماءِ العَدد ، وممّا جاء من تثنية ذلك في الضرورة قول الشاعر :

تَبَقَّلَتْ في زمن التَّبَقُّلِ   بَيْنَ رِمَاحَيْ مالك ونَهْشَلِ (٤) [٤١]

وقول الآخر :

وكلُّ رفيقي كلِّ رحل - وإنْ هُما   تعاطى القنا قوماهما - أخوانِ (٥) [٤٠]

فثَنَّى الأوّلُ : " رماحا " وهو جمع تكسير ، وثنى الآخر " قوما " وهو اسم جمع ضرورة ، وكذلك ثَنَّى الفرزدق " سبْعا " وهو عدد ضرورةً فقال :

---

(١) انظر ما سبق : ١٩١

(٢) " " : ١٠٨

(٣) في المصورة : ولا يقال

(٤) سبق تخريجه : ص ١٠١

(٥) سبق تخريجه : ص ١٠١

٢٦٢ - فلن تستطيعوا أنْ تميلوا الذى رسا   لها عند عالٍ فوق سَبْعَين دائم (١)

يريد : فوق سبع سماوات // [وسبع أرضين] (٢) . وما عدا ذلك من ٩٩
الأسماء تجوز تثنيته فى فصيح الكلام .

وانما قال لما أراد أن يبين الصحيح : ونعنى [به] (٣) ما ليس فى آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة ، لأنّ ذلك شئ وضعَهُ هو وليس الاصطلاح كذلك ، لأنّ المهموز الآخر فى اصطلاح النحويين من قبيل الصحيح الآخر ، لكنّه لما رأى الهمزة التى فى الآخر قد تتغير بالبدل والتسهيل (٤) صارت الهمزة عنده بذلك مشبهة لحرف العلّة فى قوله : " وامّا معتل وهو ضربان : منقوص ومقصور " .

يعنى بالمنقوص ما حذف من آخره حرف ، وبالمقصور ما فى آخره ألف ، وسُمّيَ مقصورا ، لأنّه قُصِر عن الإعراب جملةً ، فلا يدخله إعراب في حال من الأحوال . وجعلُه المعتل أيضا : المنقوص والمقصور خاصة ، شئ رآه ، وكأنّه جَعَلَ المعتل ما اعتل آخره ، وإنّما المعتل الآخر فى اصطلاح النحويين ما في آخره حرفُ علة اعتل أو لم يعتل فمثال " ظبي " و " غزو " عندهم معتل الآخر ، وإنْ صحّ حرف العلة فيهما .

وقوله : " والمنقوصُ ضربان : خاصّ وعام " .

المنقوصُ الآخِر عند النحويين ضربان : منقوصٌ على قياس : وهو كل اسم حُذِفَ آخرُه لعلّةٍ تصريفية اقتضت ذلك - وهو كل اسم فى آخِرِه ياءٌ قبلها كسرة نحو : " قاضٍ " و " غازٍ " ، ألَاَ ترى أنّ الأَصْلَ " قاضيٌ " و " غازوٌ "

---

(١) البيت للفرزدق فى الديوان : ٣١١ وهو من قصيدة مطلعها :
تحنّ بزوراء المدينة ناقتى ... حنينَ عجول تبتغى البَوّ رائم
ورواية صدر الشاهد فيه : *ليَنتَقلْنها لم يستطِعْنَ الذى رسا* وهو فى الضرائر لابن عصفور : ٢٩٩ والهمع ١ / ٤٣ والدرر ١ / ١٨ .
(٢) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة ، وما أثبتناه مستفادٌ من الضرائر لابن عصفور .
(٣) مكانها بياض ، وأثبتناه من الجزولية .
(٤) ويطرأ عليها الحذف والنقل . وهذا شبيهٌ بما يطرأ على حروف العلة . قاله الشلوبين فى شرحه الكبير على الجزولية : ٢٠٤ .

فاستثقلت الضمّة في الواو المتطرفة بعد الكسرة فقلبت ياءً فصار غازيُ، ثم استثقلت الضمة في ياء "غازٍ" و "قاضٍ" ،فحذفت ،فالتقت الياء فيهما ساكنة مع التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين فقيل "قاضٍ" و "غازٍ" ، وهذا النوع حَرٍ أَنْ يُسَمّى عامّا لأنّه لا ينضبط كثرة .

ومنقوص على غير قياس ، وهو : كل اسم حذف آخره اعتباطا من غير عِلّة أوجبت ذلك ، وليس طريق إثباته إلّا السماع نحو "يدٍ ، ودم ، وأخ ،وأب ، وجميع ذلك حَرٍ أن يُسَمّى خاصّاً ، لأنه مضبوطٌ محصورٌ بالسّماع ، لكنّ أبا موسى(*) جعل المنقوص على قياسٍ عامّا،وجعل الأسماءَ السّتّةَ المضافةَ ـ المنقوصَ الخاصَّ، ولم يذكر حكم ما عدا ذلك من المنقوص على غير قياس في التثنية ، لأنّه رأى أنّ القياسَ فيه أَنْ يُثَنّى كما يُثَنّى الصحيح الآخر إلّا في ضرورة شعر، فإنّهم ربّما ردّوا المحذوفَ منه إذا كان حرف علّة في التثنية قالوا في : "يدٍ" "يديان وفي "دم" دَمَيان" قال الشاعر :

٢٦٣- يديَانِ بَيْضَاوان عند مُحَلّمٍ قد تمنعانك أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدَا (١)

وكان ينبغي له أنْ يقول "يدان" لولا الضرورة ، كما قال الله تعالى ﴿تَبَّتْ يدا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ (٢) وكما قالوا "يداك أوكتا وفوكَ نَفَخَ" (٣) .
وكذلك قول الآخر :

٢٦٤- فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جرى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليقين (٤)

---

(١) البيت مجهول القائل وهو في المنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨ ،وابن يعيش٤/ ١٥١ ، ٥/ ٨٣، ٦/ ٥، ١٠/ ٥٦ ، والمقرّب : ٢/ ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٠ ، ٢/ ٣١٤ ،والخزانة ٣/ ٣٤٧ .
(٢) أول سورة المَسَد .
(٣) من أمثالهم وهو في كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٣٣١ ومجمع الأمثال ٢/ ٤١٤ والمستقصى ٢/ ٤١٠ ، وغيرها ، وأوكتا : شدّتا بالوكاء .
(٤) البيت لعلي بن بدال فيما استصوبه البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٥٢ ، وهو في المقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣ ، والمنصف ٢/ ١٤٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٤ ، والإنصاف ٣٥٧ ، وابن يعيش ٤/ ١٥١ ، ١٥٢ ، ٥/ ٨٤، ٦/ ٥، ٩/ ٢٤ ، والمقرّب ٢/ ٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٠ ، ٢/ ٣١٤ ، والخزانة ٣/ ٣٤٩ .

(*) في المصورة : أبو

لولا الضرورة لقال : الدَّسانِ " .

وقوله " وإمّا مُشَبَّهٌ بالمعتل ، ونعني به ما في آخره ياءٌ أَوْ واوٌ ساكنٌ ما قبلهما مشدّدتان أَوْ مُخَفَّفَتان وما في آخره همزة " .

إنّما احتاج إلى تبيين ذلك أيضا لأنّه شيءٌ وضَعَه وليس الاصطلاح عليه ، بل ما في آخره همزة عند النحويين من قبيل الصحيح الآخر ، وما في آخره ياء أو واو من قبيل المعتل الآخر عندهم ، ويعنى بالمشدّدتين نحو " وليّ " و" عدوّ " وبالمخففتين نحو " ظَبْيٍ " و" غَزْوٍ " .

وقوله " وإذا ثَنّيت الصحيح ألحقت الملاتين من غير تغيير(1) إلاّ ما جاء من قولهم : " أَلْيان " و " خُصْيان " .

يعنى أنّك تلحق علامتي التثنية وهما الألف والنون ولا تغير لفظ ما تدخلهما عليه فتقول في تثنية : زيد ، وفاطمة ، وقائم ، وقائمة : زيدان ، وفاطمتان ، قائمان ، وقائمتان ، وكان القياس أنْ يقال في تثنية : أَلْية وخُصية " أَلْيتان ، وخُصيتان " إلّا أنّهم شذّوا فيهما فحذفوا التاء فقالوا : " أَلْيان " و " خُصْيان " قال :

٢٦٥ - ترتجُّ أَلْياهُ ارتِجَاجَ الوطْبِ (2)

وقال آخر :

كأنّ خُصَيَيْهِ من التَدَلْدُلِ .

ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حَنظَلِ (3) [١٠١]

وقد جاءَ على الأَصل قال الشاعر :

---

(1) في المصورة : تغيير.

(2) البيت مجهول وهو في المقتضب ٣ / ٤١، والمنصف ٢ / ١٣١ ١٤٥، والاقتضاب ٣٩٣ والامالي الشجرية ١ / ٢٠ ، وابن يعيش ٤ / ١٤٣ ، والمقرب ٢ / ٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٠ . والخزانة ٣ / ٣٦٦ وقال المبرد في المقتضب ٣ / ٤١ : " فأمّا قولهم خُصْيان فإنّما بنوه على قولهم : خُصْيٌ فاعلم ، ومن ثنّى على قولهم : خصية لم يقل إلّا خُصْيتان ، وكذلك يقولون : ألية وألْي في معنى ، فمن قال : أَلية قال : أليتان ، ومن قال : أَلْي قال : أَلْيان . . . . إلخ . . "

(3) سبق تخريجه .

٢٦٦- متى ما تلقَنِي فَرْدينِ تَرْجُفْ   روانِفُ أَلْيَتيكَ وتُستطارا(١)

وقـال :

٢٦٧- وإنَّ الفَحْلَ تُنْزَعُ خصيتاهُ   فيُصبِح جافِراً قَرِحَ العِجانِ (٢)

وهذا الذى قال صحيح إلاّ أَنْ يختلِطَ المذكّر بالمؤنث فإنّك إذْ ذاك تردّ المؤنث إلى المذكر فتغلّبه عليه ،فتقول فى تثنية : قائمة وقائم : " قائمان ، وفى تثنية أحمر وحمراء " أحمران " ولا يجوز غير ذلك إلّا ما شذ فى قولهم : ضَبْعان فى تثنية ضَبع وضِبْعان فغلبوا لفظ ضَبْع وهو للمؤنث على ضِبْعان وهو للمذكر ، لما كان المؤنث أقلّ حروفا (٣) ،ويجوز : ضِبْعانان على الأصل من تغليب المذكر على المؤنث .

وقوله " وإذا ثنّيت المنقوص رددت المحذوف// فيما عدا : فوك ، وذو ، وألحقت العلامتين ". ١٠٠

يعنى أنّك إذا ثنّيت مثل : قاضٍ ، قلت : قاضيان فترد المحذوف لزوال موجب الحذف ، وهو التنوين والسكون الذي كان فى الياء ، وكذلك إذا ثنّيت أخاً وأخواته قلت : أخوان وأَبَوان وحَمَوان وهنوان ، فترد المحذوف ، ولم يَردّوا فى " ذو " بل قالوا : " ذَوا مال " ، لأنهم لو ردّوا فقالوا " ذويا مال " ، لأدّى ذلك إلى اجتماع حرفي علّة ، فاستثقلوا الردّ لذلك . وأيضا فإنّهم أرادوا أنْ يفرّقوا بين تثنية المنقوص الذى رد إليه المحذوف فى حال وبين ما ليس كذلك ، فلم يردّوا المحذوف فى تثنية " يدٍ " وأمثاله لمّا لم يردّوا إليه المحذوف وهو مفردٌ فى حالٍ ، وردّوا المحذوف فى مثل " قاضٍ " و " أخ " ، لأنّهما قد رَدّوا المحذوف فى مثل " رأيت قاضياً " وفى الأخ فى حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، فقالوا : أخوك ، فلمّا لم يردّوا المحذوف إلى " ذو " فى حال الإفراد فى موضع من المواضع ،

---

(١) البيت لعنترة فى ديوانه : ٢٢٤ والرواية فيه : متى ما نلتقى وتخريجه فيه ، وينظر ابن يعيش ٢ / ٥٥ ، ٤ / ١١٦ ، ٦ / ٨٧ ، والخزانة ٣ / ٣٥٩ ، ٤٧٧

(٢) البيت فى اللسان (خصا) ليزيد بن الصعق .

(٣) اللسان (ضبع) .

لذلك لم يرد إليه المحذوفُ فى التثنية ، ولهذه العلة أيضا لم يردوا المحذوف في تثنية " فوك " ، ألا ترى أنّه لم يُردّ إليه المحذوفَ وهو مفرد فى موضع من المواضع ، فمن قال " فمان " فإنَّه يبنى التثنية على المفرد ، وهم قد قالوا فى حين الإفراد " فم " ، ومن قال : " فَمَوان " فجمع بين العوض والمعوّض منه ، فلأنَّه أراد أَنْ تكون الأَسماءُ الستةُ المعتلةُ المضافة فى التثنية على وتيرةٍ واحدةٍ ، فى أَنْ يكون ما قبل علامة التثنية حرف عِلَّة ، ولولا ذلك لم يجزِ الجمعُ بين العِوَض والمُعوَّضِ منه .

وقوله " وإذا ثنيتَ المقصورَ قلبتَ الألف إلى أصلها في الثلاثي ، وإلى الياء فيما زاد ، وأَلحقت العَلامتين " .

يعنى أَنَّك تقلب الألف فى الثلاثى إلى أصله من ياء أَوْ واو(1) فتقول فى تثنية " عصا " : عصوان " ، لأنَّه من ذوات الواو ، تقول : عَصَوتُه إذا ضربته بالعصا ، وتقول فى تثنية " رَحَى " " رَحَيَان ، لأَنَّهم يقولون : رَحَيْتُ بالرّحى " ومن قال " رَحَوْت " قال " رَحَوان . فإنْ جُهِل الأَصلُ ، فإن سمع فى اللفظ إمالة قلبت الألف في التثنية إلى الياء وإنْ لم تسمع فيه إمالة قلبت الألف واواً فتقول فى تثنية " إلى " إذا سمّيت بها : إِلَوان "(1) وإنَّ جهلت الجميع قلبت الأَلف ياءً ، لأَنها الغالبةُ على اللام كما أَنَّ الأَلفَ إذا جهلت وهى عين الكلمة حكم بالواو ، لأَنّها الغالبة عليها عيناً ، وإنْ كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف قلبت الألفُ ياءً على كلّ حال منقلبة كانت عن ياء أَوْ عن واو أو غير منقلبة عن شئ فتقول فى تثنية " أَرْطى " و " عَلْقى " و " حُبْلى " و " مُصطفى " و " حُبَارى " : " أَرْطيان " و " عَلْقيان " و " حُبْليان " و " مُصْطَفيان " و " حُبَاريان " هذا مذهب أهل البصرة . (1)

وأمّا الكوفيون فإنَّ المقصورَ الثلاثى عندهم إذا كان مضموم الأول أَوْ مكسوره ثُنِّيَ بالياء كان مِنْ ذوات الياءِ أو من ذواتِ الواوِ(2) فيقولون فى تثنية رِبا ، وضُحى ، وهُدى " رِبَيان وضُحَيان وهُدَيان "(3) إلّا لفظتان شذتا وهما " رِضَى وحِمَى "

---

(1) المخصص ١١٢/١٥، ١١٣ ، وينظر الكتاب ٣ / ٣٨٦ - ٣٩٠ .
(2) ذكر مذهبهم هذا صاحب المخصص ١١٢/١٥ .
(3) الكتاب ٣٨٧/٣ .

فإنّ العرب تنتهط بالياء والواو فقالوا : " رِضَوان (١) ورِضَيان و جِمَوان وجِمَيان (٢) " . فإنْ كان مفتوح الأول واتفقوا البصريين في تثنيته ، ولا يعرف البصريون بين المفتوح الأول وغيره فرقاً ، وقد حكى سيبويه (رحمه الله) في تثنية " رِبَا : رِبَوان " (٣) ، وهو خلاف ما ذهبوا إليه ، و" حِمَوان" بالواو شاذ عند البصريين وكذلك " رِضَيان " بالياء شاذٌ عندهم (٤) ، وأما ما زاد على ثلاثة أحرف فلا خلاف بين النحويين (٥) في أنه يُثَنَّى بالياء . وقد حُكِي ألفاظٌ من المزيد على ثلاثة أحرف حذفت منها الألف وهي القَهْقَرى والهَيْدَبى في لغة من قَصَرَ والضَبَغْطَرى (٦) : وهو الأحمق الذى لا يعجبك ، قالوا في تثنيتها " قَهْقَران ، وهَيْدَبان ، وضَبَغْطَران ، وكأنهم حذفوا لطول الاسم وكونها زائدة ، والقياسُ قلبُها ياء كما قالوا في تثنية " جُمادَى " : " جُمادَيان "

قال الشاعر :

٢٦٨- أَصبحَ زيدٌ خَفِشَ العَيْنين
فِعْلتُهُ ما تنقضي شهْرَيـن
شَهْرى ربيعٍ وجُمادَيين (٧)

---

(١) نفسه ٣ / ٣٨٦ .
(٢) في المخصص ١ / ١١٣ ، أنّ الكسائي سمع العرب تقول في : حِمَى حِمَوان ، وفي رضا رِضَوان .
(٣) الكتاب ٣ / ٣٨٧ .
(٤) وهو خلاف ما حكاه الكسائي عن العرب .
(٥) الصحيح أنّ هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين في هذا ، وهو المسألة الخلافية ١١٠ من مسائل الإنصاف وينظر المخصص ١٥ / ١١٤ ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنّه يحذف الحرفان الأخران . وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز حذف شيءٍ في مقصور ولا ممدود . الإنصاف ص ٧٥٤ .
(٦) في الصورة : ضيفطرى ، والتصويب من الكتاب ٤ / ٣٠٢ والممتع : ٦٠٩
(٧) الرجز مجهول والبيت الثالث في الإنصاف ٧٥٥ ، والرواية فيه جماديينه ، وكذلك رويت الأبيات الثلاثة في المخصص ١٥/١١٤ العينينه ، شهرينه ، جماديينه . وانظر ما كتبه ابن التلاميد التركزي على هامش المخصص عند هذه الأبيات فقد ذكر أنّ ابن سيده حرّف في هذه الأشطار الثلاثة فزاد ونقص متبعا ابن دريد . والأبيات الثلاثة بالرواية التي أثبتها الشارح موجودة في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٢ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٣٨-٣٤٠ =

وقُلِبَت الألفُ ياءً فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ من الأسماءِ بالحَمل على الفعلِ الرّباعي ، وقلبت في الرّباعيّ بالحَمْل على المضارِع ، فإذا قلت : أَغْزيتَ فمضارعه أُغْزِيَ وأَعطيتَ أُعْطِي فحمل الماضي على المضارع في ذلك ، أَلَا ترى أنّه من ذوات الواو في الأصل تقول في الثلاثي " غزوت "(1) .

وقوله " والمشبّه بالمعتلّ كالصحيح " .

يعني أنّه مثله في إلحاق العلامتين من غير تغيّر فتقول في تثنية " ظَبْي و" غَزْو " و " وَلِيّ " و " عَدُوّ " و " رَشَأ " و " خَبْء [ونبيء] (2) : "ظَبْيان" و "غَزْوان " و " وَلِيّانِ " و "عَدُوّان " و " رَشَآن " و " خَبْءان " و " نبيئان" . وليس قولك : خَبَان " بحذف الهمزة ونقل حركتها على الساكن قبلها ، وقولك " نبيّان " بقلب الهمزة ياءً وإدغام التي قبلها فيها ، " ورشان " بجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذى منه حركتها وهو الألف من التغيير الذى يلحق بسبب التثنية ، لأنّ ذلك يكون قبل التثنية ثم تلحق علامة التثنية بعد ما لُيِّنَت الهمزة أَوْ حذفت أو أُبدلت . // ١٠١

وقوله " ما لم يكن مهموزاً قبل آخره ألف زائدة فإنْ كان كذلك : فما همزته أصل كالصحيح " .

يعني أنّ الاسم إنْ كان مهموزَ الآخرِ وقبل الهمزة ألف زائدة أُلحقته في التثنية العلامتين من غير تغيير كما تفعل بالصحيح فتقول في تثنية قُرّاء ووُضّاء : قُرّاءان (3)

= وَرَدَ البيتُ الثالث وقبله :

يا رُبّ خال لك من عُرينه فسوته لا تنقضي شهرينه

وهو منسوب إلى امرأة من فقعس . وينظر المقرّب ٢ / ٤٥ ، والممتع ٦٠٩ .

(1) قال ابن سيده في المخصص ١٥ / ١١٣ " وإنّما وجبت الياء فيما زاد على ثلاثة أحرف ، لأنّا إذا صرّفنا منه فعلا انقلبت الواو ياءً ضرورة في بعض تصاريفه " إلخ ...

(2) سقطت ، وسيثبتها بعد قليل .

(3) القُرّاء الحسن القراءة ، والقُرّاء : الناسك ، وفعله تقرّأ ويقال : قَرُأْتُ أى صرت ناسكاً ، أيضا : اللسان (قرأ) . وينظر المقتضب ٣ / ٣٩ ، ٤٠ ، والمخصص ١٥ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٣ ، والبسيط ٩٧ (التحقيق) .

[و سـ]وُضَّاءان ، لأنهما من قَرَأَ وَوَضُؤَ وهذا الذي ذكره هو الأفصح ، وقد حكى قلب الهمزة واواً قُرّاوان (١) وُوضَّاوان وذلك قليـل .

وقـوله : " وما انقلبت فيه عن زائد محض قلبت فيه واواً في المعروف مـن لغتهـم ".

يعني بذلك همزة التأنيث نحو : صَحْراء وحمراء ، فإنها منقلبة عن الألف الزائدة للتأنيث ، والدليل على أنّها منقلبة ، وأنّها لم تزد بذاتها للتأنيث غير منقلبة عن شئ ــ قولهم في جمع " صحراء " ، صحاريّ "(٢) قـال :

٢٦٩- لقد أغدو على أَشْقَرَ يفتالُ الصحاريّا (٣)

إذ لو كانت غير منقلبة عن شئ لقيل : " صحاريُّ " في لغة من يحقـق الهمزة كما يقـال : " قَرارِيء "(٤) ، فدلّ ذلك على أنّها مبدلةٌ من حرف علـة لو قوعه متطرفا بعد ألف زائدة ، فلما زالت الألفُ في الجمع وهي التي أوجبـت بدل حرف العلة همزة ، زال الهمزُ . وإذا ثبَتَ أنّها بدل من حرف العلّـة فذلك الحرفُ هو الألف ، لأنّ الألفَ قد ثبت كونُها علامةَ تأنيثٍ في نحـو : حُبلى ، ولم يأتِ ذلك في الياء ولا الواو ، فلما جمعوا " صحراء " زالت الهمزة ورجعت الألفُ ثم قلبت الألف ياءً لأجل الياء التي قبلها ، وأُدغمت اليـاء في الياء [فإذا ثنيت مثل " صَحَراء " قلت " صَحراوان " في اللغـة المشهورة . وقد يقال : صحراءان " بإثبات الهمزة ، وحُكي عنهم في تثنية زكرياء : زكريّاوان وزكرياءان (٥) ، وقد شذّوا في أربعة أسماء من ذلك فحذفوا الهمزة والألف التي قبلها في التثنية وهي : خُنْفُساء وباقِلاء و عاشُوراء وقُرْفُصاء ، فقالوا : " خُنْفُسان ، وباقِلان ، وعاشوران ، وقُرْفُصان .

---

(١) حكاه أبو علي الفارسي عن بعض العرب كما في الكافية وشرحها للرضى ١٧٥/٢

(٢) في اللسان (صحر) أنّ الجمع : الصحارَى والصحارِي وأصلِ الصحارِيُّ صحاريّ

(٣) البيت للوليد بن يزيد . وهو في الإنصاف ٨١٦ وابن يعيش ٥٨/٥ ، والمقرب ١٦١/٢ ، والخزانة ٣٢٤/٣ .

(٤) جمع قُرَّاء ، وقد ورد في صلب اللسان والمحكم : قرائى ، وعلّق على اللسان بأنّه في القاموس : قواريء بواو بعد القاف بزنة فواعل ، ولكن في غير نسخة من المحكم قراريء براءين بزنة فعاعل " ، قلت : وهو الصواب .

(٥) اللسان (زكر) .

وقوله : " وما انقلبت فيه عن أصل أو عن زائد ملحق بالأصل فأجْرِه إنْ شئت على الأصل وإنّ شئت على الزائد والأوّل أحسن ".

مثال " ما انقلبت فيه عن الأصل كساء وسقاء " فالهمزة في كساء مبدلة عن الواو، والأصل كساو، لأنّها من كسوت، والواو في "كسوت" أصل، والهمزةُ في سقاء مبدلة عن ياء لأنها من "سَقَيْتُ" والياء في "سقيت" أصل.

ومثال : ما انقلبت فيه عن زائد ملحق بالأصل "عِلْباء" و "دِرْحاء"، فالهمزة في علباء زائدة بدليل قولهم : " عَلَبْتُ الرُّمْحَ " إذا شددته بالعِلْباء فيحذفون الهمزة، والهمزة في "درحاء"، بدل من حرف علّة لتطرفه ووقوعه بعد ألف زائدة بدليل أنّهم قالوا لما ألحقوا هاء التأنيث وبنوا الكلمة عليها "دِرْحاية "(١) لكونها إذ ذاك ليست بطرف فدلّ ذلك على أنّ همزةَ "دِرْحاء" منقلبةٌ عن ياءٍ، وتلك الياءُ زائدةٌ إذْ لا يتصور أنْ تكون أصلاً، لأنّ الياء لا تكون أصلا في بناتِ الأربعة إلاّ في المضعف نحو " حَيْحَيْت " وكذلك ينبغي أنْ تجعل الهمزة في " عِلْباء " بدلا من ياء، لأنّ الإلحاق قد استقر بالياء بدليل " دِرْحاية "، ولم يستقر بالهمزة، فالياءُ إذاً هي التي ألحقتْ بناء " عِلْباء " و " دِرْحاء " ببناء " قِرْطاس(٢) وإجراؤه على الأصل هو أنْ تلحقه العلامتين من غير تغيير، فتقول : "كِساءان" و "سقاءان" و " عِلباءان " و " دِرْحاءان " وإجراؤه على الزائد هو إبدالها "واواً" كما يفعل بهمزة التأنيث فتقول " كِسَاوان " و " سِقاوان "(٣)، وإجراؤه مجرى الأصل أحْسَن، لأنّه أشبه بقُرّاء وأمثاله مما الهمزة فيه أصْل منه بحمراء وأشباههما مما الهمزةُ فيه زائدة للتأنيث من حيث إنّهما بدل من أصل أو في مقابلته، وهاتان اللغتان يتكلم بهما جميعُ العرب، وقد حُكِيت لغة ثالثة لبني فزارة خاصة، وهو قلب الهمزة ياءً فيقولون : "كسايان" و " سقايان" حكى ذلك أبو زيد في كتاب " الهمز " له (٤)، والتغيير في جميع ما ذكرنا

---

(١) عن الجوهري : الدرحاية : الرجل الضخم القصير، وهي فعلاية قال الراجز : عَكَوَّكا، إذا مشى دِرْحايَهْ

تحسبني لا أعرفُ الحُدَايَهْ "

اللسان (درحى) وينظر الكتاب ٣ / ٢١٤.

(٢) الكتب ٣ / ٢١٤

(٣) الكتاب ٣ / ٣٤٩.

(٤) وحكاه الكسائي عن بعض العرب، المخصص ١٥ / ١١٦.

انما هو بسبب التثنية ، لأنّ الهمزة قريبة من الألف جداً ، فكرهوا أن يقولوا " حمراءان " وقالوا : " حمراوان " ، ولم يقولوا " حمرايان " بالياء لأنّ الياء أقربُ إلى الألف من الواو (١) وهم إنّما فرّوا من الهمزة لمقاربتها الألف ، وأيضاً فإنّ ذلك كان يُؤدّى في النصب والخفض إلى الجمع بين يائين ، فكان ما لا يؤدى إلى ذلك أولى [وأيضا لما كانت همزة التأنيث ليست أصْلا في التأنيث ، وإنّما هي بدل من الألف المقصورة التي هي أصل فيه ، أرادوا إذْ عزموا على بَدلها أنْ يبدلوها بما هو أشبه بها في هذا المعنى ، أعنى في أنّه لا يكون علامة تأنيث قط ، وهو " الواو " ، لأنّ " الياء " قد تكون علامة تأنيث في نحو " أنت تفعلين " (٢) فلذلك أبدلوها واواً ، وحملوا همزة كِساء وعِلْباء عليها في ذلك فأبدلوها " واواً " فقالوا : " كِساوان " و " عِلْباوان " ، ومَنْ قال هذا كَرِه الهمزة بين الألفين لما تقدّم ذكرُه] والدّليل على أنّ التثنية أحدثت هذا التغيير للسبب الذى ذكرناه ، أنّك لو أفردت جميع ما تقدم ذكره لم يكن تسهيله إلاّ بجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذى منه حركتها (٣) . ووجه قول الفزاريين : " كسايان " أنّهم رأوا أنّ " الياء " أخفّ من " الواو " مع أنّها ليست مثل الهمزة في القرب من الألف .

[الجمع بالواو والنون]

و قوله : " الاسم المجموع بالواو والنون رفعا والياء // والنون نصباً وجرًّا في الصحيح ، والمشبّه بالمعتل ، حكمه حكم التثنية " . ١٠٢

يعني أنّك تلحق جميع ذلك العلامتين من غير تغيير ، فتقول " زيدون " و " قائمون " و " جَزْؤون " في جمع " جَزْء " اسم رجل (٤) ، كما فعلت في

---

(١) المخصص ١٥/ ١١٦ .
(٢) نفسه ١٥/ ١١٥ ، ١١٦
(٣) شرح الشافية ٣/ ٤٠
(٤) اللسان (جزأ)

التثنيـــة ، إلاّ ما كان من ذلك مهموز الآخر وقبل الهمزة ألفٌ زائـدة فإنّك أيضا تقلب الهمزة إذا جَمَعْتَ حيثُ كنت تقلبها في التثنيـة فتقـول في جمع " عطاء " اسم رجـل " عطاؤون" و " عطاوون وفي جمع "وَرْقاء " اسم رجل " وَرْقاوون "(١) كما كنت تفعـل في التثنيـــة .

وقـوله : " وفي المعتـل تحذف ما كنت تقلبــه في التثنيـــة "

يعني أنَّ المقصوَر كنت تقلب الألف فيه إلى الياء أو إلى الواو على حسب التفصيـل الذي تقدّم ذكره ، وأمّا في الجمع فلا تقلب الألف بـل تحذفها فتقول في " مُصْطَفَى " و " أَعْلَى " : " مُصطَفَوْن " و " أَعْلَوْن " قـال الله تعالى : ﴿ وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾(٢) إلاّ ما شذ من قولهم " مُقْتَوِين " قـال عمرو بن كلثـوم التغلبي :

٢٧٠- تُهَدِّدُنا وتوعِدُنا رُوَيْدا   متى كنّا لأُمِّكَ مُقْتَوِيـــنا (٣)

وكان القياس أَنْ يقول " "مُقْتَيْن " فيجمع " مُقْتَى " كما يجمع مُلْهى ، لكنهم جاءوا به على الأصـل شذوذاً ويحتمل أنْ يكون مما حُذف منه ياء النسب وكان الأصـل " مقتويِّين " فحذف ياءي النسب وهو يريدهما فيكون كالأعجمين ، والأشعَرين ؟ ألا ترى أنّ المعنى الأعجميّين والأشعريّين ، وقوله " مُقْتَوِينـــا " يريد خدّاما من القَتْو وهو الخدمة كأنه جمع مُقْتَوِى يريد خديم ، والعربُ تدخل ياءي النسب على الصفة للمبالغـة فيقولون : " دَوّار " و " دَوّاري " و " أحمر " و " أحمريّ " . قـال الشـاعر :

---

(١) مثـل صحراء في التثنية ، وفي اللسان (ورق) " وَرْقاء اسم رجـل ، والجمــع وراقٍ ووراقَى مثـل صحارٍ وصحارى . . إلخ . . وفي شرح الكافية للرضي ٢/١٨٠ " نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فإنّهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا " وفي موضع آخر " والمازني كان يجيز في ورقاؤون الهمز في الواو لأجل الضمة . . . إلخ .

(٢) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران ، والآية ٣٥ من سورة محمد .

(٣) البيت من معلقته وهو في جمهرة أشعار العرب ٣٥٣ ورقمه ٥٩ في المعلقة =

أَطَرَباً وأنـت قِنسَّـــــــري
والدَّهْرُ بالإنسان دَوَّارِيّ (١) [١٤٢]

أراد : دَوَّارٌ ، فزاد يائي النسب .

وقوله : " ولا تردّ ما كنت تـردّ "

يعنى أنّه قد كنت ترد حرف العلة في المنقوص الخاص والعام إذا ثنّيت ، وليس الجمع كذلك ، بل تقول في جمع " قاضٍ " و " أخ " : " قاضُون " و " أخُون " فلا ترد شيئا . (٢)

وقوله : " وتضم ما قبل الواو في الصحيح ، وفي كل موضع يُخاف فيه انقلابُها في المعتلّ ، وإذا ضممت ما قبل الواو كسرت ما قبل الياءِ " .

يعني أنك إذا ألحقت الاسم علامَتَي الجمع ضممتَ ما قبل الواو في الصحيح ، فتقول : " زيدُون " . وكذلك تفعل في المشبَّه بالمعتل نحو قولك : نبيُّون ، وجَزْؤُون .(٣) ، لأنّه صحيح أيْ : لم يلحق آخرَه اعتلالٌ ، وكذلك تفعل في المعتل في كل موضع يخاف فيه انقلاب الواو ياءً ، لو لم تضُم ما قبل الواو لانقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأمّا المعتل الذي لا يلزم ذلك فيه فسكت عن تبيين حُكم ما قبل الواو فيه ، إلاّ أنّ كلامَه يعطي أنّ ما قبل الواو فيه لا يكونُ مضموما ، وليس كذلك على الإطلاق بل وإنْ كان مقصوراً ألحقت الواو وهي ساكنة والألِفُ التي قبلها ساكنة فتحذف الألف لالتقاءِ الساكنين ، ويبقى ما قبل الواوِ مفتوحا كما كان ، لأنك قد أَمِنْتَ انقلابَ الواوِ ياءً فتقول " مُصطَفَون " و " عِيسَون " . وأجاز الكوفيون (٤) ضمّ ما قبل الواو فيقال عندهم " مُوسُون " و " عِيسُون " ،

= ومعلقة عمر بن كلثوم بشرح ابن كيسان : ٨٣ ورقمه ٤٤ فيها . مع اختلاف في الرواية وهو في المنصف ٢ / ١٣٣ ، والخزانة ٣ / ٣٢٦ .

(١) سبق ص ٣٢

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٩ .

(٣) في المصورة : جزون .

(٤) مذهبهم في شرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٠ ، وشرح الجمل ١ / ١٤٩ ، ١٥٠ .

وذلك عند البصريين لا يجوز ، لأنّه لم يرد به سَماعٌ ولا يقبلــه قياس ، إذْ لا مُوجِبَ لتغيير الفتحة التي كانت ثابتة قبـل حذف الألف ، وجلب حركة لـــم تكن في اللفظ وليس ذلك بمنزلة قولك " زيدون " فيقاس عليه ، لأنَّ حركة دال زيد إنّما كانت إعرابا فلما أُلْحِقَت علامتا الجمع زال الإعراب فبقيَ الآخر ساكنــاً وعلامة الجمع ساكنة ، وكان القياس أنْ تكسرَ لالتقاء الساكنين لكن منع من ذلك كون الكسرة تُوجِبُ قلب الواو الساكنة ياءً فيلتبس المرفوع بالمنصوب والمخفوض ، فعدلوا عن الكسرة التي هي أصل في التحريك لالتقاء الساكنين إلى الضمـــة لمناسبتها الواو.

وأمّـا إنْ كان المعتلُّ من المنقوص الخاص فإنّك إذا ألحقته علامة الجمـع ضممت ما قبل الواو فتقول : " أَخُونَ وأَبُونَ " . وظاهر كلام أبي موســى يعطي أنك لا تضم ما قبل الواو من حيث إنّه قَصَرَ ضَمَّ ما قبـل الواو على الصحيح وعلى كل موضعٍ يُخافُ فيه انقلابُ الواوِ ياءً لو لم تُضَم ، وليس المنقوص الخـاص من قبيل الصحيح عنده ، ولا يخاف فيه انقلاب الواو ياءً لو لم تَضُم ، وكذلك أيضا بَيَّنَ أنَّ ما قبل الياء يكسر في كلِّ اسم تَضُمّ فيه ما قبل الواو ، ولم يبيِّن مايفعل بما قبل الياء إذا لم يضم ما قبل الواو ، وكان ينبغي له أنْ يُبَيِّن أنَّ اليـــاء يكون ما قبلها مفتوحا إذْ ذاك كما يكون قبل الواو ، على أنّه قد يمكـــن أنّ يفهم من كلامِه أنَّ ما قبل الواو والياءِ في جمع المقصور مفتوح ، وإنْ كان في ذلك بعضُ خفاء ، لأنَّ قوله " تُضَمّ وتُكسَر " بمنزلة أنْ لو قال : تجتلب ضمة وكسرة ، وإذا كنت لا تَجْتلب ضمة ولا كسرة إلاّ في الصحيح وفي كل موضع يخاف فيه انقلاب الواو ياء من المعتل ، فما عدا ذلك لا يُجتلب ذلك فيه ، بل يبقى على ما كان عليه.

فإنْ قيل // : لم قُلِبت الألفُ في التثنية ولم تقلب في جمعِ المقصور ، وهي ١٠٣
في الموضعين قد تحركت في التقدير وانفتح ما قبلها ؟

فالجواب : أنّ الأَصْلَ فيهما الحذفُ لالتقاء الساكنين ، لكنهم لو حذفوها في تثنية المقصور لأَدَّى ذلك إلى اللبسِ في حال الإضافةِ ، إذا قلت : عصـاك ورحـا زيدٍ ونحو ذلك ، ولا يعرِضُ اللَّبسُ في جمعِ المقصور ، فلــو(١) قلـت :

---

(١) في المصورة: ولو

" مصطفَو زيد " لكان صحيحا ، فلذلك حذفوا في الجمع ، ولم يحذفوا في التثنية.

الجمع بالألف والتاء (١)

وقوله : " الاسم المجموع بالألِف والتاءِ : إمّا عارٍ من علامة التأنيث فلا إشكال فيه ..... إلى آخره ".

يعني أنك إذا جمعتَه بالألف والتاء لم تغيره نحو " هِندات ، وكذلك قوله : " وإمّا فيه علامة ، فإنْ كانت " هاء " حذفتها ، وألحقت " . يعني أنّك لا تغيره بأكثر من حذفِ هاءِ التأنيث نحو " فاطمَة " تقول في جمعها : " فاطمات " ، وكذلك قوله : وإنْ كانت همزةً قلبتها واواً وألحقت " يعني أنّك لا تغيره بأكثر من ذلك فتقول : صحراء وصحراوات "(٢) وكذلك في الألف تقول في حبْلى : حُبْليات(٢) .

وليس الأمر في المجموع بالألف والتاء كما زعم ، بل الاسمُ المجموع بالألفِ والتاءِ إنْ كان عاريا من علامة تأنيث فحكمُ آخرِهِ إذا لحقته الألف والتاء كحكمه إذا لحقته علامتا التثنية ، فتقول في " هِنْد " " هِنْدات " كما تقول " هِنْدان ، ولو سَمَّيتَ امرأة بـ " قاضٍ " لقلت " قاضياتٍ " ، كما تقول " قاضيان " . وكذلك لو سمّيتها بـ " علاء " لقلت " علاءات " و " علاوات " كما تقول " علاوَان " و " علاءَان " . وإنْ كان في آخرهِ علامة تأنيثٍ ، فإنْ كانت تاءَ تأنيثٍ حَذَفْتَ التاءَ كراهيةً لاجتماع علامتي تأنيث في الاسم لو لم تحذفها ، فإذا حذفتها ألحقتَ العلامتين ، وكان حكمُ آخرِ الاسم بعد الحذفِ كحكمِه لو ثنّيته وليس فيه " تاء " تأنيثٍ ، فتقول في فاطمة " فاطمات " ، لأنّك لو ثنّيت " فاطماً " لقلت " فاطمان " وتقول في " داعِية " " داعياتٍ " ، لأنك لو ثنَّيت داعياً لقلت " داعيان " وتقول : في جمع " قناة وقطاة : قنَوات و " قطَوات ، لأنّك لو ثنيت قَناً وقطاً مثلا

---

(١) ينظر المقتضب ٢ / ١٨٦-١٩٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٦-١٩٠ ، وشرح ابن يعيش ٥ / ٢٨ ومابعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥١ ، ٢ / ١٩ .
(٢) الكتاب ٣ / ٦٠٩ .

لقلت : " قنوان " و " قطوان " . وإن كانت همزة قلبتها واواً وألحقت العلامتين فتقول : " صحراوات " كما تقول " صحراوان " ، ومن قال "صحراءان" - وذلك قليل - قال : صحراءات [فكان ينبغي له أن يقول : إن الاسم المجموع بالألف والتاء حكم آخره كحكم آخره إذا ثني - إلا ما في آخره تاء التأنيث فإنك تحذفها - وإن كنت لا تحذفها في التثنية - ثم يكون حكم آخره بعد الحذف كما يكون حكمه لو ثنيته ، وليس فيه تاء التأنيث .

وقد يحمل كلامه على وجه يسلم به من الاعتراض ، وذلك بأن يكون مراده بقوله : فلا إشكال فيه ، أي أنه [لا إشكال فيه] يكون حكم آخره في الجمع بالألف والتاء كحكم آخره في التثنية ، وكذلك يكون مراده بقوله " حذفتها وألحقت العلامتين : وألحقتها بعد الحذف كما كنت تلحقها لو جلبت بعد حذف التاء ، ويكون مراده بقوله " وإن كانت همزة قلبتها واواً وألحقت " أي قلبتها واواً في المشهور من كلامهم ، كما كان ذلك في التثنية فيكون قد اعتبر المجموع بالألف والتاء بالمثنى ، كما اعتبر المجموع بالواو والنون بالمثنى ، واستثنى في الموضعين ما وقع فيه التخالف بين التثنية والجمع إلا أن ذلك لا يتصور إلا بحذف ، ولا دليل عليه أكثر من أنه كما بني جمع السلامة بالواو والنون على التثنية ، إلا فيما استثنى ، فكذلك يحمل كلامه في الجمع بالألف والتاء على أنه بناء على التثنية إلا فيما استثنى أيضا ، وما ذكرناه من أن حكم الاسم المجموع بالألف والتاء كحكمه إذا ثني - إلا في حذف تاء التأنيث منه مما هي فيه إنما هو بالنظر إلى الآخر ، وإلا فقد ينفرد المجموع بالألف والتاء بتغييرات تكون في العين في بعض ما هو على وزن فعْل أو فعْلة أو فُعْل أو فُعْلة أو فِعْل أو فِعْله ، ولا يقع مثل ذلك التغيير في التثنية ، فأما فعْل وفعْله فإن كانا مضعفين فإنك تبقي العين على سكونها في الجمع بالألف والتاء نحو : جنّة وجنّات ، وكيّة وكيّات ، وإن كانا معتلي العين فإن العرب قاطبة يبقون العين على سكونها (١) فيقولون : جوْزة وجوْزات وبيْضة وبيْضات (٢) إلا بني هذيل فإنهم يفتحون العين فيما كان

---

(١) المقتضب ٢ / ١٩١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٩٥ ، ٦٠٠ ، والمقتضب ٢ / ١٩١ والخصائص ٣ / ١٨٤ .

أسماً من ذلك ولا يفتحونها في الصفة فيقولون : هَوْنة وهَوْنات بالسكون وجَوْزة وَجوزات وبَيْضة وبيَضات - بفتح العين - ومن ذلك قوله :

٢٧١- أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ رفيقٌ بمسح المنكبين سَبُوحُ (١)

وإنْ كانا غير ضعفين ولا معتلّي العين فإنّك تفتح العينَ من الاسم نحو (٢) جَفْنةٍ وجَفَنات وقَصْعة وقَصَعات ورَعْدٍ ورَعَدات ولا يجوز إبقاء العين ساكنة إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

٢٧٢- أبَتْ ذِكَرٌ عوّدْن أحناءَ قلبه خُفوقا ورفْضاتُ الهوى في المفاصلِ (٣)

لولا الضرورة لقال : "رَفَضات" بالفتح ، وكذلك قول الآخر :

٢٧٣- وحُمِّلتُ زفْرات الضُّحى فأطَقْتُها ومالي بزَفْراتِ العَشِيِّ يَدانِ (٤)

وأمّا في الصفة فتبقيها ساكنةً ، ولا يجوز فتحها فتقول : ضخْمة وضخْمات// ١٠٤
وصعْبة وصعْبات وخدْلة وخدْلات (٥) ، بسكون العين في جميع ذلك ، وكذلك

---

(١) البيت لأحد الهذليين : وهو في المحتسب ١/٥٨ ، والخصائص ٣/١٨٤ ، والمنصف ١/٣٤٣ ، وشرح ابن يعيش ٥/٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٢٣ ، والخزانة ٣/٤٢٩ وغيرها .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٢/١٨٦ " إنّ تحريك الوسط ، لتكون الحركة عوضا من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقاً بين الاسم والنعت "

(٣) البيت لذي الرُّمة من قصيدة مطلعها :

خليليّ عوجا من صدور الرواحلِ بجمهورِ حُزْوى فابكيا في المنازل

الديوان : ٥٧٨ ، والشاهد في المقتضب ٢/١٩٥ والمحتسب ١/٥٦ ، ٢/١٧١ ، وشرح ابن يعيش ٥/٢٨ والضرائر : ٨٥ ، والخزانة ٣/٤٢٣ ، ويروى البيت في المصادر : أحشاء قلبه ، ورفْضات الهوى : ما تفرّقَ من الهوى في قلبه .

(٤) البيت لعروة بن حزام . وهو في الأمالي للقالي : ٣/١٦٠ والمقرب ٢/٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥١٩ والضرائر له : ٨٦ والمقاصد النحوية ٤/٥١٩ .

(٥) في المقتضب ٢/١٨٨ ، وابن يعيش ٥/٢٨ ، ٣١ .

تفعل بسائر الصفات إلّا رَبْعَة ولَجْبة : وهي الغزيرة اللبن، فإنّهما يجوز فيهما فتح العين وتسكينها ، فمن سكّنهما ، فلأنهما صفتان ، ومن فتحهما ، فلأنّهما قد استعملتا استعمال الأسماء فوليتا العوامل فتقول : جاءني رَبْعة وحلبت لَجْبة فقالوا من أجل ذلك : "رَبَعات" و "لَجَبات" كجَفَنات". (١)

وأما فُعْل وفُعْلة وفِعْل وفِعْلة ، فإنْ كانت مضعّفةً أو معتلة العين أُبقيت العين على سكونها ، ولم تُغيّر في الجمع بالألف والتاء ، فتقول عُدّة وعُدّات وشِرّة وشِرّات(٢) وكُوّة وكُوّات ونِيّة ونِيّات ودُولة ودُولات وقيمة وقيمات ، وإنْ لم تكن مضعفة ولا معتلة العين فلا يخلو من أنْ تكون معتلة اللام أو صحيحتها فان كانت صحيحة اللام جاز في العين ثلاثة أوجه (٣) : إبقاؤها على سكونها الأصلي ، وفتحها طلبا للتخفيف ، وإتباعها في التحريك الفاء ، فإنْ كانت الفاءُ مضمومة ضممتها ، وإنْ كانت مكسورة كسرتها ، فتقول في جمع : جُمْل وظُلْمة وغُرْفة ورُكْبة ظُلُمات وغُرفات ورُكبات وجُمُلات - بفتح العين وضمها وتسكينها - وقد روي في قوله :

٢٧٤- ولما رأونا باديًا رُكَبَاتُنا على موطن لا يخلط الجدّ بالهزلِ (٤)

على الأوجه الثلاثة . وكذلك تقول في جمع "هِنْد" و "سِدْرة" هِنَدات وسِدَرات" بفتح العين وكسرها وتسكينها . وإنْ كانت معتلة اللام كان حكمها في الجمع بالألف والتاء حكم الصحيحة اللام ، إلّا أنْ يؤدّى الإتباع إلى ضمّ ما قبل الياء أو كسر ما قبل الواو ، فإنّه لا يجوز إذْ ذاك إلّا الفتحُ والتسكينُ

---

(١) الكتاب ٣/٦٢٧ ، والمقتضب ٢/١٨٨ ، ١٨٩
فأما قولهم : لَجَبات فهو ما تجمع عليه عند سيبويه وعلله بأنّ من العرب من يقول : شاة لَجَبَة ، فإنّما جاءوا بالجمع على هذا . ولم يذكر سيبويه جمع رَبْعة على رَبْعات بالسكون وعلّل الجمع على رَبَعات بأنّ رَبْعة في الأصل اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصفا به . ولعله بهذا يشير إلى أنّ رَبْعة لوحظ عند جمعها الأصلُ فيها ولذلك كان الجمع بفتح الباء .
وانظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨٩ .
(٢) الشِّرّة : النشاط والرغبة
(٣) المقتضب ٢/١٨٧ ، ١٨٨ ، والمحتسب ١/٥٦ .
(٤) من شواهد الكتاب ٣/٢٧٩ ، وحرف الروي اللامُ ساكنة (بالهزلْ) ، والمقتضب ٢/١٨٧ ، والحلل : ٤٠٦ ، والمحتسب ١/٥٦ ، وابن يعيش ٥/٢٩ .

فتقول في جمع خُطْوة : خُطُوَات - بضم العين وفتحها وتسكينها - [1] ، وتقول في جمع : كُلْيَة كُلْيَات - بتسكين العين وفتحها - ولا يجوز ضم العين إتباعا لحركة الفاء [2] ، لأنَّ ذلك يؤدي إلى قلب الياء التي هي لام واواً لانضمام ما قبلها ، فلما كان الإتباع يؤدي إلى ما ذكرناه من التغيير رَفَضوه . وتقول في جمع قِرْبَة قِرْبَات ، بتسكين العين وفتحها وكسرها [3] - وتقول في جمع رِشْوة رِشْوات - بتسكين العين وفتحها ، ولا يجوز كسرها إتباعا للفاء [4] ، لأنك لو فعلت ذلك لأدّى إلى قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها . فلما كان الإتباع يؤدي إلى هذا التغيير رُفِض .

وقوله : " ولا يجمع بالألف والتاء فعلاء أفعل ولا فَعْلى فعلان ، ما داما وصفين " .

يعني أنَّ مثل : حمراء وسكرى لا يجمعان بالألف والتاء ، ولا يقال : حَمْرَاوات ولا سَكْرَيات ، فإن نقلتها عن الوصفية وسميت بهما جاز جمعُهما بالألف والتاء إذْ ذاك ، لأنّه لا يكون إذْ ذاك لفعلاءَ مذكر على أفْعَل ولا لفَعْلى مذكر على فَعْلان ، وكذلك أيضا إنْ استعمل الوصفُ استعمالَ الأسماءِ ، جازَ جمعُه بالألفِ والتاءِ ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس في الخَضْرَاوات صدقة " ، وقد تقدم ذلك [5] .

وكان ينبغي له أنْ يقول : ولا يُجْمع بالألفِ والتاء فعلاءُ الصِّفة ، ولا فَعْلى الصِّفة ، لأنه قد يكون فعلاءُ وصفا وليس له أَفْعل ولا يُجمع مع ذلك بالألف والتاء نحو : عَذْراء لا يقال : أعذر ، وعجزاء لا يقال : أعجز ، ومع ذلك لا تقول : عَذْراوات ، ولا عَجزاوات ، لكن يمكن أنْ يحمل قوله على أنَّه أراد بفعلاءَ أَفْعَل : فَعلاءَ الذي إذا استعمل له مذكر لزمَ أنْ يكونَ على أَفْعل [وإنما لم يجمعوها بالألف والتاء ، لأنهم أرادوا التفرقة بين جمع الاسم والصفة كما

---

(١) المقتضب ٢ / ١٨٧ .

(٢) اللسان (كلى) ١٥ / ٢٣٠

(٣) اللسان (قرب) ١ / ٦٦٨ .

(٤) المقتضب ٢ / ١٩٢ .

(٥) تقدم في ص : ١٧٤ ، وينظر شرح الكافية لرضى الدين ٢ / ١٨٧ .

فرّقوا بين جمع فاعل وفاعلة فى نحو : ضاربٍ وضاربةٍ فجمعوا فاطمة على فواعل ، وفاعلاً على فُعَّل أو فُعّال نحو ضُرَّب وضُرّاب ".

وقوله : " ولا شيئا من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا من الخاصة بالمؤنث ، وليس فيها علامة التأنيث ".

يريد مثل : مِذْكار ومِئْناث ومِعْطار ، فإنّه واقع على المذكر والمؤنث ، وليس فى اللفظ علامةُ تأنيثٍ ، ومثل حائِض فإنَّه خاص بالمؤنث وليس فيه تاء التأنيث(1) إلاّ أنّه لم يُجْمع شيءٌ من ذلك بالألِف والتاءِ ، لأنَّها وإنْ وقعت على مؤنثٍ فإنّه يُلْحظ فيه معنى تذكير ، ولولا ذلك لكانت الصفة بالتاء فكأنهم قالوا : شيءٌ حائض " وشيءٌ مِذْكار أو شخص حائض أو شخص مذكار ، وإنْ كانت صفاتٍ لمذكر فلا تجمع بالألف والتاء ، لأنَّ المذكر بابه ألاّ يجمعَ بالألف والتاء .

وقوله : " مالم تُنقل إلى العلمية ".

إنَّما جمعت إذْ ذاك بالألَف والتاء ، لأنها إذا سُمِّيَ بها مؤنثٌ صارت من قبيل الأسماءِ المؤنثةِ ، وبابُ الاسم المؤنَّثِ أنْ يُجْمَعَ بالألِف والتاءِ ".

باب [من الفاعل]

قوله : " إذا ذُكِرَ الفعل أُدرِكَ أنّه لا بد له مِنْ فاعل ، وأنَّه أقلُّ ما يكون واحداً ، وأنَّ أصلَه التذكير ، ولا يدرك التأنيثُ والتثنية والجمع ، فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة ".

قصدُه بهذا الكلام أنْ يبيّنَ السببَ الذى لأجلِه أُلحق للفعل علامةٌ تدلُّ على تأنيثِ الفاعلِ أو على تثنيته أو جمعِه ، ولم تلحق علامةٌ تدلّ على إفرادٍ ولا على تذكيرٍ فقال : إنّ السَّببَ فى ذلك // أنّ إفرادَ الفاعلِ وتذكيرَه مدركان ١٠٥

(1) فى شرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٨ ، أنَّ الفرق بين ما جرد من التاء وبين ذى التاء أنّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذى هو معنى الفعل ، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو : يضربن فألحق ذو التاء أيضا علامة جمع المؤنث أي الألف والتاء ، وأمّا المجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه فى لحاق علامة جمع المؤنث إيّاه بل جمع جمع التكسير نحو : حوائض وحيّض وطوالق وطافل ".

للمُخاطَب قبْلَ لفظك بالفعل فلم يحتج إلى تبيين ذلك له بعلامةٍ ، أمّا إدراك الإفراد فمن جهةِ أنّ الفاعلَ الواحِدَ يلزَمُ عند المخاطب أنّه لا بد منه ، ثم ما زاد على ذلك قد يكون ولا يكون ، فما لا بدّ منه لا يحتاج إلى علامة يُعْرَفُ بهـا .
وأمّا إدراك التذكير ، فلأنّه معلومٌ عند المخاطب أنّ ذلك الفاعلَ شيءٌ والشيءُ ذَكَر ، ومعلوم أيضا أنّ هذا الاسم الذى هو شيءٌ هو الواقع على الفعل أوّلا ، وبعد استقرار هذا اللفظ له يقع عليه غير ذلك من الأشياء ، وذلك إذا أردت أن تبيّن أيّ الأشياءِ هو ، فإنْ كانَ اللّفظُ - الذى يبيّن به أيّ شيءٍ هو - مذكّرا ، فقد جاء على حَسَبِ الأصْلِ الذى هو " شيءٌ " وإنْ كان مؤنّثا فقد جاء على خلاف الأصل الذى هو شيءٌ ، والفروعُ هى التى تحتاج إلى علاماتٍ تبيّنها ، لأنّ الأصلَ هو الذى يجب أنْ يتمسّك به ، ولا يُخَرَّجُ عنه إلّا بدليل .

ولقائل أنْ يقول : إنّ العَرَبَ جَعَلت على الإفراد والتذكير علامةً ، لأنّ تركَ العلامة علامةٌ ، إذا كان ما عدا ذلك الذى تركت فيه العلامة مَعْلَمًا عليه وقد بيّنّا أيضا حيثُ تكلّمنا على التاء من حروف المضارعة أنّ مِنَ المذكر ما يجرى مَجْرى المؤنث فَتَلْحَقُ الفعلَ إذا أُسنِدَ إليه علامةُ تأنيث ، إمّا لكونه مُضافـًا إلى مؤنث يجوز أن تلفِظَ به وأنت تريدُه (١) نحو " شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ "(٢) ، وإمّا لكونه محمولاً على المعنى نحو " أَتَتْهُ كتابى "(٣) وإمّا لتأنيثه فى اللفظ نحو : جاءت عنترة " . وقد بُيِّنَ ذلك مستوفى هنالك(٤) إلاّ أنّه ليس فى ذلك قدْحٌ على أبى موسى ، لأنّه لم يُرِدْ إلاّ أنّ الفعل لا تلحقه علامةٌ تدل على إفرادٍ ولا تذكير ، والتاءُ ليست علامةَ إفرادٍ ولا تذكير ، فيكون ذلك كاسرًا لما ذكر.

وقوله : " فإذا أُسنِدَ الفعلُ إلى المفردِ والمثنى من ظاهرِ المؤنثِ الحقيقى ، ولم يفصل بينهما ، فالعلامة لازمة فى اللغة المشهورة ".

---

(١) الضمير فى : " تلفظ به " يعود على المؤنث ، والضمير فى " تريده " يعود على المذكر المضاف إلى ذلك المؤنث ، وانظر ما سيأتى : ٤٢٢ .
(٢) هذه العبارة وردت فى بيت للأعشى من شواهد الكتاب ١ / ٥٢
وتَشْرَقُ بالقول الذى قد أذعته ... كما شرقت صدرُ القناة من الدَّم .
(٣) يحمل الكتاب على معنى الصحيفة . ينظر ما سبق ٢٧٢ ، ٢٧٣
(٤) ينظر ما سبق ٢٧٢ — ٢٧٥

يقولُ : إنك إذا قلت : قامت هند " أوْ : قامت الهندان " فلم تفصل بين الفعلين والفاعلين بشئ لَزِمَتْ علامةُ التأنيث ، وتحرز بقوله في اللغة المشهورة مّا حُكِيَ عنهم من قولهم (١) : قال فُلانةُ ، إلاّ أنّ ذلك محمولٌ على الشذوذ ، وليس بلغةٍ لقومٍ يُتكلَّم على قياسها .

وقوله : " فإنْ فصل بينهما لَم يلزَم " .

كان ينبغي له أن يقول فإن فُصِل بينهما بإلاّ لزِمَ حذفُها (٢) نحو قولك " ما قام إلاّ هندُ " وإنْ فصل بغير ذلك لم يلزم .

وقوله : " وحذفها مع الفصل أَسْهَلُ منه بلا فصل " .

يقول : إذا فصلتَ بين الفعل وبين الفاعل الذي هو مفردٌ أو مثنى من ظاهر المؤنث الحقيقي ، فلك أن تحذف العلامة فتقول : " حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ " ويكون ذلك أسهلَ من قولك " قال فلانة " (٣) ويقتضي كلامُه أنّه يجوز أَنْ تقولَ : قام هندٌ " قياسا على " قال فلانةٌ " . والصّحيحُ أنّ ذلك شذوذٌ فلا يقاس عليه .

وقوله : " ولا تلزم في الجمع مطلقا " .

يعني فَصَلْتَ أو لم تَفْصِل نحو قولك : " قام الهنود " و " قامت الهنود " و " قامت اليومَ الهنودُ " ، و " قام اليومَ الهنودُ " ، إلاّ أنْ يكون الفصلُ بإلاّ فلا يجوز إثباتها نحو قولك " ما قام إلاّ الهنودُ " . وقد تقدم تبيين السبب في ذلك ، وأطلقَ القولَ في الجمع وليس الأمر كذلك عند البصريين ، بل إنْ كان الجمع مكسّراً فالأمر على ما قال ، وإنْ كان جمع سلامة نحو " هندات " فتقول : " قامت الهندات " ، ولا تقول " قام الهندات " كما لا تقول " قام هند ، فتجريه

---

(١) هم بعض العرب كما في الكتاب ٢ / ٣٨ .
(٢) ليس الحذف واجباً مع الفصل بإلّا ، وانما هذا رأي الجمهور. انظر الصبان على الأشموني ٢ / ٥٢-٥٣ .
(٣) ينظر ما قاله سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٨ ، فهو يرى أنّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ وأحسنَ .

مَجْرَى المفرد لسلامة لفظ المفرد فيه ، خلافا للكوفيين ، فإنّهم يسوون بين جمع السلامة وجمع التكسير في عدم لزُوم العلامة(١) ، فأبُو موسى إذاً أخذَ بمذهب الكوفيين . والصحيحُ ما ذهب إليه أهْلُ البصرة ، لأنّه بمنزلة التثنية في سلامة بناء المفرد ، فكما أنّ التثنيةَ باتفاقٍ تجرى مَجْرَى المفرد عند جميع النحويين ، فكذلك ينبغي أن يكون جمع السلامة ، وأيضا فإنّهم لا يقولون في الكلام : " قام الهندات " . فأمّا قول الشاعر :

* عشيةَ قامَ النائحاتُ وشُقّقتْ * [١٣٩]

فقد تقدم الكلامُ فيه حيثُ تُكُلِّمَ فيه على التاءِ التي هي حرفُ مُضارعة ، وبُيِّن أنه لا حجة لهم فيه . (٢)

وقوله : " ويجوز حذفُها إذا أُسند الفعلُ إلى ظاهرِ المؤنث غيرِ الحقيقيّ مطلقا " .

يعني فصلت أوْ لَمْ تفصل ، يعني أنك تقول : طلع الشمس وطلعت الشمس ، قال تعالى ﴿ وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ ﴾ (٣) وتقول أيضا : طلعت اليومَ الشمسُ ، و " طلع اليومَ الشمسُ " . قال تعالى ﴿ فمَن جاءَهُ موعظةٌ من ربهِ فانتَهَى ﴾ (٤) وإنّما جاز حذف العلامة هنا فصلتَ أوْلم تفصل ، لأنّ التأنيث إذْ ذاك إنما هو بالنظر إلى اللفظ خاصّةً ، ألاَ ترى أنّ قناة مؤنثةٌ ورُمْحاً (٥) مذكرٌ ، وإن كان المعنى واحداً ، فتبين أنّ التأنيثَ إنّما هو للّفظ خاصةً ، وليس كذلك الحقيقي ؛ لأنّه تابعٌ للمعنى ، ألاَ ترى أنّك إذا وضعتَ الاسمَ المذكّرَ على المؤنث صارمؤنثاً فتقول : إذا سميت امرأةً بجَعفر " قامت جَعْفَرُ " قال الشاعر :

٢٧٥ - يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ إنْ أكُ دَحْداحا فأنتِ أقصرُ// ١٠٦
أو أكُ ذا شيب فأنت أكثرُ (٦)

---

(١) ينظر شرح الجمهور لابن عصفور ٢ / ٣٩٣ .
(٢) ينظر ما سبق ٦٩٧
(٣) الآية ٩ من سورة القيامة .
(٤) ٢٧٥ من سورة البقرة .
(٥) في المصورة : ورمحٌ .
(٦) الأبيات لأعرابي في مغنية اسمها جعفر ، وهو في الكامل ١ / ٩٣ ، ٩٤ ، وإصلاح الخلل ٤٢ ، والأول والثاني في شرح ابن يعيش ٥ / ٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٧ ، ورواية البيت الثالث في المصادر : أكبرُ .

فلما كان الحقيقيُّ بالنظر إلى المعنى كان أَقْوى ، فلذلك لزمت علامةُ التأنيثِ فى فعلِـه إذا لم تَفْصِل ، ولم يلزم ذلك في غيرِ الحقيقى .

وكان يَنْبَغى لهُ أن يُبيِّن أَنَّ حذفَ علامةِ التأنيثِ ، مَع عَدمِ الفَصْلِ فى المؤنث غير الحقيقى ، إذا أُضِيفَ إلى مذكرٍ وجاز لك أَنْ تَلفِظَ بالمذكرِ وأنت تريد المؤنث - أحسنُ مِن حذفِها مع ما ليس كذلك من المؤنث غير الحقيقى فتقول " قُطِع يدَ زيدٍ " ، ويَحْسُنُ ذلك ؛ لأنك لو قلت " قُطِعَ زيدٌ " وأنتَ تعنى يده جاز ولو قلت: فقئ عينُ زيد لم يكن فى حسن: قُطِعَ يدُ زيد ؛ لأنك لا تقول " فقئ زيد " تريد فقئت عينه .

وقولـه : " ولا يحذف إذا أسند الفعـل إلى ضمير المؤنث مطلقا ، إلا فى الضـرورة " .

يعنى بقوله مطلقاً : حقيقيا كان أو غير حقيقي نحو قولك " هند قامت " والشمس طلعت " ولا يجوز " هند قام " ولا " الشمس طلع وسبب ذلك شدة اتصاله بالفعـل ، وكون الضمير ترجع فيه الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنك تقول ضربتم زيداً " ، فإذا - كان - المفعول ضميراً قلت : " ضربتموه "(١) رجعتَ إلى الأصـل فرددت الواوَ المحذوفةَ ، وكذلك تقول [فى] (٢) : والله لأفعلنَّ كذا : بك لأفعلنَّ كذا " فترجع إلى الأصلِ بسبب الضمير ، ولا تقول " وك لأفعلنّ كذا " لأنّ الواو ليست بأصلٍ فى هذا الباب ، وإنّما هي بدلٌ من الباءِ (٣) .
وكذلك " آل " أصله : أهْل ، فإذا أضيفت إلى الضمير قلت : أَهْلَكَ ، فترجع إلى الأَصْلِ ولا يقال " آلُك " إلاّ فى ضرورة أو نادر كلام لا يقاس عليه وقد تحذف علامةُ التأنيث مع الفعـل فى الضرورة إلاّ أنّ ذلك إنّما جاء مع الضمير المؤنّث غير الحقيقى نحو قوله :

٢٧٦ - فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهـا ... ولا أَرضَ أبقلَ إبقالَهـا (٤)

---

(١) انظر ما سبق : ٢٣٥
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) اللسان (أهـل) ١١ / ٣٠ .
(٤) البيت لعامر بن جوين الطائى وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٤٦ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٢٧ والخصائص ٢ / ٤١١ والمحتسب ٢ / ١١٢ ، وشرح ابن يعيش ٥ / ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٩٢ ، ٥٤٩ ، ٦١١ ، والمقرب له ١ / ٣٠٣ ، والضرائر له : ٢٧٥ ، والخزانة ١ / ٢١ ، ٣ / ٣٣٠ ، وغير ذلك كثير .

وكان ينبغي له أَنْ يقولَ : ولا تُحْذَفُ إذا أُسند الفعل إلى الغائب من ضمير المؤنث المثنّى أو المفرد في اللفظ ، ما لم يفصل بين الفعل والضمير بإلّا ، حتى يدخل تحت ذلك الضميرُ الذى لفظه كلفظِ ضمير الواحدةِ ، وإنْ كان عائدا على جمع مذكر نحو قولك : " الرجال قامت " و " الأجذاع انكسرت " ، وحتى يخرج عن هذا الحكم المسند إلى ضميرِ الجماعةِ من المؤنث ، فإنّ التاء لا تلحق الفعل إذّ ذاك نحو قولك " الهندات خرجّن " فإنَّ ظاهر كلام أبى موسى يعطى أَنّ التاء تلحق في هذا الموضع ولا تحذف ، وحتى يكون قَدْ تَحَرَّزَ من مثل قولِكِ " هندٌ ما قام إلاّ هى " ، فإنّه لا يجوز إثبات التاء هنا ، ومن ضمير المتكلم والمخاطب ، فإنّهما وإنّ كانا واقعين على مؤنثين ، فإنَّ الفعل إذا أسند إليهما لا تلحقه علامة تأنيث نحو " قمتُ وقمتِ ".

وقوله : " وعلامةُ التّثنية وعلامةُ الجمعِ يجوز إثباتُهما وحذفُهما ، وحذفُهما أَفصحُ لكونهما يُوهِمان الضميرَ ، ولكون معناهما غيرَ ملازم للاسم بخلافِ علامةِ التأنيثِ " وقد تقدّم[1] تبيينُ الخلاف الذى بَيْنَ النحويين في مثل " قاما أخواك ، وقاموا إخوتك " وبيّنَ أَنَّ الصحيحَ من ذلك كون الألف علامة تثنية والواو علامة جمع ، فإذا ثبت أَنّهما علامتانِ فلقائلٍ أَنْ يقول : فلأيِّ شيءٍ لم يُلحِقْهُما الفعلَ جميعُ العَرَبِ كما فعلوا بتاءِ التأنيث ؟! فأجاب أبو موسى عن ذلك : بأَنَّ مَن لم يلحقهما من العرب مَنَعَهُ من ذلك أَنّهما يوهمان الضمير ، وكون معناهما غيرَ ملازم للاسم أي قد يزولُ بالإفراد . وليسَ كذلك تاءُ التأنيث ، لأَنّها لا توهم ضميراً ، ولا يفارق معناها الاسم . والدليل على صحة إيهامهما الضمير أنَّ من النحويين من ذهب إلى ذلك فيهما ، وإنْ كُنّا قد أقمنا الدليل على فسادِ مذهبه .

وقد يمكن أَنْ تقولَ إنَّ السَّبَبَ في ذلك أَنّ العرَب كثيراً ما تُسَمِّيَ المذكّرَ بالمؤنثِ والمؤنثَ بالمذكرِ ، فيسمون المرأة جَعْفراً نحو قوله :

يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرٌ[2] [٢٧٥]

---

(١) تقدم في ص ١٣١ وما بعدها

(٢) سبق ص : ٤٢١

ويسمون الرجل : هِنْدا نحو قوله :

٢٧٧- تجاوزتُ هِنْدا رَغبةً عن قِتالِهِ إلى مالكٍ أعْشو إلى ضوءِ مالكِ (١)

فلو لم تُلحق العلامة لذَهَبَ الوَهمُ في قولك : قام جعفر ، إلى أنَّه يريدُ المذكَّرَ وفي قولك : قام هند ، أنَّك تريد المؤنثَ ، فأُلحقت العلامةُ فاصلةً .
ونقل تسميةَ المفرد بالمثنى والمجموع ، إذا سمِّيت بهما ففي ذلك طريقتان .

إحداهما : الحِكايةُ ، والأُخْرى ، جعلُ الإعراب في النون مِن التثنيةِ فيصير الاسم كعِمرانَ (٢) ، وقَلْبُ الواو ياءً على كلِّ حالٍ ، في الجمع ، وجعلُ الإعراب في النون ، فإذا خيف التباسُ المفردِ المسمّى بتثنيةٍ أو جمعٍ : بالمثنّى حقيقة أو المجموع حقيقةً - أعربتَ ولم تَحْكِ ، فيؤمَنُ إنْ ذاك اللَّبسُ ، فلذلك لم يتأكد الإتيانُ لعلامة التثنية والجمع تأكّدَ الإتيانِ بعلامةِ التأنيث .

وقوله : " مرتبةُ الفاعلِ أنْ يلي الفعلَ ومرتبةُ المفعولِ ألَّا يليَه "

إنَّما كان مرتبةُ الفاعل أنْ يليَ الفعلَ ، فيكون مقدَّما على المفعول ، ومرتبةُ المفعول ألَّا يليه فيكون مؤخرا عن الفاعل ، لأنَّ الفاعلَ عمدةٌ في الكلام ، لأنه لا بُدَّ منه ، والمفعولُ فضلةٌ مستغنًى عنه نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، ألا ترى أنَّه يجوزُ لك أنْ تَحذِفَ عَمرا فتقول : ضربَ زيدٌ ، إذا أردت أن تخبرَ أنَّه وقعَ منه ضربٌ // ولا تريد أنْ تخبر [على مَن (٣)] وَقَعَ ذلك الضرب ، ولا يجوزُ حذفُ ١٠٧
الفاعل أصلاً ، والعمدةُ ينبغي أنْ تكون مقدَّمةً على الفَضْلة . وممّا يدل على أنَّ مرتبةَ الفاعل أنْ يلي الفعل أنهَّم قد سكَّنوا آخِر الفعلِ إذا اتصل به ضميرُ الفاعلِ نحو : " ضربْتَ " كراهيةَ توالي أربعةِ أحْرُفٍ بالتحريك ، فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ ، ولم يفعلوا ذلك بضميرِ المفعول ، وكذلك أيضا جعلوا ضمير الفاعل كجزءٍ من الفعل ففصلوا به بينَ الفعلِ وإعرابِه نحو : يفعلان ويفعلون ، ولم يستجيزوا الفصل بينهما بضمير

---

(١) البيت من أبيات لعبد الله بن جذل الطعان وبعده :
فأيقنت أني ثائرُ ابنِ مُكَدَّمٍ غداةَ إذٍ ، أو هالكٌ في الهوالكِ
ويروى أيضا : إلى ضوءِ ناره ، في أكثر المصادر ، ولكن الأبيات كافيّة وهو في شرح السيرافي ١/ ١٥٦ وشرح المفصل ٥/ ٩٣ ، وإصلاح الخلل : ٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٧ ، والمقاصد ٤/ ٥٥٨ ، والتصريح ٢/ ٣٣٩ .

(٢) الهمع ١/ ٧٠ (عبدالعال مكرم)

(٣) في المصورة : مِمَّن .

المفعـول (١). فدلّ ذلك على أنّ الفاعل عندهم مرتبتُه على الفعل ، وإذا ثبت التقدّم للفاعلِ ثبت أنّ مرتبةَ المفعولِ أنْ يكون بعده .

وقوله : " ثمّ يجوز وقوعُ كلّ واحدٍ منهما في مرتبةِ الآخرِ ، وقد يجبُ " .

نَقصَه مِنَ التقسيم : وجوبُ لزوم كُلّ واحدٍ منهما مرتبَته ، فكان يَنبَغي له أنْ يقولَ : وقد يلزم كلُّ واحدٍ منهما مرتَبته ، ثم يجوز وقوعَ كل واحدٍ منهما في مرتبةِ الآخرِ ، وقد يجبُ . وذلك أرادَ ، وعليه أتى كلامُه بعد ، إلّا أنه حذف الكلامَ المعطوفَ عليه ما بعد "ثُمّ" لفهم المعنى ، ونظير ذلك من حذف الكلام المعطوف عليه ما بعده قوله تعالى ﴿ أنِ اضْرِب بعصاكَ البحرَ فانفَلَقَ ﴾ (٢) أي : فضرب فانفلق ، وهو كثير في الكلام .

وقوله : " فكلّ فاعلٍ اتصل بضميرٍ يعودُ على المفعولِ ، أو كان مقروناً بإلّا ، أو في معنى المقرون بإلّا وجَبَ تأخيرُه "

يعني أنّك إذا قلت : ضَرَبَ زيدًا غلامُه " قدّمت زيداً وإنْ كان مفعولاً على الغلام وإنْ كان فاعلاً ، ولا يجوز غير ذلك (٣) ، لأنّ الضمير لا بُدّ له مِنْ مفسّرٍ يتقدّمُ عليه لفظاً أو نيّةً ، فلو قلت " ضرب غلامُه زيداً " كان الضميرُ متقدّما على زيدٍ لفظاً ومرتبة فلم يجز لذلك ، فأمّا قول الشاعر :

٢٧٨ - جَزَى رَبُّه عني عَدِيَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ (٤)

فمن النحويين من حمله على الضّرورة (٥) ، وقد يجوز أنْ يكون الضميرُ عائداً إلى الجزاءِ المفهوم من جَزَى كأنّه قال : جزى ربُّ الجزاءِ ، ونظير ذلك قوله ؛

---

(١) انظر ما سبق ص ١٢٨
(٢) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .
(٣) ينظر الخصائص ١/٢٩٣ ، ومابعدها . وابن يعيش ١/٧٥ ، وشرح الجمل ١/٢ ومابعدها
(٤) البيت ينسب لأبي الأسود الدولي وهو في ملحق الديوان : ١٦٢ وينسب للنابغة الذبياني والذي في ديوانه : ١٩١ :
جزى الله عبساً في المواطن كلها جزاء الكلاب .... البيت
ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وينسب لغيرهما . وهو في الخصائص ١/٢٩٤ ، والأمالي الشجرية ١/١٠٢ وابن يعيش ١/٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤ ، والضرائر له : ٢٠٩ ، والخزانة ١/١٣٤ . وغيرها كثير .
(٥) ومنهم من أجازه كالأخفش وابن جني في الخصائص وتابعهما جماعة ، ينظر الخزانة عند الشاهد .

٢٧٩ - * إذا اكتحلتْ عيني بعينِك مَسَّهـا .... البيت* (١)

التقدير : مسّها هو ، أي الاكتحال ، وأمّا قول الآخر :

٢٨٠ - لما عَصَى أصحابُه مُصْعَبا أدّى إليه الكَيْلَ صاعا بصاعْ (٢)

فلو ثبتت فيه هذه الرواية لكان ضرورةً ، وإنّما الروايةُ الصحيحةُ فيه

لمّا عصى المُصْعَبَ أصحابُه (٣) [٢٨٠] .

وإذا اشتُرِط اتصال الفاعل بضميرٍ يعودُ على المفعول ، لم يلزم تقديم المفعول على الفاعل ، لو قلت : " هندٌ ضَرَبَ غلامَها زيداً " ، جاز تقديمُ الفاعل لا خلاف بين أحدٍ من النحويين في ذلك ، إلاّ أنْ يكون الضمير الذى اتصل به الفاعل عائداً على اسمٍ مبتدأ ، ثم تُقدِّمُه على المبتدأ نحو قولك : ضرب غلامُها زيداً هندٌ ، فإنّ ذلك لا يجوزُ عند الكوفيّين ، لأنّ الضميرَ العائدَ على المبتدأِ من الجملةِ الواقعةِ خبراً به يرتفعُ المبتدأُ عندهم ، ولا يجوز تقدمه عليه (٤) وذلك جائزٌ عند البصريين ، لأنّ النيّة بالخَبَرِ أنْ يكون بَعْدَ المبتدأ ، ومما يدلّ على صحة ما ذهب إليه أهلُ البَصْرةِ قول الفرزدق :

---

(١) عجزه :

بخيرٍ وَجلّى غمرةً عن فؤاديا

وهو لجرير من قصيدة فى هجاء الفرزدق مطلعها :

ألا حَيِّ رَهْبى ثم حيِّ المَطَالِيا فقد كان مأنوساً فأصبح خاليا

ورواية الشاهد فى الديوان : ٦٠٣ : مسّنى ، وهو فى شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٧ ، ٢/ ١٣ .

(٢) البيت للسفّاح بن بكير اليربوعي من مفضليته ، ورواية البيت فيها :

لما جلا الخِلاّنُ عن مُصْعَبٍ أدّى إليه القرضَ صاعا بصاع

ولا شاهد فيه على هذه الرواية أيضا ، المفضليات : ٣٢٣ .

والبيت فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤ ، والضرائر له : ٢٠٩ ، والخزانة ١/ ٤٠ .

(٣) لم أعثر على هذه الرواية ، إلاّ فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤ .

(٤) فى ابن يعيش ١/ ٩٢ أنّ الكوفيين ذهبوا إلى منع تقديم الخبر الجملة على المبتدأ ، لأنّ ذلك يؤدّى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، وقالوا ... ولا خلاف فى أنّ رتبة ضمير الاسم أنْ يكون بعد ظاهره" . وانظر المحاورة بين الجرمى والفراء فى مسألة رفع المبتدأ بالعائد فى المسألة ، من مسائل الإنصاف : ٤٤-٥١ .

واحتج بأنّ إلاّ بمنزلةِ غير (١) ، فكما يجوز ذلك في غير أجازه في إلاّ . وهذا الذي احتج به فاسد ، لأنّها إذا كانت بمعنى غير لا تستعمل إلاّ تابعةً تقول : " قام القومُ إلاّ زيداً " ، ولا يجوز أن تقول : " قام إلاّ زيدٌ " فليست إذاً في البيتين بمنزلة غير ، لأنّها فيهما غيرُ تابعةٍ ، لكن ينبغي أن يجعل " ما هيجت لنا " و " المتقيّا " منصوبين بفعلٍ مضمرٍ يدل عليه ما قبله كأنّه قال : تَرى ما هيجت لنا ، و: يقول المتقيّا ، فلا تكون في ذلك حُجّة، وعلى ذلك حملهما القُرّاء (٢) ، ومثل ذلك قول الآخر // ١٠٨

٢٨٣- نُبِّئْتُهم عَذَّبوا بالنارِ جارتَهم وما يعذِّبُ إلاّ اللهُ بالنارِ ؟! (٣)

فالنارُ متعلق بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه ما قبله ، كأنّه قال : يُعذِّبُ بالنار.

وكان ينبغي لأبي موسى أنْ يُبَيِّنَ أنّ من الموجبات لتأخير الفاعلِ أنْ يكون المفعولُ ضميراً مُتّصلا ، والفاعلُ ليس كذلك نحو قولك : " ضَرَبَني زيدٌ " ، أو يكون المفعولُ قد أُضيفَ إليه العامل نحو قولك : " هذا ضاربُ زيدٍ أبُوه " و " يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرو " .

ومن الموجبات للزوم تأخيرِ الفاعل أيضاً أن يضطّر الشاعرُ لذلك نحو قوله :

٢٨٤- وكانت لهم رِبْعيّةٌ يَحْذَرُونها إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السماءِ القبائلُ (٤)

إلاّ أنّ أبا موسى لم يذكر ذلك لأنّه إنّما أرادَ ما يوجِبُ تأخيرَ الفاعلِ في الكلامِ لا في الشعر . ش : إذا قلنا : " ما ضرب زيداً إلاّ عمروٌ " معناه " ما ضرب زيداً أحدٌ إلاّ عمرو " ومعنى : " ما ضرب إلاّ عمروٌ زيداً " ما ضرب أحدٌ أحداً إلاّ عمروٌ

---

(١) معاني القرآن ٢ / ١٠١ قال الفراء " ورأيت الكسائي يجعل (إلاّ) مع الجحد والاستفهام بمنزلة غير إلخ . . . " .

(٢) المعاني له ٢ / ١٠١ .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠١ والرواية فيه *وهل يعذب* وهي رواية إحدى نسخ الشرح كما هو مشار إليه في حاشية المصورة . وهو أيضا في المقاصد ٢ / ٤٩٢ والتصريح ١ / ٢٨٤ .

(٤) البيت للنابغة الذبياني في الديوان : ١١٨ من قصيدة مطلعها :
دعاكَ الهوى ، واستجهلتك المنازلُ
وكيف تصابي المرءِ ، والشيبُ شاملُ
والرِّبعية : كتيبة أو غزوة في الربيع، وخضخضت : حرّكت وذلك يكون بالدِّلاء .
والشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٦٤ ، والمقرب ١ / ٥٤ ، والرواية فيه : القنابل .

زيداً " فهما معنيان ،فلو قدّم التبس بهذا المعنى فكان ينبغي لأبي موسى أنْ يقول "أو كان الفاعلُ مقروناً بإلاّ ، وكان المفعول مقدّما عليه ،لزم تأخيرُه ، وإلاّ فيجوز على المعنى الآخر(١) ، وهذا حقّ .

وقال الرُّندى (٢) : "إنما " ضَربَ زيدٌ عمرا " و "إنّما ضرب عمرًا زيدٌ" هذان معنيان فيلزم فى أحدِهما تقديمُ الفاعلِ وفى الآخر تقديمُ المفعولِ ، على حسب ما تقصد، فالمعنى الذى يُوجب تقديمَ الفاعلِ كَوْنَهَ ثابتاً متحققاً والمفعولِ متنازعٌ فيه ، فلو قدّمتَ المَفعولَ صار ثابتا متحققا والفاعل متنازع فيه ، وإذا قلت: "إنّما ضَربَ عمرًا زيدٌ " فإنَّ المفعولَ هو الثابتُ المتحقِّق والفاعلُ متنازعٌ فيه ، وعلى هذا قولُه تعالى =(إنّما يَخشَى اللّهَ من عبادِهِ العُلَماءُ)= (٣) ولو قيل فى الكلامِ : "إنَّما يَخشَى العلماءُ من عبادهِ اللهَ " لانعكس المعنى ، لأنّ المقصود فى الآية أنّ لله عباداً يخشونَه ،فثبتتْ الخشيةُ للهِ ،وبقى أصلُ الخشيةِ فى حكم المتنازعِ فيه ، فلو قُدِّم الفاعلُ لانعكسَ المعنى فى الآية(٤) ، والله أعلمُ.

وإذا قلتَ : "ضربَ القومُ بعضُهم بعضاً " لَزِمَ تقديمُ المرفوعِ منها وتأخيرُ المفعولِ ، لئلا تفصل به بين المبدَل والمُبدَلِ منه".

وقوله : " وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعولِ لا فى اللفظ ولا فى المعنى ، أو كان الفاعلُ ضميرًا ليس مُتّصلا بإلاّ ،ولا أُسنِدَ إليه وصفٌ جارٍ على غيرِ مَنْ هُوَ لهُ أو مصدرٌ مضافٌ إلى ضمير [هو أبعد رتبةً منه] (٥) . وجب تقديمه ".

---

(١) كلام الشلوبين هذا فى شرح الجزولية الكبير ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ . وقد اختصره الشارح قليلا .

(٢) على بن عبد المجيد الرُّنْدِي ،الأزدى، نزيل مالقة قرأ بالرواياتِ على أبى القاسم السهيلى ،وأحكم عنه العربية ، وكان إماما فى القراءات والعربية سمع أبا القاسم ابن بشكوال وأبا الحسن الشقورى،وشَرَحَ الجمل للزجاجى ت سنه ٦١٦ هـ . انظر الغاية ١ / ٩٤ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٩٥ .

(٣) الآية ٢٨ من سورة فاطر . وانظر البحر المحيط ٧ / ٣١٢ وفيه أنّ الزمخشرى قال : ومن ادّعى أنّ إنّما للحصر قال المعنى : ما يخشى اللهَ إلا العلماءُ فغيرهم لا يخشاه .

(٤) انظر نتائج الفكر : ١٧٥ .

(٥) تكملة من بعض نسخ الجزولية.

يعني أنّه إذا لم يكن في الكلام شئٌ يفصِلُ به بينَ الفاعلِ والمفعولِ نحو : ضَرَبَ موسى عيسى ، فالمقدَّمُ هو الفاعلُ كما تقدّم : لأنّ الفاعلَ مرتبتُه أن يكونَ مقدّماً على المفعولِ ، فينبغي أن يُحمَلَ الكلامُ على ذلك ولا يخرجُ عن الأصلِ إلّا أنْ يَدُلَّ على ذلك دليلٌ من إعراب نحو قولك : ضَرَبَ زيداً عمروٌ " أو لفظِ غير إعراب نحو " ضربتْ موسى سلمى " فتاءُ التأنيثِ هي التي بَيَّنَت أنّ " سلمى " فاعلة " ، أو تابعٍ نحو قولك : ضرب موسى العاقلَ عيسى الكريمُ " ، أو معنًى بينٍ نحو " أكلتِ الحُوّارَى (١) سَلمَى " و " ولَدَت هذه هذه ، وأشرت باسم الإشارةِ الأولى إلى صغيرةٍ والثاني إلى كبيرة .

وكذلك أيضا يلزمُ تقديمُ الفاعلِ إذا كان ضميراً ليس متّصلا بإلّا ولا مسنداً إليه ما ذَكَرَ ، يعني بذلك أنْ يكون الفاعلُ ضميراً متصلاً نحو " ضربتُك وضربتُ زيداً " ، لأنّه في المواضعِ التي استثناها أبو موسى منفصلٌ ، فمثال إيصالك بإلّا " ما ضرب زيداً إلّا أنا " ، ومثالُ إسنادِك إليه وصفاً جاريا على غيرِ مَنْ هو له : هِنْدٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي " ، ومثال إضافةِ المصدرِ إلى ضميرِ هُو - أعني الفاعلَ - أبْعدُ رُتبةً منه - أعنِي الضميرَ - الذي أضيف إليه المصدر " زيدٌ يعجبني ضربُك هو .

وكان ينبغي لأبي موسى أَنْ يقول أَوْ في معنى المتّصل بإلّا لأنّ الضميرَ أيضاً هنالِكَ ينفصِلُ نحو قولك " إنّما ضَرَبَ زيداً أنا .

وما ذكر مِنْ لزوم انفصال الضميرِ مِنَ الصفةِ إذا جرت على غيرِ مَنْ هيَ لَهُ على الإطلاق مذهبُ البصريين (٢) ، وأمّا الكوفيون فلا يلزمُ عندهم الانفصال إلّا إذا لم تكرر الصفة وخِيفَ اللّبْس (٣) نحو قولك " عمروٌ زيدٌ ضاربُه هو " فتعيد الضمير المخفوض على زيد والضمير المرفوع على عمرو فيكون " ضارب " لعمرو ، وقد جرى على زَيدٍ ، ألا ترى أنّك لو قلت : " عمروٌ زيدٌ ضاربه " وأنت تريد ذلك المعنى

---

(١) الحُوّارى : الدقيق الأبيض . اللسان (حور) .

(٢) الإنصاف م ٧ ص ٥٥ ومابعدها ، والأمالي الشجرية ١ / ٣١٦ .

(٣) الظاهر من نص الإنصاف والأمالي أنّ مذهب الكوفيين جواز ترك الانفصال مطلقاً سواء أمِنَ اللبس أم لا . وانظر الخزانة ٢ / ٤١٠ ، ٤١١ .

لألبست ، إنْ قد يمكن أنْ يكون " ضارب " لزيدٍ وفيه ضميره ، والضميرُ المخفوض عائد على عمرو فتكون الصفةُ جاريةً على من هي له . فإنْ تكرّرت الصفة نحو قولك " زيد حسنةٌ جاريتُه عاقلةٌ هي "[1] أو أُمِنَ اللبس نحو قولك " زيدٌ هندٌ ضاربها هو " لم يلزم انفصال الضمير عندهم ، بل يجوز أنْ تقول " زيدٌ حسنةٌ جاريتُه عاقلة " و " زيد هند ضاربُها " ، واستدلوا على أنّ الضميرَ يستترُ في الصفة الجارية على غير من هي له إذا أُمِنَ اللبس بقوله سبحانه ﴿ فَظَلَّتْ أعناقُهمْ لها خاضِعِينَ ﴾[2] فقوله سبحانه خاضعين جارٍ على الأعناق وهو من صفة أصحابها ولم يبرز الضمير فيقال : خاضعًا هم[3] أو خاضعين هم ، على لغة " أكلوني البراغيث " ، ولا حُجّة لهم في الآية ، لأنه يحتمل أن يُراد بالأعناق الجماعات كأنّه قال : " فظلت جماعاتهم لها خاضعين " ، يقال : " جاءه عُنُقٌ من النّاسِ " أي جماعة[3] ، فيكون على هذا من قبيل ما جرَتْ فيه الصفة على مَنْ هِيَ لَهُ ، ويحتمل أيضا أن يكون من باب " ذَهبَتْ بعضُ أصابعه " ، فأخبر عن الأعناقِ كما يخبر عن الضمير الذى أضيفت إليه ، لأنّه لو قيل " ظلّوا لها خاضعين " لكان ذلك في معنى " ظلت أعناقهم لها خاضعة "[4] . ولا حجة لهم في قوله تعالى ﴿ في يَومٍ عاصِفٍ ﴾[5] وإنْ كان الظاهرُ فيه أنّه أرادَ " في يوم عاصف هو " ، أي : عاصفٍ ريحه ، فاستتر الضمير ، لأنّ ذلك يتخرج على أنْ يكون جعل اليوم عاصفًا لعصوف الريح فيه كما قيل " يوم حارّ ويوم بارد " لوجود الحرّ والبرد فيه[6] ، فيكون مثل قوله : ١٠٩

٢٨٥- يَومَيْنِ غَيْمَيْنِ ، ويَومًا شَمْسًا[7]

ويحتمل أنْ يريد : عاصفِ الريحِ ، فحذفَ لدلالة ذِكْرِ الرِّياح على ذلك فيكون نحو قول الآخر :

---

(١) الآية ٤ من سورة الشعراء .
(٢) غامضة في المصورة.
(٣) اللسان (عنق) وينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٦-٢٧٧ ومعاني القرآن للأخفش : ٤٢٤ .
(٤) ينظر المقتضب : ٤/ ١٩٨ ، ١٩٩ ، مع الهوامش .
(٥) الآية ١٨ من سورة ابراهيم .
(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ .
(٧) من شواهد معاني القرآن ٢ / ٧٣ .

٢٨٦- وَتَضْحكُ عِرفانَ الدروعِ جلودُنا ... إذا كان يومٌ مظلمُ الشمسِ كاسفُ (١)

أى : كاسفُ الشمسِ .

واستدلّوا أيضا بقول الشاعر :

٢٨٧- ترى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيها ... إذا صَدِئَ الكماةُ مِنَ الحديدِ (٢)

أَلا ترى أَنّ قوله : متقلديها من صفةِ الضميرِ المضافِ إليه الأَرباق، وقد جرى على الأَرباق، فكان ينبغي أَنْ ينفصلَ الضميرُ ، فيقال : متقلّدها هم أو متقلديها هم على لغة من قال : أكلوني البراغيث (٣) ولا حجة لهم فى ذلك ، لأَنّهَ يحتمل أَنْ يكون من باب " اجتمعت أهل اليمامة " فأجرى الصفةَ على الأَرباق كما يجريها على الضمير الذى أضيفت إليه ، لأَنّه لو قال " تراهم متقلديها " ، أى متقلدي الأرباق ، لكان بمنزلة قولك " ترى أرباقهم متقلّدةً " واستدلوا أيضا بقول الأعشى :

٢٨٨- وإنّ امرأً أَسْرَى إليك ودُونَهُ ... من الأرض موماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ
لمحقوقةٌ أن تَستَجيبي لصوتِهِ ... وأَنْ تَعْلَمي أَنّ المُعانَ موفّقُ (٤)

فأَجرى " محقوقة " على امرئ ، وهو مِنّ صفة المرأةِ ، ولم يبرز الضمير ، وكان ينبغي له أن يقول : لمحقوقة أنت أنْ تستجيبى لصوتِهِ ولا حُجّةَ لهم فى ذلك لأنّ محقوقة يحتمل أَنْ يكون خبرَ إنّ ، وأَنْ تستجيبى فى موضع رفع به ، وأَنّث محقوقة على معنى أَنْ تستجيبى ، كأَنّهَ قال : لمحقوقة استجابتك (٥) لصوته فلا يكون فى محقوقة على هذا ضمير .

---

(١) ممّا أنشده الفراء فى معانيه ٢ / ٧٤ أيضا .

(٢) كذا رواية عجز البيت فى المصورة ، وروايته فى المصادر
إذا صدى الحديد على الكماه ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٧٧ ، والإنصاف : ٥٩ والخزانة ٢ / ٤١١ .

(٣) فى الإنصاف : ٦١ "فلا حجة لهم فيه أيضا ، لأَنّ التقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم ، إلّا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى ﴿واسأل القرية﴾ أي أهل القرية الخ . . وانظر الخزانة ٢ / ٤١١

(٤) البيتان فى الديوان ٢٢٣ ورواية عجز البيت الأول +
فيافٍ تَنوفاتٌ وبيداءُ خَيْفَقُ
وهما فى الأمالى الشجرية ١ / ٣١٧ ، والإنصاف ٥٨ ، والخزانة ١ / ٥٥ ، ٢ / ٤١٠

(٥) فالتأنيث فى محقوقة للاستجابة ، وهذا التوجيه فى الأمالى الشجرية ١ / ٣١٧ ، منسوبٌ لأبي على الفارسي . ولابن الأنبارى جواب آخر فى الإنصاف : ٥٨ .

واستدلوا أيضا على أنّ الصفة إذا تكررت لم يلزم بروز الضمير لأَمْنِ اللّبْس بقول أمرئ القيس :

فظَلّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعْمَةٍ   فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيّبِ(١) [٣١]

يقال : قال نحسُه : إذا سَكَنَ والنَحْس(٢) : الدُخانُ ، قالوا : التقدير : فَقِلْ في يومٍ مَقيلٍ نحسُه أي قائلٍ نحسُه ، فكان ينبغي أنْ يقول : في يوم مقيل نحسه متغيب هو(٣) ، ومَقيل على هذا التقدير مصدرٌ وُصِفَ به على حدّ قولهم : " مررت برَجُلٍ عَدْلٍ " أو " مررت بفَرَسٍ طَوعِ القِياد " أي عادِلٍ وطائعِ القياد . وهذا لا حجة لهم فيه لأنه قد يتخرج على أنّ يكون نحسُه مرفوعاً بالابتداء ومتغيب خبرَه ، والأَصْلُ متغيّبِيٌّ على حَدّ أَحمَرِيّ ، ثم خُفِّفَتِ الياءُ على حدّ المُعَيدِيْ ، ثم قُدرتِ الضمة في الياء وقد تقدّمَ تبيين ذلك . (٤)

فإنْ قال قائلٌ : فهلاّ لَزِمَ تأخيرُ المفعول إذا كان مقروناً بإلاّ ، فيكون ذلك من الموجبات لتقديم الفاعل ، كما لزم تأخيرُ الفاعلِ إذا كان مقروناً بإلاّ :

فالجواب : أنّ المقرونَ بإلاّ يجبُ تأخيرُه في المعنى ، ولا بدّ مِنْ جهةِ أنّك إذا أدخلتها على الفاعل فقد أوجبتَ لهُ خاصّةً ما نفيتَه عن غيره من إيقاعِ الفعلِ بالمفعولِ " فينبغي إذاً أنْ لا تأتي بها إلاّ بَعْدَ ذكرِ الفعل والمفعول إذْ لا توجب له ذلك إلاّ بعد أنْ تنفيَه عن غيره ، وكذلك إذا أدخلتها على المفعول فقد أوْجبت للفاعل إيقاع الفعل بالمفعول خاصة ، ونفيت عنه أنْ يوقع الفعل بغيره ، فينبغي إذاً ألاّ تأتيَ بها إلا بعد الفاعل إذْ لا توجبُ له ذلك في حق المفعول الاّ بعد نفيك عنْه ذلك فيما عداه ، لكنّ لزِمَ تأخيرُ الفاعلِ في اللفظ إذا دخلت على الفاعل، ولم يلزم ذلك في المفعول [من جهة](٥) أنّك لو قلت : " ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً "

---

(١) سبق تخريجه ص٣١
(٢) في اللسان (نحس) " النحْس : الغبار " ، وهو أحسن مما فسّره به الشارح
(٣) ذكر فيما سبق أنّ التقدير عند الكوفيين : في مقيل متغيبٍ نحسُه ، على أنّ الفاعل يجوز تقديمه على العامل .
(٤) فيما سبق ٣٢
(٥) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .

كنت قد قدمت اللفظَ المقرون بإلاّ لفظاً ومرتبةً لأنّ الفاعل مرتبته [تأتي قبل](1) المفعولِ وحكمُ المقرونِ بإلاّ أنْ يكونَ مؤخراً كما تقدّم، وإذا قلت "ما ضَرَبَ إلاّ عمراً زيدٌ" فالمقرون بإلاّ وإنْ لم يكنْ مؤخراً في اللفظِ فإنه مؤخرٌ في التقدير، لأنّ مرتبةَ المفعولِ أنْ يكون بعد الفاعل، فلم يخرجْ المقرونُ بإلاّ بهذا التقديم عن أنْ يكون مؤخراً، وليس كذلك في المسألةِ الأولى، ومع ذلك فتقديمُه قليلٌ في كلامِهم.

[تأثير الإضافة في باب الفاعل]

وقوله: "وللإضافةِ والإضمارِ وترتيبُ المضمراتِ تأثيرٌ في هذا الباب"، أما تأثيرُ الإضافةِ فهو كونُها تُلزم تقديم ما أُضيف إليه العامل على غيرِه، وسواء كانت مرتبتُه التقديم أو لم تكن كذلك، ألا ترى أنّك إذا أضفت العاملَ إلى الفاعلِ لزمَ تقديمُه على المفعولِ. وإذا أضفته إلى المفعولِ لزمَ تقديمُه على الفاعل، وسبب ذلك امتناعُ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه، لأنّ ذلك لا يجوز إلاّ بظرفٍ أو مجرورٍ في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله:

٢٨٩- لما رأتْ ساتيدَ ما استعْبَرَتْ   لله درُّ اليومَ مَنْ لامَها (٢)

التقدير: لِلهِ درُّ من لامَها اليومَ. وأما الفصلُ بغيرِ ظرفٍ ولا مجرورٍ فما جاء منه في الشعرِ حُفِظَ (٣) ولم يُقَسْ عليه نحو قوله:

٢٩٠- فداسَهم دوسَ الحصادَ الدائسِ (٤)

فقدم المفعولَ على الفاعلِ مع أنّ الفاعلَ مضافٌ إليه المصدر.

---

(١) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة.

(٢) البيت لعمرو بن قَمِيئةَ، وهو في الديوان: ١٨٢.
وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٨، ١٩٤، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، والإنصاف ٤٣٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ٤٦، ٣/ ١٩، ٢٠، ٧٧، ٨/ ٦٦. وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٥، والضرائر له: ١٩٣ والخزانة ٢/ ٢٤٧.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، ومنعه البصريون بغير الظرف وحرف الجر، الإنصاف م ٦٠ ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٤) رجز منسوب لعمرو بن كلثوم في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦١، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٦، والضرائر له: ١٩٧ والصبان على الأشموني ٢/ ٢٧٦، دوس الحصيدَ.

[تأثير المضمرات في باب الفاعل]

وأما تأثيرُ المضمراتِ في هذا البابِ ، فمن جهةِ أنَّه إذا اجتمعَ المُضمرُ المتصلُ مع ما ليس بضمير متصل قُدِّمَ الضميرُ ، وسواءٌ كانت مرتبتُهُ التقديمُ أو التأخيرُ فتقول " ضربت زيداً " و " ضربني زيدٌ ".

ومن جهةٍ أيضاً أنَّه إذا أدّى إلى تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل نحو " ضربتُني "(١) أو فعل الظاهر إلى مضمره المتصل ، نحو : " ضربَه زيدٌ " ، تريد : أنَّه ضربَ نفسَه ، لم يجزْ ذلك إلاّ في باب ظنَنت وفي فقدتُ وعدمتُ(٢) ، وكذلك أيضا إذا أدّى إلى تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو " زيداً ضرب " تريد : أنَّه ضرب نفسَه لم يَجُزْ ذلك في باب من الأبواب ، وسنبيّن السبب في ذلك في باب الاشتغال إنْ شاء الله تعالى (٣) .

ومن جهة أنَّ إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعودُ على المفعولِ لَزِمَ تقديمُ المفعولِ كما تقدّم(٤) ، فإن اتصل بالمفعول ضميرٌ يعود على الفاعل لم يلزم تأخير المفعول عند أهل البصرة ، وأهل الكوفة كما تقدّم(٥) يلزمون تأخيره إنْ كان الضميرُ ضميرَ رفع نحو : أخذ ما أراد زيد (٦) ، وإنْ لم يكن ضمير رفع جاز عندهم تقديمه نحو " ضرب غلامَه زيدٌ " .

فإنِ اتّصل في باب " أعطيت أو " ظننت "(٧) بأحدِ المفعولين ضميرٌ يعود على المفعولِ الآخرِ ، أو في باب " أعلمت " بأحد المفعولين ضميرٌ يعودُ على أحدِ المفعولين الباقيين ، فلا يخلو أنْ يكون المفعولُ الذي اتصل به الضميرُ مقدّم الرتبةِ على الذي عادَ عليه الضميرُ أو بالعكس، فإنْ كانت مرتبتُه التقديمَ لَزِمَ

---

(١) في الكتاب ٢ / ٣٦٦ " ولا يجوز أنْ تقول : ضربتُني ولا ضربتُ إيّاي ، لا يجوز واحدٌ منهما ، لأنَّهم استغنوا عن ذلك : بضربت نفسي وإياي ضربته"

(٢) الأمالي الشجرية ١ / ٣٩ ، وفي الكتاب ٢ / ٣٦٧ ، أنَّه يجوز في حسبت وظننت وخِلْت وأرَى وزَعَمْتُ ورأيت - إذا لم تعن رؤية العين - ووجدت - إذا لم ترد وِجْدان الضالةَ - وجميع حروف الشك .

وانظر مقاله نقد كتاب المدارس النحوية ، مجلة المركز عدد ٥ / ٦٠٣ .

(٣) انظر ما سيأتي ٢٥١ من المخطوطة .

(٤) تقدم في ٤٢٥

(٥) تقدم ص ٤٢٦

(٦) المنتظر أن يكون المثال : أخذ زيد ما أراد، لأنَّ الشارح يتحدث عن مذهب الكوفيين وانظر محاورة الجرمي والفراء في الإنصاف م (١٥) .

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥ .

تأخيرُه من المفعول الذى عاد عليه الضميرُ ، وإنْ كان مُؤَخّراً فى الرّتْبَةِ لم يلزم تأخيره عما عاد عليه الضمير [والمتقدّمُ الرّتبةِ فى باب " ظننت " هو [المفعول](١) الذى هو مبتدأ فى الأَصلِ ، وفى باب " أعطيت " هو المفعولُ الذى هو فاعلٌ فى المعنى ، وفى باب " أعْلَمت " هو المفعولُ الذى هو فاعلٌ فى المعنى ، ثمّ الذى هو مبتدأ فى الأصل ، ثمّ الذى هو خبرٌ فى الأَصل . فتقولُ " أعطيتُ زيداً دِرهَمَه " وإنْ شئتَ " أعطيتَ درهَمه زيداً " ، لأنّ النيّةَ به التأخيرُ ولا خِلافَ فى جواز ذلك إلاّ عِنْد بعض البَصريين ، فإنّه منع ذلك ، ومَنَى مَنْعَه على أنّ المفعولين فى مرتبةٍ واحدةٍ ، فرتبتهما أن يكونا بعد الفاعلِ أيّهما تقدّمَ فذلك مكانه . فان قلت : " درهَمَه أعطيتُ زيداً " جازت المسألةُ بلا خلاف ، لأنّ النيّةَ بالمفعول أنْ يكون بعد الفعل ، فالنّيّةُ بـه (٢) التأخير ، وإذا كانت النية به التأخير [جاز](٣) أن يكون مقدراً بعد المفعول الذى يعود عليه الضمير ، لأنّ ذلك المفعولَ الذى عاد عليه الضمير قد وقع بعد الفعل فهو فى محلّه] وهذا الذى ذهبوا إليه من امتناع " أعطيت درهَمه زيداً " باطلٌ ، لأنّ زيداً وإنْ تأخّرَ فإنه فاعل فى المعنى ، ألاَ ترى أنّه آخِذُ الدرهم - والدرهمُ مِنْ جهة المعنى مفعولٌ - فالنيةُ به التقديمُ من أَجْل ذلك .

وكذلك لو قلت : " أعطيت ما أَراد زيداً " جاز عند البصريين إلاّ عند من يمنع منهم " أُعطيتُ درهَمه زيداً " ، وأمّا عند الكوفيين فلا يجوز ذلك ، لأنّ الضمير ضميرُ رفع .

فإنْ قلت " ما أراد أعطيت زيداً " جاز عند جميع البصريين ، ولم يجز ذلك عند الكوفيين .

وتقول " أعطيتُ الغلامَ مالكَه " ولا يجوز باتفاق " أعطيت مالكَه الغلامَ " ولا " مالكَه أعطيتُ الغلامَ " إلاّ عند الكوفيين فإنّه يجوز ذلك إذا قدرت أنّ الإعطاءَ آخِذٌ للغلامِ أولاً ، فالأوّلُ عندهم هو الذى يُقدّر الفعلُ [آخذاً له قبل صاحبه](٤) .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) فى المصورة : فيه .

(٣) كلمة مطموسة فى المصورة .

(٤) هذه العبارة غامضة فى المصورة .

وتقول " ظننت زيداً ضارباً نفسَه " وإنْ شئتَ قلت " ظننت ضارباً نفسه زيداً " إلاّ عند الكوفيين ،فإنّ ذلك لا يجوزُ لأنَّ في "ضارب" ضميراً مرفوعاً يعود على " زيداً " ، ومن يمنع من البصريين // "أعطيتُ درهمَه زيداً". \\\

فإنْ قلت : ضارباً نفسَه ظننتُ زيداً " جاز عند كافّةِ البصريين ،ولم يجز عند الكوفيين ، لأجل الضمير المرفوع في ضارب .

وتقول : " ظننتُ في الدار صاحبها " ولا يجوز "ظننت صاحبها في الدار" ولا "صاحبها في الدار ظننتُ" عند أحدٍ من البصريين ، والكوفيون يجيزون ذلك إذا قُدِّرَ أنَّ ظننتُ تناولتِ المفعولَ الذي هو خَبَرٌ قبل المفعولِ الذي هو مبتدأ في الأصلِ .

ولو قلت : "ظننتُ زيداً غلامَه " لم يجز التقديم عند أحدٍ خوفَ التباسِ المعنى .

وتقول "أعلمتُ هنداً قائمةً إيّاها " ولا يجوز "أعلمتُ إياها هنداً(١) قائمةً" عند أحدٍ من البصريين .وأمّا الكوفيون فيجيزون ذلك إذا قُدِّر أنَّ الفعل تناولَ هنداً قبل تناول الأوّل .

وتقول : " أعلمت زيداً في الدارِ مالكَها "،ولا يجوز "أعلمت زيداً مالكَها في الدارِ" إلاّ عند الكوفيين إذا قُدِّر أنَّ أعلمت تناولَ "في الدار" قبل تناولِها "مالكَها".

وتقول : "أعلمتُ زيداً هنداً في دارِها " ، وتقول "أعلمت زيداً في دارِها هنداً " عند جميع النحويين إلاّ عِنْدَ مَنْ منع من البصريين "أعطيت درهمَه زيداً ".

ونسبةُ المجرورِ من المنصوب كنِسْبَةِ المفعولِ الثّاني في باب "أعطيت" من الأولِ . فتقول : لبست من الثياب ألينَها " ، ولا يجوز : لبست ألينَها من الثياب " ، كما لا يجوز "أعطيتُ صاحبَها للجاريةِ" ، ويجوزُ ذلك عند الكوفيين إذا قدَّرْتَ أنَّ الفعلَ تناولَ المجرورَ قبلُ ، فإن قُلتَ "أتيتُ في دارِه زيداً" جاز ذلك باتفاق .

---

(١) في المصورة : هند ، خطأ .

[تأثير ترتيب المضمرات]

وأمّا تأثيرُ ترتيبِ المضمراتِ في هذا الباب فإنّما هو في الاتصال والانفصال ، فإذا اجتمع لك ضميران في هذا الباب أحدُهما مرفوعٌ والآخر منصوبٌ اتّصلا ، بدأت بالمرفوعِ فتقول " ضربته وضربتك وضربتني " ولا يجوز " ضربتُ إيّاك " ، إلاّ في الضرورة نحو قوله :

٢٩١ - * إليك حتّى بَلَغَتْ إيّاكا *(١)

إلاّ أَنْ يكونَ أَصلُها المبتدأُ والخبرُ ، فإنّه يجوزُ الاتصال والانفصال، والاتصال أحسنُ ، نحو قولك " كنتَه وكنتُ اياه " فمِنَ الاتصال قوله :

٢٩٢- فإلاّ يكُنْها أو تكُنْه فإنّه أَخوها غَذَتْهُ أُمُّها بلبانِها (٢)

ومن الانفصال قولُ عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٣- لئن كان إيّاهُ لقدْ حالَ بعدَنا عن العَهْدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ(٣)

فإنْ كان أحدُهما مخفوضاً بإضافةِ العاملِ إليه ، والآخرُ ليس كذلك ، فإنك تفصل ما بعد المخفوض إنْ كان ضميرَ رفعٍ على كلِّ حالٍ ، فتقول : " زيدٌ عجبت من ضربِك هو " و " زيد عجبتُ من ضربِه أَنْتَ " ، وإنْ كان ضميرَ نصبٍ :

---

(١) الرجز لحُميد الأرقط : وقبله :* أتتك عنسٌ تقطع الأراكا *
وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٦٢ والخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٤ .
والأمالي الشجرية ١ / ٤٠ ، والإنصاف ٦٩٩ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١٠٢ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩ ، والضرائر له : ٢٦١ ، والخزانة ٢/٤٠٦ (عرضا)
(٢) هذا البيت لأبي الأسود الدّؤلي في الديوان : ١٢٨ ورواية العجز فيه :
* أخٌ أرضعته أُمُّها بلبانِها . وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٦ ، والمقتضب ٣ / ٩٨
والإنصاف ٨٢٣ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١١٧ ، والمقرّب ١ / ٩٦ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ١ / ٤٠٧ ، ٢ / ١٩ ، والخزانة ٢ / ٤٢٦ ، وغيرها .
ويروى : أمّه وستأتي في ص ٥٥٦ وهو رواية أكثر المصادر .
(٣) الديوان : ٦٤ (الهيئة) وهو في شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والمقرب ١ / ٩٥ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ١٩ ، والخزانة ٢ / ٤٢٠ . وغيرها .

فإنْ كان أبْعَدَ مِنَ المخفوضِ رُتبةً جاز اتصالُه وانفصالُه ، وانفصالُه أحسن ، فتقول " زيد عجبتُ من ضربكه "(١) ، ومن ضربك إيّاه ، وإنْ كان أقربَ منه فالفصلُ ليس إلاّ فتقول " زيدٌ عجبت من ضربه إيّاك " ولا يجوزُ " من ضربهيك " ، فإن كانَ مثله في القربِ أوِ البُعْدِ فالانفصال نحو قولك " هندٌ زيدٌ عجبت من ضربه إيّاها " ولا يجوز " من ضربهيها " إلّا في الضرورة نحو قوله :

٢٩٤- وقد جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العظمَ نابُها(٢)

أو في نادر كلام حكى الكسائي عن العرب : إخوتك أحسنُ النّاسِ وجوها وأنضرهموها . وإنّ كانا منصوبين فإمّا أنْ يكون أصلُهما المبتدأ والخبرُ نحو مفعولي " ظننت " أولا يكونا كذلك نحو مفعولي " أعطيت " ، وكيفما كان فإنّ الذي يلي الفعلَ منهما يتّصِلُ ، وأمّا الآخرُ فإنّه إنّ كان أبْعَدَ من الأوّلِ جازَ اتصاله وانفصاله والانفصال أحسن في باب " ظننت " والاتصال أحسنُ في باب " أعطيت " فتقول : زيدٌ ظننتك إيّاه ، وزيد ظننتكه " و " الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إيّاه " ، وإنْ كان أقربَ منه لم يجز فيه عند سيبويه إلاّ الفصل (٣) ، نحو قولك : " زيد ظننته إياك ، والدرهم أعطيته إياك " ولا يجوز " ظننتهوك وأعطيتهوك " ، والمبرّد يجيز الاتصال بالقياس والانفصال عنده أحسن ، وأما الفراء فلا يجوز عنده إلّا الانفصال إلّا أنْ يكونَ الأول ضمير مثنى أو ضمير جماعة مذكرين ، فيجيز إذْ ذاك الاتصال والانفصال ، والانفصال أحسن ، نحو قولك : " الدرهمان أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك " و " الزيدان ظننتهماكما " و " الزيدون ظننتهموكم " ، وسبب ذلك شبهُ آخرِ ضمير الغيبة بآخرِ ضمير المخاطب إذْ ذاك . ومذهب الكسائي كمذهبِ الفراءِ ، إلاّ أنّ الكسائي أيضا يجيز الاتصال إذا كان الأوّلُ ضميرَ جماعة للمؤنث نحو قولك " الدراهم أعطيتُهنّكنّ " وإنما جاز ذلك عنده لشبهِ آخر ضمير الغائبات بآخر ضمير المخاطبات ، والفرّاء يأبى ذلك ، لأنّ الشّبه // بحرفٍ واحدٍ وليس في قوة [شبه](٤) ضمير الغائبين 113

الشبه

(١) في الصلب : ضربك هو ، والتصحيح من الهامش .
(٢) البيت للقيط بن مرّه أو مغلس بن لقيط . وهو من أبيات الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، والإيضاح للفارسي : ٣٤ ، والأمالي الشجرية ١ / ٨٩ ، ٢ / ٢٠١ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩ ، والخزانة ٢ / ٤١٥ وغيرها .
(٣) الكتاب ٢ / ٣٦٤ .
(٤) تكملة يلتئم بها السياق .

والغائبتين بضمير المخاطبين والمخاطبتين . والكسائيّ يرى أنّ النون وإن كانت في الخطاب واحدةً فإنّها مشدّدةٌ ، والحرف المشدّد حرفان في الاعتبار . والذي ورد به السماع وتكلمت به العرب ما ذهب إليه سيبويه [من] فإنْ كانا في رتبة واحدة في القربِ والبعدِ فالاختيارُ الانفصال ويجوز الاتصال ، وهو ضعيفٌ(١) ، نحو قولك : " الدرهمُ زيدٌ أعطيته إيّاه " ويجوز " أعطيتهوه " وتقول " أعطيتكما إياكما " ويجوز " أعطيتكماكما " ، إلاّ أنْ يكونا ضميري متكلم فالانفصال نحو قولك " منحتَني إيايَ " إذا أعطيتَه نفسَه ، ويقبح : " مَنَحْتَنِيني "(١) ، والفرق بين ضميري المتكلم وغيرهما أنّ " نِي " الثانية موضوعة على التقديم وهي مؤخرة لفظًا وليس كذلك غيرهـا .

باب [الموصول]

قوله : " الموصولاتُ الاسمية : الذي والتي " إلى آخره "(٢)

جميعُ ما ذكرَ اسمٌ بلا خلافٍ إلاّ الألف واللام بمعنى الذي والتي نحو " الضارب " تريد : الذي ضرب ، والضاربة تريد : التي ضربت ، فإنّ فيها خلافًا بين النحويين :

فذهب أبو الحسن إلى أنّها حرفُ تعريفٍ وليست موصولة(٣) . قيل له : إذا لم تكن من قبيل الموصولات ، فما المانع مِنْ تقديمِ المنصوب عليها ؟ ولِمَ لَمْ يقولوا " هذا زيداً الضارب " ؟ ! أي " هذا الضاربُ زيداً " كما يجوز " هذا زيداً ضاربٌ " تريد : هذا ضاربٌ زيداً " ؟ .

(١) الكتاب ٢/٣٦٥ .

(٢) بعده في الجزولية نسخة دار الكتب " وأي بمعنى الذي وأيّة بمعنى التي ومن وما وذو الطائية والألف واللام بمعنى الذي والتي وذا ، إذا كانت مع ما الاستفهامية ، وأريد بها معنى الذي ، والأُلَى بمعنى الذين "

(٣) الهمع ١/٨٤ وشرح التصريح ١/١٣٧ وفيه أنّ المازني ذهب إلى هذا في أحد قوليه ، وقوله الثاني أنّ (أل) موصولٌ حرفي وسيأتي . . .

فأجابَ عن ذلك بأنْ قال : اسم الفاعل إذا دخلت عليه الألِفُ واللام التي للتعريف لا يعملُ كما أنه إذا وُصِفَ أو صُغِّر لا يعمل ، لأنّه يَبْعُدُ من الفِعْل ، بدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه ، لأنّ الألِفَ واللامَ مِنْ خواص الأسماء كما أنّ النعت والتصغيرَ كذلك ، قال : فالاسم المنتصبُ بعده إنّما هو منصوبٌ على التّشبيه بالمفعول به مثل " الوجه " في قولك " هذا الحَسَنُ الوَجهَ "، والاسم المنتصبُ على التشبيه بالمفعول به لا يجوزُ تقديمُه ، لا يقال " هذا الوجهَ الحسنُ " ولا " هذا الوجهَ حسنٌ " تريد " هذا الحسنُ الوجهَ " و " هذا حسنٌ الوجهَ " ، فكذلك أيضا لا يجوز في " هذا الضاربُ زيداً " أنْ تقدّم زيداً على الضارب .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، لأنّ المنصوبَ على التشبيه بالمفعول به لا يكونُ إلاّ سببيّاً ، ولا يكون في الكلام إلاّ نكرةً أو مُعرّفا بالألفِ واللام ، أو مضافا إلى ما فيه الألِفُ واللام ، أو مضافاً إلى ضميرِ ما فيه الألِفُ واللامُ ، و " زيد " من قولك : " الضاربُ زيداً " ليس سببيّاً ، ولا نكرة ، ولا من قبيل ما ذكرنا من المعارف ، فثبت أنّه ليس منتصباً على التشبيه بالمفعول به ، وأنّ الألف واللام من قبيل الموصولات . ولذلك امتنع تقديمُ المفعول .

فأمّا المازني فزعم أنّها من قبيل الحروف الموصولة(١) ، واستدل على ذلك بأنّك تقول : " جاءني الضاربُ زيداً ، [ورأيت الضاربَ زيداً](٢) ، ومررت بالضاربِ زيداً " ، فتخفض اسمَ الفاعلِ أو ترفعه أوْ تنصبه ، ولا يكونُ للألف واللام موضعٌ من الإعراب ، إذْ لا يحتاج " جاءني " إلاّ مرفوعا واحداً ، ولا رأيت إلاّ مفعولاً به واحداً ، ولا مررت إلاّ مجروراً واحداً ، ولا يكون اسمٌ في الكلام إلّا وله موضعٌ مِنَ الإعراب ، وأيضا فإنّها لو كانت اسماً لكانت من قبيل الأسماء الظاهرة ، والأسماءُ الظاهرةُ لا تكون على حرفين أحدُهما ألِفُ وَصْلٍ ، فيكون الاسم في الحقيقة حَرْفا واحدا] وأيضا فإنّ همزةَ الوصلِ في " الضارب " إذا ابتدأتَ مفتوحة ولا تكون همزةُ الوصلِ في الأسماءِ إلاّ مكسورةً إلاّ ما شَذّ من قولهم : أيمُن(٣)

(١) الهمع ١/٨٤ ، وشرح التصريح ١/١٣٧ .
(٢) تكملة يتم بها الكلام .
(٣) انظر ما سيأتي : ص ٤٤٢

ـ فإذا جعلناها اسما كان فتح همزة الوصل فيها شاذاً ، وإذا جعلناها حرفا كان فتح الهمزة فيها قياساً ، لأنّ همزة الوَصلِ إذا دخلت على حَرْفٍ لم تُوجَدْ إلاّ مفتوحة ، ألا ترى أنّها لم تدخل على حرفٍ إلاّ على لام التعريف فى نحو " الرجل والغلام ، وهى مفتوحة ، وأيضا فإنّك لا تفصلُ بين الألف واللام واسم الفاعل بمعمول اسم الفاعل الذى هو صلة الألف واللام ، ولو كانت اسماً لجازَ ذلك كما يجوز فى " الذى " أنْ تفصل بينه وبين الفعل الواقع صلة له بمعمول ذلك الفعل ، تقول : جاءنى الذي زيداً ضرب " ولا يجوز " جاءني ال زيداً ضاربٌ ".

وجميع ما استدل به لا حجّةَ له فيه .

أمّا قوله : لو كانت اسما لكان لها موضعٌ من الإعرابِ ، فالجوابُ أنّ الألف واللامَ جعلت مع الاسم كالشئِ الواحد ، لأنّ الصلة والموصول كالشئ الواحد ، بل إذا كانت [الصلة] (١) اسماً مفرداً كانت أشدّ افتقاراً إلي الموصول ، فإذا قلت " جاءنى الضاربُ " فالضارب بجملته هو الفاعل ، وكما أنك إذا قلت : " هذه بعلبكُّ فرفعت بكاً لا يقال أنّ الاسم الأوّل بقي لا موضعَ لهُ من الإعراب لأنّ بعلبك بمنزلة // اسم واحد ، فكذلك لا ينبغى أن يقالَ : إنّ الألف ١١٣
واللامَ فى مثل قولك : جاءنى الضاربُ زيداً " إذا جُعلت اسما لا يكون لها موضع من الإعراب ، لأنّها مع ما بعدها بمنزلةِ شئ واحد ، ألا ترى أنك إذا قلت: يعجبنى أنْ يقومَ زيدٌ " فالموصول الذي هو " أنْ " وصلته فى موضع رفعٍ وليست الصلةُ وحدَها ، ولا الموصول وَحْدَهُ فى موضع رفع ، فكذلك " الضاربُ " الصّلةُ والموصول فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ .

وأمّا ما استدلّ به من كون الاسم الظاهر لا يكون على حرفٍ واحدٍ فباطلٌ ؛ لأنّهُ قد حكى عنهم " أمُ الله " وهمزته همزة وصل مع أنّهُ معربٌ (٢) ، والأحْرى أن يَجيءَ على ذلك الاسم المبنى ، وقد أجاز سيبويه بالقياس إذا سمّيت بالباءِ من أضرب أنْ تقول : " اب " فتلحقَ همزةَ الوصل وتعرب (٣) ، فأجازَ أنْ يكون

---

(١) فى المصورة : الصفة
(٢) الإنصاف : ٤٠٩
(٣) الكتاب ٣ / ٣٢٢ .

الاسمُ المعربُ على حرفٍ واحدٍ إذا وصلتَ ، فإذا ابتدأتَ كان على حرفين أحدُهما همزةُ الوصل ، وقاس ذلك على " أَب " ، أَلَا ترى أنّه على حرفين ابتداءً فإذا وَصَلْتَ في مثل قولك من ابٌ (١) لك ؟ على لغةِ مَنْ يَنْقُلُ حركةَ الهمزةِ إلى ما قبلها ، بقي الاسم المعرب على حرفٍ واحد بل قد يبقى الاسمُ المعربُ على حرفٍ واحدٍ وصلاً وابتداءً حكى ابن مِقْسَم عن ثعلب " شربتُ مًا " وقد تقدم تبيين ذلك . (٢)

وأما ما استدلّ به من فتح همزة الوصل معه ، فلا حُجّةَ له في ذلك لأنهم إنّما فتحوا همزة الوصل في " أَيمن " تشبيهاً بالحرف(٣) ، فالأَحْرى أن يفعلوا ذلك في مثل " الضارب " لأن الأَلف واللام التي هي اسم موصول أشبه بالألف واللام التي للتعريف من " ايْمن ".

وأَمّا ما استدل به من كونهم لا يفصلون بين الأَلف واللام وبين اسم الفاعل في نحو " هذا الضاربُ زيداً " بمعمول اسم الفاعل ، فسببُه ما ذكرناه من جعل الألف واللام مع ما دخلت عليه كالشيء الواحد ، وجاز ذلك في الذي ولم يجز في الألف واللام ، لأَنَّ اسمَ الفاعل مفردٌ ، فهو أشدُّ افتقارا إلى الموصولِ مِنَ الجملة ، بل يلزم ذلك في مذهبه ، فإنّ الأَلف واللامَ عنده حرفٌ موصول بمنزلة " ما " المصدرية ، فكما يجوزُ الفَصْلُ بين " ما " المصدرية والفِعْل الذي تدخل عليه بمعمول ذلك الفعل ، نحو قولك " يعجبني ما اليومَ تصنعُ " ، تريد : صنعك اليومَ ، فكذلك ينبغي أَنْ يجوز ذلك في " الضارب زيداً ".

وأمّا على مذهب من يجعلها اسماً ، ويجعلها مع اسم الفاعل بمنزلة اسم واحد كـ " بعلبك " ، فلا يلزمه إجازةُ الفصلِ ، كما لا يجوز الفصل بين بعل وبك بشيءٍ.

---

(١) في المصورة : من ب لك

(٢) تقدم في ص : ١٤٤،١٤٣

(٣) قال سيبويه : وزعم يونس أَنّ ألف أيم موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل ، وكذلك آيمن . الكتاب ٣/٥٠٣ .

وأمّا أبو بكر بن السّراج وأبو علي الفارسيّ (١) وأكثر النحويّين (٢) فذهبوا الى أنّها اسم ، واستدلوا على ذلك بعودة الضمير عليها ، تقول : جاءتني الضاربها زيدٌ ، ألا ترى أنّ ضمير المؤنث المتصل باسم الفاعل ليس له ما يعودُ عليه إلاّ الألف واللام ؟ فإن قيل فلعَلّ الضمير يعود على موصوفٍ محذوفٍ ، والأصْل " جاءتني المرأة الضاربها زيد " فحذفوا الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامَه ، وبقي الضميرُ عائداً على الموصوف المحذوف .

فالجواب : أنّ ذلك باطلٌ لأنّ الموصوفَ لا يجوز حذفُه إلاّ إذا كانت الصفةُ خاصةً بجنس الموصوفِ ، فأمّا إذا لم تكن كذلك لم يجز حذف الموصوف إلاّ في ضرورة(٣) نحو قوله :

٢٩٥ - وقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسا ءِ نبّاحٍ مِن الشُعْبِ(٤)

يريد وقصرى ثورٍ شنجِ الأنساءِ مع أنّ شنَج النسأ يكون من صفةِ الفَرس ومن صفةِ الغزالِ . فجواز " جاءتني الضاربها زيد " في فصيح الكلام دالّ على أنّ الألِفَ واللامَ بمنزلة التي ، فكما تقول : " جاءتني التي ضَرَبها زيدٌ " فكذلك تقول : جاءتني الضاربُها زيدٌ " ولو كان حذفُ الموصوف في مثل هذا سائغاً لجاز " جاءتني ضاربُها زيدٌ " تريد " جاءتني امرأةٌ ضاربُها زيدٌ " ، أي : يضربها زيد ، فامتناع ذلك يدل على أنّه ليس على حذف الموصوف ، وأيضا فإنّك إذا حذفتَ شيئا وأقمت شيئا آخرَ مقامه فالرّعْيُ إنّما هو للمثبتِ لا للمحذوفِ ، قال تعالى : ﴿ وَاسألِ القَريةَ التي كُنّا فِيها ﴾ (٥) على لفظِ القريةِ ، ولم يقل فيهم وان كان

---

(١) الإيضاح للفارسي : ٥٤ .

(٢) الهمع ٢ / ٨٤ .

(٣) هذا مذهب ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٢٢١ ، ٢ / ٥٩٠ ، والضرائر له : ١٧٠ وهو يتابع في ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٥ ، أمّا سيبويه فلم يجعله من باب الضرورة . انظر الكتاب ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ . (وقد أشار إلى هذا محقق الضرائر) . وانظر الهمع ٢ / ١٢٠ .

(٤) البيت لأبي داؤد الإيادي في ديوانه : ٢٨٨ ، وينسب لعقبة بن سابق في الأصمعيات (٤ الأصمعية التاسعة . وهو في أدب الكاتب : ١١٧ ، والاقتضاب ٣٣٢ ، والمقرّب : ١ / ٢٢٨ ، والضرائر لابن عصفور : ١٧٠ ، وشرح الجمل له ١ / ٢٢١ ، ٢ / ٥٩٠ ، والهمع ٢ / ١٢٠ .

(٥) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

الأَصْلُ : أَهْلَ القريةِ ، ولا يُرْعَى المحذوفِ إلاّ في ضرورةٍ نحو قوله : وهو حسان بن ثابت :

٢٩٦- يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ(١) عليهم بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ(٢)

فقال : يصفق بالياء ، لأنه أرادَ " ماءَ بَرَدَى ".

ومِمّا يدلُّ أيضا على أنَّها اسم موصول لا حرف موصول ، أنَّه لم يُوجد في كلامهم حرفٌ موصولٌ إلاّ وهو مع ما بعدَه بمنزلةِ المصدرِ ، ألا ترى أنَّ "كي" و "ما" و "أنّ" و "أنْ" هي الحروف الموصولة ، وهي تتقدر مع ما بعدها بالمصدر ، فإنْ جعلت الألف واللام حرفاً موصولاً أخرجتها عن جنسِ // الحروف الموصولةِ. ١١٤

ومِمّا يدلّ أيضاً على أنّها اسمٌ موصول أنّهم وصلوها بالمفرد الذي هو في تقدير جملةٍ ، وقد استقرَّ وصْلُ الأسماءِ الموصولة بما ليس بجملة لكن في تقديرها ومعناها ، نحو قولك " جاءني الذي في الدار ، والذي عندك "، فالظرف والمجرور ليسا بجملتين لكن في تقدير جملتين ، وفي معناها ولم يصلوا الحرفَ قط إلاّ بجملة صريحة فدلَّ ذلك على أنَّها من قبيل الأسماءِ الموصولةِ .

والدليلُ على أنّ اسم الفاعلِ بعد الألف واللام في تقدير الجملة عطفهم الجملة عليه قال الله تعالى ﴿ إنَّ المصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقاتِ وأَقْرَضوا اللهَ ﴾ (٣)

ونقصَه من الأسماءِ الموصولة على مذهب أهل البصرةِ : ذاتَ الطائية ، من كلامهم " بالفضلِ ذو فضلكم الله بِهِ ، والكرامةُ ذات أكرمكم اللهُ بَهْ "(٤) بفتح الباء يريد " بِهَا " فحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى الباء(٥) ، فذو في هذه

---

(١) في المصورة : البريض ، تحريف.

(٢) البيت في ديوانه ٣٠٩ من قصيدة مطلعها :
أسألت رسم الدارِ أمْ لم تسألِ بين الجوابي فالبُضَيْعِ فحَوْمَلِ
والشاهد في شرح ابن يعيش ٣ / ٢٥ ، ٦/٢٦ ، ١٣٣ ، والخزانة ٢ / ٢٣٦ .

(٣) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٤) هذه العبارة رواها الفراء عن أعرابي . انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢٧٥ والتهذيب ١٥ / ٤٤ .

(٥) هذا من لغة طيّئٍ أيضا ، المصدر السابق : ٢٧٥ .

اللغة بمنزلة الذي لا تقع إلاّ على المذكر ، وذات بمنزلة التي لا تقع إلاّ على المؤنث ومن ذهب مِنَ النحويين إلى أنّ " ذو " تكون للمذكّر والمؤنث ، وهو مذهب أبي موسى (١) ، فإنّما حمله على ذلك فيما أرى قولُ الشاعر :

٢٩٧- فإنّ الماء ماءُ أبي وَجَدّي وبئري ذو حَفَرتُ وذو طويتُ (٢)

فأوقعَ " ذو " على البئر وهي مؤنثة ، ولا حجّة له في ذلك ، لأنّ البئر تذكر وتؤنث (٣)

وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال :

٢٩٨- يا بئرُ يا بئرَ بني عديّ لأنْزحن قعرك بالدّلــيّ
حتى تعُودي أقْطَـعَ الوليّ (٤)

فأنّث البئرَ ، ولذلك قال حتى تعودي ، وذكّرها ولذلك قال : أقطع ولم يقل قطعاء (٥) والأفصح في " ذو " أنْ تكونَ بالواو في الأحوال الثلاثة - أعني الرفع والنصب والخفض - ، لأنّها مبنيّة ، وكذلك تستعمل ذات مُبنية على الضم

---

(١) يتابع الجزولي في ذلك أبا زيد وأباحاتم السجستاني والمرزوقي . انظر النوادر ٨٥ ، ٢٢٢ ، والمخصص ١٤ / ١٠٢ ، والتهذيب ١٥ / ٤٤ ، ٤٥ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائي ، أموي ، من الحماسية ١٩٢ . انظر شرح المرزوقي ٥٩١ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٦ ، والإنصاف ٣٨٤ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١٤٧ ، ٨ / ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٧ ، والخزانة ٢ / ٥١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٧ وغيرها .

(٣) الذي في اللسان (بأر) أنّ البئر مؤنثة ، أمّا في المخصص ١٥ / ٣٤ ، فقد ذكر ابن سيده أنّ البئر تذكر وتؤنث .

(٤) الأبيات تنسب لرجل من بني عديّ . انظرها في التكملة ١٣٤ ، والمخصص ١٦ / ١٤٨ ، ١٨٧ ، ١٧ / ٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٥٨ ، والإنصاف ٥٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٧٧ .

(٥) هذا مذهب ابن عصفور في شرح الجمل قال الشاطبي : وجرى على هذا السنن الأبّذي أيضا وردّ عليه ابن الضائع بوجهين أحدهما : أنّه لم يذكرْ ذات كلّ من ذكر ذو ، وقال : فهذا يدل على أنّ ذو أشهر من ذات قال : ولو كان مؤنثا لها كالتي مع الذي لم يكن أحدهما أشهر ، لأن المذكور ومؤنثه في رتبة واحدة . والثاني : أنّ التأويل في ذو قياسا على الصفة لا يجوز ، لأنّ التأويل في الصفة بالحمل على الفعل =

وقد يعربان ومن ذلك قول سحيم : (١)

٢٩٩- فحَسْبِيَ (٢) مِنْ ذي عندهم ما كفانيا (٣)

ومن ذلك قولهم (٤) " اذهب بذى تَسْلَمُ ، واذهبا بذي تَسْلمانِ واذهبوا بذى تسلمونَ ".

وكذلك نَقَصه فى " ذا " الموصولة أَنْ تكون مَعَ " مَن " الاستفهامية أيضا ويرادُ بها معنى الذّى ، لأَنّه كما يقال " ماذا عندك ؟ بمعنى : ما الذى عندك ؟ فقد يقال : من ذا ؟ بمعنى " من الذى عندك ؟ .

وكذلك أيضاً نقصَه من الأَسماءِ الموصولة " اللّاءِ " بمعنى " الذين " رفعا " واللائين " نصباً وخفضا فى لُغَةِ هذيل ، ومن ذلك قولَه :

٣٠٠- هُمُ اللاؤن فكّوا الغُلّ عنّي بمرو الشّاهِجانِ وهم جناحي (٥)

ومنهم من يقول : " اللائين " رفعاً ونصباً وخفضاً ، وإنْ شئتَ حذفتَ النونَ تخفيفاً فقلت : " اللائو واللّائي (٦) ، ومن ذلك قراءة ابنِ مسعود (للآئـي

= فالصفة الجارية على الفعل يجوز فيها مالا يجوز فى غير الجارية ، ألا ترى أنّ من قال : جاء الموعظة لا يقول مشيراً إليها هذا الموعظة إلخ ... ما قال ، المقاصد الشافية (/ل ١٠٥ (الازهرية)

(١) كذا نسب الشارح البيت والصواب أنه لمنظور بن سحيم الفقعسى . وهو اسلامى ، وقيل : انه مخضرم ، ذكره المرزبانى فى معجم الشعراء ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) فى المصورة : وحسبى ، وأثبتنا ما فى المصادر

(٣) هذا عجز بيت لمنظور بن سحيم الفقعسى كما أسلفنا وصدره :
فاما كارم موسرون أتيتهم
وهو من الحماسية رقم ٤٢٢ ، انظرها فى شرح المرزوقى ١١٥٨ ، والرواية فى شرح التبريزى وفى معجم الشعراء للمرزبانى : من ذو عندهم ، ولا شاهد فيها على هذا ، وكذلك روايته فى شرح المفصل ٣ / ١٤٨ ، والمغنى ٥٣٥ ، وبالرواية التى أوردها الشارح فى المقرب ١ / ٥٩ والمقاصد ١ / ٢٧٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٧ . وغيرها .

(٤) المغنى : اذهب بسلامتك ، وذو هنا : الأمر الذى يسلمك وصاحب سلامتك انظر الكتاب ٣ / ١١٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ ، ٥٠٨ ، وإصلاح المنطق ٢٩٢ ، واللسان (سلم) ١٢ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٥) هذا البيت لأحد الهذليين كما فى الأزهية ٣٠٠ والأمالى الشجرية ٣٠٨ واعراب ثلاثين سورة من القرآن ٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ٨٣ .

(٦) الأزهية : ٣٠٠ .

آلوا من نسائهم ﴾ (١) ومنهم من يقول " اللاءِ " في الأحوال الثلاثة حكى ذلك الفرّاء قال : وأنشدني رَجُلٌ من بني سُلَيم (٢) :

٣٠١ - فما آباؤنا بأَمَنّ منــــه   علينا اللاءِ قد مَهَدُوا (٣) الحُجُـورا (٤)

وكأنّ في الأصلِ اللائين على لغة من استعمله بالياء في جميع الأحوالِ ثم حذف النون تخفيفا ثم اجتزأ بالكسرة عن الياء .

وأمّا الكوفيون فزعموا أنّ أسماء الإشارة كلها يجوز أنْ تستعمل موصولاتٍ (٥) اقترنت بـ " ما " أو " مَنْ " الاستفهاميتين أو لم تقترن بهما ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسَى ﴾ (٦) فيمينك صلة لتلك عندهم . أي : ما التي بيمينك ، ويقول الشاعر :

٣٠٢ - عَدَسْ ،ما لعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ   نَجَوْتِ وهذَا تحملينَ طليـقُ (٧)

فتحملين صلة هذا عندهم ، وطليق خبر " هذا " ، أي : والذي تحملين طليق .

---

(١) قراءة حفص ﴿ للذين يؤلون مِنْ نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ الآية ٢٢٦ من سورة البقرة . والذي تذكره المصادر أنّ عبد الله بن مسعود قرأ ﴿ للذين آلوا من نسائهم ﴾ وفي شواذ القراءات لابن خالويه/١٣ ﴿ اللائي آلوا من نسائهم ﴾ وانظر البحر المحيط ٢ / ١٨٠ ، والجامع للقرطبي ٣ / ١٠٢ .

(٢) هذه النسبة منقولة عن الأزهية : ٣٠٠ .

(٣) في المصورة : مهرو ، وفي الهامش : قهدوا ، والصواب ما أثبتناه من المصادر .

(٤) الشاهد في الأزهية : ٣٠٠ : اللاءِ هم مهدوا ، والأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٢٩ والتصريح ١ / ١٣٣ .

(٥) المسألة الخلافية ١٠٣ في الإنصاف ٧١٧-٧٢٢ ، ومعاني القرآن ١ / ١٣٨ ، ٢ / ١٧٧ ، والأمالي الشجرية ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ .

(٦) الآية ١٧ من سورة طـه .

(٧) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ١٧٠ وتخريج البيت فيه مستوفىً وزيادة على ذلك : المحتسب ٢ / ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٦٩ ، ٢ / ٣٦٠ .

ولا حُجَّةَ لهم في شيءٍ من ذلك ، لأَنَّه يحتمل " بيمينك " أَنْ يكون متعلقاً بما في تلك من معنى الفعل كأنه قال : وما المشار إليها بيمينك ، وكذلك أيضا تحطين ليس بصلة لهذا ، بل هو خبرٌ له وطليق خبر ثانٍ ، كأَنَّه قال : وهذا محمولٌ طليقٌ ، والعرب تُخبر عن المبتدأ بخبرين وأكثرَ من غير عطفٍ و من كلامهم : هذا حلو حامض(١) ، وقال الشاعر :

٣٠٣ - ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْه ويَتَّقِي الـ منايا بأُخْرى فهو يقظانُ هاجعُ(٢)

فيقظان هاجع خبران لهُوَ ، ولم يُعْطَفْ أحدهما على الآخر ، وقال الآخر:

٣٠٤ - مَنْ يكُ ذا بتٍّ فهذا بَتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي(٣)

فأَخبر عن هذا بأربعةِ أخبارٍ من غير عَطْفٍ .

وكذلك أيضا زعموا أَنَّ الأَسماء المعرَّفة بالألف واللام كلها يجوز أَنْ تستعمل موصولةً(٤) واستدلوا على جواز ذلك بقول الشاعر :

---

(١) الإنصاف : ٧٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٩ ، والصبان على الأشموني ١/١٢٢ .

(٢) البيت لحُميد بن ثور الهلالي من قصيدة مطلعها :
ترى رَبَّة البَهْمِ الفرارَ عشيةً إذا ما عدا في بهمِها وهو ضائعُ
وهي في الديوان : ١٠٣-١٠٦ ورواية عجز الشاهد في الديوان :
بأخرى الأعادي فهْوَ يقظانُ هاجعُ والحماسة البصرية ٢/٣٣٩
ويروى :"يقظان نائم" خطأ ، وهو في الحيوان ٦/٤٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٩ ، بالرواية نفسها التي أثبتها الشارح . والمقاصد ١/٥٦٢ ، والأشموني ١/٢٢٢ (نائم) .

(٣) ينسبان لرؤبة في ملحقات الديوان : ١٨٩ ، وهما في الكتاب ٢/٨٤ ، ومعاني القرآن ٣/١٧ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٥٥ والإنصاف ٧٢٥ ، وشرح المفصل ١/٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٠ ، ٢/٤١٧ ، والمقاصد ١/٥٦١ ، ٥٦٢ ، وغير ذلك .

(٤) المسألة رقم ١٠٤ من مسائل الإنصاف ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٩ .

٣٠٥- لعَمْرِي لأَنْتَ البيتُ أُكْرِمُ أَهلَه   وأقعدُ في أَفْيائِه بالأَصائلِ (١)

فالبيت خبر لأَنْتَ وأُكرم أَهله صلة له كأنَّ قال : لأنت الذي أكرم أهلــه ، أي البيت الذي أكرم أهله ، ولا حجّة لهم في ذلك أيضا ، لأنَّ البيت خبر لأنت كأنه قال : لأنت البيت المحبوب عندي ، وحذف الصفة لفهم المعنى ، ويكـــون قـوله : " أكرم أهله في موضع خبرٍ ثانٍ ،وقد تقدّم أنَّ المبتدأ يكون له خبران// ١١٥
فصاعداً من غير عَـطْفٍ .

وكذلك أيضاً زعموا أنَّ النكرةَ تُوصَلُ نحو قولك : هذا رجلٌ ضربتَه " فضربته عندهم صلة رجـل ، وكذلك إذا أضفت نكرة إلى نكرة يجوز أَنْ تصلهما وأَنْ تصل أيّهما شئت فتقـول : هذه دارُ رجـلٍ دخلتُ " إنْ وصلت الأولى و " هـذه دار رجل أكرمت " إنْ وصلت الثانية و " هذه دار رجل أكرمت دخلت " إنْ وصلتهما ، وجميع ذلك عند البصريين الجملة فيه في موضع صفـة لا صلـةٍ .

وكذلك أيضا أَجازوا (٢) وَصْل النكرة إذا أضيفت إلى معرفة نحو قـولك : " هذه (٣) دار زيد بالبصرة " ، فيكون بالبصرةِ صلة دار ، وذلك إذا كان لـه دار بالبصـرة ودار بغيرها ، وجعلوا من ذلك قـول النابغة :

٣٠٦ - * يا دارَ ميّةَ بالعلياءِ فالسَّنَـدِ (٤) *

فبالعلياء صلـة لدار ميّة عندهم ،ولا حجَّة لهم في ذلك ،لأنَّه يحتمـل أَنْ يكون المجرورُ في موضع الحالِ من دارٍ ، على مذهب مَنْ يجيز الحالَ ، مـن

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو التاسع من قصيدة مطلعها :
أساءَلْتَ رسمَ الدارِ أم لم تُسائلِ   عن السَّكْنِ أَوْ عن عهدِه بالأوائلِ
انظر شرح أشعار الهذليين ١/١٤٢ ، والشاهد في مجاز القرآن ١/٢٣٩ ، ٣٢٨ ، والكامل ٣/٧٠ ، والإنصاف ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٠ ، والخزانة ٢/٤٨٩ ، ٥٦٤ ، والهمع ١/٨٥ .

(٢) مجالس ثعلب : ٤٣٥ ، الهمع ١/٨٥ .

(٣) في المصورة : هذا ، خطأ .

(٤) عجزه : أقوتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَبَدِ
وهو مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٣٢١ ، ومجالس ثعلب : ٤٣٥ ، والمحتسب ١/٢٥١ ، والأمالي الشجرية ١/٢٧٤ ، ٢/٨٢ ، والخزانة ٤/٤٠٩ .

المنادى (١) ، فيكون نحو قول الشاعر :

* يا بُؤسَ للجهل ضَرارًا لأقوامِ (٢) * [١٤٥]

وَمنْ لا يجيز ذلك يجعل " بالعلياءِ " متعلقاً بفعلٍ مُضْمَرٍ على معنى البيان ، كأنَّه ، قال : أعني بالعَلياءِ فيكون مثل " لك " بَعْدَ سقيٍ " إذا قلت : سَقْيالك ".

وقوله " والحرفيّات " أنَّ " الناصبةُ للأسماءِ و " أنْ " و " ما " و " كي " ، المصدريات ".

جميعُ ما ذكر حروفٌ بلا خلافٍ إلاّ " ما " المصدرية فإنَّ أبا الحسن يزعم أنَّها اسم (٣) فإذا قلت يعجبنى ما تصنعُ تريد : صنعك ، فما عنده بمعنى الذى وحُذِف العائدُ عليها و [تصنع (٤)] صلتُها ، التقديرُ عنده : ما تصنعه أي : الصنعُ الذى تصنعه ، وأمّا البصريُّون غير أبي الحسن فما عندهم حرفٌ يتقدَّر مع ما بعده بالمصدرِ ، ولا يحتاجُ إلى رابطٍ ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر:

٢٠٧- أليسَ أميري فى الأُمُورِ أنتُما بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ (٥)

ولا يمكنه تقدير ضمير يعود على " ما " ، لأن " ليس " لا مصدر لها فتعمل فى ضمير ، وكأنَّه قال : بانتفائكما عن الخيانةِ والغدرِ.

---

(١) هو أبو العباس المبرد . انظر الأصول لابن السراج ١ / ٤٥١ ، والإنصاف ٣٢٩ ، والخزانة ١ / ٢٨٥ .

(٢) سبق ص : ٤٧٧

(٣) وكذلك بعض الكوفيين وابن السراج كما فى رصف المبانى : ٣١٥ ، وانظر المغنى ٤٠٢ . والجنى الدانى : ٣٣١ ، ٣٣٢ . مع هوامشهما . وانظر المقتضب ٣ / ٢٠٠ ، ونتائج الفكر: ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٤) تكملة يتم بها الكلام .

(٥) البيت فى البحر المحيط ١ / ٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٧ ، ٤٥٧ ، والجنى الدانى : ٣٣٢ ، والمغنى : ٤٠٣ ، وشرح أبياته ٥ / ٤٤ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٢٢ .

[جملة الصلة]

وقوله " ولا بُدَّ لها من صلة ":

يعنى ملفوظاً بها أوْ مقدرة لفهم المعنى نحو قوله :

٣٠٨- * من اللّواتي والّتي واللاّتي *(١)

فحذف صلة اللواتي والتى لدلالة صلة اللاتي عليه ، ونحو قول الآخر :

٣٠٩ - ولقد رأيت(٢) ثأى العشيرة بينها(٣) وكفيتُ جانِبَها اللّتَيّا والّتى(٤)

يريد : التى جَلَّتْ ، واللَّتيا صَغُرَتْ فحذف لدلالة التصغير والتكبير على ذلك ، وزعمَ بعض النحويين أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصولٍ آخر فى معناه مؤكداً له لم يحتج الموصول الثانى إلى صلة نحو قوله :

٣١٠- من النَّفَرِ اللائي الذين إذا هُمُ يهابُ اللئامُ حلْقةَ الباب قَعْقَعوا(٥)

فإذا وجوابها صلة اللائى ولا صلة للذين ، لأَنَّهُ إنَّما أَتى به للتأكيد .

وهذا الذى ذهب إليه باطلٌ(٦) ، لأنَّ القياسَ إذا وُكِّدَ الموصولُ أنْ

---

(١) بعده :* يزْعُمْنَ أنّي كَبِرْتُ لداتي*. وهما فى مجاز القرآن ١ / ١١٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٣ ، ١٨٧ ، والخزانة ٢ / ٥٥٩ .

(٢) فى المصورة : رأيت ، تحريف .

(٣) فى المصورة : بيننا ، وأثبت ما فى المصادر .

(٤) البيت لسلمى بن ربيعة من الحماسية رقم ١٧٨ فى شرح المرزوقى : ٥٥١ ، وتنسب القصيدة لعلباء بن أرقم فى الأصمعيات ١٦١ . وانظر الأمالى الشجرية ١ / ٢٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٣١١ .

(٥) البيت لأبى الربيس التغلبى . وهو فى معانى القرآن للفراء ١ / ٧٦ ، ٣ / ٨٤ وأورده الشيخ عضيمة فى حواشي المقتضب ٣ / ١٣٠ ، ١٣١ ، وهو فى كتاب الشعر ٧ب ، ٨ب ، وأنشد فى الأمالى للقالى ٣ / ١٦٤ هكذا :*من النفر البيض الذين إذا انتموا*ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، والبحر المحيط ١ / ٩٥ ، والخزانة ٢ / ٥٢٩ - ٥٣١ .

(٦) هذا الرد بنصه فى البحر المحيط ١ / ٩٥ ، مصدرا بقول أبى حيان : قال أصحابنا ... إلخ ..

تكرّره مع صلته ، لأنّها مِنْ كماله ، وإذا كانوا إذا وَكّدُوا حرْفَ الجرّ أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقارِه اليه ولا يعيدونه وحْدَه إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

* ولا لِلما بهمْ أبداً دواءُ * [١٥٣]

وقد تقدّم (١) ، فالأحرى أنْ يفعل مثل ذلك في الموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه . والصحيح في قوله : " اللائي الذين " وأشباهه أنْ تجعل الصلة للموصول الثاني ، ويكون الموصولُ الثاني خبرَابتداءٍ مضمر ، وذلك المبتدأ وخبره في موضعِ صلةِ الموصول الأوّلِ ، فيكون التقديرُ في البيت : اللائي هم الذين إذا هم يهاب اللئام حلقه الباب قعقعوا ، وجاز حذف المبتدأ وإضمارُه لطولِ خبَرِه .

وزعم الكوفيون (٢) أنّ الموصول قد يجوز أنْ يتبع باسم معرفةٍ بعدَه ويستغني بذلك عن الصلةِ ، فأجازوا أنْ تقولَ : " ضربت الذى أباك (٣) " ، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر :

٣١١- حتّى إذا كانا هما اللّذين
مُثلُ الجديليْنِ المُحملَجين (٤)

وبقول الآخر :

٣١٢ - إنّ الزّبيريَّ الذى مِثْلُ الحَلَمْ
سرى بأسلابِك في أهلِ العَلَمْ (٥)

---

(١) سبق في ص ٨٠؟

(٢) وابن مالك أيضاً . انظر شرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والهمع ١ / ٨٦ .

(٣) وكذا يقولون : مررت بالذي أخيك وبالذى مِثْلِكَ " شرح الكافية الشافية : ٢٦٤ . عن معاني القرآن ١ / ٣٦٥ ، وفي الهمع : ضربت الذى إياك ، وهوتحريف .

(٤) البيتان في كتاب الشعر ٧ب وشرح المفصل ٣ / ١٥٣ وشرح الكافية الشافية : ٢٦٧ ، والهمع ١ / ٨٦ ، والخزانة ٢ / ٥٣١ (عرضا) .

(٥) البيتان من إنشاد الكسائي في معاني القرآن ١ / ٣٦٥ ، وهما في شرح الكافية الشافية : ٢٦٤ ، وفيه : الجلم بدل الحلم ، تحريف . وفي كلا المصدرين : مشى بدل سرى

إلاَّ أنْ تكون المعرفة التى بعد الموصول اسماً مضمراً فإنَّه لا يجوز إجراؤه على الموصول والاستغناء به عن الصلة عندهم ، لأنَّ المضمَر لا يكون نعتا نتقول " ضربت الذى أنت " أى " الذى هو أنت " ولا يجوز عندهم " ضربت الذى إيّاك ".

وهذا الذى ذهبوا إليه عند البصريين باطلٌ ، إذْ لا بد للموصول عندهم من صلةٍ ولا حُجَّةَ لهم فى البيتين لأنّه يحتمل أَنْ تكون الصلةُ محذوفةً لفهم المعنى ، التقدير اللذَيْنِ عادا مثل الجديلين ، وأنَّ " الزُّبيرى الذى عاد مثل الحلم " فحذف ذلك ،ولم يبق من الجملة إلاَّ الحالُ ، وإذا كانت الجملة الواقعة صلةً كما تقدَّم يجوز حذفها بأسرِها ،فالأَحْرى أنْ يجوز ذلك إذا بقى منها بعضٌ .

وقوله " ولا تكون إلاَّ جملةً أو فى معنى الجملة " .

١١٦ يريد بقوله فى معنى الجملة الظرف // والمجرور الواقعين صلةً ،نحو قولهم : " جاءنى الذى فى الدار " و " جاءنى الذى عندك " ، واسم الفاعل واسم المفعول الواقعين فى صلة الألف واللام نحو " الضارب و " المضروب" ، ألاَ ترى أنَّ المعنى: الذى استقر فى الدار والذى استقر عندك ، فالظرفُ والمجرورُ معمولان لاستقر وهو جملة ، لا لمستقرٍّ ولو كانا معمولين لمستقرٍّ لم يحسن الذى عندك ولا الذى فى الدار كما لا يحسن الذى مُسْتقرٌ فى الدار ،ولا الذى مستقرٌ عندك حتى يظهر المبتدأ فتقول : " الذى هو مستقر فى الدار ، والذى هو مستقرٌ عندك . وكذلك أيضا الضاربُ والمضروبُ بمنزلة الذى ضَرَبَ والذى ضُرِبَ ، ولذلك ساغ عطفُ الفعلِ على اسم الفاعلِ قال الله تعالى ﴿ إنَّ المُصَّدِّقينَ والمصَّدقاتِ وأقرضوا ﴾ (١)

وقوله : " محتملة للصدق والكذب " .

إنما لم يجز أَنْ تكونَ الجملة غير محتملة للصدق والكذب ، لأنها لا تكون إذْ ذاك معهودة عِنْدَ المخاطب ،ولا تكون الجملة الواقعة صِلَةً إلاَّ معهودة

---

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

عند المخاطب ، لأنّ الموصول بها يتعرّف على ما يُبيّن بعد (١) ، فإنْ جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤول ، نحو قول الفرزدق :

٣١٣ - وإني لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي - وإنْ شطّت نواها - أزورُها (٢)

فلعلي وما بعدها في صلةِ التي في الظاهر ، وهي جملة غير محتملة للصدق والكذب لكن يتخرج ذلك على إضمار القول (٣) ، كأنّه قال قِبَلَ التي أقولُ متمنيا لقاها لعلّي وإنْ شطّتْ نواها أزورها ، والقول كثيراً ما (٤) يضمر إذا كان المعنى على إضماره نحو قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسودّت وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُم ﴾ (٥) ، أي فيقال لهم : أكفرتم ؟! .

وكان ينبغي له أيضاً أنْ يشترط في الجملةِ الواقعةِ صلةً أنْ تكون عريّة من معنى التعجب ، لأنّه لا يجوز وَصْلُ الموصولِ بالجملة التعجبيّةِ لا يجوز أنْ تقول : جاءني الذي ما أحسَنه ، لأنّ جملةَ التعجبِ غير معهودةٍ عند المخاطب ، بل التعجبُ واردٌ على نفس المتعجّب حين إخباره بذلك .

وقوله : " غير متقدمة على الموصولِ ولا شيءٍ منها " .

إنما لم تتقدّم على الموصول ، لأنّها من كمالهِ ، وبمنزلةِ جُزءٍ منه ، فكما لا يتقدّمُ الدّالُ من زيد على الزاي فكذلك لا تتقدّم الصلةُ على الموصولِ . وكذلك أيضا لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول ، لأنّ تقديم المعمول يؤذن بتقدّمِ العاملِ ، فلو قدّمت معمول الصلة لأدّى ذلك إلى

---

(١) سيأتي عند قول الجزولي : ولا يفيد الموصول إلّا والصلة معلومة للسامع.

(٢) البيت في ديوان الفرزدق ٢ / ١٠٦ وقافيته : أنالُها . وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٨٠ ، والمغني ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٧٦١ ، والخزانة ٢ / ٤٨١ ، ٥٥٩ ، والهمع ١ / ٨٥ .

(٣) هذا تخريج أبي علي الفارسي له في التذكرة القصرية . كما ذكر صاحب الخزانة ٢ / ٤٨١ .

(٤) في المصورة : كثيرٌ ما .

(٥) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

تقديم الصّلةِ على الموصولِ ،وذلك لا يجوز ، فإنْ جاءَ ما ظاهره خلاف ذلك تُؤوِّل نحو قوله تعالى : ﴿ وكانُوا فيهِ مِنَ الزَّاهِدِين ﴾ (١) و ﴿ إنِّي لكُما لِمنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (٢) ففيه متعلق بالزاهدين ، [ولكما متعلق بالناصحين] (٣) في الظاهر كأنه قال : [وكانوا من الزاهدين فيه] (٣) ، وإني لمن الناصحين لكما ؛ إلاّ أنَّ ذلك لا يجوز ؛ لأنَّ ناصحين وزاهدين في صلةِ الألِفِ واللامِ ، ومعمول الصلة لا يتقدّم على الموصول ، فوجب فيهما أنْ يتعلقا بعاملٍ مُضْمَرٍ يفسّره اسم الفاعل كأنّه قال : زاهدين فيه مِنَ الزاهدين ، وإني ناصح لكما لمن الناصحين، ثم أَضْمر ذلك لدلالة ما بعده عليه ومثل ذلك قول الشاعر:

٣١٤- تقول - وصكت صدرها (٤) بيمينها - أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحى المتقاعِسُ (٥) ؟!

لا يجوز أَنْ يكونَ بالرحى متعلّقا بمتقاعس الذي في صلة الألفِ واللام فوجب أَنْ يجعل متعلقا بعاملٍ مُضْمَرٍ يُفسِّرُهُ المتقاعِسُ كأنّه قال : متقاعس بالرحى المتقاعس ثم أَضمر ذلك لدلالة ما بعده عليه وكذلك قول الشاعر :

٣١٥- * وشِفاءُ عِيِّكِ خابراً أَنْ تسألي * (٦)

لا ينبغي أَنْ تجعلَ خابراً مفعولا (٧) بتسألي ؛ لأنّه في صلة أَنْ وإن كان

---

(١) الآية ٢٠ من سورة يوسف .
(٢) الآية ٢١ من سورة الأعراف .
(٣) تكملة يتم بها الكلام .
(٤) في هامش الأصل : خ : وجهها. أي في نسخة أخرى .
(٥) للهذلول بن كعب ، مطلع الحماسية رقم ٢٣٩ . انظر شرح المرزوقي للحماسة ٦٩٦ ، والكامل : ١/ ٣٥ ، والخصائص : ١/ ٢٤٥ ، والمنصف ١/ ١٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٥ .
(٦) صدره : هلا سألت وخبر قوم عند هم
وهو من قصيدةٍ لربيعة بن مقروم الضبي ، عاش في الجاهلية والإسلام . شهد القادسية وعدداً من المشاهد ، وروى مثل البيت الشاهد لامرأة من بني سليم : * هلا سألتِ خبيرَ قومٍ عنهم * ، وذلك في الحماسة البصرية ٢/ ٢٧ ، والبيت في الأصول : ٢/ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١ ، والخزانة ٣/ ٥٦٤ .
(٧) في المصورة : مفعول .

المعنى على ذلك ، بل يكون خابراً حالاً من الكاف ، كأنه قال : وشفاء عيك في حال أنك خابرٌ أن تسألي أي : لا يمنعك من السؤال كونك عالماً من العلماء ، لأن شفاء العيّ السؤالُ ، ويكون المعنى على هذا التقدير أبلغ لأن السؤال إذا كان شفاء لعيّ العالم ، فأحرى أن يكون شفاء لعي الجاهل وكذلك قول الآخر :

٣١٦- وبيتُه حتى إذا تَمَعْدَدا
كان جزائي بالعصا أنْ أُجْلدا (١)

لا ينبغي أنْ يجعل بالعصا متعلقا بأجلدا ، لأنه في صلة " أنْ " بل يقدر له عاملٌ ، محذوف يفسره ما بعده ، التقدير : أُجلدُ بالعصا ، وكأنه قال : كان جزائي أن أجلدَ ، ثم بَيَّنَ بماذا يجلدُ ، وكذلك يفعل بما يجئ مِنْ مثل هذا في الشعرِ أو في قليلٍ من الكلام .

وقوله : " وغير مفصول بينها وبين الموصول ولا بَيْنَ أبعاضها بأجنبي "

الأجنبيُ ما ليس مِنَ الصِّلَةِ ، ولا هو مُسَدِّد لمعنى الصلةِ ، لا يجوز أنْ تقول : " جاءني الذي في الدار - وجاءتني هند - أبوه ، تريد : جاءني الذي في الدار أبوه وجاءتني هند " ، فإن أتيتَ بجملةٍ اعتراض بين الصلة والموصول أوْ بين أبعاض الصلة جاز ذلك . وجملُ الاعتراض هي كُلّ جملةٍ فيها تسديدٌ للصلةِ أي تأكيدٌ أو تبيينٌ .

فمن الفصل // بين الصلة والموصول بجملةٍ اعتراضيةٍ قول الشاعر: ١١٧

٣١٧- ذاك الذي - وأبيك - يعرفُ مالكاً والحق يَدْفَعُ تُرّهَاتِ الباطِلِ (٢)

ففصل بالقسم بين الصلة والموصولِ لما فيه من تحقيق معنى الصلة وتأكيدِه ، ومن الفصل بين أبعاض الصلة بجملةٍ اعتراضية قول الله تعالى :

---

(١) البيتان للعجاج في ملحقات الديوان : (المطلي) ٢/٢٨١ ، وهما في المنصف ١/١٢٩ ، ٣/٢٠ ، والمحتسب ٢/٣١٠ ، والمخصص ١٤/١٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٧ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٥ ، والخزانة ٣/٥٦٢ ، ٥٦٣ ، وغيرها .

(٢) البيت لجرير في الديوان : ٤٣٠ وهو في الخصائص ١/٣٣٦ ، والمقرب : ١/٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٠ ، والمغني ١/٥١١ وغيرها .

﴿والّذين كَسَبوا السيئاتِ جَزاءُ سيئةٍ بِمِثْلِها وَترهَقُهُمْ ذِلّةٌ﴾ (١) فَفصلَ بين أبعاضِ الصلةِ بقوله ﴿جزاءُ سيئةٍ بمثلها﴾ (١)، ألا ترى أنّ كسبوا في صلة الذين وأنّ قوله: وترهقهم ذلة " معطوفٌ عليه (٢)، فهو من الصلةِ وإنّما جازَ ذلك، لأنّ قوله تعالى " والذين كَسَبوا السَّيئاتِ " وتَرْهقهم ذلّة " يفهم منه أنّهم يجازونَ على سيئاتهم، فكان في قوله سبحانه ﴿جزاءُ سيئةٍ بمِثلِها﴾ (١) تبيين لقدرِ ذلك الجزاء، ولذلك جازَ الفصلُ.

وقوله: " ولا بُدَّ مِنَ اشتمالها على ضميرٍ يعودُ على الموصول ما لم يكن حرفاً ".

إنّما احتيج إلى ذلك ليربط بين الصلةِ والموصول إلاّ أن يكونَ الموصولُ حرفا، لأنّ الحروف لا تعود عليها الضمائرُ، لأنّ الضمائرَ أسماءٌ، فلا يتصور عودتها إلاّ على أسماء، لأنّ الذي يعود عليه الضمير هو الضمير في المعنى. وهذا الذي ذكرَ هو الكثيرُ الفصيحُ وإلاّ فقد يستغنى عن الضميرِ في قليلٍ من الكلام أو في ضرورةِ شعرٍ بظاهرٍ هُوَ الموصول في المعنى. حكى الكسائي رحمه الله: الحجاجُ الذي ذكرتَ ابن يوسف، وأبو سعيد الذي رويت عن الخدريّ، أي: الحجاج الذي ذكرته وأبو سعيد الذي رويت عنه، ومن ذلك قول الشاعر:

٣١٨- فيا ربَّ ليلى أنت في كلِّ موطِنٍ وأنتَ الذي في رَحمةِ اللّهِ أطمَعُ (٣)

أي أنت الذي في رحمته أطْمَعُ.

---

(١) آية ٢٧ من سورة يونس

(٢) هذا وجه ضعيف كما يقول العكبري في التبيان ٦٧٢، قال: لأنّ المستقبل لا يعطف على الماضي، وإن قيل هو بمعنى الماضي فضعيف أيضا، وقيل: الجملة حالٌ ".

(٣) البيت ينسب لمجنون ليلى، وليس في ديوانه، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٢، ٣٤٦، ومغني اللبيب ٢٧٧، ٦٥٥، ٧٠٧، (ط١) وشرح أبياته ٤/٢٧٦، والهمع ١/٨٧، والتصريح ١/١٤٠، الأشموني ١/١٤٦، ١٦٢.

والضميرُ الذى تشتمل عليه الصلة لا يخلو من أَنْ يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً (١)" فإنْ كان مرفوعاً فلا يخلو من أَنْ يكون مبتدأ أو غير مبتدأ ، فإنْ كان غيرَ مبتدأ لم يَجُزْ حذفه تقول : جاءنى اللذان قاما " و " جاءنى الّذين قاموا " ولا يجوز أن تقول " جاءنى اللذان قام " و " لا جاءنى الذين قام " ، وإنْ كان مبتدأ فلا يخلو من أن يكون خبره جملةً أو ظرفا أو مجرورا أو اسما مفردا فان كان خبره جملة أو ظرفا أو مجرورا لم يَجُزْ حَذْفُهُ ، تقول : جاءنى الذى هو قد أحسن إليّ " و " جاءنى الذى هو عندك " و " جاءنى الذى هو فى الدار ، ولو حذفت " هو " من جميع ذلك وأنْت تريده لم يَجُزْ ، لأنَّه لا دليل عليه ، إذْ قد يتصور أَنْ تكون الصلةُ الجملةَ أو الظرفَ أو المجرورَ من غير زيادةٍ عليها .

وان كانَ الخبرُ اسما فلا يخلو من أَنْ يكونَ الضميرُ الذى هو مبتدأ معطوفاً عليه اسم ، أو لا يكون كذلك فإنْ كان معطوفا عليه اسم لم يَجُز الحذف ، لئلا يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا ، نحو قولك " جاءنى الذِى هو وعمرو قائمان " لا يجوز أَنْ تقول : جاءنى [الذى] وعمرو قائمان" . وإنْ لم يكن كذلك فلا يخلو من أَنْ يكون الخبرُ قدْ طال بمعمولٍ أَو لا يكونُ كذلك ، فإنْ كان قد طال بمعمول جازَ حذفُ المبتدأ وابقاءُ الخبر تقول : " جاءنى الذى هو ضارب زيداً " و " جاءنى الذى ضارب زيداً " تريد الذى " هو ضاربٌ زيدا " ومن كلامهم " ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءاً (٢) وقال الأعشى :

٣١٩- فأنتَ الجوادُ وأنتَ الذى ... إذا ما النُّفوسُ مَلأْنَ الصُّدُورا
جديرٌ بطعنةِ يومِ اللّقا ... ءِ تضربُ منها [النساءُ النحورا] (٣) (٤)

---

(١) انظر المقرب لابن عصفور ١ / ٦١ .

(٢) هذا من سماع الخليل عن العرب . انظر الكتاب ٢ / ١٠٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٧٥ ، والمقرب ١ / ٦١ ، وروى الخليل أيضا : وما أنا بالذى قائلٌ لك قبيحاً .

(٣) فى المصورة : النفوس الصدورا ، وهو خطأ وأثبتنا ما فى الديوان .

(٤) الديوان : ٩٩ من قصيدة مطلعها :
غَشِيتَ لِلَيلى بليلٍ خُدُورا ... وطالبتَها ونذرتَ النُّذورا
وهما فى الضرائر لابن عصفور ١٧٤ .

أراد : الذى هو جديـــر .

وإذا لم يطل (١) بمعمولٍ جاز حذفه (٢) مع أيّ فى فصيح الكلام ، نتقول : " يعجبنى أيُّهم هو قائم ، وأيهم قائم " ومن ذلك قوله :

٣٢٠- إذا ما أتيتَ بنى مالكٍ   فسلِّم على أيُّهُمْ أفضلُ (٣)

أراد على أيّهم هو أفضلُ ، ولا يجوز حذفه مع غير أيّ إلاّ فى ضرورة ، وإنْ جاء منه شئ فى الكلام فشاذّ يُحفَظُ ولا يقاسُ عليه ، نحو قراءة من قرأ ﴿ تماماً على الذى أحسنُ ﴾ (٤) و ﴿ مثلاً ما بعوضةٌ ﴾ (٥) برفع أحسن وبعوضة : أىْ على الذى هو أحسن ومثلاً ما هو بعوضة ، وإنما حسن الحذف مع أيّ لا فتقارها إلى الصّلة والإضافة فكانت أطولَ ، فحسُنَ معهما تخفيف اللّفظِ .

وإنْ كانَ منصوباً فلا يخلو من أَنْ يكون مُتَّصِلا أو منفصلا ، فان كان منفصلا جرى مجرى الظاهر فلم يَجُزْ حذفه نحو قولك " جاءنى الذى لم أَضْرِبْ إلاّ إيّاه " وإنْ كان متصلا فلا يخلو أنْ يكون فى الصلة ضميرٌ آخر يعود على الموصول ، أَوْلا يكون فإنْ كان لم يَجُز حَذْفُهُ تقول " جاءنى الذى ضربته فى داره " ولا يجوز " جاءنى الذى ضربت فى داره " لأنّ فى ذلك لَبْساً ، فلا يُدْرَى هل أَرَدْتَ الذى // ضربته فى داره أو الذى ضربت فى داره غيره ، وإنْ لم يكن فإنْ كان فى صلةٍ غير الألِفِ واللام جاز إثباتُهُ وحذفُه فى فصيح الكلامِ ، قال الله تعالى ﴿ أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (٦) أى بعثه الله . وكلّما طالت الصلةُ كان ١١٨

(١) يعنى الخبر .
(٢) يعنى الضمير .
(٣) البيت لغسّان بن وعلة فى الإنصاف : ٧١٥ ، وشرح المفصل ٣/١٤٧ ، ١٢/٤ ، ٨٧/٧ ، والخزانة ٥٢٢/٢ ، وغير ذلك كثير .
وهو من رواية أبى عمرو الشيبانى .
(٤) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام : قرأ بالرفع يحى بن يعمر وابن أبى اسحاق البحر المحيط ٢٥٥/٤ .
(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة : قرأ بالرفع الضحاك وابراهيم بن أبى عبلة ، ورؤبة بن العجاج وقطرب . انظر البحر المحيط ١٢٣/١ ، ومعجم القراءات القرآنية .
(٦) الآية ٤١ من سورة الفرقان .

الحذفُ أَحسنَ نحو قولك : " جاءني الذي ظننت قائماً " و " جاءني الذي أعطيت بكراً منطلقا " . وإنْ كان في صلة الألفِ واللّام فإنْ كان الاسم الواقع في صلتِها مأخوذاً مِن فعل يتعدى إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل ، نحو : جاءني الضاربهُ زيدٌ " ، " والضاربُ زيدٌ " ، قليل . وإنْ كان مأخوذاً من فعل متعد إلى اثنين أو ثلاثة حَسُنَ الحَذْفُ لأَجلِ الطولِ ، والحَذْفُ إنْ كان الاسمُ مأخوذاً مِن فِعلٍ متعدٍّ إلى ثلاثةٍ أَحْسَنُ منه إذا كان مأخوذاً مِنْ فعل يتعدى إلى اثنين نحو قولك :" جاءني الظانّه زيدٌ منطلقا " و " المعطيهُ زيدٌ درهمـا ، والمُعْلِمُهُ بكرٌ عمراً منطلقا " وإن شئت قلت " الظانُّ زيدٌ منطلقاً والمعطي زيـدٌ درهماً والمُعْلِمُ بكرٌ عمراً منطلقا ".

وإنْ كان الضمير مخفوضاً فلا يخلو أَنْ يكون خفضه بالإضافة أَو بحرف خفض فإن كان خفضه بالإضافةِ ، فإنْ كان في موضع نصب جازَ حذْفُهُ نحو قول اللـه تعالى ﴿ فاقضِ ما أَنْتَ قاضٍ ﴾ (٢) أَي قاضيه ، ونحو قول الشاعر :

٣٢١- سأغسلُ عنّي العارَ بالسيفِ جالباً ... عليّ قضاءُ الله ما كان جالبا (٣)

أَي جالبَه ، وإنْ لم يكن في موضعِ نصبٍ لم يَجُزْ حذفُهُ نحو قولك : جاءني الذي قام أَبُوه " .

وأجاز الكسائي (٤) حذفُه مع الاسم المضاف إليه إذا كان مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه إجـراءً له مجرى المفعولِ الذي سُمِّيَ فاعلُه ، وذلك إذا شُهِر المعنى لذلك نحـو قـول الشاعر :

٣٢٢- أَعوذُ بالله وآياتـه ... من بابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خارجٍ (٥)

---

(١) في المصورة : المعلمة .
(٢) الآية ٧٢ من سورة طه .
(٣) البيت لسعد بن ناشب ، شاعر إسلامي عاصر الحجاج ، له الحماسية رقم ١٠ ص ٧٢ من شرح المرزوقي ومطلعها البيت الشاهد ، والخزانة ٣ / ٤٤٤ (عرضا) والمقتصد في شرح الايضاح : ٥١٠ .
(٤) رأيه في مصادر تخريج الشاهد التالي . .
(٥) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٨٤ ، والهمع ١ / ٩٠ ، والدرر ١ / ٦٨ .

أي مِنْ بابِ مَنْ يُغْلَقُ بابه]ولا حجّة له في ذلك إذْ يحتمل أنْ يكون في يغلق ضمير يعود على مَنْ فيكون الأَصْلُ يُغْلَقُ بابه ثم حُذِفَ المضاف الذى هو بابُ وأقيم المضافُ إليهِ الذى هو الضميرُ مقامَه ،فصار ضمير رفع فاستترَ في الفعل .

وإن كان خَفَضُه بحرفِ خَفْضٍ فإنْ كان في موضعِ رفعٍ لم يَجُزْ حذفُه نحو قولك : " مَرَرْتُ بالذى مُرَّ به " ، وإنْ لم يكن في موضعِ رفعٍ ،فإن لم يدخل على الموصولِ أو على المضاف إليه حرف مثل الحرف الذى دخل على الضمير لم يجز حذفه نحو قولك : " جاءني الذى مررت به ،وسألت عن الذى مررت به " ، وإن دخل عليه أو على المضاف إليه حرفٌ مِثْلُ الحرفِ الذى دَخَلَ على الضميرِ ، فإنْ لم يكن العامل في الموصول أوْ فيما أُضِيفَ إليهِ في معنى العاملِ في الضمير لم يَجُزْ حَذْفُهُ نحو قولك : فرحت بالذى مررت به وفرحت بغلام الذى مررت به ، ولا تقول : فرحت بالذى مررت أو بغلام الذى مررت " إلاّ في ضرورة نحو قوله :

٣٢٣- فأَبلغا خالدَ بنَ نَضْلَةَ والـ ... ـمَرْءُ مُعَنًّى بلومِ مَنْ يَثِقُ (١)

أى يَثِقُ بِهِ فحذف ، وإنْ كان العامِلُ في الضمير يثق والعامل في المضاف إلى الموصول معنّى ، وليسا بمعنى واحد ، وإن كان العاملان في معنىً واحد جاز الإثبات والحذف فتقول : " مررت بالذى مررت به " وإنْ شئت قلت " مررت بالذى مررت " قال الشاعر :

٣٢٤- تُصلِّي للذى صلَّتْ قريشٌ ... ونعبده وإنْ جَحَدَ العُمومُ (٢)

أى للذي صلّت قريشٌ له]هذا حكم الضميرِ الذى تشتمل عليه الصّلة إن كان أحدُ جزئي الصلةِ أو معمولاً للصلة ، فإن كان بعض معمولِ الصّلةِ حذفت معمول الصلة ، فتحذفُ الضميرَ بحذفهِ ، فتقول " أينَ الرجلُ الذى قلتَ " و " أيْنَ الرجل الذي زعمت " تريد : أينَ الرجل الذى قلت : إنه يأتي ،

---

(١) البيت في ضرائر ابن عصفور ١٧٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٩٣ ، والمقرب لابن عصفور ٦٢/١ ، وشرح الجمل له ١٨٥/١ .

أو زعمت أنَّه يأتي ، أو نحو ذلك مّما يكون المعنى عليه ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (١) أي : تزعُمون أنّهم شركائي .

وما كان مِنَ الموصولاتِ مفرداً مذكراً في اللفظِ ، وكان معناه مخالفا للفظِه فإنَّ الضميرَ العائدَ عليه يجوز حملُه على اللفظِ أَوْ على المعنى ، فتقول : إنْ حَمَلْتَ على اللَّفْظِ : من قام هندٌ " و " من قام أخواك " و " من قام إخوتك " وإن حملت على المعنى قلت من قامت هند ومن قاما أخواك ومن قاموا إخوتك ومن الحمل على المعنى قوله تعالى ﴿ ومن تَقْنُتْ منكنّ للّهِ ورسولهِ وتعملْ صالحا ﴾(٢) وقوله سبحانه ﴿ ومِنَ الشياطينِ من يغوصون له ﴾ (٣) . // وقوله ﴿ ومنهم مَنْ يَستمعُون إليك ﴾ (٤) وقول الشاعر : 119

٣٢٥ - تَعَشَّ فإن عاهدتني لا تخونُني نكُنْ مثلَ من يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ(٥)

ويجوزُ الجمعُ بين الحَمْل على اللفظ والحمل على المعنى ، وإذا فعلتَ ذلك فالأَحسنُ أنْ تبدأ بالحملِ على اللّفظِ نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَعبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مالا(٦) يَمْلِكُ لهم رزقاً من السّماواتِ والأرضِ شيئاً ولا يَستَطِيعُونَ ﴾ (٧) ونحو

---

(١) الآية ٦٢ من سورة القصص .

(٢) الآية ٣١ من سورة الأحزاب ، والذي في المصورة : يقنت وليست مرادة ، وستأتي في مكانها ، وفي البحر المحيط ٧/٢٢٨ قرأ الجحدري والأسواري ويعقوب في رواية " ومن تقنت " بتاء التأنيث حملاً على المعنى وبها قرأ ابن عامر في رواية ، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع . وفي الكتاب ٢/٤١٥ ، وزعم الخليل رحمه الله أنَّ بعضهم قرأ ﴿ ومن تقنت منكنّ لله ورسوله ﴾ .

(٣) الآية ٨٢ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٥) البيت للفرزدق وهو في الديوان ٣٢٩ ، من قصيدة مطلعها :
وأطلسَ عسّالٍ ، وما كان صاحباً دعوت بناري مَوْهِناً فأتاني
والشاهد في الكتاب ٢/٤١٦ ، والمقتضب ٢/٢٩٤ ، ٣/٢٥٣ ، والخصائص ٢/٤٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٨ ، وغير ذلك كثير .

(٦) في المصورة : من .

(٧) الآية ٧٣ من سورة النحل . وانظر البحر المحيط : ٥/٥١٧ .

قوله تعالى ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ ورسولِهِ وَتَعْمَلْ صالحاً ﴾ في قراءة من قرأ : يقنت بالياء وتعمل بالتاء. (١) ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى ثم تحمل على اللفظ باتفاقٍ من النحويين إنْ وقع بين الجملتين فصلٌ فتقول " مَنْ يقومون في غير شيءٍ وينظر في أمورنا قومك " (٢) قال الله تعالى ﴿ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صالحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأنهارُ خالِدِينَ فيها أبداً قد أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً ﴾ (٣) فحمل خالدين على المعنى، ثمّ حمل بعد ذلك على اللفظ فقال (قد أحسنَ اللّهُ له رِزقا) (٣)، لمّا وقع الفصلُ بين الجملتين فإنْ لم تفصل وقلت " من يقومون وينظر في أُمورنا قومُك " لم يجز ذلك عند الكوفيين (٤) ويجوز ذلك عند البصريين، لأنَّهم لا يجعلون للفصلِ تأثيراً.
والسماع في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنّما هو مَعَ الفَصْلِ.

وإذا كان الضميرُ المحمولُ على اللفظ مخبراً عنه بما بعده فلا يخلُو أَنْ تخبَرَ عنهُ بفعلٍ أو باسمٍ، فإنْ أخبرتَ عنه بفعلٍ لم يَجُزْ إلاَّ الحملُ على اللفظِ فتقول : " مَنْ كان يقومُ أخواك " ولا يجوز " من كان يقومان أخواك "، فإن أخبرتَ عنه باسم فإنْ كان ذلك الاسم مشتقاً من فعلٍ باطرادٍ، جاز الحملُ على اللفظِ والحملُ على المعنى على الإطلاق، فتقول : " مَنْ كان محسناً أخواك " و " من كان محسنَيْن أخواك " و " من كان محسنًا أختك " و " من كان محسنةً أختك "، قال الشاعر :

٣٢٦ - * وأيقظ مَنْ كانَ مِنكم نياما * (٥)

وإنَّما جاز ذلك في الاسم، لأنَّه قد يُخبَرُ بالمؤنثِ من المذكر فتقول : " كان عبدُ الله هنداً " على التشبيه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فإن

---

(١) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر السبعة ٥٢١. وانظر هامش رقم (٢) في الصفحة السابقة.
(٢) حواشي المفصل ٤٩٥ والهمع ١/٨٧.
(٣) الآية ١١ من سورة الطلاق.
(٤) الهمع ١/٨٧.
(٥) هذا عجز بيت ولم أعرف صدره، وهو في حواشي المفصل للشلوبين ٤٩٥، والبحر المحيط ٧/٣٧٩.

كان الخبر من النعوت التي لم تُشتَقّ من الأفعال باطراد ، فإن كان المذكّر من ذلك والمؤنث يرجعان إلى اشتقاق واحد جاز عند الفرّاء (١) الحملُ على اللفظ والحملُ على المعنى على الإطلاق ، فتقول " من كان أحمر أخواك " و " من كان أحمرين أخواك " و " من كان أحمر أخوتك " و " من كان حُمْراً أخوتُك " ، قال الله تعالى ﴿ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ (٢) وفي قراءة عبد الله ﴿ ومنكم من يكون شيوخاً ﴾ (٣) و " من كان أحمر جاريتُك " و " من كان حمراء جاريتُك ". والكسائي يمنع من الحملِ على لفظِ التذكير خاصّةً ، فلا يجيز: من أحمر جاريتُك ".

والصحيح عندي ما ذهب إليه الفراء ، إذْ لا مانع من ذلك .

وإنْ كانا لا يرجعانِ إلى اشتقاق واحدٍ أبَيَا جميعا الحملَ على لفظ التذكير ، فيقولان : " من كان عجوزاً جاريتك " ولا يجيزان " من كان شيخاً جاريتك " إلاّ في لغة من يقول : شيخ وشيخة قال :

٣٢٧ - وتضحكُ مِنّي شيخةٌ عبشميّةٌ ∴ كأنْ لم ترَى (٤) قبلي أسيراً يمانيا (٥)

ويقولان " من كان أمةً جاريتك " ولا يجيزان " من كان عبداً جاريتك " وكذلك لا يجيزان " من كان غلاماً جاريتك " إلاّ في لغة من يقول : " غلام وغلامة " ، قال الشاعر :

---

(١) حواشي المفصل ٤٩٦ .

(٢) الآية : ١١١ من سورة البقرة . قال الفراء في معانية ٧٣/١ ، يريد يهوديا ، فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية وهي في قراءة أبيّ وعبد الله " إلاّ من كان يهوديا أو نصرانيا ، وقد يكون أن تجعل [اليهود] جمعا واحده هائد ممدود ، وهو مثل حائل ممدود - من النوق - وحُول ، وعائط وعُوط وعِيْط وعوطط .

(٣) هذه القراءة في قوله تعالى " ومنكم من يُرَدُّ إلى أرذل العُمُر " من الآية ٥ من سورة الحج ، و قراءة في معاني القرآن ٢ / ١١١ ، وتفسير الفخر الرازي ٢٣ / ٧ وشواذ القراءات: ٩٧ ابن مسعود

(٤) تُروى : "تري" ، "وترى" وهي رواية المفضليات .

(٥) البيت من مفضلية لعبد يغوث الحارثي . المفضليات: ١٥٥ وهو في المحتسب ٦٩/١ ، وشرح ابن يعيش ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٧/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٤/١ ، والضرائر له : ٤٧ ، وشرح أبيات المغني ١٣٧/٥ ، والصبّان على الأشموني ١٠٣/١ .

٣٢٨- ومُرْكِضَةٍ صريحيٍّ أبوهـا   يهان لها الغُلامةُ والغُلامُ(١)

قالأحسن عند الفراء " من كان عجوزاً جاريتك " و " من كان أمةً جاريتك " ، ولا يَستحسِنُ " من كان شيخاً جاريتُك " ولا " من كان غلاما أمتك ، لأن غلامة وشيخة قليل في كلامهم ، وأصول البصريين تقتضى جواز ذلك كلّه ، لأنهم أطلقوا القولَ ولم يفصّلوا .

فإن لم يكن الضميرُ المحمولُ على اللفظ مخبراً عنه بما بعدَه ، وأردتَ حملَ ما بعده عليه حملْتَ على لفظِهِ ، ولم يجز الحملُ على معناه إلاّ عند الكوفيين ، فتقول : " من ضربته أجمعون قومك " فتحمل على مَنْ ، ولا يجوز النصب تأكيدا للضمير على معناه ، لأنّه لا يحمل عندهم على المعنى إلاّ حيث لا يمكن إظهار المعنى في اللفظ وأنشد الكسائي :

٣٢٩- إذا ما حاتمٌ وُجد ابن عمى   مَجَدْنا مَنْ تكلّمَ أجمعينا (٢)

فردّ على مَنْ ، ولا يجوز أنْ يردّ على الضمير الذى في تكلم فيرفع ، لأنّه يمكن جمعُه ، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك، لأنّهم لم يفصّلوا وهو الصحيح . بدليل قوله تعالى : ﴿ يُدْخِلْهُ(٣) جنّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأنهارُ خالِدِينَ فِيها ﴾(٤) ، ألا ترى أنّ " خالدين " محمولٌ على الضمير لا على مَنْ ، لأنّه حال من الضمير والعامل فيه الفعلُ العاملُ في الضمير ، ولا يجوز أنْ يكون حالاً مِنْ " مَنْ " لأنّ العاملَ في الحال لا يكون إلاّ العاملَ في ذي الحال نحو قولك : " جاء زيد ضاحكا " ، أوْ ذا الحال بنفسِهِ إنْ // كان فيه معنى فِعْل نحو قولك " هذا ضاحكاً زيدٌ " .   ١٢٠
ولا يجوز أنْ يكون العاملُ في الحال مَنْ ، لأنّها ليس فيها معنى فِعْل ، و[لا](٥) العاملُ في " مَنْ " ، لأنّ العاملَ فيها إنما هو معنًى(٦) ، والمعنى المجرّدُ من اللفظ لا يعملُ في الحال ، وإنما عملُه الرفعُ خاصّةً .

---

(١) البيت لأوس بن غلفاء وهو في المذكر والمؤنث للفراء : ١٢١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٨٧ ، وشرح ابن يعيش ٥ / ٩٧ ، واللسان (ركض) و (غلم) . وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري المِرْكَضَةُ : السريعة ، ويروى : ومُرْكَضة بضم الميم أي ولدها يتحرك في بطنها . وفي اللسان (ركض) ومُرْكِضة بضم الميم وكسر الكاف إذا اضطرب جنينها (أي الفرس) في بطنها .
(٢) البيت في معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٩٥ ، ومجدنا : أي غلبنا في المجد .
(٣) في المصورة : ندخله .
(٤) الآية ١٣ من سورة النساء . وأولها ﴿ تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله ... ﴾ .
(٥) مكانها خَرْم .
(٦) يعني الابتداء .

وإذا أخبرت بالذي والتي أو تثنيتهما أو جمعهما أو بذو وذات الطائيتين أو بالألف واللام عن ضميرِ متكلمٍ أو مخاطبٍ ، أو وصفت بشيء من ذلك ما هو خبرٌ عنهما ، فإنّه يجوز لك في الضمير الذى تشتمل عليه الصلة الحَمْلُ على اللفظِ فيكون الضميرُ ضميرَ غيبةٍ كسائرِ الضمائرِ العائدةِ على الأسماءِ الظاهرةِ ، والحَمْلُ على المعنى فيكون الضمير على حَسَبِ الضميرِ الذى أخبرت بالموصولِ عنه ، فمن الحَمْل على المعنى قوله :

٢٣٠- أَنا الذى فررتُ يومَ الحَـــرَّهْ والشيخُ لا يفِرُّ إلاَّ مَــرَّهْ (١)

ومن الحمل على اللفظ قوله :

٢٣١- مِنَ الأُلَى غَيْرَ زَجْرِ الخَيْلِ ما عرفُوا إِنْ يعرفُ الناسُ زَجْرَ الشاءِ والعَكَرِ (٢)

وإِنْ شئتَ جمعتَ أيضا بين الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، وإذا فعلتَ ذلك فالأحسنُ أَنْ تَبدأَ بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى نحو قوله :

٢٣٢- وأَنا الذى عَرَفَتْ مَعَدٌّ فَضْلَــهُ وَنَشَدْتُ (٣) عن حُجْرِ ابنِ أُمِّ قَطَــامِ (٤)

وإِنْ بدأتَ بالحَمْلِ على المعنى قبل الحمل على اللفظ جاز ذلك باتفاق إِذا كان بين الجملتين فَصْلٌ ومن ذلك قوله :

٢٣٣- أأنت الهِلاليُّ الذي كنت مَــرَّةً سمعنا بهِ والأَرْحَبِيُّ المُعَلَّــفُ ؟ (٥)

فحملَ الضميرَ في كنت على المعنى ، والضميرُ في بـه على اللفظ لمّــا فَصَلَ بالظرفِ ، فإِنْ لم تفصل بين الجملتين بشيءٍ لم يَجُزْ ذلك عند الكوفيين (٦) ، فلا يجوز عندهم " أنت الذى قمتَ وخرجَ " والبصريون (٦) يجيزون ذلـــك

---

(١) البيت من رجز لعبد الله بن مطيع بن الأسود العدوي ، وهو في الأغاني ٢٣٢/١٧ وانظر المساعد ١٥٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ .

(٢) لم أعثر على هذا الشاهد ، والعَكَر جمع عكرة وهي القطيعُ الضخم من الإبل .

(٣) غامضة في المصورة .

(٤) البيت لامرئ القيس في الديوان : ١١٨ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ ، والدرر اللوامع ٦٤/١ .

(٥) البيت في الصاحبي ٣٨٧ ، منسوبا لحُميد بن ثور، وليس في ديوانه ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ (المغلب) وكذلك في المقرب ٦٣/١ والبحر المحيط ٢٤/١ والمساعد ١٥٨/١ والهمع ٨٧/١ (المهلب) والدرر اللوامع ٦٤/١ .

(٦) الهمع ٨٧/١ .

ولا يجعلون للفصل تأثيراً . والسّماعُ في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنّما جاء بما فيه فصْلٌ بين الجملتين .

فإن أخّرْتَ ضميرَ المتكلم أو المخاطب لم يجزِ الحَمْلُ على المعنى عند الفرّاء ،وأمّا الكسائي فيجيزُ الحملَ على اللفظ و على المعنى ولا فرق عنده بين التقديمِ والتأخير ، والصحيح عندي ما ذَهَبَ إليه الفراء ، وهو الذى تقتضيه أُصولُ البصريين ،لأنّهم يمنعون الحَمْلَ على المعنى قبل تمام الكلام ؛ لأنّه يلزم من ذلك الحمل على المعنى قبل حصول المعنى في اللفظ ، ألاَ ترى أنَّ الموصولَ إنّما يكون في المعنى ضمير متكلمٍ أو مخاطبٍ إذا أخبرت عنه بضمير المتكلم أو المخاطب أو أُخبِرَعن الضميربه ،وأمّا قبل أنْ تجعل أحدهما خبراً عنِ الآخر فلا يكون الموصولُ في معنى الضمير ، وإن أخبرت بغير ذلك من الموصولات ، عن ضمير المتكلّم أو المخاطب ، لم يجزْ الحمل إلاّ على اللفظ تقول "أنت مَنْ قام" ولا يجوز أنْ تقول : "أنت مَنْ قمتَ".

وقوله " ولا تفيد المقصود إلاّ والصلة معلومةٌ للسّامِع "

يعنى معهودة عنده قبل ذلك، ولذلك لم يَجُزْوصْل الموصولِ بالجملةِ التعجبيّةِ ولا بالجملةِ غير المحتملةِ للصدقِ والكذب ،لأنّهما غيرُ معهودتين .

ولما كانت الصلةُ معهودةً عند السامع اختلف النحويون فيما تَعَرَّفَ به الموصول ، فمنهم من جعله مُتَعَرِّفاً بالمَعْهدِ الذى في الصلة كما يتعرف الرجل بالعهد الذى تعطيه الأَلِفُ واللاّمُ ،و منهم من جَعَلَ الموصولَ معرّفاً بالألفِ واللاّمِ الملفوظِ بهما في الذى والتي و تثنيتهما و جمعهما ، وبنيّتهما في مثل "مَنْ" و "ما" ، ألاَ تَرى أنّهما بمعنى الذى والتي ، والعربُ قد تعرّف بنيّة الالفِ واللام ، وهو مذهب الأخْفَشِ و حكى من كلام العرب "سلامُ عليكم" بغير تنوين ، لأنّه في نيةِ الالفِ واللام ، ألا ترى أنّ معناه "السلامُ عليكم".

وهذا الذى ذهب إليه باطلٌ بدليل أنّهم يقولون : أيّ رجل جاءك أُكرمه " فتجعله معرفةً بالمَعْهدِ الذي في الصّلةِ إذْ لا يتصورُ أنْ يكونَ معرّفاً بنيّةِ الالفِ واللام ،لأنّه مضاف ، ولا بالإضافة ،لأنّه مضاف إلى نكرة .

وقوله " ولا يُخْبَرُعن الموصولِ ولا يستثنى منه ولا يُتْبَعُ إلاّ بعد استيفائه ما يطلب من ذلك .."

إنّما لم يَجُزْ شيءٌ مما ذكرَ إلاّ بعد استيفاءِ الصلةِ وكمالِها ، لأنّها من تمامِ الموصولِ وكمالِه ، فكما أنّ الاسمَ غيرَ الموصولِ لا يُخْبَرُ عنه ، ولا يُسْتَثْنَى منه ، ولا يُتْبَعُ إلا بعد كمالِه . فكذلك ما هو بمنزلتِه ، فإنْ جاءَ ما ظاهره خلاف ذلك تُؤُوِّل نحو قول الأعشى :

٣٣٩- لسناكَنّ جَعَلَتْ إيادٍ دارَهـا تكريتَ تَمْنَعُ حَبَّها أنْ يُحْصَدا (١)

ظاهره أنّه أبْدَلَ إياداً مِنَ الموصولِ قَبْلَ كَمالِ صلتِهِ ، لأنّ تكريتَ معمولُ جَعَلَتْ ، فهو إذاً مِنَ الصِّلَةِ ، لكنْ يتخرّجُ على أنْ يكونَ نَصَبَ تكريتَ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره جعلت المتقدّم الذكر ، كأنّه قال بعد كمالِ الكلام الأوّل : جعلتْ دارَها تكريتَ (٢) .

ابنُ السراج : لا يجوزُ "إنّ الضاربينَ أجمعين زيداً قائمونَ" ، وكذلك : مررت بالضاربين أجمعينَ زيداً " لا يجوز ، لأنّ زيداً // من صِلَةِ الضاربين ، ولا يُؤكّدُ الموصول حتى تَتِمَّ صلته ، فإن رفعتَ "أجمعون" جازت المسألة على التوكيدِ للضميرِ المرفوعِ الذى في اسم الفاعل ، لأنّه يَصيرُ التوكيدُ إذْ ذاك من جملةِ الصِّلَةِ ، فإن أتيت بقولك أنفسُهم مكان أجمعين ، لم يَجُزْ لا بالرفعِ ولا بالنصْبِ ولا بالخفضِ : أمّا الرّفْعُ ، فلأنّك لم تؤكّدْ الضميرَ المستترَ بالضمير المنفصلِ مع النفس ، ولا يُؤكّد الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بالنفسِ والعينِ حتى يُؤكّدَ بالمنفصلِ ، وسيأتي في باب التوكيد علةُ ذلك (٣) ، وأمّا النّصْبُ والخفضُ فلِما تقدّمَ مِنْ أنّ الموصولَ لم تتم صلتُه . ١٢١

وقوله : "ولا توصلُ "أنّ" إلاّ بالجملةِ الاسميةِ" .

إنّما لم يَجُزْ فيها خلافُ ذلك ، لأنّها مِنَ الحروفِ التي تَنْصِبُ الاسمَ المبتدأَ وتَرْفَعُ الخبرَ نحو قولك "بلغني أنّ زيداً قائمٌ" .

---

(١) البيت في الديوان : ٢٤١ وهو الثالث والثلاثون من قصيدة مطلعها :
أثْوى وقصّرَ ليلةً ليــزوّدا فمضتْ وأخلفَ من قُتَيلةَ موْعدا
ورواية الديوان : تكريت تنظر ، والشاهد في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٨ وللأخفش ٤١٢ ، والخصائص ٢/ ٤٠٢ ، ٣/ ٤٠٣ ، ٣/ ٢٥٦ ، والأمالي الشجرية ١/ ١٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٥ .
(٢) انظر الخصائص وشرح الجمل من مصادر تخريج الشاهد السابق .
(٣) باب التوكيد ص ٦٧٦

وقوله " ولا توصل "أَنْ " و "كي " إلاَّ بالجملةِ الفعلية ".

يعني بأَنْ الناصبةَ للأَفعال، وإلاّ فإنَّ المخففةَ مِنْ أَنَّ الثقيلةِ تُوصَلُ بالجملةِ الاسميةِ نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ. وإنَّما لم يُوصَلا إلاَّ بالجملِ الفعليةِ، لأَنَّهما من نواصبِ الأَفعالِ فلا تدْخلانِ مِنْ أَجْلِ ذلك إلاَّ على فِعْلٍ.

وقوله "وأكثرُ ما توصلُ "ما" بالجملةِ الفعليةِ"

إنَّما لم يلزمْ وصلُ "ما" المصدريةِ بالجملةِ الفعليةِ، لأَنَّها غيرُ عاملةٍ في اسمٍ ولا فِعْلٍ، والحروفُ غيرُ العاملةِ لا تختصّ باسم ولا فِعْلٍ، وإنَّما كان الأكثرُ وصْلَها بالجملةِ الفعليةِ، لأَنَّ الفِعْلَ أَدَلُّ على المصدرِ مِنْ غيرِه. ومِنْ وَصْلِ "ما" المصدريةِ بالجملةِ الاسميةِ قولُه:

٢٢٥- أَعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما أَفْنانُ رأْسِكَ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ (١)

وقوله "الذيْ والذيِّ والّذِ واللَّذْ لغاتٌ في الذي"

فمِمَّا جاءَ على الذيِّ بالتشديد قوله:

٢٢٦- وليس المالُ فاعلمه بمالٍ وإنْ أنفقته إلاَّ الذيِّ
تحوزُ به العلاءَ وتصطَفِيه لأَقْربِ أَقربيك وللصفيِّ (٢)

---

(١) البيت للمرّار الفقعسي وهومن شواهد الكتاب ١/ ١١٦ على نصب "أم الوليد" بقوله "علاقة" لأنّها بدل من الفعل فعملت عمله، واستشهد به سيبويه في ٢/ ١٣٩ على أنّ "ما" زائدة كافة لبعد عن الإضافة إلى المفرد، وهيأتها للإضافة إلى الجملة وانظر كذلك المقتضب ٢/ ٥٣ مع الهامش، وهذا على خلاف ما ذهب إليه الشارح هنا، والشارح يذهب في ذلك مذهب الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٨٦ وانظر المقرب لابن عصفور ١/ ١٢٩ وشرح الجمل له ١/ ١٨١، ٢/ ٢٤، ٢٨٧ وقال ابن عصفور فيه: و "ما" عدنا ليست مصدرية بل هي كافة لـ "بعد" عن العمل إلخ.. والخزانة ٤/ ٤٩٣، وغير ذلك كثير.

(٢) البيتان في الأزهية ٢٩٣، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٥، والإنصاف: ٦٧٥، والتوطئة ١٦٤، وشرح الكافية الشافية ٢٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٠، والخزانة ٢/ ٤٩٧ ورواية البيتين تختلف عما هنا في جميع المصادر عدا شرح الجمل لابن عصفور. ونسبهما محققه للحطيئة وليست في ديوانه.

- ومـمّـا جاء على الذِ - بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها - قوله :

٢٣٧ - والّذِ لو شاء لكنتَ صخـــــرا أو جبلاً أشَمَّ مُشْمَخِـــرّا (١)

- ومـمّا جاء على الّذْ والذيْ قول الآخر :

٢٣٨ - فكنتُ والأمْرَ الذى قدْ كِيـــدا كالّذْ تَزَبّى زُبْيَةً فاصطِيـــدا (٢)

وقوله " وفي التثنية اللذانِ رفعاً ، واللذين نصباً وجراً ".

قد تُشدَّدُ النونُ في حالِ الرّفْعِ فيقال : اللذانّ وقد قُرِىءَ * واللّذانّ يأْتِيَانِها مِنْكُمْ * (٣) بالتشديدِ .

وقوله " وقد تُحْذَفُ النونُ فيقال "اللذا "

من ذلك قولُ الفرزدق :

٢٣٩ - أَبَنِي كُلَيبٍ إنّ عَمّيَّ اللّـــذا قتلا المُلوكَ وفكّكا الأَغْـلالا (٤)

وقدْ تُحْذَفُ أيضاً في النَصْبِ والخَفضِ فيقال : اللذى ، قال

٢٤٠ - وحوصاء ورأْلان الْ لَذَيْ دَلاَّ عَلَى الحــجِّ (٥)

---

(١) البيتان في الأزهية : ٢٩٢ ، وامالي ابن الشجرى ٢ / ٣٠٥ ،والإنصاف ٦٧٦ والتوطئة ١٦٤ ، ويرويان في هذه المصادر لكانت برّا ... أصم.. وشرح الجمل ١ / ١٧٠ بالرواية التي اثبتها الشارح والخزانة ٢ / ٤٩٨ .

(٢) البيتان ينسبان لرجل من هذيل في شرح اشعار الهذليين ٦٥١ وهما في الازهية ٢٩٢ ،والامالي الشجرية ٢ / ٣٠٥ والانصاف ٦٧٥ ،ورواية البيت الاول في جميع المصادر المذكورة : فظلت في شر من اللذ كيدا ،ورواية الشارح هنا في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧١ والخزانة ٢ / ٤٩٨ .

(٣) الآية ١٦ من سورة النساء وهي قراءة ابن كثير كما في السبعة ٢٢٩ ، وقرأ غيره بالتخفيف . وانظر الحجة لابن خالويه ١٢١ .

(٤) وهم الشارح في نسبة هذا البيت للفرزدق متابعا في ذلك الزمخشرى في مفصله وابن يعيش في شرحه على المفصل ٣ / ١٥٥ والصحيح أنه للأخطل في ديوانه ١٠٨ من قصيدة يهجو فيها جريرا ومطلعها :

كذبتك عينك ،أم رأيت بواسط غلس الظلام ،من الرباب خيالا

والشاهد في الكتاب ١ / ١٨٦ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ والازهية ٢٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧١ ، والضرائر له ١٠٩ والخزانة ٢ / ٤٩٩ ، ٣ / ٣ / ٤٧٣ ، وغير ذلك كثير .

(٥) أورده الشلوبين في حواشيه على المفصل ٤٧٧ شاهدا على ما استشهد به عليه الشارح وقبله :

زِمّا ولدت رضوى لزبّانَ بن كندجِ ، وهما شاهدان أيضا على لغة من يبدل الياء جيما ، والبيت الشاهد في التذييل ١ / ٢٠٧ أ .

وقوله " واللغاتُ في التي مثلها في الذى "

يعني أنه يُقال : التِيْ كالذيْ ، والّتِ كالّذِ ، والّتْ كالّذْ ، والتيّ كالذىّ قوله :

٢٤١- فقُلْ للّتْ تلومُك إنّ نَفْسِي ... أراها لا تَعوَّذُ بالتميمِ (١)

وكذلك أيضاً يُقال : اللتانِ في الرفع كما يقال اللّذانِ ، ومن شدَّدَ النونَ في قوله : اللذانّ في الرفع شدّدها أيضافي قوله : اللتانّ ، وفي النصب والخفض اللتَينِ كاللّذَينِ ،ولا يجوز تشديدُ النونِ لأَجْلِ الجمع بين الساكنين في الوصلِ على غير الشرط (٢) . وإنْ شئتَ حَذَفْتَ النونَ في جميع ذلك تخفيفاً فقلت : اللّتا واللّتَيْ ، قال :

٢٤٢- هما اللّتا لَوْوَلَدَتْ تميمُ ... لقيلَ : فخْرٌلهُمْ عميمُ (٣)

وقوله "وفي جميع الّذى الذين رفعاً و نصباً وجرّاً ،وربما قيل : الذون رفعاً ".

يعنى أنّ الكثيرَ الفصيحَ أنْ يستعملَ الجمع بالياءِ في الأحوالِ الثلاثةِ، وقد يستعمل بالواوِ في الرّفعِ و بالياءِ في النصبِ والخفضِ و هي لغة هُذَليّة ومن ذلك قوله :

٢٤٣- و بنو نُوَيجِيَةَ اللذونَ كأنّهم ... مُعْطٌ مُخَدَّمةٌ مِنْ الخِزّانِ (٤)

---

(١) البيتفي الأزهية : ٣٠٢ ،والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٨ ، والخزانة ٢/ ٤٩٩ .
(٢) لا يجوز التقاء الساكنين في الوصل إلاّ إذا كان أولهما مدّاً كالألف .
(٣) يُنْسبان للأخطل وليسا في ديوانه وهما في الأزهية : ٣٠٢ ،وأمالي ابن الشجرى ٢/ ٣٠٨ ، المساعد ١/ ١٤١ ، والخزانة ٢/ ٥٠٣ . والهمع ١/ ٤٩ ،وقافية البيت الثاني : صميمُ في جميع المصادر.
(٤) البيتفي الأزهية ٢٩٨ ، وإعراب ثلاثين سورة (٣٠) ، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٢ . والخِزّان جمع خُزَزٍ وهو ذكرُ الأرانِبِ . انظر :إكمال الاعلام : ١٨٤ ، والمخدّم : الأبيض الأطراف .

وقوله : " وتُحذَفُ النونُ للطولِ "

و من ذلك قول الشاعر :

٢٤٤- يا رَبَّ عَبْسٍ لا تُبَارِكْ في أَحَدْ   في قائمٍ منهُمْ ولا فِيْمَنْ قَعَدْ
إلاَّ الّذِى قاموا بأَطْرافِ المَسَدْ

أي إلاَّ الذين قاموا ،ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

٢٤٥- وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دِماؤهم   هم القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ (٢)

وقد يَحْتَمِل أنْ يكونَ مِنْ ذلك قوله تعالى ﴿ وخُضْتُمْ كالَّذِى خاضُوا ﴾ (٣) ويجوز أيضا أنْ يُقالَ : الَّذو فتحذف النون تخفيفاً .

قوله " وجمع التي : اللاءِ واللائيْ واللايِ [واللاّتِ] (٤) واللاتيْ واللّواتي

و قد قرئ ﴿ اللاَّئيْ يَئِسْنَ ﴾ (٥) بثلاثةِ الأوجه (٦) : إثباتُ الياءِ والهمزةِ ،وحذفُ الياءِ والاجتزاءُ بالكسرةِ عنها ،وحذفُ الهمزةِ وإثباتُ الياءِ مكسورةً .
ومِنْ حَذْفِ الياءِ والاجتزاءِ بالكسرةِ عنها قوله :

٢٤٦- اللاَّءِ كُنَّ مرابِعاً ومصايفـــا   بِكَ والغُصونُ مِنَ الشَّبابِ رِطابُ (٧)

ومِنْ اللاتي واللواتي قوله :

من اللواتي والتي واللاَّتـــي   يَزْعُمْنَ أنِّي كَبِرَتْ لِدَاتـــي (٨) [٣٠٨]

---

(١) الأبيات في الأزهية : ٢٩٩ ، وسر صناعة الإعراب ج٢/٤٤ أو شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٢ والتذييل ١/٧٠ ب
(٢) البيت للأشهب بن رميلة وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٨٧ ، والمقتضب ٤/ ١٤٦ والمحتسب ١/ ١٨٥ ، والمنصف ١/ ٦٧ والأزهية : ٢٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٢ ، والضرائر له : ١٠٩ والخزانة ٢/ ٥٠٧ وغير ذلك كثير.
(٣) الآية ٦٩ من سورة التوبة.
(٤) ساقط من المصورة وسيأتي ،وهي ثابتة في الجزولية نسخة دار الكتب وفيها زيادة عما هنا : اللواتِ ونقص فيها عمّا هنا : اللاي ،وانظر الأزهية ٣٠٤ .
(٥) الآية ٤ من سورة الطلاق .
(٦) أربعة أوجه في الأزهية ٣٠٦
(٧) البيت في الأزهية : ٢٠١ ، ٣٠٦
(٨) سبق : ٤٥٢

ومن اللاتِ بحذفِ الياءِ والاجتزاءِ // بكسرِ التاءِ عنها : ١٢٢

٢٤٧ - اللاتِ كالبَيْضِ لمّا تعْدُ أنْ دَرَسْتْ   صُفْرُ الأَنامِلِ من قَرْعِ القواقِيزِ (١)

ويقال أيضا في جمع التي اللاءات قال :

٢٤٨ - أولئك أخداني وأخدانُ شيمتي   وأخدانُك اللاءاتِ زُيِّنَّ بالكَتَمْ (٢)

ومنهم من يقول (٣) : "اللَّواتِ" فيجتزئ بالكسرة عن الياء .

ومنهم من يقول : اللواءِ بالمدِّ (٤) .

ومنهم من يقول : اللَّوَا (٥) بالقصر .

ومنهم من يقول : اللاّ (٦) بالقصر أيضا .

---

(١) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه : ٣٨ مفرداً ، والقافية : القواريرِ وهو في الأزهية : ٣٠٤ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٠٩ ، والمخصص ١٢/١٧٨ (القوارير) .

(٢) هذه الرواية في صلب المخطوط وفي الهامش أنه في نسخة أخرى :

أولئك إخواني وإخوانُ شيمتي   وإخوانك ...... إلخ .....

وهو في شرح الكافية الشافية ٢٦٨ ورواية الصدر فيه :

*أولئك إخْواني الذين عرفتهم *

والهمع ١/٨٣ واللسان (لتا) بروايتين ، والكَتَمُ : نباتٌ يختضبُ به .

(٣) الأُزهية : ٣٠٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٢٦٨ .

(٥) هو من قصْرِ الممدود قال الراجز : من اللَّوا شُرِّفْنَ بالصِّرار . شرح الكافية الشافية ٢٦٩ .

(٦) في المصورة : اللات خطأ وهو من قصر الممدود أيضا "اللاءِ" انظر المصدر السابق ، وأورد قول الكميت :

وكانت من اللاّ لا يعيِّرُها ابنها   إذا ما الغلام الأحمقُ الأمَّ عيَّرا

وإطلاقه التثنية والجمع فيما ذُكِرَ مجاز وإلاّ فقد تقدّم الدليل على أنّ الموصولات لا تثنّى ولا تجمع ، وظاهر كلامه أنّه ليس من الموصولاتِ ماله تثنية وجمع إلاّ الذي والتي ،وحكى الهروي (١) في الأُزْهِيَةِ (٢) "أنّ العربَ قد تُثَنّي " ذو وذات " الطائيّتين وتجمعهما فيقولون : " هذان ذوا قاما " و "هاتان ذواتا قامتا " و "هؤلاء ذوو تعرفُ " و " هؤلاء ذواتُ تَعْرِفُ" وتكون التاء من " ذواتُ " مضمومةً على كل حال ،قال الفرّاءُ : أنشدني بعضهم:

٢٤٩ - جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقٍ مـــــــوارِقِ ذواتُ يَنْهضْنَ بغيرِ سـائقِ (٣)

وأمّا تثنيةُ "ذات" وتثنيةُ "ذو" فيكونان في النصبِ والخفضِ بالياءِ وكذلك جمع " ذو " .

[أيّ] (٤)

وقوله "أيّ تكونُ موصولةً وشرطاً واستفهاماً ومنادىً ووصلاً " مثالُ الموصولةِ : يعجبني أيُّهم في الدارِ ،تريد : الذي هو في الدار ،ومن ذلك قوله :

* فسلِّمْ على أيّهم أفضلُ * (٥) [٣٢٠]

أي على الّذي هو أَفْضَلُ ، وهي معربةٌ أبداً ،إلاّ أَنْ تُوصَلَ بأَحَدِ جزئي الجملةِ الابتدائيةِ في اللفظ ،فإنّ الأفصحَ فيها إذْ ذاك أَنْ تُبْنَى على الضَّمِّ ، وقد يجوزُ أَنْ تُعْرَبَ (٦) .

ولا تقع "أيُّ" الموصولةُ معمولةً للفعل الماضي ، لا يجوز أَنْ تقول "أعجبني أَيُّهم قام" ، وسبب ذلك أنّها وُضِعَتْ على الإبهام والعموم ،

---

(١) هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي صاحب الأزهية، وله أيضا الذخائر في النحو ،كان عالماً بالنحو إماما في الأدب جيّد القياس صحيح القريحة حسن العناية بالأدب مقيمًا بالديار المصرية انظر البغية٢/ ٢٠٥ .

(٢) الأزهية : ٢٩٥ .

(٣) البيتان ينسبان لرؤبة في ملحقات الديوان : ١٨٠ وبالإضافة إلى الأزهية ٢٩٥ هما في أمالي ابن الشجرى ٢/ ٣٠٦ والمقرّب ١/ ٥٨ والصبّان على الأشموني ١/ ١٥٨ والرواية في المصادر : موارق وسوابق و في المصورة: موازق من ناقه مِزاق .

(٤) أي في الأزهية ١٠٦-١١٠ والمغنى ١٠٧ وغيرها .

(٥) سبق : - ٤٦ .

(٦) عند الكوفيين وبعض البصريين لا تكون إلّا معربةً ،انظر الأزهية ١١٠ ، والمغنى ١٠٧ .

فإذا قلت : " يعجبني أَيُّهم يقوم " فكأنَّك قلت : يعجبني الشخصُ الذى يقعُ منه القيامُ كائناً من كان ، فلو جُعِلَتْ معمولةً للفعلِ الماضي أخرجها ذلك عن عمومِها الذى وُضِعَتْ له ، ألَا ترى أنَّك لو قلتَ : جاءني أَيُّهم قام" لم تقع إذْ ذاك إلَّا على الشخص الذى جاءك ، وسُئِلَ الكسائيُّ في حلقةِ يونس: هل يجوزُ " أَعجبني أَيُّهم قام "(١) فمنع من ذلك ، فقيل له : لِمَ لَمْ يَجُزْ ذلك ؟ فلم يَلُحْ له الوجهُ الذى لأَجْلِهِ منع ذلك ، فقال : أَيٌّ هكذا خلقت!

وزعم أبو الحسن الأخفش أنَّها تكون معمولةً للماضي إلا أَنَّ ذلك قليل .

- ومثالُ الشرطية : " أَيَّهم تضربْ أضربْ " . ولا تكون إلَّا معربةً ، ولا تقع إلَّا صَدْرَ كلامٍ ، فلا يعملُ فيها عاملٌ متقدمٌ عليها إلَّا الخافِضَ بشرطِ أَنْ يكونَ متعلِّقاً بالفعلِ الذى يليها .

و [مثالُ](٢) الاستفهاميَّةِ : أَيُّ الرجُلَينِ أخوكَ ؟ ، وهيَ أبداً بَعْضُ ما تضاف إليهِ ، ولا يخلو مِنْ أَنْ تضافَ إلى معرفةٍ أَوإلى نكرةٍ ، فإنْ أُضيفتْ إلى معرفةٍ لم يكنِ الخبرُ على عددِ ما تضافُ إليهِ ، فتقول : أَيُّ الثلاثة أخوك وأخواك " ؟ و " أَيُّ الرجلين أخوك ؟ " ، ولا يجوز " أي الرجلين أخواك ؟ ولا " أَيُّ الثلاثة إخوتك " ، وإنْ أُضيفت إلى نكرة لم يكن الخبرُ كذلك ، بل تكونُ على عددِ ما تضافُ إليهِ فتقول " أَيُّ رجلٍ أخوك ؟ " و " أَيُّ رجلين أخواك ؟ " و " أَيُّ رجال إخوتك ؟ " وإنَّما كان كذلك مع النكرة ، لأَنَّ النكرةَ قد يرادُ بها الجنس ، فإذا قلت : " أَيُّ رَجُلٍ أخوك ؟ " فكأنَّكَ قلت : أَيُّ جنسِ الرجالِ أخوك ؟ " إذا فُصِّلوا رجلاً رجلاً وكذلك إذا قلت : " أَيُّ رجلين أخواك ؟ إنَّما تريد الجنسَ ، وثنّيت ، لأَنَّك تريد : أَيُّ جِنْسِ الرجالِ أخواك ؟ إذا فُصِّلُوا رجلين رجلين ، ولا تكونُ أبداً إلا مُعْرَبَةً ، ولا يتقدَّمُ عليها عاملٌ لفظيٌّ إلَّا الخافضَ بشرطِ أَنْ يكون متعلقاً بما بعده إلَّا في الاستثبات ، فإذا قال قائلٌ : ضربتُ رجلاً " قلت إذا استثبتّ : أَيَّاً ضربتَ ؟ " وإنْ شئت قلت: " ضربتَ أَيَّاً ؟ ، وسبب ذلك أَنَّ الذى تكلَّمَ

---

(١) في مجالس العلماء ١٨٦ فكيف تقول : ضربت أَيَّهم في الدار؟ . قال : لا يجوز قال (يعني السائل) : لِمَ ؟ قال : أَيٌّ هكذا خلقت !. قال : فغضِبَ يونس وقال : تؤذون جليسنا ، ومؤدِّبَ ولدِ أمير المؤمنين .

(٢) في المصورة : ومثل .

بالكلامِ قبلك قد كان أَجْرى الفِعْلَ في كلا مه ، فاستغنيت به عن إِعادةِ آخرَ مثله ، فوقع ذلك كالتكرار ،وكأنّك لم تذكرْ قبل أَداةِ الاستفهام فعلاً ، ولذلك لم يفعلوه إلاَّ في الاستثبات ،ولم يفعلوا ذلك مع جميعِ أَسماءِ الاستفهام ، إِنما يفعلون ذلك في : ما ، ومَنْ ، وأي يقول القائل : أكلتُ خبزاً . فتقول له : أكلتَ ما ؟ ويقول : لقيتُ زيداً ." فتقول له إِذا استثبتَّه : لقيتَ مَـــنْ ؟ ، ولا يجوز ذلك في غيرِ هذه الأسماءِ الثلاثة ، يقولُ القائلُ : خرجتُ يومَ الجمعةِ، فتقول إذا استثبتَّه : متى خرجتَ ؟ ولا تقول : خرجتَ متى ؟ ويقول : "سرتُ ضاحكاً. فتقول له إِذا استثبتَّه : كيف سرتَ ؟ ولا يجوز : سرتَ كيف ؟ ويقول : قعدتُ خلفَ زيد . فتقولُ له مستثبتاً : أَين قعدتَ ؟ ولا يجوز : قعـــدتَ أَيْن ؟

وقد حكي في "أين " دخول العامل عليها في الاستثبات ،وإجراؤ ها في ذلك مجرى "مَنْ "و "ما " و "أيّ " ،وحكي من كلامهم "إِنَّ أين الماءُ والعشبُ ؟ (١) جوابا لمن قال : إِنَّ في موضع كذا الماءَ والعشبَ .

ويقول القائل : اشتريت عشرين غلاماً " فتقول له مُسْتَثْبِتاً : " كـــم غلاماً اشتريت ؟ " ولا تقول : "اشتريت كم غلاماً ؟ وقد يجيءُ ذلك في العطف ، لأَنَّه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، حُكِى من كلامهم: قبضتُ عشرين وكم ؟ " استثباتا لمن قال : "قبضتُ عشرين وكذا وكذا ".

ولا تضافُ أيُّ الى مفردٍ معرفةٍ إلاّ إذا أوقعتَها على // بعضِه (٢) تقول : ١٢٣
أيُّ زيدٍ أحْسَنُ ؟ "تريد : أَوَجْهُهُ أَحْسَنُ أَمْ غيرُ ذلِكَ مِنْه ؟ ،إلاَّ أن يكـــونَ المفردُ المعرفةُ جنساً أَوْ معطوفاً عليه ، فتقول : أيُّ زيدٍ وعمروٍ وجعفرٍ قام ؟ وتقول : أيّيَ وأيُّك قامَ ؟ و "أيِّي وأيُّ زيدٍ قام ؟ فتكرر أيّاً ، لأنَّ المضمرَ المخفوضَ لا يُعْطَفُ عليه إلاَّ بإعادةِ الخافضِ ، أَنشد يونس والمفضل :

٣٥٠- أَيِّي وأَيُّ ابنِ الحصينِ وعَثْعَثٍ* إِذا ما التقينا كانَ بالحِلْفِ أَغدَرَا (٣)

وقال الآخر :

٣٥١- فأيِّي ما وأيُّك كان شَـــرّاً فسِيقَ إِلى المُقامةِ لا يَراهـــا (٤)

---

(١) الهمع ١/ ١٦٦.
(٢) الازهية : ١٠٩ ، والمقرب ١/ ٢١٢.
(٣) البيت لخداش بن زهير وهو في الكتاب ٢/ ٤٠٢ وانظر هامشه (٤).
(٤) البيت للعباس بن مرداس في ملحقات الديوان: ١٤٨ وفي الكتاب ٢/ ٤٠٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٢ وشرح ابن يعيش ٢/ ١٣٢ ،والمقرب ١/ ٢١٢ ، والخزانة ٢/ ٢٣٠ ، والمقامة (بضم الميم وفتحها) : المجلس .

وتقول : أَيُّ الدينارِ دينارُك ، وأَيُّ البعيرِ بعيرُك ، ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ على أيِّ الاستفهاميةِ غيرُ اسم استفهام ، فتقول : أيّ القوم جاءك وزيدٌ " فتعطف زيداً على الضميرِ الذي في جاء ، ولا يجوز أَنْ تعطِفَ على أيٍّ . ولو قلت : " أيُّ القومِ وزيدٌ جاءَ ؟ " لم يَجُزْ إِلاَّ إِذا جعلت زيداً معطوفا على الضمير في جاء ، وقدّمته عليه ، على حدِّ قول الشاعر :

٣٥٢ـ وأَنْتَ غَرِيمٌ لا أَظُنُّ قَضَاءَه ولا العَنَزِيُّ القارِظُ الدَّهْرَ جائيا (١)

يريد : لا أَظُنُّ قضاءَه جائياً هو ولا العَنَزِيُّ " ، وإِنَّما لم يَجُزْ ذلك ، لأَنَّكَ تكون قد عطفت مخبراً عنه على مستفهم عنه ، [و] (٢) ذلك لا يجوز ، لو قلت : أَزيدٌ وعمروٌ منطلقان ، وأنت تسأل عن انطلاقِ زيدٍ ، وتخبرُ عن انطلاقِ عمرو ، لم يجزْ ، [وإِذا قلت : أزيدٌ وأيٌّ منطلقان ؟ لم يجز] (٣) ، لا يجوز أَنْ تجعلَ زيداً في المسألةِ مستفهماً عن انطلاقه ، لأَنَّكَ إِذا قلت : أَزيدٌ منطلقٌ ، فجوابه : نعم ، أو : لا ، وإِذا قلت : أيٌّ منطلقٌ ؟ " فالجوابُ : فلان ، فلا يدري المسؤولُ كيف يُجيبُك ، لأَنَّك جمعت بين شيئين مختلفين .

ومثالُ كونِها منادىً : " ياأَيُّها الرجلُ " وليست في الحقيقة منادىً وإِنما هي وُصْلَةٌ لنداءِ ما فيه الأَلفِ واللامِ (٤) ، وذلك أَنَّ الاسم المعرَّف بالألفِ واللامِ إِذا نودي ، كانت الألفُ واللامُ فيه لتعريفِ الحضور ، وحرفُ النداءِ أَيضاً يُعطي الخطاب والحضور ، فكرهوا الجمعَ بين حرفين لمعنىً واحدٍ فلذلك لم يقولوا : يا الرجلُ ، إِلاَّ في ضرورةٍ (٥) نحو قوله :

٣٥٣ ـ فيا الغُلامانِ اللّذانِ فَرَّا
إِيّاكُما أَنْ تَكْسِبانا شَرّا (٦)

---

(١) البيت لذي الرّمة في الديوان : ٧٣١ من قصيدته التي مطلعها :
أَلا حيّ بالزُّرْقِ الرسومَ الخواليا وإِنْ لم تكُنْ إِلَّا رميما بواليا
والشاهد في شرح الكافية الشافية ١٢٧٠ وضرائر ابن عصفور : ٢١١ والصبان على الأشموني ٣/١١٩ .
(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٣) سقط ما بين القوسين وهو من انتقال النظر .
(٤) انظر الكتاب ٢/١٠٦ والانصاف المسألة ٤٦ ص ٣٣٧، ٣٣٨ .
(٥) ذهب الكوفيون إلى أنَّهُ يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو : ياالرجل ويا الغلام وذهب البصريون إلى أنَّهُ لا يجوز الإنصاف م٤٦ ص٣٣٥ومابعدها .
(٦) البيتان في المقتضب ٤/٢٤٣ ، والإنصاف ٣٣٦ ، والمقرب ١/١٧٧ والضرائر لابن عصفور ١٦٩ ، وشرح الجمل له ٢/٩٠ والخزانة ١/٣٥٨ وغيرها .

بل توصّلوا إلى ندائه بأيٍّ مقرونةً بهاء التنبيه ،لتكون لها عوضاً من الإضافة ، وصار الاسم المعرف بالألفِ واللامِ وصفاً لها ،ومزيلاً إبهامها ولذلك لا يكون بعدها من الأسماءِ إلاّ المعرّفة بالألفِ واللامِ [و] (١) أسماء الاشارةِ الموصوفةِ بما فيه الألفُ واللامُ ، وذلك قليل نحو قوله :

٢٥٤- * ألا أيُّهذا النابحُ السّيّدَ إنّني * (٢)

لأنّ اسمَ الإشارةِ وُصْلةٌ لنداءِ ما فيه الألِفُ واللاّمُ تقول : " يا هذا الرجل " كما تقول : ياأيُّها الرجل (٣) ، فإذا قلت : ياأيُّهذا الرجل " فكأنّكَ أتيتَ بوُصْلتَيْنِ توكيداً ،إلاّ أنّ الإعراب أنْ تقول : ذا صفةٌ لأيٍّ ،والرجل صفةٌ لذا ، لأنّ ذا مبهمٌ مثل أيّ كذا قال سيبويه (٤) .

ومثال كونها صفة (٥) " مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ،و " مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ ، ولا تكون إلاّ نكرة ،ولا تخلو من أنْ تضافَ إلى مشتقٍّ أو غيرِ مشتق ، فإنْ أُضيفت إلى اسم مشتق من صفةٍ يمكن المدح بها ،كانت للمدْحِ بالوصف الذى اشتق منه الاسم الذى أُضيفت إليه ،فإذا قلت : مررت بفارسٍ أيِّ فارس ، فقد أثنيت على الأوّل بالفروسيّة ،وكذلك إذا قلت " مررتُ بعالمٍ أيِّ عالم " إذا أثنيت على الأوّل بالعلم خاصة ، وإن أضفت إلى اسم غير مشتق من صفة يمكن المدح بها فهي للثناءِ على الأوّل بكل صفة يمكن أنْ تثني عليه بها ، فإذا قلت " مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ " فقد أثنيت على الرجلِ ثناءً عاماً في كلِ ما يمدحُ الرجلُ به (٦) ، ولا يعني بقوله : صفة أنّها جاريةٌ أبداً على ما قبلها ، بل يعني بذلك أنّها تستعمل على معنى الوَصْفِ وإلاّ فقد تستعملُ غير تابعةٍ نحو قوله :

٢٥٥- فأومأتُ إيماءً خفيّاً لحبْترٍ ولله عينا حبْترٍ أيّما فتى (٧)

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام.

(٢) هذا صدرُ بيت عجزه : على نأيها مُسْتَبْسِلٌ مِنْ ورائها .
وهو للفضل بن الأخضر أولابيه الأخضر بن هبيرة ،والشاهد مطلع الحماسية (١٩١) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٨ والمقرب ١/ ١٧٦ .

(٣) (٤) انظر الكتاب ٢/ ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ .

(٥) الأزهية ١٠٧ .

(٦) مثل هذا الكلام في الخزانة ٤/ ٩٨ ، ٩٩ .

(٧) البيت للراعي النميرى في الديوان : ٣ من قصيدة أولها :
عجبت من السّارين والريحُ قَرّةٌ إلى ضوءِ نارٍ بين فَرْدةَ والرّحى
والشاهد في الكتاب ٢/ ١٨٠ وانظر تخريجه في الديوان . وأيّما تنصب

===

كأنه قال : أيُّما فتى هو : أيْ هو الممدوحُ بكل ما يمدح به الفتيان .

وقوله " وإذا كان موصولاً لم يكرهوا أَنْ يجيء موصولاً بأحدِ جزئي الجملةِ الابتدائيةِ في حالِ السَّعَةِ ".

يعنى أنَّه يجوزُ لك أَنْ تقولَ " يعجبني أيُّهم قائمٌ في سعة الكلام من غيرِ ضرورة فتصلُه بأحدِ جزئي الجملةِ ، الجزءُ الملفوظ به ،والجزءُ المقدّر الذى هو المبتدأ ،وكان ينبغي له أَنْ يقول : في اللفظ ،لأَنَّ أيَّهم في التقدير إنّما وُصِلَتْ بجزئي الجملة ، الجزء الملفوظ به والجزء المقدّر الذى هو المبتدأ .

وكان ينبغي له أن يقولَ من غير طول ،وإلاّ فذلك جائزٌ في جميع الموصولاتِ إذا كان للخبر معمول تطول به الصّلة نحو ما حُكِيَ مِنْ قولهم : ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءًا (١) .

وقوله " وإذا فُعِلَ به ذلك فالمعروفُ أَنْ (٢) يُبْنَى على الضمّ "

هذا الذى ذكره هو مذهبُ سيبويه ، فأيّ من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَنِ عِتِيًّا ﴾ (٣) مفعولةٌ بينزعنَّ عنده ، وبنيت لخروجها عن نظائرها من الموصولات كما تقدّمَ ،وأمّا الخليل فهي عنده معرَبَةٌ ،ويحمل الرفع على الحكايةِ ،وكذلك أيضا هي عند يونس وعيسى إلاَّ أنَّهما يحملان الرفع على التعليق ، وقد تقدّم الكلام على ذلك وبيّنا الصحيح من ذلك (٤) .

=== على أنَّها حال من حبترٍ قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٨٦ : وعند دلالتها على الكمال تقع حالاً بعد المعرفة كقولك (هذا عبدالله أيَّ رجلٍ) ومنه قول الشاعر . . . فلله عينا حبتر أيّما فتى ،وأنكره أبو حيان وقال : أصحابنا أنشدوه بالرفع على أنّه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقدّروه : أيُّ فتى ،ولم يذكر أصحابنا كون أيّ تقع حالاً ،وإنما ذكروا لها خمسة أقسام : موصولة وشرطية واستفهامية وصفة لنكرة ومنادى إلخ . . . ما في الخزانة ٤/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(١) سبق تخريج هذا المثال ص ٤٥٩ .

(٢) في الجزولية : أنّه .

(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم سبقت ص ٢٢٦ .

(٤) انظر ما سبق ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

وقوله "وإذا أُرِيدَ به المؤنثُ أُلحقَ التاءُ في الأَشهرِ" هذا الذى ذكره على الإِطلاق باطلٌ ،بل في ذلك تفصيلٌ ، وذلك أَنّها لا تخلو من أَنْ تستعملَ مضافةً أو غيرَ مضافةٍ ،فإِن استعملت غيرَ مضافةٍ وذلك في الاستثبات فإِنّ الأَفصحَ أَنْ تقول : "أَيٌّ" في مفردِ المذكرِ المرفوعِ و "أَيّاً" في منصوبه و "أيٍّ" في مخفوضه ، و"أَيّانِ" في مثنّاه ،في حال الرفع ،وأَيَّيْنِ في حالِ النّصْبِ // والخَفْضِ ،وأَيُّونَ في جمعه في حالِ الرفعِ ،وأَيِّينَ في حالِ النصبِ والخَفْضِ ،وأَيَّةٌ في الواحدةِ المؤنثةِ معربةً بإعراب المُسْتَثْبَتِ عنها ، ١٢٤
وأَيَّتانِ في تثنيتها في حالِ الرفعِ ،وأَيَّتَيْنِ في حال النصبِ والخفضِ ،وأَيَّاتٍ في جمعها[1] معربةً أيضاً بإعرابِ الاسمِ المُسْتَثْبَتِ عنه ،[و][2] من العرب من لا يُثَنِّي ولا يَجمع فيجعلُ أَيّاً للمذكر وأَيَّةً للمؤنث في الأَحوالِ الثلاث. فإِن كانت مضافةً فإِنّ الأَفصحَ أَنْ تكون مفردةً بغيرِ تاءٍ للمذكّر والمؤنث في جميع الأَحوال ،ومن العرب من يُثَنِّي ويجمع ويؤنث وهو قليل لا يكاد يوجد إِلاّ في شعر ، ومنه قوله :

٣٥٦- وأَيّةُ بلدةٍ إِلاّ أَتينـــا من البلدان تعلمها نِــزارُ[3]

وقول الآخر:

٣٥٧- بأَيِّ كتابٍ أَمْ بأَيَّةِ سُـــنَّةٍ ترى حبَّهم عاراً عليَّ وتحْسِبُ[4]

وقوله "مَنْ تكونُ استفهاماً وشرطاً وموصولةً ونكرةً موصوفةً ولا [من][5] تزاد عند البصريين +

[من الاستفهامية]

-مثال مَنْ الاستفهامية "مَنْ أخوك ؟ " و "مَنْ يقوم ؟ " و "من في الدار ؟" قال تعالى ﴿ مَنْ إِلهٌ غَيْرُ اللّهِ ﴾[6] كأنه قال : أَيُّ انسان أَخوك ؟

---

(١) الكتاب ٤٠٧/٢ .
(٢) تكملة يلتئم بها السياق .
(٣) البيت في الهمع ٤٦/١ ، والدرر ٢٠/١ والقافية في الهمع : نذار ، تحريف ،وفي هامش المصورة إشارة إلى أنّه في نسخة اخرى : قرار. ورواية الهمع : من الأرضين تعلمه نزار ،شاهداً على جمع أرض على "أرضون" مع خلوها من شروط هذا الجمع.
(٤) البيت للكميت بن يزيد في الهاشميات : ٢٨ . وهو في المحتسب ١٨٣/١ والمقرّب ١١٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/١ والخزانة ٥/٤ . وهو في جميع المصادر شاهدٌ على غير ماذكر الشارح وسيأتي ص ٧٤٠.
(٥) الأزهية ١٠٠ فما بعدها ،وإصلاح الخلل : ٣٦١.
(٦) الآية ٤٦ من سورة الأنعام.

"وأيُّ إنسان [يقوم]"[1] ؟ ، و "أيُّ إنسانٍ في الدار ، و "أيُّ معبودٍ إلهٌ غيرُ الله"]. ولا يخلو أنْ يستفهمَ بها على جِهَةِ الاستثبات عَنْ اسم جرى في كلامِ متكلِّمٍ ، أوْ يستفهم بها على غيرِ جِهَةِ الاستثباتِ . فإنْ استفهم بها على غيرِ جِهَةِ الاستثباتِ كانت للمفردِ والمثنّى والمجموعِ والمذكَّرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحد . وإن استفهمَ بها على جهةِ الاستثبات فإنّ الاسمَ الواقعَ بعدها لا يخلو من أنْ يكون علماً أوْ جاريا مجراه ، وأعني بذلك اللقب والكنية ، أوْ معرفةً ليست بِعَلَمٍ ولا جارية مجراه ، أوْ نكرة ، فإنْ كان علماً أو ما جرى مجراه فإنّك ترفعه على كلِّ حالٍ في غيرِ لغةِ أهلِ الحجاز فتقول " مَنْ زيدٌ ؟ برفع زيدٍ لمن قال : جاءني زيدٌ ، أو رأيت زيداً " أو " مررت بزيد ".[2]

وأمّا أهل الحجاز فقد يرفعونه على كلّ حال كما يفعلُ غيرهم ، وقد يحكون إعرابَه في كلامِ المُسْتَثْبَتِ فيقولون : مَنْ زيدٌ ؟ لمن قال : جاءني زيدٌ " و " مَنْ زيداً ؟ " لمن قال : رأيت زيداً " و " من زيدٍ ؟ " لمن قال : مررت بزيدٍ ".[3]

وإنّما حكوا إعرابه لأمرين : أحدهما أنّهم أرادوا إزالةَ الإلباسِ إذْ قدْ يمكن أنْ يذهب الوهمُ إلى أنّ المسؤولَ عنه زيدٌ آخر لا الذى جرى ذكره في كلام المُسْتَثْبَتِ ، فإذا حُكِيَ إعرابُه عُلِمَ أنّه لم يرد غيره[4] ، ولذلك إذا أدخلت على "مَنْ" حرف عطفٍ ، أوْ كان الاسمُ المُسْتَثْبَتُ عَنْهُ مُتْبَعاً فأوردته بعد "مَنْ" بتابعِه ، لم تحكِ لارتفاع اللبس ، فتقول : ومن زيداً ؟ ومَنْ زيدٌ الظريفُ .

والآخر أنّ العلمَ مغيّر في الأَصْل إذْ لا يكون إلاّ منقولاً عند بعض النحويين[5] أو الغالبُ ذلك عليه عند بعضهم ، فاستَسْهَلوا تغيّرَ الإعراب الذى يستحق الموضع ، فحكَوا ، لأنّ التغيَّر يأنسُ بالتغيّر كما تقدم.

وقد يحكُونَ الاسم العلم أوْ ما جرى مجراه ، وإنْ كان مُتْبَعاً فيقولون : من زيداً الظريفَ "[6] لمن قال : "رأيت زيداً الظريفَ " ، و " من زيدٍ الظريفِ" لمن قال : مررت بزيدٍ الظريفِ ".

---

(١) في المصورة : أخوك ، خطأ .
(٢) هذا على لغة تميم ، قال سيبويه : " وأمّا بنو تميم فيرفعون على كلّ حال وهو أقيس القولين " انظر الكتاب ٢ / ٤١٣ .
(٣) هذا ما حكاه سيبويه من لغة أهل الحجاز ٢ / ٤١٣ .
(٤) هذا تعليل سيبويه ٢ / ٤١٣ .
(٥) الهمع ١ / ٧١ وذهب الزجاج إلى أنّ الأعلام كلها مرتجلة .
(٦) في الكتاب ٢ / ٤١٤ ، " فأمّا مَنْ زيدٌ الطويلُ ؟ فالرفع على كلّ حال ".

فإن كان الاسمُ المُستَثبَتُ عنه معرفةً غيرَ علمٍ ولا جارٍ مجرى العلم ، فلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ وصفاً منسوباً أَوْ غير ذلك ، فإن كان غيرَ ذلك رُفعَ ولم تجُز فيه الحكايةُ نحو قولك : من صاحبُك ؟ ومَن الزيدان ؟ و : مَنْ هذان ؟ هذا هو المختارُ ، وقد أَجاز فيه الحكايةَ بعضُ النحويين إجراءً له مجرى العَلَم ، وذلك قليل فيقولون : مَنْ أخاك ؟ لِمَنْ قال : رأيت أخاكَ " و : مَنْ أخيك ؟ لمن قال : مررت بأَخيك "(١) ، والّذى أجمعت عليه الرواةُ وَهُوَ مذهبُ أهلِ الحجاز حكايةُ الأَعلامِ وما جرى مجراها من الأَلقابِ والكُنَى(٢) .

وإن كانَ وصفاً منسوباً فإنّكَ تُدخِلُ على "مَنْ" الأَلِفَ واللامَ وياءَي النّسبةِ ،وتعربُها إعراباً صحيحاً فتقول " المَنِيُّ ؟ بالرفع لمَنْ قال : "جاءني زيدٌ القرشيُّ ، إذا لم تفهمِ القرشيّ ،والمَنِيَّ ؟ بالنّصْبِ لِمنْ قال : "رأيت زيداً القرشيَّ ، والمنِيّ ؟ بالخفض لمن قال : مررت بزيدٍ القرشيِّ" وفي التثنيةِ والجمعِ : المنِيّانِ ؟ والمَنِيّيْنِ ؟ والمنيُّونَ ؟ والمنيِّيْنَ ؟(٣) وفي المؤنّث "المنيّةُ "و "المَنِيّتانِ " و "المنيّاتُ ، وتثبت هذه الزيادات وَصْلاً وَوَقْفاً .

فإنْ فَهِمْتَ القرشيّ إلاّ أَنّكَ لا تعرفُ زيداً القرشي من هو ؟ قلتَ : مَنْ زيدٌ القرشيُّ ،ولا تَحْكِ إلاّ على لُغَةِ مَنْ يحكِي العلمَ المُتْبَعَ ،وذلك قليلٌ .

---

(١) في الكتاب ٤١٣/٢ ، ٤١٤ " وإذا قال : رأيتُ أَخا خالدٍ لم يجز: مَنْ أخا خالدٍ؟ إلاّ على قول من قال : دَعْنا مِنْ تَمْرتانِ ،وليس بقرشيًّا ، والوجه الرفع لأنّه ليس باسم غالب ،وقال يونس : إذا قال رجلٌ : رأيت زيداً وعمراً ،أوْ زيداً وأخاه أو زيداً أخا عمرو ، فالرفع يردّه ، إلى القياس ~~فالرفع يردّه إلى القياس~~ . ثم قال : وأمّا ناسٌ فإنّهم قاسوه فقالوا : تقول من أخو زيد وعمرو ،ومن عمراً وأخا زيد ، تتبع الكلام بعضه بعضاً ،وهذا حسنٌ ".

(٢) شرح ابن يعيش ١٩/٤ وشرح الكافية الشافية ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، والهمع ١٥٣/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤١٥/٢ ،ويجوز عند النسب إلى ثنائي ،ثانيه صحيح التضعيف وعدمه ،فيقال كمّى وكمِى ،ولذلك يجوز هنا أنْ يقال : المنيّ بالتخفيف والمنّــيّ بالتشديد . انظر اللسان (منن) .

وإنْ كان الاسمُ المُسْتَثْبَتُ عنه نكرةً ألحقت "مَنْ" علامةً تدل على الرفعِ والنصبِ والخفضِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ (١) فتقول لمَنْ قال: جاءني رجلٌ: مَنُو (٢)؟ وإن قال: رجلانِ، قلت: "منانْ" (٣) وإنْ قال: "رجالٌ" قلت "مَنُونَ" (٤)، وفي النصب "مَنَا" "وَمَنَيْنِ" (٥)، و "مَنِيْنَ" (٦) وفي الخفض "مَنِي" (٧) و "مَنَيْنِ [ومنِينَ]" (٨)، وفي المفرد المؤنث في كل حال: مَنَهْ (٩)، وقد قال بعضهم "مَنَتْ"، وفي التثنية "مَنْتَانْ" في الرفع و "مَنْتَيْنْ" (١٠) في النصب والخفض، وفي الجمع "مَنَاتْ" بتسكين الآخر في كلِ حالٍ هذا في الوقفِ (١١)، فإنْ وصلْتَ حذفْتَ هذه الزيادات التي وقَعَتْ بعد النونِ فقلت: من يأهذا؟ على كل حال في المفرد والمثنى والمجموع والمذكرِ والمؤنثِ (١٢). وبعضُ العربِ يثبتُ الزيادةَ في الوصلِ كما يثبتها في الوقفِ فيقول: مَنُويا // فتى "و" منا يافتى" [و "مني يا فتى"] (١٣) ولا ينّون (١٤) (١٥) وتقول في المؤنث "مَنْتُ يا فتى" وفي النصب والخفض "مَنْتِ يا فتى" يشير إلى الحركةِ (١٦) ولا ينّون، ١٢٥

---

(١) ومن العرب من لا يحكى إلاّ الإعراب لا غير فيقولون في الرفع: منو، وفي النصب: منا وفي الجر مَني، سواء في ذلك الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث حكى سيبويه عن يونس أنّ قوماً من العرب يقولون ذلك" انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٩ والكتاب ٢/ ٤١٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٩.

(٣) في الكتاب ٢/ ٤٠٩ وزعم الخليل أنّ مَنَهْ ومنَتَيْنْ ومَنَيْنْ ومَنَاتْ ومَنِيْنْ كل ذلك في الصلةِ مُسْكَنُ النون" وانظر اللسان (منن) ١٣/ ٤١٩، فقد أورد هذه الالفاظ ساكنة النون الثانية.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٨.

(٥) (٦) انظر ما جاء في الحاشية (٣) من هذه الصفحة.

(٧) الكتاب ٢/ ٤٠٩.

(٨) تكملة يتم بها الكلام.

(٩) الكتاب ٢/ ٤٠٩.

(١٠) في شرح الكافية الشافية ١٧١٧: مْنتان ومَنتان.

(١١) (١٢) الكتاب ٢/ ٤٠٩.

(١٣) تكملة يتم بها الكلام وانظر الهمع ٢/ ١٥٣ وكأنّما الواو والألف والياء حكاية لإعراب الإسم.

(١٤) يريد الشارح أنْ ينبه الى أنّ التنوين لا يلحق "من" في الوصل وإنْ كان يلحق أي تقول: أيٌ يا فتى، وأيّاً يا فتى وأيٍّ يا فتى. انظر الكتاب ٢/ ٤٠٧، ٤٠٩، الهمع ٢/ ١٥٣.

(١٥) بعدها كلمة "يا فتى" وكأنّها زائدة.

(١٦) انظر الهمع ٥/ ٣٢٢ (مكرم) والصبان على الأشموني ٤/ ٩٠.

وتقول في التثنية "مَنَانِ يا فتى" و"منتانِ يا فتى" فتكسر النون، و"منونَ يا فتى"، فتفتح النون. و"مناتُ يا فتىً" فتضمّ التاء. وينوّنُ في الرفع، ويكسِرُ التاء، وينوّنُ في النصب والخفض (١).

وإنّما لحقت هذه الزيادة، لأنّك لو لم تُلْحِقها فقلت لمن قال: لقيتُ رجلاً، مَنْ لقيت" لأوْهمَ ذلك أنّك لم تَفْهم رجلاً، فيجيبك إنْ ذاكَ بإعادةِ الكلامِ، فإذا قلت: منا لم يُعِدِ الكلامَ في جوابك، لأنّه قد عَلِمَ أنّك قد عَرَفْتَ ما تكلّم به، فيكون جوابه أنْ يقولَ: رجلاً من بني فلان "أوْ" رَجُلاً عالماً، ولم تحكِ بإيرادِ النكرة بَعْدَ "مَنْ" فتقول "مَنْ رَجلاً" لأنَّ النكرةَ لا تعادُ إلاّ بالألفِ واللامِ، وذلك يُفْسِدُ الحكايةَ، فلم يبقَ للذين لغتُهم الحكاية طريقٌ إلى الحكايةِ إلاّ بإلحاق العلاماتِ المذكورةِ لـ "مَنْ".

وقد تَلْحَقُ مَنْ العلاماتُ المذكورةُ لـ "مَنْ" في الاستثبات عن المعارف اذا جُهِلَتْ، وذلك قليل وعلى ذلك جاء قوله:

٣٥٨ - أتَوا نارِي فقلتُ: مَنُونَ؟ (قالوا: سَرَاةُ) الجنِّ، قلتُ: عِمُوا ظلاما (٢)

فالحقَ العلامةَ "مَنْ" في الاستثباتِ عنِ الضميرِ على لُغَةِ مَنْ يُثْبِتُ العلامةَ في الوصلِ، وحكى الكسائي: أنّه سَمِعَ اجراءَ "مَنْ" في الحكاية على صحةِ الإعراب فقال سمعتُ مَنْ يقول "ضرب مَنٌ مَنًا يا فتى" (٣) وقال بعضهم "ضرب مَنْ منا" موقوفا فحذفَ مِن الأولِ الزيادةَ وأثبتها في الثاني. وحكى أيضا "ضَرَبَ غلامُ مَنٍ منا" بإعراب مَنْ المضاف إليها بالخفضِ وتنوينها، وبترك الإعرابِ فيها وتسكينها، ومنهم مَنْ يجعلُ الزيادةَ في مستأنَفِ الاستفهامِ فيقول

---

(١) الكلام السابق بنصه تقريبا في الهمع ١٥٣/٢.

(٢) في المصورة: أتوا نارى فقلت منون أنتم؟ فقالوا...
وهي رواية أخرى في البيت وليست مقصودة هنا وستأتي بعد أسطر قليلة والرواية التي أثبتناها هي التي أراد المؤلف، وهي رواية أبي زيد في النوادر ١٢٣ والخصائص ١٢٩/١ والخزانة ٢/٣. أمّا الرواية الأخرى فهي في الكتاب ٤١١/٢ والمقتضب ٣٠٦/٢ والجمل ٣٢٠، ٣٢١ والخصائص ١٢٩/١ والمقرب ٣٠٠/١ والضرائر لابن عصفور ٣٢ وشرح الجمل له ٤٦٨/٢. والخزانة ٢/٣ وغير ذلك. وينسب البيت لشمير بن الحارث (جاهلي) ولتأبّط شرا ولجذع بن سنان.

(٣) حكى يونس عن العرب "ضَرَبَ مَنٌ مناً" انظر الكتاب ٤١١/٢ وفي شرح ابن يعيش ١٧/٤ وأمّا قياس من على أيٍّ فليس بصحيح لأنّ أيًّا معربة ومن مبنية وأما ما حكاه من قولهم: ضرب منٌ مناً فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها إلخ...

" منو أَنت ؟ ، ومنانِ أَنتما ؟ ،ومنونَ أَنتم " وعلى ذلك قوله في إحدى الروايتين :

أَتوا ناري فقلت : مَنُونَ أَنتم ؟ فقالوا : الجِنُّ ، قلت : عِمُوا ظلاما [٢٥٨]

وفي كلتا (١) الروايتين شاهدٌ لإثبات الزيادةِ في الوَصْلِ .

[من الشرطية]

ومثال "مَنْ" الشرطية : "مَنْ يضرِبْني أَضربْهُ" وقد تقدم تبيين حكمها (٢) .

[من الموصولة]

ومثال الموصولةِ : " جاءني مَنْ جاءَكَ " تريد بها شخصاً معيّناً ،كأَنّك قلت " جاءني الذى جاءَك " .

[مَن النكرة الموصوفة] (٣)

ومثال النكرةِ الموصوفةِ " مررتُ بمَنْ معجبٍ لك " تريد بإنسانٍ (٤) مُعْجِبٍ لكَ ، فوصفك لـ "مَنْ" بمعجبٍ وهو نكرةٌ ،دليل على أَنَّ "مَنْ نكرةٌ" ، ولا تستعمل موصوفةً إلاَّ في حالِ تنكير ،وسواءٌ كان الموضع موضعاً تسوغُ فيه المعرفةُ والنكرةُ أَوْ موضعاً لا تسوغُ فيه إلاَّ النكرةُ .

وزعم الكسائيُّ : أَنَّ العربَ لا تستعملها نكرةً موصوفةً إلاَّ بشرطِ وقوعها في موضعٍ لا تقع فيه إلاَّ النكرة (٥) ، نحو قولك : رُبَّ مَنْ عالمٍ أَكرمت " و " رُبَّ مَنْ أَتاني أَحسَنْتُ إليهِ " ،لأَنَّ ربّ لا تَدْخُلُ إلاَّ على نكرة ،ومن ذلك قوله :

٢٥٩ - رُبَّ مَنْ أَنضَجْتُ غيظاً صدرَهُ قد تمنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ (٦)

---

(١) في المصورة : كلا .

(٢) تقدم ص ٣٦١ ، ٣٨٩ ومابعدها .

(٣) شرح ابن يعيش ٤/١١ ، ١٢ ، ١٣ والمغني ٤٣٢ وغيرهما .

(٤) الكتاب ٢/١٠٥ .

(٥) المغني : ٤٣٣ والخزانة ٢/٥٤٦ ، ٥٤٧ والهمع ١/٩٢ .

(٦) البيت لسويد بن أَبي كاهل اليشكرى من مفضلية له مطلعها :

بسطت رابعةُ الحبلَ لنا فوصلنا الحبْلَ منها ما اتّسعْ

انظر المفضليات : ١٩٨ ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٠ والأمالي الشجرية ٢/١٦٩ وشرح ابن يعيش ٤/١١ والخزانة ٢/٥٤٦ ، ٣/١١٩ والصبّان على الأشموني ١/٥٤ وغير ذلك .

وأَنشد المفضّل :

٣٦٠- ألاَ ياأَسْلَمي قَبْلَ الفِراقِ ظَعينا تَحِيّةَ مَنْ أَمْسَى إليكِ حَزينــــا
تحيّةَ مَنْ لا قاطعٍ حَبْلَ واصــلٍ ولا صارمٍ قَبْلَ الفِراقِ قَرينــــا (١)

بخفضِ قاطعٍ . فأَنكَر ذلِكَ الكسائيُّ ،وقال إِنّما هو "لا قاطعٌ" بالرفع ،ومَنْ موصولةٌ ،كأَنَّه قال: "تحيّة من لا هو قاطعٌ" ،قيل لـه : فكيف تصنعُ ببيتِ الفرزدقِ :

٣٦١- إنّي وإِيّاك إِنْ حَلَّتْ بأَرْحُلِنا كمَنْ بَواديهِ بعد المَحْلِ ممطورِ (٢)

فقال : "مَنْ" موصولةٌ ،وصلتها بواديه ،ومطور مكرّرٌ على "مَنْ" يعني بدلاً منه ،كأَنَّه قال : كممطورٍ بعد المحلِ ،وهذا الّذي ذَهَبَ إِليه باطِلٌ،لأَنَّ رواية المفضّل لا تندفع بروايتِهِ ،وجعله ممطوراً بدلاً مِنْ "مَنْ" ضعيفٌ ،لأَنَّهُ مشتقٌ والبَدَلُ بابُه أَنْ يكونَ بالجوامدِ ،لأَنّه في نِيَّةِ تكرارِ العاملِ ، والصفاتُ التي هي غيرُ مختصةٍ بِجِنْسِ الموصوفِ لا تباشرُها العواملُ إلاّ في ضرورةِ شِعرٍ ، وممطورٍ من الصفاتِ غيرِ المختصةِ بجنسِ الموصوف فحَمْلُه على البَدَلِ ضعيــفٌ بل غيرُ جائزٍ إلاّ في ضرورةٍ ولا داعيةَ إلى ذلك ،لأَنّ ما ذهبَ إليه غيرُ صحيحٍ بدليل روايةِ المُفَضَّلِ ، وبدليل قول الشاعر :

٣٦٢- فكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غيرِنــا حُبُّ النَّبيِّ محمّدٍ إِيّانــــا (٣)

فإنه روى بخفض "غير" نعتاً لـ"مَنْ" (٤) .

---

(١) البيتان للأسود بن يعفر في الديوان : ٦٢ ، ٦٣ والأوّل منهما في الإنصاف ١٠١ والثاني في الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٠ .

(٢) البيت في الديوان ١/ ٢١٣ وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٠٦ ،ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٥ والمغنى ٤٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٨ والضرائر له ٨١ .

(٣) البيت ينسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه وينسب لعبد الله بن رواحة وليس في ديوانه أيضا وينسب لكعب بن مالك أو لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك والشاهد في الكتاب ٢/ ١٠٥ ، والجمل ٣١١ والأمالي الشجرية ٢/ ١٦٩ ، ٣١١ وفيه أنّه يروى : غيرُنا بالرفع ،فمَنْ على هذه الرواية معرفة لأنّها موصولة والتقدير : على الذين هم غيرُنا ، وورد في المقرّب ١/ ٢٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٢ شاهداً على زيادة الباء في مفعول كفى وهو مقيسٌ لكثرته في كلامهم . والمغنى ١٤٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ،وغير ذلك كثير .

(٤) على ما خرّجه الخليل انظر الكتاب ٢/ ١٠٥ .

(مَنْ الزائـــــدة)

وقوله " ولا تزاد عِنْدَ البصريين "

إِنَّما قال ذلك لأَنَّ الكسائي مِنَ الكوفيين أَجازَ ذلك (١) ، وجعل مِنْهُ قولَ عنترة :

٣٦٣- ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عليّ وليتها لم تَحْـرُمِ (٢)

فمَنْ عنده زائدةٌ أي : يا شاةَ قَنَصٍ . ولا يجوز ذلك عند البصريين ولا عند الفرّاء من الكوفيين لأَنَّ مَنْ اسم ، والأَسماءُ لا تُزادُ ، و"مَنْ" عندهم في البيت نكرةٌ موصوفةٌ ووصِفَتْ بقَنَصٍ كما يُوصَفُ بعدْلٍ ورِضاً وأمثالهما فكأَنَّه قال : يا شاةَ إِنسانٍ مُقْتَنِصٍ . ولا حُجَّة للكسائي في قوله : إِنَّ "مَنْ" لا تكون نكرةً موصوفةً إِلاَّ في مكانٍ لا يَقَعُ فيه من الأَسماءِ إِلاَّ نكرةٌ ، لأَنَّا قد بيّنّا أَنَّ "مَنْ" تكون نكرةً في موضع يسوغ فيه وقوعُ المعرفةِ ، وكذلك قول الآخر :

٣٦٤- آلُ الزُّبَيْرِ سَنامُ المجدِ قدْ عَلِمَتْ ذاكَ القبائلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا (٣)

مَنْ عند الكسائي زائدةٌ كأَنَّه قالَ "والأَثْرون عددا" ولا حُجَّةَ لهُ في ذلك ، لاحتمال أَنْ يكونَ وَصَفَ "مَنْ" بعددٍ كأَنَّه قال "والأَثْرون من يُعَدُّ" (عددا) (٤) .

(ما) (٥)

126 وقوله // " وما اسميّة وحرفيّة ."

الاسميّة هي التي لها وحدها موضعٌ من الإِعراب ، والحرفية بخلاف ذلك

---

(١) انظر رأي الكسائي في مصادر تخريج الشاهد التالي .

(٢) البيت ٦٤ من معلقة عنترة في الديوان : ٢١٣ ، والرواية فيه : ما قنص فلا شاهد فيها ، وكذلك في الإِفصاح : ٣٤٨ ، ورواه الكسائي يا شاةَ مَنْ إلخ . . انظر شرح المفصل ١٢/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ والضرائر : ٨١ ، والمغنى ٤٣٤ والخزانة ٥٤٩/٢ وانظر شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣) .

(٣) الشاهد في شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣) ، والأمالي الشجرية ٣١٢/٢ ، وإِصلاح الخلل ٣٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ ، والضرائر : ٨١ ، والمغنى ٤٣٤ والخزانة ٥٤٨/٢ .

(٤) تكملة من الهمع ٩٢/١ وانظر إِصلاح الخلل ٣٦٣ .

(٥) انظر الأزهية ٧٥-٩٩ والأمالي الشجرية ٢٣٢/٢-٢٤٧ وشرح ابن يعيش ٢/٤ وإِصلاح الخلل ٣٤٤ والجنى الداني ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ وغيرها .

وقوله " فالاسميّة تكون موصولة ،وشرطيّة ،واستفهامية ،ونكرة موصوفة ونكرة غير موصوفة ، وصفة ".

مثال الموصولة : " يعجبُني ما عندك " تريد : الذى عندك ،ومنه قوله تعالى ﴿ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ (١) أي الذى عندكم ينفد ،والذى عند الله باق ، وقد بُيّنَ حكمُها في جملةِ الموصولاتِ (٢).

ومثال الشَّرْطيّة : " ما تصنعْ أصنعْ " أى "إِنْ تصنعْ شيئاً أصنعْهُ " ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ (٣) ، وقد تقدم أيضا تبيينُ حكمها عند الكلام على الجوازم لفعلين (٤).

ومثال الاستفهامية : ما عندك ؟ تريد : أَيُّ شيءٍ عندك ،ولا يخلو من أَنْ يستفهمَ مُسْتَثْبِتاً أو غيرَ مُسْتَثْبِتٍ ، فإن استفهمت بها غيرَ مُسْتَثْبِتٍ لم يَجُزْ حذفُ ألِفها إِلاّ مع الخوافضِ نحو قولك : بِمَ جئتَ وعَمَّ سألت " و "إِلامَ أشَرْتَ " و مجيءُ م جئتَ قال تعالى : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٥) و ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ (٦) ، ولا يجوز حذفُ ألفِها مع غيرِ الخافضِ (٧) إِلاّ في ضرورةٍ نحو قوله :

﴿ ألامَ يقولُ الناعيانِ ألامَه ﴾ (٨) [١٥٨]

وإن استفهمت بها مُسْتَثْبِتاً حذفتَ ألفَها مع غيرِ الخوافضِ ، فإذا قال القائلُ : رأيتُ شيئاً حسناً ، قلت له : ما ؟ أوْ رأيت مه ؟ ولا تُلْحِقُ شيئاً من الملاماتِ التي كانت تَلْحَقُ : مَنْ ، وكذلك تفعلُ في الاستثبات عمّا لا يعقل إذا كان

---

(١) الآية ٩٦ من سورة النحل.
(٢) انظر مثلا ما تقدم ص ٥٠٢.
(٣) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.
(٤) انظر ما سبق ٣٦٤ ، ٣٦٣
(٥) الآية ١ من سورة النبأ.
(٦) الآية ٥٤ من سورة الحجر.
(٧) في نتائج الفكر ١٩٧ "وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض ،ولكن إذا حذفوا الخبر يقولون : مه يا زيد ؟ أي ما الخبر ؟ وما الأمر ؟ فحين كثُر الحذف في المعنى كثر في اللفظ ،ولكن لا بدّ من هاء السكت لتقف عليها إلخ ...".
(٨) الشاهد سبق ص ٢٨٩.

نكرةً ، فإنْ كان معرفةً أدخلت على " ما " الألفَ واللامَ فإذا قال : " أخذتُ الشيءَ " قلت : الما ؟ أو أخذت المه ؟ وإنّما حُذِفَتْ ألفُها إذا أَدْخَلْتَ عليها عاملاً قبْلها ، لأنّ بابها في الاستفهام أنْ تكونَ مقدّمة على الأفعال والأخبار ، فلما قدّمْتَ في الاستثباتِ خبرَها وفعلَها عليها ضارعتِ العواملُ إذْ ذاك حروفَ الخفضِ ، فحذفت الألف ، لذلك ، كما تُحْذَفُ مع حروفِ الخفضِ ، ويجوز أنْ تجعلَ " ذا " مع " ما " في الاستثباتِ كالشيءِ الواحدِ ، فلا تحذف الألِفَ إذْ ذاك ، لأنها ليست بظرف فتقول : ماذا ؟ أوْ رأيت ماذا ؟ و: الماذا ؟ أو أخذت الماذا ؟ / و يستثبت بـ " ما " عن صفاتِ من يعقلُ فتقول : رجل مَهْ ؟ و " رجل ماذا " لمن قال : جاءني رجلٌ حسنٌ ، و عبدالله المَهْ ؟ و " عبدالله الماذا " لمن قال : جاءني عبدُالله الظريفُ ، وسواء كانت الصفة اسماً منسوباً أو غير ذلك . / وزعم المبّردُ : أنّ الاستثبات عن الصفةِ المنسوبةِ بالمائيّ و " الماويّ " وذلك باطل ، لأنّ فيه تغييرَ لفظ " ما " ، ولم يرد بذلك سماع ، ولا دعت إلى ذلك داعيةٌ ، لأنّ " ما " يستفهم بها عن الصفات ، ولا يجوز الاستثبات بها عمّن يعقل ، فإذا قال : جاءني عبدالله ، لم يجز أنْ تقول : جاءك مَهْ ؟ ، إلاّ أنْ تكونَ لم تفهم الفاعل ، فلم تدْرِ هل قال " عبدالله " أو غير ذلك من الأسماءِ فإنّهُ يجوزُ حينئذٍ أنْ تقول " جاءك مه ؟ " و " جاءك ماذا ؟ " وكذلك لو قال : جاءني رجلٌ ، لقلت في الاستثبات " مَنُو ؟ " ولم تقل : جاءك مَهْ ؟ ولا " جاءك ماذا ؟ " إلاّ أنْ تكونَ لم تفهم رجلاً ، وعلمت أنّهُ ذكر فاعلاً / و " ما " أعَمُّ في الاستثباتِ مِنْ " مَنْ " ، لأنّها يُسْتَثْبَتُ بها عن الأسماءِ الواقعةِ على ما لا يعقلُ ، وعن صفاتِ مَنْ يعقل ، وعمّن يعقل إذا لم تفهمه ، وعن الأفعالِ فإذا قال قائل : خرج زيد يسير ، فاستثبتّه عن الفعل الذى هو يسير قلت : " خرجَ زيدٌ مَهْ ؟ " و " خرج زيدٌ ماذا ؟ " ، وكذلك لو قال : " جئت كي أُكرمك " فاستثبته عن الفعل الذى بعد " كي " قلت " جئت كيمَه ؟ و : كي ماذا ؟ " وكذلك لو قال : لا أبْرَحُ حتى أدْخُلَها ، فاستثبته عن الفِعْل الذى بعد : حتى ، قلت : لا تبرح حتى مَهْ ؟ و : حتى ماذا ؟ " وكذلك لو قال " إنْ تأتِني آتِك " فاستثبته(١) عن الفعلين قلت " إنْ مَهْ مَهْ " و " إنْ ماذا ماذا " ، وذلك كلّه إنما أُجرى الكلامُ فيه على الحَذْفِ ، و " ما " سؤالٌ عن المصدرِ ، لأنّ السؤالَ عن مصدرٍ

---

(١) في الصورة : فاستفهمته .

الفِعْلِ في المعنى سوءالٌ عن الفعلِ كأَنَّهُ قال "كي تفعلَ ماذا أوْ مَهْ ؟ " و "حتى تفعل ماذا أومَهْ ؟ " و "إِنْ فعلت مَهْ أوْماذا ؟ " ،وحُذِفَ الفعلُ في ذلك كلِّه كما قالوا "إِنْ أتيتني أتيتُك ،وإِلاَّ فلا" ،فصارت "ما" التي هي كناية عن المصدر عوضاً مِنَ الفعلِ كما أَنَّ "لا" في قولك : وإِلاَّ فلا " كذلكَ ، فإِنْ قال : قمت ،فلم تدرِ ما قال، قلت:مَهْ أوْ "ماذا ؟ " وإِنَّما تريد : فعلت مَهْ ؟ أو : فعلت ماذا ؟ كان سائغاً ،وذلك دليل على أَنَّ قولك "ما ؟ " أو "ماذا ؟ " إِنَّما هو في الحقيقةِ سوءالٌ عن المصدرِ ،لأَنَّ المعنى في الحالتينِ واحدٌ [وإِذا كان في الكلام من يعقل وما لا يعقل استثبت بما عمَّا لا يعقل وبـ "مَنْ" عمَّن يعقل ، فإِذا قال (١) : رأيت حماراً و رجلاً " قلت: "رأيت ماذا ومَنْ ؟ " أوْ " رأيت مَهْ ومَنْ " بغير هاءٍ في اللفظِ في حال الوصل ،وبهاء في الخطِّ للسكْتِ ،أوْ تَستثبِتَ عنهما بأيٍّ التي هي عامَّة لمن يعقل وما لا يعقل فتقول "رأيت أَيّاً وأَيّاً ".

[ما : نكرة موصوفة]

ومثالُ النكرةِ الموصوفةِ "مررت بما معجبٍ لك ،ومن ذلك قول أُميّة :

٢٦٥ـ رُبَّما تكْرَه النفوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِله فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ (٢)

فما بمنزلة شيء ،وتكره النفوس: صفةٌ له ،والعائدُ محذوفٌ ،فكأَنَّهُ قال // : ربَّ ١٢٧
شيءٍ تكرهه النفوسُ مِنَ الأَمْرِله فرجة ،ولا تكون "ما" هذه هي المهيئة ؛*
لأَن تلك حرفٌ فلا يعودُ عليها ضميرٌ (٣) ،ومن ذلك قول الآخر :

٢٦٦ـ سالكاتٍ سبيلَ قُفْرَةَ بُـدّاً (٤) ... رُبَّما ظاعِنٌ بها و مُقِيـمُ (٥)

---

(١) في المصورة : قلت.

(٢) ديوان أمية : (٣٦٠ الملحق) وينسب لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٢٨ والشاهد في الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ والمقتضب ١٨٠/١ والأزهية ٨٢ ، ٩٥ والأمالي الشجرية ٢٣٨/٢ وشرح ابن يعيش ٢/٤ ، ٣٠ ، ٣٠/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/٢ والخزانة ٥٤١/٢ ، ١٩٤/٤ وغير ذلك كثير.

(٣) الخزانة ٥٤١/٢ .

(٤) في المصورة: بيدا تحريف ،وهذه الكلمة تروى بُدّاً جمع البداء وهي العظيمة الخلق ،وتروى: بَدّى اسم موضع على وزن فَعْلى انظر معجم ما استعجم للبكرى ٢٣٠ ، ٦٢٨ .

(٥) البيت لأبي دؤاد الإيادي في شعره : ٣٤٢
وهو في الأزهية : ٩٥ ، ومعجم ما استعجم : الموضع السابق .

* أي الموطئة وانظر ص ٤٩٧

فما بمنزلة إنسانٍ ، ووقعت على مَنْ يعقل ،لأنَّ الموضعَ موضعُ عموم ،وظاعن خبر ابتداءٍ مضمرٍ ،ومقيمٌ معطوف عليه ،والجملة في موضع صفة كأنه قال : رُبَّ إنسانٍ هو ظاعن بقلبه إلى أحبته [1] الذين ظعنوا عن هذه البلدة مقيمٌ بجسمه فيها ، ولا تكون " ما " كافّةً لأ مْرين:

أحدهما : أنَّ رُبَّ التي تلحقها ما الزائدة لا تدخل على الجمل الاسمية.

والأخرى: عودة الضمير عليها ،ولو كانت ما حرفاً لم يعد عليها ضمير ،ومن ذلك قول أبي دؤاد أيضا :

٣٦٧ - رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ [2]

" فما " بمعنى شيء كأنَّه قال : رُبَّ شيءٍ هو الجامِلُ ،والجملة في موضع الصفة [3] ،والدليل على أنَّ " ما " اسمٌ عودةُ المضمرِ عليها أيضاً ، وقد يمكن أنْ يكونَ من ذلك قوله تعالى ﴿ هَذَا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [4] فتكون " ما " نكرةً بمنزلةِ شيءٍ وعتيدٌ صفةٌ له كأنَّه قال : هذا شيءٌ لديّ عتيدٌ .

(ما : نكرة غير موصوفة)

ومثالُ النكرةِ غيرِ الموصوفةِ قول العرب : غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمّا ، [5] فنِعْم فعلٌ ولا بد لها من فاعل ،وفاعلها لا يكون إلاّ ظاهراً أو مضمرا على شريطة التفسيرِ ،وليس بعدها ظاهرٌ يصلح أنْ يكون فاعلاً لها فلم يبق إلاّ

---

(١) غامضة في المصورة ،وأثبتناها من الأزهية : ٩٦ .

(٢) أبو دؤاد هو جارية بن الحجاج الإيادي جاهلي والشاهد في الأزهية : ٩٤ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٤٣ وشرح ابن يعيش ٨/٢٩ ، ٣٠ شاهداً على "ما " الكافّة وهو على خلاف تخريج الشارح هنا وانظر شرح الجمل ١/٥٠٥ والخزانة ٤/١٨٨ . ديوان شعره : ٣١٦

(٣) هذا من تخريجات أبي علي الفارسي وتابعه ابن عصفور في شرح الجمل ونَسَبَهُ بعضهم إلى الجمهور انظر الخزانة ٤/١٨٨ .

(٤) الآية ٢٣ من سورة ق وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٦ .

(٥) من أمثلة الكتاب ١/٧٣ وفيه : غسلته غسلا نِعِمّا أي نِعْمَ الغسلُ ، قال الرضي في شرح الكافية ٢/٥٤ " ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ،ونعمّا هي أي نعم شيئاً هي عند الزمخشري وأبي علي ،وتكون أيضا " ما " معرفة تامة أي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في ﴿ فنعما هي ﴾ أي نعم الشيء هي ،وكذا في : دققته دقّاً نعمّا أي نعم الشيء ونعم الدق ".

===

أَنْ تكونَ "ما" نكرةً بمنزلةِ شيءٍ في موضعِ نَصْبٍ على التفسيرِ للفاعلِ المضمرِ في نعم كأنَّه قال : نِعْمَ شَيْئاً ،أى نِعْمَ الشيءُ الغُسْلُ ،وحَذَفَ الغُسْلَ الذى هو اسمُ الممدوحِ لفهمِ المعنى كما حُذِفَ اسمُ الممدوحِ في قولِهِ سبحانه ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (١) أى : نِعْمَ العَبْدُ أيوبُ.

ومن ذلك "ما" في التعجبِ نحو قولك : "ما أَحسنَ زيداً" (٢) في مذهبِ سيبويه والخليلِ وكافةِ البصريين ، فما عندهم بمنزلةِ شيءٍ ، والفعلُ الذى بعدها في موضعِ خبرِها كأنَّه قال : شيءٌ أَحسنَ زيدا أى صيَّرهُ حسناً عندى ،وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لمّا دَخَلَ الكلامَ معنى التعجّبِ كما جاز الابتداءُ بها في قولهم : عجَبٌ لزيدٍ ، لمكانِ التعجبِ.

وزعم أَبُو الحسنِ الأَخفش (٣) أنَّها موصولةٌ والفعلُ بعدها صلةٌ لها ، والخبرُ محذوفٌ ملتزَمٌ حَذْفُه ،وإنّما حمله على ذلك ،لأَنَّه زعم أنَّه لم توجد "ما" نكرةً غيرَ موصوفةٍ إلاَّ في شرطٍ أَوِ استفهامٍ . وذلك باطل ،بدليل قولهم: غَسَلْتُهُ غَسْلا نِعِمّا ،وممّا يبيّنُ فسادَ مذهبِه أَنَّ التعجُّبَ إنّما يكون من شيءٍ خفيِّ السَّبَبِ على ما يُبيَّنُ في بابِه ،فما الواقعةُ على السَّبَبِ الذى من أَجْلِه كان التعجبُ ينبغي أَنْ تكونَ نكرةً ،لأَنَّكَ إِنْ جعلتَها موصولةً وجب أَنْ تَقَعَ على

=== وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٧ ، ٣٨ فهو يذهب الى أَنَّ "ما" هنا اسم موصول وليست له صلة قال : "فإن قيل : كيف تكون "ما" اسما وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها ؟ قلت: هي بمنزلة : يا أيُّها الرجل ،لأنَّ أيّاً ها هنا اسم ،ولا يتكلم به وحده حتى يوصف ،فصار "ما" مثل الموصوف ها هنا ،لأنك إذا قلت : غسلته غسلا نِعِمّاً ،فانما تريد المبالغة والجودة ،فاستغنى بهذا حتى تكلَّمَ به وحده . ومثل ما أحسنَ زيداً ، "ما" ها هنا وحدها اسم وانظر كذلك الكتاب ١/ ٧٣.

(١) الآية ٣٠ ، ٤٠ من سورة ص

(٢) الكتاب ١/ ٧٢.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٧٣ هـ "١" ففيه مذهب الاخفش هذا وكان مقحماً في نص الكتاب . وانظر المقتضب ٤/ ١٧٧ وشرح ابن يعيش ٧/ ١٤٩ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

على معلومٍ معهودٍ عند السامعِ ،وذلك مناقضٌ لكونه خَفِيًّا .

وقد يمكن أَنْ يكون من ذلك " ما " من قوله تعالى ﴿ فَبِما نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ ﴾ (١) كأنّه قال : فبشيء ،فما بمنزلة شيء ونقضِهم بدلٌ مِنْها ، وزعموا أنّه رُوي (٢) :

﴿ ربما الجاملِ ..... البيت ﴾ [٣٦٧]

بخفض الجاملَ ،وروى ذلك الكوفيون ،فإنْ ثبتت هذه الرواية كانت الألفُ واللامُ زائدةً ،فكأنه قال : رُبّما جاملٍ ويكون الجاملُ إذْ ذاك صفةً أو بدلاً ، ولا بد من ذلك لأنك إنْ لم تجعلها زائدةً لم يكن بُدٌّ من أَنْ تجعل الجاملَ صفةً ، فتكون قد وصفتَ النكرةَ بالمعرفةِ - أَوْ بدلاً منها ،والبدلُ في تقديرِ تكرارِ العاملِ فتكون قد أَدْخَلْتَ "رُبَّ" على المعارفِ ، أَوْ تجعل "ما" زائدةً فتكونُ أيضا قد أَدْخَلْتَ "رُبَّ" على الجاملِ وهو معرفةٌ .

[ما : صفة]

ومثالُ كونِها صفةً قولك : فعلت هذا لأَمرٍ ما " إذا قصدت التعظيمَ أي لأَمْرٍ عظيمٍ ، فـ "ما" لإبهامها ضُمِّنَتْ معنى عظيمٍ ،لأَنّ العربَ تستعملُ الإبهام في موضعِ التعظيمِ كقوله تعالى ﴿ فَغَشِيَهُم مِنَ اليَمّ ما غَشِيَهُمْ ﴾ (٣) وكقوله تعالى ﴿ الحَاقَّةُ * مَا الحَاقَّةُ ﴾ (٤) ومن كلامهم :"لأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ" (٥) ومنْ ذلك أيضا قوله :

٣٦٨- عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لأَمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ (٦)

---

(١) من الآية ١٥٥ من سورة النساء ،ومن الآية ١٣ من سورة المائدة .
(٢) انظر شرح الجمل ١/ ٥٠٥ وسبق تخريج الشاهد ٤٩٣ .
(٣) الآية ٧٨ من سورة طه .
(٤) الآية ١ ، ٢ من سورة الحاقة .
(٥) المستقصى ٢/ ٢٤٠ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٦ .
(٦) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي ،من شواهد الكتاب ١/ ٢٢٧ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٥ والبيت فيهما شاهدٌ على خروج " ذي صباحٍ " عن الظرفية فجُرَّ بالإضافة على لغة خثعم ،وانظره في الخصائص ٣/ ٣٢ وفيه أنّ "ما" مجرورة الموضع لأنّها وصف لأمرٍ ،أي لأمر معتدّ أو مؤثِّر يسوَّد من يسود " وشرح ابن يعيش ٣/ ١٢ ، والمقرب ١/ ١٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٦ والخزانة ١/ ٤٧٦ وغير ذلك .

أى لأمرٍ عظيم يسوّدُ مَنْ يَسُودُ ،ولا يمكنُ أنْ تكونَ "ما" زائدةً لأمرين:

أحدهما : أنّ زيادة "ما" قبل الجملة أو آخراً تَقِلُّ ،لا يحفظ من ذلك إلاّ قولهم : افعله آثِراً مّا (١) . أى : آثراً له على غيره ، فزادها آخراً ،وقوله :

٢٦٩- وَقَدْ ما هاجَني فازدَدْتُ شوقاً بُكاءُ حمامتينِ تَجاوَبَانِ (٢)

في إحدى الروايتين ، فزادَها قبل الجملةِ ومثل : لأَمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ " كثير في كلامهم.

والآخر : أنّها تعطي التعظيم ولا تستعمل نعتاً إلاّ إذا قصدته ،ولو كانت "ما" زائدة لم يكنْ في الكلامِ ما يعطي التعظيم.

وقوله "والحرفية مصدريةٌ وغيرُ مصدريةٍ ،فالمصدريةُ تُوْصَلُ بالجملةِ الفعلية في الأَمْرِ العامِّ".

(ما المصدرية)

مثالُ المصدرية : "يعجبني ما تقوم" أى : قيامك ، وقد تقدّم تبيينها وتبيين الخلاف الذى فيها بين سيبويه والأخفش (٣) .

ومن النحويين من قسّمَ المصدرية إلى ظرفيّةٍ (٤) وغير ظرفيةٍ ،فالمصدريّةُ غيرُ الظّرفيةِ قولك : يعجبني ما تقوم : أى قيامك // ومن ذلك قوله تعالى ١٢٨

* لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ * (٥) أى لِوصفِ ألسنتكم الكذبَ ،والظرفيةُ المصدريةُ (٦)

---

(١) في اللسان (أثر) ٤/ ٩ "أفعله آثِراً ما ،وآثِراً ما ،أى إنْ كنت لا تفعل غيره فافعله وقيل : افعله موءثرا له على غيره و "ما" زائدة لازمة لا يجوز حذفها .

(٢) البيت لجحدر العُكْلِيّ وهو في الكامل ١/ ١٤٦ ووردت فيه روايتان : الأولى : وقدْما وهي المقصودة هنا والثانية : وقِدْماً ولا شاهد فيها .

(٣) سبق ص ٤٥٤ .

(٤) سماها ابن هشام : زمانية قال : وإنّما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو *كلّما أضاء لهم مشوا فيه * فإنَّ الزمان المقدر هنا مخفوض أي كلُّ وقتِ إضاءةٍ ، والمخفوض لا يسمّى ظرفا " المغنى ٤٠١ وفي الجنى الداني ٣٣٠ وأمّا المصدرية فقسمان : وقتية وغير وقتيه .

(٥) الآية ١١٦ من سورة النحل .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ١٠٢ .

نحو قوله :

٢٧٠- أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثُمَّ آوي   إلى بيتٍ قعيدتُه لَكاعِ(١)

أى أُطوِّف مُدّةَ تطوافي ، وهذا القِسْم الذى تَوهَّمَ(٢) أنَّه زائدٌ ليس كذلك ، لأَنَّ الظرفيَّةَ ليست من معاني "ما" بل "ما" مع الفعل بمنزلةِ المصدرِ ، والمصادرُ قد تستعملُ ظروفاً نحو قولهم "أتيتك خفوقَ النجم ، وخلافَةَ فلان" أى وَقْتَ خُفُوقِ النجمِ ومدَّة خلافةِ فلان"(٣) .

[ما النافيــة]

وقوله : "وغيرُ المصدريّةِ : نافيةٌ وزائدة فالنافية ضربان عاملة وغير عاملة" .

غيرُ العاملةِ : ما قام زيد . وما يقوم زيد غداً ، وما يقوم زيدٌ الآن " وما زيدٌ قائمٌ في اللغة التميمية ، وهي أبداً تنْفي مابعدَها ، فإن كان مقيَّداً بزمانٍ نَفَتْهُ في ذلك الزمان وإنْ كان غَيْرَ مُقيَّدٍ بزمانٍ في اللفظ نفته في الحال نحو قولك : ما يقوم زيدٌ ، تريد : الآن . والعاملةُ نحو قولك : ما زيدٌ قائماً " في اللغةِ الحجازية وسنبينُ حكمها في بابِها إنْ شاءَ اللّهُ .

[ما الزائدة]

وقوله " والزائدة ضربان : مغيرة في اللفظ وغير مغيرة ، (وجائزُ معها الأمران)(٤) . مثال غيرِ المغيِّرةِ قولك : إذا ما قام زيد قام عمرو " تريد " إذا قام زيد قام عمرو ، ومن ذلك قولهُ تعالى * فَبِما نَقْضِهِم ميثاقَهُم *(٥) في أحدِ القولين(٦) ، ولا تزادُ إلاّ بينَ الشيئينِ المتلازمينِ ، فلذلك لا تزادُ

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ٢٨٠ وهو في المقتضب ٢٣٨/٤ قال عضيمة في هامشها " استشهد بالبيت شراح الألفية لوصل ما المصدرية الظرفية بالمضارع المثبت وهو قليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفي والماضي " والجمل : ١٧٦ وشرح ابن يعيش ٥٧/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١ ، ١٠٨/٢ والخزانة ٤٠٨/١ وغير ذلك .

(٢) يعني صاحب التقسيم الذى ذكر .

(٣) الهمع ٢٠٤/١ .

(٤) تكملة من الجزولية وسيأتي الحديث عنها .

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من المائدة .

(٦) في المصورة : إحدى وفي "ما" في الاية قولان : إنها زائدة ، وقال ابن كيسان : ما نكرة في موضع جرٍّ بالباء . انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٤٨/٤ ، ٦٢/٧ .

إلاّ متوسطةً ولم تَزِدْ متأخرةً إلاَّ في قولهم " آثرا مّاً " ولا صدرَ جملةٍإلاَّ في قولِه

* وقَدْما هاجني . . . . . . *(١) [٣٦٩]

في إحدى الروايتين . ولم يجئْ مِثْلُ ذلك إلاَّ في الشعر كما تقدّم (١) .

والمغيّرةُ أنْ تجيء مغيّرةًللحكمِ والمعنى أو للحكم.

(فالمغيرة للحكم) (٢) إمّا كافة أو مهيئة والكافَةُ نحو قولك : "إنّما زيدٌ قائم " فما كافّة لإِنّ عَنِ العمل ،وهي زائدةٌ فغيّرتها بذلك ، والمهيئة نحو قولك "رُبّما يقومُ زيدٌ " فما هيأت لربَّ الدخولَ على الفعلِ ، ولولا "ما " لم يَجُزْ دخولُها عليه .

والمغيّرة للمعنى والحكم نحو "ما " اللاحقة لـ "لو " تقول : لو قام زيدٌ قام عمروٌ " فتكون لما كانَ سيقَعُ لوقوعِ غيرهِ ثم تلحقها "ما " فتقول : "لو ما يقومُ زيد " فتكونُ للتحضيض ،ولا تحتاج إلى جوابٍ .

والجائزُ معها الأَمران نحو "ما " اللاحقةِ لليتَ تقول : ليتما زيدٌ قائم ، فتكف ليت عن العمل ،وتقول : ليتما زيداً قائم " فلا تغيّر لها عملاً(٣) وقد رُوِيَ :

٣٧١ - قالت : أَلاَ لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا ونصفَهُ فَقَدِ (٤)

برفعِ الحمامِ ونصبِه .

---

(١) انظر ما سبق ص ٤٩٥
(٢) سقط بسبب انتقال النظر.
(٣) الكتاب ٢/١٣٧ .
(٤) البيت للنابغة في الديوان : ٢٤ وهو من شواهد الكتاب ٢/١٣٧ والخصائص ٢/٤٦٠ برواية : أوْ نصفه فقد ،وستأتي في ص ٦٤٢ وكذلك في الإنصاف ٤٧٩ وابن يعيش ٨/٥٤، ٥٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥١ ، ٦٢٢ ، ٢/١٣ والمقرب ١/ ١١٠ ،والخزانة ٤/٢٩٧ وغير ذلك كثير.

وفي أخواتِ ليت خلافٌ :

فمن النحويين من أجازَ الوجهين فيها قياساً على ليتَ ، وهو مذهب الزجّاجي (١) .

ومنهم من لم يُجزْ الوجهين إلاّ فيما غيّرَ معنى الابتداء كما غيّرته "ليت" فقاس عليها : لعل و : كأنَّ ، وهو مذهب ابن السّراج (٢) .

ومنهم مَنْ مَنَعَ القياسَ في الجميعِ فلم يُجزْ الوجهين إلاّ في "ليت" وهو مذهب الأخفش وسيبويه (٣) وهو الصحيح ، لأنَّ هذه الحروفَ إنّما عملت لاختصاصها بالأسماء ، وكلّها إذا لحقتها "ما" زال اختصاصها بها تقول "إنما يقومُ زيد" و "لكنّما يقوم زيد" و "لعلما يقوم زيدٌ" ، و "أنّما يقوم زيد" و "كأنّما يقوم زيد" قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ (٥) وقال تعالى ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ (٦) ،

---

(١) الجمل ٢٩٥ قال الزجاجي "ومن العرب من يقول: إنّما زيداً قائمٌ ولعلّما بكراً مقيمٌ فيلغى ما، وينصب بإنّ وكذلك سائر أخواتها" وانظر الهمع ١٤٤/١ وفي شرح الكافية الشافية ٤٨٠ أنّ ابن برهان حكى أنّ الأخفش روى عن العرب : إنّما زيداً قائم". وانظر التصريح ٢٢٥/١ .

(٢) في الهمع ١٤٤/١ "وذهب الزجاجيّ إلى أنّه يجوز الإعمال في الجمع حكى : إنّما زيداً قائمٌ ويقاس في الباقي ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج "وفي الأصول لابن السراج ٢٨١/١ ما نصه "وتدخل ما زائدة على إنَّ على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ، لا تغير إعرابها تقول : إنّما زيداً منطلقٌ وتدخل على إنّ كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول : إنّما زيدٌ منطلقٌ "فإنما" هاهنا بمنزلة فعلٍ ملغى" من هذا يتبين أنّ ابن السراج مذهبه كمذهب الزجّاجي . أمّا قياس لعل وكأنّ على ليت فهو مذهب الزجّاج وابن أبي الربيع انظر الهمع أيضا ١٤٤/١ قال : وعُزِيَ إلى الأخفش وانظر المغنى ٢٧٨ .

(٣) الكتاب ١٣٧/٢ ، ١٣٨ والخزانة ٢٦٨/٤ .

(٤) الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٥) الآية ٦ من سورة الانفال .

(٦) الآية ١١٥ من سورة المؤمنون .

وقال الشاعر:

٣٧٢ - أَعِدْ نظراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لعلَّمَــا أضاءَتْ لكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا (١)

وقال امرؤ القيس :

٣٧٣ - * ولكنّما أَسْعَى لمَجْدٍ مؤثَّلٍ * (٢)

ولا يقولون " ليتما يقومُ زيدٌ " فلما بقيت على اختصاصها جازَ إِعمالُها إِنْ لم يعتدَّ بـ "ما" وإِلغاؤها إِنْ جُعِلَتْ "ما "كافَّةً.

فإن قال قائل : هذا الباب إِنَّما هو باب الموصولات ، فإنَّما كان ينبغي أَن يذكر فيه "مَنْ" و"مَا" الموصولتين خاصَّةً ،فكيف ذكر فيه غير ذلك من أقسام "من" و"ما" ؟

فالجواب : أَنَّ "مَنْ" غيرَ الموصولةِ هي الموصولة ،لأَنَّ مسمّاها الذى تقع عليه في جميع أَحوالِها واحدٌ ، وإِنَّما تختلفُ أَحكامُها وإن اختلفت بعضُ معانيها ، فلا يختلف معناها الذى هو لها بحقِّ الأَصالةِ ،وهو المسمَّى الذى تقع عليه وإِنَّما تختلفُ لمعانٍ عارضةٍ فيها ،أَلاَ ترى أَنَّ الاستفهامَ إِنَّما هو فيها لتضمنها معنى حرف ، وكذلك الشرط إِنَّما هو فيها لتضمّنها معنى حرفٍ أَيضا ، وكذلك التعريف إِنما حدث فيها بالعهدِ الذى في الصلة كما تقدَّم فإِنْ لم تأتِ لها بصلةٍ معهودةٍ كانت نكرةً فهذه المعاني عارضةٌ على معناها الذى هو لها بحقِّ الأَصالةِ ،وهو مسماها الذى تقع عليه في جميع الأَحوالِ .

وكذلك أَيضاً "ما" الموصولة هي "ما" التي هي اسمٌ غيرُ موصولٍ ، لأَنَّ مسماها الذى تقع عليه أَيضا في جميع الاحوالِ واحدٌ ،وإِنَّما تختلفُ لمعانٍ عارضةٍ فيها مثل المعاني التي عرضت في "مَنْ".

---

(١) البيت للفرزدق في الديوان ١/ ١٨٠ والرواية فيه : فربَّما ،ولا شاهد فيها ،والشاهد في الأزهية : ٨٨ ،والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤١ ، وابن يعيش ٨/ ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥ والمغنى : ٣٧٨ ،والصبَّان على الأشموني ١/ ٢٨٤ وغير ذلك .

(٢) عجزه : وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المؤثَّلَ أمثالي

الديوان : ٣٩ وابن يعيش ١/ ٧٩ ، ٨/ ٥٧ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٤ والتصريح ١/ ٢٢٥ وغيرها .

فإن قيل : فلأيِّ شيء أوردَ في الباب "ما" النافيةَ والزائدةَ مفيرةً وغيرَ مفيّرةٍ وجائزاً* معها الأمران ، وليست واحدةً منها "ما" التي هي حرف // موصول إذْ لا اشتراك بينهما في معنًى ، بل في مجرّد اللفظ. ١٢٩

فالجواب : أنّه أرادَ أنْ يستوفيَ جميعَ ما يكون لِلَّفظ من المعاني ، إذْ لزمه ذكر معظمها في الباب للعلّة التي تقدم ذكرُها ، فلا بُدَّ إذاً من تبيينِ ما تقع عليه مَن وما الاسميتان[1] ليتبين بذلك ما ذكرناه من أنّ مسمى كلِّ واحد منهما في حال استعماله موصولاً أو غير موصول واحد .

ونذكر أيضاً معاني سائرِ الموصولات ، فإنّ ذلك من كمال هذا الباب.

(معاني "مَنْ" الموصولة)

فأمّا "مَنْ" فإنّها تقعُ على من يعقِل وعلى ما لا يعقل إذا عومل معاملة من يعقلُ ، أو اختلط بمَنْ يعقل فيما وقعت عليه "مَنْ" أو فيما فُصِّل بها من المذكرين والمؤنثات[2] . فممّا وقعت فيه على مَنْ يعقلُ قوله تعالى ﴿ إلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾[3] وقولهُ تعالى ﴿ أَفَمَنْ كانَ مُؤْمِناً كَمَن كانَ فاسِقاً لا يَسْتَوُونَ ﴾[4] .

وممّا أوقعت فيه على ما لا يعقل لمّا عومِلَ معاملةَ مَنْ يعقل قوله :

٣٧٤- أَلا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي[5]

فأوْقعَ مَنْ على الطللِ وإن كان من قبيلِ ما لا يعقل لمّا ناداه وحيّاه ، فعامله بذلك معاملة من يعقل .

---

* في المصورة : وجائز

(١) في المصورة : الاسميتين .

(٢) ذهب قطرب إلى أنّ مَنْ تقع على من لا يعقل دون اشتراط ، انظر الهمع ١/ ٩١ .

(٣) الآية ٨٩ من سورة الشعراء.

(٤) الآية ١٨ من سورة السجدة.

(٥) البيت لامرئ القيس في الديوان : ٢٧ وهو من شواهد الكتاب ٤/ ٣٩ والرواية فيه : ينعمَنْ ، والأمالي الشجرية ١/ ٢٧٤ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥٣ ، وشرح الجمل ١/ ١٧٥ والتصريح ١/ ١٣٣ وغيرها .

وممّا وقعت فيه على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه قوله تعالى ﴿ومِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ (١) ، ألا ترى أنّ الماشي على رجلين منه عاقلٌ كالإنسان وغيرُ عاقلٍ كالطائرِ ،لكن أوقع على الجميع "مَنْ" لاختلاطهما ،وكذلك لمّا قال جرير :

٢٧٥- يا حبّذا جبلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وحَبَّذا ساكنُ الرَّيَّانِ مَنْ كانا (٢)

قال له الفرزدقُ : " وإنْ كانوا قروداً " فسوّغ أنْ تقعَ "مَنْ" على ما لا يعقل لاجل الاختلاط ،فأجابه جرير بأنْ قال : إنّما قلت "مَنْ" ولم أقُلْ "ما" ووجه انفصال جرير أنّ "مَنْ" وإنْ وقعت على ما لا يعقل في حال اختلاطه بمن يعقل فإنّها فيمن يعقل أظْهرُ.

ومن وقوعها على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصِّل بِمَنْ قوله تعالى ﴿ومِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (١) فأوقع "مَنْ" على الماشي على أربعٍ وإنْ كان غيرعاقل لاختلاطه بمَنْ يعقل في المفصَّلِ بـ "مَنْ" وهو قوله تعالى ﴿واللّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ﴾ (١) ،ألا ترى أنّ الدابّة تقعُ على كلّ ما يدبُّ من عاقلٍ وغيرعاقلٍ ، فغلّب من يعقل على ما لا يعقل ، وعُومِلَ الجميعُ معاملةَ من يعقل فَفُصِّل بـ "مَنْ" لذلك ، ومن كلام العرب " خلق اللّهُ الخلقَ فمِنْهم مَنْ يتكلم ،ومِنْهُم مَنْ لا يتكلم ". فأوقع "مَنْ" على ما لا يتكلم وهو غيرُ عاقلٍ لاختلاطهِ بالعاقلِ في المفصّل بـ "مَنْ" وهو الخَلْقُ لأَنّ الخَلْقَ يقعُ على كُلِّ مخلوقٍ من عاقلٍ وغيرعاقلٍ . وأمّا قوله : ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ (٢) فأوقعَ مَنْ على ما لا يَخْلُقُ وهو الأصنامُ، فيمكن أنْ يكون ذلك لكونِهِ تفصيلاً للمعبودِ بحقٍ أوْباطلٍ ،ويمكن أنْ يكونَ ذلك لكونِ الأَصنامِ قد عُبِدَتْ واعتُقِدَ فيها أنّها آلهةٌ فجاءَ اللّفظُ على حَسَبِ ما كانوا يعتقدون ،فكأنّها وقعت على مَنْ يعقلُ ،فيكونُ مثلَ قوله تعالى :

---

(١) الآية ٤٥ من سورة النور.
(٢) البيت في الديوان: ٥٩٦ ،والجمل ١٢٢ وابن يعيش ٧/ ١٤٠ وشرح الجمل ١/ ٦١١ والمقرب ١/ ٧٠ والهمع ٢/ ٨٨ وهو في جميع المصادر شاهدٌ على مسألة أخرى.
(٣) الآية ١٧ من سورة النحل .

* أَيْنَ شُرَكَائِيَ * (١) فأضافَ الشركاءَ إلى نفسِه وهو سبحانُه مُنَزَّهٌ عن ذلك لكونِهم كانوا يزعمون ذلك ، فكأنَّه قال : أَيْنَ شُرَكائي في زعمِكم " وتقول العرب: " أصبحتُ كمَنْ لَمْ يُخْلَقْ " تريدُ : كمَنْ قد مات ،فتقع "مَنْ" على هذا المعنى على العاقلِ . فإن أردتَ بمَنْ لم يُخْلَقْ : المعدومَ ،فإنَّ هذه المسألة جرت بين بِشْرٍ (٢) والفراء فأجازَ ذلك الفراءُ وجعل "مَنْ" واقعةً على المعدوم ومنعها بِشْرٌ وقال "مَنْ" للناسِ ومَنْ (٣) لم يُخْلَقْ لَيْسَ بشيءٍ فبأيِّ شيءٍ شُبِّهَ ؟ فأجاب الفراءُ عن ذلك بأَنَّ العربَ توقع ما على المعدوم فتقول ما شاءَ الله كان وما لم يشاءُ لم يكن ، فكما جاز ذلك فيها فكذلك في "مَنْ" يجوزُ . والصحيح ما ذهبَ إليه الفراءُ ،ولا تخرج "مَنْ" بذلك عن معناها ، بل تكون واقعةً على عاقلٍ موجودٍ أو معدومٍ متوهَّمٍ، فإنَّ المعدومَ المتوهَّمَ تجعله العربُ شيئاً وتسمّيه العرب شيئاً ، قال عمر ابن أبي ربيعة :

٢٧٦ - وهَبْها كشيءٍ لَمْ يكن أوكنازحٍ به الدارُ أومَنْ غَيَّبَتْهُ المقابِرُ (٤)

فأوقع شيئا على ما لم يكن وهو المعدومُ ،ومثل ذلك قول الشاعر :

٢٧٧- وأَخَفْتَ أهلَ الشركِ حتّى إنّه لتخافك النطفُ التي لم تُخْلَقِ (٥)

فأوقع النطفَ على ما لم يُخْلَقْ .

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة النحل ،والآية ٦٢ ، ٧٤ من سورة القصص ، والآية ٤٧ من سورة فصلت .

(٢) بشر بن المُعْتَمِر البغدادي أبو سهل فقيه معتزلي مناظر ،من أهل الكوفة قال الشريف المرتضى : يقال إنّ جميع معتزلة بغداد كانوا من مستجيبيه ، تنسب إليه الطائفة البشرية منهم له مصنفات في الاعتزال مات ببغداد سنة ٢١٠هـ . الأعلام ط ٣ (٢/ ٢٨) .

(٣) كان عليه أن يقول : "وما لم يخلق " فمذهبه يقتضي ذلك .

(٤) البيت في الديوان طبع الهيئة العامة ص ٧٠

(٥) البيت لأبي نواس الديوان ٤٠١ ولا يحتج بشعره - من قصيدة في مدح الرشيد وأولها :

خَلَقَ الشبابُ وشرّتي لم تخلق ورميت في غرض الزمان بأنوق

(معاني ما الموصولة)

وأما "ما" فإنَّها تقعُ على ما لا يعقلُ وعلى أنواعِ مَنْ يعقلُ من المذكرين والمؤنثات ،فمِنْ وقوعِها على ما لا يعقلُ * ما عِندَكُمْ يَنفَدُ وما عِندَ اللَّهِ باقٍ * (١) ،ومِنْ وقوعِها على أنواعِ مَنْ يَعْقِلُ قوله تعالى : * فانكِحُوا ما طَابَ لكُم مِنَ النِّسَاءِ * (٢) وزعمَ بعضُ النحويين أنَّها تقعُ على آحادِ أولي العِلْمِ على الإطلاق ،واستدل على ذلك بقوله تعالى * والسماءِ وما بَنَاها * والأرْضِ وما طَحاها * (٣) والذى بَنَى السماءَ وطحا الأرْضَ هو اللَّهُ سبحانه ، ويقول العرب : سبحان ما سبَّح الرعدُ بحمدِهِ (٤) و "سبحان ما سخركنّ لنا" (٥) فأوقعت "ما" أيضا على اللهِ سبحانَه ، وبقوله تعالى * ولا أَنتُم عَابِدُونَ ما أَعْبُدُ * (٦) ، والذى يعبُده النبيّ -صلى الله عليه وسلم- إنَّما هو اللَّهُ تعالى ،وبقولِهِ تعالى * ما منَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ // لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ * (٧) يعني بذلك آدمَ صلى الله عليه وسلم ،وهو من أُولي العلم، ١٣٠
وزعم السّهيلي (٨) أنَّها لا تقع على أُولي العلمِ إلاّ بقرينةٍ وتلك القرينةُ هي التعظيم والإبهام فوقعت عنده "ما" على الله تعالى فيما تقدم ذكره ، لأَنَّ المراد التعظيم ، فأُتِى بـ "ما" لأَنَّها مبهمةٌ ،والإبهامُ كثيراً ما يستعملُ إنما قُصِدَ التعظيمُ نحو قوله تعالى * الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ * (٩) و * غشِيَهُم مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ * (١٠) فكأَنَّ المعنى (إنّ) (١١) الذى بنى السماءَ وطحا الأَرضَ لعظيمٌ ،وإنَّ الذى سبّح الرّعدُ بحمدِهِ وسخّركُنَّ لنا لعظيمٌ .

---

(١) الآية ٩٦ من سورة النحل .
(٢) الآية ٣ من سورة النساء .
(٣) الآية ٥ ، ٦ من سورة الشمس .
(٤) (٥) المقتضب ٢/ ٢٩٥ وشرح ابن يعيش ٤/ ٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٣ .
(٦) الآية ٣ ، ٥ من سورة الكافرون .
(٧) الآية ٧٥ من سورة ص
(٨) نتائج الفكر ١٨١- ١٨٤ .
(٩) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحاقة .
(١٠) الآية ٧٨ من سورة طه .
(١١) تكملة يستقيم بها السياق .

وأمّا قوله تعالى ﴿ ما منَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (١) فليس ذلك عنده للتعظيم ،ولكن لأنَّ السجودَ لم يَجِبْ له من حيثُ كان يعقلُ ولا من حيثُ كان لا يعقلُ ، ولكن من جهة ما يقتضيه الأمر (٢) من السجودِ كائناً ما كان ،وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَنْتُم عابِدُونَ ما أَعْبُدُ ﴾ (٣) فسوّغَ وقوعَ "ما" فيه على اللهِ تعالى سببان أحدُهما : الإبهام و تعظيمُ المعبودِ . والآخَرُ : أنَّ الحسدَ منهم يمنعهم من أنْ يعبدوا معبودَه كائنا ما كان.

والصحيح أنّها لا تقعُ على آحادِ أولي العلم إلاّ في موضعين :

أحدُهما : الاستثباتُ عمَّنْ يعقلُ إذا لم تَفْهَمِ الاسمَ ، وقَدْ تَقَدَّمَ (٤) ، لأنّك في الحقيقةِ لم تستثبت عن عاقلٍ ،ألا ترى أنّهَ إذا قال : "جاءني عبدالله " فلم تفهم الاسم فاستثبتّه وقلت : جاءك مه ؟ " ففي الحقيقة لم تستثبت عن عبدالله لأنّك لم تعلم : أعبدَالله قال أمْ غيرَ ذلك ، وإنّما استثبت عن الفاعل من حيث هو فاعل.

والآخَرُ: الاستفهام بها عن صفاتِ مَنْ يَعْقِلُ ،ألاَ ترى أنّك تقول : ما زيد ؟ فيقول لك (٥) المسؤول : كاتب أو عالم ،فهي وإنْ كانت في الظاهرِ واقعةً على كاتب أو غيرِ ذلك من صفات زيد ، وكاتب اسم واقع على من يعقل فليست في الحقيقة واقعةً على عاقل ،لأنّك إنما سألتَ بها عن صفاتِ مَنْ يعقل ، والصفةُ ليست مِنْ جِنْسِ العُقَلاءِ ألا ترى أنّك إذا قلت : ما زيدٌ ؟ فإنّما تريدُ ما صِفَةُ زيدٍ ؟ ،وقول المجيب : كاتب (٦) ،جواب على المعنى ، لأنّه لو أجابَ على اللفظ لقال : صفته كَتْبٌ ،إلاّ أنّ كاتب يغني عن ذلك ويقومُ مقامَه . وأمّا جميع ما احتجّوا به على أنّ "ما" تقع على آحاد من يعقل فلا حُجّة لهم في شيء من ذلك ،أمّا قوله تعالى ﴿ والسماءِ وما بَنَاها * والأرْضِ وما طَحاها ﴾ (٧) فـ "ما" فيه مصدرية ، وفاعل بنى وطحا

---

(١) الآية ٧٥ من سورة ص
(٢) في المصورة الاسم تحريف والتصويب مما سيأتي .
(٣) الآية ٣ والآية ٥ من سورة الكافرون.
(٤) تقدم ص ٤٩٠ .
(٥) في المصورة : لهم.
(٦) في المصورة : كانت ،تحريف.
(٧) الآية ٥ ، ٦ من سورة الشمس.

ضميرٌ يراد به الله تعالى ويكون من قبيل ما يفسره ما يفهم من سياق الكلام ، لأنَّهُ معلوم أنَّ الذى بنى السماءَ وطحا الأرضَ إنَّما هو الله تعالى فكأنه قال : والسّماءِ وبنائِها والأرضِ وطُحوِّها "(١) فأقسم بِطُحوِّ الأرض وبناءِ السماءِ كما أقْسَمَ بالأرضِ والسماءِ ح أمَّا قوله تعالى ﴿ ما مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (٢) ، فتكون "ما " فيه أيضا مصدريّةً كأنَّهُ قال : لخلقي بيدى ، وتكونُ من قبيل المصادرِ الموضوعةِ موْضِعَ الأسماءِ نحو قولهم : هذا الدرهم ضربُ الأمير " أى مَضْرُوبُه ، وهو الثوبُ نَسْجُ اليمنِ " ،أي منسوجُه ،فيكون ما خلقتُ في تقدير : خلقي ،وخلقي موضوعٌ موضعَ مَخْلوقٍ فكأنَّهُ قال للمخلوقِ بيديّ ،فالواقعُ إذاً على من يعقل إنَّما هو المصدر الذى ينسبكُ مِنْ "ما " والفعل لا " ما " ح والدليلُ على أنَّ "ما " المصدرية مع ما بعدها تجرى مجرى المصدرِ وضعُها موضعَ الاسم كما يوضَعُ المصدرُ الصحيحُ موضعَه في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قالُوا ﴾ (٣) كأنَّهُ قال : لقولِهم ،ووضع القول موضع المقول أى ثمَّ يعودون للمقولِ فيه ذلك ح وأمَّا قوله تعالى ﴿ وَلاَ أَنْتُم عابدُونَ ما أَعْبُدُ ﴾ (٤) فما فيه أيضا مصدريّة ،ويَحْتَمِلُ مع ذلك ألاَّ يكون المصدر موضوعاً موضعَ الاسم وكأنَّهُ قال : ولا أنتم عابدون عبادتي ،أى مثلَها ،وأَنْ يكون موضوعاً موضعَه ، فوضَعَ العبادةَ موضعَ معبودٍ ،فيكونُ بمنزلةِ قوله ﴿ لما قالوا ﴾ (٣) فيكون المعنى "ولا أنتم عابدون معبودي ،إلَّا أنَّ الواقعَ على المعبودِ إنَّما هو المصدرُ لا "ما " ح وأما قول العرب : "سبحانَ ما سبَّحَ الرعد بحمده " ، و "سبحانَ ما سخّركن لنا "(٥) فيَحْتَمِلُ أنْ تكون فيه "ما " مصدرية ،ويكون ذلك المصدر قد استعمل ظرفاً ،وتكون سبحان قد استعملت غيرَ مضافةٍ بل اسماً علماً للتنزيهِ مثلها في قول الشاعر:

٣٧٨ - أقولُ لمَّا جاءَني فَخْـــــرُهُ سُبْحانَ مِنْ علقمةَ الفاخِــرِ (٦)

---

(١) يقال في مصدر "طحا " طَحْوا و طُحُوّا .
(٢) الآية ٧٥ من سورة ص
(٣) الآية ٣ من سورة المجادلة.
(٤) الآيتان ٣ ، ٥ من سورة الكافرون.
(٥) هذه الأمثلة سبقت ص٧٠٥ .
(٦) البيت للأعشى في الديوان : ١٤٣ وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٤ ، والمقتضب ٣/ ٢١٨ والخصائص ٢/ ١٩٧ ، ٤٣٥ ، ٣/ ٢٣ والمقرب لابن عصفور ١/ ١٤٩ وشرح الجمل له ١/ ١٧٤ ،والخزانة ٢/ ٤١ ، ٣/ ٢٥١ وغير ذلك .

فسبحان بمنزلةِ براءةٍ ،لكنّه جُعِلَ علماً لهذا المعنى ،ولذلك مُنِعَ الصرف (١) ،
والمعنى: براءة من علقمةَ الفاخرِ ، فكأنّهم قالوا : سبحان مُدّةِ تسبيحِ الرعدِ بحمدِه ،وسبحان مدّةَ تسخيركنّ لنا : أي أنزهه ما دام الرعد يسبح بحمده ، وما دام يسخركن لنا (٢) ، فلا تكون سبحان على هذا مضافةً لـ "ما" ولا تقدرّها أيضا مضافة لاسم الله تعالى ثم حذف لفهم المعنى ،لأنّهم إذا حذفوا ما أضيفت إليه سبحان (٣) نُوِّنَتْ نحو قوله :

٢٧٩ـ سبحانهُ ثم سبحاناً نَعوذُ بــه وقبلنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ (٤)

فنوّن سبحاناً لمّا حذف المضاف فعلى هذا ينبغي أَنْ يحمل جميع ما احتجوا به ،لأ نّ ما ذكره السهيلي من التعظيم لا يُسَوِّغُ وضعَ الاسمِ الذى هولما لا يعقل على من يعقل . نعم إنَّ الإبهامَ مَقْصِدٌ من مقاصدِ التعظيم ،لكن لا ينبغي أن يكونَ ذلك الإبهام الذى يُقْصَدُ به التعظيم مُخْرِجاً للّفظ عمّا وضع له وما ذكره أيضا من أنَّ "ما" إنما وقعت على آدم في قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (٥) ،لأنَّ // السجود لم يجب له من حيث كان يعقِل ولا من حيث كان لا يعقل ، ١٣١
ولكنّ من جهة ما يقتضيه الأمْرُ من السجودِ له كائناً ما كان ليس بشيءٍ ،لأنّ اللّفْظَ لم يتعرض لهذا المعنى إذْ التعرضُ له إنّما هو بأَنْ يقول : ما منعك أَنْ تسجد لكوني أمرتك لا بأَنْ يقول "ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدىّ كائناً ما كان ،لأنَّ إبليس لم يمتنع من السجود لما خلقه الله بيديه كائناً ماكان ، وإنما امتنع من السجود لآدم ،وإلاّ فقوله سبحانه حكاية عنه ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نارٍ وخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ (٦) نَصٌّ بأَنَّهُ لم يمتنع من السجودِ لكلّ ما يخلقه سبحانه ،بل لما خلقه واعتقد فيه إبليسُ أنّهُ خيرٌ منــه .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢٤ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٣، ١٧٤ .
(٣) العبارة في الصورة هكذا "لأنّهم إذا حذفوا سبحان ما أضيفت إليه نوّنت " ففيها تقديم وتأخير .
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه : (٣٣٣ الحق) وينسب لورقة بن نوفل وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٦ وتنوين "سبحان " عنده ضرورة ،وانظر المقتضب ٣/ ٢١٧ والأمالي الشجرية ١/ ٣٤٨ ، ٢/ ٢٥٠ والخزانة ٢/ ٣٧ ، ٣/ ٢٤٧ وغيرها .
(٥) الآية ٨٥ من سورة ص .
(٦) الآية ١٢ من سورة الاعراف .

وكذلك أيضا ما ذكره في قوله تعالى : * ولا أَنْتُم عابِدُون ما أَعْبُدُ *(١) من أَنَّ الحسدَ منهم يمنعهم من أَنْ يعبدوا معبودَه كائناً ما كان ، باطلٌ ، بل مرادهم إنَّما هو أَنْ يَعْبُدَ معبودَهم .

[معاني الذى والتي]

وأمّا الذى فإنَّها تقعُ على مَنْ يعقِلُ وما لا يعقل من آحادِ المذكّرين أو ما أجرى مجراهم نحو قولك : "جاءني الذى جاءك" تريد الجمع الذى جاءك ، وكذلك التي تقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنث أو ما أجرى مجراها ، نحو قوله تعالى * أَمْوَالَكُمُ الَّتي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِياماً *(٢) فأجريت الاموالُ - لأَنَّها جمعُ تكسيرٍ - مجرى الواحدة من المؤنث ، وقد تقدم تبيينُ ذلك .

وتثنية الذى والتي بمنزلتها في الوقوع على العاقلِ وغيرِ العاقل ، وكذلك جمع التي بمنزلتها في ذلك ، وأما جمع الذى فانه خاصٌ بالعاقل لأَنَّه بمنزلةِ ما جمع من الأَسماءِ المعربةِ بالواوِ في الرفع والياءِ في النصب والخفضِ ، وكذلك أيضا اللاّءُون واللائين ، لا يقعُ إلاَّ على من يعقل وإن لم يكن من لفظ الذى ، لأَنَّه بمنزلةِ "الزيدين" أيضاً . وأَمَّا الأُلَى فتقَعُ على مَنْ يعقلُ وما لا يعقل من المذكرين ، لأَنَّها ليست بمنزلة ما جُمِعَ من الأَسماءِ المعربةِ بالواو في الرفع والياءِ في النصب والخفض .

[ذا الموصولة]

وأمّا "ذا" إذا كانت مع "مَنْ" وقعت على مَنْ يعقل مفرداً كان أَوْ غيرَ مفردٍ ، مذكراً كان أَوْ مؤنثاً ، نحو قولك : "من ذا عندك ؟" ، أى : من الذى عندك أو التي عندك ؟ ومنه قوله تعالى : * مَنْ ذَا الَّذى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً *(٤) ، وإذا كانت مع "ما" وأُرِيدَ بها معنى التي

---

(١) الآيتان ٣ ، ٥ من سورة الكافرون .
(٢) الآية ٥ من سورة النساء .
(٣) من الآية ٢٤٥ من سورة البقرة و ١١ من سورة الحديد

أو الذى وقعت على ما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات ،نحو : " ماذا عندك ؟ تريد : ما الذى عندك ؟ أو ما التي عندك ؟ ، وقولنا : وأُريدَ بها معنى الذى والتي ،تحرزمنها إذا جعلت معها بمنزلةِ اسمٍ واحد فتكون ماذا كـ "ما " و "من ذا " كـ "من ".

(أل الموصولة)

وأما الألفُ واللامُ بمعنى الذى والتي ،فإنَّها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرِ والمؤنثاتِ ،مفرداً كان أَوْ غيرَ مفردٍ ،مذكراً كان أَوْ مؤنثاً .

(أي الموصولة)

وأما أيّ فإن أُفْرِدَتْ فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين ،وأن أُردت بها المؤنث ألحقتها علامة التأنيث ،وكذلك إذا أَردتَ بها التثنية والجمع ثنّيتها أو جمعتها ، وإنْ أُضِيْفَتْ فإنها تقع على مَنْ يعقِل وما لا يعقِل من المذكرين والمؤنثاتِ مفرداً كان أَوْ غيرَ مفرد ، مذكراً كان أَوْ مؤنثاً ،وبعضُ العربِ إذا أراد التأنيث أَلحق علامته ، وإذا أراد التثنية والجمع ثنّاها أوجمعها .

(ذو وذات الطائيتان)

وأمّا "ذو " الطائية ، فإنَّها تَقَعُ على من يعقل وما لا يعقل ،من آحاد المذكر كالذي .

وأما "ذات " الطائيّة فتقع على من يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنث بمنزلة التي ،وإنْ أُردت التثنية أو الجمع ثنيتهما أو جمعتهما (١) ،

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٢٧٣ "وحكى الأزهرى أَنّ "ذو " في لغة طيىء يستعمل بمعنى الذى والتي وتثنيتهما وجمعهما فيقال : رأيت ذو فعل ،وذو فعلت ،وذو فعلا ،وذو فعلتا ،وذو فعلوا ، وذو فعلن " وانظر التهذيب ١٥/٤١ - ٤٥ .

إلاَّ أنَّ جمع " ذو " لا يقع إلاَّ على من يعقل ، لأنَّه بالواو في الرفع والياء في النصب والخفض ، وأما جَمْعُ " ذات " فبمنزلة " ذات " في الوقوع على العاقل وغير العاقل ، لأنَّها تكون بمنزلة المجموع - من الأسماء المعربة - بالألف والتاء ، والجمع بالألف والتاء يقع على ما لا يعقل ، ومن ذلك قوله :

* ذواتُ ينهضن بغيرِ سائقِ (١) * [٣٤٩]

يريد : الأَيْنُقَ .

(تثنية الأسماء الموصولة)

وقوله : ولا يثنّى ولا يجمع من مفردات الموصولات غير الذى والتي .

هذا الذى ذكره باطل ، لأنَّه يجوز تثنية ذو وذات وأيّ وجمعها ، وقد تقدّم تبيين ذلك (٢) .

وقوله : ولا تلحق علامة التأنيث سوى " أيّ " .

هذا أيضا باطل ، لأنَّها تلحق ذو فيقال في مؤنثه : ذاتَ ، فتفتح تاءُ التأنيث الواوَ ، ثم تتبع حركةُ الذالِ حركةَ الواو ، فتصير الواو متحركة ، وما قبلها مفتوح فتنقلب ألفاً " . وإنما حمل ذات على ما ذكرنا ، لأنَّ الاسم المؤنث بتاء التأنيث ينبغي أن يكون لفظُه بعد لحاق تاء التأنيث له ، مثلَه قبل لحاقها له ، مثل امرئٍ وامرأةٍ .

وقوله : وما عدا ذلك .

يعني : ما عدا الذي والتي وأيًّا وأيّة وتثنيتها وجمعها .

وقوله : وعدا الأُلى بمعنى الذين .

تحرّز من أُولى بمعنى أصحاب ، فإنّها ليست من الموصولات إذْ ذاك نحو قوله :

٢٨٠- لقد عَلِمتْ أُولَى المُغيرةِ أنَّني لحقتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرْبِ مِسْمَعا (٣)

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٧٥ .
(٢) انظر ما سبق ٤٧٥ ، ٤٨١ .
(٣) البيت لمالك بن زغبة أو المرار الأسدى كما في الكتاب ١/١٩٢ ، ١٩٣

===

أي أصحاب المغيرة ،وإنّما تكون موصولة إذا كانت بمعنى "الذين" نحو قوله :

٣٨١- ألسنا بالأُلَى ،قَسَطُوا قديماً على النُّعمانِ وابتدروا المصاعا (١)

أي ألسنا بالذين قسطوا ،وكان ينبغي له أَنْ يقولَ وعدا "اللائين" بمعنى "الذين" في اللغةِ الهذليةِ فإنها أيضاً ليست من // لفظ "الذين" كما أَنَّ "الأُلَى" ليست من لفظه ومعناهما واحد ،وإنْ كان رأى أَنَّ ذلك داخل تحت جمع الذى ،فلذلك لم يحتج إلى استثنائه فينبغي له أيضا أَلَّا يستثنيَ الأُلى بمعنى "الذين" وأنْ يجعلَ ذلك داخلاً تحت جمعِ الذى . ١٣٢

وقوله "فهي للمفردِ والمثنى والمجموعِ والمذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ" باطلٌ ، لأَنَّ "ذو" الطائية هي ممّا عدا ما استثنى ،ولا تكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ ، بل تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وقد تقدم تبيين ذلك ،فكان ينبغي له أَنْ يستثنيَها أيضاً (والذى يبقى من الموصولات بعد استثناء ما ذكرنا هو : "مَنْ" و"ما" و"الألف واللام" بمعنى الذى والتي ،و"ذا" إذا كانت مع "ما" و"مَنْ" الاستفهاميتين وأريد بها معنى الذي والتي - جميع ذلك لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يؤنَّث بل يكون بلفظٍ واحدٍ في جميعِ الأَحوالِ ،وقد تقدَّم تَبيينُ ذلك .

=== والإيضاح لابي علي ١٦١ ،والمقتضب ١٥٢/١ ،وشرح ابن يعيش ٩/٦ ، ٦٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/١ ،والخزانة ٤٣٩/٣ وفيه : "وقوله : لقد علمت أولى المغيرة إلخ .. يعني أوّلها ، والمغيرة الخيل يريد مقدمة المسكر، نقل أبو حيان في تذكرته عن ابن خالويه أنه قال: سألت أبا عمر عن قوله لقد علمت أولى المغيرة البيت، فقال أولى كل شيء أوّله " وعلى هذا التفسير لا شاهد في البيت، والشارح هنا يذهب في الاستشهاد بهذا البيت مذهب ابن عصفور في شرح الجمل .

(١) البيت للقُطَامي عمير بن شييم توفي نحو ١٣٠ هـ ، والقطامي بفتح القاف وضمها . وقافيته في المصادر : السطاعا وهو عمود البيت، وهي الصواب وانظره الشاهد في الأزهية ٣٠٢ والأمالي الشجرية ٣٠٧/٢ ، والمصاع : الجلاد والضراب، عن اللسان (مصع) ، و"المصاعا" قافية بيت آخر في الخصائص ١٦٧/٢ للقطامي أيضا وهو: تراهم يغمزون من استركوا ويجتنبون من صدق المصاعا ولعل الشارح جعل قافيته للبيت الذى أورد سهواً .